كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي والإداري

الرقم التسلسلي:...../2021

الرمز : ع س / ت.س.ا

شعبة : العلوم السياسة **تخصص: التنظيم السياسي والإداري**

تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي

دراسة حالة: الجزائر، العراق ، مصر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

إعداد الطـــالبة: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

صبرينة حملة **عبد الكريم كيبش**

أعضاء لجنة المناقشة

عبد اللطيف بوروبي	جامعة قسنطينة3	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الكريم كيبش	جامعة قسنطينة3	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
فتيحة ليتيم	جامعة عنابة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
سامي بخوش	جامعة باتنة1	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
فريدة حموم	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
نوفل لعمارة	جامعة قسنطينة3	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

جامعة قسنطينة 3

كلية العلوم السياسية

قسم التنظيم السياسي والإداري

الرقم التسلسلي:...../2021

الرمز : ع س / ت.س.ا

شعبة : العلوم السياسة **تخصص: التنظيم السياسي والإداري**

تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي

دراسة حالة: الجزائر، العراق ، مصر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

إعداد الطـــالبة: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

صبرينة حملة **عبد الكريم كيبش**

أعضاء لجنة المناقشة

عبد اللطيف بوروبي	جامعة قسنطينة3	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الكريم كيبش	جامعة قسنطينة3	أستاذ التعليم العالي	مشرفا ومقررا
فتيحة ليتيم	جامعة عنابة	أستاذ التعليم العالي	عضوا مناقشا
سامي بخوش	جامعة باتنة1	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
فريدة حموم	جامعة جيجل	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا
نوفل لعمارة	جامعة قسنطينة3	أستاذ محاضر أ	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2021/2020

الجـمهوريــة الجزائريـــة الديـمقراطية الشعبيـــة
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليــم العــالي و البحـــث العــلمي
Ministère de L'Enseignement Supérieur et de La Recherche
جامعة قسنطينة 3- صالح بوبنيدر
Université Constantine3 - Salah BOUBNIDER
نيابة مديرية الجامعة المكلفة بالتكوين العالي في الطور الثالث،
التأهيل الجامعي و البحث العلمي وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرج

تصريـــح شرفـــي

فيما يتعلق بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

لانجاز بحث

أنا الممضي أسفله

السيد(ة): صبرينة حملة، الصفة : طالب(ة) دكتوراه علوم

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم : 208416
والصادرة بتاريخ: 2016/01/13

المسجل (ة) بكلية: العلوم السياسية، قسم : التنظيم السياسي والاداري

والمكلف (ة) بانجاز أعمال بحث أطروحة دكتوراه علوم

عنوانها: **تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي**

دراسة حالة: الجزائر، العراق ، مصر

وبعد الاطلاع على أحكام الأمر رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 وخاصة المادة الثالثة منه.

أصرح بشرفي بأن ألتزم باحترام المعايير العلمية والمنهجية وكذلك معايير أخلاقيات المهنة والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في اعداد البحث.

بالإضافة إلى ذلك ، أقر بأني أتحمل المسؤولية الكاملة عن أي خرق للأخلاق والسلوك المهني الذي ينشأ مني أثناء اعداد العمل البحثي ، وأعفي مؤسستي من أي مسؤولية عن أي فعل ضار.

شكر وتقدير

أحمد المولى العلي القدير على توفيقه لي لإتمام هذا العمل المتواضع

بهذه المناسبة أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان

للأستاذ الدكتور الفاضـــل: **عبد الكريم كيبش** ،

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث، وقدم لي يد العون والمساندة، ولم يبخل علي بوقته وجهده المقدر، فكان لإرشاداته الأثر الكبير في إتمام هذا العمل .

والشكر الموصول للجنة المناقشة التي تكرمت بقبول مناقشة هذه الأطروحة

فجزاهم الله عني كل الخير

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الخالص، إلى كل الذين أفادوني بنصائحهم وتوجيهاتهم القيمة،

خاصة في ما يتعلق بالمراجع

الشكر موصول أيضا لكل أساتذة كلية العلوم السياسية قسنطينة 3

وكذا أساتذة قسم العلوم السياسية باتنة 1

اهداء

إلى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما

إلى ابنائي وكل أفراد العائلة ....أهدي عملي هذا

الملخص:

إن التحول الديمقراطي موضوع يدور حوله الكثير من النقاش والغموض سواء على المستوى النظري أو على المستوى العملي، فمن الوجهة النظرية تحليل أثر العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي يتطلب الوقوف على أهم المداخل النظرية التي تعرضت لهذا الدور وإشكاليات هذه المداخل في إطارها التحليلي المرتبط بعملية التحول الديمقراطي، والتي تفترض العودة إلى الأطر والمفاهيم النظرية المرتبطة بمحاولات بناء نظرية للتحول الديمقراطي. هذه النظرية التي لها قيمة بحثية مهمة من ناحية إعادة قراءة تجارب التحول الديمقراطي التاريخية في سياق تحليلي يركز على الأبعاد العالمية لنشر الديمقراطية وبمقاربة تسمح بتتبع تأثير العامل الخارجي على الفواعل والعمليات المحلية.أما من الوجهة العملية فإن التباين بين الممارسة والمزايدة بشعار الديمقراطية في العالم العربي فرض التساؤل عن الهدف من وراء هذا التوجه نحو الديمقراطية.وللإجابة على ذلك كان لا بد من استخدام تكامل منهجي يتضمن مجموعة من المناهج والمداخل والأدوات يعكس محتوى الاطار النظري والتطبيقي للدراسة ،ومثال ذلك المنهج التاريخي الذي يسمح بتتبع السياق النقدي لتطور المفاهيم المعتمدة وكيفية توظيفها ،ومنهج دراسة الحالة الذي يشخص الحالات موضوع الدراسة من خلال المعلومات المحصل عليها والنتائج المتوصل اليها.

من هنا فإن الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على أسباب التحول الديمقراطي في العالم العربي في إطار التفاعل بين الضغوط الخارجية والمحددات الداخلية، وبالنظر إلى ما آلت إليه الأمور عالميا من سلوك مزدوج يجسده التناقض القائم بين المبادئ الديمقراطية والممارسة الفعلية فإن الأمر يتطلب البحث في طبيعة الديمقراطية التي تضغط القوى الخارجية من أجل تحقيقها من ناحية، ومن الناحية الأخرى البحث في خصوصية ديمقراطية بلدان العالم العربي لتوضيح التصورات المحلية في محاولة لبناء نموذج للتحول الديمقراطي في العالم العربي يقوم على جسر الهوة بين ما هو داخلي وخارجي.

الكلمات المفتاحية :

الديمقراطية، التحول الديمقراطي، العامل الخارجي، العالم العربي

Abstract:

Democratic transition is a topic around which a lot of discussion and ambiguity revolves, whether at the theoretical or practical level, from the theoretical point of view analyzing the impact of the external factor on the process of democratic transition in the Arab world requires standing on the most important theoretical approaches that have been exposed to this role and the problems of these approaches in their associated analytical framework The democratic transition process, which assumes a return to the theoretical frameworks and concepts associated with the attempts to construct a theory of democratic transition. This theory, which has an important research value in terms of re-reading the experiences of historical democratization in an analytical context that focuses on the global dimensions of democratization and with an approach that allows tracing the influence of the external factor on local actors and processes. Questioning the purpose behind this trend towards democracy.To answer this , it was necessary to use a methodology integration includes a set of methods ,approaches ,and tools,reflects the content of the theoretical framework and applied to study,example of this is historical method which allows tracing the critical context for conceptual development approved and how to employ it ,and a case study method which diagnoses the studied cases through the information obtained and the results obtained.

Hence, the study aims to shed light on the causes of democratization in the Arab world in the context of the interaction between external pressures and internal determinants, and given the global state of affairs in terms of double behavior embodied by the contradiction between democratic principles and actual practice, the matter requires research into the nature of democracy. External forces press for its achievement, on the one hand, and on the other hand, research into the peculiarity of democracy in the Arab world, to clarify local perceptions in an attempt to build a model for democratic transition in the Arab world based on bridging the gap between what is internal and external

key words:

Democracy, Democratic transition, the external factor, the Arab world

فهرس المحتويات :

شكر وتقدير

اهداء

ملخص

فهرسا الأشكال والجداول

الموضوع	الصفحة
مقدمة	**07**
الفصل الأول : الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في العالم العربي	**26**
1. إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي	29
1.1. تعدد المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي	30
2.1. تعدد المداخل التحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في العالم العربي	37
2. إشكالية تباين مفهوم الديمقراطية	44
1.2. تعدد تعاريف مفهوم الديمقراطية	45
2.2. تعدد مبادئ (مقومات) الديمقراطية وأنماطها (نماذجها)	55
3. إشكالية مفهوم التحول الديمقراطي	62
1.3. غموض تعريف التحول الديمقراطي	63
2.3. تعدد مسارات التحول الديمقراطي	68
3.3. إرتباط مفهوم التحول الديمقراطي ببعض المفاهيم المتداخلة معه	74
4. إشكالية التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية	82
1.4. مفهوم العامل الخارجي ومدى التشابك بين الداخل والخارج	82
2.4. المداخل العامة لتأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي.	89
الفصل الثاني:أساليب تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي	**103**
1. مركزية العالم العربي في المنظور الاستراتيجي الغربي	106
1.1. الأهمية الجيوستراجية للعالم العربي	106

2.1. الأبعاد الاستراتيجية للسياسات الأمريكية والأوربية اتجاه العالم العربي 115
2. تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي من منظور أسلوب الإستمالة 127
1.2. المبادرات الأمريكية 128
2.2. المبادرات الأوروبية 140
3.2. مبادرات الأمم المتحدة 152
3. تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي من منظور أسلوب الضغط 156
1.3. المديونية الخارجية أرضية للمشروطية الخارجية 157
2.3. مشروطية المساعدات 172
3.3. ثنائية حركية المجتمع المدني العالمي والإعلام 182
4. أسلوب التدخل العسكري من أجل الديمقراطية (التدخل العسكري الديمقراطي) 195
1.4. من التدخل الإنساني إلى التدخل الديمقراطي مقاربة معرفية 197
2.4. مدى مشروعية التدخل العسكري من أجل الديمقراطية 206
الفصل الثالث: حدود تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي 224
1. البيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية 225
1.1. الفرص والقيود التي يتيحها الإطار السياسي في المنطقة العربية (البيئة السياسية) 225
2.1. البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 242
2. المتغيرات الظرفية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي 258
1.2. الصراع العربي – الإسرائيلي وعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي 258
2.2. ظاهرة كرة الثلج أو نظرية الدومينو (Domino Theory) 265
3.2. ثورة تكنولوجيا الاعلام والاتصال كبنية تحتية للتحول الديمقراطي 275
3. شبكية العلاقة بين متغيرات البيئة الداخلية والخارجية 282
1.3. التحول الديمقراطي في إطار المبادرات العربية 282

2.3. المتغيرات الإقليمية (العائق الإقليمي) 287

3.3. محاولة قياس تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي (تطبيق مقياس الديمقراطية العربي) 294

الفصل الرابع: تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي: دراسة الحالات التوضيحية (الجزائر، مصر ،العراق) 305

1. دراسة الحالة الجزائرية 306

1.1. قراءة في الأنموذج الديمقراطي الجزائري 307

2.1. تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي بين اسلوب الاستمالة واسلوب الضغط 323

3.1. حدود تأثير العامل الخارجي 334

2. دراسة الحالة المصرية 339

1.2. قراءة في الانموذج الديمقراطي المصري 340

2.2. تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في مصر بين أسلوب الضغط وأسلوب الاستمالة 345

3.2. حدود تأثير العامل الخارجي (الاستقطاب السياسي والخوف من إنتشار العدوى) 353

3. دراسة الحالة العراقية 358

1.3. بيئة مواتية للتدخل العسكري الديمقراطي(المناخ العام قبل التدخل العسكري الديمقراطي) 359

2.3. التدخل العسكري من أجل الديمقراطية(الشعار والواقع) 366

خاتمة 373

قائمة المراجع 380

فهرس الأشكال والجداول

1- الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	أساليب تأثير العامل الخارجي	223
02	النخب العربية والطريق إلى التسلطية التنافسية	273
03	المقياس حسب الدول مقارن للقرائتين الأخيرتين ومعدل القراءة السابقة (2008- 2015)	298
04	فروق العلامات بين القراءة الرابعة والخامسة	298
05	المتوسط العربي المقارن حسب نوع المؤشرات والسنوات	299
06	علامات المؤشرات المقارنة	300
07	تناسب علامات الممارسات مقارنة بالوسائل (2008 – 2015)	301
08	متوسط علامات المقاييس الفرعية حسب مقومات الديمقراطية	303

2- الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	التحول الديمقراطي و بعض المفاهيم المرتبطة به	80
02	سكان العالم العربي البدائل المستقبلية	110
03	السكان الشباب بين 0 و15 سنة عام 2025	111
04	قائمة الدول العربية حسب الاحتياطي النفطي المؤكد	113
05	مقارنة بين مبادرة الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسع	133

06	نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائية بحسب مجال التركيز	155
07	الدين العام الخارجي القائم للدول العربية المقترضة	167
08	إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات	167
09	خدمة الدين العام الخارجي	169
10	نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة	170
11	موجات التحول الديمقراطي في العالم العربي (الأولى والثانية)	228
12	نهاية الموجة الثانية من التحول الديمقراطي في العالم العربي	229
13	اتجاهات الديمقراطية في الخليج العربي	231
14	الفرص والعقبات التي يتيحها النظام السياسي	235
15	أفقر الدول العربية	249
16	البدائل المتاحة أمام المجتمعات العربية (1989- 2011)	272
17	نسب استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي	280
18	الانتخابات التشريعية في الجزائر (1997-2017)	317
19	الانتخابات الرئاسية في الجزائر (1995- 2014)	318
20	مساعدات الاتحاد الأوروبي للجزائر وفقا للبروتوكولات الأربعة	329
21	نمط انتقال السلطة في العراق قبل الغزو الأمريكي 2003	360

مقدمة

مقدمة:

إن التحول الديمقراطي في العالم العربي أصبح مكونا رئيسيا من مكونات السياسية العالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ،والمتمثلة في العمليات الإرهابية التي ضربت برجي التجارة العالمية ومقر البنتاغون في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكلت هذه الأحداث سياقا جديدا للعلاقات الدولية ولمكانة الدولة العربية فيه سواء من ناحية التأثير أو التأثر، ليتم بذلك نفي فرضية هندسة الديمقراطية على نحو آلي داخلي فالدول العربية لا تستطيع إحاطة نفسها بسور يجعلها خارج السياقات الدولية، فإذا كانت الحرب الباردة قد قسمت العالم إلى قسمين فإنها قد وضعت أيضا قضية الديمقراطية جانبا كمعيار أخلاقي لسلوك الدولة الوطنية، واتخذت ذريعة لتعطيل مسار التحول الديمقراطي في العالم العربي، لكن حتى في حقبة ما بعد الحرب الباردة فإن الأثر الايجابي للسياق العالمي الجديد في قضية التحول الديمقراطي لم يكن ظاهرا في العالم العربي بالقدر الذي كان عليه في أوروبا الشرقية ،حيث شكلت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي التي تلت سقوط الاتحاد السوفياتي في أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات موجة كاسحة للتحول الديمقراطي، لكن لم تبرز في هذه الموجة دولة عربية واحدة ،أما ظاهرة الأنشطة الانتخابية التي شهدتها فترة التسعينيات فقد كانت ردة فعل وخيارا بأقل تكلفة للأنظمة العربية لمواجهة مشكلاتها الداخلية والتكيف مع شرطية اللحظة التي أملتها الوقائع الجديدة بحدث تاريخي أخرج العالم العربي من فخ الاستثناء الديمقراطي بفرضية تركز على دور الديناميات الخارجية بعيدا عن الفاعلين المحليين، في إطار مشروع يجعل من العالم العربي في قلب عملية التحول الديمقراطي من الخارج بقيادة أمريكية انطلاقا من اعتبار البيئة العربية الإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية والدينية توفر الظروف الملائمة لانتشار الظاهرة الإرهابية.

إن سيطرة الأفكار الديمقراطية على الصعيد العالمي فرض إعادة صياغة التساؤلات المتعلقة بواقع التجربة الديمقراطية في العالم العربي، ليس من ناحية الدافع لدراسة الظاهرة كونها مطلبا شعبيا أو كونها ضرورة حيوية من الوجهة المعيارية بل لأنها باختصار تكريس لواقع عالمي، فاستمرار غياب الممارسة الديمقراطية ولو بدرجات متفاوتة في بلدان العالم العربي جعل من شرعية البحث في موضوع التحول الديمقراطي في العالم العربي موضوع غموض في ظل تجارب إصلاحية أفرزت مصطلحات الديمقراطية الناقصة، والديمقراطية الموجهة ،ديمقراطية العزلة عن الجماهير، الديمقراطية المعلقة وغيرها، وحتى الحراك السياسي الذي شهدته الساحة العربية في إطار ما عرف بثورات الربيع العربي

سنة 2011عكس اتفاقا وإجماعا حول الاختيار الديمقراطي باعتباره الأسلوب الأفضل في تسيير الشؤون العامة ولما يوفره من بدائل ممكنة لتجاوز أنظمة الاستبداد والقهر، والجدير بالذكر أن الأحزاب والجماعات المنتمية إلى الإسلام السياسي بدأت بتقديم مبررات ظهورها بوجه ديمقراطي هي الأخرى، الأمر الذي يعكس اتفاقا عالميا حول الخيار الديمقراطي. لكن إذا كانت الديمقراطية خيارا سياسيا يقوم على أسس أهمها إقرار تعددية سياسة فعلية وإقامة مؤسسات تمثيلية، وإقامة انتخابات نزيهة، وتداول سلمي على السلطة، فإنها إضافة إلى ذلك ترجمة لنسق فكري ومنظومة قيم تستوعب أخلاقيات المناقشة والمنافسة والتداول، فهي بذلك ليست بنموذج جاهز لبناء قواعد العقد الاجتماعي.

انطلاقا مما سبق تكونت مجموعة من المؤشرات تقيم الدليل على أن التحول الديمقراطي في العالم العربي أصبح مجرد غطاء له متطلبات أساسية تفرضها نزعة الهيمنة ليس فقط الدولية وإنما صناعة السيطرة على الأفكار، وعلى هذا الأساس جاء اختيار موضوع الدراسة للبحث في تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، وهذه الصياغة لا تعني إهمال تأثير العوامل الداخلية للتحول الديمقراطية في العالم العربي ،فمدى نجاح أو فشل عملية التحول الديمقراطي مرهون بمتغيرات مرتبطة بمجوعة نسقية من العوامل الداخلية والخارجية، وقد تم توظيف هذا التحليل في دراسة حالة نموذج كل من الجزائر والعراق ومصر.

بناءا على ذلك كان موضوع البحث تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي دراسة حالة: الجزائر، العراق، مصر.

أهمية الدراسة وأهدافها:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى لتحليل موضوع يدور حوله الكثير من النقاش والغموض سواء على المستوى النظري أو على المستوى العملي، فمن الوجهة النظرية تحليل أثر العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي يتطلب الوقوف على أهم المداخل النظرية التي تعرضت لهذا الدور وإشكاليات هذه المداخل في إطارها التحليلي المرتبط بعملية التحول الديمقراطي، والتي تفترض العودة إلى الأطر والمفاهيم النظرية المرتبطة بمحاولات بناء نظرية للتحول الديمقراطي. هذه النظرية التي لها قيمة بحثية مهمة من ناحية إعادة قراءة تجارب التحول الديمقراطي التاريخية في سياق تحليلي يركز على الأبعاد العالمية لنشر الديمقراطية وبمقاربة تسمح بتتبع تأثير العامل الخارجي على الفواعل والعمليات المحلية.أما من الوجهة العملية فإن التباين بين الممارسة

والمزايدة بشعار الديمقراطية في العالم العربي فرض التساؤل عن الهدف من وراء هذا التوجه نحو الديمقراطية.

من هنا فإن الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على أسباب التحول الديمقراطي في العالم العربي في إطار التفاعل بين الضغوط الخارجية والمحددات الداخلية، وبالنظر إلى ما آلت إليه الأمور عالميا من سلوك مزدوج يجسده التناقض القائم بين المبادئ الديمقراطية والممارسة الفعلية فإن الأمر يتطلب البحث في طبيعة الديمقراطية التي تضغط القوى الخارجية من أجل تحقيقها من ناحية، ومن الناحية الأخرى البحث في خصوصية ديمقراطية بلدان العالم العربي لتوضيح التصورات المحلية في محاولة لبناء نموذج للتحول الديمقراطي في العالم العربي يقوم على جسر الهوة بين ما هو داخلي وخارجي.

أدبيات الدراسة:

إن الملاحظة المنهجية القائلة بأن المعالجة المنهجية لأدبيات الدراسة تختلف عن المعالجة المنهجية للدراسات السابقة قد تم أخذها بعين الاعتبار أثناء اختيار أدبيات الدراسة أو ما يسمى أيضا بالتراث النظري. فالمعالجة المنهجية للدراسات السابقة تتطلب أكثر من مجرد ذكر للمصادر التي أخذت منها المعلومات بمعنى أن كيفية توظيفها تمليها ضرورات منهجية نظرية مبنية أساسا على العرض والتحليل والنقد بالإضافة إلى تتبع خطوات معينة متكاملة حتى تحقق الغاية المرجوة منها في البحث.

وفيما يتعلق بموضوع الدراسة فإن ما كتب عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العالم العربي عربيا عرف تطورا متزايدا في العدد وفي متغيرات التحليل، وقد يكون أقدم مشروع بحثي والأكثر استمرارية هو الذي يقوده مركز دراسات الوحدة العربية ،وبالرغم من كثرة الدراسات الأكاديمية في قضية التحول الديمقراطي فإنه لا توجد نظرية عامة للتحول الديمقراطي، ومعظم الدراسات العربية في تحليلها لتأثير العامل الخارجي تنطلق من جدلية التفاعل بين البيئة الخارجية والبيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية ومن أبرز الباحثين في هذا المجال الذين قدموا اجتهادات بالغة الأهمية في العقود الثلاثة الماضية: برهان غليون، غسان سلامة، عبد الإله بلقزيز، على خليفة الكواري، مصطفى السيد، العربي صديقي، خير الدين حسيب، يوسف الشويري، الطاهر لبيب، توفيق المدني، محمد عابد الجابري، حسنين توفيق إبراهيم، محمد فريد حجاب، وحيد عبد المجيد، إبراهيم البدوي، ناجي عبد النور ،سمير المقدسي،عزمي بشارة ،وغيرهم من الباحثين الذين ساهموا بشكل أو بآخر في إثراء الحقل المعرفي المرتبط بمسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، والواجب ذكره أن من تم

ذكر أسماؤهم على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، والعلامة المميزة لدراسات التحول الديمقراطي الموجودة في الخطاب العربي تقع في الجهة المعادية للاستعمار والإمبريالية الثقافية ،فهناك مستوى من التوتر الشديد مع "الآخر" أو "الخارج" أو "الغربي" واتضح هذا الأمر في الكتابات التحليلية التي أصدرها المركز بشأن العراق منذ غزوه سنة 2003والتي توضح مخاطر تحول ديمقراطي تقوده قوة أجنبية، وقد يكون من الكتب المهمة المدعمة لهذا الطرح كتاب الباحث (عبد الوهاب حميد رشيد) المعنون (بالتحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2006)، ونفس التحليل نجده وبصورة أعم في مقال الكاتب (خير الدين حسيب) المعنون (بمستقبل الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية: مناقشة عامة ختامية) في كتاب من تحرير (علي خليفة الكواري) الصادر سنة 2003 عن مركز دراسات الوحدة العربية والمعنون (بمداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية)، وحتى قبل غزو العراق نجد كتاب (مستقبل الديمقراطية في الجزائر) من تأليف (إسماعيل قيرة وعلي غربي، وفضيل دليو، وصالح فيلالي) يتعرض بالتحليل إلى مجالات وتأثيرات الانكشاف على الخارج (في الحالة الجزائرية) سنة 2002 والصادر ايضا عن مركز دراسات الوحدة العربية.

كما نجد في مجلة المستقبل العربي التي يصدرها المركز (مركز دراسات الوحدة العربية) مجموعة مهمة من المقالات التي اهتمت برصد آليات التحول الديمقراطي في العالم العربي ما بين العوامل الداخلية والخارجية وفي هذا السياق يمكن أن نذكر مقال الباحث (معتز بالله عبد الفتاح) المعنون (بالديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج) الصادر في مجلة المستقبل العربي في أفريل 2006 العدد 326، والذي يتعرض فيه الباحث بالتحليل إلى ديناميكية التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي. وكذلك مقال الدكتور (حسين توفيق إبراهيم) الموسوم (بالعوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي) في مجلة المستقبل العربي مارس 2008 العدد 349، ويستعرض فيه الباحث طبيعة وحدود تأثير بعض العوامل الخارجية في التطور السياسي والديمقراطي في العالم العربي كموجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، وتمدد المجتمع المدني العالمي ومنظمات التمويل الدويلة كما يركز على طبيعة الدور الأمريكي بشأن نشر الديمقراطية في العالم العربي.

وإذا كان مركز دراسات الوحدة العربية من المراكز العلمية المهمة التي أثرت الساحة الفكرية العربية خاصة في مجال الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العالم العربي، فإن هذا لا ينف وجود

مراكز بحوث أو مجلات أخرى متخصصة على المستوى العربي، كان لها هي الأخرى الإسهام الكبير في تحليل مسألة الديمقراطية في العالم العربي وتوضيح طرق التحول الديمقراطي في البلدان العربية ومثال ذلك: المركز العلمي للدراسات السياسية الكائن مقره بالأردن، والمركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية مقره ألمانيا، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة، والمعهد المصري للدراسات وغيرها، وكذلك مجموعة من المجلات التابعة لها أو المستقلة عنها ومن ذلك: مجلة الديمقراطية كمجلة تعنى بالقضايا المعاصرة للديمقراطية الصادرة عن مؤسسة الأهرام بمصر، ومجلة اتجاهات سياسية التابعة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، والمجلة العربية للعلوم السياسية عن مركز دراسات الوحدة العربية، ومجلة دراسات شرق أوسطية الصادرة عن مركز دراسات الشرق الأوسط.

وبصورة عامة يمكن تقسيم الكتابات العربية المتعلقة بمسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العالم العربي كرونولوجيا إلى أربعة مجموعات أساسية:

المجموعة الأولى: إهتمت بمسألة الديمقراطية في العالم العربي محاولة إنجاز ما يشبه "التشخيص" للانحطاط السياسي العربي مركزة على أزمة الشرعية للأنظمة السياسية العربية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، كما أثارت مسألة الشورى في الإسلام ومقاربتها بمفهوم الديمقراطية.

المجموعة الثانية: عقب انتهاء الحرب الباردة وفي إطار التحولات الفكرية الكبرى وظهور تعبيرات معينة كالنظام العالمي الجديد، والقول بكل النهايات (نهاية التاريخ، نهاية الأيديولوجيا، نهاية الدولة الأمة)، عولمة الثقافة وسيادة النظام الديمقراطي، ظهرت مجموعة من الكتابات ركزت على الليبرالية السياسية والاقتصادية في العالم العربي في ظل العولمة، وأصبح الحديث عن أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي .كما خصصت بحوث عدة غطت اهتمام العرب بقضايا تراجع الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي مقارنة باهتمام الغرب بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في مناطق أخري من العالم في إطار ما عرف بتناقضات العولمة السياسية، ومختلف هذه الكتابات حاولت توضيح ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع العالم العربي وفي هذه المرحلة برز استخدام مجموعة من المداخل المرتبطة بإمكانيات التحول الديمقراطي في العالم العربي، كمدخل الاقتصاد السياسي الجديد، مدخل التحولات الإقليمية والدولية. وقد تكون من الكتب المهمة المجسدة لهذا التحليل كتاب للباحث (بهجت قرني وشركاه) المعنون (بالتحرر السياسي والديمقراطية في العالم العربي) (Political liberazisation and democratzation in the Arab world) الصادر سنة 1995، والذي

حاول فيه الكاتب مع كل من الباحثين (بول نوبل–Paul Noble) و (ركس برينين– Rex Brynen) التصدي إلى ما ينظر إليه على أنه الاستثناء العربي بتوظيف أربعة مداخل أساسية هي: المجتمع المدني، الثقافة السياسية، الاقتصاد السياسي، مدخل السياق الإقليمي والدولي.

المجموعة الثالثة: وهذه المجموعة من الكتابات مرتبطة بحدث تاريخي جعل المنطقة العربية تتحول إلى بؤرة الاهتمام بقضايا الديمقراطية، وجعلت من التحول الديمقراطي ضرورة لا مناص منها والمقصود هنا أحداث 11 من سبتمبر 2001، والتي سمحت بتجاوز مدخل التنمية لتدخل العامل الخارجي لصالح مدخل الإرهاب في مزاوجة بين ثنائية التخلف والإرهاب ،وتم تسليط الضوء على الدور الأمريكي في التطور السياسي والديمقراطي في العالم العربي ،والملاحظ أن النظرة التحليلية لعمليات التحول الديمقراطي في العالم العربي استمرت في تأكيدها للمفهوم الغائي والمؤسسي للديمقراطية الذي من الممكن أن يؤكده كتاب الباحثة (ثناء فؤاد عبد الله) المعنون بآليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية 2004، حيث اعتبرت التعددية الحزبية سلطة القانون والدستورية والإعلام الحر (الفصل السادس من الكتاب) هي آليات الانتقال الديمقراطي. لكن الملفت للانتباه في هذه المرحلة هو التأكيد على أهمية البعد الخارجي في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي وهو الأمر الذي نلمسه من خلال كتاب الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك خاصة في قسمه الثاني وهو من تأليف مجموعة من الباحثين (علي خليفة الكواري، حسين توفيق إبراهيم، شفيع بومنجل وغيرهم) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2008.

المجموعة الرابعة: أمام ما أكدته الوقائع من أن فرضية إمكانية أن يخسر نظام ما السلطة من خلال الانتخابات هي أمر غير متصور في البلدان العربية، جاءت العديد من الكتابات التي تدعوا إلى إعادة التفكير في الديمقراطية العربية ومن الكتب المهمة التي تناولت تحليل هذه الإشكالية كتاب الباحث (العربي صديقي) المعنون (بإعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية) من إصدار مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2010، وهو كتاب يحاول فيه الباحث الابتعاد عن الفهم المؤسساتي للديمقراطية موضحا أن التقليد الأكاديمي الغربي بخصوص الديمقراطية في العالم العربي ما يزال يتجاهل التصورات المحلية للمسألة، ويؤكد بأن هناك بعض الممارسات الديمقراطية الجيدة في العالم العربي يمكن أن تكون مثالا يستفاد منه عربيا_ عربيا، كأنشطة المجتمع المدني في مصر والمساءلات البرلمانية في الكويت، ويؤكد بأن هناك نوع من التأطير الديمقراطي يمارس على العالم

العربي بأدوات تدخل منظم بهدف السيطرة وإعادة الترتيب، إنه الجهد المبذول لدفع العالم العربي إلى قبضة القيم العالمية الليبرالية السياسية والاقتصادية. ويأتي كتاب (إبراهيم البدوي وسمير المقدسي ترجمة حسين عبد الله بدر) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في جانفي سنة 2011، بعنوان أكثر تشاؤم يحمل معنى العجز الديمقراطي في العالم العربي تحت عنوان (تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي) ،وهو من الكتب المهمة التي شخصت البعد التفسيري لمسألة الديمقراطية في العالم العربي لتصل لمرحلة العجز، لكن اللحظة التاريخية التي أعادت إحياء النقاش في المسألة الديمقراطية في العالم العربي من خلال بعد تفسيري يركز على نضج المجتمع وقواه الحية هي أحداث عرفت بالثورات الشعبية ووصفت بالربيع العربي بشرارة انتفاضة شعبية انطلقت من تونس إلى مصر ثم إلى ساحات عربية أخرى، لتبرز كتابات تتحدث عن أفق جديد للتغيير الديمقراطي في العالم العربي، فإذا كانت الكتابات العربية التي وثقت لمسألة التحول الديمقراطي في العالم العربي منذ فجر استقلال الأقطار العربية إلى جانفي2011، قد ركزت على تفسير حالة الجمود السياسي في العالم العربي مع إحالات عرضية لإمكانيات التحول الديمقراطي ،فإنه يمكن القول بأنها قد وضعت كل هذه الكتابات في خانة الاهتمام لما يمكن تسميته بالعامل الموضوعي للتحول الديمقراطي وبقي العامل الذاتي في معظمها موضوع شك وعدم يقين إلى غاية لحظة نضجت فيها القيم الموجهة للسلوك المجتمعي لتعلن عن لحظة حراك شعبي للتغيير السياسي. ومن الكتب المهمة المترجمة لهذا الواقع كتاب الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغير الديمقراطي من تأليف مجموعة من الباحثين (توفيق المدني، جاك قبانجي، خالد كاظم أبودوح، وآخرون) من إصدار مركز دراسات الوحدة العربية في سبتمبر 2011، لتتوالى بعد ذلك سلسلة من المقالات والبحوث والكتب التي حاولت التأريخ والتحليل والتفسير لهذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم العربي ومؤشرة للدور البارز للعامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي ،وقد يكون من الكتب المهمة في هذا السياق كتاب الدكتور (عزمي بشارة) المعنون بـــ: (الانتقال الديمقراطي واشكالياته :دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة) والذي خصص الفصل الحادي عشر منه للعامل الخارجي وفكرة اعادة الاعتبار له، الصادر عن المركز العربي للابحاث ودراسة السياسيات، سنة2020.

أما بالنسبة للكتابات الغربية فإن ما كتب عن التحول الديمقراطي وبالضبط عن تأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي في فترة الحرب الباردة يعتبر نادرا جدا ، حيث تم التركيز على العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي والمتمثلة في متغيرات التنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية

والعلاقة بين القوى الاجتماعية باعتبارها المحرك الأساسي لعمليات التحول الديمقراطي، ومن الدراسات المهمة في هذا السياق:

- دراسة (دنكوارت روستو- Rustow Dankwart) المنشورة سنة 1970 في مجلة (Comparative politics) والمعنونة بـ (Tranisition to democracy: toward a dynamic model) والتي يؤكد فيها أن التحول الديمقراطي هو قرار نخبوي لتجنب صراع صفري استنزافي في ظل توازن للقوى، أما مسألة الترسيخ الديمقراطي فتكون نتيجة التعود على ممارستها بشكل مستمر من طرف النخبة وجمهور المواطنين حتى يتم ترسيخها في قيم ومعتقدات المجتمع.

- دراسة (غيليرمو أودينيل-Guillermo O'Donnell)، (فيليب شميتر-PhillippeSchmitter)، (لورانس وابتهيد- Laurence Whitehead) في كتاب مشترك بعنوان (Transition frome Autoritarian Rule) سنة 1986 والتي انتهت إلى أن التحول الديمقراطي هو بمثابة صفقة سياسية للاحتكام إلى قواعد الديمقراطية من منطلق براغماني بين طرفي السلطة والمعارضة، فقرار الانتقال الديمقراطي يخضع لحسابات الربح والخسارة والظروف التكتيكية أو موازين القوى.

- دراسة (جون هيغلي- JohnHigley) و (مكاييل بيرتن- Michael Burton)المعنونة بـ (The elite variable in Democratic transition and Beak Downs) سنة 1987، وفيها يجادل الباحثان بأن التحول الديمقراطي ومدى الاستقرار أو الانهيار يفهم بشكل أفضل من خلال العلاقات الداخلية للنخبة الوطنية بدل التركيز على اختيارات وتوجهات النخبة التي تعتمد على التخمين والتوقع والمنشورة في مجلة American sociological.

لكن مختلف هذه الدراسات تجاهلت العامل الخارجي وفي أقصى تقدير اعتبرته عامل ثانوي إلى درجة أن الباحث (جيوفري بريدهايم- Geoffrey Pridham) أطلق عليه تسمية "البعد المنسي" في عملية التحول الديمقراطي في دراسته المعنونة بـ International Influences and DemocraticTransition: problems of theory and practice in linkage politics (newyork : st Martin's press,1991),p18.

لكن الوضع تغير مع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي وحدوث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في العديد من الدول خاصة دول شرق ووسط أوروبا ،حيث عرفت موجة من التحول الديمقراطي كان تأثير القوى الخارجية بارزا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية ، فبرزت بذلك العديد من الدراسات التي تعنى بدور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي والملاحظ أن هذه الدراسات ركزت على طبيعة العامل الخارجي الذي تراوح بين السياسة

الخارجية للدول الأخرى، وسياسات المؤسسات والمنظمات الدولية ،وعدوى الانتشار والنظام القيمي المتفق عليه دوليا ،وهو ما سيتم توضيحه كما جاء في الكتب التالية:

1-Juan Linz, Alfred Stepan, problems of Democratic transition and consolidationsouthern Europe, south America and Easten Europe(New Haven :yale university, 1996), pp72-76.

طبيعة العامل الخارجي المدروس

- السياسة الخارجية للدول الأخرى.
- الإطار القيمي السائد.
- أثر العدوى من النماذج السياسية للدول الأخرى.

2- Hans peter schmitz, Katrin sell, International factors in processes of politial Democratization: towards a theoretical integration(new york :Routledge, 1999), pp33-39.

3-Attila Agh, "Processes of Democratization in the East Central European and Balkan States: Sovereignty-RelatedConflicts in the Context of Europeanization," Communist and Post-CommunistStudies, vol. 32 no. 3 (September 1999): p. 264, at: http://bit.ly/2NbPAuC

طبيعة العامل الخارجي المدروس

- التأثير غير المباشر لخبرات وتجارب الدول الأخرى.
- التبني الإرادي للقيم والمبادئ الدولية السائدة.
- الضغوط الناتجة عن طبيعة التوازنات الاقتصادية والسياسية السائدة في النظام الدولي.
- البيئة الاقليمية.

4-Laurence whitehead,Three international dimensions of democratization, in laurencewhithead (ed). The international dimension of democratization: Europe and the Americas(oxford: oxford university press, 2001), Pp3-22 and philippeschmitter, the in flunence of the international context upon the choice of national institutionsand policies in Neo-Democracies, in laurence whitehead (ed), ibid, pp29-31.

طبيعة العامل الخارجي المدروس

- سياسات الدول المؤثرة في مجال تعزيز الديمقراطية.
- أثر العدوى والانتشار.
- مشروطية المؤسسات الدولية.

والملاحظة العامة التي يمكن قولها على هذه الدراسات هو إهمالها لحالات الدول العربية وقد يكون ذلك لتركيزها على دراسة نماذج ناجحة للتحول الديمقراطي ،مما يطرح مشكلة التحيز في الكتابات الغربية لأن التركيز على نماذج ناجحة لتأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي

يعني بالضرورة أن دور العامل الخارجي هو دور إيجابي ،وهو افتراض غير صحيح فقد يقوم العامل الخارجي بدور سلبي في حالات عديدة أخرى الأمر الذي يتطلب أخذه بعين الاعتبار أثناء تحليل أثر العامل الخارجي من حيث التعرف على الأسباب التي قد تؤدي إلى نجاح أو فشل هذا العامل في الدفع باتجاه التحول الديمقراطي، ومن ثم محاولة تحديد الشروط الواجب توفرها لكي يسهم العامل الخارجي بشكل إيجابي في عملية التحول الديمقراطي.

وقد يكون من الكتب المهمة المتداولة بكثرة في هذه المرحلة كتاب (صامويل هانينحيون– Samuel huntington) المعنون بـ(the thirdwave: democratization in the late twentieth centry university of oklahoma press,) سنة 1991، والذي تناول فيه الباحث تجارب التحول الديمقراطي في عدد من الدول في عقد السبعينيات من القرن العشرين وأطلق عليها تسمية الموجة الثالثة، لكن العالم العربي كان يشكل استثناءا من هذه الموجة.

وبالرغم من التراكم الأكاديمي الضخم المقترن بما يسمى بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين والذي انعكس في حجم الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذا الموضوع على مستويات مختلفة نظرية وتطبيقية، دراسات حالة ودراسات مقارنة، كمية وكيفية، فإن هذه الدراسات ركزت على احد الجوانب الثلاثة المتعلقة بالظاهرة والمتمثلة في الأسباب أو الأنماط أي طرق التحول الديمقراطي أو المخرجات النهائية ويتعلق الأمر بطبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي، أما فيها يتعلق بالعامل الخارجي فقد أكدت الدراسات أن درجة تأثيره تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المعنية بعملية التحول الديمقراطي وفي هذا الصدد يمكن الرجوع إلى كتابات:

- Dohchull shim," on the third wave if democratization: A synthesis and evaluation of recent theory and research", world politics vol 47 No1(October 1994) : pp135-170.

– David collier and stevenlevitsky,"democracy with adjectives: comceptual innovation, comparative research", world politics vol49 No3(april 1997): pp430-451.

لكن بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 ظهرت العديد من الكتابات التي حاولت تحليل سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي والعالم العربي وفي هذا الإطار نجد دراسات صدرت عن مركز بروكينجز ومؤسسة راند تحاول تسليط الضوء على الجماعات الإسلامية وكيفية التعامل مع ما يسمى بالإرهاب في العالم الإسلامي ومن ذلك دراسة (بيتر وورن سينجر– Peter warren

singer)المعنونة بـ (Time for the hard choices: the deLemmasfacingu.spolicytowards the islamic world, the brooking, project on us policy towards the islamic world, workingpaper, septenber 2002).

كما نجد كتابات كثيرة عن العالم العربي في إطار ما عرف بالاستثناء الشرق الأوسطي لتفسير فشل سياسات التحول الديمقراطي وفي هذا السياق نجد كتاب (نيكولا برات–Nicola pratt) المعنون بـ (Democracy and Authoritarianism in the Arab world) سنة 2006 ،والذي يقيس فيه الباحث بمفهوم الاستثناء الشرق الأوسطي الإمكانيات الواقعية لإرساء الديمقراطية في المنطقة، ويحلل فشل التحول الديمقراطي في العالم العربي من خلال دراسة الديناميات العريضة للاستبداد في المنطقة ودور المجتمع المدني في تطبيق الاستبداد في الشرق الأوسط.

وكذلك المقال المهم للباحث (توماس كارثرز–Thomas carothers) والذي أثار الكثير من الجدل في حينه لتحليله لانتكاسة جهود تعزيز الديمقراطية والمعنون بـ (the back lash against democracy promotion,foreign affaire, march/april 2006)، والذي تحدث فيه الباحث عن دور المساعدات الديمقراطية في عملية التحول الديمقراطي في العديد من الدول لكنه لم يتخصص في حالة العالم العربي على الرغم من أنه جاء على ذكر حالتين عربيتين هما دولة مصر ودولة السعودية.

عقب ثورات الربيع العربي ظهرت كتابات وأبحاث ودراسات تتحدث عن موجة التحول الديمقراطي في العالم العربي ومشيرة بذلك إلى دور العامل الخارجي من خلال ما يمكن تلخيصه في ثلاث استراتيجيات أساسية وهي: الإملاء والتهويل والغزو، ويمكن العودة إلى كتابات كل من: (ستيفن لارابي–l.Stephen)، (جيفري مارتين–Jeffrey Martin)، (لورال ميلر– Laurel E.Miller)، (ستيفاني بيزار– StephaniePezard)، (أنجل رابسي–AnngelRabasa)، (Larrabee Tewidaj Mengistu – لارابي تويداج مانجيستو)، (Julie E. Taylor–جيلي تايلر)، بشكل مستقل لكل كاتب، وكذلك الكتاب المهم الذي جمع إسهاماتهم والمعنون بـ (Democratization in the Arab world: prospects and lessonsfromAround the globe) سنة 2012 ويمكن الحصول بالتفصيل على مختلف هذه الكتابات من خلال موقعي انترنيت: http://www.rand.org>bubs وموقع http://carnegieendowment.org>

وكذلك مقال الباحث (روبرتواليبوني– RobertoAliboni) المعنون بـ (the international Dimention of the Arabspring)، والذي يرى فيه أن الربيع العربي هو تحول بعيد عن التحالف الطويل مع الغرب، إنه الانتقال من كون هذه الدول العربية عملاء سلبيين للغرب وللولايات المتحدة

الأمريكية تحديدا إلى ديمقراطيات أكثر أو أقل حيوية لكن مع جدول أعمال للمنطقة والمقال متوفر على موقع مجلة المشاهد الدولي المجلد 46، العدد 04

(www.tandforline.com)https://doi.org/10.1080/03932729.2011.637712

وفي باب جدول أعمال المنطقة العربية نجد دراسة (جاكوب تولستروب– Jacob Tolstrup)المعنونة بـ (External influence and the spread of democracy, journal of democracy, vol25; N04,2014)، والتي حلل فيها الباحث التأثير الخارجي في نشر الديمقراطية مركزا على مفهوم النخبة الداخلية التي تعمل كحراس البوابة والتي بإمكانها أن تقرر زيادة أو نقصان مستوى العلاقات مع اللاعب الخارجي وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة تعكس المناخ الدولي لنشر الديمقراطية، فالدول الغربية من الأفضل لها أن تتجة نحو ضرورة دعم النخبة من جماعات المعارضة المؤيدة للديمقراطية بشكل يضمن ضغطا مستمرا على تلك الأنظمة وذلك ليس بهدف تحقيق فقط نجاحات ديمقراطية ،وإنما للحد من الممارسات القمعية كما أنه يجب اليوم كسب عقول وقلوب الناس أولا باتجاه التحول الديمقراطي، باعتبار أن الاحتجاجات أصبحت أكثر فعالية وانتشارا في الفترة الأخيرة.

وأمام النظرة المتفائلة لتأثير العامل الخارجي في نشر الديمقراطية تأتي دراسة (جيا نوديا– Gia Nodia)المعنونة بـ (External influence and the process of Democratic transformation, journal of democracy, vol 25, N04, 2014)

لتعيد النظرة الواقعية لتأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي من خلال إشكالية المصالح الوطنية مقابل الالتزام الأخلاقي بالديمقراطية، بحيث أن الغرب ممثلا للعامل الخارجي يتعامل بشكل انتقائي بناءا على مصالحه وتطرح بذلك مصطلح الواقعية الديمقراطية.

وبالرغم من كل الأبحاث، الدراسات والتحليلات فإن العامل الخارجي و البعد الدولي أو المتغيرات الخارجية ومهما اختلفت التسميات بقيت تدور حول مسألتين أساسيتين هما: طبيعة العامل الخارجي وتجاوزه للفواعل الدولاتية من ناحية ،ومن أخرى محدودية التأثير الإيجابي للعامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي والتأكيد على ارتباط العملية ككل أولا بالبيئة الداخلية للنظم السياسية العربية.

الإشكالية:

انطلاقا من الفجوة البحثية التي تؤكد أن معظم الدراسات السابقة ركزت أكثر على تعريف ماهية العامل الخارجي المؤثر في عملية التحول الديمقراطي أكثر من التطرق إلى أساليب التأثير، وكذلك

مجموعة العوامل الداخلية التي تحدد مدى واتجاه تأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي تأتي إشكالية الدراسة والتي تبحث في مدى تأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي. هذا المدى الذي تتحكم فيه مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالبيئة الداخلية والبيئة الخارجية لعملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية، مما يجعل مؤشر التأثير قد يكون إيجابيا أو سلبيا .

ومن ثم تم طرح الإشكالية في شكل سؤال أساسي متمثل في:

كيف يمكن للعامل الخارجي أن يؤثر على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي خاصة في حالة كل من التجربة الجزائرية والعراقية والمصرية؟

مثل هذه الإشكالية ترتبط بمجموعة من التساؤلات:

أولا: ما هي هوية العامل الخارجي وهل هو مجموعة من المتغيرات؟

ثانيا: ما هي الأساليب التي يؤثر من خلالها العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي؟

ثالثا: ما هي حدود تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي؟

رابعا: ما هو موقع كل من التجربة الجزائرية والعراقية والمصرية كحالات توضيحية من إشكالية تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي؟

الفرضيات:

تم تأسيس البحث على فرضية أساسية تتمثل فيما يلي:

يؤثر العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي من خلال مجموعة من الأساليب تشكل في مجملها سياسات ضغط مباشر وغير مباشر على مجتمعات وحكومات العالم العربي ويبقى تحديد مدى التأثير محكوم بشبكية العلاقات القائمة بين المتغيرات الداخلية والخارجية للنظم السياسية العربية بدليل كل من التجربة الجزائرية والتجربة المصرية والتجربة العراقية.

ومن هذه الفرضية الأساسية تنبثق عنها فرضيات جزئية:

أولا: كلما قل تدخل العامل الخارجي كلما زادت احتمالات نجاح عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي .

ثانيا: كلما تم تحديد أسلوب تأثير العامل الخارجي كلما أمكن تحديد مدى تأثيره على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي .

ثالثا: يكون تأثير العامل الخارجي محايدا إزاء عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي أو حتى معوقا لها في حالة تعارض العملية مع مصالح القوى الغربية الكبرى.

رابعا: يلعب العامل الخارجي دورا في تحفيز عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي لكنها ديمقراطية ذات طابع إجرائي .

خامسا: يلعب العامل الخارجي دورا بارزا في عملية التحول الديمقراطي في كل من التجربة الجزائرية والمصرية والعراقية، لكنه ليس شرطا حتميا حيث تتوقف عملية التحول الديمقراطي على جهود مؤسسات الدولة والمجتمع المدني مع إرادة النخبة الحاكمة بشكل كبير.

منهجية الدراسة:

إذا كان الوصف هو تمثيل مفصل لموضوع أو ظاهرة ما، والتصنيف هو تجميع أشياء أو ظواهر انطلاقا من مقياس واحد أو عدة مقاييس، والتفسير هو كشف عن علاقات تصنف ظاهرة أو عدة ظواهر، فإنها جميعا تمثل أهداف العلم (الوصف، التصنيف، التفسير)، وعلى هذا الأساس فإن موضوع الدراسة يمكن تصنيفه في إطار بحوث التصنيف (classification research) باعتباره يهدف إلى رصد وتحليل أحد أهم الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية والمقصود هنا عملية التحول الديمقراطي، وذلك في إطار تحليلي يربطه بمختلف الاتجاهات المعاصرة الأخرى، مع التركيز على مستوى الوصف من جهة تشخيص ظاهرة التحول الديمقراطي في العالم العربي للوصول إلى تفسير الكيفية التي يمكن من خلالها للعامل الخارجي أن يؤثر في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، وذلك بالكشف عن دينامية العلاقات التي تتحكم في مدى هذا التأثير ولتحقيق ذلك الجمع بين الوصف والتصنيف والتفسير، تم توظيف مقاربة منهجية مركبة مما يلي:

أ- مداخل أو مقاربات الدراسة: [1]

أولا: المقاربة الواقعية: (الدور المباشر)

(1)- للتفضيل حول الأطر النظرية لهذه المقاربات يمكن الرجوع إلى:

-عبد العظيم محمود الحنفي، إشكالية العلاقات بين الداخلي والخارجي وفق رؤى المدارس الكبرى، موقع انترنت: bohoth.blogspot.com/2010/03/blog-post-29.html. ،الزيارة بتاريخ 10 افريل 2012.

-محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات (الجزائر: د.د.ن، 2002) ،ص190.

يشكل البعد الخاص بالاستقلال الذاتي للدولة واحدا من النقاط التي طالما دار النقاش حولها نتيجة التغير في العمليات على المستوى الدولي، وما أفرزه ذلك من قضايا وموضوعات مثيرة للجدل، ويشكل هذا البعد محورا لقضية العلاقة بين ما هو داخلي وخارجي. وتأتي المقاربة الواقعية لتوضح فكرة الربط بين سياسات التحول الديمقراطي وسلوك وسياسات القوى في العلاقات الدولية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ،حيث ظهرت مفاهيم مستحدثة في إطار نموذج "الرأسمالية" و"الديمقراطية العالمية" مثل: التدخل باسم الديمقراطية والتدخل الإنساني، وقد استخدمت القوى الكبرى آليتين من آليات التدخل في شؤون الدول الأخرى هما التدخل الصلب (العسكري) والتدخل المرن (لاقتصادي والثقافي) ،وذلك في إطار مسلمات الفكر الواقعي مما يعني أن توجهات القوى الغربية للتأثير في النظم السياسية العربية للاتجاه نحو التحول الديمقراطي يتم وفقا لمصالح تلك القوى، فالقيم والمبادئ تصبح نسبية.

ثانيا: المقاربة الليبرالية

تتجاوز المقاربة الليبرالية فكرة الفصل الجامد بين المجالين الداخلي والخارجي، وتشير لأهمية الفواعل من غير الدول في التأثير في السياسات الدولية، وفي قضية التحول الديمقراطي يتم التركيز وفق هذه المقاربة على الضغوط النابعة من الفواعل غير الدولية كالمنظمات الدولية غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني العالمي التي تلعب أدوارا في تقوية الحركات السياسية المدنية ،مما يزيد من حدة الصراع بين الدولة والمجتمع ومن ثم على تماسك النظام السياسي وقدرته على مواجهة التحديات.

ثالثا: المقاربة البنائية

تسمح المقاربة البنائية بالتركيز على دراسة المعايير والمبادئ وكيفية انتشارها بين المجتمعات وقد مثلت "نظرية العدوى" محور هذه المقاربة وهي تشير إلى الانتقال التلقائي غير المقصود للظواهر السياسية والاجتماعية عبر المجتمعات.

رابعا: مقاربة التبعية

يعطي اقتراب التبعية أهمية كبرى للعوامل الخارجية للدولة التابعة، وتأثيراتها المختلفة في المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول، حيث أن سلوك الدول في العالم يأتي انعكاسا للعوامل الدولية وتجسيدا لأهداف الرأسمالية الغربية وما مفهوم الاستعمار الجديد الذي يعد مفهوم واسع الانتشار إلا تعبيرا عن ذلك.

ب- المناهج:

أولا: منهج دراسة حالة:[1]

من التعريفات المقدمة لمنهج دراسة حالة بأنه عبارة عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول إلى تعميمات إلى ما هو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار، فهو المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، فدراسة الحالة تتطلب الفحص التفصيلي لعدد قليل من الحالات ولدراسة الحالة أربعة أنواع: دراسة الحالة التوضيحية والتي نستوضح من خلالها ما هي دراسة الحالة المراد استخدامها، دراسة الحالة الاستكشافية، دراسة الحالة التراكمية، دراسة الحالة النقدية.

وقد تم الاعتماد على منهج دراسة حالة العالم العربي في الإطار العام، ونوع دراسة الحالة التوضيحية في دراسة حالة كل من الجزائر ومصر والعراق.

ثانيا: المنهج التاريخي

عادة ما يتم الحديث عن المنهج التاريخي باعتباره يهدف إلى إعادة بناء الماضي بدراسة الأحداث الماضية معتمدا في الأساس على الوثائق والأرشيف، فهو طريقة تسمح بتناول وتأويل حادثة وقعت في الماضي وفق إجراء البحث والفحص الخاص بالوثائق، وقد تم الاعتماد على هذه الفكرة من جهة تشخيص قضية التحول الديمقراطي في العالم العربي وتحليل مختلف المشاريع الغربية لاستراتيجيات التحول الديمقراطي في البلدان العربية، وذلك بهدف الوصول إلى "مقدرة تفسيرية" على حد تعبير الدكتورين (عمار بوحوش ومحمد الذنيبات) [2] وإعطاء صورة حقيقية لكيفية تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

---

(1): للتفضيل ارجع:

-مبارك الدوسري، منهج دراسة حالة، موقع انترنت: http://www.scribd.com بتاريخ 05 ماي 2017، الزيارة بتاريخ 22 اكتوبر 2018.

-عز الدين بن عبد الله، منهج دراسة حالة، موقع انترنت المدونة azzedine.hisforum.com>t911.topic ، الزيارة بتاريخ 12 ماي 2017

-أمين ساعاني، تبسيط كتابة البحث العلمي، من البكالوريوس ثم الماجيستير وحتى الدكتوراه (السعودية: المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية ،1991)،ص71.

(2) :عمار بوحوش، ومحمد الذنيبات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1995)، ص308.

جـ- الأدوات:

تم الاستعانة بأداتي الإحصاء والمقارنة بحيث:

أولا: الإحصاء

باعتباره تقنية تطبق على الموارد أو الوثائق المتعلقة بالأفراد (مثلا تعدادات مجموع السكان) أو بالمجموعات (مثلا حسابات هيئات مختلفة) والتي يكون محتواها رقمي حيث تسمح بالمعالجة الكمية.

ثانيا: المقارنة

باعتبارها تقنية من تقنيات البحث العلمي تسمح بتطوير القيمة العلمية للبحث من خلال تطبيق إجراءات المقارنة المتنوعة سواء تعلق الأمر بالمجال الزمني أو المكاني أو حتى النظري.

حدود الدراسة (الزمنية والمكانية):

شكلت حدود الدراسة أحد الصعوبات المنهجية للموضوع لاعتبارات عدة مرتبطة أساسا بالسياق الفكري للتحول الديمقراطي في العالم العربي الذي ركز في معظمه للإجابة عن سؤالين أساسيين هما: كيف يتم الانتقال إلى الديمقراطية؟ وكيف يتم ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي؟ والبحث في الكيف من شق تأثير العامل الخارجي دفع إلى تحديد الإطار الزمني والمكاني على النحو التالي:

أولا: الحدود الزمنية

تم التركيز على فترة ما بعد الحرب الباردة في ظل انتشار أدب ما بعد الدولة –الأمة– والتحول الكبير في المفاهيم السيادية التقليدية لنموذج الدولة الأمة والذي أدى إلى الاهتمام بالإضافة إلى المتغيرات الداخلية بالمتغيرات الخارجية وإعادة تعريفها في مقاربات يتشابك فيها ما هو داخلي مع ما هو خارجي، مع التركيز على حدثين تاريخيين جعلا من المنطقة العربية مركزا للتحول الديمقراطي ،والمقصود هنا أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والتي أخرجت العالم العربي من فخ الاستثناء الديمقراطي وفاتحة الباب لفلسفة نشر الديمقراطية من الخارج، وتداعيات ذلك طيلة عقد من الزمن، ليأتي الحدث التاريخي الثاني المتمثل في ثورات الربيع العربي 2011 ليؤكد أحقية الشعوب في رسم عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي وطارحة أشكال جديدة لتأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي.

ثانيا: الحدود المكانية

من الواضح أن العالم العربي هو الحيز المكاني لاختبار تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي مع تخصيص كل من دولة الجزائر ومصر والعراق كحالات توضيحية لقياس هذا التأثير.

هيكلة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومحاولة اختبار فرضية الدراسة تم هيكلة الدراسة على النحو التالي: مقدمة، أربعة فصول، وخاتمة.

حيث تناولت المقدمة العناصر المنهجية المتفق على ادراجها في أي بحث علمي (تقديم عام ، الاشكالية....)، أما الفصل الأول فقد خصص للإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي ،وتم تصنيفها الى اربعة ،اولها اشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية ،وثانيا اشكالية تباين مفهوم الديمقراطية ،وثالثا اشكالية مفهوم التحول الديمقراطي ،ثم اشكالية التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية. اما الفصل الثاني فقد تناول أساليب تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في حالة العالم العربي، وتم تقسيمه الى اربعة مباحث، حيث تم التطرق أولا الى مركزية العالم العربي في المنظور الاستراتيجي الغربي ،ثم ثانيا الى تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في الحالة العربية وفقا لمنظور أسلوب الاستمالة ،وثالثا وفقا لمنظور أسلوب الضغط ،ورابعا وفقا لأسلوب التدخل العسكري. أما الفصل الثالث فقد تم عنونته بحدود تأثير العامل الخارجي والذي تتحكم فيه مجموعة من المتغيرات تم توضيحها بثلاثة مباحث، أولا البيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية، ثانيا المتغيرات الظرفية، وثالثا بشبكية التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بالاطار العام لعملية التحول الديمقراطي. أما الفصل الرابع فقد تم التعرض فيه الى الحالات التوضيحية المرتبطة بالتجربة الجزائرية، ثم التجربة المصرية، فالتجربة العراقية، حيث تم توضيح كيفية عمل كل من اسلوب الاستمالة والضغط والتدخل العسكري لتأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي. وختام البحث خاتمة تضمنت مجموعة من النتائج التي تم التوصل اليها.

الفصل الأول:

الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في العالم العربي

إن تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الديمقراطية وظاهرة التحول الديمقراطي تعكس تنوع الاتجاهات الفكرية في دراسة هذا الموضوع كما أنها تشير إلى حقيقة التداخل الكبير فيما بينها.ومن الناحية العملية فان التباين في عمليات التحول الديمقراطي أثار مجموعة من التساؤلات حول العوامل والأسباب التي تجعل هذه العملية أكثر انتشارا في بلدان معينة وأقل انتشارا في بلدان أخرى. مما ساهم في صعوبة الوصول إلى استقرار فكري حول إمكانية صياغة نظرية عامة للتحول الديمقراطي وهو ما تم التعبير عنه بالإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي، باعتبار أن مصطلح إشكالية في معناه الإبستمولوجي هو: "النظرية التي لم تتوافر إمكانية صياغتها فهي توتر ونزوع نحو النظرية أي نحو الاستقرار الفكري"[1]

لقد شهد العالم ما عرف بالموجة الثالثة للديمقراطية في منتصف سبعينيات القرن العشرين، وتخللت الدول العربية موجة من التطورات السياسية الاقتصادية والاجتماعية في اتجاه ما عرف بظاهرة التحول الديمقراطي، وقد رافق ذلك تبني العديد من الدراسات لمفاهيم وأطر تحليلية ونظرية تتماشى والتغيرات الواقعية أهمها: التعددية السياسية، المجتمع المدني، الاقتصاد السياسي الجديد، السياسات العامة، التحولات الإقليمية والدولية وغيرها، والتي حاولت في مجملها تقديم تفسيرات لأسباب ولآليات التحول الديمقراطي في العالم العربي، مساهمة بذلك في تعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي.

إن تعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي مرتبط بشكل أساسي بإشكالية تباين مفهوم الديمقراطية، فالأمر لا يتعلق بالتحول الديمقراطي كمرحلة فحسب بل يتعداه الى مفهوم الديمقراطية الذي يعاني الكثير من الغموض والتباين نتيجة التوظيف الميداني والشعاراتي للمصطلح، فباسم الديمقراطية نشأت العديد من الأنماط السياسية المتباينة وتبنتها الأنظمة اللبيرالية والشيوعية وحتى الديكتاتورية، كما أن مفهوم الديمقراطية في حد ذاته مفهوم ديناميكي ،فديمقراطية العصور القديمة ليست بديمقراطية العصر الحديث.

إن إشكالية تباين مفهوم الديمقراطية بتعدد اقترابات تعريفها وأنماطها ومبادئها تنعكس بشكل واضح على مفهوم التحول الديمقراطي، فمراجعة الأدبيات النظرية في موضوع موجات التحول الديمقراطي تشير الى أن هناك بعض الاختلاف في تحديد بدايات هذه الموجات وانتهائها، كما تشير الى الاختلاف العددي والنوعي لمراحل التحول الديمقراطي ،لكنها تؤكد أن عملية التحول الديمقراطي

(1) محمد عابد الجابري ،في نقد الحاجة الى الاصلاح (لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005)،ص193.

عملية معقدة تتضمن التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر في ممارسة السلطة السياسية وتخضع لتفاعل مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية مثيرة بذلك إشكالية التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي.

بناءا على ما سبق سيتم التطرق إلى الإشكاليات المنهجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي من خلال النقاط التالية:

أولا: إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي.

ثانيا: إشكالية تباين مفهوم الديمقراطية.

ثالثا: إشكالية مفهوم التحول الديمقراطي.

رابعا: إشكالية التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي.

1. إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي

إن مفهوم المدخل أو المقترب يشير إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة التي تحدد الضوابط التي تحكم اختيار موضوعات ومعلومات معينة أو استبعادها من نطاق البحث، ويرتبط بالفروض التفسيرية والنظريات السببية. والمداخل فيها العام الذي يتعاطى والدراسات الاجتماعية في عمومها، كالمدخل السلوكي، والمدخل البنائي، والمدخل الوظيفي، وهناك الخاص الذي يتعلق بالظواهر الخاصة. ويمكن اعتبار المدخل اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين، لأن الباحث وسيط بيننا وبين الظواهر المختلفة التي يعيننا على تفسيرها استنادا الى متغير أو متغيرات يعتقد أن لها قدرة تفسيرية أكثر من غيرها. [1]

بناءا على ذلك، فإن الدراسات التي اهتمت برصد وتحليل ظاهرة التحول الديمقراطي من حيث أسبابها وآليات التحول والنتائج المتوصل إليها، تعكس تنوع المداخل النظرية والتحليلية في دراسة هذا الموضوع طارحة بذلك إشكالية تعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي، وسيتم التطرق إلى أهم هذه المداخل من خلال النقطتين التاليتين:

1- المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي (المداخل العامة)

2- المداخل التحليلية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي (المداخل الخاصة)

(1) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوات(الجزائر: ب د ط، 1997)، ص ص 14-15.

1.1. تعدد المداخل النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي

وضع منظروا الديمقراطية والمفكرون السياسيون العديد من المداخل النظرية لفهم وتفسير أشكال التحول الديمقراطي، ويذكر الدكتور"يوسف الشويري"[1] بأن الأدبيات السياسية والسوسيولوجية المعاصرة تتفق على وجود ثلاث مقاربات لتفسير آليات التحول الديمقراطي وهي: المدخل التحديثي، المدخل البنبوي، ومدخل الإنتقال.

1.1.1. المدخل التحديثي (المقاربة التحديثية)

تنطلق المقاربة التحديثية من فرضية أساسية مفادها التأكيد على عدد من المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لعملية التحول الديمقراطي، فهي تربط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية. ويتميز المدخل التحديثي بالتركيز على نشوء ولاء وطني يترافق مع وجود المؤسسات السياسية القائمة والتسليم بشرعيتها.وينبثق هذا الولاء وتنمو ثقافة القبول بالشرعية السياسية مع مؤشرات تدل على زيادة نمو دخل الفرد ، انتشار التعليم ،تحسين الوضع الصحي وغيرها.

بمعنى أن المدخل التحديثي يستخدم مؤشرات [2] محددة كمتغيرات لا تلبث أن تنتظم في عملية متصاعدة تساعد على ولادة الديمقراطية أو تثبيتها وتشمل هذه المؤشرات: دخل الفرد، نسبة الأمية، انتشار التعليم،الحراك الاجتماعي، زيادة استخدام المواد الإستهلاكية الحديثة وأدوات الإتصال والنقل. وهو ما يسمى بمستلزمات التحديث.[3]

تعتبر اطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "سيمور مارتن ليبيست SEYMOUR" M.LIPST من أبرز الدراسات المدعمة لافتراضات المدخل التحديثي ففي كتابة "رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة "يطرح إشكالية العلاقة المفترضة بين التنمية الاقتصادية والنظام السياسي،

---

(1) يوسف الشويري، إسماعيل الشطي وآخرون، مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2005)، ص ص54-62.

(2) المتغير يشمل مجموعة من المؤشرات ارجع إلى: رشيد زرواتي، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية(الجزائر: دار هومة للطبع، 2002) ، ص 72.

(3) للتفصيل حول المقاربة التحديثية انظر:

*محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات، الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،21 ماي 2006).

* يوسف الشويري،اسماعيل الشطي ،واخرون ،المرجع السابق، ص ص54-55.

* محمد المنصوري، نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق، مركز الامارات للدراسات والاعلام، موقع انترنيت:http/www.emasc.com/ print.asp contenteled ،الزيارة بتاريخ 25 جوان 2009.

واستخدم جداول مختلفة للتنمية الاقتصادية تتناول الثروة والتصنيع والانتقال الى حياة المدن والتعليم في دول أوروبا وأمريكا اللاتينية، ووجد أن متوسط الثروة ودرجة التصنيع والتحول إلى حياة المدن ومستوى التعليم في كل حالة أعلى بكثير في الدول الديمقراطية منه في غيرها، مما جعله يستنتج أن هناك علاقة شرطية بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، بل إنه خصص القسم الأول من كتابه بنفس العنوان "شروط أو متطلبات النظام الديمقراطي".[1]

وهناك العديد من الدراسات التي حاولت التحقق من العلاقة السببية التي افترضها اطروحات "سيمور ليبيست"الأصلية والقائمة أساسا على افتراض أن التنمية الاقتصادية هي المحرك الأساسي للديمقراطية، ومن هذه الدراسات دراسة "بولين وجاكمان"BOLLEN and JACKMANالمعنونة بـ "politicaldemocracy and the size distrution of income" والتي توصل فيها الباحثان الى نفس نتيجة "سيمور .م.ليبيست" وذلك من خلال تحليل احصائي لمجموعة من العوامل والمتغيرات التي تعتبر عادة من ضمن محددات الديمقراطية ،واكتشفا أن التنمية الاقتصادية هي المحدد الأكثر أهمية من المتغيرات الأخرى مجتمعة. [2]

من جهة أخرى هناك دراسات حاولت أن تثبت العلاقة السببية في الاتجاه المعاكس بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، واعتبرت أن الديمقراطية تساهم في تأمين التنمية الاقتصادية الدائمة ، ومن الدراسات التي يمكن ذكرها في هذا الإطار دراسة "روبرت داهلROBERT DAHL"المعنونة بـ: polyarchy:oppositionandpartipation والتي بين فيها أن الديمقراطية تضمن قيام الحكام باستغلال الموارد بالطريقة التي تحقق النمو والإنتاج الأمثل. [3]

انطلاقا مما سبق، فإن الدراسات تشير إلى أن التنمية يمكن أن تكون سابقة للديمقراطية وكذلك الديمقراطية يمكن أن تكون سابقة للتنمية بمعنى أن هناك نوع من العلاقة السببية الدائرة بينهما، وهذا الطرح يندرج من الوجهة النظرية تحت ما يتم وصفه في بعض المراجع "بالنظرة التوافقية Perspctivecompatibylity" ،كما يمكن أن يحدث كل منها بعد الآخر بفترة وهو الأمر الذي أشار إليه العديد من الباحثين مثل: "BHALLAS" في دراسته المعنونة بـ freedom and enconomicgrowth

(1) سيمور مارتن ليبيست، رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة، ترجمة خيري حماد وشركاه (بيروت: دار الآفاق الجديدة، ب س ط)،ص ص21-87.

2) KENNETH A BOLLEN and ROBERT W JACKMAN, political democracy and the size distrution of income, www.jstor.org/discovre/10.2307/205432 الزيارة بتاريخ 8 اكتوبر 2015 .

3) Robert Dahl ,polyarchy :participation and oppossition (new haver :yale university press ,1971) .

avirtuous cyrcle[1] وكذلك:C.TAN alexander HEO[2] في المقالة المعنونة ب demorcracy and economicgrowth :causualanalysis، وأيضا "بسام الطيبي"و"سعاد الصباح " وغيرهم. [3]

لكن مقابل طرح المقاربة التحدينية هناك العديد من الدراسات [4]لتيأثبتت عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، فبعض النظم السلطوية والشمولية حققت مستلزمات التحديث وبالرغم من ذلك فهي تفتقد للديمقراطية مثل الحكومات الشيوعية في النصف الاول من القرن العشرين وكذلك السعودية وانتقلت تركيا إلى النظام الديمقراطي قبل أن تكتمل مستلزمات التحديث وينتمي أصحاب هذا الرأي إلى المقاربة البنيوية.

2.1.1. المدخل البنيوي (المقاربة البنيوية)

إن الافتراض الأساسي للمدخل البنيوي هو أن التفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة والقوة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية تضع قيودا وتوفر فرصا تدفع النخب السياسية وغيرهم في بعض الحالات في مسار تاريخي يقود إلى الديمقراطية.[5]فالديمقراطية تفصح عن بداية ظهورها مع تحقق نوع من توازن القوى كمحصلة لهده الصراعات الاجتماعية، وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية، [6] بمعنىأن هناك مؤشرين أساسين يجب التركيز عليهما في المقاربة البنيوية وهما: التغير التاريخي الطويل الأجل، وبنى القوة والسلطة المتغيرة.

(1)SURJIT.S.BHALLAS ,freedom and economic grouth a virtuous cyrcle ,www.oxusinvestments.com /files/pdf/em150892.الزيارة بتاريخ 9 اكتوبر 2010

(2) UK HEO and ALEXANDER C.TAN ,democracy and economic growth :a causual analysiswww.jstor.org/discover/10.2307/4222444?uid=3737904&uid=4&sid=2110265600531 , الزيارة بتاريخ 11 اكتوبر 2010

(3) سعد الدين ابراهيم ، بسام الطيبي ، وآخرون ،أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، جانفي 1987)،ص 87 .

(4) ذكر الباحث "سيروي لاري " وآخرون جدولا يضم مجموعة دراسات حول العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ،أنظر أسامة قاضي،"إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الاسلامي"،مجلة دراسات استراتيجية العدد3 (فيفري2007) :ص 12 .ايضا أوضح كل من "ستيفن هاقار" و" روبرت كوفمان" في دراستهما المعنونة ب the political economy of democratic transition أنه من بين 27حالة للتحول الديمقراطي في العالم بين 1970-1990 كان النمو البطيئ والتضخم سببين أساسيين للتحول في 23 حالة منها. انظر :

STPHEN HAGGARD,ROBERT KAUFMAN ,the political economy of democratic transition (Princeton : university press,1995), pp33-36.

(5) يوسف الشويري، إسماعيل الشطي ،وآخرون، المرجع السابق، ص 55.

(6)محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع السابق،ص 17.

إن أبرز الأطروحات المجسدة لافتراضات المقاربة البنيوية دراسة"بارينختون مور BARINGTON MOORE"المعنونة بـ soialorigins of dictatorship and democracy[1]، والتي ركز فيها على دراسة العلاقة والتفاعل بين أربع بنى متغيرة للقوة والسلطة وهي: ملاك الأرض الكبار، الفلاحون، البرجوازية، والدولة ،لمحاولة تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا وفرنسا و الولايات المتحدة الامريكية (أي مسار الديمقراطية الليبرالية)عن المسار الذي اتبعه اليابان وألمانيا (مسار الفاشية) وعن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين (مسار الثورة الشيوعية) خلال عملية التحول التدريجي من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية حديثة ما بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن العشرين.

ويشير "باريجتون مور" إلى أن النظام الإقطاعي الأوروبي كان يضمن هيكليا استقلالية بعض الفئات الاجتماعية اتجاه السلطة، وبشكل خاص كانت طبقة النبلاء ذات تنظيم اجتماعي مستقل يسمح لها بممارسات غير خاضعة للسلطة وقد سمح هذا التكوين بظهور فكرة العقد الاجتماعي التي مهدت للنظرة الاجتماعية للسلطة، أي أنها نتيجة عقد اجتماعي وليست معطى إلاهي. وتشكل هذه الأفكار أسس ظهور حق الانتفاضة على السلطة حين تصبح السلطة استبدادية، وعندما تتعارض مع العقد الاجتماعي الذي يقوم على فكرة سيادة الشعب [2] وهذه الفكرة تعتبر مفهوم الأساس في النظام الديمقراطي.

وقد توصل"بارنجتون مور" إلى نتيجة أساسية تتمثل في مسار وشكل الديمقراطية الليبيرالية كان بصفة عامة نتيجة لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين البنى الطبقية الأربعة (ملاك الأرض، والفلاحون والبرجوازية، والدولة)[3]،ويشير إلى أن السلطة السياسية في المجتمعات قبل الصناعية ذات النزعة التوتاليتارية أو الشمولية لم تسمح بظهور قوى اجتماعية معارضة تتمتع بالإستقلالية وتعيش في إطار مجتمعي له مناعته السياسية تجاه سلطة الدولة، وهذا حسب وجهة نظر "بارنجتون مور"هو ما لم

(1) BARRINGTON MOORE,social origins of dictatorship and democracy:lord and peasant in the making of the modern zorld(boston : ma beacom press,1966).

(2) بسام الطيبي: البناء الاقتصاد الاجتماعي للديمقراطية، من كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 82.

(3) محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع السابق ،ص17

يسمح بظهور الهياكل المؤسسية التي تسهل ترسيخ الديمقراطية بنيويا [1]، وقد وضعبارنجتون مور" خمسة شروط عامة للتنمية الديمقراطية وهي: [2]

1- تطور حالة توازن بين الدولة والطبقة الأرستقراطية المالكة للأرض.

2- التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية.

3- إضعاف أرستقراطية الأرض.

4- الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية والأرستقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.

ان من أبرز الدراسات المدعمة للتحليل البنيوي دراسة" DIETRICH RUESCHMEYERديتريك روشماير "وزملائه المعنونة بـ Capitalist devlopment and democray[3] والتي أكدت أن المجتمع يتحرك باتجاه الديمقراطية بناءا على فكرة " توازن القوة الطبقية "، والصراع بين الطبقات المهيمنة والخاضعة حول حقها في الحكم، يعمل أكثر من أي عامل آخر على وضع الديمقراطية ضمن الأجندة التاريخية ويحدد احتمالاتها (المقاومة أو الدفع بها إلى الأمام)، وعلى الرغم من أن تحليلات "بارنجتون مور" أهملت دور العلاقات والتفاعلات الدولية وعبر القومية بما في ذلك الحرب، كما أنها لم تعط اهتماما كبيرا لتأثيرات نمو الطبقة العاملة، إلا أن "روشماير وزملائه" اضافوا هذه العوامل في تحليلهم التاريخي المقارن.

مما سبق يتضح لنا أن المدخل البنيوي يركز على البنى الاجتماعية والتطور التاريخي لطبقات المجتمع في إطار علاقات القوة وسلطة الدولة وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية،" وهكذا يسعى كل الفاعلين الإجتماعيين ووفقا لمصالحهم الاقتصادية واستجابة لمحددات بنيوية إلى رسم استراتيجية تتيح اكتساب السلطة السياسية، وتعبر الديمقراطية عن بداية ظهورها مع تحقق نوع من توازن القوى كمحصلة لهذه الصراعات الاجتماعية، وانسجاما مع صعود الطبقة الوسطى التي تفرض سيطرتها وعقيدتها السياسية" [4]

(1) بسام الطيبي، المرجع السابق، ص 82.

(2) محمد زاهي بشير المغيربي، نفس المرجع، نقلا عن: BARRINGTON MOORE, op cit, p 430

(3) نفس المرجع.

(4) يوسف الشويري، المرجع السابق، ص 55.

وإذا كان المدخل البنيوي لم يهمل دور النخب السياسية إلا أنه ضبطه بالقيود والفرص البنيوية المحيطة بها التي اعتبرها أساس تفسيرها وتأتي المقاربة الانتقالية لتجعل النخب السياسية محور تحليلها.

3.1.1. المدخل الانتقالي (المقاربة الانتقالية)

تنطلق المقاربة من فرضية أساسية مفادها أن المسار التاريخي للديمقراطية يتحدد من خلال مبادرات وأفعال النخب فهي بذلك تركز على دور الفعل البشري، وكيفية اتخاذ القرارات والتعامل مع الخيارات المتاحة، مشددة في الوقت نفسه على أهمية الثقافة السياسية المشبعة بروح الانفتاح والاحتكام إلى القانون، والايمان بالتغيير السلمي، وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية. [1]

والجدير بالذكر أن المقاربة الانتقالية ميزت بين مراحل الديمقراطية المختلفة وترى في المقاربة التحديثية أنها ركزت على العوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية مثيرة بذلك التساؤل حول كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول وهو ما كان محور اهتمام الباحث السياسي "دنكوارت روسو DANKWART RUSTOWفي دراسته المعنونة ب " transitions to democracy: toward a dynamic model"[2] ويشير روستو أن ظهور جذور الديمقراطية كان من خلال الخيارات التي قامت بها مختلف القوى السياسية، ويرى أن عملية التحول الديمقراطي تتطور من خلال أربع مراحل متتالية، والتي تكون أساس تثبيت الديمقراطية هي:

1. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية (شرط الخلفية back ground condition): إن المقصود بالوحدة الوطنية بدء تشكيل هوية سياسية مشتركة وليس تحقيق الاتفاق أو الاجماع العام. بمعنى أن الغالبية العظمى من المواطنين في نظام ديمقراطي (لكي يكون) يجب أن لا تحمل أي شك أو تحفظ معنوي بالنسبة للجماعة السياسية التي ينتمون لها.

2. مرحلة التحضير(preparatory phase): وتتميز هذه المرحلة بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة بين النخب القديمة والنخب الجديدة مثل الصراع الناجم عن تحديد أهمية نخبة صناعية جديدة خلال عملية التصنيع تطالب بدور وموقع مؤثر في المجتمع السياسي لمواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول المحافظة على الوضع القائم، في هذه المرحلة يزداد اتساع مساحة الاستقطاب

(1) يوسف الشويري، المرجع السابق، ص 56.

(2) DANKWART RUSTOW, " transition to demoracy: toward a dynamic model", comparative politics, vol02 (april 1970): pp 337-378.

حول المجموعتين أو ما أسماه روستو بالعداء العائلي الساخن، بمعنى أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع وليست نتاجا لتطور سلمي، وهو الأمر الذي يفسر هشاشة الديمقراطية في المرحلة الأولى.

3. المرحلة الحاسمة (مرحلة القرار: desicion phase): تبدأ هذه المرحلة عندما تقرر أطراف الصراع السياسي المقبول بوجود تنوع ضمن الوحدة، والتوصل إلى تسوية وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

4. مرحلة التعود (habituation phase) إن اللحظة التاريخية التي فيها اتخاذ قرار تبني القواعد الديمقراطية قد تكون نتيجة إحساس أطراف الصراع بضرورة التوصل إلى تسوية إلا أنه مع مرور الوقت تتعود الأطراف المختلفة على القواعد وتتكيف معها، فتصبح بذلك القواعد الديمقراطية عرفا اجتماعيا، وإذا استمر الخضوع لهذه القواعد إلى أجل يسمح بحلول نخبة جديدة محل النخبة القديمة، فإن الديمقراطية تعبر تجربتها الأولى وتنتقل إلى تعزيز وجودها.

لكن المراحل الأربعة التي حددها روستو، لم تبرز العوامل المسببة للتحول الديمقراطي، فما هي الطريقة التي تبدأ بها كل مرحلة؟ ويعترف روستو بنفسه أن نموذجه ليس سوى مسودة المخطط، وقد جاءت دراسة كل من "اودونيل" و"شميتر" و"وايتهيد" في كتابهم: "التحول من الحكم التسلطي: تطلع نحو الديمقراطية" كمحاولة لتطوير المقاربة الانتقالية. فقد تم وضع شرطين ضروريين لنشوء الديمقراطية وهما:

1- ضمان المهام الدستورية للجيش

2- ضمان أن تبقى أملاك البرجوازية بحوزتهم بهدف تقبلهم للتغيير.

أما شرارة التحول الديمقراطي فتحدث عندما يبادر النظام التسلطي بإطلاق بعض الحريات السياسية والانفتاح والتي تكون نتيجة انقسام بين التيار المتشدد والتيار المعتدل اللذين يتواجدان داخل النظم التسلطية، وتم اثبات أنه خلال الفترة الموالية مباشرة للحرب كانت الهزيمة العسكرية في نزاع دولي هي السبب الرئيسي لبدء عملية التحول الديمقراطي، ومع ذلك فمنذ السبعينيات فإن العوامل الداخلية هي السبب الرئيسي، حيث أن العامل الأساسي كان الانشقاق بين التيار المتشدد والتيار المعتدل ويحدث ذلك نتيجة شرطين داخليين هما:

1- فشل السياسة الداخلية مما يؤدي بالتيار المعدل إلى انتهاج اللبيرالية بهدف نشر الشعور باللوم أو السخط على تلك السياسات، أما التيار الصلب فيحاول حل الشكلة بزيادة القمع .

2-نجاح النظام يشجع التيار المعتدل على محاولة كسب الشرعية المحلية والدولية عن طريق صناديق الاقتراع.

وعموما فإن أنصار المقاربة الانتقالية يميزون بين مرحلة الانتقال والتحول المبدئي من النظام التسلطي إلى النظام الديمقراطي وبين مرحلة ترسيخ الديمقراطية، ويرجع ذلك إلى أن التحول المبدئي أو مرحلة الانتقال المبدئية تنجح وتترسخ، كما أنها قد تفشل ويعود القمع مرة أخرى، فإطلاق بعض الحريات السياسية لا يقود تلقائيا إلى الديمقراطية.

إن الدرس المستخلص من تحليل المداخل النظرية للتحول الديمقراطي يتمثل في تأكيد انه ليس هناك طريق معياري واحد أو شامل في تغيير النظام فهناك مجموعة متنوعة من التجارب التاريخية ومجموعة متنوعة من التفسيرات للتحول الديمقراطي فمن المسلم به انه ليس هناك إجماع بين الباحثين حول مقاربة واحدة بعينها لتفسير اليات التحول الديمقراطي أو للإجابة على السؤالين المطروحين: كيف تتدمقرط الدول وكيف يتم نزع التسلطية منها؟

وبالنسبة للكتابات العربية فلقد اعتمدت أدبيات دراسة التحول الديمقراطي في العالم العربي، على عدد من المداخل النظرية والتحليلية، أثارت من خلالها مجموعة من القضايا والاشكاليات التي يمكن في إطارها فهم أسباب رسوخ التسلطية فيها وتعثر عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

2.1. تعدد المداخل التحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في العالم العربي

إن دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في العالم العربي (عموما) وفقا لما تم قراءته تستمر في كونها مستهلكة للنظريات والأيديولوجيات ،فليس هناك أطر نظرية أصيلة لتمييز التحقق العربي للتحول الديمقراطي من التحقيقات المهمة المماثلة في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا على سبيل المثال، ومع ذلك فقد استخدمت العديد من المداخل الخاصة في الدراسات العربية محاولة تقديم تفسيرات لأسباب السلطوية البيروقراطية وتعثر عملية التحول الديمقراطي ومن أبرز هذه المداخل نذكر: [1]

1.2.1. مدخل الدولة وعملية بناء الديمقراطية

ينطلق مدخل الدولة وعملية التحول الديمقراطي من افتراض أساسي يربط بين مشكلة بناء الدولة الوطنية في العالم العربي ومشكلة بناء الديمقراطية، باعتبار أن عملية إكمال بناء الدولة الوطنية

(1) هذه المداخل ذكرها حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية(بيروت: ب د ن،2005)، ص ص 106-152.

وترسيخ شرعيتها، تعتبر ركيزة مهمة لتأسيس الديمقراطية على أساس المواطنة وسيادة القانون والقبول بالتعددية السياسية والفكرية، فالديمقراطية تحتاج في مفارقة جدلية إلى دولة قوية متماسكة.

لقد اهتمت العديد من الدراسات بموضوع الدولة كقضية أساسية لتفسير تعثر التحول الديمقراطي في العالم العربي، ويذكر الدكتور "يحي الجمل" في دراسة له حول "أنظمة الحكم في الوطن العربي" [1] بأنه من ابرز السمات المشتركة بين أنظمة الحكم في البلدان العربية هي عدم رسوخ مفهوم الدولة باعتبارها "مؤسسة المؤسسات"، فعدم وجود مؤسسات مستمرة وغياب القانون وسيادة الولاء العشائري تضمر فكرة الدولة بمفهومها الحديث، وهذا هو الحادث في الأغلبية العظمى من البلاد العربية ويذكر الدكتور "حسين توفيق إبراهيم" بناءا على مجموعة من الدراسات [2] أن الدولة في الوطن العربي تمددت أجهزتها الأمنية والإدارية ومؤسساتها الإنتاجية والخدماتية خلال عقود الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وقد بدأت تعاني بدرجات متفاوتة مظاهر للأزمة منذ الثمانينيات وقد تجلت أهم هذه المظاهر في تضخم أجهزة الدولة، عدم تطور كيانها بشكل مستقل عن شخص الحاكم، ما ترتب عليه أن تحولت الدولة في العديد من الحالات إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس قبلي أو عائلي أو ديني أو حتى ديمقراطي شكلي.

ومن مظاهر أزمة الدولة الوطنية غياب علاقة صحيحة بين الدولة والمجتمع، الأمر الذي أفضى إلى السطح ما يعرف بأزمة الشرعية في أنظمة الحكم العربية والتي سيتم التطرق اليها بالتفصيل في الفصل الثالث.

2.2.1. مدخل الثقافة السياسية وعملية التحول الديمقراطي

إن الثقافة السياسية ليست بالمتغير الوحيد في فهم وتفسير ظاهرة التحول الديمقراطي في العالم العربي، سواء من ناحية أسباب الأخذ بالانتقالية (أي الانتقال الديمقراطي)، أو البحث في أسباب التعثر نحو الديمقراطية، إلا أنها ومن خلال ربطها بمختلف المتغيرات والعوامل الأخرى يمكن اعتبارها مهمة في التحليل السياسي لظاهرة التحول الديمقراطي.

تعود الجذور الأولى للبحث في الثقافة السياسية إلى الدراسات الرائدة حول الطابع القومي على أيدي كل من "روث بنديكتRUTH BENEDICT" و"جيوفري جورير GEOFFREY GORER"، وقد ركزت هذه الأدبيات على دراسة القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تشكل ثقافة أمة ما ،وقد

(1) يحي الجمل وآخرون ،أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ،المرجع السابق ،ص ص 370-355.

(2) حسين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 107.

اكتسح هذا المفهوم مجال علم السياسة في أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين، مع بروز ما أطلق عليه الثورة السلوكية، بحيث أحدث ذلك تحولا جوهريا من دراسة المؤسسات الرسمية إلى دراسة السلوك غير الرسمي، وفي هذه الأثناء ظهرت أعمال كل من "ألموند" و"فيربا" "GABRIEL ALMOND and SEDNEY VERBA"، ويعرف "ALMOND" الثقافة السياسية باعتباره أول من استخدم المصطلح في مقال له سنة 1956(يحمل عنوان النظم السياسية المقارنة) بأنها: مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي [1]، وبناءا على هذا التعريف فإنه يمكن القول بأن ترسيخ النظام الديمقراطي يتطلب شيوع ثقافة ديمقراطية سياسية على صعيد المجتمع وهو ما أكدته العديد من الدراسات[2] التي اهتمت بتحليل قضية الثقافة السياسية وعلاقتها بمسألة غياب الديمقراطية أو تعثر عملية التحول الديمقراطي.

لكن على الرغم من هذا التأكيد تجدر الإشارة بأن هناك اختلافات نظرية [3]حول دور الثقافة السياسية في تفسير عملية التحول الديمقراطي،فبالنسبة لمنظري المدخل التحديثي تعتبر الثقافة السياسية متغيرا تفسيريا مركزيا، والعديد من الدراسات الميدانية، وأبحاث المسوح [4] كشفت عن وجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم (كأحد نواتج التحديث) وبين الالتزام بقيم الديمقراطية. أما منظروا المدخل البنيوي فيشككون فيما إذا كانت هذه الارتباطات تفسر التحول الديمقراطي على الاطلاق، ويجادلون أن الثقافة السياسية الديمقراطية نتاجا لعملية الدمقرطة وليست سببا لها. أما منظروا المدخل الانتقالي فيتجاهلون الثقافة السياسية باعتبار أن التحول الديمقراطي يرجع إلى دور النخب السياسية المتصارعة، وقد يكون من المهم ان نذكر هنا الثقافة السياسية للنخب الحاكمة ودورها في انجاح عملية التحول الديمقراطي، باعتبار ان ان الانتقال مرهون مدى ايمان النخبة الحاكمة

(1) محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقاربة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية (قاريونس: منشورات جامعة قاريونس، 1994)، ص 219.

(2) انظر كذاك الدراسات الي أشار إليها الدكتور حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 108-118.

(3) محمد زاهي بشير المغيربي: "العوامل المؤثرة في عملية الدمقرطة"، موقع www.hewarrat.co/FORUM الزيارة بتاريخ: 28 ماي 2006.

(4)عن الدراسات وأبحاث المسوح، يمكن الرجوع إلى: عبد الله محمد الشيخ، الديمقراطية والمعلم، أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية في كلية التربية، من كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي (لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2001)، ص ص 293-303.

بالمبادئ الديمقراطية (الأمر الذي سيتم توضيحه خاصة في الموجة العربية للانتقال الديمقراطي منذ سنة2011)، فالأمر يتعلق بالثقافة الديمقراطية للنخب الحاكمة قبل الثقافة الديمقراطية لعامة الشعب.

إن مدخل الثقافة السياسية يؤكد بأن العوامل الثقافية لها تأثير كبير على استمرارية واستقرار الديمقراطية، فعلى الرغم من تراجع الاهتمام بهذا المدخل في فترة السبعينيات، إلا أن الاهتمام عاد ليبرز بقوة خلال فترة الثمانينيات في إطار موجة التحول الديمقراطي، بل إن احدى الدراسات أكدت أن هناك في الثقافة العربية ما يعادي الديمقراطية صراحة، أو لا يعطيها أهمية مركزية في منظومة القيم والمعايير السائدة في مجتمعاتنا [1]. مما يعني أن الثقافة العربية ليست بثقافة ديمقراطية أو بالأحرى لا تشكل مطلبا اجتماعيا شعبيا.

ويذهب "برهان غليون" في نفس السياق فالديمقراطية وليد طارئ على الوطن العربي من حيث هو فكرة ومن حيث هو ممارسة معا [2]، ويطرح قضية بناء الوعي الديمقراطي في الثقافة السياسية العربية لأنه ما لم يتحقق بناء الديمقراطية فعليا في الوعي وفي توازن القوى الاجتماعية والسياسية ، يمكن لانهيار أنظمة القهر ان يقود إلى الفوضى أو إلى سيطرة مافيا جديدة على السلطة، تحت غطاء تعددية لا تحترم دستورا ولا تقيم أي اعتبار لقيم الحرية والمساواة القانونية.

إن هذا الطرح يوضح علاقة الثقافة السياسية بقضية غياب الديمقراطية وتعثر عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، بل يؤكد بأن الثقافة السياسية هي العامل الرئيسي لتكريس ظاهرة التسلط والاستبداد.

وقد أرجع الدكتور "توفيق إبراهيم" ذلك إلى عوامل عدة يمكن تلخيصها في النقاط الآتية: [3]

1- التنشئة الاجتماعية والسياسية: فعملية التنشئة يغلب عليها الطابع التسلطي سواء في الأسرة أو في المدرسة أو في الجامعة أو في النادي... إلخ، مما يجعل سياسة التلقين هي المتبعة في معظم البرامج التربوية، ومثل هذه السياسة تؤدي إلى عدم القدرة على الحوار ومن ثم عدم المشاركة بفعالية في الحياة السياسية.

---

(1) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي(لبنان: مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، 1991)،ص 122.

(2) برهان غليون، خالد عبد العزيز شريد وآخرون، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ص 117-122.

(3) حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 108-118.

2- المصادر الإسلامية التي تعتبر الإسلام لا يتفق مع الديمقراطية خاصة بعد تنامي دور الحركات الإسلامية المسيسة وعدم إمكانية وصولها إلى الحكم بالطرق الديمقراطية والتجربة المصرية تعتبر الرصيد الفكري لمثل هذا التوجه.

3- تدني قيمة الديمقراطية في سلم القيم لدى المجتمعات العربية، فهي لا تقع ضمن أولويات المواطن العربي.

إن مدخل الثقافة السياسية يشير إلى المعايير الأساسية التي يمكن من خلالها ترسيخ القيم الديمقراطية والقضاء على نظم التسلط والاستعباد إلا أن هذا المدخل ومن الوجهة النظرية تعرض للنقد[1]. لذلك تم التسليم منذ البداية بأن الثقافة السياسية أداة تفسيرية مركزية لكنها ليست كافية لفهم ظاهرة التحول الديمقراطي في العالم العربي.

وقد يدخل في باب هذا النقد تلك الدراسات التي تطرح نقيض الرأي الأول وتفضل استخدام مصطلح "ذهنيات" في إشارة إلى مصطلح "Culture"، وترى أنه من مظاهر الذهنية الخاطئة، اعتبار الفكر العربي نقيض الحداثة، وأن الأمر يفرض ضرورة معالجة الأساسيات: الأمية، الفقر، المرض، القهر الرسمي.

إن هذا الطرح (أو التحليل) يقودنا للحديث عن المدخل التالي الذي يركز على أحد أهم نتائج سياسات التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي من فقر وبطالة وتفاوت طبقي ومرض ... إلخ، وهو مدخل الاقتصاد السياسي الجديد.

3.2.1. مدخل الاقتصاد السياسي الجديد وعملية التحول الديمقراطي

إن مدخل الاقتصاد السياسي ليس بالمدخل الجديد، بل له جذوره التاريخية في التحليل السياسي والاقتصادي، واضافة مصطلح "جديد" يرجع إلى ادخال مفاهيم ومقولات وأدوات بحثية وتحليلة جديدة شكلت بنيته المعرفية، واستخدمت في فهم التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي. وفي هذا الإطار ظهرت ادبيات عديدة تحت عناوين: الاقتصاد السياسي للفقر، الاقتصاد السياسي للبطالة، الاقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي... [2]

يركز مدخل الاقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي على البحث في مدى تأثير المتغير الاقتصادي في دعم أو عرقلة التطور الديمقراطي، وأهم المحاور التي عالجها هذا المدخل هي تلك

(1)للتفصيل انظر محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، المرجع السابق، ص ص233-235.
(2)حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 203-204.

التي توضح طبيعة العلاقة بين سياسات التحرير الاقتصادي من ناحية والتحرير السياسي وعملية التحول الديمقراطي من ناحية أخرى. وتعتبر أولى الدراسات [1] التي دشنت اتجاه الاقتصاد السياسي الجديد في دراسة النظم السياسية العربية والشرق الأوسطية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين دراسة "آلان رتشارد" "ALAN RICHARDS" و"جون ووتر بيري" "JOHN WATERBURY" في عام 1990، والتي حملت عنوان "الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط: الدولة، الطبقة، والتنمية الاقتصادية".

لقد أكدت العديد من الدراسات على أن إنهاء هيمنة الدولة على الاقتصاد من خلال سياسات التحرير الاقتصادي، وتخصيص القطاع العام وغيرها [2] من شأنه تدعيم عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، وفي الحقيقة مثل هذا الافتراض ليس بالجديد لأنه يندرج في سياق قضية أخرى تناولتها دراسات عديدة سابقة على الصعيد النظري والتطبيقي وهي قضية العلاقة بين الرأسمالية والديمقراطية. ففي كتاب "بيان من أجل الديمقراطية" للكاتب "برهان غليون" يذكر أنه تم الربط بين الديمقراطية والرأسمالية ربطا عضويا، بل اعتبرت رديفا لها وإن كان ذلك بهدف الشرعية التاريخية المطلقة للرأسمالية. [3]

نفس التحليل نجده في الدراسات [4] التي تؤكد وجود علاقات عضوية وثيقة بين الديمقراطية والتنمية، فكلما تطور الوضع الاقتصادي للفرد زاد اكتسابه للمهارات والفرص والدوافع اللازمة للمشاركة السياسية النشطة. لكن هل تحقيق التنمية من شأنه أن يحقق التحول الديمقراطي؟ وهل التجربة الواقعية أثبتت أن سياسات التحرير الاقتصادي من شأنها أن تشكل دعما حقيقا لتأسيس نظم ديمقراطية طبقا لما جاء في مدخل الاقتصاد السياسي للتحول الديمقراطي؟

إن الواقع يثبت أن سياسات التحرير الاقتصادي لم تشكل دعما حقيقيا لتأسيس نظم ديمقراطية، بل العكس. فمن التجارب ما يكشف ان سياسات الإصلاح الاقتصادي المطبقة لآلية المشروطية

---

(1) حسنين توفيق ابراهيم ،المرجع السابق ،ص 205.

أما كتاب AlAN RICHARDS and JOHN WATERBURYA 474 صفحة متوفر على الرابط الالكتروني للمكتبة الوطنية الاسترالية WWW.CATALOGUE.NLA.GOV.AU

(2)مما عرف بسياسات "المجتمع المفتوح"

المجتمع المفتوح: تحرير النشاطات الاقتصادية والمالية وإبعاد الدولة عن المجال الاقتصادي وترك الأمر للسوق

(3) .برهان غليون ،بيان من أجل الديمقراطية (الجزائر: دار بوشان، 1990)،ص 17.

(4) وردت العديد من الدراسات في مرجع محمد سيد سويلم، جلال عبد الله معوض وآخرون، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا(القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية، 1997).

السياسية بتعبير "هناء عبيد" أدت إلى تدهور أوضاع الطبقة الوسطى وظهور تنظيمات التطرف والعنف، والمزيد من مظاهر الفقر والمرض والعجز والمديونية [1].فكل بلد تجرع وصفات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتعبير" الدكتور جمال قنان" ازدادت حالته خطورة إلى درجة لا ترجى منه عافيته، إذ يصبح في حالة مرض مزمن. [2]

ونفس النتيجة تنطبق على الطبيعة البنائية للقطاع الخاص في البلدان العربية، حيث لا يمثل بوضعيته الراهنة دعما لتقوية المجتمع المدني ومن ثم الدفع بعملية التحول الديمقراطي. فالتحرير الاقتصادي لم يرافقه انفتاح سياسي بل ظهرت فئات طفيلية تعمل على استغلال الوضع وزيادة الهوة في الهياكل الطبقية، فاللبيراليةالاقتصادية لم تنتج انفتاحا سياسيا بل تسلطية سياسية وهو الأمر الذي عبر عنه الدكتور "عبد النور بن عنتر " باللبيرالية الاقتصادية والتسلطية السياسية.[3]

ان تعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي يعكس تنوع وجهات النظر في تفسير عملية التحول الديمقراطي من جهة ،ومن اخرى يعكس الابعاد المتشابكة لظاهرة التحول الديمقراطي من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .ويزداد الامر تعقيدا بتباين مفهوم الديمقراطية.

(1)هناء عبيد، الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر، موقع انترنيتwww.elahram.com الزيارة بتاريخ 22 فيفري 2009

(2)جمال فتان وآخرون، العرب والتحديات النظام العالمي (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 1999)، ص 147

(3)عبد النور بن عنتروآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2004)، ص 69.

2. إشكالية تباين مفهوم الديمقراطية •

إن الكم الهائل من الكتابات والاتجاهات والموضوعات التي تندرج في إطار الديمقراطية، يعكس إشكالية مفهوم الديمقراطية، فلا توجد مرجعية نظرية واحدة للمفهوم يمكن أن يقاس عليها، وليس أيضا هناك تعريف مطلق للنظام الديمقراطي، بل هناك مجموعة من التعريفات التي تأخذ بإقترابات مختلفة. فالبعض يركز على المعنى العام والمعنى المحدود وهناك من يرى أن للديمقراطية بعدين: كمذهب فلسفي وكنظام للحكم . ومن الكتابات ما يركز على آليات الممارسة الديمقراطية من أجل إعطاء التعريف الاجرائي ومنهم من يضيف البعد المؤسسي الى البعد القيمي.

إن هذه الإشكالية عبر عنها "روبرت دال" ROBERT DAHL بتأكيده على غموض واتساع كلمة الديمقراطية إذ يقول " إن الديمقراطية تعني أشياء مختلفة لشعوب مختلفة في أزمنة وأماكن مختلفة [1]، أما "جورج بوردو"DJORJE BEAURDO"فيقول: إن الديمقراطية صورة لمفهوم وأشكال هندسية متنوعة[2]، وتضيف الدكتورة "شادية فتحي إبراهيم"[3] بأن مفهوم الديمقراطية يمثل حزمةمعقدة من المفاهيم والإجراءات complicated package، مما يعني صعوبة صياغة تعريف موحد للديمقراطية خاصة وأن المفهوم في حركة تطورية انطلاقا من الفكر السياسي القديم إلى الأدب السياسي المعاصر، وحتى الممارسة الديمقراطية كشفت عن وجود أنماط عديدة للديمقراطية وفي مختلف الأنظمة السياسية، فأصبحت الديمقراطية من أهم المسميات التي تحملها أنظمة حكم تختلف فيما بينها في تعريف

• المفهوم هو الفكرة أو المعنى الذي يحمل في الذهن بواسطة مصطلح المفاهيم(المفاهيم النسقية والمفاهيم العملية)، أو هو مجموع الخصائص الموضوعة لمعنى كلي ،وللمفاهيم أنواع منها ما هو كلي وآخر جزئي أصلية وأخرى فرعية، مركزية وهامشية، مركبة وبسيطة ...وتتنوع المفاهيم بحسب اختلاف الخلفيات والواقع المرتبط بالمفاهيم. للتفصيل انظر:
←توفيق غانم، "أهمية المفاهيم"، مجلة قضايا دولية العدد 189 (أوت 1993): ص 26 .
←موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006)، ص ص 158-162.

(1)شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية (عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005)،ص17.

أما فكرة غموض وإتساع كلمة الديمقراطية مقتبسة من : خالد عبد العزيز شريدة وآخرون، الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 38.

(2)محمد أحمد إسماعيل، الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة (الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ،2010)، ص 41.

(3)شادية فتحي إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص 19.

الديمقراطية، ومقوماتها، ومظاهرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وتختلف في المؤسسات التي من خلالها تمارس الديمقراطية.

إنطلاقا من ذلك ستتم محاولة إبراز إشكالية تباين مفهوم الديمقراطية من خلال النقطتين التاليتين:

أولا: تعدد تعاريف مفهوم الديمقراطية.

ثانيا: تعدد مبادئ ونماذج (أنماط)الديمقراطية.

1.2. تعدد تعاريف مفهوم الديمقراطية

إن البداية التاريخية لكلمة الديمقراطية باعتبارها أول صياغة فكرية لهذا المصطلح تعود إلى اليونان في القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد عن حوالي 2500 سنة، وذلك باتفاق كافة المحللين السياسيين وعلماء التاريخ. لكن وعلى الرغم من قدم المصطلح إلا أن مفهومه في حركة تطورية بدليل تعدد تعريفات الديمقراطية عبر فترات تاريخية مختلفة، حيث ارتبط المحتوى الديمقراطي بأيديولوجيات مختلفة إلى الحد الذي جعل جميع الحكام والأنظمة السياسية على تباين توجهاتها تصف نفسها بالديمقراطية.

إن الاختلاف حول الديمقراطية يرجع إلى العديد من الإشكاليات التي تعكسها اقترابات دراسة المفهوم ، والتي يمكن أن تذكر منها المقاربة الشكلية، والمقاربة الضمنية، والمقاربة العربية.

1.1.2. تعريف الديمقراطية من ناحية الشكل (المقاربة الشكلية أو اللغوية)

يركز هذا الإقتراب على الإشتقاق اللغوي للكلمة، والذي يربطها بشكل من أشكال الحكم وهو"حكم الشعب".

إن كلمة الديمقراطية ذات الأصل الإغريقي مركبة من مقطعين هما:"demos" بمعنى الشعب و"kratien" أو"kratos" بمعنى سلطة، قوة، قيادة، نفوذ، وبالمعنى الحرفي نقلا عن تركيبة هذا المصطلح فإن الكلمة تعني "حكم الشعب" أو "سلطة الشعب". [1] وهذا هو المعنى المثالي لمفهوم الديمقراطية.

"في اللغة الإنجليزية دخلت كلمة الديمقراطية في القرن السادس عشر من الكلمة الفرنسية "democratie" والتي ترجع أصولها أيضا الى اليونان [2]، فقد جاء في معجم "nouveau larousse" الديمقراطية تشير إلى الحكومة يمارس فيها الشعب السيادة. أما معجم "littré" فقد عرف الديمقراطية

(1) جمال علي زهران، الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي(القاهرة: مكتبة الشرق الدولية، 2005)، ص 21.
(2) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص 17.

على أنها " مجتمع حر متساوي حيث يكون للعنصر الشعبي التأثير الراجح"، وفي معجم " le petit robert" ركز على الأصل اللغوي الإغريقي وترجم كلمة "kratos" بكلمات force و puissance بمعنى قوة، قدرة، سلطة، على عكس autorite بمعنى السلطة، وفي هذا تركيز على فكرة "شكل الحكم" الذي فيه تنبثق السلطة من الشعب في حين التعريف الأول يركز على السيادة التي هي لمجموع المواطنين"[1]

إن الإقتراب اللغوي لمفهوم الديمقراطية يركز على البعد التاريخي، فهو بذلك يساعد على تعريف الديمقراطية من ناحية الشكل، فيجعلها تجربة في الحكم، باختصار جعل من الديمقراطية حكم الشعب أي أنها تعني عدم الاستبداد، وهذا هو المعنى المثالي للمصطلح أو الصياغة البراقة له، فالاقتراب اللغوي لا يأخذ بأبعاد الديمقراطية المختلفة باعتبارها نظام اجتماعي ،فهي اليوم طريقة حياة للمجتمع ،حيث يحضر لها المواطن حتى يبلغ درجة عالية من الثقافة السياسية والمشاركة الهادفة في شؤون مجتمعه. تقول "شادية فتحي إبراهيم عبد الله" [2] إن التعريف اللغوي يستند إلى البعد التاريخي، ويقوم على أساس تقسيم الحياة السياسية تقسيما ثنائيا بين الحكام والمحكومين وهو ما لا يتوافق مع الأبعاد الديمقراطية المعاصرة.

إذا تم التسليم بالمعنى اللغوي للديمقراطية "حكم الشعب"، فإن أثينا لم تقف على المدلول الحقيقي لمصطلح الشعب، حيث كان المقصود بالشعب مجموع المواطنين الأثينيين الذكور الأحرار ممن بلغوا سن العشرين، ومن ثم فقد استبعد من مفهوم الشعب بعض الفئات كالأرقاء والنساء والأجانب، فمشكلة الديمقراطية عند "أرسطو" كانت في كيفية الجمع بين السيادة الشعبية والإدارة الحكيمة،فليس بالإمكان عمليا أن يشترك كل أفراد الشعب في إدارة الدولة، لذلك فالديمقراطية عنده (أرسطو) تشكل مرضا يلحق الأذى بالجمهورية ويصيبها في مقتل ،أما "أفلاطون" فقد فهم أن الشعب في النظام الديمقراطي على أنه مجموعة الغوغاء أو الدهماء، ولذلك وضع الديمقراطية في المكانة قبل الأخيرة في دورته لأشكال الحكومات على أساس أنها أحد نظم الحكم الفاسدة.ويضيف "جان جوك روسو" في كتابه "العقد الاجتماعي" بأن أخذ المصطلح بمعناه الدقيق يعني أنه لم ولن توجد مطلقا ديمقراطية حقيقية،

(1) محمد أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 54.

(2) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص 18.

بقوله"إذا وجد شعب من الآلهة، فإنه سوف يحكم نفسه ديمقراطيا"[1] .إذن هناك فرق بين الفكرة المثالية والفكرة الواقعية لمفهوم الشعب، فالديمقراطية كما تمارس على أرض الواقع يضيق نطاقها ويضمر مضمونها عن الديمقراطية المثالية، فشعب الديمقراطيات القديمة ليس هو شعب الديمقراطيات اللاحقة، فالمفهوم تحول إلى التفرقة بين المفهوم الاجتماعي للشعب والمفهوم السياسي له والذي يتألف من المواطنين الذين بلغوا سن الرشد السياسي والذين يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية في الدولة وفقا لأحكام النظام القانوني السائد في الدولة. [2].من هنا تمت صياغة مصطلحات: "حكم الأكثرية أو الكثرة" [3] بتعبير "روبرت دال" والشعب الإيجابي الذي يكون الإرادة العامة للدولة" بتعبير "محمد فريد حجاب"، فأصبحت الديمقراطية "حكم الشعب السياسي من أجل الشعب بكامله " [4] بتعبير "محسن خليل".

2.1.2. تعريف الديمقراطية من ناحية المضمون (المقاربة الضمنية)

تعددت تعريفات الديمقراطية حتى بلغت ما يزيد على المائة تعريف [5] وبالنظر إلى الاقتراب اللغوي الذي يركز على المعنى الأثيني للكلمة، فإنه لا غرابة أن يكون أكثر التعريفات شهرة للديمقراطية هو تعريف "ابراهام لنكولن" "ABRAHAM LINCOLN" في خطبته السياسية التي القاها بتاريخ 19 نوفمبر 1863 والتي عرف فيها الديمقراطية بأنها: "حكم الشعب بالشعب وللشعب"[6]

لكن رغم جاذبية هذا التعريف وبساطته إلا إنه يفتقر إلى الواقعية ،فإذا سلمنا بفكرة الأكثرية باعتبار أن الشعب يحكم عن طريق اختيار ممثليه في المؤسسات السياسية المختلفة، فإن ذلك لا يحل

---

(1) التفصيل حول فكرة الديمقراطية عند أفلاطون ، جان جوك روسو انظر: محد أحمد إسماعيل، المرجع السابق ،ص ص 36-39.

(2) نور أحمد رسلان، الديمقراطية في الفكر الفردي والفكر الاجتماعي (القاهرة: دار النهضة العربية، 1971)، ص ص 17-27 .

الشعب بالمعنى الاجتماعي هو مجموع الأفراد الذين يقطنون إقليما واحدا أو أقاليم متباعدة، ولكنهم يتمتعون بجنسية دولة ما.أما الشعب بالمعنى السياسي هم الافراد الذين لهم حق التصويت والمشاركة في مختلف العمليات السياسية.انظر: اسماعيل على سعد ،علم السياسة وديمقراطية الصفوة (مصر: دار المعرفة الجامعية ،2007)،ص 207.

(3) علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في كتاب: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 16.

(4) محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري(الإسكندرية: منشأة المعارف،1971)،ص 138.

(5) جمال علي زهران، المرجع السابق، ص 33.

(6) محمد أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 59

المشكلة، فلو أخذنا الولايات المتحدة الأمريكية كمثال للدول الديمقراطية فإن هناك بعض الأشخاص (من الملونين في الغالب) يتم حرمانهم من ممارسة الحقوق السياسية (لإرتكابهم بعض الجنح) ضف إلى ذلك فإن الديمقراطية الأمريكية تتصف بضعف الإقبال على التصويت في كل أنواع الانتخابات، فهل هي "حكم الشعب" إذا كان الذين يشاركون في الإنتخابات يقلون عن نصف السكان الذين يتمتعون بحق التصويت.[1]

أما عن مصطلح "بالشعب" فهذا يعني إشتراك المواطنين في صنع السياسة العامة وممارسة الرقابة على ممثليهم، أو الذين يقومون بالحكم أو يمارسون وظيفة القيادة سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية. [2] وهذا يعني أن أعمال السلطة يجب أن تكون متوافقة مع مستلزمات أو مقتضيات رأي الشعب، وهنا نجد أن مشكلة الشعب في الغالبية العظمى من الحالات إما أن لا يكون له رأي مطلقا تجاه الموضوع المطروح في الساحة السياسية، واما أن يكون منقسما بين عدة آراء ليس فقط مختلفة، بل قد تكون متناقضة، وهنا يتم اللجوء إلى "قاعدة الأغلبية" [3] لكن هل الاغلبية تعكس رأي فئات الشعب المختلفة؟

ويعطي الدكتور "عبد الله الفقيه" مثالا عن مجلس الشيوخ الأمريكي الذي يتكون من مئة عضو ليس فيه حتى عضو واحد يمثل الطبقة العاملة، ومجلس النواب الأمريكي الشق الثاني للسلطة التشريعية نسبة النساء فيه لا تزيد عن 15% فالديمقراطية هي حكم بعض الشعب ببعض الشعب بتعبير" روبرت دال".[4]

أما عن المكون الثالث "للشعب"، فهذا يعني أن الديمقراطية تشدد على المفهوم الغائي للسلطة، وهذا يعني النفع المشترك الذي تكون القوة الاجتماعية مكرسة لإنجازه لصالح الشعب في مجموعة [5] لكن هذا ليس بصفة قاصرة على الديمقراطية، فكل حكومة تعترف بإلتزامها بوظيفتها الساعية لإنجاز

(1) مدونة الدكتور عبد الله الفقيه حول مفهوم الديمقراطية، موقع انترنيت
http:/drapfaquitt.blogspot.com/2009/04/blog-post-27.html الزيارة بتاريخ 27 أفريل 2009.

(2) جمال علي زهران، المرجع السابق، ص 33.

(3) لقد حلل الدكتور محمد أحمد إسماعيل بإسهاب هذه الفكرة في إطار تعريفه للديمقراطية بأنها ممارسة الشعب للسلطة العامة ذات السيادة، انظر محمد أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص ص78-88.

(4) مدونة الدكتور عبد الله الفقيه، المرجع السابق (موقع أنترنيت سابق).

(5) محمد أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 88.

المنفعة العامة، فالملوك الأكثر إطلاقا في مجال السلطة العامة لم يزعموا شيئا آخر غير السعي لإسعاد شعوبهم، ومن هنا تحلى بالديمقراطية أكثر النظم ديكتاتورية.

من خلال ما سبق يتضح أن تعريف الديمقراطية بأنها " حكم الشعب بالشعب وللشعب" يبقى تعريفا مثاليا يركز على التوجهات القيمية، ويفترض درجة عالية من الرشادة والمعرفة السياسية، ويبتعد عن الدراسة الإمبريقية للموضوع ومثل هذا النقد هو الأساس الذي اتخذه ما يعرف بالتياراالتصحيحي "the rivisionist"[1] أساس تعريفه للديمقراطية، وأكد في ذلك على أهمية النخب السياسية والجماعات والتنظيمات مثل الأحزاب وجماعات المصالح، ومن أشهر رواد هذا التيار" JOSEPH SCHUMPETER–جوزيف شمبيتر" و"ROBERT DAHL روبرت داهل".

وإذا حاولنا تحديد مفهوم الديمقراطية من خلال تتبع آراء منظري وفلاسفة النظرية الديمقراطية، فإننا نقف أمام مجموعة من التعاريف المتباينة كل منها يركز على جانب معين في إطار الإجابة على سؤالين أساسين هما:

الأول: كيف يجب أن تعمل الديمقراطية؟ (سؤال معياري قيمي)

الثاني: كيف تعمل فعلا الديمقراطية؟ (سؤال إجرائي مؤسساتي)

إن الديمقراطية مثلا عند "جوزيف شومبتر" و"صامويل هانتينحيون": "نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية"[2]، وهي عند "جون ستيوارت مل" "شكل من أشكال الحكم يمارس فيها الشعب كله أو القسم الأكبر منه سلطة الحكم من خلال نواب ينتخبونهم بأنفسهم بصورة دورية"، أما "روبرت دال" فيعتبرها عملية فذة وفريدة uniqueلاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة ،والملاحظ أن هذه التعاريف تربط بين الديمقراطية وعنصر عام كالحوار، أو النقاش أو المشاركة، أو الانتخابات وغيرها ،فالتركيز مثلا على التنافس الإنتخابي يعتبر متغير حاسم للديمقراطية الإجرائية، فهو يسمح بالحكم على مدى تطبيق الديمقراطية في الأنظمة السياسية، لكن ذلك غير كافي لبناء الديمقراطية لأن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات وإجراءات ولكنها أيضا مجموعة من القيم والمبادئ وشبكة من الحقوق المدنية والإنسانية، مما قد يرجعنا مرة

(1) شادية فتحي ابراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص ص 14–15.كما يمكن الرجوع إلى:
JOSEPH A.SCHUMPTER, capitalism socialism and democracy (new york: harper and row), 1942.
ROBERT DAHL, a preface to democratic theory (chicago: universty of chicago press),1956.

(2) صامويل هانتجنون، الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب (القاهرة :دار سعد الصباح ،1993)، ص68.

أخرى الى البعد المعياري لمفهوم الديمقراطية، وفي هذا السياق عرف "آلان تورين "[1] الديمقراطية بأنها: " النظام السياسي الذي يسمح للفاعلين الإجتماعيين أن يتكونوا وأن يتصرفوا بحرية وأن المبادئ التي تشكل الديمقراطية هي نفسها التي تقتضي وجود الفاعلين الإجتماعيين أنفسهم، وأن الفاعلين الإجتماعيين لن يوجدوا إلا إذا توافق الوعي الداخلي بالحقوق الشخصية والجماعية مع الاعتراف بتعدد المصالح والأفكار" .لكن مثل هذا التعريف يبقى ناقصا فهو يركز على آليات ممارسة الديمقراطية، وهو الأمر الذي أكده الدكتور "جمال على زهران "[2] والذي قدم مسحا لدراسات حول الديمقراطية بما فيها دراسة "آلان تورين" وتوصل إلى نتيجتين أساسيتين:

الأولى: أنه ليس هناك إجماع على التسمية، فمنهم من يراها مبادئ للديمقراطية، والأخر يراها عناصر، وثالث يراها مقومات، ورابع يراها سبلا، خصائص، أسسا وغيرها من التسميات، كما أنه لا يوجد اتفاق على ترتيبها.

الثانية: أن هناك تداخل بين المبادئ المميزة للديمقراطية والتي لا تقبل النسبية مثل الحرية، المساواة،وبين آليات أو سبل ممارسة الديمقراطية وهي نسبية وتقبل الإختلاف مثل قاعدة الانتخابات الحرة المباشرة.

وإذا حاولنا الإقتراب من مفهوم الديمقراطية على أساس وصف ودراسة النظم السياسية الديمقراطية فإننا نقف أمام مدخلين أساسيين [3]، أولهما مدخل الحكومة الديمقراطية وهو مرتبط بالخطاب التقليدي المتعلق بالمواطنة، وثانيهما مدخل المجتمع الديمقراطي وهو مرتبط بالمجتمع المدني، وأمام التحديات التي تطرحها الإتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية في سبيل مواجهة منظومة سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية ولغوية مختلفة، يبقى مفهوم الديمقراطية يشير إلى أبعاد وزوايا عديدة، ولعل هذا يفسر أن العديد من الباحثين المتخصصين[4] وبعد عقود من الكتابة عن الديمقراطية، يخصصون إصداراتهم لدراسة مفهوم الديمقراطية، خاصة في ظل الظروف الدولية الراهنة.

---

(1) آلان تورين، نقد الحداثة، ترجمة أنور مغيث(القاهرة :المجلس الأعلى للثقافة، 1997)، ص417.

(2) جمال علي زهران، المرجع السابق، ص ص 40-48.

(3) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص 19.

(4) دعى دي توكفيل الى إنشاء علم يهتم بتطور الديمقراطية، أما روبرت دال فبعد ما يقرب عن خمس عقود من الكتابة عن الديمقراطية، يخصص اصدار اخر لدراسة مفهوم الديمقراطية وأنواعها وشروطها.انظر كتاب روبرت دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل(القاهرة :الجمعية المصرية لنشر الثقافة والمعرفة العالمية،2000).

3.1.2. المقاربة العربية لمفهوم الديمقراطية

إن الإختلاف حول مفهوم الديمقراطية في الفكر الغربي، بتعدد المدارس الفكرية والمداخل التحليلية، والأشكال التنظيمية والمؤسساتية، وحتى السياق الإجتماعي اللازم للنظام الديمقراطي، انتقل بإشكالياته إلى الفكر العربي، مضافا إليه إشكالية مفهوم الديمقراطية في الإسلام والربط بينها وبين الشورى.

يقول الباحث "علي خليفة الكواري" في دراسته حول" مفهوم الديمقراطية المعاصرة" [1] بأن الإختلاف حول مفهوم الديمقراطية يعود إلى وجود إشكاليات فكرية، وأهم هذه الإشكاليات:

أولا: الإختلاف حول ماهيتها، شكلها، مضمونها، شروط اكتساب أي نظام حكم صفة الديمقراطية.

ثانيا: احتمالات التناقض بين الديمقراطية والإسلام **(**ارتباط الديمقراطية بعقائد الغرب واتجاهاته**)**

يقدم الدكتور "أحمد صدقي الدجاني" دراسة مستضيفة لتطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث[2]، ويذكر أن مصطلح الديمقراطية بالمفاهيم التي يتضمنها حديث الاستعمال في لغتنا السياسية العربية، ولم يتداول على نطاق واسع في الوطن العربي إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وأن كتابات المفكرين العرب في القرن 19 تكاد تكون تخلو منه، على الرغم من أن قضية الديمقراطية شغلتهم الى الحد ليس بالقليل [3] ،ويلاحظ "برنارد لويس" الذي كتب عن "التعبيرات السياسية العربية الحديثة[4] أن العرب لجأوا إلى اربع طرق رئيسية في ابتكار هذه الألفاظ وهي إستعارة اللفظ الأجنبي، إيجاد لفظ جديد وإعادة الشباب للفظ قديم والترجمة المستعارة، وقد أوضح أن لفظ الديمقراطية جاءمن الطريق الأول، ويسجل استغرابه من إستعارة اللفظ على الرغم من أن العرب تعاملوا

(1) على خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة، من كتاب، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي،المرجع السابق ، ص ص 11-56.

(2) أحمد صدقي الدجاني، تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث، من كتاب: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ص 115-142.

(3) بدليل على الأقل كتابات مفكري النهضة ورواد الإصلاح من بينهم: رفاعة الطهطاوي في كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" ما يسمونه الحرية ويرعبون فيه هو عين ما يطلق عليه عندنا العدل والإنصاف..."وخير الدين التونسي، أديب إسحاق، عبد الرحمان الكواكبي وغيرهم الذين كان لهم أثر في ظهور أحزاب وحركات وارتفاع أصوات تطالب بالمشاركة السياسية والحياة الدستورية"

(4) أحمد صدقي الدجاني ،المرجع السابق ،ص ص 117-118.

معه في تاريخهم ، حيث ترجموا مصطلح " حكومة ديمقراطية "في الكتابات السياسية الإغريقية بالمدينة الجماعية".

ويضيف الدكتور" محمد عبد الجبار" في مقالته حول"موقف الإسلاميين من المسألة الديمقراطية في ضوء التحولات الدولية الأخيرة [1] " بأن الأدبيات السياسية الإسلامية المعاصرة أعطت اهتمام خاص بمسألة المصطلح، وبعد تعريفه لكلمة المصطلح وتقسيماته، يرى أن هناك ثلاث ملاحظات أساسية تشخص موقف الإسلاميين من الديمقراطية وهي:

أولا: جمود الموقف الإسلامي على تعريف واحد وهو التعريف الكلاسيكي للمصطلح مع أن هناك العديد من المفاهيم للديمقراطية.

ثانيا: المزج بين الديمقراطية والرأسمالية، وبالتالي فإن أغلب الكتابات الإسلامية تعاملت مع الديمقراطية الرأسمالية.

ثالثا: عدم التفريق بين "آلية الحكم" و"نظام الحكم"، فالآلية هي الأسلوب الذي يتبعه الحكم في تطبيق محتواه، فالإسلام مثلا محتوى أو نظام حكم في حين أن الديمقراطية أو الديكتاتورية آليتان لتطبيق النظام الإسلامي.

ويذهب الدكتور "خالد أبو فضل" [2] أبعد من اعتبار الديمقراطية آلية شأنها شأن الديكتاتورية لتطبيق النظام الإسلامي، فيقول بأن الديمقراطية تمثل نظاما مناسبا للإسلام لأنها تعبر عن الجدارة الخاصة للبشر، أي خلافته في الأرض ويرى أن طرح التساؤل حول الإسلام ومدى تماشيه مع الديمقراطية سؤال مضلل بالأساس، إذ ينبغي التركيز لا على ما هو الإسلام وإنما على ما يريده المسلمون. ويطرح فكرة مهمة تتعلق بأن الديمقراطية تضع السلطة النهائية في أيدي الناس وليس العلماء، وللمعلمين الأخلاقيين دور خطير، لأنهم يجب أن يكونوا يقظين في حث المجتمع على التقرب إلى الله، وحتى إرادة الأغلبية لا يمكنها أن تجسد جلالة الله وفي أسوأ الأحوال إذا ما كانت الأغلبية تصر على الإبتعاد عن الله وضلت على احترامها لحقوق الأفراد الأصلية، فإن أولئك الأفراد (أي الأغلبية) سيبقى عليهم أن يجيبوا في الآخرة على حساب الله. لكن على الرغم من أهمية هذا الطرح

(1) محمد عبد الجبار، موقف الإسلاميين من المسألة الديمقراطية في ضوء التحولات الدولية الأخيرة، موقع www.noormags.com/view/fa/articlepage/488486?sta= الزيارة بتاريخ 25 افريل 2010

(2) خالد أبو الفضل وآخرون، الإسلام وتحدي الديمقراطية، ترجمة قاسم عبده قاسم (القاهرة :مكتبة الشروق الدولية ،2005)، ص 37.

في تجنب ما يعرف بالتيار الراديكالي أي الإستبعادي والذي يؤكد على التعارض بين الإسلام والديمقراطية، إلا أنه لم يوضح من هم هؤلاء المعلمين الأخلاقيين، وماهي وسائلهم وحدود الصلاحيات والسلطات الممنوحة لهم [1]، ويرى الدكتور "فايز ربيع" في دراسته المعنونة بـ "الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية" [2] بأن الكتابات الإسلامية تعكس ثلاثة تيارات متباينة في موقفها من الديمقراطية وهي:

أولا: التيار الإستبعادي والذي يعتبر الديمقراطية والموقف منها مشتق من العلاقة التصادمية بين الإسلام والغرب ونقطة الإنطلاق في هذا الموقف هي فكرة "الحاكمية لله" ،ومن أشهر رواد هذا التيار "سيد قطب" ففي كتابه "معالم في الطريق" يرى أن مشاركة الإسلاميين في السياسة تترك مفاسد كثيرة وتوقع الجماهير في الحيرة لأن مشاركتهم تعطي الدليل على شرعية الأنظمة الجاهلية (النظام الديمقراطي).

ثانيا: تيار الموافقة النسبية، وهو الذي يقف مع الديمقراطية إذا كان الخيار بينهما وبين الديكتاتورية ومن أشهر رواد هذا التيار "محمد الغزالي" و"محمد مهدي شمس الدين".

ثالثا: التيار المؤيد والذي يستند إلى أن الإسلام لا يغلق باب الإفادة من الآخرين وأن النصوص التي تأمر بالشورى لم تحدد الآلية، ومضمون الديمقراطية الذي يشمل الحرية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والمساواة هي صميم الإسلام ومن أشهر رواد هذا التيار "حسن البنا".

والملاحظة أنه إذا كان لكل تيار من التيارات الثلاثة حججه وبراهينه في تبرير موقفه من الديمقراطية، فإن نقطة الإشتراك بينها في الواقع هي تأكيدها على الخصوصية الإسلامية العربية وجعلها المنطق الأساسي لموقفها، ومفهوم الخصوصية أكد عليه الدكتور "جورج جقمان" [3] في دراسته المعنونة بـ: "حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية"، والذي يرى أنه للإقتراب من مفهوم الديمقراطية لا بد من الإقرار بثلاثة عناصر أساسية وهي : أولا هناك صراع مستمر ومتجدد حول المفهوم، وثانيا

---

(1) نجد تحليلا نقديا لفكرة الدكتور خالد أبو الفضل في كتاب الدكتور محمود الخالدي المعنون بقواعد نظام الحكم في الإسلام حيث نقض الديمقراطية عقلا وشرعا. للتفصيل ارجع إلى: محمود خالدي، قواعد نظام الحكم في الإسلام (الجزائر :مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، 1991)، ص ص 37-84.

(2) فايز ربيع، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمراقبة السياسية (عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2004)، ص ص 41-63.

(3) نقلا عن نيفين عبد المنعم مسعد، كتب وقراءات: حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية، موقع أنترنيت www.noormags.com/view/fa/artticlepage/421220?sta= الزيارة بتاريخ 11 مارس 2009.

أن مسألة الخصوصية قضية رئيسية، وثالثا أن الحاجيات الإنسانية ستؤدي إلى سعي مستمر إلى استنباط ما يعنى بها من تاريخ الظاهرة الديمقراطية في العالم. ويقدم الدكتور "حسنين توفيق إبراهيم "[1] ثلاث مستويات لتحليل العلاقة بين الإسلام والديمقراطية وهي: المستوى القيمي، المستوى الفكري، والمستوى الحركي، أما المستوى القيمي فهو يعكس البنية المعيارية لمفهوم الديمقراطية لأن الإسلام يؤكد على قيم الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة واحترام حقوق الإنسان وهنا لا يوجد تعارض بين الإسلام والديمقراطية ،أما في المستوى الفكري فيمكن رصد عدة اتجاهات فكرية كالإتجاه السفلي الذي يطرح الشورى كبديل للديمقراطية ويعتبرها أكثر إكتمالا، والإتجاه الراديكالي الذي يؤكد على التعارض فالسيادة للشعب وليس لله وتعدد الأحزاب مخالف للشريعة التي لا تعرف سوى حزب الله وحزب الشيطان، أما الاتجاه الفكري الثالث فيقر بعدم التعارض بين الإسلام والديمقراطية، وأن الأساليب الديمقراطية تمثل في معظمها التطبيق المعاصر لجوهر الشورى، وبالنسبة للمستوى الحركي فهي تتضمن موقف القوى والتنظيمات الإسلامية من الديمقراطية، فهناك من شاركت في العمل السياسي في ظل التعددية السياسية وهناك من تقوم بتكفير الديمقراطية كنظام سياسي.

خلاصة القول، يتضح من خلال الدراسات السابقة أن هناك إشكالا في تعاطي الفكر العربي الإسلامي مع موضوع الديمقراطية، فالأسئلة التي طرحت من القرن 19 تطرح في القرن 21(هل الإسلام يتعارض مع الديمقراطية، ماهي العلاقة بين الشورى والديمقراطية، هل هناك ديمقراطية إسلامية تعارض ديمقراطية الغرب، هل نقبل الديمقراطية الغربية كليا أم جزئيا ؟...)، وفي هذه الأسئلة تأكيد على فكرة الخصوصية والدفاع عن الذات، وهو الأمر الذي جعل البعض يقارب بين الديمقراطية والشورى، للتأكيد على أن الديمقراطية بمفهومها المعياري من صميم الإسلام، لكن حتى هذه المقاربة لا تسمح بجمع كل التيارات الفكرية في بوتقة واحدة(التيار الإستبعادي مع التيار المؤيد للديمقراطية)، ثم إن الشورى أوسع وأشمل من الديمقراطية وهي أكثر تدقيقا، فإن كانت نسقا قيميا فإن قيمها لا تخرج عن الدين الإسلامي، عكس الديمقراطية التي تعددت اقترابات دراسة مفهومها وأنماط ممارستها إلى درجة جعلت البعض يحصي أكثر من 550 نموذجا فرعيا لها[2]، وهو ما سيتم توضيحه فيما سيأتي.

(1) حسين توفيق إبراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا واشكاليات، موقع أنترنيت: =www.noormags.com/view/fa/artticlepage/506753?sta الزيارة بتاريخ 23 ماي 2012.

(2) انظر في ذلك كتاب.DAVID HELD,modèle of democraty(combridge :polity press,1996)

2.2. تعدد مبادئ (مقومات) الديمقراطية وأنماطها (نماذجها)

إن تعدد اقترابات دراسة مفهوم الديمقراطية، تؤكد اختلاف مفهوم الديمقراطية، لكنها جميعا تلتقي حول شروط حاكمة للديمقراطية (مهما اختلفت) كأسلوب حياة وكمنهج للحكم ، وإذا حاولنا الاقتراب من مفهوم الديمقراطية من خلال مبادئها فإننا نقف أمام إشكالية تعدد المبادئ الديمقراطية.

1.2.2. تعدد مبادئ الديمقراطية

قدم الدكتور "جمال علي زهران"[1] في كتابه " الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي" مسحا لدراسات حول الديمقراطية (ست دراسات) توصل من خلالها إلى نتيجة أساسية تتمثل في أنه ليس هناك إجماع على التسمية فمنهم من يراها مبادئ للديمقراطية، وآخر يراها عناصر، وثالث يراها مقومات، ورابع يراها سبلا، خصائص، أسسا وغيرها من التسميات.

كما أنه من الملاحظ أنه لا يوجد اتفاق حول عددها،مضمونها، وترتيبها حسب الأولوية، على الرغم من أن بعضها يتكرر في وجهات النظر المختلفة.

ويرى "سيمور مارتن ليبيستSYMOUR MARTIN LIPISIT" [2] أنه على الرغم من اختلاف مفهوم الديمقراطية، باختلاف الثقافة والظروف السياسية، إلا أنه يمكن القول أنه هناك ثلاثة عناصر رئيسية لمفهوم الديمقراطية وهي ،أولا التنافس الموجود في المواقع الحكومية، وثانيا انتخابات حرة لتولي المناصب الرسمية تحدث على فترات متساوية بدون استخدام القوة، وثالثا حريات مدنية، وفي نفس السياق يرى "لاري دايموند LARRY DIAMOND وجون لينزJUAN LINZ"[3]، أن مبادئ الديمقراطية تتمثل في: وجود منافسة واسعة للوصول على المناصب الحكومية في فترات منتظمة ودون اللجوء إلى القوة، درجة عالية من المشاركة السياسية في اختبار الحكام والبرامج السياسية عن طريق انتخابات منتظمة ونزيهة، مستوى كافي من الحريات المدنية والسياسية (كحرية التعبير، الصحافة، النشر، التجمع، حرية تشكيل المنظمات والإنتماء إليها)لضمان المناقشة والمشاركة السياسية.

(1) جمال على زهران، المرجع السابق، ص ص 40-48.

(2) نادية فتحي إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص 19.

(3) LARRY DIAMOND,JUAN LINZ, SEYMOUUR MARTIN LIPSET, les pays en developpment et l experience de la democratie,traduit par bigutte delorme, bernart vincent(paris :nouveaux horizon, 1993), p10.

أما "آلان تورين"[1] فيشير إلى ثلاث مبادئ وهي: الإعتراف بالحقوق الأساسية وعلى السلطة أن تحترمها، التمثيل الاجتماعي للقيادة ولسياساتهم، الوعي بالمواطنة وبالإنتماء إلى مجموع قائم على العقد القانوني والمشاركة في اختيار الحكام وفي الحياة الديمقراطية.

ويؤكد روبرت دالROBERT DAHL[2] على المقومات المؤسسية والمتمثلة في:

1- انتخابات حرة وعادلة، ودورية لتبوء المناصب السياسية والاضطلاع بوظيفة التمثيل.

2- حرية التعبير وإيجاد مصادر بديلة ومستقلة لإبداء الرأي وتلقي المعلومات.

3- الحق في التنظيم المستقل عن الحكومة للنشاط في الميادين المختلفة بما في ذلك إنشاء أحزاب سياسية.

4- إقرار مبدأ المواطنة الشاملة الذي لا يقصي أي مقيم في الدولة بصفة دائمة وخاضع لقوانينها من حقه في المساهمة لإرساء المؤسسات الديمقراطية.

ويضيف "روبرت دال" بأن وجود المؤسسات الديمقراطية لا يعني وجود ديمقراطية حقيقية مالم تتحقق مجموعة من المعايير التي تسمح بتجاوز اللبس الناجم عن تعدد التعريفات وأشكال النظم من رئاسية وبرلمانية وغيرها وتمكن من الحكم على وجود النطام الديمقراطي أو نظام حكم الكثرة وتتمثل هذه المعايير في: [3]

1- المشاركة الفعالة للمواطنين في تحديد الخيارات السياسية.

2- المساواة في الصوت، بحيث لا تنفرد جهة ما بالقرار السياسي.

3- الفهم المستنير، أو إطلاع المواطنين على بدائل السياسيات وآثارها المحتملة والوعي بأهمية الوقت.

4- تحكم المواطنين في جدول الأعمال الحكومة، من خلال التدخل الواضح في تحديد القضايا والموضوعات التي ينبغي تدارسها وإتخاذ القرارات بشأنها.

5- تضمين البالغين وتمكينهم من حقوق المواطنة التي تشير إليها المعايير السابقة.

(1) آلان تورين، المرجع السابق، ص 419-ص420.

(2) روبرت دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، المرجع السابق، ص ص 81-82.

(3) نفس المرجع ، ص ص 38-39.

وقد أوردت موسوعة ويكيبيديا [1] العناصر الأساسية للديمقراطية بالإستناد إلى الأستاذ الكندي"تشارلز بلاتبيرغ" في كتابه "من التعددية إلى السياسات الوطنية" القول التالي "هناك جدل فلسفي حول إمكانية وشرعية استخدام المعايير في تعريف الديمقراطية لكن مع هذا هناك خمسة عناصر أساسية وهي:

1- وجود مجموعة تصنع القرار السياسي وفق شكل من أشكال الإجراء الجماعي (وجودDemos)

2- وجود أرض يعيش عليها Demos وتطبق عليها القرارات.

3- وجود إجراء خاص باتخاذ القرار مباشرة كالإستفتاء أو غير مباشر كانتخاب البرلمان.

4- أن يعترف الشعب بشرعية الإجراء المذكور.

5- أن يكون الإجراء فعالا.

أما الباحثة"لطيفة إبراهيم خضر"[2] فقد ذكرت أسس ومرتكزات الديمقراطية والمتمثلة في:

- أن تكون القرارات التي تتخذها الدولة الديمقراطية هي محصلة النقاشات والحوار الرشيد الذي ينشأ بين أشخاص لديهم القدرة على وزن المسائل والأمور بطريقة عقلية.
- تستند الديمقراطية إلى حقيقة مؤداها أن الإنسان كائن أخلاقي، لذا فإن إحترام آراء الآخرين ووجهة نظرهم، والقدرة على الموازنة بين المصالح العامة والخاصة، هي من القيم الأساسية التي يحتاجها المجتمع.
- المساواة أمام القانون ولا تمييز بين الأفراد أو الطبقات من حيث خضوعها للقانون.
- احترام الأديان والحقوق الفردية، ويؤكد على ذلك إعلان حقوق الإنسان العالمي الذي ينص على أن الفرد حر دون قيد أو شرط في حدود ما تقضيه المصلحة العامة، وقد حرصت هذه المبادئ على تطبيق المذهب الفردي الذي يحرم على الدولة التدخل في شؤون الأفراد إلا في حالة الضرورة اللازمة، ولكن ذلك تغير بعد أن انتشرت الإشتراكية وسادت المذاهب التي تدعو للتضامن وأخذت الحرية ترتبط بضرورة وتدخل الدولة لتحقيق التضامن.
- الوعي بالنظام الديمقراطي لدى الجميع وأن يكون لديهم وعي بالسلوك الذي يخدم الصالح العام ويحقق الأهداف العليا في المجتمع (التعليم، الصحافة، وحرية الإتصال، والاجتماع، والمناقشة، والحوار).

---

(1) موسوعة ويكيبيديا ،موقع انترنيت <ar.m.wikipedia.org<wiki الزيارة بتاريخ 10 ماي 2010.

(2) لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم (القاهرة :عالم الكتب، 2006)، ص ص 21-22.

ويقدم الدكتور "محمد أحمد اسماعيل" [1] تحليلا فلسفيا لأسس الديمقراطية والمتمثلة أساسا في "الحرية والمساواة"، وبعد عرضه لمجموعة من النظريات الديمقراطية، نظرية الفيلسوف الإغريقي THUCYDE التي تقوم على ثلاثة مبادئ تشكل مضمون الديمقراطية الاثينية وهي ذاتها جوهر كل مجتمع ديمقراطي، نظرية BARUCH SPINOZA والذي يعتبره البعض أول من وضع نظرية علمية للديمقراطية الحديثة واستطاع ان يلقى الضوء على مبادئها الأساسية بتأكيد السيادة الشعبية والحرية، نظرية JEAN JACQUES ROUSSEAU وكتابه "العقد الاجتماعي" والذي يرى فيه أن الحرية والمساواة هما ركائز الديمقراطية. كما تطرق إلى النظرية الماركسية التي تعتبر الحرية والمساواة من مبادئها الأساسية، وترى أن الديمقراطية تتقلد معناها الكامل وتصبح فعلية بالنسبة للكافة في مجتمع متجانس بدون طبقة متجها إلى المساواة الحقيقية للمواطنين، وتوصل إلى نتيجة أساسية تتمثل في: "أيا كانت الأحكام التي يمكن أن نصدرها على مختلف هذه النظريات وما صاحبها من تجارب وتطبيقات فإننا نجد أنفسنا مجبرين على إثبات أن تشابه المبادئ المشهرة بواسطة أصحاب تلك النظريات والمسؤولين عن التطبيق لا يخفى الشقاق العميق فيما بينهم، بالتأكيد الكلمات تكون هي ذاتها، ولكنها تفسر بوجه أكثر اختلافا وبطريقة أكثر تنوعا "[2]، فالمبادئ أو المقومات أو العناصر لا تعكس مفهوما أو نمطا بدقة ومقبولا من الكافة، ولكن تعبر بالعكس على مفهوم مهجن بالتقديرات الشخصية المتأثرة بالعوامل السياسية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية.

2.2.2. تعدد نماذج (أنماط) الديمقراطية

يتميز الأدب النظري للديمقراطية بدرجة عالية من التداخل المفاهيمي وعدم الانتظام، حتى أنه قد تم تصنيف أكثر من 550 نموذجا فرعيا للديمقراطية، بعضها يصف فقط خصائص معينة، كما أن كثيرا من مفاهيم الديمقراطية المعاصرة يتعارض مع ما كان قائما في الستينيات والسبعينيات، فقد يجمع نظام سياسي بين أكثر من نمط ديمقراطي، وسيتم التعرض لبعض أنماط الديمقراطية لتبيان إشكالية تعدد نماذج الديمقراطية، لأنه على الرغم من اتساع نطاق تداخل مصطلح الديمقراطية وادعاء الجميع بأنهم من أنصارها ،فإن الدواعي المستجدة للأخذ بالديمقراطية مقترنة بالتساؤل عن نوع الديمقراطية المطلوب تحقيقها.

(1) محمد احمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 136.

(2) نفس المرجع ، ص ص 95-140(للتفصيل حول التحليل الفلسفي لاسس الديمقراطية).

يقدم "دافيد هيلد" في كتابه "نماذج ديمقراطية" أربعة نماذج للديمقراطية الكلاسيكية وأربعة نماذج للديمقراطية في القرن العشرين وهي: [1]

أولا نماذج الديمقراطية الكلاسيكية، تتمثل في النموذج الكلاسيكي للديمقراطية الاثينية، والنموذج الجمهوري للديمقراطية وينقسم الى جمهوري حامي وتنموي، ونموذج الديمقراطية الليبيرالية وينقسم إلى ليبيرالية حامية وليبيرالية تنموية، والنموذج الماركسي للديمقراطية المباشرة.

ثانيا نماذج الديمقراطية في القرن العشرين وتتمثل في ديمقراطية نخبوية تنافسية، وديمقراطية تعددية، وديمقراطية تشاركية وديمقراطية قانونية.

ويقدم كل من الدكتور "نعمان أحمد الخطيب" والدكتور "محمد أحمد إسماعيل" ثلاثة أنواع للديمقراطية وهي: [2]

الديمقراطية المباشرة ، وفيها يتولى الشعب السياسي ممارسة شؤون السلطة بنفسه وبشكل مباشر، والنموذج الأمثل لها هو نموذج الديمقراطية اللاتينية ويعتبر "جان جاك كروسو" أشد المتحمسين للديمقراطية المباشرة من خلال ما ذهب اليه في كتاب "العقد الاجتماعي"[3]

الديمقراطية النيابية أو التمثيلية ، والتيتتم من خلال انتخاب الشعب لممثليه لينوبوه في ممارسة السلطة، وقد ظهر هذا النوع في أوروبا الغربية وتحديدا في إنجلترا ثم انتقلت الى باقي الدول ومن أهم ركائزها وجود برلمان منتخب بواسطة الشعب، ممارسة البرلمان لسلطة فعلية، تأقيت عضوية البرلمان بمدة معينة. استقلال البرلماني أثناء مدة النيابية عن هيئة الناخبين، فالنائب يمثل الأمة جميعها.

الديمقراطية شبه المباشرة، تكون وسيطة بين الشكلين السابقين فالامتيازات المرتبطة بالسلطة تكون ممارسة بواسطة ممثلين كما هو الحال في الديمقراطية النيابية ولكن بالنسبة لبعض المواد والمواضيع فان الشعب يكون مدعو للإفصاح عن رأيه مباشرة ومن أهم مظاهرها: الاستفتاء الشعبي، الاقتراع الشعبي.

أما الباحث "عبد القادر رزيق المخادمي" [4] فيطرح في كتابه "الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة" ثلاثة اصناف أساسية للديمقراطيات الراهنة وهي:

---

(1) نادية فتحي إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص 23، نقلا عن:

DAVID HELD, modèle of democraty,op.cit ,p p 28-40.

(2) نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع ،1999)،ص ص243-269.

(3) محمد أحمد إسماعيل، المرجع السابق، ص ص 83-84.

(4) عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة (القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ،2007)، ص ص 36-49.

التصنيف الأول، ويشمل طائفتين من الديمقراطيات التي تتوزع بين الدول الحديثة وهي الديمقراطية الغربية من جهة وهي سياسية واجتماعية في آن واحد عنوانها الايمان بالحرية الفردية وممارستها وفق القوانين الوضعية [1]

وهناك الديمقراطية الاوتوقراطية من جهة ثانية التي من سماتها وجوب تطوير المجتمع بقوة إرادة الدولة وهي الديمقراطية الاشتراكية على اختلاف مفاهيمها. فمثلا الديمقراطية الشعبية مفهوم ابتكرته الماركسية، وهو في أحد تعريفاته شكل من اشكال ديكتاتورية البروليتاريا يعكس تطور الثورة الاشتراكية في ظروف ضعف الاستعمار حسب مقررات المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي. وكذلك مفهوم "الديمقراطية الثورية" اصطلاح استخدامه لينين يقوم على أساس التحالف مع البروليتاريا ودعم نضالها بوصفها الطبقة الثورية الوحيدة.

أما التصنيف الثاني، فهو بين "الديمقراطية المحكومة" "والديمقراطية الحاكمة" فالديمقراطية المحكومة تتوافق مع السيادة القومية بخلاف الديمقراطية الحاكمة التي عادة ما تكون منبثقة عن السيادة الشعبية.

والتصنيف الثالث، يقع بين الديمقراطية المقرة بمبدأ تشعب الآراء وتعدد الأحزاب وهي التي يمكن وصفها "بالديمقراطية التعددية"، وبين الديمقراطية الوحدانية التي من سمات حكوماتها الانغلاق.
ويصنف الفيلسوف الألماني "بورجن هابرماس" نماذج ثلاثة للديمقراطية [2].

أولا: الديمقراطية الليبرالية، والتي تتمثل وظيفتها في تنسيق المصالح المتعارضة بين الأفراد في ظل المجتمع مدني مستقل.

ثانيا: الديمقراطية الجمهورية، وتقوم على أساس أن السياسة هي تعبير عن المصلحة العامة أو الحيز العام، ولا تقوم تلك المصلحة العامة على مجرد التعبير عن مصالح المجتمع المدني بقدر ما تنصرف إلى خلق تضامن بين المواطنين.

ثالثا: الديمقراطية التداولية أو ديمقراطية النقاش [3]، والتي تقوم على النقاش العام باعتباره وسيلة المواطنين للوصول إلى قرارات جماعية شرعية ملزمة، وهي لا تستند على مجرد الحديث، بل تعتمد

(1) للتفصيل ارجع: عصام سليمان، مدخل الى علم السياسة (بيروت :ب د ط ، 1986)، ص 184.

(2) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص 24.

(3) للتفصيل انظر: سالم برقوق، ك ويليم، "المنطق النقدي للديمقراطية عند هاربرماس"، مجلة دراسات استراتيجية العدد 12 (2010):ص ص 35-58..

على مجموعة من المعايير الديمقراطية مثل: الحرية، المساواة السياسية، الفرص المتساوية للمشاركة في النقاش، المساواة في ظروف ووسائل صنع القرار وفي وضع الاجندة السياسية.

عموما فإن تصفح مختلف الدراسات التي تناولت موضوع الديمقراطية يؤكد أن هناك كم هائل من نماذج وانماط الديمقراطية ويمكن أن نذكر: الديمقراطية السلطوية، الديمقراطية التفويضية، الديمقراطية الانتخابية، الديمقراطية غير الليبيرالية، الديمقراطية الجزئية، الديمقراطية الشاملة، الديمقراطية الكوربوراتية، الديمقراطية الصناعية، ديمقراطية التعدد الاثني، ديمقراطية التمثيل النسبي، الديمقراطية السياحية، ديمقراطية الواجهة، الديمقراطية المستدامة... وغيرها.

والجدير بالذكر أن التغيرات التي افرزتها العولمة وآثارها على مفهوم الدولة القومية شكلت تحديا لمفهوم الديمقراطية القطرية، حيث برزت كتابات فريق من دعاة الإصلاح الراديكالي العالمي أمثال: "ديفيد هيلد" (DAVID HELD)"ريتشارد فولك" (RICHARD FALK) "جيمس روزناو" (JAMES ROSENEAU)، الذي نظروا لمراجعة الديمقراطية لا على صعيد الدولة فحسب بل على المستوى العالمي. حيث نادى "ديفيد هيلد" بالديمقراطية الكوسموبوليتانية (Cosmopolitan Democraty)، وإعادة تصور المجتمع السياسي في ضوء مظاهر الشرخ والتصدع التي يعرفها النظام الوستفالي بظهور كيانات غير متناظرة تحت وفوق الدولة، ويجادل "ديفيد هيلد" وفريقه بأنه لم يعد بالإمكان فصل الديمقراطية الوطنية عن الديمقراطية القطرية والعالمية، وان إضفاء الديمقراطية على المستوى العالمي يؤدي إلى تجسيدها على المستويين الآخرين. [1] وقد بدأت أدبيات كل من نظرية العلاقات الدولية والنظرية الديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة بإبداء نوع من الاعجاب المشترك بفكرة الديمقراطية فيما وراء الحدود، وتلك هي الديمقراطية عبر القومية أو العالمية والتي تتضمن عدة منظورات نجد منابعها في تقاليد الفكر الديمقراطي وهو الأمر الذي تعرض له بالتفصيل الباحث "انتوني ماك قروو" ANTHONY MC GREW[2].

(1) العربي صديقي، البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل، ترجمة محمد الخولي، عمر الأبوي (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)،ص ص 43-44.

(2) MC GREW ANTHONY, transnational democracy: theories and prospects, http://www.polity.co.uk/global/transnational-democracy-theories and prospects.asp.10 الزيارة بتاريخ 10 اكتوبر 2015

3. إشكالية مفهوم التحول الديمقراطي

إن المفهوم تصور ذهني عام ومجرد لظاهرة أو أكثر وللعلاقة الموجودة بينهما، والمفاهيم ليست أشياء ثابتة غير قابلة للتغيير، وإنما هي أشياء ديناميكية تتغير وتتحول تبعا للعصر وتقدم المفاهيم ،وترجع إشكالية التعامل مع المفاهيم من تعرض "صناعية المفاهيم" [1]إلى الأدلجة والتسييس والتزييف، ينطبق الأمر بصورة واضحة على مفهوم الديمقراطية، وبشكل مترابط على مفهوم التحول الديمقراطي وفي هذا السياق يرى "لورونس وايتهيد"LAURENCE WIHTEHEAD في كتابه "الدمقرطة: النظرية والممارسة" بأنه إذا كانت الديمقراطية في الأساس هي مفهوم متنازع حوله فالأحرى أن تكون الدمقرطة كذلك. كما أن مفهوم التحول الديمقراطي[2] من المفاهيم الرائجة منذ ثمانينيات القرن العشرين،فاثر الإنقلابات السياسية التي شهدتها أوروبا الوسطى والشرقية في عام 1989، ظهر ما عرف بأكبر موجة للديمقراطية، أو ما اسماه "صامويل هاتينجتون" بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي (وإن كانت هذه الموجة ترجع بجذورها إلى عام 1974)، ظهر إتجاه بين الباحثين إهتم بما يعرف بـ:"transitologie" أو "علم الإنتقال–أو الإنتقالية" [3]‘وإن كانت معظم الدراسات في البداية ركزت على جنوب أوروبا (البرتغال، اسبانيا)، وأمريكا اللاتينية، لتمتد بعدها إلى بلدان آسيوية وإفريقية، ومن ثم أصبح "علم الإنتقال" من النشاطات الأكاديمية المهمة التي تركز خصوصا على إجراءات الخروج من النظام السلطوي وكيفية بناء ودعم النظام الديمقراطي.

على هذا الأساس كانت عملية التحول الديمقراطي من أكثر العمليات التي تتعدد وتتداخل فيها المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك القوى الفاعلة فيها، مما جعلها عملية بالغة

---

(1) حول مفهوم المفهوم وفكرة صناعة المفاهيم يمكن الرجوع إلى:
توفيق غانم، "أهمية المفاهيم"، مجلة قضايا دولية العدد189(أوت 1993): ص26.
MAURICE ANGERS, initiation à la methodologie des sciences humainnes(Alger : dar casbah, , 1997),p 108.(النسخة العربية ص 158)

(2) استخدم مفهوم التحول الديمقراطي Democratisation لأول مرة بواسطة برايس– Bryce سنة 1888 والذي حدد بداية هذه العملية مع الثورة الفرنسية وانتقلت الموجة الاولى من فرنسا الى بعض الولايات في الولايات المتحدة الامريكية ،وبعد الحربين العالميتين الاولى والثانية بدأت الموجة الثانية وذلك مع اعلان مبادئ ولسون وموجة التحرر .وقد بدأت الموجة الثالثة مع النصف الثاني من السبعينيات في بعض دول امريكا اللاتينية وافريقيا والكتلة السوفييتية سابقا. انظر: شادية فتحي ابراهيم ،المرجع السابق ،ص 70.

(3) LAURENCE WHITHEAD, democratization: theory and experience (oxford : oxford university press, 2002), p 30.

التعقيد، خاصة وأن لكل تجربة خصائصها ومساراتها ونتائجها الخاصة، ومن ثم تعددت أنماط التحول الديمقراطي، ومراحله، كما أختلف في تحديد المتطلبات الأساسية لحدوثه، وهو ما تم التعبير عنه بالصعوبات النظرية لمفهوم التحول الديمقراطي ، والتي تم التطرق إليها من خلال غموض تعريف مفهوم التحول الديمقراطي، وتعدد مسارات التحول الديمقراطي، أما الإشكالية الثانية المتعلقة بمفهوم التحول الديمقراطي فتتعلق بارتباط المفهوم بالعديد من المفاهيم والمصطلحات الأخرى من ذلك التحول الليبيرالي، الإنتقال الديمقراطي، والترسيخ الديمقراطي.

1.3. غموض تعريف التحول الديمقراطي

يتضمن موضوع التحول الديمقراطي مفهومين مركزيين هما: الديمقراطية والتحول فلم يتوقف الإشكال عند مفهوم الديمقراطية الذي يحوي الكثير من الغموض والتباين، بل شمل كذلك مفهوم التحول، والذي يمكن تلخيصه في ثلاثة أسئلة جوهرية أشار إليها بالتفصيل الدكتور "محمد عابد الجابري" [1] في مقالته المعنونة بـ "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي" وهي من أين؟ إلى أين؟ وكيف؟

فأية ديمقراطية نريد التحول إليها، وبأية إجراءات، ثم ماهي الوضعية التي نريد التحول عنها، وهل تشكل نقطة البداية للتحول الديمقراطي وماهي شروط التحول، وهل للتحول مدة زمنية معينة؟ وما هو الحد الأدنى الواجب توفيره لعملية التحول؟

كل هذه الأسئلة تثير صعوبات نظرية لمفهوم التحول الديمقراطي، الأمر الذي يعكس حقيقة عدم وجود تعريف جامع مانع للتحول الديمقراطي، لكن مع هذا سيتم الإقتراب من تعريف للتحول الديمقراطي بناءا على المحورين التاليين:

أولا: المقاربة اللغوية لمفهوم التحول الديمقراطي.

ثانيا: المقاربة الضمنية لمفهوم التحول الديمقراطي.

1.1.3. المقاربة اللغوية

إن أي محاولة للتأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي تستدعي الرجوع إلى الأصول اللغويةللمصطلح.فالتحول لغة طبقا لما جاء في "المعجم الوسيط"[2] هو التغير أوالنقل ،فيقال حول

(1)محمدعابد الجابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي "،مجلة المستقبل العربي العدد 167 (يناير 1993): ص ص 4-15.

(2) بلقيس احمد منصور ،الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن (القاهرة :مكتبة مدبولي ،2004)،ص ص 28-29.

الشيء أي غيرهأو نقله من حال إلى حال، ويقال تحول أي تنقل من موضع أو من حال إلى حال عن الشيء ،ويقال تحول عنه أي انصرف عنه إلى غيره.

وفي اللغة الفرنسية تعني كلمة transition وفقا لما جاء في "larousse le petit"[1] درجة' مكان وسيط، انتقال من حالة أو مرحلة إلى أخرى.

وفي اللغة الإنجليزية تعني كلمة transition، وفقا لما جاء في قاموس webster new English [2] الإنتقال من مرحلة أو مكان أو حالة معينة إلى مرحلة أو حالة أخرى ،بمعنى المرور أو الإنتقال من مرحلة معينة أو حالة أو من مكان معين إلى حال أو مرحلة أو مكان آخر.

والتحول في " الموسوعة السياسية"[3] هو ذلك التغير الذييطرأ على الوحدات السياسية للظام السياسي سواء بصفة سلبية أو إيجابية، وهو الانتقال من مرحلة لأخرى في زمن معين قد يكون منتظما أو عشوائيا، سلميا أو عنيفا، ويتميز بالإستمرارية، ولا يقتصر استخدام مصطلح التحول في المجال السياسي فحسب، بل نجده في علم النفس وعلم الاجتماع.

لكن بين مفهومي "التحول"و"التغير" إختلافات كثيرة [4]، تبدأ من منطلقات المسار وتستمر إلى غاية نهايته،فنكون من حيث الجوهر أمام شكلين من الديمقراطية، ديمقراطية فعلية وأخرى شكلية، فالتحول تغيير مخطط يستهدف "الموضوع" أي الفرد في المجتمع المقصود فيجعله يتعامل معه، انما التغير انتقال متسارع من حالة ووضعية نفسية مجتمعية دنيا إلى حالة نفسية مجتمعية أرقى في درجات التنمية والتقدم، بما فيه من تنمية شخصية الفرد وقدراته على العطاء الحضاري، فالأمر يتعلق بالإيمان وليس بالإعتقاد، فالفكرة موضوع الإيمان تكون منبثقة من داخل endogène وليس متأتية من الخارج oxogène، لأنه في هذه الحالة نكون أمام تغيير أو تحول وليس تغير، فالديمقراطية من خلال "التغير" هي ديمقراطية فعلية، أما من خلال "التحول" فهي ديمقراطية شكلية، وبهذا الشكل يتم الاقتراب من مضمون عملية التحول الديمقراطي.

(1) PETIT LAROUSSE(les edition francaise,1986),p 1024.

(2) WEBSTER NEW ENGLISH DICTIONARY(london,1999),p 548.

(3) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية (بيروت : ب د ن ،ب س ط) ،ص ص 750-751.

(4) للتفصيل حول مفهوم التحول والتغير يمكن الرجوع إلى: سلوى بن جديد، قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة (الجزائر :الملكية للطباعة والاعلام والنشر والتوزيع، 2008)، ص ص81-89.

2.1.3. المقاربة الضمنية

أجمعت معظم الدراسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي على صعوبة إيجاد تعريف محدد ونهائي لمفهوم التحول الديمقراطي، وإن كانت تشترك في تأكيدها على معنى عام لمفهوم التحول الديمقراطي باعتباره عملية انتقال من نظام سياسي غير ديمقراطي إلى آخر ديمقراطي، إلا أنها تقف أمام تساؤلات عدة تتعلق بمفهوم الديمقراطية والنظام الديمقراطي، والإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق تحول ديمقراطي، والظروف الواجب توفرها لتحقيق تحول ديمقراطي وغيرها من الصعوبات النظرية التي تختلف باختلاف خصوصية كل تجربة ديمقراطية.

بناءا على ذلك فإن كل باحث يقدم تعريفا للتحول الديمقراطي مستندا إلى مؤشرات معينة. ومثال ذلك التعريف الذي قدمه "صامويل هانتنجتون" [1] الذي أخذ بمؤشر عدد الحركات والزمن، فموجة التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من حركات الإنتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي، تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الإنتقال في الإتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية.

ونفس المؤشر نجده عند "جي هيرمت"[2] الذي يرى أن التحول الديمقراطي هو عملية تتعلق بالوقت أكثر من تعلقها بما تدل عليه بالفعل، فهي تمثل الفترة المتغيرة من الوقت التي تنقضي بين سقوط نظام واللحظة التي يصير النظام الذي يحل محله مسيطرا تماما على السلطة، وهو النظام الديمقراطي وهي تنتهي عادة عندما تقيم هذه الديمقراطية لنفسها المؤسسات الشرعية والدستور، وخاصة عندما يحصل القادة الديمقراطيون على الإعتراف بسيطرتهم من جانب الجيش والمؤسسات الأخرى.

ويؤكد "دون شول شين DOH CHULL SHIN"[3] على أن مرحلة التحول الديمقراطي توصف بأنها الفترة التي تمتد بين الإنتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، ويشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية. وفي هذا التعريف إشارة إلى الطبيعة المتصارعة للقوى السياسية والاجتماعية التي تلعب دورا في عملية التحول الديمقراطي.

---

(1) صامويل هانتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين،المرجع السابق ، ص 73.

(2) جي هيرميت، "هل هو عصر الديمقراطية"، ترجمة سعاد الطويل، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد 128 (مايو 1991) : ص 9.

(3) DOH CHULL SHIN," on the third wave of democratization", word politics vol 47(october 1994) : p 145.

أما "فيليب شميتر–PHLIPPE SCHMITTER" [1] فيركز على مؤشر العمليات والإجراءات، التحول الديمقراطي يعني تطبيق للقواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل افراد وموضوعات لم تشملهم من قبل ،إذن التحول الديمقراطي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى آخر مستقر.

وفي نفس السياق يرى "جان لينز وآلفرد ستيفنALFRED STEPHEN and J.LINZ[2] بأن عملية التحول الديمقراطي هي عملية معقدة للغاية تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة السياسية.

أما في الكتابات العربية، فهناك استعمال واسع لمصطلحات ومفردات من نوع "الدمقرطة" و"التحول الديمقراطي" و"الإنتقال الديمقراطي"، كمقابل لمصطلحات democratic transition and democratization، والفهم العربي للتحول الديمقراطي يميل إلى استهلاك الأطر النظرية الغربية ويؤكد الدكتور "العربي الصديقي" في كتابه"إعادة التفكير في الدمقرطة " [3] بأن هناك شبه فراغ نظري ومفهومي حول كيفية تكييف التحول الديمقراطي مع وقائع المنطقة، فليس هناك أطر نظرية أصلية لتمييز التحقق العربي لهذه العملية ،فالتحول الديمقراطي كفرع ناشئ في علم السياسة مازال في المنطقة العربية في بدايته.

وللاقتراب من تعريف التحول الديمقراطي في الكتابات العربية نجد مثلا الأستاذ "عبد الإله بلقزيز"[4] في مقالته "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات" يستند إلى مؤشر الثورة في تعريفه للتحول الديمقراطي ويتعامل في ذلك مع مصطلح الانتقال الديمقراطي حيث يقول:"عند الحديث عن الإنتقال الديمقراطي،فإن فكا من الإرتباط بين الديمقراطية والثورة قد جرى التصديق عليه بمجرد ما ارتضينا استعمال مفهوم الانتقال الديمقراطي... وأن استراتيجية الإنتقال

(1)بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، المرجع السابق، ص29.

(2)شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المرجع السابق، ص 29 .

للتفصيل يمكن الرجوع إلى: JUAN J LINZ, ALFRED STEPHAN, problems of democratic transition and consolidation: southerneurope, southamerica and post communisteurop(the johnhopkinsuniversitypress, 1996), p 74.

(3)العربي صديقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)،ص 65.

(4)عبد الاله بلقزيز،" الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، مجلة المستقبل العربي العدد 219 (ماي 1997): ص 18.

الديمقراطي قطيعة عن استراتيجية الثورة في أدواتها واساليبها ومنهجها، واستمرارية لها في مضمونها الاجتماعي والسياسي بوصفها تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي ولعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي".

أما الباحثة "هويدا عدلي" [1] في مقالاتها المعنونة ب "المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي"، ركزت على مراحل التحول الديمقراطي باعتباره المرحلة الوسيطة التي تقع بين الانتقال من نظام سياسي إلى نظام سياسي آخر، وتبدأ عملية التحول بالتفكيك التدريجي للنظام السلطوي، وإدخال بعض الآليات الديمقراطية، فعملية التحول الديمقراطي تمر بعدة مراحل حتى يصل إلى ما يطلق عليه مرحلة توطيد دعائم الديمقراطية وفي نفس السياق يعرف الدكتور "هايل ودعان الدعجة"[2] التحول الديمقراطي بأنه عملية تطويرية مستمرة تتم بالتدرج و بأسلوب انتقالي ومرحلي، اما الباحث"ثامر كامل محمد"[3] فيرى أن التحول الديمقراطي هو العملية التي يتم في إطارها صياغة أساليب وقواعد حل الصراعات بطرق سلمية وصولا إلى وضع دستوري ديمقراطي. وعقد انتخابات حرة نزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية باعتبارها معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا دالا على الديمقراطية، والملاحظ أن هذا التعريف يركز على المؤسسات الدستورية والسلوكيات الديمقراطية وهو ما تطرقت له الباحثة "هدى متيكس"[4] التي ترى بأنه يمكن رصد أهم مؤشرات مفهوم التحول الديمقراطي من عدة نواحي، ضمن خريطة الدولة السياسية والاقتصادية في مايلي:

- التداول السلمي على السلطة، عبر نظام تمثيلي ونزاهة الانتخابات في إطار التعددية السياسية والفصل بين السلطات.
- الحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم، إلى جانب حرية الصحافة ونظام فعال للاتصال وتبادل المعلومات.
- المؤسسة السياسية، ومأسسة منظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناته وفواعله الأساسية.

(1)هويدا عدلي، "المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية العدد السابع (2002): ص 186.

(2) هايل ودعان الدعجة، التحول الديمقراطي في الأردن (عمان: مطابع وزارة الأوقاف ،2005)، ص 24.

(3) ثامر كامل محمد، "اشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي العدد251 (جانفي 2000):ص ص 118-119.

(4) هدى متيكس، دراسة النظم السياسية في العالم الثالث، في اتجاهات حديثة في علم السياسة، المحرر على هلال دسوقي(القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999)، ص 142.

مما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على جانب معين في تحليله لتجارب التحول الديمقراطي، والملاحظ أن الفكر العربي على الرغم من تبنيه للأطر المفاهيمية الغربية للتحول الديمقراطي إلا أنه يؤكد خصوصية التجربة العربية، بل خصوصية كل بلد عربي، وفي هذا السياق يمكن أن نذكر ما خلصت اليه كراسات الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر المنعقد بتاريخ 10و11 ديسمبر 2005 بجامعة محمد خيضر ببسكرة والذي أكد على خصوصية كل بلد عربي. [1]

2.3. تعدد مسارات التحول الديمقراطي

ان إشكالية مفهوم التحول الديمقراطي لا تنعكس فقط في تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي، وانما أيضا في تعدد مسارات عملية التحول الديمقراطي، فهناك اختلاف في تعداد مراحل التحول الديمقراطي واختلاف في تحديد المتطلبات الأساسية لحدوث التحول الديمقراطي، بل هناك من يعبر عنها بشروط التحول الديمقراطي، ويعدد البعض أنماط مختلفة للتحول الديمقراطي والبعض الآخر ينظر إليها بصفة آليات التحول الديمقراطي، فأمام خصوصية كل تجربة تحول ديمقراطي واختلاف مؤشرات الاهتمام لدى الباحثين تعددت مسارات التحول الديمقراطي والتي سيتم التطرق اليها من خلال النقاط التالية:

أولا: متطلبات التحول الديمقراطي.

ثانيا: مراحل التحول الديمقراطي.

ثالثا: أنماط التحول الديمقراطي.

1.2.3. متطلبات التحول الديمقراطي

تعددت آراء الباحثين في حصر وتعداد متطلبات التحول الديمقراطي، كما اختلفت المصطلحات والمفردات المستخدمة في التعبير عن ذلك، فالبعض ينظر اليها بلفظ متطلبات والبعض بلفظ شروط أما البعض قد يستعمل مفردات عديدة في نفس السياق مثل آليات التحول الديمقراطي في مقابل شروط التحول الديمقراطي، وكذلك عبارة عوامل التحول الديمقراطي، ومتغيرات التحول الديمقراطي ف

(3) كراسات الملتقى الوطني الأول،التحول الديمقراطي في الجزائر، المنعقد يومي 10و11ديسمبر 2005،جامعة محمد خيضر ببسكرة (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، مارس 2006).خاصة مقالة الدكتور حسين بوقارة، التجربة الديمقراطية في الجزائر: "إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البيئة الخارجية"، ص ص 29-36.

"صمويل هانتجتون"[1] عدد سبعة وعشرون متغير مستقل يسهم في إقامة الديمقراطية والتحول الديمقراطي، ويعترف بأن النظريات التي تربط بين هذه العوامل وبين الديمقراطية وبين التحول الديمقراطي تتسم بالاحكام والدقة الظاهرية دائما، إلا أن كل متغير ونظرية يحتمل أن يكون لها ارتباط بحالات قليلة فقط. ومن المتغيرات نذكر منها:

- مستوى عال من الثراء الاقتصادي.
- وجود اقتصاد السوق.
- النمو الاقتصادي والتحديث الاجتماعي.
- وجود برجوازية قوية.
- وجود طبقة متوسطة قوية.
- ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض الأمية.
- البروتستانتية.
- تطور روح التنافس السياسي قبل التوسع في المشاركة السياسية.
- وجود هياكل ديمقراطية للسلطة داخل فئات المجتمع وخاصة القريبة الصلة منها إلى السياسة.
- انخفاض مستوى العنف المدني.
- التأثر بإحدى القوى الأجنبية الديمقراطية.

أما الدكتور "عبد الإله بلقزيز" [2] فقد استخدم مصطلح "الجيولوجيا السياسية للانتقال الديمقراطي" للإشارة إلى شروط التحول الديمقراطي، حيث يرى أن صيرورة الانتقال الديمقراطي إمكانية تاريخية مفتوحة وواردة التحقق في مجتمع ما ،وهي مرهونة بتوافر شروط تحتية عميقة لا مجال لافتراض حدوثه دونها وهذه الشروطهي قيام ثقافة سياسية جديدة لدى السلطة ولدى المعارضة على السواء تسمح ببناء وعي جديد بالمجال السياسي وبعلاقة السلطة داخل المجتمع، وليست هذه الثقافة سوى ثقافة الانتقال الديمقراطي ذاته.

(1) صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، المرجع السابق، ص ص 97-99.

(2) عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات، المرجع السابق، ص 137.

أما الباحث "فريد علواش" [1] فيتحدث عن عوامل وأسباب التحول الديمقراطي ويحصرها في ثلاثة عوامل وهي:

- التحول الاقتصادي والاجتماعي ويكون ذلك عن طريق ارتفاع مستوى التعليم واتساع حجم الطبقة المتوسطة، وتعقد العملية الاقتصادية.
- الثقافة السياسية وهي تلك الثقافة التي تشجع الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وتقبل فكرة وجود سلطة تساعد على التحول الناجح.
- العامل الدولي الذي يشجع على التحول من خلال تدعيم قوى المعارضة.

لكن في نفس السياق نجد الباحثة "الهام نايت سعيدي" [2]ميزت بين العوامل والشروط وأطلقت لفظ آليات على شروط التحول الديمقراطي وحددتها فيما يلي:

- إقرار دستور ديمقراطي يضمن الفصل بين السلطات، يقر التعددية الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات الاجتماعية والنقابية ويحمي حقوق الانسان.
- إقامة دولة نظام سياسي عصري قادر على تحقيق متطلبات الأفراد وهذا لا يحدث إلا بترشيد السلطة، التمايز البنيوي (المساواة ببعدها الاجتماعي والسياسي) وإقرار التعددية الحزبية.
- الدعوة إلى العمل بمبدأي المشاركة السياسية والشفافية.
- بناء ثقافة سياسة ديمقراطية.
- تعزيز الاعلام الحر والمسؤول.
- وجود قانون اساسي للمعارضة.
- تحقيق تنمية بشرية.

ومن الكتابات من يصنف متطلبات التحول الديمقراطي إلى سياسية واقتصادية واجتماعية وهو ما أشار إليه الدكتور "محمد سعد أبو عامود" [3]مؤكدا على القيادة السياسية الماهرة والمؤمنة بالتغيير مع حرية الاختيار كأساس لتحقيق التحول الديمقراطي.

---

(1) فريد علواش، آثار التحول الديمقراطي المؤسسات الدستورية الجزائرية، دراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر، المرجع السابق، ص 152.

(2) الهام نايت سعيدي، طبيعة علمية التحول الديمقراطي، دراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر ،المرجع السابق، ص ص 82-83.

(3) محمد سعد أبو عامود، التحول الديمقراطي وإشكاليته في البلاد العربية، موقع انترنت http//: digital. ahram.org.eg/articales.aspx?serial=96308&eid= الزيارة بتاريخ 24 افريل 2013

يتضح مما سبق بأنه لا يوجد اتفاق حول متطلبات التحول الديمقراطي، فليس هناك عامل واحد كافي لتفسير التحول الديمقراطي في كل الدول، كما أن نمو الديمقراطية لا يحتاج إلى عامل محدد بعينه، ضف إلى ذلك أن مجموع المتطلبات المسؤولة عن قيام موجة من التحول الديمقراطي تختلف عن مجموعة المتطلبات المسؤولة عن الموجات الأخرى، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى اختلاف مراحل التحول الديمقراطي.

2.2.3. مراحل التحول الديمقراطي

إن عملية التحول الديمقراطي والمراحل التي تمر بها تختلف من حالة إلى أخرى، وقد تم تقسيم مراحل التحول الديمقراطي بشكل نوعي مختلف نسبيا، فيرى العديد من الدارسين أن عملية التحول الديمقراطي باعتبارها عملية معقدة تشمل مراحل متباينة تتخللها لحظة الانتقال الديمقراطي.

تحدد الباحثة "شادية فتحي إبراهيم عبد الله"[1] ثلاثة مراحل لعملية التحول الديمقراطي وهي:

- مرحلة التحول إلى الليبرالية التي تشير إلى التأكيد على حقوق الأفراد والجماعات.
- مرحلة التحول إلى الديمقراطية وهي عملية معقدة تشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع وممارسة السلطة سياسية.
- مرحلة تعزيز أو ترسيخ الديمقراطية والتي يتم فيها تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسات سياسية معترف بها، منتظمة في أداء دورها، ومقبولة من جانب المواطنين.

هذه المراحل يمكن اسقاطها على ما أسماه " صامويل هانتنجتون" [2] بأبسط مستويات التحول الديمقراطي والمتمثلة في:

- إزالة نظام شمولي.
- إقامة نظام ديمقراطي.
- ترسيخ دعائم النظام الديمقراطي.

ويذكر أن هذه المراحل تختلف من حالة إلى أخرى من حيث المدى الزمني ومن حيث محتوى كل مرحلة من مراحلها، وما يتم فيها من تطورات وتصرفات.

وهو نفس الأمر الذي أكده الباحث "محمد سعد أبو عمود" [3] بقوله: "إن عملية التحول الديمقراطي والمراحل التي تمر بها تختلف من حالة إلى أخرى "،فكل تجربة من تجارب التحول

(1) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص 29.

(2) صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ،المرجع السابق، ص 96.

(3) محمد سعد أبو عامود ، المرجع السابق(موقع انترنيت)

الديمقراطي تحمل ملامحها الخاصة بها وذلك نتيجة لإختلاف الظروف الموضوعية المحيطة بكل منها، واختلاف تكوين القوى الداعمة والساعية والقائدة لعملية التحول، وكذلك لإختلاف النظم السلطوية من حيث درجة تماسكها وتسلطها وسيطرتها والأسس التي تستند إليها ممارسة سلطتها. ويحدد الباحث أربعة مراحل للتحول الديمقراطي بدلا عن ثلاثة مراحل وهي:

أولا: مرحلة انهيار النظام السلطوي أو المرحلة التحضيرية: والتي يعرف فيها المجتمع عددا من الصراعات بغية إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية، وهذه المرحلة حسب رأي "تيري لين وفيليب شميتر" [1]تتسم بعدم اليقين السياسي ،وأنها مادة للأحداث غير المرئية والإجراءات غير المحدودة ونتائج غير المقصودة والكبح الطبيعي للبنيان الاجتماعي والمؤسسات السياسية.

ثانيا: مرحلة قيام النظام الديمقراطي: والتي تتضمن إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ويتم الالتزام بقواعد اللعبة السياسية، بحيث يتم تغيير الحكومة بالوسائل السلمية وعلى فترات منتظمة من خلال انتخابات دورية تنافسية.

ثالثا: مرحلة التماسك الديمقراطي والتي يسود فيها الاعتقاد بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول إلى السلطة.

رابعا: مرحلة نضج النظام الديمقراطي الجديد.

مما سبق يتضح أن مراحل التحول الديمقراطي ليست محددة بشكل دقيق، فما ينطبق على تجربة معينة من التحول الديمقراطي، قد لا ينطبق على تجربة أخرى. كما أن هذه المراحل يمكن تعدادها بشكل مختلف من باحث إلى آخر، ثم إن أنماط التحول الديمقراطي في حد ذاتها عديدة ومن ثم فإن المراحل أيضا مختلفة.

3.2.3 أنماط التحول الديمقراطي

استخدمت مفردات عديدة للتعبير عن الكيفيات التي تتم بها عملية التحول الديمقراطي مثل أنماط التحول الديمقراطي، أشكال التحول الديمقراطي، آليات التحول الديمقراطي. لكن المؤكد أن نمط التحول الديمقراطي (شكل أو آلية) يختلف من دولة إلى أخرى.

يحدد "صامويل هانتجبون" [2] ثلاثة أنماط عامة من الإجراءات للتحول الديمقراطي وهي:

---

(1) تيري لين، فيليب شميتر، "أساليب التحول في نظم الحكم في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا"، ترجمة أمال ألكيلاني، المجلة الدولية في العلوم الاجتماعية العدد 128 (ماي 1991) :ص 26.

(2) صامويل هانتجتون ،الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ،المرجع السابق ،ص185.

أولا: نمط التحول، حيث تبادر النخب المسيطرة على السلطة بتبني الديمقراطية.

ثانيا: نمط الاحلال، ويحدث التحول الديمقراطي في هذه الحالة من خلال تصاعد قوى المعارضة حيث تمسك المعارضة بزمام تحقق الديمقراطية.

ثالثا: نمط الإحلال التحولي، ويحدث هذا النمط حيث تشترك الحكومة والجماعات المعارضة في عملية التحول الديمقراطية.

ويعرف "صامويل هانتجيون" بأن هذه التصنيفات تفرق ببساطة فقط بين أهمية الحكومة والمعارضة، ويضيف بأن العمليات الانتقالية أحيانا تبدأ بصورة ما ثم تتحول الى صورة أخرى في إشارة الى تداخل أنماط التحول الديمقراطي.

وتحدد الباحثة "إلهام نايت سعيدي"[1] نوعين من التحول هما:

أولا: التحول السلمي أو الدستوري، الذي يحدث دون اللجوء الى استعمال العنف ويكون مقترحا من طرف السلطة الحاكمة، أو قد يكون عن طريق تعديل الدستور وإجراء انتخابات.

ثانيا: التحول العنيف، وذلك باتخاذ أسلوب العنف كوسيلة للتحول، فقد تستعمل النخبة الوسائل القمعية مثلا عن طريق الانقلابات أو عن طريق العنف الشعبي.

والملاحظ أن هذا التصنيف يركز على الصفة العامة للتحول ما إذا كان سلميا أو عنفيا، عكس ما لاحظناه في تصنيف "صامويل هانتجتون" الذي ركز على دور القوى الفاعلة المتمثلة في الحكومة والمعارضة، ومن يمتلك زمام التغيير.

أما الباحث "محمد سعد أبو عامود"[2] فقد حاول في تصنيفه لأنماط التحول الديمقراطي الجمع بين المؤشرين السابقين (الصفة العامة للتحول، والقوى الفاعلة واستخدم مصطلح آليات التحول الديمقراطي والتي حددها في ثلاث نقاط وهي:

أولا: التحول من أعلى، وفيه تتولى القيادة السياسية المبادرة مع ضرورة توافر إرادة سياسية فعلية لدى القيادة السياسية الحاكمة والايمان بالديمقراطية والإصلاح السياسي.

ثانيا: التحول من خلال التفاوض، ويتحقق بمبادرة مشتركة بين قيادة النظام والمعارضة حيث يتم التحول الديمقراطي عندما يدخل النظام في حوار مفتوح مع مختلف النخب السياسية والاجتماعية، وقد يتوج بميثاق شرف يأخذ في الاعتبار المصالح الحيوية لكافة القوى السياسية المشاركة فيه.

---

(1) الهام نايت سعيدي ،المرجع السابق ،ص ص 79-80.

(2) محمد سعد ابو عامود ،المرجع السابق (موقع انترنيت).

ثالثا: التحول من خلال الشعب، حيث تتزايد أعمال العنف والشعب والاحتجاجات والاضطرابات العامة غير المنظمة من قبل التنظيمات الشعبية المختلفة ويخضع قادة النظام للمطالب الجماهيرية لاحتواء الأزمنة.

من خلال ماسبق، يتضح أن هناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها من أجل تحديد أنماط التحول الديمقراطي وهو الامر الذي جعل الكتاب يختلفون في تعداد أنماط التحول الديمقراطي، خاصة وان هذه الأنماط قد تتداخل مع مراحل أخرى من التحول السياسي كالتحول الليبيرالي.

3.3. ارتباط مفهوم التحول الديمقراطي ببعض المفاهيم المتداخلة معه

ان صعوبة التأصيل المفاهيمي للتحول الديمقراطي، والطبيعة المعقدة لعملية التحول الديمقراطي مع خصوصية كل تجربة تحول ديمقراطي، تعكس اتساع دراسة موضوع التحول الديمقراطي، وما زاد في تعقد والتباس الأمور ارتباط مفهوم التحول الديمقراطي بالعديد من المفاهيم المتداخلة معه مثل التحول الليبرالي، الانتقال الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي.

1.3.3. التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي

من المسلم به أن النظرية الديمقراطية هي نظرية تاريخية اتخذت عبر تطور المجتمعات وتعدد الثقافات نماذج وتطبيقات متباينة، لكن التركيز على النظرية الديمقراطية وفقا للمفهوم الليبرالي الغربي أو ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية يرجع الى كونها الأساس الفلسفي للديمقراطيات الغربية، كما أن معظم الأدبيات التي تناولت النظرية الديمقراطية تركز على النظرية الديمقراطية الليبرالية. والتي تجمع بين فلسفتين مختلفتين هما: الديمقراطية والليبرالية.

هذا الجمع بين الديمقراطية والليبرالية انتقل أيضا الى الخلط بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي، وفي هذا الصدد ترى الباحثة "شادية فتحي إبراهيم" [1]،بأنه اذا كانت الديمقراطية تعود بجذورها الى سقراط وأفلاطون وأرسطو(كما تم التعرض اليه سابق في إشكالية مفهوم الديمقراطية)، فإن الليبيرالية تطورت في القرنين السابع عشر والثامن عشر كتعبير عن واقع اجتماعي هو تبلور السوق الرأسمالية ومن هنا كان التأكيد على الحرية المرتبطة بالملكية، وكانت الليبرالية هي المقابل السياسي للرأسمالية في الاقتصاد، فالنظم الديمقراطية الليبرالية كانت ليبرالية أولا وديمقراطية ثانيا.

(1) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، المرجع السابق ،ص9 – ص29.

فاذا كانت مرحلة التحول الليبرالي هي أولى مراحل عملية التحول الديمقراطي فإنها تشير الى التأكيد على حقوق الأفراد والجماعات من عسف السلطة السياسية وانتهاكها المحتمل للشرعية داخل النظام السلطوي، وفي هذا الإطار فان الليبرالية هي جزء من الديمقراطية كما أنها تساهم في دعمها من خلال استيعاب المطالب من أسفل.

أما التحول الديمقراطي فيتجاوز الليبرالية إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وإقرار المبادئ الأساسية للديمقراطية في إطار مؤسسي ديمقراطي.

وفي نفس السياق توضح الباحثة "بلقيس أحمد منصور" [1] العلاقة بين التحول الديمقراطي والتحول الليبرالي، حيث أن التحول الليبرالي يعتبر إذان ببداية عملية الانتقال من السلطوية، إذ تترتب على بدايتها مجموعة من الآثار المهمة بالنسبة لتحديد مجال وامتداد عملية التحول الديمقراطي.

فالتحول الليبرالي يعني إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد من خلال تقديم عدد من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، وتتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام، والحد من الرقابة على الانتخابات والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الواحد. أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة.

ويؤكد "صامويل هانتيجيون" [2] أن التحول الليبرالي قد يؤدي إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك يقوله: "التحول الليبرالي هو بدء مرحلي لنظام شمولي يفتقر إلى اختيار القادة الحكوميين من خلال انتخابات تنافسية حرة، فقد تقوم أنظمة الحكم المتجهة نحو الليبرالية بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح قضايا معينة للنقاش العلني، وبتخفيف حدة الرقابة واجراء انتخابات لمناصب ذات سلطات بسيطة والسماح بتجديد بعض جوانب حياة المجتمع المدني دون التنازل عن مناصب اتخاذ القرار على القمة لاختبار الانتخابات ،وقد يؤدي التحول الليبرالي إلى التحول التام إلى الديمقراطية وقد لا يؤدي إلى ذلك.

(1) بلقيس أحمد منصور، المرجع السابق، ص ص 32-33.

(2) صامويل هانتحتون، المرجع السابق، ص 65.

2.3.3. التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي

العديد من الدراسات تستخدم مفهومي التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي بشكل مترادف، لكن في نفس الوقت هناك من المفكرين من يميز بين المفهومين.

الأستاذ "أحمد الداسر" [1] في مقالته المعنونة "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" يميز بين مفهوم التحول الديمقراطي ومفهوم الانتقال الديمقراطي فالأول مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي وتتميز بالصعوبة والتعقيد، ويتمثل التحول الديمقراطي في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، أما الانتقال الديمقراطي فيعني المرور من مرحلة إلى أخرى عبر الاعتماد على أسلوب جديد في إدارة الشأن العام.

وفي نفس الإطار يميز الأستاذ "مرزود حسين" [2] بين المفهومين، فالتحول الديمقراطي يقترب ويأخذ نفس مفهوم الانتقال وهو عملية تغيير النظام من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، ولكن في فترة طويلة ويهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية لتفعيل الحكم الصالح وصياغة عملية صنع القرار السياسي في إطار قانوني ديمقراطي يمكن من محاسبة النخبة الحاكمة. أما الانتقال الديمقراطي فيعبر عن عملية المرور من حالة الى حالة أو مرحلة أخرى تنتهي بتغيير النظام السياسي وبناء نظام سياسي جديد يتسم بالطابع الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة في فترة زمنية قصيرة.

ويذكر الاستاذ "علي خليفة الكواري"[3] بأنه عادة ما تستخدم مفاهيم التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي والدمقرطة والتحول الى الديمقراطية كمترادفات ،وهي مستمدة اساسا من التعريف البسيط والعميق في نفس الوقت ل"صامويل هانتجتون"،ويمكن التمييز بين مفهومي التحول والانتقال الديمقراطي بكون الاخير يأتي بعد الانتقال الى الحكم الديمقراطي وقطع الصلة بنظام حكم الفرد او القلة .بينما عملية التحول الديمقراطي عملية مستمرة وليست حالة او فترة زمنية محدودة ،فهي صيرورة ذات اتجاه اصلاحي تقدمي تهدف الى استعاب الديمقراطية كنظام للحكم مع دمجها في الثقافة الوطنية.

---

(1) أمحمد الداسر، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، المرجع السابق (موقع انترنيت).

(2) مرزود حسين، "مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر"، مجلة دراسات استراتيجية العدد 14 (2010) :ص18.

(3) على خليفة الكواري ،نحو مفهوم جامع يعزز الانتقال الى الديمقراطية في البلاد العربية ، موقع الجماعة العربية للديمقراطية https//www.arabsfordemocracy.org/about-us/item/ الزيارة بتاريخ 29 اوت 20014.

مما سبق يمكن اعتبار الانتقال الديمقراطي أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي بل ومن أخطر مراحله، لأن الانتقال الديمقراطي يعبر عن تلك اللحظة التي يتم فيها الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وهي اللحظة التي تتعايش فيها مؤسسات النظام القديم والحديث وتتقاطع فيها الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة، مما يضع خطرا إمكانية تعرض النظام للارتداد مرة أخرى نحو النظام السلطوي.

وتذهب الدكتورة "ميلاد مفتاح الحراثي "[1] الى التمييز بين الانتقال الديمقراطي والانتقال الى الديمقراطية Transition toward democracy ،فالانتقال الديمقراطي يتحدد من خلال التخلي الكلي عن معالم النظام التسلطي ، والانتقال التدريجي سلميا نحو تجربة منظمة تتسم معالمها ببناء المنظومة الديمقراطية المتكاملة.أما الانتقال الى الديمقراطية فهو مرحلة من مراحل البناء المؤسسي للديمقراطية ،اين تتم عملية الانتقال الديمقراطي التعاقدي من خلال مرجعية مستقرة وثابتة تعرف بالدستور او العقد الاجتماعي او القانون الاساسي للدولة.ووفق هذا الطرح فان الانتقال الى الديمقراطية مرحلة من مراحل الانتقال الديمقراطي ،والانتقال الديمقراطي مرحلة تسبق عملية التحول الديمقراطي .مما يعني ببساطة ان النسق المفاهيمي للتحول الديمقراطي يضم المصطلحين الاخرين.

3.3.3. التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي

اتضح من خلال دراسة مراحل التحول الديمقراطي أن رسوخ الديمقراطية هو بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي، ونظرا لما تمثله هذه المرحلة من أهمية بالغة في استقرار النظام السياسي فان مفهوم الترسيخ الديمقراطي حظي باهتمام كبير من قبل مختلف الادبيات المعاصرة لدراسة النظم السياسية، والتي اشارت إلى أن مفهوم الترسيخ الديمقراطي تتجاذبه ابعاد مختلفة، فبعض الدراسات ركزت على مؤشرات نهاية المرحلة الانتقالية وبداية مرحلة الترسيخ، ومن الدارسين من يعتبر أن مفهوم الترسيخ الديمقراطي يأتي متساويا في المعنى مع مفهوم الاستقرار والمأسسة، وفي هذا الإطار يشير كل من "جون هيجليJOHN HIGLY و"ريتشارد جانترRICHARD GUENTER" إلى أن الديمقراطيات يتحقق لها الرسوخ فقط، وذلك حينما ترضى

(1) ميلاد مفتاح الحراثي ،التحول والانتقال الديمقراطي:النسق المفاهيمي،موقع انترنيت www.diae-net.cdn.amproject.org الزيارة بتاريخ 28 مارس 2015.

النخبة الحاكمة بالترتيبات المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات والعمليات المؤسساتية الأخرى.[1]

وتذكر الباحثة " هدى ميتيكس" [2] أنه طبقا للأستاذ "جون لينز JUAN LINZ" فان الديمقراطيات الراسخة هي التي يقتنع فيها كلمن الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحول الديمقراطي.

وفي نفس السياق تشير الباحثة "شادية فتحي إبراهيم عبد الله" إلى أن عملية الترسيخ الديمقراطي، وقد استخدمت الباحثة مصطلح تعزيز الديمقراطية (Consolidation)، هي العملية التي يتم بمقتضاها تحويل كل مظاهر وترتيبات مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية إلى مؤسسات سياسية معترف بها منتظمة في آداء دورها ومقبولة من جانب المواطنين الذين يخضعون لها، ومن ثم يمكن القول أنها مرادف للاستقرار والمؤسسية في ظل مشاركة فعالة من جانب المواطنين. [3]

وهو ما اطلق عليه الاستاذ "تاتو فان هانين– TATU VAN HANEN"[4]باستراتيجيات الهندسة المؤسسية ،والتي يقصد بعا تاسيس عدد من المؤسسات السياسية التي تمكن الافراد من المشاركة في السلطة على نحو ديمقراطي مثل السماح بنظام تعدد الاحزاب ،ادخال انتخابات تنافسية ،اتباع نظام التمثيل النسبي وغيرها.

إلا أنه لابد من ملاحظة ان مجرد بقاء النظام واستمراره لا يعني بالضرورة الترسيخ الديمقراطي، فالتحول الناجح لديمقراطية إجرائية شكلية لا يضمن الاستقرار للديمقراطيات الناشئة، ولذلك نجد أن مفهوم الترسيخ الديمقراطي يتناول أيضا تحديد اهم العوامل المساهمة في رسوخ النظام الديمقراطي.

وفي هذا الإطار يرى كل من "ديانمودDIAMOND"و"بوتنام PUTNAM " ان نشر الثقافة السياسية الديمقراطية هي العامل المحوري في تحقيق الرسوخ الديمقراطي ويفسر لماذا تستغرق مرحلة الرسوخ الديمقراطي عقود بل أجيال عديدة حتى تتحقق. [5]

---

(1) DOH CHULL SHIN,OP.CIT ,p 145.

(2) هدى ميتيكس، المرجع السابق، ص ص 137–138.

(3) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص ص 29–30

(4) TATU VAN HANEN ,strategies of democratization (washington: crame rassak, 1990), pp 158-159.

(5) نقلا عن:

GUILLERMO O'DONNELL and PHILLIPPE SHMITTER, transition from authauritarian rule (Baltimore :John Hopkins university press ,1986) ,p12.

ويشير "روبرت دال"(ROBERT DAHL) [1]أنه لابد من توافر عدد من الشروط الأساسية لتحقيق الترسيخ الديمقراطي، وهي وجود مجموعة من القادة لديهم الرغبة في الحفاظ على الديمقراطية ومؤسساتها، ووجود مجتمع تعددي منظم يتسم بالديناميكية، ووجود ثقافة سياسة مؤيدة ومدعمة للديمقراطية ووجود بيئة دولية مؤيدة لقيام أنظمة ديمقراطية في الدول الأخرى وإقامة علاقة وثيقة مع هذه الأنظمة الديمقراطية الجديدة ومساعدتها على التغلب على العقبات التي تواجهها.

ومن الملاحظ أن هناك اختلاف نوعي وعددي في تحديد شروط الترسيخ الديمقراطي والتي نظر اليها البعض بأنها شروط التحول الديمقراطي. [2] والبعض من الباحثين يستخدم مصطلح محددات"الترسيخ الديمقراطي" بل ويحدد مؤشرات معينة لقياس هذه العملية، فقد وضع كل"حون ولينز JUAN LINZ"و"الفريد سيبانALFRED STEPAN " ثلاثة مستويات رئيسية لتقييم الترسيخ الديمقراطي على النحول التالي:[3]

أولا: على المستوى السلوكي، ويتحقق الترسيخ الديمقراطي في نظام سياسي ما عندما يمتنع أي فاعل على المستوى الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والمؤسسي عن القيام بمحاولة خلق نظام غير ديمقراطي أو اللجوء الى التدخل الأجنبي لتحقيق أهدافه.

ثانيا: على المستوى الاتجاهي، وذلك عندما يعتقد الرأي العام أن المؤسسات والإجراءات الديمقراطية القائمة تتناسب وطريقة الحياة في المجتمع.

ثالثا: على المستوى الدستوري، وذلك عندما تقبل القوى الحكومية حل الصراع وفقا للقواعد والإجراءات القانونية.

من الملاحظ أن هذه المؤشرات نمطية ومن الصعب تطبيقها في المجتمعات العربية التي تتمتع بخصوصيتها، ولكن عموما يمكن القول أن النظام السياسي الديمقراطي التي تتحدد أهم ملامحه في المرحلة الانتقالية من عملية التحول الديمقراطي يمكن أن يتجنب مخاطر الرجوع الى النظام غير الديمقراطي(تهديد الانقلابات العسكرية، أعمال العنف) من خلال عملية الترسيخ الديمقراطي والتي تعد

(1) GEORGE SORENSEN ,democracy and democratisation :processes and prospects in changing world (USA :West view press ,1993),p53.

(2) نادية فتحي إبراهيم عبد الله، المرجع السابق، ص 36.

(3) نقلا عن: شادية فتحي ابراهيم عبد الله ، المرجع السابق، ص 36.

الثقافة السياسية أحد أهم مداخلها الاستراتيجية، باعتبارها(أي الثقافة السياسة الديمقراطية) تمثل"البيئة السيكولوجية للنظام السياسي على حد تعبير" لاري دياموند" (LARRY DIAMAND). [1]

إن التحول الديمقراطي عملية معقدة ومستمرة تشير إلى التحولات في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر على توزيع ممارسة السلطة السياسية ، ولها ابعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية تؤسس لعلاقات فعالة بين مختلف فواعل النظام السياسي.ومن خلال ما تم التعرض اليه فإن النسق المفاهيمي للتحول الديمقراطي يتضمن العديد من المفاهيم المتشابكة معه كالإنفتاح السياسي والتغيير السياسي والاصلاح السياسي والتحول الى الديمقراطية وغيرها ،وسيتم تلخيص أهم هذه المفاهيم في الجدول التالي :

جدول رقم 1 : التحول الديمقراطي وبعض المفاهيم المرتبطة به

الانفتاح السياسي[2]	مرحلة انتقالية بين الحكم المطلق الظاهر وبين بعض مظاهر نظام الحكم الديمقراطي ،ويمكن الاستفادة منها في تنمية ارادة مجتمعية وتكوين كتلة تاريخية على قاعدة ديمقراطية للانتقال الى نظام حكم ديمقراطي في لحظة فاصلة تتمثل في التعاقد المجتمعي وفق دستور ديمقراطي.
الاصلاح السياسي[3]	القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها ،من خلال الادوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي بهدف زيادة فعالية وقدرة النظام السياسي ، فهو تغيير من داخل النظام .
التغيير السياسي[4]	هو مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما ،بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة .كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي الى وضع ديمقراطي.

(1) نقلا عن: هدى ميتكس، المرجع السابق، ص 138.

(2) علي خليفة الكواري ،الانتقال للديمقراطية في الدول العربية ،محاضرات المؤتمر الشبابي الخامس ،موقع انترنيت www.mnqhh-Intql-lldymqrty-2012.pdf الزيارة بتاريخ 11 ديسمبر 2012.

(3) مصطفى كامل السيد ،صلاح سالم زرنوقة ،الاصلاح السياسي في الوطن العربي (القاهرة :مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،2006) ،ص535.

(4) اسماعيل صبري ،محمد محمود ربيع ،موسوعة العلوم السياسية (الكويت : ب.د.ن ،1994)،ص47.

العدالة الانتقالية [1]	هي تتويج لسلسلة من الانتقالات السلمية تتصف بانتقال النظام السياسي من حالة استئثار السلطة والديكتاتورية الى الديمقراطية بطريقة سلمية متوافقة وبسرعة طردية ،تنتجها مرحلة الانتقال وفقا لاوضاع المجتمع وخصوصيته الثقافية والتاريخية.

المصدر: من اعداد الباحث استنادا الى (1) (2) (3) (4)

يتضح من التعريفات السابقة ان هناك نوع من التداخل بين مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم الاخرى ، وذلك راجع بالأساس الى كون التحول الديمقراطي كعملية يتضمن العديد من المراحل والانماط التي تستدعي حضور المفاهيم الاخرى ،فمثلا مرحلة الانفتاح السياسي هي المرحلة التي تسبق الانتقال الى الديمقراطية نتيجة نقص شرعية النظام الذي يقدم تنازلات سياسية التي قد تصل الى حد تبني بعض آليات الديمقراطية ومؤسساتها.لكن التحول الديمقراطي كعملية يتجاوز ذلك ،باعتبار ان العملية مستمرة وليست حالة وفترة زمنية محدودة ،اي كحالة فاصلة مثل الانتقال الديمقراطي.

(1)ميلاد مفتاح الحراثي ،المرجع السابق(موقع انترنيت).

4. إشكالية التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي بدأت ملامح نظام دولي جديد [1]، تتحدد طبيعته بحسب طبيعة المشكلات المؤثرة على أسلوب تناول هده المشكلات، فمن الواضح انه بانهيار الشيوعية كقوة سياسية نتيجة سقوط نظم الحكم في شرق ووسط أوروبا، وانتشار مفاهيم الثورة الديمقراطية العالمية وعولمة الديمقراطية، أن تقلص هامش حرية الحركة المتاحة للنظم السياسية العربية، فمن الناحية الواقعية وجود وفاق على قمة النظام الدولي أقل ملاءمة من وجهة نظر قاعدة النظام، لأن الصراع على قمة النظام الدولي يخلق فرص يمكن ان تستغل في نطاق التفاعلات الدولية مثلا كحليف محتمل لهذا الطرف أو الآخر، لكن بوجود وفاق على قمة النظام فان الأمر يصبح أكثر صعوبة.

هكذا وجدت النظم السياسية العربية نفسها مفتوحة لتأثير الخارج والمقصود هنا الولايات المتحدة الأمريكية خاصة والدول الغربية عامة. ثم جاءت احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لتساهم في تصعيد حدة التأثيرات الخارجية بشكل ملحوظ، وكذلك في تشابك العلاقة بين ما هو داخلي وخارجي في بيئة عالمية تضمنت متغيرات اقتصادية وثقافية وتكنولوجية نتجت عنها شبكة من علاقات الاعتماد المتبادل المشترك.

1.4. مفهوم العامل الخارجي ومدى التشابك بين الداخل والخارج

تؤكد مختلف الدراسات بأنه لا يوجد عوامل داخلية أو خارجية محددة تؤدي للتحول الديمقراطي، لكنها في نفس الوقت تعترف بصعوبة الفصل بين العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي، خاصة بعد أن كشفت موجة التحول الديمقراطي في دول شرق أوروبا تأثير وأهمية العوامل الخارجية، لكن ومع التغيرات العالمية المتسارعة، لم يعد فهم العوامل الخارجية مقتصرا على العوامل الدولية، خاصة أمام انحسار مفهوم السيادة وظهور اطروحات تتعلق بمصير الدولة.

(1) لقد تم تصوير مرحلة ما بعد الحرب الباردة على أنها مرحلة لنظام دولي جديد في حين أنها لم تتشكل القواعد الأساسية التي يتطلبها قيام نظام كهذا، لكن مع هذا فإن التحولات الدولية التي ظهرت ما بعد الحرب الباردة، قادت إلى تغير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول في نظام توجد فيه العديد من الوحدات الدولية (القوى عبر الوطنية المؤثرة) إلى جانب الدول.
للتفصيل يمكن الرجوع إلى: على الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005)، ص ص 50-65.

1.1.4. تحديد طبيعة العامل الخارجي (تعدد أطراف العامل الخارجي)

منذ توقيع معاهدة وستفاليا (Westphalie)*في24 أكتوبر 1648، تم اعتبار الدولة القاعدة الأساسية للنظام الدولي،فقد نتج عن هذه المعاهدة تصور للقانون الدولي يعرف بنظام وستفايا، هذا الأخير يمثل في الحقيقة مسارا معياريا للقانون الدولي الذي لم يستقل بصفة كلية الا مع بداية القرن التاسع عشر، عندما تم الاعتراف من طرف أغلبية المجموعة الدولية بمبادئ السياسية الإقليمية والمساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ومن الواضح أن "الشؤون الداخلية"هنا ترتبط بمبادئ السيادة الاقليمية**،فاذا تم اعتبار"الداخل" هو المساحة الجغرافية ضمن الحدود المعترف بها دوليا، والتي تضم تجمعا(اشخاصا وجماعات اي الشعب) تكون طريقة الحياة التي يسير عليها محددة بواسطة سلطة ذات سيادة ملزمة،فان ما يقع خارج هذا النطاق يعتبر من الخارج، فسيادة الدولة لا تمارس الا على الفضاء الجغرافي المحدد بحدود فقط، ومن المعروف أن مبدأ "السيادة الشعبية"المستلهم من نظريات "جان جاك روسو" و "جان لوك" "مونيسكو"، له نتائج هامة فيما يخص ممارسة السلطة،حيث كان هذا المبدأ الأساس الذي قامت عليه مبادئ الديمقراطية،وفي هذا الاطار يقول"يورغن هابر ماسJURGEN HABERMAS" [1]:(إن مبدأ السيادة الشعبية شرط أساسي لشرعية القانون في الديمقراطية، فهو الذي يسمح للمواطنين بحقوق تكفل لهم إمكانات المشاركة المتساوية في بلورة الإرادة العامة التي تكتسي طابع المؤسسة القانونية لتقرير ارادتهم السياسية).

فاذا كانت "الدولة –الأمة" هي الاطار التي تمت فيه عملية ديمقراطية المجتمعات الغربية، فان العولمة باعتبارها"عملية تلغي الحدود القومية، وتوحد الاقتصاديات والثقافات القومية والتكنولوجيات والحكم، وتنتج علاقات معقدة من الاعتماد المتبادل المشترك" [2] غيرت في المفاهيم التقليدية للحدود

*معاهدة وستفاليا: هي المعاهدة التي وضعت حدا لحرب الثلاثين سنة في أوروبا التي كانت دائرة بين الأمراء الألمان البروتستانت والسلطة الإمبراطورية الكاثوليكية، وقد أقرت مبدأ الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمقاطعات (التصور الحديث للسيادة الوطنية).

**تعتبر الحدود الإقليمية معيار الفصل بين المجالين للصلاحية القانونية والممارسة السيادية، ومن ثم كانت السيادة الداخلية والسيادة الخارجية.

(1) عبد العزيز ركح، ما بعد الدولة، الأمة عند يورغن هابرماس(الرباط : دار الأمان، 2011)، ص 51.

(2) بيبا توريس: حكم عالمي ومواطنون عالميون، في:

جوزيف س، باي، جون د.دوناهيو، الحكم في عالم يتجه نحو العالمية، ترجمة محمد شريف الطرح (الرياض :العبيكان، 2002 ،)ص 221.

الإقليمية والفضاء الجغرافي الوطني، مهددة بذلك مفهوم السيادة الوطنية كما تمثل في اطار الدولة-الأمة، فبتوسيعها للفضاءات الاقتصادية تكون قد غيرت جذريا الشروط التقليدية التي تمارس فيها السيادة ،فقد عملت العولمة على التقليل من أهمية المكان في العلاقات الدولية وأنتجت في كثير من الأحيان سياسيات اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية مستقلة ومناهضة لسياسات الدول الوطنية.

وقد عبر عن ذلك "أوماي-K.OHMAE" بقوله: اننا نشهد نهاية الدولة الأمة في الفترة الحديثة التي تمثل عصرا تاريخيا جديدا يسيطر فيه نمو قوى السوق العالمية وقوى الاستهلاك الغربية، وهو المد الذي أصبح معارضوه من الحكومات والاقتصاديات القومية لا حول لهم ولا قوة بصورة متزايدة.[1]

واعتبر "محمد عابد الجابري" [2] أن شؤون الدولة تقلصت الى شأن واحد تقريبا هو القيام بدور الدركي لنظام العولمة، هذه الأخيرة التي أول ما تعنيه رفع الحواجز والحدود أمام الشركات والمؤسسات والشبكات الدولية، الاقتصادية منها والإعلامية لتمارس سلطتها بوسائلها الخاصة ولتحل محل الدولة في ميادين المال والاقتصاد والاعلام...إلخ.

لقد أصبحت الدولة عاجزة في هذا الأفق عن مراقبة حركة الهجرة، وتبادلات السلع والخدمات والتدفقات المالية وعمل الشركات العابرة للأوطان، بل أصبحت الحكومة الوطنية في صراع تنافسي مع فاعلين غير دوليين جدد، كما أصبحت معرضة لمختلف التدفقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتي تخرج عن سيطرتها ورقابتها، ويولد ذلك شكلا من انفتاح الحدود السياسية ،وفي هذا السياق تشكل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية قاعدة جديدة لفضاء عمومي عابر للأوطان لا يعترف بالحدود الوطنية، ولا يرتبط ذلك في الواقع بالعوامل الاقتصادية فحسب بل بعوامل كثيرة أخرى، تتفاوت في الشدة والتعقيد، فقد ذكر "ديفيد هيلدDAVID HELD" [3]،بأنه بالإضافة الى أثر التجارة العالمية، الأسواق المالية، فصولا تتعلق بالسياسية الداخلية العالمية كضمان السلم، الجريمة المنظمة، تدفقات الهجرة السرية، الاعلام الحديث وشبكات الاتصال، التداخل الثقافي بين الأمم، المشاكل الايكولوجية.

ان هذه المدلولات كافة تشير الى أنه في عالم اليوم أصبح من الصعب فصل الداخل عن الخارج، أو الوقوف عند حدود سياسية، أو فصل التشابك بين المجتمعات الى الحد الذي دفع الكثيرين

(1) بيبا توريس: حكم عالمي ومواطنون عالميون، المرجع السابق، ص 222.
(2) محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر(بيروت: مركز الدراسات العربية، 2003)، ص 151.
(3) عبد العزيز ركح، المرجع السابق، ص 107.

لوصف عالم اليوم بأنه "قرية كونية" أو"عالم بلا حدود" أو"عالم بلا سيادة". [1].فأصبح من الواضح ان المفهوم التقليدي لسيادة الدولة قد تراجع أمام تعدد الفاعلين ولا مركزية القرار، فالسياسات الوطنية فقدت سيادتها جراء تدويل عمليات اتخاذ القرار، وكان من نتائج ذلك ان تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، حيث تنوعت وتعددت مبررات التدخل الأجنبي، كالتدخل لحماية حقوق الانسان، التدخل لاعتبارات إنسانية، التدخل بدعوى مقاومة الإرهاب الدولي، خاصة وان مختلف هذه المصطلحات(الإرهاب، جريمة ضد الإنسانية، انتهاك حقوق الانسان) لا تخضع لمعايير موضوعية متفق عليها، بل ان الحكومات الوطنية(الديمقراطية) أصبحت تقدم حساباتها وتقاريرها للمنظمات الدولية وليس لمنتخبيها،ويمكن أن نذكر مثالا واضحا للضغط الذي يمكن أن تمارسه هذه المنظمات (المالية) على السياسات الاقتصادية والقرارات السياسية للدول التي تبحث على تمويل لمديونيتها الخارجية فالبرلمانات والحكومات أصبحت تحت وصاية هذه المؤسسات المالية ،مما يعني أن مختلف الانتخابات وعمليات التصويت الشعبية أفرغت من معناها، فالمواطن فقد الرقابة على القرارات الحاسمة التي تخص حياته، مما يفترض ان الدولة الديمقراطية قد فقدت شرعيتها، فتصبح بذلك وعلى حد التعبير "هانس بيتر مارتينHANS PETER MARTIN" و "هارلد شومانHARALD SCHUMAN" العولمة مصيدة (فخ) للديمقراطية. [2]

ان الهدف من ذكر كل ما سبق هو توضيح صعوبة تحديد طبيعة العامل الخارجي، فاذا ربطنا العامل الخارجي بالحدود الجغرافية للدولة، فان هذه الحدود يمكن القول عنها أنها افتراضية أمام ما أفرزنه العولمة كظاهرة وكعملية من مؤشرات عديدة ومتنوعة ،فهل المقصود بالعامل الخارجي القوى الدولية الاخرى التي تريد التدخل في سياسات الداخل ،أم المقصود بالعامل الخارجي الشركات المتعددة الجنسيات، أم المؤسسات المالية والدولية، أم المنظمات غير الحكومية، أم تكنولوجيا المعلومات وما شهدته من تطورات أثرت على الاعلام الحديث وشبكات الاتصال...إلخ.أم كل ماتم ذكره يعتبر عاملا خارجيا.

(1) مازن غرايبة، "الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 13 (ديسمبر 2005): ص 184.

(2) هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة عدنان عباس علي (الكويت :عالم المعرفة، 1998)، ص 360.

أما بالنسبة للتحول الديمقراطي في العالم العربي فان تأثير العامل الخارجي بطبيعته المعقدة يطرح مشكلتين أساسيتين:

المشكلة الأولى وتتعلق بنوعية هذا التأثير اجابي أم سلبي، فهناك قوى إيجابية في الخارج وصلت الى صياغة مفاهيم إنسانية إيجابية تتعلق بالحرية والمساواة وحقوق الانسان، المشاركة السياسية...إلخ، وذلك بغض النظر عن الطريقة التي يمكن من خلالها استغلال هذه المفاهيم لتحقيق أهداف خفية بعيدة كل البعد عن مفاهيمها الإيجابية، كما يمكن أن يكون التأثير سلبيا باعتباره مفروضا من الخارج.

أما المشكلة الثانية، فتتعلق بالمساس بالمبادئ الديمقراطية، انه الخوف من العجز في المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات، بمعنى ابتعاد المواطن الناخب عن مراكز الحكم، فقد تحججت الحكومات الوطنية مثلا في العديد من المسائل(خاصة السياسيات الاقتصادية) بما يمليه عليها الاقتصاد المعولم من مواقف لا قدرة لها على التحكم بها. بل ان دراسات السياسات العامة أوردت "مفهوم المستوى العقيم للسياسة العامة" طارحة بذلك إشكالية وضع السياسات العامة الوطنية (خاصة الدول العربية) بشكل مستقل عن القوى الخارجية. وهو ما ينتج عنه"العجز الديمقراطي le déficit démocratique" ومعالجة هذه المسألة مرتبطة أشد الارتباط بفعالية العوامل الداخلية ، والتي من شأنها ان تتفاعل مع العوامل الخارجية محددة بذلك طبيعة التأثير ما إذا كان إيجابيا أو سلبيا.

2.1.4. صعوبة الفصل بين العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

توضح العديد من الأبحاث صعوبة رسم حدود فاصلة بين تأثير كل من العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي، بل تؤكد على التداخل والتفاعل بينهما، ولا تطرح مختلف الدراسات رؤية واحدة للعوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تؤدي للتحول الديمقراطي. [1]

لكن العلامة المميزة لدراسات التحول الديمقراطي في العالم العربي خاصة في الخطاب العربي تقع في الضفة المعادية للآخر الغربي، فأحد التوترات الواضحة ناتج من عامل الطرد المتمثل في الاتجاهات الخارجية من جهة وعامل الجذب الذي يمليه احترام التراث الثقافي العربي الإسلامي، وقد وضح ذلك الدكتور "العربي صديقي"[2] بقوله:"ان العلامة المميزة لدراسات التحول الديمقراطي الموجودة

(1) انظر في ذلك مثلا كتاب :

GEOFFREY PRIDHAM, the international dimension of démocratisation: theory, practice and interregional comparison in Geoffrey pridham, ericherry and Geiry Sanford (eds), building de democracy: the international demension of démocratisation in eastern Europe(london: Leicester university press, 1997).

(2) العربي صديقي، اعادة التفكير في الدمقرطة العربية ،المرجع السابق، ص 66.

في الخطاب العربي تقع في الضفة المعادية للاستعمار والامبريالية الثقافية. ويضيف ان ثقل الماضي الاستعماري لا يزال يمسك بجلبات الباحثين العرب، وفد تعزز ذلك مع غزو العراق عام 2003، وفي الحقيقة ما من عامل منفرد أضر بعرض الديمقراطية الأمريكية مثلما فعل غزوها للعراق، ومستوى التوتر الشديد مع الآخر الغربي الذي صاحب البحث العربي عن التحديث في الستينيات والسبعينيات يعود الان بكل غضبه في تحدي التحول الديمقراطي"،ومن الواضح هنا أن العامل الخارجي يعد من الإشكاليات التي تعترض عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي ،حيث تم اختصار العامل الخارجي في العديد من الدراسات في قوى الهيمنة الأمريكية، وهو الأمر الذي تعرض للكثير من التحليل، الى الدرجة التي جعلت بعض الباحثين [1] في تصنيفه للعوامل الخارجية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، يجعل العديد من العوامل الخارجية غير الدور الأمريكي في جهة (ثورة المعلومات والاتصالات ،التحولات السياسية الكبرى التي حدثت في الاتحاد السوفياتي سابقا وبقية بلدان شرق اوروبا ، موجة التحول الديمقراطي العالمي ،تمدد المجتمع المدني العالمي ،تنامي دور منظمات التمويل العالمية)والدور الامريكي مستقل في جهة أخرى، ولعل هذا يرجع الى الأهمية التي أعطتها الولايات المتحدة الأمريكية لقضية نشر الديمقراطية في العالم العربي عقب هجمات 11 سبتمبر 2001.

ان الدول العربية لا تستطيع احاطة نفسها بسور يجعلها خارج السياقات الدولية، التي كما أظهر كل من"وايتهيد وشمبتر WHITEHEAD and SCHMITTER" [2] في وسعها أن تخدم تقدم التحول الديمقراطي في المنطقة من ناحية أو أن تعيقها من ناحية ثانية، وتحديد بذلك مرتبط بمدى التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية مع التأكيد أن العوامل الداخلية تبقى هي المحدد الرئيسي لعملية التحول الديمقراطي لأن إرادة التغيير يجب ان تنبع من الداخل ،الذي هو مطالب بتفعيل القوى الإيجابية وابرازها ببرامج ومشاريع متكاملة تضع نفسها ضمن مشروع وطني يتسم بخصوصيته ،بحيث لا يكون جزء من مشروع آخر خارجي، وان يتم التعامل مع الخارج وفقا لمشروعها وخصوصيتها وأن لا تفرض عملية التحول الديمقراطي من الخارج بمشروع ديمقراطي خارجي.

---

(1) حسين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، في الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2008)، ص ص 145-166.

(2) LAURENCE WHITEHEAD , three international dimensions of démocratisation europe and the amerecas (oxford : oxfrod university press, 1996), pp3-4.

PhilipeSchmiter,the influence of the international context upon the choice of national institutions and policies in neo-democracies,inLaurecewhithead ,ibid, p27.

ويرى الدكتور "عبد الاله بلقزيز" [1] أن الضغط الدولي قد يفتح إمكانية ما من إمكانيات تحقيق الانتقال الديمقراطي في العالم العربي خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي، حيث شكل الضغط الخارجي سندان لمطرقة الضغط الداخلي في مجال تحسين أوضاع الحريات العامة وحقوق الانسان في قسم كبير من البلدان العربية، ليفرض على الأنظمة العربية الافراج على الحد الأدنى من المطالب الديمقراطية، مما يعني أن العوامل الخارجية (ممثلة هنا في الضغط الدولي) بإمكانها ان تؤثر في احداث تحول ديمقراطي، لكن مع ادراك ان الولايات المتحدة الأمريكية مثلا لا يمكن أن تكون في تشجيعها للتطورات الديمقراطية في الوطن العربي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 متوافقة مع تصورات الديمقراطية العربية ،لكن يمكن القول أنها تقف مع شكل ما من الديمقراطية (الاجرائي) يتوافق من التعددية السياسية التي تعتبر ركنا أساسيا للديمقراطية،وهي محكومة بدرجة أو بأخرى وعرضة للاستغلال، لكنها من جانب آخر قابلة للتطور وفقا لمحددات الداخل مما يعني أنه لا يمكن التكهن بدقة بالمدى الذي يمكن أن تلعبه الدول العربية في موضوع الحكم الديمقراطي بتأثير العوامل الخارجية، حتى وإن سلمنا بأن سياسات الغرب المؤثرة في الشؤون السياسية العربية تعيق ولا تدفع في الغالب التحرك نحو الديمقراطية إلا بدراسة وتحليل تأثير العوامل الداخلية في عملية التحول الديمقراطي والتي تصبح حينها محددات لإمكانية التحول الديمقراطي.

يلاحظ الدكتور "عبد الإله بلقزيز" في كتابه المعنون ب"الإصلاح السياسي والديمقراطي" بأن أنماط الاستجابة العربية الرسمية لمطالب الإصلاح المملاه عليه من الخارج تعكس ثلاث مفارقات: [2]

أولا: الارتباك وانعدام التوازن بين القول بأن الإصلاح شأن داخلي عربي لا يجوز لأحد التدخل فيه، ويبين القول بأن الدول العربية بصدد اعداد مشروعها للإصلاح، وهذا الارتباك يعبر عن صدمة الضغط والخوف في حالة عدم التجاوب مع الاملاءات الخارجية ،فالقوى الخارجية صادرت إرادة التغيير.

ثانيا، مفارقة في سلوك إدارة النخب السياسية الحاكمة التي ترتضي التنازل للأجنبي في مطالب سياسية تعرف مسبقا أنها ستقيد حريتها في إدارة الدولة، وترفض أن تتجاوب مع مطالب رأيها العام، وكل هذا أملا في ضمان البقاء في السلطة.

(1) عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ص 140-141.

(2) عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية (سوريا : الحوار للنشر والتوزيع ، 2007)، ص ص 26-29.

ثالثا، السياسة العربية تفضل المشروع السياسي الجماعي عن المبادرات المستقلة على صعيد كل دولة، وعلى الرغم من أن ذلك يعتبر أمرا مرغوب فيه ،إلا أنه يخشى أن يؤدي ذلك إلى مشروع جماعي في حده الأدنى لا يفي بالحاجات الفعلية للتحول الديمقراطي وخاصة بالنظر إلى حقيقة التفاوت الكبير بين الدول العربية على صعيد بناها السياسية، والتراكم السياسي في كل منها.

إن الهدف من ذكر هذه المفارقات هو أن العامل الخارجي كما يخلق تحديات، بإمكانه أيضا أن يخلق فرصا، وعلى البنية الداخلية أن تتعامل مع محددات الخارج بشكل فرص وتهديدات، ومن ثم يمكن القول بأن المدى الذي يمكن أن يؤثر به العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي مرتبطة بمسألة التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية.

2.4. المداخل العامة لتأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

إن المناخ الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة، وما شهده من تحولات ديمقراطية متلاحقة ومتراكمة خاصة في الحقبة الفاصلة بين نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، سمح ببروز قيمة الديمقراطية مجسدة ببعدها الاجرائي، وتم إعادة انتاج أفكار وسياسات تعد من أركان النظام الرأسمالي الليبرالي، واصطبغت بمفاهيم: التنمية، الحكم الراشد، الحرب على الإرهاب، وحقوق الانسان.لذلك يمكن اعتبار التنمية والارهاب من المداخل العامة لتأثير العامل الخارجي بالنظر الى تعدد اطرافه .

1.2.4. مدخل التنمية

إن إمكانية افتراض أن الحل الديمقراطي للمشكلة السياسية في المجتمعات المتخلفة هو جوهر تحقيق التنمية، يجعل من التنمية مدخلا أساسيا لدراسة تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، فالتنمية [1] بمختلف ابعادها تعد جوهر السياسات العامة في الدول العربية، "فإذا كانت دولة التنمية تشترط الجمع بين الابجديات الأساسية للمواطنة (المشاركة والمحاسبة) واساسيات العقلانية السياسية المعروفة بحقوق الانسان والجودة السياسية فان ذلك يستدعي الديمقراطية" [2] باعتبارها انسب الأطر الفكرية والمؤسساتية والاجرائية لتلبية متطلبات ومعالجة

(1) عرف مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية تطورا كبيرا، فمن مفهوم ضيق ببعده الكلاسيكي والذي يقصد به النمو الاقتصادي، إلى مفهوم واسع يستند إلى فكرة التنمية الإنسانية ببعدها الشامل (التنمية البشرية، التنمية المستدامة، التنمية الإنسانية)

(2) امحند برقوق، "الديمقراطية...والتنمية"، مجلة دراسات استراتيجية العدد 14(مارس 2011): ص 6.

مشكلات التخلف، فهي توفر الأرضية الأساسية لمناقشة المشاكل وبلورة الحلول العقلانية، وتكوين الاجماع الوطني لتطبيق هذه الحلول، مما يعني لا تنمية دون ديمقراطية.

ان تحليل إشكالية العلاقة بين التنمية والديمقراطية ليس بالجديد، وهو ما تعرض له أدب التحديث في الفكر الغربي، والذي حاول تجاوز مختلف الانتقادات التي وجهت له كالانحياز الأيديولوجي للنموذج الليبرالي الرأسمالي، والانطلاق من خصوصية التطور الغربي وتجاهل البعد التاريخي والاقتصادي والتوزيعي، والبعد الدولي لعملية التنمية بطرحه لمفهوم جديد هو الاقتصاد السياسي الجديد للتنمية "New political Economy Devlopment".

فاذا كان الاقتصاد هو علم الاختيار وان الاقتصاد السياسي يتضمن تحليل النتائج الاقتصادية للاختيارات السياسية، والنتائج السياسية للقرارات الاقتصادية ،فالقضية الأساسية في هذا النمط هي قضية الاختيار، وقد أدى الاهتمام بموضوع الاختيار الى تبلور دراسة السياسات العامة كمحور للمرحلة الجديدة من دراسات التنمية ومن تطور علم السياسة، والنقطة الرئيسية في هذا الصدد هو أن تحليل السياسة العامة رغم ادعائه تجاوز أدب التحديث الا أنه في الحقيقة استمرار له، وهو الأمر الذي أشار اليه الدكتور "الطاهر لبيب" [1]بمصطلح"المقاولة الفرعية للديمقراطية" "sous-traitance" فأية ديمقراطية يمكن الحديث عنها فيمجتمع لا يملك استقلالية الاختيار والقرار فيما هو مصيري بالنسبة اليه؟ ومن هذه الجهة لن تفقد أدبيات التبعية أهميتها من حيث جوهرها،وعلى هذا الاساس سيتم التطرق الى الانتقال النظري من التحديث الى الاقتصاد السياسي الجديد للتنمية .

1-الانتقال النظري من التحديث الى الاقتصاد السياسي الجديد للتنمية

إن مفهوم الاقتصاد السياسي الجديد للتنمية يتضمن اتجاها رئيسيا يتخطى الفصل بين السياسة والاقتصاد والاجتماع، ويربط بين الدولة ونمط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية كما يربط بين الأوضاع الداخلية للمجتمع والإطار الدولي، وهذا الاتجاه من الوجهة الظرية يبرز من خلال النظريات التالية: [2]

(1) الطاهر لبيب، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، في مسألة للديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 226.

(2) على الدين هلال، الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية: دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية، موقع انترنيت:/www.noormags.com /view/fa/articlepage الزيارة بتاريخ 12 سبتمبر 2014.

انظر ايضا : علي الدين هلال ،الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية ،ملتقى الباحثين السياسيين العرب ،موقع انترنيت: الاقتصاد السياسي<....arabprf.com> الزيارة بتاريخ 03 مارس 2020.

أولا: النظرية البنائية للاستعمار (النظرية الامبريالية البنيوية)، وتركز هذه النظرية على هيكل التبعية والسيطرة على المستوى العالمي، من أشهر الاجتهادات في هذا المجال دراسة الأستاذ السويدي "جوهان جالتونجJOHAN GALTUNG" بعنوان نظرية بنائية عن الاستعمار نشرت عام 1971 والتي تقترح أن أهم مشكلة في الاقتصاد العالمي هي عدم المساواة الضخمة في داخل الأمم وبينها في كل ظروف الحياة الإنسانية. فالعالم يتكون من مراكز(أي طبقات مالكة) وهامش (طبقات محرومة) وفي الواقع نجد جذور هذه النظرية في الدراسات الماركسية الكلاسيكية.

ونقطة التركيز في هذه النظرية وجود نظام للسيطرة العالمية، وهو الامر الذي يعطيه مزايا تحليلية فهو يسمح أولا بالحديث عن الدول أو المجتمعات ككل، وبتحليل المصالح المختلفة بداخل كل منها، وهو يوضح ثانيا أنماط الصراعات بين المركز والهامش ثم في الداخل كل من المركز والهامش، وأخيرا يوضح كيف تستطيع الطبقة الحاكمة في دول المركز اختراق دول الهامش والتأثير على سياستها من خلال أدوات عدة مثل: الشركات المتعددة الجنسيات ، ومؤسسات التمويل العالمية.

ثانيا: نظرية النظم العالمية، تطورت هذه النظرية على أيدي ممن يعرفون عادة باسم مدرسة التبعية (بول باراناPAUL BARAN–أندريه فرانكANDRE FRANK–دون سانتوسDON SANTOS)، والتي لاقت بعض أطروحاتها انتشارا كبيرا مثل: مفهوم التبادل غير المتكافئ الذي اقترحه أرجيري ايمانويل ومناقشة سمير أمين لموضوع تراكم رأس المال ووحدة التحليل في هذه النظرية هي الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فالصراعات التي تنشأ في داخل الدولة مثلا هي محاولة للتعبير أو للمحافظة على وضع ما في إطار الاقتصاد العالمي، وسلوك الدولة يتم في إطار هذا النظام وانعكاسا لضغوطه ومطالبه.

ثالثا: نظرية الاستغلال وتكوين الطبقات في الهامش، من أبرز أنصار هذا الاتجاه "جيمس بيتراس" والقضية المحورية في هذه النظرية هي الاستغلال التي ترتبط بطبيعة الدولة وطبيعة النخبة الحاكمة. ويرى هؤلاء أن السمة الرئيسية لعملية الاستغلال في مجتمعات الهامش هي وجود طبقات وسيطة بين الرأسمالية الخارجية والقوى الانتاجية في المجتمع ،وتكمن هذه الطبقات أساسا في جهاز الدولة، ومن ثم فإنها تمتلك صلاحيات استخدام سلطة الدولة بما في ذلك السيطرة على الإيرادات والمصروفات.وتقوم هذه الطبقات بالاثراء من خلال علاقتها بالمصالح الأجنبية أو من خلال تولي مناصب الإدارة الاقتصادية للدولة، وكذا تقوم بدورها كوسيط بين المصالح الأجنبية ومجتمعها وكأداة في العملية الاستغلالية وفي هذه الحالة فإن التعامل مع قوى الهيمنة الأجنبية لا يتم مباشرة ولكن من خلال هذه الطبقات الوسيطة.

رابعا: الاقتصاد السياسي للدولة، صحيح أن الدولة لم تعد هي الفاعل الوحيد في مجال العلاقات الدولية، حيث ظهرت أنماط جديدة للوحدات والتفاعلات الدولية التي تخرج عن إطار الدولة وبالذات تلك المرتبطة بالشركات الدولية النشاط. لكن هذه الشركات تحتاج الى الدولة التي تنتمي اليها وتدعوها الى التدخل لتدعيم مواقعها ،لذلك يتم وضع هذه الشركات في الإطار الاجتماعي للدول المتقدمة اوالمتخلفة. ان التركيز على نشاط الشركات الدولية دون الأخذ بدور الدولة الامبريالية في الحسبان يظل ناقصا، ففي كل مراحل تطور هذه الشركات، فان الدولة الامبريالية تلعب دورا هاما في حمايتها ضد الأخطار القائمة والمحتملة التي تهدد بتغيير ظروف التراكم الرأسمالي الإمبريالي أو تحدد حرية الدول الامبريالية في التدخل في الهامش للحصول عل الفائض. وصحيح أن هناك تمايز بين مصالح هذه الشركات ودولها ولكن يوجد أيضا ارتباط وتداخل وتعاون، ويصبح السؤال حول تحديد درجة هذا التمايز وحدوده ومداه.

ان عملية تكون الدولة على النمط الاستعماري تسعى الى دمج الطبقة الحاكمة ضمن مصالح الدولة الامبريالية من خلال التجارة والمساعدات الفنية والبعثات العسكرية، وإذا حاولت دول الهامش السيطرة على مواردها وتعطيل عملية التراكم الرأسمالي على النمط الاستعماري ،فان الدولة الامبريالية تقوم بالعمل على تفويض دعائم النظام السياسي فيها والى تحقيق عدم استقرارها مستخدمة في ذلك أساليب شتى مثل شبكة العلاقات المالية، والمؤسسات النقدية العالمية وأجهزة البوليس والأمن والإدارة. وهكذا فان الدولة الامبريالية تسعى الى استمرار العلاقات الطبقية الاستغلالية إما بالإسهام في تكون الدولة في الهامش أو بالعمل على اضعافها وعدم استقرارها.

من الواضح اذن أن الاقتصاد السياسي الجديد يربط بين الدولة ونمط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية كما يربط بين الأوضاع الداخلية للمجتمع والإطار الدولي، وهذا الاتجاه من الوجهة التحليلية من شأنه أن يساعد في فهم أساليب تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

2-الحكم الراشد وفكرة حوكمة التنمية

يعتبر مصطلح "الحكم الراشد" من المصطلحات الوافدة من الخارج بالنسبة للكتابات النظرية العربية التي تناولت بصفة عامة قضية التنمية في العالم العربي، وعلى الرغم من الجذور التاريخية

القديمة للمصطلح والذي أشارت إليه بعض الكتابات[1]، الا أن المصطلح دخل الحقل الاكاديمي كمفهوم طرحه البنك الدولي سنة 1989 في تقريره عن الدول الافريقية جنوب الصحراء ،وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول الى الفشل في تنفيذ السياسات ولليس في السياسات نفسها، وقد كان مضمون مفهوم الحكم الراشد يقتصر على الجانب الإداري الفني، حيث اعتبر الحكم الراشد مرادف للإدارة التنموية الجيدة أو الإدارة الناجحة للعملية التنموية، وحدد البنك الدولي أربع مجالات للحكم الراشد تخص البنك بحكم وظيفته إدارة القطاع العام، المساءلة، الاطار القانوني للتنمية، المعلومات والشفافية [2]، لكن في أواخر التسعينيات تخلى البنك الدولي عن حذره في التعامل مع المفهوم السياسي للحكم الراشد وحدد برنامج البنك الدولي للحكم الراشد مؤشرات لقياسه يتعلق البعض منها بالعملية السياسية والحقوق السياسية والمدنية وبالاستقرار السياسي وبمكافحة الفساد وحكم القانون.

وبتأسيس البنك الدولي لقاعدة البيانات الخاصة بالحكم الراشد وتوسيع نطاقها ليشمل المزيد من الدول ومصادر البيانات من سنة لأخرى، تم التأسيس لاقتراب جديد يقوم على مجموعة من المبادئ أهمها: التركيز على أهمية المعلومات والشفافية، ضرورة الفهم الصحيح للأبعاد والقوى السياسية التي تؤثر في عملية صنع القرار، التركيز على دعم العمل الجماعي عن طريق اقتراب يدعم المشاركة ويهتم ببناء اجماع يشارك فيه كافة المعنيين بالقرار من جهاز تنفيذي وتشريعي، ومجتمع مدني، وقطاع خاص، مساءلة القيادة السياسية داخليا وخارجيا، تطبيق إجراءات تتصدى للعلاقات الزبائنية الفاسدة، وضرورة ربط المساعدات التي تقدمها المؤسسات الدولية بقياس الحكم الراشد، بل والاعتماد على هذا القياس كشرط للانضمام إلى التجمعات الاقتصادية والسياسية.

---

(1) ظهور مصطلح الحكم الراشد في القرن الثالث عشر كمصطلح مرادف للحكومة ثم مصطلح قانوني سنة 1978، ليستعمل على نطاق واسع للتعبير عن تكاليف التسيير مع تنامي ظاهرة العولمة، وقد صاحب المفهوم إشكاليات عديدة منها إشكالية الترجمة واشكالية التعريف واشكالية النموذج، للتفصيل يمكن الرجوع على:

– بلعيور الطاهر، الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم، الملتقى الدولي حول استراتيجيات التغيير في العالم النامي (يومي 8 و9 أفريل 2007، جامعة سطيف).– الطيب بلوصيف، الحكم الراشد: المفهوم والمكونات، نفس الملتقى.

– محمد عابد الجابري، "هل يمكن الانتقال الى ليبرالية جديدة في بلد متخلف"، مجلة البرلمان العربي العدد 81 (أكتوبر 2001). – محمد جمال باروت، "تقرير عن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية"، مجلة المستقبل العربي العدد 309(2004).

(2) FRANCOIS CASTING, "Le Gouvernance: Défis d'une Approche Non Normative", Revue Idara Vol15 N2(2005): p9 .

ان مثل هذا الطرح هو الذي جعل مفهوم الحكم الراشد يتعرض لمجموعة من الانتقادات التي تشكك في أسباب طرح هذا المفهوم، وخصوصية ربطه بالمساعدات، فهل من المقبول أن تجعل المؤسسات المالية الدولية مساعداتها مشروطة بالحكم الراشد، خاصة وان مصدر تقييم واقع الحكم الراشد خارجي. (1)

ومن هنا كانت الكتابات التي قدمت تناولت الحكم الراشد تختلف اختلافا بينا في تحديد مضمونه وبالتالي الأسباب والعوامل التي أدت الى نشأته (2)، فمن الناحية العملية ظهرت العديد من المتغيرات التي جعلت من النظرة التقليدية للدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة موضع الشك، فالمتتبع للاتجاهات الحديثة في صنع وتنفيذ السياسات العامة ،يلاحظ ازدياد اهمية العامل الخارجي (البيئة الدولية) في عملية صنع السياسات ،فلقد أصبح للمؤسسات والمنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة دور كبير ليس فقط في المبادءة بطرح قضايا سياسية عامة ولكن أيضا في وضعها على جدول أولويات الحكومات، وأصبح واضحا أنه في ظل العولمة وثورة الاتصالات ضعف قدرة الدولة على مقاومة التأثر بالضغوط الدولية، كما أضافت بعض التحليلات (الدراسات) عامل انتهاء الحرب الباردة وانهيار النظام الشيوعي حيث هيأت الظروف الدولية منذ بداية التسعينيات للدول أن تربط مساعداتها بشروط سياسية(المشروطية السياسية بدل المشروطية الاقتصادية) دون الخوف من احتمال افتقاد حلفاء لها، كما أدى انهيار النظم الشيوعية الى انتشار النظرية الليبرالية الجديدة التي ترى أن النظم التي لا تتيح قدرا مناسبا من الليبرالية الاقتصادية والسياسية تقترن بالفساد وسوء الإدارة الاقتصادية ونمط الحكم غير الرشيد، يصبح انهيارها أو فشلها أمرا طبيعيا، وبالتالي دعم مبادئ الحكم الراشد والليبرالية السياسية على النمط الغربي يصبح الطريق الوحيد للتنمية الاقتصادية (الشفافية، المساءة، مكافحة الفساد، احترام حقوق الانسان، اللامركزية، تقليص الدولة وخفض النفقات العامة) وهي المبادئ التي أصبحت تشكل عناصر المشروطية في إطار اجماع واشنطن ،وقد امتدت هذه الفكرة من البنك الدولي الى مؤسسات التنمية الدولية الأخرى مثل: صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)، لجنة المساعدة من أجل التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية

(1) DANIEL KAUFMAN, rethinking gouvernance :empirical lessons challenge, papers.ssrn.com>sol>papers الزيارة بتاريخ 25 ماي 2014.

(2) سلوى شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع إشكالية نظرية، موقع/www.noormags.com/ view/fa/ articlepage/ الزيارة بتاريخ 02 نوفمبر 2015

الاقتصادية (OCDE)، كما تبنتها مختلف وكالات التنمية التابعة سواء للاتحاد الأوروبي كتكتل أو كدول منفردة خاصة: فرنسا، بلجيكا، بريطانيا، ودول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا.

وفي هذا السياق تركز كل تلك الوكالات على نقاط مشتركة تتمثل في التركيز على المشروطية السياسية (الديمقراطية) كإطار لوضع برنامج الحكم الراشد، وضرورة دعم عملية الانتقال الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي (دعم عملية التحول الديمقراطي) كأولوية في مساعدات التنمية. [1]

هذا من الناحية العملية، أما من الناحية الأكاديمية فقد اعتبرت العديد من الدراسات أن ظهور مفهوم الحكم الراشد بأبعاده المختلفة قد ترافق مع تطور مفهوم التنمية، بفضل الاهتمام بالرشادة في الأداء السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتغيرت مفاهيم التنمية، حيث انتقل الاهتمام من قضايا التنمية الاقتصادية إلى التنمية البشرية والتنمية المستدامة، وأصبح التركيز منصبا على تنمية رأس المال الاجتماعي، وهذا ما يؤكده الدكتور "محمد العربي" [2] في دراسته للعلاقة بين الحكم الراشد والتنمية حيث يرى أن ذلك أدى إلى ترابط مستويات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ووصل إلى مستوى البني، وهذا الترابط يحتاج إلى اعتماد المشاركة السياسية والديمقراطية، فالتنمية تقوم على الديمقراطية، والديمقراطية هي المؤشر الرئيسي من وجهة النظر السياسية على وجود الحكم الراشد.

وفي إطار أوسع يؤكد الدكتور "مصطفى كامل السيد" بأن الحكم الراشد يرتبط بكافة مجالات التنمية، وأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبصفة عامة بالتنمية الشاملة، ويضيف بأن العلاقة بين التنمية والحكم الراشد علاقة تبادلية، فهناك علاقة إيجابية بين الحكم الراشد والتنمية لكن الباحث ينفي وجود أي ارتباط حتمي بين النظم الديمقراطية الليبرالية والحكم الراشد، مؤكدا على وجود تمايز بين الحكم الراشد وطبيعة نظام الحكم الراشد من حيث موقفه من الحريات المدنية والسياسية.

إن المشكلة الأساسية في مفهوم الحكم الراشد وعلاقته بالديمقراطية والتنمية، ترجع إلى توظيف المفهوم وليس إلى المبادئ العامة التي تعكس تصور مرادف للحكم الديمقراطي، فقد وظفت مؤسسات الليبرالية الجديدة المفهوم لإخضاع العوامل السياسية للاستراتيجيات التنموية التي تتبناها هذه المؤسسات.

---

(1) ODE JACQUEMIN, la conditionnalité démocratique de l'union européenne: une voie pour l'universalisation des droits de l'homme mise en œuvre, critiques et bilan. http:// cridho. cpdr.ucp .ac.be /documents/working.papers/cridho.wp.2006.031.pdf.الزيارة بتاريخ 17 ماي 2011.

(2) إيمان محمد حسن، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر، موقع انترنت: Http://www..noormags.com/view/fa/articlepage/825753!?sta=%06 الزيارة بتاريخ 01 اكتوبر 2012.

2.2.4. مدخل الارهاب (نشر الديمقراطية وفقا لنظرية السلام الديمقراطي)

إن ما يفترض أنه جهد لبناء نظام عالمي عبر نشر الديمقراطية بهدف تحقيق السلام العالمي، ليس بالجديد، فعلى صعيد المنظومة السياسية كتب الكثير عن "السلام الديمقراطي democratic peace" والمضمون الرئيسي "لنظرية السلام الديمقراطي"هو ان "الديمقراطيات الليبرالية لاتحارب بعضها البعض، وهي نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشكلاتها، والعكس هو الصحيح حيث تقع أغلبية الحروب ما بين النظم السلطوية ،أو ما بين هذه النظم والديمقراطيات.[1] فالسلام الديمقراطي وفقا لرأي الأستاذ جهاد عودة "هو قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من امتلاكها وسائل العنف" [2]

وهذه القدرة متوفرة لدى الدول الليبرالية باعتبارها هي تلك البلدان المستقلة التي يملك مواطنوها الحقوق المدنية والقانونية ويغلب عليها الطابع التمثيلي، ويقيد الطابع التمثيلي والمنافسة الشديدة ما بين النخب السياسية والمؤسسات الدستورية الفعالة قدرة الطبقة الحاكمة على أخذ القرار بدخول حرب ما، ذلك لأن المجتمع المدني يدرك تماما التكاليف الباهظة، وضريبة الدم التي سيدفعها ثمنا لمثل هذا القرار، وقد وصل الباحثان الأمريكيان "مايكل دويل MICHAEL DOYLE" و"دين بابست DEEN PAPSET" إلى نتيجة مفادها أن النظم الليبرالية الديمقراطية على الرغم من اشتراكها في حروب عدة مع النظم غير الليبرالية، فإنها لم تهاجم نظيراتها الليبرالية أو تقاتلها ،فنظرية السلام الديمقراطي تعتبر الحروب بين الديمقراطيات نادرة ،ومن المعتقد أن الديمقراطيات تسوي الصراعات المتعلقة بالمصالح من دون التهديد باستعمال القوة او استعمالها فعلا بنسبة أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية،ويشير"مايكل دويل" إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الاديولوجي بحقوق الانسان والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية، ويجادل أيضا بأن غياب مثل هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية ميالة للحرب، فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة سيحل محل منطق التوفيق. [3]

إن مثل هذا التفسير الأمني هو الذي تتم الاستعانة به لتفسير ما حدث من توافق بين الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، حول ضرورة لعب

(1) فواز جرجس، "التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي العدد 261 (نوفمبر 2000) : ص 175.

(2) جهاد عودة ،النظام الدولي نظريات واشكاليات (عمان: دار الهدي للنشر والتوزيع ،2005)، ص 62.

(3) جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 229 –ص 430.

دور أكبر لدعم التحول الديمقراطي، وتذكر الدكتورة "هناء عبيد"[1]في مقالتها المعنونة ب "الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 من سبتمبر 2001" بأن هناك جملة من التفسيرات التي تساهم في فهم التوجه الجديد للدول الكبرى (خاصة الولايات المتحدة الامريكية) نحو دعم التحول الديمقراطي في العالم العربي أهمها نظرية السلام الديمقراطي: بحيث أن تبني سياسة نشر الديمقراطية يعمل في التحليل الأخير على دعم المصالح الأمنية للقوى الكبرى من خلال تقليص نفوذ الاتجاهات والجماعات الراديكالية وهي التي صنفت باعتبارها الخطر الأكبر بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.

إن مثل هذا المبرر هو الأساس الذي اعتمدته الولايات المتحدة الامريكية في حربها الاستباقية المسماة "الحرب على الإرهاب" والتي تمت مباشرة بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001.

أحداث 11 سبتمبر 2001 وفكرة الحرب على الإرهاب

بداية إن أول استخدام لتعبير الحرب على الإرهاب في الأربعينيات من القرن الماضي كان من طرف سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين، أثناء الحملة الواسعة التي قامت بها للقضاء على سلسلة من الضربات التي استهدفت ملايين فلسطينيين والتي كانت تقوم بها منظمتي "أرجون وشتيرن"، فقامت القوات البريطانية بحملة دعائية واسعة في الجرائد وأطلقوا عليها تسمية "الحرب على الإرهاب" ،لكن انتشار هذا المصطلح كان في السبعينيات واطلق للتعبير عن المعارضين السياسيين لحكومات الاتحاد السوفياتي السابق وبعض الحكومات الأوروبية، لكن بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 والمتمثلة في العمليات الإرهابية التي ضربت برجي التجارة العالمية، ومقر البنتاغون في الولايات المتحدة الأمريكية، حدثت تغييرات على مفهوم الإرهاب، وتم استخدام مفهوم جديد للحرب على الإرهاب والذي يشير إلى تلك الحملات السياسية والاقتصادية والإعلامية والعسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية تستهدف دولاً وأفرادًا والجماعات التي ترى فيها تهديد للمصالح الامريكية [2] وللحفاظ على المصلحة الامريكية تبنت السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد هجمات 11 سبتمبر هدفان أساسيان هما محاربة الإرهاب ونشر الديمقراطية في العالم العربي والعالم الإسلامي عموما، حيث برز اتجاه في الأوساط السياسية والأكاديمية الامريكية يؤكد أن سياسات وممارسات النظم

(1) هناء عبيد ،الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر ،المرجع السابق(موقع انترنت).
(2) بن صغير عبد العظيم، "الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الانساني"، مجلة العالم الاستراتيجي العدد 03 (ماي 2008):ص 22.

التسلطية والاستبدادية في الشرق الأوسط هي المسؤولة عن خلق بيئات ملائمة لتفريخ المتطرفين والإرهابيين الإسلاميين الذين يناصبون الولايات المتحدة والغرب عموما العداء، ومن ثم فإن تحقيق الديمقراطية في هذه المنطقة من العالم يمثل مدخلا أساسيا لمحاصرة جماعات التطرف والعنف والإرهاب وتجفيف منابعهما ،من هنا أصبح التحول الديمقراطي أحد أبرز أدوات مكافحة الإرهاب والضمان للمصالح الأمريكية على المدى الطويل، ويتضح ذلك في الخطاب الذي ألقاب الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن يوم 06 نوفمبر 2003 في احتفالية مؤسسة الصندوق الوطني للديمقراطية[1]بمناسبة مرور عشرين عاما على انشائها حيث صرح بأن:" تساهل دول الغرب حيال انعدام الحرية، وذرائعها لذلك، في الشرق الأوسط، على مدى ستين عاما لم يحقق شيئا لجعلنا في مأمن، لأن الاستقرار في المدى البعيد لا يمكن ان يشترى على حساب الحرية...سيبقى الشرق الأوسط مكانا يتسم بالتشنج ومشاعر العنف الجاهزة للتصدير، وعليه فقد بينت الولايات المتحدة الامريكية سياسة جديدة واستراتيجية أمامية... وسيكون من الطائش لنا أن نقبل بالوضع الراهن" [2] ،هكذا وجدت الديمقراطية الليبرالية مكانها ضمن أولويات السياسة الخارجية وهي أولويات تسعى الإدارة الامريكية إلى إنجازها في أي مكان من العالم بما فيه العالم العربي، وذلك ضمن التوجه العام لعالمية السياسة الخارجية الامريكية، التي وصلت إلى غزو العراق سنة 2003 حيث أن أحد المبررات التي طرحتها السياسة الامريكية للغزو هو تأسيس نظام ديمقراطي في هذا البلد يكون نموذجا للديمقراطية في المنطقة.

إن تأكيدات المسؤولين الأمريكيين على ضرورة أن تكون الديمقراطية الليبرالية ركيزة للسياسة الخارجية الامريكية كانت قد حظيت بإطار نظري روج له بعض المفكرين الأمريكيين وعلى رأسهم "فرانسيس فوكوياما" الذي أكد أن الديمقراطية الليبرالية بمؤسساتها الاقتصادية والسياسية بدأت تزحف على بقية أجزاء العالم، وأن التطور التاريخي للبشرية من شأنه أن يقود نحو الديمقراطية الليبرالية [3]. وفي هذا السياق يقول المؤرخ البريطاني "ايريك هوبزباوم ERIC HOBSBOUM" [4]بأن الديمقراطية

(1) حسين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي، المرجع السابق، ص 145.

(2) أحمد باي، "السياسة الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي"، مجلة دراسات استراتيجية العدد 11 (جوان 2010) : ص 58.

(3) فرانسيس فوكوياما ،نهاية التاريخ والانسان الاخير ،متوفر للتحميل على موقع انترنيت :foulabook.com.

(4) ابريك هوبزناوم، العولمة والديمقراطية والإرهاب، ترجمة أكرم حمدان ونزهت طيب(بيروت : الدار العربية للعلوم باسترون، 2009)، ص 11 .والفصل السابع، ص ص 99-102.

الليبرالية هي ما نواجهه اليوم بصورة ملموسة لكنه يوضح بصورة نقدية بأن مسألة نشر الديمقراطية بالصورة الامريكية لن تنجح لأنه لا يمكن ببساطة صبغ العالم أو اختصار التحولات التاريخية، ويتساءل هل فعلا الديمقراطية تسود من يعيشون في ظلها؟ واستشهد بالكيفية التي اتخذت بها القرارات للذهاب إلى الحرب في العراق في دوليتين من الدول التي تؤمن إيمانا قويا بالديمقراطية وهما الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة، حيث تم انجاز القرار في الخفاء على نحو لا يختلف كثيرا عن اتخاذها في البلاد غير الديمقراطية ،وهذا ليس بالجديد على الولايات المتحدة الامريكية فقراءة كتاب "أفضل ديمقراطية يستطيع المال شرائها لـ" غريغ بالاستGREG PALAST " [1]يؤكد أنه لا ديمقراطية في هذا البلد الديمقراطي، ثم إن مبدأ من "ليس معنا فهو ضدنا" مبدأ غير ديمقراطي، وهو المبدأ الذي تبنته السياسة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب عقب هجمات 11 سبتمبر 2001.

إن اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على قاعدة توظيف المبادئ من أجل المصالح، أو التضحية بها إذا ما تعارضت مع هذه المصالح، وسياسة الكيل بمكيالين يؤكد ما خلصت إليه العديد من الدراسات[2] بأن قضية الديمقراطية لا تأتي ضمن أولويات السياسة الأمريكية في العالم العربي، فموقف الولايات المتحدة الأمريكية من مسألة التحول الديمقراطي في العالم العربي غامض وغير محدد، بل ويفتقد إلى المصداقية، والأمثلة على ذلك كثيرة، أبرزها تجاهل الحرب العدوانية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والحرب على العراق، وحرص الولايات المتحدة الامريكية على استمرار الوضع واستقرار نظم الحكم العربية النفطية التي تضمن استمرار تدفق النفط لها بأسعار معقولة، وكذلك تلك التي تبرم معها صفقات الأسلحة بعيدا عن إجراءات المساءلة والمحاسبة والرقابة، بل انها عقدت تحالفات مع نظم غير ديمقراطية في حربها ضد الإرهاب لأنها شكلت خلفية وقاعدة لها ومثال ذلك استئناف العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا 2006(قبل ان تصبح ليبيا مسرحا للتدخل الخارجي عقب الربيع العربي 2011) ليس لأنها حققت تحولا ديمقراطيا بل لأنها وعلى حد زعم الولايات المتحدة الامريكية تعاونت معها بشكل كامل في حربها ضد الإرهاب.

يتضح إذن من خلال ما سبق أن "الإرهاب" يعد مدخلا أساسيا لتأثير الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها على عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، باعتبار أن هذا الأخير (التحول

(1) غريغ بالاست، أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها،ترجمةمركز التعريب والترجمة (عمان :الدار العربية للعلوم ناشرون ،2004).

(2) MARINA OTTAWAY," promoting democracy in the middle east, the problem of US credibility",Carengie endowment working paper n°: 35 (marsh 2003).

الديمقراطي) يعتبر مدخلا وقائيا للأمن القومي، فهو الذريعة للتدخل العسكري وللتدخل الإنساني ،لكن هل تم تحديد معنى "الإرهاب" حتى تشن حرب ضده فالمجتمع الدولي من المعروف أنه لم يتوصل إلى إعطاء تعريف محدد للإرهاب على الرغم من وجود أكثر من اثني عشرة اتفاقية دولية حول مكافحة الإرهاب وتمويله، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 7 نوفمبر1987 الذي يدين الإرهاب بغض النظر عن مسبباته وذرائعه وهويته نجح بنسبة 153 صوت ورفض لصوتين وهما إسرائيل وأمريكا لان القرار يحتوي على فقرة "لا شيء في هذا القرار يمكن أن يفسر ضد حق تقرير المصير والحرية والاستقلال كما نص عليها ميثاق الأمم المتحدة أو ضد الشعب المحروم بالقوة من تلك الحقوق. [1]

ان تقديم فكرة الحرب على الارهاب كقضية دفاع عن الحضارة والقيم الديمقراطية في المجتمعات الغربية ، يعني أن لها حق شن الحرب العادلة (وفقا لمفهوم القانون الدولي)،ولها ان تتدخل باسم التدخل الديمقراطي حتى عسكريا ،لأن ذلك يعتبر نهج الواقعية الدفاعية الهجومية،وبالرغم من الفوضى التي خلفها نموذج الحرب في العراق وعدم امكانية بناء نظام ديمقراطي ،الا ان مدخل الارهاب استخدم كوسيط للتدخل الديمقراطي في العالم العربي.

إن المنطقة العربية دخلت ثلاث مرات على الأقل في "حرب على الارهاب" خلال العقود الثلاثة الماضية تقريبا ،كانت المرة الاولى في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين ،مع عودة من أطلق عليهم الأفغان العرب ،حيث حلت الحرب على الحركات المسلحة محل المطالب الشعبية التي كانت تنادي بالاصلاح في دول مثل الجزائر ومصر والسعودية .وكانت المرة الثانية عقب هجمات 2001 حيث حدث نفس الامر باجهاض المطاللب السلمية المعارضة في اكثر من دولة عربية تحت شعار معركة الحرب على الارهاب ،التي صارت الساحة العربية والاسلامية مسرحها الرئيسي .اما المرة الثالثة والراهنة فكانت بعد ثورات عام 2011 وصعود قوة الاسلاميين عبر الانتخابات الديمقراطية ،أين تحول نضال شعوب المنطقة لأجل الديمقراطية الى حرب على الارهاب (ارهاب داعش وما شبهه) ،وبالمقابل اختارت الادارة الامريكية(ادارة اوباما وترامب) دعم الثورات المضادة والحكام المستبدين في المنطقة على حساب الديمقراطية.[2]

(1) بن صغير عبد العظيم، المرجع السابق، ص 22.

(2) للتفصيل ارجع الى: عبد الفتاح ماضي ،"العوامل الخارجية والثورات العربية :أربع اشكاليات للبحث" ،مجلة سياسات عربية العدد 36 (يناير 2019):ص ص 17-18.

إن توظيف مدخل الحرب على الارهاب كان في كل مرة يعرقل مسارات التحول الديمقراطي في العالم العربي ،حيث تم الاستثمار في هذا المدخل من أجل استمرار الهيمنة الغربية وتحقيق الامن ولو على حساب الديمقراطية .

خلاصة الفصل الاول:

ان دراسة موضوع تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي يفرض على الباحث التعامل مع مجموعة من الاشكاليات مرتبطة اساسا بتعدد متغيرات عملية التحول الديمقراطي التي تتعامل مع مختلف جوانب الظاهرة الانسانية.

ففكرة المداخل النظرية والتحليلية المستخدمة في دراسة عملية التحول الديمقراطي تكمن أهميتها من خلال البحث الابستومولوجي[1]،وذلك بكشف بنية مختلف الافتراضات والنتائج التي تم التوصل اليها ،الامر الذي يسمح بمعرفة ما اذا كانت هذه الاطر النظرية والتحليلية لديها القدرة الكافية على استفاء دراسة الظاهرة ،أي مدى قدرتها على فهم وتحليل الواقع السياسي في العالم العربي والمتمثل هنا بالمجال الجغرافي للدراسة ،خاصة وأن مواضيع أجندة البحث السياسي تفرضها أزمات وظروف ومستجدات حقبة زمنية معينة ،مما ساهم في تعدد المداخل التحليلية في دراسة عملية التحول الديمقراطي التي لا يوجد اتفاق نظري على الكيفية التي تتم بها بالرغم من الاتفاق العام على ان الديمقراطية هي القيمة المركزية التي تسبغ الشرعية على نظام الحكم المعاصر.

إن الاشكاليات الثلاثة التي تم تناولها والمرتبطة بتعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة عملية التحول الديمقراطي ،واشكالية مفهوم الديمقراطية ومن ثم اشكالية مفهوم التحول الديمقراطي توضح بان هناك صعوبات منهجية في انتقاء المتغيرات المستقلة والوسيطة التي تسمح بتتبع مدى تأثير العامل العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي ،وازداد الامر تعقيدا بكون العامل الخارجي مجموعة من العوامل مرتبطة بتعدد الفواعل وتشابك الادوار في البيئة العالمية .ضف الى هذا تشابك العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية وتحديدها لمسار عملية التحول الديمقراطي.

---

(1) الابستومولوجيا هي أحد الفروع الثلاثة التي تفرعت عن الفلسفة :الانطولوجيا تبحث في الوجود والماهية ،الأكسيولوجيا تهتم بدراسة القيم والجمال ،الابستومولوجيا كمفهوم يتكون من مقطعين Epstime تعني المعرفة و Logosوتعني نقد اي باختصار دراسة ،نظرية ،نقد ،المعرفة والبحث الابستومولوجي تكمن اهميته في اعطاء اهتمام بالمعرفة وكيفية وصولها.

في هذا الاطار يمكن الرجوع الى :نصر محمد عارف ،ابستومولوجيا السياسة المقارنة (د ب ن:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002)،ص ص 22-24 .

الفصل الثاني

أساليب تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي

إن المقصود بالأسلوب لغة وفقا لما جاء في المعجم العربي المصور[1] جمع أساليب بمعنى النهج أو الطريقة أو المنحنى، أما التأثير فيرتبط بتحديد مجال الحركة، وفي أدبيات العلاقات الدولية مفهوم التأثير له علاقة بمفهوم أكثر إتساع وهو مفهوم القوة، والذي يستخدم بمنحيين مختلفين، فقد يشير إلى معنى عناصر القوة عسكرية أو اقتصادية، كما يستخدم للإشارة الى معنى القدرة على تغيير سلوك الآخرين، لذلك اقترح (جيمس روزنو–JAMES ROSNOU) [2]استخدام مصطلح القدرة (capability) ليشير إلى عناصر القوة، ومصطلح التأثير (Influence) للدلالة على القدرة على تغيير سلوك الآخرين ويربط(مارفن أولسن–MARVIN E. OLSEN)و(مارتان مارجر– MARTIN MARGER) مفهوم التأثير بخطة العمل وبالمجال الزمني ،فالتأثير في الأطراف الأخرى بشكل مقصود يسمح بالتقليل من مقاومة الآخرين لحظة العمل المرتبطة بمجال معين خلال فترة من الزمن.[3]

أما فيما يتعلق بالعامل الخارجي، فإنه أمام صعوبة تحديد طبيعة العامل الخارجي والنظر إليه باعتباره مجموعة من الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، تمّ التركيز على أساليب التأثير الممارسة لتغيير النظم غير الديمقراطية إلى نظم ديمقراطية عن طريق التأثير بأدوات سياسية وثقافية واقتصادية تمنح وتمنع، تحفر وتكافئ وتعاقب من أجل تحقيق الهدف المناسب، وأمام التسليم بإمكانية أن أسلوب التأثير الواحد قد يشتمل على مجموعة من الأدوات والوسائل التي قد تصل الى حد التعارض لتحقيق الهدف ،وأن العامل الخارجي المحدد في مجموعة من الفواعل الخارجية الدولاتية وغير الدولاتية ،فقد تم تصنيف أساليب التأثير إلى ثلاثة مستويات: أسلوب الاستمالة ،أسلوب الضغط، أسلوب التدخل العسكري، مع التأكيد على أنه قد يتم الجمع بين مختلف هذه الأساليب لإحداث التأثير المنشود.

والجدير بالذكر أن التأثير لا يقتصر على الإطار الرسمي المتمثل أساسا في الحكومات من خلال إحداث تغيير في السياسات الداخلية للدول للاتجاه نحو عملية التحول الديمقراطي، بل أخذ شكلا جديدا بالتأثير المباشر في الداخل ضمن إطار مسائل صياغة الانساق الاجتماعية والقانونية المحلية منها وحتى الدولية (بمعنى التأثير في تكوين النخب الفاعلة، المجتمع المدني العالمي ودوره

(1)جميل أبو نصري ،واخرون ،المتقن: المعجم العربي المصور (بيروت :دار الراتب الجامعية ،2006)،ص 43.

(2) JAMES N ROSNEAU ,"capabilities and control in an interdependent world ,international security" vol 02 (1976) :pp 20-45.

(3)MARVIN E. OLSEN and MARTIN N MERGER, power in modern societies(Colorado :west views,1993), p p 9-19.

في بناء شبكة التحالفات الدولية، الاتفاقيات الدولية التي تفرض إعادة تشكيل القوانين الوطنية ...). لكن وقبل التطرق الى مضمون هذه الأساليب سيتم توضيح مركزية العالم العربي في المنظور الاستراتيجي الغربي، ليتم الربط بين مبدأ المصلحة وكيفية تشكيل مظاهر التحول الديمقراطي في العالم العربي ليتضح في الأخير بأن هناك ثابت استراتيجي ومتغير ظرفي في السياسات الغربية اتجاه العالم العربي،بمعنى تبني فرضية أنه كلما زادت الاهمية الجيوستراتيجية للمنطقة كلما زادت اهمية دور العامل الخارجي في التأثير على عملية التحول الديمقراطي.

أولا: مركزية العالم العربي في المنظور الاستراتيجي الغربي.

ثانيا: تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي من منظور أسلوب الاستمالة.

ثالثا: تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي من منظور أسلوب الضغط.

رابعا: تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي من منظور أسلوب التدخل.

1. مركزية العالم العربي في المنظور الاستراتيجي الغربي

شكل العالم العربي منذ مطلع العصر الحديث وما يزال مسرحا مفتوحا لتيارات الصراع الاستراتيجي بين القوى الدولية، نظرا لما يتمتع به من مقومات اقتصادية تشكل مصدرا رئيسيا للاقتصاديات الغربية، إضافة إلى أهمية الموقع الجغرافي ككتلة موحدة، فهو يعتبر من أهم المواقع الاستراتيجية في العالم، وبالتالي فقد مثلت هذه الخصائص مجتمعة نقطة إرتكاز أساسية في السياسات الغربية، وجعلت المنطقة العربية شديدة التأثر بالتحولات الدولية. لذلك فإنه من الضروري التطرق إلى مركزية العالم العربي في المنظور الاستراتيجي الغربي للإجابة عن سؤال أساسي وهو لماذا قد يهتم الغرب كعامل خارجي متمثلا أساسا في القوى الدولية الكبرى برسم سياسات الوطن العربي خاصة فيما يرتبط بعملية التحول الديمقراطي؟

1.1. الأهمية الجيوستراجية للعالم العربي

إن للعالم العربي أهمية جيوستراتيجية تتضح من خلال مجموع الخصائص الذي يتميز بها منها موقعه الجغرافي وموارده البترولية وسيتم توضيح ذلك من خلال مايلي:

أولا: الوطن والعالم العربي المصطلح والدلالات.

ثانيا: العالم العربي:الموقع الاستراتيجي وحجم الكتلة السكانية.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية للعالم العربي .

1.1.1. الوطن والعالم العربي: المصطلح والدلالات.

الوطن هو اسم يشير الى الأرض التي يعيش عليها جماعة عرقية لفترة تاريخية طويلة، ونتج عن ذلك نشوء هوية ذات صبغة وطنية للأفراد الذين عاشوا في بلد معين، والوطن في اللغة محل الانسان ومنزل إقامته، وقيل مكان الانسان ومقره وإليه انتماؤه [1].وفي "لسان العرب" الوطن هو المنزل نقيم به، وهو موطن الانسان ومحله ومواطن مكة مواقفها وفي التنزيل "لقد نصركم الله في مواطن كثيرة" ،وفي الحديث نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن "إيطان المساجد" أي اتخاذها وطنا. [2] وفي موسوعة ويكيبيديا (wikipedia) [3] عرف الوطن العربي كمصطلح جغرافي سياسي يطلق على المنطقة

(1) إحسان العقلة، مفهوم الوطن، موقع أنترنيت: مفهوم–الوطنhttps//:mawdooe.com/ الزيارة بتاريخ 14 فيفري 2015.

(2)محمد آصف الشيخ، نشأة القومية وظهور مفهوم الوطن، موقع أنترنيت: www.oktob.io/posts/1693 الزيارة بتاريخ 10: مارس 2015.

(3)موسوعة ويكيبيديا، موقع أنترنيت: الوطن–العربي ar.m.wikipedia.org/wiki/ الزيارة بتاريخ : 10 مارس 2015.

ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة، يمتد من المحيط الأطلسي غربا الى بحر العرب والخليج العربي شرقا، ومن البحر المتوسط وأوروبا شمالا الى المحيط الهندي جنوبا ، متضمنا 22 دولة.

وبينما يستعمل معظم العرب مصطلح الوطن العربي ومصطلح العالم العربي، تستعمل أطراف غربية مصطلح الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وهذه التسمية تسقط مصطلح العروبة من تسمية المنطقة (مثل وزارة الخارجية الأمريكية) بهدف دمج إسرائيل في المنطقة.

وما بين الوطن العربي، والعالم العربي، والمنطقة العربية، والبلدان العربية، فإن الأمر يتعلق بكتلة جغرافية موحدة باللغة والدين والتاريخ والتراث ذات خصائص حضارية واقتصادية وسياسية استراتيجية، جعلت منها مهدا للحضارات الإنسانية ومعبرا رئيسيا لطرق المواصلات البرية والبحرية والجوية ،وممرا للجيوش وميدانا للتنافس والصراع بين القوى السياسية الدولية الكبرى، ومحورا تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية، وفي هذا الإطار يقول (محمد آصف الشيخ) [1] في مقالته الموسومة (نشأة القومية وظهور مفهوم الوطن) بأنه لا يمكن تسمية البلدان التي تشكلت بحدود رسمها الاستعمار بأوطان، فليس هناك وطن اسمه مصر أو سوريا...إلخ، بل جميعها أقطار مؤقتة تنتمي الى الوطن العربي،لكن من المفارقات أنه تم تخطي كل هذا التاريخ ليتم الحديث عن الوطن على أساس القطر أي البلد السياسي بالحدود التي رسمها الاستعمار، ويضيف بأن كلمة الوطن بمعنى بلد سياسي هي كلمة دخيلة، وكان أول ظهور لها في اللغة الفرنسية وأدخلها الإيطاليون إلى المنطقة العربية.

من الواضح أن مصطلحات الوطن العربي، العالم العربي، المنطقة العربية، البلدان العربية، كلها حافظت على خصوصية كلمة العرب، وحتى إن كانت كلمة الوطن تشير إلى الانتماء وهوية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة ،وكلمة العالم قد تشير بأنه قد تم تجاوز مفهوم الدولة لصالح وحدات فوق وتحت دولاتية (فإلى جانب الدولة هناك فواعل أخرى تتشارك في رسم العلاقة التفاعلية والديالكتيكية بين السياسات الدنيا والسياسات العليا ممّا يؤشر على تعدد الفواعل وتشابك الأدوار)، وكلمة البلدان قد تشير الى مجموع الأقطار بالحدود المرسومة من الاستعمار، والمنطقة قد تشير الى مساحة جغرافية وحالة إقليمية بخصائص سياسية واقتصادية وحضارية، لكن العروبة بقيت دائما صفة تابعة لكل هذه المصطلحات، وعلى هذا الأساس تم استخدام هذه المصطلحات بشكل مترادف :العالم العربي، الوطن العربي، المنطقة العربية، البلدان العربية. لكن الأمر الذي لابد من الإشارة إليه هو مصطلح (الشرق

(1)محمد آصف الشيخ، نشأة القومية وظهور مفهوم الوطن، المرجع السابق(موقع انترنيت).

الأوسط) الذي يحمل دلالة جغرافية محددة بقدر ما هو مصطلح سياسي في نشأته واستخدامه، فمنطقة الشرق الأوسط هي مرادفة للمنطقة العربية تارة وتضم إسرائيل تارة أخرى، وتضم المغرب العربي والمشرق العربي في احوال أخرى، وقد تضم أطراف القرن الافريقي، وهي في المرحلة الراهنة تشمل بالإضافة للبلدان العربية كل من باكستان وأفغانستان وإسرائيل وإيران وتركيا.وما يلفت الانتباه أن معظم الدراسات والتقارير الدولية تتناول المنطقة العربية تحت اسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا أو من خلالهما، وبالتالي فإن مفهوم الشرق الاوسط يمتد أحيانا ليشمل إثيوبيا وأفغانستان وليبيا، أو قد ينكمش ليضم فقط دول المشرق العربي ومصر والسودان ودول الخليج وشبه الجزيرة العربية تركيا وقبرص. وقد سيطر مصطلح الشرق الأوسط على الأوساط الدولية أكثر من المصطلحات الأخرى، حتى أن منشورات الأمم المتحدة صارت تستخدم الشرق الأوسط وشمال افريقيا في معرض اشارتها الضمنية إلى العالم العربي، فالشرق الأوسط منطقة لا شكل لها.ولكن ذات قلب عربي على حدّ تعبير (بهجت قرني) [1]، وكأن الأمر يتعلق بمحاولة لطرح مفهوم الشرق الأوسط كبديل للعالم العربي.

2.1.1. العالم العربي (الموقع الاستراتيجي وحجم الكتلة السكانية)

تكمن أهمية الموقع الاستراتيجي[*] للوطن العربي بتحكم أراضيه في ثلاثة من شرايين الملاحة العالمية وهي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وقد زادت أهمية المنطقة مع تدشين العمل بقناة السويس سنة 1869، بحيث اختزلت المسافة كثيرا بين البحرين المتوسط والأحمر، الأمر الذي عزّز حركية الطرق البحرية بين السواحل الجنوبية الشرقية للبحر المتوسط وسواحل البحر الأحمر والمحيط الهندي. أمّا الخليج العربي فقد أضاف بدوره بعدا استراتيجيا للجغرافية العربية من زاويتين: أولا من ناحية وقوعه على خط الطرق المؤدية إلى الهند والشرق الأقصى، وثانيا تحوله إلى معبر أساسي لنقل النفط من مراكز إنتاجه في البلدان الأكثر إنتاجية في العالم أي دول الخليج العربي والعراق

(1) للتفصيل يمكن الرجوع إلى: على الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005)،ص 97. – عدنان السيد حسن، العرب في دائرة النزاعات الدولية (بيروت :مطبعة سيكو ،2001) ،ص ص 83–129. – بهجت قرني، النظرة الى الشرق الأوسط بطريقة مختلفة: عدسة مفهومية بديلة، في: أماني قنديل، وبهجت قرني، وآخرون، الشرق الأوسط المتغير: نظرة جديدة في الديناميكيات العربية (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2011)،ص ص49–96.

(*) الموقع الاستراتيجي هو مصطلح جغرافي يستخدم للتعريف والتعبير عن الموقع أو المكان الذي يحتل أهمية ومكانة سياسية، أو عسكرية أو اقتصادية، أو جميعها معا على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي. إسراء عواودة، تعريف الموقع الاستراتيجي، موقع أنترنيت تعريف–موقع–استراتيجي: www.mawdooe.com/ الزيارة بتاريخ 12 مارس 2015.

وإيران. [1] وتكتسب الجغرافية البحرية العربية أهميتها من خلال تحكم المنطقة بمجموعة من أهم مواقع المرور الدولية وهي: قناة السويس، ومضيق باب المندب بين البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، ومضيق البوسفور والدردنيل بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، ومضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. هذا الموقع المميز للمنطقة العربية الذي يسيطر على الكثير من الممرات المائية الحيوية في العالم، جعل من الحضور التجاري والعسكري للدول الكبرى في المنطقة ضروريا وحيويا لتطورها، ووسيلة لفرض سياستها، ليس على هذه المنطقة وطرقها الاستراتيجية فحسب، بل على الدول التي تستخدم بالضرورة هذه الطرق لأغراض عديدة، وفي هذا السياق كتب الخبير الأمريكي في الاستراتيجية البحرية (ألفرد. ت. ماهان–ALFRED.T.MAHAN) سنة 1892 عن سعي الأمم للسيطرة على البحر الأبيض المتوسط لما يلعبه من دور تجاري وعسكري في تاريخ العالم أكبر مما لعبه أي سطح مائي آخر [2]. وكتب الخبير الاقتصادي (جاك سافاري– JACK SAFARI) كتاب بعنوانه (التاجر المثالي) يتحدث فيه عن أهمية الطريق البرية بين المتوسط والبحر الأحمر، وبين المرافئ اللبنانية والخليج العربي عبر سوريا والعراق، وقبلا في سنة 1747 كتب الوكيل العام لوزارة التجارة في النمسا (دومينيك صوما–DOMINIC SOMA) كتابا توقف فيه طويلا عند طريق الهند وتجارتها، وشرح أهمية البحر الأحمر في التجارة الأوروبية، الأمر الذي كان له صدى مهما في الأوساط الاقتصادية والسياسية في غير دولة من دول أوروبا[3].

وبالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي فإن الوطن العربي يعتبر من أكثر مناطق العالم تمركزا سكانيا، حيث بلغ حجم الكتلة السكانية العربية حوالي 362 مليون نسمة بتوزيع عمري يشير إلى أن الفئات الجيلية الأكثر فتوة والتي هي أصغر من 25 سنة تشكل حوالي 70 بالمائة من إجمالي السكان الأمر الذي يظهر حيوية المجتمع العربي [4]. وبرؤية غربية واقتصادية يمكن النظر إلى هذه الكتلة

(1)محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي (بيروت :دار المنهل اللبناني ،2009)،ص ص 143–144.

(2) على الحاج، المرجع السابق، ص ص 97–98.

(3) محمد مراد، المرجع السابق، ص ص 147–148.

(4) الاحصائيات الواردة حول سكان الوطن العربي مستمدة من التقرير الإقليمي حول حالة السكان لعام 2019 الصادر عن مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، موقع أنترنيت:www.arabstat-economic.org (يقدر عدد السكان بـ 392.4 مليون نسمة وفقا لاحصائيات البرنامج الانمائي للامم المتحدة في الدول العربية موقع انترنيت= =www.arabstates.undp.org الزيارة بتاريخ 30 ديسمبر 2020. هنا المعطي،كم يبلغ عدد سكان الوطن العربي؟،موقع انترنيتhttp://mawdooe.com الزيارة بتاريخ 19 نوفمبر 2018.

البشرية على أنها من جهة أسواق استهلاكية مع وفورات اليد العاملة من جهة أخرى، خاصة وأن البدائل المستقبلية تؤكد ذلك (أنظر جدول2 والجدول 3).

جدول02: سكان العالم العربي: البدائل المستقبلية(اجمالي عدد السكان بالألف نسمة)

البلد	الجزائر	لبنان	السعودية	البحرين	ليبيا	الصومال	جـــزر القمر	موريتانيا	السودان	جيبوتي	المغرب	سوريا
الســـــنة 2010	35.423	4.255	26.246	807	6.546	9.359	691	3.366	43.192	879	32.381	22.505
توقعات 2050	49.610	5.033	43.658	1.277	9.819	23.522	1.226	6.061	75.884	1.469	42.583	36.911
السنة 2010	مصر 84.474	عمان 2.905	تونس 10.374	العراق 31.467	فلسطين 4.409	الامارات 4.707	الأردن 6.472	قطر 1.508	اليمن 24.256	الكويت 3.051		
توقعـــات 2050	129.533	4.878	12.711	63.995	10.265	8.253	10.241	2.316	53.689	5.240		

BARRY MIRKIN , population levels trends and policies in the arab region :chalenges and opprtunities,arab human development report ,p30.

جدول 03:السكان الشباب بين سن 0 إلى 15 سنة عام 2025.

	البديل المنخفض					البديل المتوسط				
السنوات	2010	2015	2020	2025	2030	2010	2015	2020	2025	2030
عـــــدد السكان (بـــالمليون نسمة)	332.127	359.558	359.558	387.312	441.692	360.11	400.352	440.61	480.839	598.9

المصدر: حسن لطيف كاظم الزبيدي، الدولة والتنمية في الوطن العربي (عمان :مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ،2006)، ص 355.

الملاحظ من الجدولين أن الكتلة السكانية للعالم العربي في ارتفاع مستمر بدليل ارتفاع معدل النمو السكاني، إذ أن معظم الدول العربية تمر بمرحلة التحول السكاني السريع فمن المتوقع أن يصل عدد السكان إلى 598.174 ألف نسمة سنة 2050،بعدما كان يقدر بحوالي 387.312 ألف نسمة ،والأهم أن النسبة العالية هي للأطفال والشباب، وهو ما أدى إلى زيادة نسبة السكان من الفئة العمرية الفتية. ومن ثم تغيير الهيكل العمري للهرم السكاني.

3.1.1. الأهمية الاقتصادية للعالم العربي (الجيوستراتيجية البترولية)

تقدر مساحة العالم العربي بحوالي13.15 مليون كيلومترمربع[1]،وهذه المساحة الشاسعة نضم مزيجا من المقومات الطبيعية (الموقع والمناخ والموارد المائية والتربة والنبات الطبيعي)، والمقومات البشرية (حجم السكان وتركيبهم العمري)، والمقومات الاقتصادية التي تتمثل في الموارد المعدنية والصناعية والزراعية والتجارية، ومن المعلوم أن المقومات الاقتصادية هي أهم مقومات القوة بكل أشكالها،وهي المحرك الأساسي للعلاقات السياسية والعسكرية وتكمن الأهمية الاقتصادية للعالم العربي في هذا التنوع للموارد وأهمها الموارد المعدنية ومصادر الطاقة.

(1) الوطن العربي ،موسوعة ويكيبيديا ،موقع انترنيت : >ar.m.wikipedia.org<wiki الزيارة بتاريخ 10 ماي 2018.

أولا: الموارد المعدنية

يمتلك العالم العربي تنوعا في انتاج الموارد المعدنية، حيث يوجد فيه عدد كبير من المعادن الفلزية وغير الفلزية (*)، على الرغم من أن مساحات واسعة منه لم تجر عليها مسوحات ودراسات دقيقة، وتقدر احتياطات العالم العربي المدونة من خامات الحديد بما يزيد عن 11مليار طن، وتجاوزت خامات النحاس 200 مليون طن،وتمتلك المنطقة العربية 76بالمائة من احتياطي العالم من الفوسفات و18 بالمائة من الكبريت، وتسجل إنتاجية متميزة في بعض الخامات والمعادن الأخرى مثل: الزئبق(الجزائر)، البوتاس والبروم (فلسطين)، الرصاص والباريت(المغرب، الجزائر، تونس، مصر).أمّا عن الثروات التعدينية فإن متوسط الإنتاج العربي من الحديد يقدر بحوالي 29.2 مليون طن، ومن النحاس 30.2 ألف طن، ومن الفوسفات 50.9 مليون طن، ومن البوتاس 2 مليون طن، والجدير بالذكر ان هذه المعادن الفلزية تتنامى بسرعة مذهلة في العالم العربي مشكلة ثروات تعدينية في المنطقة. (1)

وتترافق مع ميزة التنوع في الموارد المعدنية ميزة أخرى مهمة، تتمثل في أن الدول العربية المنتجة للخدمات المعدنية هي غير الدول العربية المنتجة لمصادر الطاقة ، الأمر الذي يعني انتشار الموارد المعدنية ومصادر الطاقة في كافة العالم العربي، وحتى الأقطار التي تقل فيها الموارد المعدنية ومصادر الطاقة هي أقطار زراعية (السودان والصومال) مع وجود إمكانيات زراعية هائلة فيها، لكن

---

*المعادن الفلزية وغير الفلزية: في علم الكيمياء كلمة فلز metal الأصل الاغريقي ميتالون تعني العنصر الكيميائي الذي فقد الالكترونات ليكون أيونات موجبة، وتوجد رابطة فلزية بين ذراته ومن الفلزات المشهورة: الألمنيوم، النحاس، الذهب، الحديد، الرصاص (90 عنصر من الفلزات. أما غير فلزية فهي إما عازلة أو شبه موصلة (12 عنصر من اللافلزات) مثل الفلور، اليود، البروم، الكلور.

للتفصيل أنظر:

- سليم عادل، المقارنة بين الفلزات واللافلزات، موقع أنترنيت www.kenana online.com>selmadel>photos
وكذلك موقع بلوك الفلزات:. www.alflzat.blog spot.com>blog-post_13 الزيارة بتاريخ 25 مارس 2015

(1)حول احتياطات الوطن العربي المدونة أنظر:

- مروى أبو المجد، المعادن والطاقة في الوطن العربي، موقع أنترنيت: www.marwaa boelmadjed.blogspot.com الزيارة بتاريخ 04 فيفري 2017
  - حول الانتاج العربي من المعادن: إحصائيات ومؤشرات أنظر:
- حسن بخيت عبد الرحمان، ثروات الوطن التعدينية (رؤية وتحليل)، موقع أنترنيت: www.kenana online com>users>hassan>posts (حسن بخيت عبد الرحمان نائب رئيس اتحاد الجيولوجيين العرب)

سوء التنسيق العربي في مجال الاستفادة من كل هذه الموارد التي يتمتع بها العالم العربي، دفع بالدول الكبرى إلى السيطرة على مصادر هذه الموارد التي تشكل عنصرا حيويا لاقتصادها. [1].

ثانيا: مصادر الطاقة

الطاقة هي القوة الكامنة في مادة ما، وقابلية هذه القوة لأداء عمل، وهي تعد من أهم عناصر التطور الحضاري، فهي أساس عمل مختلف النشاطات الاقتصادية، ومن أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر النفط والفحم والغاز الطبيعي. ويتركز معظم إنتاج العالم من النفط والفحم في عدد قليل من دول العالم حيث أن ستة دول تنتج 82 بالمائة من انتاج الفحم في العالم، وخمسة دول تنتج 72 بالمائة من انتاج النفط في العالم ، ويتركز أكثر من 60 بالمائة من احتياطي النفط في العالم في المنطقة العربية، ويمثل انتاجها حوالي 40 بالمائة من الإنتاج العالمي. [2]

إن أهمية النفط في سوق الطاقة العالمية ترجع إلى سيطرته على قطاع المواصلات الذي ينفرد فيه بحوالي 96 بالمائة من حصص السوق ، وكذلك يشكل النفط 27 بالمائة من امدادات الطاقة في القطاع الصناعي ،و9 بالمائة من قطاع توليد الطاقة الكهربائية، كما تعتبر صناعاته أضخم الصناعات في العالم فهي تنتج أكثر من عشرة آلاف سلعة وتوظف ملايين الأشخاص. [3] وأهم ما يميز النفط العربي مايلي:[4]

1- سمك الطبقات الحاملة للنفط، فمن المعروف جيولوجيا أنه كلما زادت هذه الطبقات كما زادت كمية الاحتياطي، لهذا يسيطر الوطن العربي على حوالي 56.7% من مجمل احتياطي العالم من النفط

أنظر الجدول04 : قائمة الدول العربية حسب الاحتياطي النفطي المؤكد الذي يفوق 0%

الدولة	الاحتياطي (برميل)	النسبة (%)
السعودية (مرتبة 2 عالميا)	265.444.265.444	%22.1
العراق(مرتبة 5 عالميا)	141.400.000.000	%11.8
الكويت (مرتبة6)	104.000.000.000	%7.66

(1) للتفصيل أنظر: على الحاج، المرجع السابق، ص ص 98-100.

(2) على الحاج، المرجع السابق، ص 100.

(3) حسن لطيف كاظم الزبيدي، المرجع السابق، ص ص 374-375.

(4) من محاضرة الأستاذ: حسين وحيد عزيز الكعبي، شبكة جامعة بابل، نظام التعليم الالكتروني، قسم الجغرافيا، موقع أنترنيت: www.uobabylon.edu.iq/uabcaleges/lecture.aspx?fid=11flccid=34220. بتاريخ 15جانفي 2013.

الامارات العربية المتحدة (مرتبة 7)	97.800.000.000	%7.21
ليبيا (مرتبة 9)	43.660.000.000	%3.05
قطر (مرتبة 14)	15.300.000.000	%1.12
الجزائر (مرتبة 15)	12.200.000.000	%0.90
السودان (مرتبة 24)	5.000.000.000	%0.41
مصر (مرتبة 28)	3.500.000.000	%0.27
اليمن (مرتبة 30)	3.000.000.000	%0.22

المصدر: http://www.opec.org/opec_web/en/date_graphs/330.htm موقع انترنيت:

بتاريخ 2 ماي 2019

2- قلة عدد الآبار الجافة إذا ما قورنت بما هو موجود في بعض مناطق العالم، فهي لا تزيد في الوطن العربي على 5 بالمائة، في حين تبلغ مثلا 15 بالمائة في الولايات المتحدة الأمريكية.

3- يتميز القسم الأعظم من حقول النفط العربي بموقع جغرافي ممتاز، إذ تقع هذه الحقول عند ملتقى القارات الثلاث(آسيا، أوروبا، افريقيا) وهذا ما ساعد على توزيع النفط العربي بتكاليف نقل منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالأمريكيتين مثلا.

4- تمتاز معظم حقول النفط العربي بموقع قريب من السواحل البحرية مما يسهل من عملية النقل البحري الرخيص.

5- النفط العربي ذو نوعية جيدة وكثافة ممتازة تصلح لأغراض صناعية متعددة.

6- متوسط أعماق الآبار النفطية أقل ممّا هو عليه في معظم أقطار العالم إذ تبلغ في المعدل ما بين 7000 و 14000 قدم، في حين أنها في أغلب الآبار في أمريكي تصل إلى 15000و30000 قدم، وهذا بالطبع يقلل من نفقات الحفر، ضف إلى هذا أن متوسط أجور العمل في الصناعة النفطية العربية منخفض إذا ما قيس بمعدل الأجور السائدة في الأقطار النفطية الأخرى (حوالي ستة أضعاف في العالم الغربي ما هي عليه في الأقطار العربية).

7- تمتاز الحقول العربية بميزة الضخ الذاتي، إذ أن حوالي 90 بالمائة منها ينتج النفط بواسطة الضخ، أي مقارنة ب 90 بالمائة من الآبار الأمريكية التي تنتج النفط منها مثلا بواسطة حقن الماء أو الغاز وهذا بالطبع يؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج.

كل هذه المميزات تجعل من النفط العربي يتمتع بميزة تنافسية في الأسواق العالمية، أمّا بالنسبة للغاز الطبيعي فإن العالم العربي ووفقا لبيانات صندوق النقد العربي [1]يستأثر بحوالي27 بالمائة من نسبة الاحتياطي العالمي المؤكد من الغاز الطبيعي، وينتج حوالي نسبة 15.5 بالمائة من الإنتاج العالمي(الحصة السوقية)، ويعتبر الغاز الطبيعي من مصادر الطاقة المهمة وذلك لنظافته وقلة تلويثه للبيئة، إضافة إلى ارتفاع سعرات الطاقة الناتجة من احتراقه مقارنة مع النفط والفحم الحجري ،ومن الملاحظ أن تطور احتياطي كل من النفط والغاز الطبيعي في الوطن العربي في تطور مستمر، الأمر الذي أدى إلى زيادة التنافس الدولي لزيادة النفوذ السياسي والعسكري في المنطقة بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص، ومع المعلومة العلمية التي تؤكد أن عمر النفط والغاز الطبيعي في الوطن العربي أضعاف عمره في دول العالم الأخرى [2] (بالنسبة إلى حجم الإنتاج الحالي العربي والعالمي) يمكن أن تتضح الأهمية الإستراتيجية للعالم العربي في المنظور الغربي.

2.1. الأبعاد الإستراتيجية للسياسات الأمريكية والأوربية اتجاه العالم العربي

تتعدد تعريفات السياسات الخارجية بتعدد اتجاهات دراستها، وقد تم رصد ثلاثة اتجاهات في تعريف السياسة الخارجية، الاتجاه الأول يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة من البرامج والاتجاه الثاني يعرفها على أنها سلوك صانع القرار، أما الاتجاه الثالث يعرفها على أنّها نشاط، وتتضمن السياسة الخارجية البرامج والسلوك والنشاط فهي من كل ذلك. وتختلف عن السياسة الدولية باعتبار هذه الأخيرة مجموع تفاعل السياسات الخارجية للدول، وهي أشمل من السياسة الخارجية، ومجموع السياسات الدولية يشكل العلاقات الدولية. [3]

فالأمر إذن يتعلق بشبكة من التفاعلات بين الأنشطة والبرامج والسلوكات يتضح من خلالها المسار العام لسياسات القوى الكبرى خاصة الأمريكية والأوروبية اتجاه العالم العربي، وتاريخيا يمكن الرجوع الى النصف الأول من القرن العشرين لدراسة مسار السياسات الأمريكية والأوروبية في العالم

---

(1) موقع صندوق النقد العربي (تقرير 2019) www.imf.org.ae

(2) على الحاج، المرجع السابق، ص ص 101-104.وايضا جدول توقعات نمو الطاقة الإنتاجية للنفط حتى سنة 2020 في مرجع حسين لطيف كاظم الزبيدي ،المرجع السابق ،ص367.

(3) للتفصيل أنظر:

- مرجع الأستاذ السيد سليم محمد، تحليل السياسات الخارجية (القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ،1997).

عربي لا دمي محمد، السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجيهات والمحددات، موقع المركز الديمقراطي العربي، موقع أنترنيت:.http://www.google.com/democratic.de الزيارة بتاريخ 20 مارس 2017

العربي نظرا لما له من تأثيرات على واقع العلاقات الدولية، وعلى موازين القوى الموجودة على الصعيد الدولي. فقد تبلورت هذه السياسات بصورة أوضح في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وفترة الحرب الباردة، أين تعززت مكانة وقوة كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أمريكية.هذه الأخيرة التي خرجت من عزلتها منتصرة في الحرب، وكثفت وجودها وتأثيرها في مناطق مختلفة من العالم. وقد كانت بلدان العالم العربي من أكثر المناطق حيوية وأهمية، حيث توجهت أنظار الدول الكبرى خاصة (في هذه المرحلة) الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية نحو بسط نفوذها على المنطقة العربية بطرق مختلفة، كما حاولت كل من بريطانيا وفرنسا الإحتفاظ بما تبقى لها من مصالح ونفوذ فيها. [1]

وعلى المستوى العربي، فقد اتخذت هذه المرحلة المسماة بمرحلة الحرب الباردة ذريعة لإحكام قبضة الأنظمة غير الديمقراطية وإعاقة عمليات التحول الديمقراطي، وهو ما ينطبق جزئيا على حدّ تعبير (العربي صديقي) [2] على أقطار عربية عدة مثل مصر تحت حكم جمال عبد الناصر ،وسوريا وليبيا والعراق واليمن الجنوبي والجزائر، التي اعتبرت كزبائن لموسكو في ذروة الحرب الباردة. لكن في الجهة المقابلة لم يتضمن التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية أو فرنسا أيضا أي دفعا لعملية التحول الديمقراطي. وبعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي كقوة دولية مؤثرة في العلاقات الدولية مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، شهدت الأوضاع الدولية تغييرا واتبعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية سياسات مختلفة ومتفاوتة التأثير في بلدان العالم العربي.

1.2.1. المسار العام للسياسة الأمريكية اتجاه العالم العربي

المعلوم أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تخرج من عزلتها المحكومة بمبدأ الحياد والعزلة إلاّ في النصف الثاني من القرن التاسع العشر، حينما كانت الدول الأوروبية تتنافس لاقتسام العالم، فسعت هي الأخرى للحصول على نصيب منه، وفي هذه المرحلة أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامها المبكر ببعض بلدان العالم العربي في كل من آسيا وافريقيا حيث انتشر في القرن التاسع العشر نوع من النفوذ الأمريكي فيها، وكانت أبرز أدواته: الهيئات الدبلوماسية، أصحاب المصالح التجارية، الإرساليات التبشيرية، البعثات العسكرية والثقافية، حيث عقدت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة

(1) على الحاج، المرجع السابق، ص ص 110-113.

(2) العربي صديقي، المرجع السابق، ص 227.

تجارية مع المغرب 1786، ومع مسقط 1832 وكانت هذه المعاهدات تتضمن علاقات ديبلوماسية وقنصلية ،وتعتبر من أقدم المعاهدات التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

ومع نهاية الحربا لعالمية الأولى أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تحت زعامة الرئيس (وودرو ولسون–WOODROW WILSON) (1913–1921)اهتماما أكبر بمستقبل السلم والأمن في العالم العربي، وعلقت الآمال على مبادئ ولسون الأربعة عشر [*] خاصة النقطة الثانية عشر التي تتعلق بمنح القوميات التي كانت لا تزال خاضعة لسلطة الدولة العثمانية كل الضمانات التي تعزز من فرصتها في الاستقلال ،لكن تأييد صيغة وعد بلفور وعودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى العزلة عقب رفض الكونغرس الأمريكي المصادقة على معاهدة باريس قد خيب الآمال مع رجوع سياسة الانتداب على البلدان العربية. أما الحرب العالمية الثانية فقد ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية على بلورة سياستها في التدخل العسكري المباشر.ففي عام 1943 قررت رئاسة الأركان الأمريكية إنشاء قاعدة جوية في الشرق الأوسط تربط القاهرة بكاراتشي، وتم اختيار شبه الجزيرة العربية (الطهران) كمكان لإنشاء القاعدة. وأكدت الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها في الحصول على الموارد النفطية الموجودة، بتبنيها سياسة جديدة تقوم على أساس وجود الشركات الأمريكية، بما يتناسب مع تزايد حجمها ومصالحها في المنطقة وازداد الضغط الأمريكي على بريطانيا لتطبيق سياسة الباب المفتوح، فتعددت الشركات الأمريكية النفطية المتواجدة بالخليج العربي، فقد حصلت شركة (ستانداروويل أوف كاليفورنيا–standard oil of california) وشركة (تكساس–texas) على امتيازات في البحرين والعربية السعودية وتعتبر شركة (آرامكو–aramco) أكبر مستخرج أمريكي للنفط في منطقة الخليج العربي، ومع إدراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية البترول الخليجي للدول الصناعية أصبحت شركات البترول

(1) على الحاج، المرجع السابق، ص 111.

(*) سعى الرئيس الأمريكي صاحب المبادئ الأربعة عشر (وودرو ولسن–wilson woodrow) منذ مطلع القرن العشرين إلى جعل العالم مكانا آمنا للديمقراطية (تقاليد وقيم الأخلاقية المثالية).

أنظر: أحمد عبد الرزاق شكارة، الفكر الاستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، في محمد الأطراش، سمير أمين وآخرون، العرب وتحديات النطام العالمي (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)،ص ص 190–191.

بمثابة دولا داخل الدول فهي تعتبر ممثل حقيقي لمصالح وسلطة الولايات المتحدة الأمريكية في الدول النفطية الخليجية خاصة السعودية(*)[1]

عموما إن تتبع المسار العام للسياسة الأمريكية اتجاه دول المنطقة العربية لم يعرف اختلافا جوهريا بين سياسة رئيس أمريكي وآخر، بل هناك استمرار للنهج الأمريكي في المحافظة على المصالح الاستراتيجية الأمريكية في دول المنطقة، مما يعني أن مفهوم المصلحة الأمريكية مفهوم ثابت مرتبط بالمصالح الوطنية العليا وليس بالفرد الموجود في البيت الأبيض. ويمكن تلخيص أهم المصالح المتعارف عليها لدى الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالمنطقة العربية فيما يلي: [2]

1- الحرص على عدم سيطرة أي دولة على النفط، ومنع أي هيمنة خارجية أو عربية على مصادره وضمان تدفقه بأسعار معقولة (للعالم الغربي والصناعي خاصة الولايات المتحدة الأمريكية).

2- الإبقاء على الوضع القائم من عدم استقرار سياسي، ومنع أي تقدم في مجال التنمية السياسية أو التنمية الاقتصادية قد يؤثر على زعزعة الأنظمة العربية الموالية للولايات المتحدة الأمريكية.

3- حماية إسرائيل كحليف استراتيجي في المنطقة من أي خطر عربي أو خارجي قد يهدد وجودها ،وهو الأمر الذي أدى الى إشكالية السياسة الأمريكية اتجاه العالم العربي في مسألة الديمقراطية وعبر عنها الدكتور (وليد عبد الحي) بالتناقض "بين التسوية السياسية والديمقراطية" ،فأية انتخابات نزيهة في المنطقة ستؤدي إلى فوز المعارضين للتسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي وحيث أن المصالح الأمريكية مرتبطة بالتسوية السياسية أكثر من ارتباطها بالديمقراطية فإن الحل الأمريكي لهذه

(*)ترجع أهمية دولة العربية السعودية للولايات المتحدة الأمريكية حسب ما ورد في دراسة (LEE.H.HAMILTON) لامتلاك الرياض لأكثر من ربع مخزون النفط العالمي، وموقعها الاستراتيجي على شواطئ الخليج والبحر الأحمر والجانب الجنوبي لمنطقة أمن إسرائيل، وإلى ما تلعبه من دور رئيسي في خفض أسعار النفط، كما أنها سابع أكبر سوق استهلاكية في العالم للسلع والخدمات والتكنولوجيا الأمريكية.

أنظر في ذلك:

نبيل خليل، السعودية وأمريكا إلى أين؟، موقع أنترنيت .www.nabil Khalili.org>sausa الزيارة بتاريخ 15 مارس 2017

(1) على الحاج، المرجع السابق، ص ص 112-113.

(2) عدنان الهياجنة، العلاقات العربية- الأمريكية المصالح والمبادئ ، موقع انترنيت: www.aljazeera.net/specialfiles>pages بتاريخ 03 اكتوبر 2014.

الإشكالية هو الاستمرار في التسوية من ناحية، والاستمرار في التوجه الديمقراطي شريطة ألاّ يؤدي إلى تغيير التركيبة السياسية بشكل يخل بموازين القوة الداخلية لغير صالح التسوية من ناحية ثانية [1].

ان السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية لا تخرج عن اطار الرغبة في ضمان الهيمنة والتبعية وهو الأمر الذي حلله الأستاذ (عامر حسن الفياض) في مقالته الموسومة (الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الامريكية تجاه الوطن العربي) فالولايات الأمريكية تتعامل إيجابيا مع الديمقراطية في حدود اعتبارين الأول اعتبار المصالح والثاني أنها تتجاوب مع الديمقراطية بالقدر الذي تتطابق فيه مع نموذجها الخاص بالديمقراطية والذي يتناغم بدوره مع متطلبات الاقتصاد الرأسمالي والسوق الحرة [2].

وإذا تم التركيز على مسار علاقة السياسة الأمريكية بالتحول الديمقراطي في العالم العربي، فإن الربط بين الظاهرتين قديم ، ولاسيما في فترة مبادئ ولسن وما بعد الحرب العالمية الثانية. إلاّ أن الفترة المعاصرة هي التي شهدت زخما أكثر، ويقسمها الدكتور "وليد عبد الحي" إلى أربع مراحل: [3]

أولا: نهاية السبعينيات وأبرز التطورات في هذه المرحلة ما تمخض عن الجلسات الخمسة عشرة التي عقدتها لجنة التنظيمات والحركات الدولية في الكونغرس الأمريكي، والتي دعت في تقريرها إلى اتخاذ التدابير التي من شأنها دفع حقوق الإنسان، ومنذ عام 1974 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بربط موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية بثلاثة جوانب:

1- قانون المساعدات الخارجية.

2- قانون تبادل المساعدات.

3- قانون الإصلاح التجاري.

وفي هذه الفترة تزايدت المناقشات في الكونغرس الأمريكي حول تطبيق العقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة للديمقراطية وحقوق الانسان.وفي عام 1975 اضيف بند 116 الى قانون المساعدات الخارجية الامريكية، حيث تم الربط بين استلام المساعدات الاقتصادية واحترام حقوق

(1) وليد عبد الحي، "علاقة السياسية الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي العدد 267(ماي 2001): ص 70.

(2) عامر حسن فياض، الديمقراطية الليبيرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الوطن العربي،مجلة المستقبل العربي العدد 261(نوفمبر 2000): ص ص 147-160.

(3) وليد عبد الحي، المرجع السابق، ص ص 59-61.

الانسان ،وفي سنة 1978 أضاف الكونغرس بند e116 الى قانون المساعدات الخارجية والذي منح الصلاحية لوكالة التنمية الدولية لتعمل على تطوير برامج لتعزيز الحقوق والحريات في الخارج. [1]

ثانيا: مرحلة الرئيس كارتر ثم مرحلة ريغن: حيث تم نقل المسألة نقلة نوعية من خلال التركيز على نقد النظام السياسي ككل بدلا من التركيز على حالات انتهاك محددة للديمقراطية أو لحقوق الانسان،حيث بدأ مشروع الديمقراطية بتمويل من الإدارة الامريكية لخلق برنامج حكومي للمساعدة في نشر الديمقراطية.

ثالثا: المرحلة الثالثة(1983): وأبرز ما فيها إنشاء الصندوق الوطني للديمقراطية نوفمبر 1983، والذي يسعى لدعم التوجهات الديمقراطية في الدول الشيوعية وغير الشيوعية، لكن جل الدعم في فترة الثمانينيات كان مقتصرا بالأساس على أمريكا اللاتينية ، وبعض المحاولات الصغيرة في اسيا .فدعم الديمقراطية كان جزءا من أدوات السياسة الامريكية خلال الحرب الباردة .

رابعا: مرحلة استغلال نتائج انهيار المنظومة الاشتراكية وأبز ما يمكن ذكره مبدأ التوسع الديمقراطي وظهور تعبير ديمقراطيات السوق(Democratic enlargement Market Democracies) ، فمرحلة الرئيس (بيل كلينتون) شهدت دعم نشوء الديمقراطية في شرق أوروبا ،والتوسع حتى في مناطق النفوذ الروسي وكذلك التحولات في افريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق اسيا في عام 1990 وفي هذه المرحلة اتخذت المساعدات السياسية الطابع المؤسسي،فقد أسس مكتبا للديمقراطية بالخارجية الأمريكية، وأسس الكونغرس خلال عهده صندوقا لنشر الديمقراطية وحقوق الانسان.

وتحليليا يمكن إضافة مرحلة الرئيس(بوش الابن)، حيث انه وبالرغم من تركيزه الخطابي على أجندة الحرية العالمية ،فان مستوى الانفاق على قضايا الديمقراطية انخفض بدليل شح الأموال المقدمة لوكالة التنمية الدولية ،وفي أواخر فترة رئاسته اتضح مفهوم الواقعية الديمقراطية والذي يعني نشر الديمقراطية فقط اذا كانت في خدمة السياسة الخارجية الامريكية ،وقد شهدت المنطقة العربية التردد الأمريكي بشأن الديمقراطية بظهور تقدم القوى الإسلامية في الانتخابات العربية(كجماعة الاخوان المسلمين في انتخابات مجلس الشعب في مصر سنة 2005،وفوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية سنة 2006) لتتضح بذلك سياسات الحرب الباردة مرة ثانية والتي وجدت لها عدوا جديدا على المستوى العالمي ،هذا المعطى تم تأكيده حتى في سلوك من اعتبر الأكثر ديمقراطية الرئيس(باراك

(1) عزمي بشارة ،ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي،مجلة سياسات عربية العدد38 (ماي 2019) :ص 15.

أوباما)،والذي تردد كثيرا قبل ان يدعم التحول في مصر (طبعا على المستوى العلني)،كما أنه لم يتخذ موقفا واضحا ومؤيدا للثورة في تونس.فالخطاب الرسمي الأمريكي في مرحلة أوباما ظل داعما لقضايا الديمقراطية على المستوى العالمي ،ولكنه كان حذرا جدا في مناهضة الأنظمة السلطوية ودعم الديمقراطية فعليا.أما مرحلة الرئيس (دونالد ترامب) فقد شهدت تفاقم النزعة الامريكية لعدم التدخل ،حيث تم دعم الديكتاتوريات الحليفة علنا ،مع الفرق أنه يطالب بمقابل للحماية يتلخص في دفع المال وشراء السلام والولاء غير المشروط للسياسة الامريكية. [1]، كما سعى الى تخفيض المساعدات الخارجية الامريكية عموما ، وأبدى رغبة مبدئية في تخفيض الانفاق الأمريكي على نشاطات دعم الديمقراطية في الخارج بنسبة الثلث.[2]

ان الفجوة القائمة بين الخطاب السياسي الأيديولوجي والممارسة السياسية الواقعية خاصية من خصائص تصدير الديمقراطية الامريكية حتى لا يتم القول الاوتوقراطية الامريكية ،وذلك منذ عقيدة ترومان 1947 المعادية للشيوعية والتي اعتبرت إرادة الحرية هي محرك التاريخ ،و مصطلح امبراطورية الشر في خطاب كندي 1961 وخطاب ريغن 1983 ،وخطاب الحرية مع جورج بوش عشية الحرب على العراق2003 ،هذه الأخيرة التي نظرت لمدخل جديد لتصدير الديمقراطية وهو مدخل الإرهاب ، فأحداث 11سبتمبر 2001 أدت إلى ما يمكن وصفه بالانقلاب في السياسة الأمريكية تجاه نشر الديمقراطية في العالم العربي ،حيث تم الربط بين الأوضاع الداخلية في المجمعات العربية وتأثيرها على الأمن الأمريكي، فوفقا لهذا التصور تفتقد المجتمعات العربية لثقافة ومؤسسات الديمقراطية وهو ما يؤدي إلى ظهور أفكار وتيارات متطرفة، تستخدم العنف لنشر أفكارها ليس فقط داخل البلدان العربية، بل ضد مجتمعات الدول الغربية التي تساعد تلك الأنظمة. وفي هذا السياق جاءت جهود الولايات المتحدة الأمريكية في الترويج إلى انّ التحول الديمقراطي قد أصبح مطلبا رسميا للحيلولة دون تكرار الهجمات الإرهابية.

إن مختلف هذه المراحل تعكس تطورا في الأساليب المستخدمة لتنفيذ النهج الديمقراطي في البلدان العربية ، وقد شملت هذه الأساليب وسائل سياسية وإعلامية وأخرى اقتصادية وحتى عسكرية لكنها بقيت دائما محكومة بمبدأ المصلحة الأمريكية،بدليل حجم الانفاق الامريكي على برامج نشر

(1)للتفصيل انظر عزمي بشارة ، المرجع السابق ،ص ص 13-23.

(2)MARIAN L. LAWSON and SUSAN B. EPSTEIN, "Democracy Promotion: An Objective of U.S. Foreign Assistance," Congressional Research Service,(31/5/2017) http://bit.ly/2Mxnv1rالزيارة بتاريخ 20 فيفري 2018

الديمقراطية مقارنة بنسبة المساعدات الخارجية ،فهي في أغلب الحالات لم تتجاوز نسبة 3 بالمائة من الحجم الاجمالي للمساعدات الخارجية (التنموية والأمنية)[1].

2.2.1. المسار العام للسياسة الأوروبية تجاه العالم العربي

تحظي المنطقة العربية بحكم الجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية التي تربطها بأوروبا بأولوية مهمة في سياسات الدول الأوروبية باعتبارها الشريك الاقتصادي الأول . [2] ويحلل الباحث "بشارة خضر"[3] في كتابه "أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014"، السياسات الأوروبية اتجاه المنطقة العربية ويذكر بأن هذه السياسات وجهت بالأساس صوب التجارة والأمن، غير مكترثة اكتراثا كافيا بمسألة التنمية المشتركة ولا التكامل الإقليمي ولا دعم ديمقراطية حقيقية في المنطقة.ويضيف الباحث أن الاتحاد الأوروبي أخفق في إظهار روح الإصرار والريادة في الشرق الأوسط، وبقي تابعا للولايات المتحدة الأمريكية وشريكا ثانويا في عملية السلام، أمّا المغرب العربي وبسبب قربه الجغرافي وإرثه التاريخي وأهمية الهجرة منه إلى أوروبا ،فقد تصدر قائمة أولويات البرامج الاقتصادية والأمنية والسياسية الأوروبية (سياسة المتوسط العالمية 1972، سياسة المتوسط المتجددة 1990، سياسة الجوار الأوروبي 2004، الاتحاد من أجل المتوسط2008)، وجميع هذه السياسات تضم شركاء من غير بلدان المغرب العربي، أما السياسة الوحيدة التي كانت موجهة لبلدان المغرب العربي الخمسة هي سياسة مجموعة 5+5 ،وتعتبر صيغة دون إقليمية تضم غرب البحر المتوسط إضافة إلى فرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال ومالطا ،أما دول الخليج العربي فإنها ترتبط بشراكة وثيقة مع الدول الأوروبية فقد قدر إجمالي التجارة بينهما ب 149 مليار يورو عام 2012، كمّا أنّ دول مجلس التعاون الخليجي هي الشريك الاقتصادي الثابت، وتتمتع بمركز ثقل في العلاقات الاقتصادية الدولية (ناتج محلي قدر ب 1.6 تريليون دولار(2013)، الأصول الأجنبية قدرت ب 1.5

---

(1) للتفصيل انظر:
CURT TARNOFF and MARIAN LAWSON, Foreign Aid: An Introduction to U.S.Programs and Policy, Congressional Research Service, 25/4/2018, pp. 5-6,, at: https://bit.ly/2BAXx5S بتاريخ 25 مارس 2019

(2) أنظر في ذلك مختلف التقارير الاقتصادية الصادرة عن جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات موقع انترنيت: ww.arabstat-economic.org/Ar-figures-and indicators.aspx? 25 ماي 2017.

(3) بشارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016، موقع أنترنيت: www.Aljayeema.net>books> تاريخ 5 ماي 2018.

تريليون دولار، بالإضافة إلى الاستثمارات الهائلة في البلدان الأوروبية في السندات الحكومية والأسهم والعقارات) .

إن المصلحة الاقتصادية تشكل قاعدة أساسية في الخلفية الاستراتيجية للسياسات الأوروبية في المنطقة العربية، وقد حلل الباحث "على الحاج" في أطروحته المعنونة بـ "سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة" العلاقات الأوروبية –العربية موضحا بأنها مرت بأطوار مختلفة عبر التاريخ واصفا إياها بالحوار غير المتقطع، وإن تعددت وسائله فأحيانا يدار بالسلاح كما حدث في الحروب الصليبية والغزوات الإستعمارية، وأحيانا أخرى بالفكر والعلم والسياسة والاقتصاد مثلما يجرى في الوقت الحاضر. ومنشأ ذلك، الحقيقة الجغرافية ذات البعد التاريخي، حيث أنّ طرفي حوض البحر المتوسط يؤثر كل منهما في الآخر، ويمثل كل منهما المدخل الذي يولج فيه قرينه إلى عالم جديد يختلف بيئيا وثقافيا وسياسيا وحضاريا.ويضيف الدكتور "علي الحاج " في نفس السياق أن علماء الجيوبوليتيك قد وضعوا نظريات لتفسير مثل هذه العلاقات وبيان أهميتها في مجال السياسة الدولية، وذلك لأن الوضع الجيواستراتيجي للمنطقة العربية يجعل منها محورا استراتيجيا مركزيا ذا أهمية قصوى في السياسة العالمية في السلم والحرب على حد السواء ،فالسلوك الأوروبي إزاء المنطقة العربية قديما وحديثا تحكمه خلفية فكرية تستند إلى ثلاث نظريات [1] وهي: نظرية(ألفريد ماهان–ALFRED MAHAN) والتي تفسر دور القوى البحرية في السيطرة على خطوط المواصلات العالمية، ومن ثم التحكم في التجارة الدولية وهذا ما فعلته بريطانيا بعد احتلالها مصر وسيطرتها على قناة السويس (1882–1956).النظرية الثانية هي نظرية (هالفرود ماكيندر– HALFORD MACKINDER) وهي نظرية تجعل من المنطقة العربية تمثل النصف الشرقي من محور العالم الذي يشمل أوروبا والجزء الشرقي من البحر المتوسط، بالإضافة إلى منطقة المغرب العربي الكبير من ليبيا إلى المغرب الأقصى، ومن يسيطر على قلب العالم الذي يضم شرق أوروبا وأوكرانيا ووسط أوروبا، يستطيع أن يسيطر على محور العالم، وعلى الجزيرة العالمية التي تشمل القارات الثلاث أوروبا آسيا وإفريقيا ومن سيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم (طبقتها ألمانيا النازية).أما النظرية الثالثة وضعها (نيكولاس سبايكمان–NICHOLAS SPYKMAN) وهي تعطي أهمية استراتيجية لما أطلق

(1) على الحاج، المرجع السابق ،ص ص 132–134.

عليه منطقة "لرملاند" وهي تشمل شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا ،ومن سيطر على هذه المنطقة يستطيع أن يسيطر على العالم.

إن التفسيرات المرتبطة بالجيوبوليتيكا تجعل من هذه النظريات قاعدة تفسيرية للسلوك الأوروبي تجاه المنطقة العربية لكن لابد من الإشارة بأن هناك إتجاهات مختلفة للسياسات الوطنية للدول الأوروبية تجاه البلدان العربية، لكنها في مجملها لم تكن لتختلف اتجاه نقطتين أساسيين: المصلحة الأوروبية والموقف إتجاه الإسلام السياسي.

ويلخص الكاتب "سليم محمد الزعنون"[1] في أطروحته المعنونة بـ"سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية" أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بقوله:"بانتهاء الحرب الباردة صاغ الاتحاد الأوروبي أهداف سياسته الخارجية للعمل على الساحة الدولية، كما ظهرت في كثير من وثائقه متمثلة في: ضمان السلام والاستقرار، منع الصراعات، تعزيز الديمقراطية وحكم القانون ودعمهما إحترام حقوق الانسان، ومبادئ القانون الدولي" ويتضح من خلال تحليل الكاتب للممارسات العملية لدول الاتحاد الأوروبي إحجامه عن تطبيق المشروطية السياسية لدعم التحول الديمقراطي، واقتصرت ممارساته على توظيف مجموعة من الآليات كالآليات السياسية كالاتصالات ،والثقافية كالندوات والمؤتمرات مع غياب الآلية الاقتصادية التي تعتبر أكثر فعالية لدعم التحول الديمقراطي في المنطقة العربية. وعلى الرغم من أن الباحث حلل حالتي فلسطين والصومال كإستثناء في توظيف الآلية الاقتصادية باعتبارها الية داعمة للآليات الأخرى ،إلاّ أنه يؤكد محدودية الممارسة العملية للاتحاد الأوروبي تجاه قضية التحول الديمقراطي مع تركيزه على الحركات الإسلامية ،ويرجع ذلك بالأساس إلى غلبة الطابع الأمني والمصالح الاقتصادية التي شكلت محور السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، ضف الى ذلك تأثر الاتحاد بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث قام الاتحاد الأوروبي بمراجعة جذرية حقيقية لسياسته الخارجية تجاه العالم العربي بما يمثل معكوس خبرة الاتحاد التاريخية والتي اتسمت بالتركيز على مستوى التعامل الرسمي مع النظم الحاكمة ومع عناصر محدودة من المجتمع المدني، على إعتبار أن استقرار النظم السياسية العربية هو ضمانة الاستقرار في جنوب البحر المتوسط ، غير أن الاتحاد

(1) سليم محمد الزعنون، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الاسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001–2007(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011) ، ص17. والتفصيل ص ص13–28.

الأوروبي أدرك ضرورة تجاوز هذه الرؤية التي استهدفت السعي إلى تحقيق الاستقرار وبناء شراكة مع البلدان العربية ،دون الاهتمام بمدى احترام هذه الدول لقواعد الديمقراطية، وقد أدى هذا النهج الى تضييق فرص التحول الديمقراطي ،وعليه رأى الاتحاد ضرورة صياغة مبادرات وبرامج لتقديم الدعم ملموس للجهات الفاعلة في المجتمع المدني وإلى جميع المنظمات السياسة التي تشجع الديمقراطية عن طريق وسائل غير عنيفة ، وتجدر الإشارة هنا إلى الرؤية الجديدة التي صاغها الاتحاد الأوروبي اتجاه الحركات الإسلامية القائمة على إدماج الحركات الإسلامية المعتدلة في الحياة السياسية العربية من خلال العملية الديمقراطية، لكن هذه الرؤية ظلت محكومة بالمنطلقات المصلحية لسياسة الاتحاد ،فمصالحه الإستراتيجية تدفع باتجاه الحفاظ على علاقات وطيدة مع النظم السياسة القائمة، وبالتالي عدم ممارسة ضغط شديد، وهذا ما يفسر افتقار مشروطية الاتحاد للديمقراطية الى المصداقية في ظل غلبة الطابع الأمني لاهتمامات السياسات الأوروبية.

ويحلل (ريتشارد يونغس–RICHARD YOUNGS) [1] في كتابه المعنون ب (اروبا في الشرق الأوسط الجديد: فرصة أم إقصاء تطورات السياسة الأوروبية تجاه دول إقليم الشرق الأوسط) تطورات السياسة الاروبية اتجاه دول المنطقة العربية . ويذكر بأن فهم تطورات السياسة الأوروبية (في المنطقة)يرتبط بخمسة عوامل أساسية وهي:

- عملية صنع القرار التعاونية بين كل من دول أوروبا والشرق الأوسط.
- تصدير قواعد الحكم الأوروبية لدول الإقليم.
- العلاقة مع الفاعلين المدنيين من غير حكومات الدول.
- الحسابات الواقعية للمصالح الاستراتيجية الخاصة للطرفين.
- طبيعة التلاحم الأوروبي مع القوى الصاعدة الأكثر نفوذا.

ويضيف بأن هذه العوامل لعبت دورا مهما في العلاقات الأورو متوسطية غير أنها تغيرت من حيث طبيعتها بعد عام 2010، حيث إتخذت سياسات الاتحاد الأوروبي منحى أكثر اصلاحا، وأصبحت أكثر حيادية في تعاطيها مع رؤى الإصلاح والتحول الديمقراطي لجميع الفاعليين السياسيين والواضح أن في هذا إشارة الى ما شهدته الساحة العربية من تغير على وقع الحركات الاحتجاجية التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة الزمنية. ويصف استجابة الدول الأوروبية للتغير الحاصل بالعالم العربي

(1)RICHARD YOUNGS, Europe in the new middle aest :opportunity or exclusion? (oxford :university press, 2014), pp 218-230.

"بالفأر المتجمد" ولعلى هذا يؤشر للاستراتيجيات الانتقائية المتبعة من طرف الدول الأوروبية تجاه المنطقة العربية القائمة أساسا على المصالح التي تربط أوروبا بالمنطقة (في الشراكة الأرو متوسطية) وقضايا عالمية كبرى كظاهرة الهجرة غير الشرعية،ومكافحة الإرهاب الدولي ،وقضايا حقوق الانسان ،دون تجاهل التلاحم الاوروبي الأمريكي حول المنطقة العربية حيث تشير الوقائع الى تسوية عامة بين الطرفين الولايات المتحدة الامريكية واروبا ممثلة أساسا ببريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ،ومثال هذه الوقائع التحالف الدولي الأمريكي الاوروبي على ليبيا ،والتحالف الثلاثي الأمريكي البريطاني الفرنسي على سوريا مقارنة مثلا بالمعارضة الاوروبية التي واجهتها الولايات المتحدة الامريكية في حربها على العراق ، الأمر الذي يؤكد سياسة التحالف وتقاسم المصالح في المنطقة العربية.

2. تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي من منظور أسلوب الإستمالة

إذا كان الأسلوب هو النهج أو الطريقة او المنحى ،فان الاستمالة في معجم المعاني من مصدر استمال ، وحاول استمالته بمعنى جذبه وجعله يميل وبرر استمالته أي استعطافه ،والمعنى ذاته نجده في قاموس المعجم الوسيط وكذلك معجم الرائد ،فاستمال ،يستميل ،استمالة فهو مستميل والمفعول مستمال للمتعدي [1]،فالاستمالة تحمل معنى الاستعطاف والليونة الأمر الذي قد يكون ترجمة لاستخدام تعبير الإصلاح في مخاطبة القوى الكبرى للأنظمة العربية ،فمنذ انتهاء الحرب الباردة ازدادت شدة دعاوي الحكم الديمقراطي ،حيث بدأ الحديث عن الرأسمالية والديمقراطية كأكثر النماذج قابلية للتطبيق، وتم ترسيم هذه الدعاوي بعد أحداث11 من سبتمبر 2001 وما أدت إليه من صياغة خطاب أمريكي المنشأ وعالمي الوجهة يتناول إمكانيات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ويسعى لإقناع هذه الدول بتطبيق برامج محددة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لصياغة تأثيرات من نوعية جديدة على النظم السياسية الحاكمة في إطار استراتيجية الحرب على الإرهاب.

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست منفردة في هذا المجال، لأن هناك مبادرات تطرحها الدول الأوروبية وفقا لأجندتها في التحول الديمقراطي في العالم العربي والتي غالبا ما تتبنى أسلوب الإغراء لاستمالة وتشجيع الدول العربية على تبني أجندة التحول الديمقراطي، وهذا التوافق بين القوى الكبرى على الساحة الدولية(خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) حول ضرورة لعب دور أكبر لدعم التحول الديمقراطي يمكن تفسيره بجملة من التحليلات أهمها التحليل الأمني الذي يركز على أن تبني سياسة نشر الديمقراطية يعمل في الأخير على دعم المصالح الأمنية للقوى الكبرى خاصة فيما يتعلق بتطويق وتقليص نفوذ الإتجاهات والجماعات الراديكالية (خاصة الإسلامية) والتي صنفت الخطر الأكبر بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، ويمكن اعتماد أيضا التفسير الإيديولوجي الذي يرى بأن نشر الديمقراطية يعتبر محاولة لبناء نظام ما بعد الحرب الباردة بشكل متسق مع البناء القيمي والمؤسسي الداخلي للدول الغربية الكبرى، أما التفسير الثالث فيشير الى أن التحولات التي شهدها العالم في ظل العولمة وضغوطها الإدماجية والتنميطية أدى إلى قبول فكرة تأثير العوامل الخارجية

(1) معنى وشرح استمالة في معاجم اللغة العربية موقع انترنيت :
http://www.almaany.com الزيارة بتاريخ 05 فيفري 2016.
http://www.maajim.com الزيارة بتاريخ 05 فيفري 2016.

على قضايا كانت تعتبر من صميم النطاق الداخلي ،حتى أن بعض التحليلات السياسية ترى أن الديمقراطية والعولمة الاقتصادية شيء واحد بحيث يصبح من مصلحة القوى الكبرى نشر الديمقراطية لتأمين مصالحها الاستراتيجية.

في ظل هذا التوجه الذي يعكس تزايد اهتمام القوى الكبرى بقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي خاصة على المستوى الخطابي الذي يتم استخدامه كورقة ضغط وبشكل ذرائعي ومتقطع، يشير الواقع إلى صورة مختلطة وبوسائل مختلفة باشرت فيها القوى الكبرى هدف نشر الديمقراطية بدرجات متفاوتة من الجدية اتجاه الحالات المختلفة والفترات الزمنية المتعاقبة، الأمر الذي أدى إلى إتساع الجدل في الدول العربية حول أوضاعها وعلاقاتها الداخلية والبينية والخارجية، ومن بين هذه العوامل مشاريع الإصلاح الديمقراطي من الخارج بدعوى تأهيل وتحديث البنى والمفاهيم السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم العربي خاصة في ظل إخفاق النظام العربي السائد في الاستجابة للتحديات الخارجية والداخلية التي تواجهه.

ومع التعدد في المبادرات الخارجية فإنه يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات من حيث الإصدار والدعم، الأول المبادرات الأمريكية والثاني المبادرات الأوروبية، والثالث مبادرات الأمم المتحدة.

1.2. المبادرات الأمريكية

إن الدور الذي تلعبه القوى الكبرى في الشؤون الداخلية للدول العربية وبالضبط في مسألة التحول الديمقراطي، يرتبط بتحليل سلوك وسياسات القوى في العلاقات الدولية من خلال متغير السياسة الخارجية للأطراف الفاعلة في النظام الدولي ومدى تأثير هذه السياسات في الهيكل السياسي والاجتماعي الداخلي في الدول التي تمر بمراحل التحول الديمقراطي، وقياس العلاقة بين السياسة الخارجية للدول الكبرى من ناحية والظاهرة الديمقراطية (بأبعادها المختلفة) في العالم العربي من ناحية أخرى يسمح بتوضيح آليات الربط بين مصالح هذه الدول والتحول الديمقراطي في المنطقة، وهو الأمر الأشد وضوحا في المبادرات الأمريكية خاصة بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001. ففي هذه المرحلة أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية (كولن باول) عن مبادرة للشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط في ديسمبر 2002، وبعد مرور عام آخر قدم الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بوش) طرحا أكثر تطورا حول الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط عندما أعلن عن مبادرته لإنشاء منطقة للتجارة الحرة مع دول المنطقة في نوفمبر 2003، ثم جاءت مبادرة الشرق الأوسط الكبير في فيفري 2004 لتلخص خطة عمل الولايات المتحدة الأمريكية لنشر الديمقراطية في العالم العربي.

ومن الناحية العملياتية فإن عملية الإصلاح والتحول الديمقراطي في العالم العربي أديرت أمريكيا وإلى اليوم من خلال إطارين أساسيين هما مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط منذ ديسمبر 2002 والتي تأثرت بتقرير التنمية الانسانية العربي الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي على أساسه تم وضع مبادرة الشرق الأوسط الكبير كخارطة طريق للديمقراطية في الوطن العربي. أما الإطار الثاني فهو هيئة المساعدات الأمريكية التي تمتلك خبرة طويلة في تقديم مساعدات التنمية في المنطقة بالإضافة إلى العديد من البرامج المكملة كبرامج وزارة الخارجية الأمريكية للديمقراطية وحقوق الانسان والعمل، وبرامج الوكالة الأمريكية للتنمية، الصندوق الوطني للديمقراطية. (1)

1.1.2. مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (Middle East Partnership Initiative) (MEPI)

تمثل المبادرة (الميبيMEPI) تفاعل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مع أصوات التغيير في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، يمولها الكونغرس (بإعتبارها تخضع لإشراف إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية) لتوفير الموارد والخبرات بهدف تعزيز الإصلاح ودعم التحول الديمقراطي في جميع أنحاء المنطقة بشراكة مع منظمات غير حكومية دولية ومحلية، ومؤسسات اقتصادية وجامعات ومعاهد عليا وحكومات. والميبي كهيئة ظهرت سنة 2002، ولها مكاتب إقليمية أحدها في تونس ويشمل المغرب العربي ومصر ولبنان وفلسطين، والثاني في أبوظبي بالإمارات ويشمل الخليج وبقية بلدان المشرق. ووفقا لما جاء في الموقع الرسمي للهيئة فإن أسلوب التمويل الذي تعتمده المبادرة يرتكز على تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال افريقيا من خلال تمكين الشراكة بين المواطنين والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص، ويذكر الموقع صراحة أن المبادرة تعتبر أداة مهمة استراتيجيا للسياسة الخارجية الأمريكية. وتحتسب ميزانية المكاتب الإقليمية ضمن المساعدات الاقتصادية الثنائية (حوالي 2 مليون دولار سنويا) التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية لدول المنطقة سنويا بهدف دعم البرامج والمشاريع التي تساعد على بناء عملية التحول الديمقراطي من خلال دعم الأحزاب السياسية، والإصلاح البرلماني وتعليم أسس القيادة والإصلاح، بالإضافة إلى الإصلاح الاقتصادي والتعليمي وتمكين المرأة وتدريبها على القيادة. (2)

---

(1) مختلف أهم برامج دعم الديمقراطية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية (DRL-USAID-MEPI) بالإحصائيات المالية المقدمة بالسنوات في شكل جدول أنظر:

TAMARA COFMAN WITTES, SARAH YERKES, the price of freedom(Saban center for Middle East policy: Brookings Institution, 2006), p 44.

(2) للتفصيل أنظر موقع الميبيMEPI. WWW.mepi.state.gov

وقد أكدت المبادرة على أربعة محاور أساسية هي: [1]

أولا :السياسي: تدعيم الممارسات الديمقراطية، والنظم الانتخابية والمجتمع المدني بما فيه الأحزاب السياسية، ودعم حكم القانون واستقلال القضاء، وتطوير المؤسسات اللازمة لحكومة تمثيلية تخضع للمحاسبة.

ثانيا: الإقتصادي: تدعيم القطاع الخاص، وتحرير التجارة بما يساعد الحكومات على فتح الأسواق مع المنطقة وخارجها، مما يجعل الشرق الأوسط منطقة تجارة حرة، وتطوير القواعد المصرفية والقوانين التجارية وتشجيع الاستثمارات، والتدريب على العمل الحر.

ثالثا: التعليمي: تطوير إصلاح التعليم الابتدائي والثانوي بمحاكاة النماذج المتميزة عالميا، وتحسين القدرة على الحصول على الخدمة التعليمية للشباب خاصة الفتيات واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لمواطن واع في مجتمع ديمقراطي.

رابعا: محور تمكين المرأة من خلال المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع بإزالة العوائق القانونية والإدارية والسياسية والاجتماعية وتدعيم المساواة في الحقوق وتكافؤ الفرص.

والملاحظ أن المبادرة حددت محاور عملها بشكل مفصل في بداية ظهورها، أما اليوم فهي تكتفي بذكر محورين أساسيين هما الحوكمة التشاركية والفرص الاقتصادية، أما نمط عملها فبقي على حاله بدليل مختلف البرامج التي صيغت في إطار المبادرة منذ ظهورها. فمثلا على مستوى 18 بلد في الفترة الممتدة بين (2002–2005) تم توزيع 350 برنامج في 15 دولة [2]، ومن أهم برامج تمويل الديمقراطية في هذا السياق (برنامج رواد الديمقراطية) وهو عبارة عن زمالة لمدة 3 أشهر في الولايات المتحدة الأمريكية للقادة والنشطاء المدنيين من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذين تتراوح أعمارهم بين 25–40 سنة، والبلدان المستهدفة هي: الجزائر، البحرين، مصر العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، تونس، الضفة الغربية وقطاع غزة، اليمن.

وكذلك موقع: Http://ar.islamway.net/article/25599. بتاريخ 17 ماي 2017.

(1) POWELL ANNOUNCES, Us- Middle east partner ship Initiative, december 12, 2002, The heritage foundation, washington, http://www.heritage.org/research/Middle East/wm179.cFm.

(2) عن تقرير واشنطن، العدد 85، موقع انترنيت:

http://www.taqrir.org/showarticle.cFm?id بتاريخ 10 جانفي 2016 .

وكذلك (برنامج بعثات برنامج الغد) الذي يوفر منحا جامعية لبرامج أكاديمية في إحدى الجامعات المعتمدة في المنطقة، و(برنامج رواد الغد لسنة 2018) المفتوح لخريجي المدارس الثانوية الذين لديهم مؤهلات ومحرومين اقتصاديا ،وهو برنامج يشترط أن يكون المتقدمون من بلدان محددة هي الجزائر، البحرين، الأردن، المغرب، اليمن، لبنان، ليبيا، سوريا، تونس، اليمن، الضفة الغربية وقطاع غزة. وكل هذه البرامج متوفرة على الموقع الرسمي للمبادرة (برنامج القيادات الطلابية–زمالة رواد الديمقراطية–برنامج رواد الغد).[1]

ومن الملاحظ أن المبادرة تسعى إلى إحداث إصلاحات سياسية واقتصادية وتعليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في إطارها العام، محاولة بذلك إحداث تأثير معين في سياسات الدول العربية المعنية بالمبادرة مستخدمة مدخل حوكمة التنمية ومستهدفة قطاع التعليم، والمرأة، والقطاع الخاص، لكن وبالرغم مما تثيره كلمة إصلاح من مزايا إيجابية إلا أن المبادرة وجهت لها مجموعة من الانتقادات في دراسات متخصصة عديدة والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: لا تتضمن المبادرة استراتيجية متماسكة لتحقيق أهدافها، وهو الأمر الذي تعرضت له الباحثة (تامارا كوفمان ويتس–COFMAN WITTES TAMARA) [2] في دراستها المعنونة ب (مبادرة الشراكة الشرق أوسطية: التقدم والمشاكل والآمال) حيث حللت الباحثة استراتيجية المبادرة ووصفتها بغير المتماسكة، خاصة وأن هناك محاولات لدعم الحكومات العربية لتجميل أنظمتها الأتوقراطية. وتضيف بأن المبادرة لم تستطع الحصول على الدعم الملموس من الحكومة الأمريكية من أجل تحقيق أهدافها وبرامجها.

ثانيا: باعتبار أن المبادرة تابعة للحكومة الأمريكية، فإن الكثير من الشكوك تثار حولها، وهو الأمر الذي تعرض له بالتحليل الباحث (توماس كاروثرز–THOMAS CAROTHERS) [3] في دراسته المعنونة ب (طريق أفضل للإصلاح في الشرق الأوسط) حيث يؤكد أن المبادرة ستكون أكثر فعالية إذا أصبحت منفصلة عن وزارة الخارجية، ويرى أنه من الأحسن أن يعاد بعث المبادرة كمؤسسة غير

(1) موقع المبادرة: www.mepi.state.gov .

(2) TAMARA COFMAN,SARAH YERKES,

مقال مترجم: معهد الامام الشيرازي الدولي للدراسات بواشنطن، موقع انترنيت:

www.siironline.org/alabwab/derasat01/245.htm الزيارة بتاريخ 17 ديسمبر 2015.

(3) توماس كاروثرز، طريق أفضل للإصلاح في الشرق الأوسط، موقع انترنيت:

http://www.Taqrir.org/showarticle.dfm?id=501 الزيارة بتاريخ 14 فيفري 2017 .

حكومية وكمبادرة خاصة، فبالإضافة للأثر السلبي للتعاون مع الحكومة الأمريكية (من الوجهة الشعبية والحساسية اتجاه الآخر الغربي)، فإن وزارة الخارجية ليست المكان الملائم لاستضافة مشروع المبادرة، ذلك لأن الرؤية المطلوبة للإصلاح على المدي البعيد، لا يمكن أن تنمو في ظل قالب سياسي بيروقراطي ومكان يتعامل مع الأزمات.

ثالثا: صعوبة التطبيق الفعلي للمبادرة حيث تشير الاحصائيات أن نسب ضئيلة من المبالغ المخصصة للمبادرة قد ذهبت إلى المنظمات غير الحكومية (من 11% إلى 18%)، الأمر الذي يطرح التساؤل حول أي تغيير هيكلي يراد إحداثه في المنطقة العربية خاصة وأن معظم هذه البرامج قد تم تجربتها وفشلت في دفع عملية التحول الديمقراطي. [1]

2.1.2. مبادرة الشرق الأوسط الكبير

تعتبر مبادرة الشرق الأوسط الكبير [2] خارطة طريق الديمقراطية في العالم العربي من خلال لحظة أمريكية، فقد انطلقت المبادرة من فرضية رئيسية مفادها أنه كلما تزايد عدد الأفراد المحرومين من حقوقهم السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، فإن المنطقة ستشهد زيادة طردية من معدلات التطرف الإرهابي والجريمة الدولية، والهجرة غير الشرعية، الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا على المجتمع الدولي، وإنه من الأهمية تبني خطة للإصلاح تحد آليات تنفيذها من الخطر المحتمل من جراء تلك التحديات، فقد تم الاعتماد على تقريري الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية لعامي 2002 و2003، والذين حددا النواقص الثلاثة في الحرية والمعرفة وتمكين النساء، وهي الأسباب المسؤولة عن نمو أفكار التطرف والإرهاب الذي لم يعد محكوما بالحدود السيادية للدول العربية، بل موجها بالأساس ضد الآخر الغربي.هذا الآخر الغربي الذي برز في لحظة أكثر دولية وتعددية، من خلال مبادرة الشرق الأوسط الأوسع.

إن تحليل مبادرة الشرق الأوسط الكبير كما وردت في جريدة الحياة اللندنية في 13 فيفري 2004 ومقاطعتها بالمشروع اللاحق مبادرة الشرق الأوسط الأوسع الذي طرحه في جوان 2004 الثمانية الكبار

---

(1)AMY HAWTHORNE, Middle East partnership Initiative-Questions Abound- Arab Reform Bulletin. www.ceip.org/. الزيارة بتاريخ 27 نوفمبر 2016

(2)مشروع الشرق الأوسط الكبير: جريدة الحياة، لندن، عدد الجمعة 13 فبراير (فيفري) 2004.

أنظر أيضا ملحق كتاب: عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق.

عصام عبد الشافي، مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية، موقع انترنيت: مجلة مركز الحضارة للدراسات السياسية: www.hadaracenter.com> مبادرات الإصلاح الزيارة بتاريخ 26 جوان 2017.

خلال قمة سي أيلاند في جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، يبرز العديد من النقاط والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول 05:مقارنة بين مبادرة الشرق الأوسط الكبير ومبادرة الشرق الأوسط الأوسع

مبادرة الشرق الأوسط الكبير	البرنامج	مبادرة الشرق الأوسط الأوسع
الولايات المتحدة	الأصل والملكية	الولايات المتحدة + مجموعة السبعة
الوطن العربي أساسا+ العالم الاسلامي	الهدف	الوطن العربي+ أفغانستان+ إيران + إسرائيل+ تركيا
من أعلى إلى أسفل	تدفق الأفكار	من أعلى إلى أسفل+ من أسفل إلى أعلى
أحادي	الشراكة	متعددة
الديمقراطية والحكم الصالح مجتمع المعرفة فرص اقتصادية	أعمدة	منتدى للمستقبل مجموعة دعم الديمقراطية. أساس للديمقراطية. مجموعات ثقافية مشروع تجريبي مالي صغير لمجموع الثماني
على نطاق المنطقة	المقاربة	بلد تلو بلد
تطفلي/ إكراهي	الأسلوب	تشاوري
إلزامية	المشاركة	طوعية
فترة زمنية قصيرة	الانتقال	عملية طويلة الأجل
الفرض+ الغزو (العراق)+ برنامج ممول يستهدف المجتمع المدني في الوطن العربي	تنفيذ	تشاور من دولة لدولة تشاور من دولة لمجتمع تنصيب+ تدريب.
مبادرة الشرق الأوسط	المؤسسة	مبادرة بقيادة الولايات المتحدة
تقرير التنمية البشرية العربية 2002		عملية برشلونة، مبادرة الحوار البياني العربي.
تقرير التنمية البشرية العربية 2003		بيان القمة العربية في تونس، بيان الإسكندرية، بيان صنعاء.
11 سبتمبر+ غزو العراق+ الحرب على الإرهاب.	السياق	11 سبتمبر+ غزو العراق+ الحرب على الإرهاب+ رد الاتحاد الأوروبي على مبادرة الشرق الأوسط الكبير+ الانتقادات العربية الموجهة إلى هذه المبادرة.

المصدر: العربي صديقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، ترجمة محمد شيا (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2010)، ص 242.

الملاحظ أن مبادرة مشروع الشرق الأوسط في نسختها الأولى غير المنقحة (الكبير) حملت طابع إلزامي موجه بالأساس إلى العالم العربي والعالم الإسلامي، مؤشرة بذلك على أسلوب الضغط

والإكراه التي حاولت الولايات المتحدة الأمريكية ممارسته بصورة مباشرة على أنظمة الحكم العربية من خلال ما أسمته أولويات أو أعمدة الإصلاح والمتمثلة في:

أولا: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح

من خلال مبادرة الانتخابات الحرة والزيارات المتبادلة والتدريب على الصعيد البرلماني، وتأسيس معاهد للتدريب على القيادة خاصة النساء والمساعدة القانونية للناس العاديين، ومبادرة وسائل الإعلام الحرة والمستقلة، مع تعزيز الجهود المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد وتفعيل دور المجتمع المدني.

ثانيا: بناء مجتمع معرفي

من خلال مبادرة التعليم الأساسي (محو الأمية) والكتب التعليمية، ومبادرة مدارس الاكتشاف وإصلاح التعليم ومبادرة التعليم في الانترنيت، مبادرة تدريس إدارة الأعمال.

ثالثا: توسيع الفرص الاقتصادية

من خلال مبادرة تمويل التمويل ومبادرة التجارة، وذلك بدعم الانضمام لمنظمة التجارة، وتسهيل التجارة والتوسع في انشاء المناطق التجارية، ومناطق رعاية الأعمال، وكذلك انشاء منبر الفرص الاقتصادية للشرق الأوسط.

أما النسخة المعدلة والمسماة بمبادرة الشرق الأوسط الأوسع فقد اتسمت بطابع طوعي يتميز باستمالة الطرف العربي من خلال مجموع من المبادرات التنفيذية في إطار ثلاثة مجالات أساسية وهي المجال السياسي والمجال الاجتماعي والثقافي والمجال اقتصادي ، ويمكن أن نذكر في إطار دعم الإصلاحات المحلية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنح المقدمة لبرامج التدريب وتطوير إمكانيات التواصل الاجتماعي وقدرة المجتمع على مساعدة نفسه وتنمية طاقات المرأة القيادية ومحو الأمية القانونية، وإنشاء أطر موازية للحوار مع قطاع الأعمال والمجتمع المدني.

والجدير بالذكر من خلال تتبع محتوى المبادرتين أن حدود تأثيرها علي عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: إن الانتقادات التي وجهت إلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية، سواء تعلق الأمر بالرفض العربي أو التحفظ الاوروبي أسفرت عن صدور وثيقتين عن قمة الثماني التي عقدت في الولايات المتحدة الأمريكية في جوان 2004 وهما شراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك من منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال افريقيا،وخطة مجموعة الثماني لدعم الإصلاح.وقد أكدت الوثيقتان أن الإصلاح الديمقراطي ليس بقضية أمريكية وإنما تعبير عن إهتمام

عالمي، هذا الاهتمام العالمي القائم على قاعدة المصلحة في تفعيل تطبيق هذه الوثائق على أرض الواقع، فالنسخة الأولى للمبادرة اعتبرت تدخل خارجي لفرض النهج الغربي على الأنظمة العربية، التي لم يكن لها أي دور في صياغة بنودها وأهدافها، والنسخة الثانية للمبادرة ركزت على التشاور مع الدول الأوروبية التي اتضح تأثيرها في صياغة المبادرة من خلال مدخل التنمية وتطبيق برادايم التحديث. وفي هذا الإطار تدقق الباحثة (تامارا كوفمان ويتس-TAMARA COFMAN) [1]في الفروق بين مبادرة الشرق الأوسط الكبير ومبادرة الشرق الأوسط الاوسع التي أضاف فيه الأوروبيون برادايم التحديث والذي تعتبره عودة إلى أنماط تنمية شبه سلطوية بيروقراطية لا يحتاج سجلها في الفشل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري إلى برهان في حالة العالم العربي.

ثانيا: الملاحظ أن مبادرة الشرق الأوسط (الكبير أو الأوسع) تجعل من إسرائيل أحد دول منطقة الشرق الأوسط، هذا المصطلح الذي لا يحمل أي دلالة جغرافية ويذكر الباحث (العربي صديقي) [2]أن المعنى الأولي للشرق الأوسط غامض في الأساس، وازداد نقصا في التحديد بعدما مدت حدوده لتضم إلى الوطن العربي أفغانستان وإيران وإسرائيل وباكستان وتركيا، والسؤال الذي لم يغب يومًا (أوسط أين؟ شرق ماذا؟) يتردد أيضا الآن في تساؤلنا حول تعريف (أكبر) أو (أوسع). كما أن المبادرتين تركز على الشرق الأوسط الذي تعتبر إسرائيل أحد دوله، لكنه في نفس الوقت تستثني بإعتبارها النموذج الديمقراطي الوحيد وسط محيط من التخلف العربي والنظم الديكتاتورية ، فكيف يمكن إذن بمبادرة تتجاوز الحكومات وتخاطب المجتمعات العربية مباشرة بأن تحظى بالمصداقية وهي تتجاهل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، كما أن قلة الثقة بسجل الولايات المتحدة الأمريكية. يجعل من المبادرة الأمريكية محل شك وبحسب الدراسة [3] التي قدمها كل من (مارينا أوتاواي MARINA OTTAWAY وتوماس كاروثرز THOMAS CAROTHERS) لمبادرة الشرق الأوسط الكبير فإن ما تضمنته المبادرة من كلام منطقي حول حقيقة المنطقة (الشرق الأوسطية) السياسية فإنه لا يمكن اعتبارها إطارا نمطيا أو برادايم جديد لطريقة تداول الولايات المتحدة للمشكلات، فالمصالح هي التي تحكم طريقة بناء السياسة الخارجية الأمريكية.

(1 TAMARA COFMAN," the New US proposal for a Greater Middle east initiative: An evaluation Memo", Sabancentre for middele east policy n02 (10 may 2004).

(2)العربي صديقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية، المرجع السابق، ص 247.

(3) MARINA OTTAWAY and THOMAS CAROTHERS , "the greater middle East initiative: off to a false start", policy brief no 29 (March 2004) : pp 1-2.

ثالثا: إذا كان مشروع الشرق الأوسط الكبير قد إتسم بالهجومية والاكراه والأحادية، فإن نسخته المعدلة مشروع الشرق الأوسط الأوسع إتسمت بروح أكبر من التعاون والطوعية والحساسية تجاه خصوصية المنطقة، حيث نظمت مقاربة طوعية للإصلاح لكن في إطار برادايم محدد للدمقرطة، فعبارات "الشراكة الارادية" و"البلدان المهتمة" و"الشركاء" تعطي مساحة للإرادة الذاتية للحكومة العربية لكن في المقابل المشروع يوجه إلى أعمدة ثلاث هي الحكومات ورجال الأعمال، والمجتمع المدني ويعكس إهتماما دوليا بقضية الديمقراطية في الوطن العربي. ويطرح الكاتب "العربي صديقي"[1] مقاربة تركيبية في تحليله لمشروع الشرق الأوسط الأوسع والتي تسمح بملاحظة ذلك التكوين التبادلي القائم بين الهوية والمصلحة وبين الهوية والفعل والذي يتضح الأول في التقليد المعرفي الذي يسند هوية أمريكا كديمقراطية والثاني في طابع شخصيات أمريكا المتعددة فيما يشبه مرض الانفصام والمتمظهر بصورة حادة في السلوك الأمريكي في الوطن العربي، وإن كانت مبادرة الشرق الأوسط الأوسع أكدت على "الحوار" و"الشراكة" في إطار دولي متعدد، فإن النمط الإستشراقي في صنع المعرفة واحدا، بحيث هناك طريق واحد تتدفق منه المعلومات، العلم، المعرفة التقنية والقيم، فقد طورت مبادرة الشرق الأوسط الأوسع الأعمدة الثلاثة في المبادرة الأولى لتقارب مستويات ثلاثا هي: الديمقراطية، المعرفة، الاقتصاد واستندت إليها من خلال تعميم التركيز الأمريكي على السياسي، فصنع المعرفة من حق الثمانية الكبار كحق حصري في ملكية محتوى المبادرتين.

رابعا: بالرغم من حقيقة كل الانتقادات الموجهة لمبادرة الشرق الأوسط الكبير وحتى نسختها المعدلة الشرق الأوسط الأوسع إلا أنها منحت في مرحلة معينة دعما أخلاقيا للنقاش العربي الواسع بخصوص مسألة الإصلاح السياسي كما شكلت مرحلة نقد ذاتي لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب التي تواطأت بشكل أو باخر في عرقلة مسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية.

3.1.2. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID The united states agency for international developement.والمعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI)

تمتلك هيئة المساعدة الأمريكية (USAID) خبرة طويلة في تقديم مساعدات التنمية ،وذلك منذ أن وقع الرئيس الأمريكي "جون كيندي" على القرار التنفيذي لإنشائها سنة 1961والذي حدد مجال إهتمامها في مساندة النمو الاقتصادي من خلال التجارة وتحسين الزراعة، وتحسين الصحة العامة ونشر الديمقراطية ومنع المنازعات وتوفير المساعدات الإنسانية عند الحاجة التي تركز أساسا على

(1)العربي صديقي، المرجع السابق، ص ص 247-251.

تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة من خلال تشجيع النمو الاقتصادي والمساعدات الإنسانية ،وتحت تأثير أحداث 11 من سبتمبر اتجهت الهيئة إلى التركيز على قضايا الحكم الرشيد ونشر الديمقراطية والإصلاح القضائي وزيادة الشفافية ودعم المجتمع المدني ،وقد أدى هذا التحول إلى ظهور حالة من الإزدواجية بين الوكالة ومبادرة الشراكة، وحتى التناقض بينهما في بعض الحالات خاصة في ضوء عمل الهيئة مع الحكومات والنظم الرسمية التي قد تكون هدفا للتغيير من قبل مبادرة الشراكة فضلا عن حالة التنافس واختلاف ثقافة عمل الإطارين؟[1]

أما المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI) الذي ينتمي للحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية فقد تم إنشاؤه لمساعدة الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) (1983) الذي يعتبر بدوره مؤسسة خاصة غير ربحية تم إنشاؤها بالمشاركة بين الجمهوريين (المعهد الدولي الجمهوري) والديمقراطيين (المعهد الوطني الديمقراطي) تهدف إلى تحقيق النمو وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم وتم إدارة الصندوق من خلال لجنة متوازنة بين الحزبين تحظى بدعم الكونغرس من مختلف الانتماءات السياسية وهو يخضع إلى الرقابة من قبل الكونغرس الأمريكي ووزارة الخارجية، والمراجعة المالية المستقلة، تلتقي أهداف المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية مع أهداف الصندوق الوطني الديمقراطي بل وتمتزج معه بحيث تتضمن تدعيم بناء النظام الديمقراطي، وتعزيز الإجراءات الانتخابية الديمقراطية، والسعي لنهوض بقيم التعددية الديمقراطية على الصعيدين المحلي والدولي، أما عن تمويله فهو يتلقى الغالبية العظمى من الصندوق الوطني للديمقراطية NED، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، وتحصل بعض برامج المعهد في الشرق الأوسط على تمويلها من مبادرة شراكة الشرق الأوسط التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية،[2]للمعهد فروع في تسعة من البلدان العالم العربي وهي: الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، اليمن، ويقدم برامج لتشجيع المشاركة الانتخابية والمراقبة على الانتخابات وبرامج تدريب لمؤسسات المجتمع

(1) تقرير واشنطن–العدد 85–الولايات المتحدة وأروبا وقضية الإصلاح في الشرق الأوسط
دراسات:www.siironline.org الموقع الرسمي للتقرير:http://www.taqrir.org/showarticle.ctm?id=501 موجود ايضا في:www.siironline.org/alabwab/derasat بتاريخ 6 مارس 2015.

(2)الإحتراف في نشر الديمقراطية...المعهد القومي الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI)، دراسات:.www.sironline.org بتاريخ 17 مارس 2016.

المدني وتيسير بناء الشبكات بين النشطاء السياسيين ومن أهم مبادراته "المرأة كشريك" التي تهدف إلى منح المرأة الأدوات اللازمة لإدارة الحملات السياسية [1].

بالإضافة إلى الصندوق الوطني لتعزيز الديمقراطية، والمعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية، نجد العديد من المؤسسات والهيئات المتخصصة التي تعمل على بناء ثقافة سياسية جديدة مشبعة بالقيم السياسية الأمريكية من أجل إعادة صياغة التوجهات العربية ومن أبرز هذه المؤسسات الأمريكية [2]:

- American Center for International labar solidarity.
- American Foreignpolicycouncil.
- Center for International private Entreprise
- Fundation for Defense of Hunan Rights.
- Sister hood is a global Institue.

أما الأموال المقدمة إلى المراكز العربية فعادة ما توزع من خلال لجنة أمريكية تضم شخصيات عامة وقيادات إقتصادية أمريكية وهكذا يتم الفصل بين الحكومة الامريكية والمتلقى العربي من خلال اعطاء هذه الأموال إلى هذه الهيئات والمراكز المتخصصة (الدولية)

وهكذا تحولت العديد من منظمات المجتمع المدني في العالم العربي إلى أقسام تدريبية لهذه الهيئات التي تعمل على تثقيفه في فقه الحريات والحقوق المدنية ،تحفز الفئات الاجتماعية المستهدفة على التصدي للمفاهيم والمؤسسات والقيم والتقاليد الموروثة التي تتعارض وحقوق المرأة والحقوق المدنية والسياسية، وتدريب الفئات المستهدفة على وسائل ووسائط التواصل الاجتماعي بهدف تطوير حركة المجتمع المدني وللتأثير على الأنظمة الحاكمة لصالح التحول الديمقراطي. [3]ويضيف الدكتور "وليد عبد الحي" مثالا تفصيلا لدولة الأردن يوضح فيه حجم المبالغ المالية المخصصة لمراكز دراسات ،جمعيات أو اتحادات المرأة وكذلك مجالات ومعاهد متخصصة تتلقى الدعم من هذه الهيئات موضحا أن ما تريده الولايات المتحدة الأمريكية من دعم الظاهرة الديمقراطية في الوطن العربي هو ما يفسح المجال أمام توثيق ارتباط الاقتصاد والسياسة العربية بالولايات المتحدة، ولكي يتم ذلك لا بد من نشر

(1) نفس المرجع .

(2)وليد عبد الحي، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص 66.

(3) صديق عبد الباقي، الديمقراطية من الغرب إلى الشرق، المرجع السابق(موقع أنترنيت).

ثقافة سياسية بديلة تقوم على تمجيد قيم اقتصاديات السوق والحرية السياسية والمجتمع المدني...إلخ.[1]

كما أن تتبع التمويل الأمريكي منذ عام 2003 حتى عام 2019 يعكس أهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجية والوكالة الامريكية للتنمية ،والصندوق الوطني للديمقراطية ،حيث تم الانتقال من دعم الحكومة والمجتمع المدني الى دعم الحكم الديمقراطي العادل منذ سنة 2006،مع ملاحظة ان سنة 2010حضيت بأكبر تمويل ،وحصة الأسد منها خصصت لصالح سيادة القانون وتعزيز حقوق الانسان والحكم الراشد (1.518 مليون دولار)[2]،الامر الذي يمهد لقراءة ثورات الربيع العربي من منظور التدخل الأجنبي والذي اتخذ ذريعة لدى أنظمة الحكم القائمة.ومما تجدر الاشارة اليه ما نشر في مجلة نيوزويك الامريكية بتاريخ الفاتح من فيفري 2011،والامر يتعلق بتقرير من وزارة الخارجية الامريكية يخص المدونين الثوريين تطرق الى دور برامج التدريب للمدونين في تعبئة الحراك الشبابي في مصر،وبتاريخ 14 افريل 2011 نشرت ايضا تقرير حول برامج التدريب والرعاية والتمويل التى قدمت للنشطاء الديمقراطيين في العالم العربي خلال السنوات الماضية.وجاء ايضا تقرير مركز بيترسبرغ لدراسات الشرق الادنى بتاريخ 31 مارس 2011 بخصوص الدور الامريكي في ثورات الربيع العربي، والذي تحدث عن التعبئة الجماهيرية ،ليؤكد التدخل الامريكي ،حتى روسيا اعتبرت الحراك العربي نتاجا مباشرا للمبادرة الشرق اوسطية التى اشرفت على 350 برنامج منذ 2001 تحت ادارة وزارة الخارجية الامريكية.[3]

إن الخوف من الآخر الغربي لتطبيقه فلسفة المصلحة الخاصة، هي التي جعلت من هذه الهيئات تتحول على حد تعبير الباحث "أحمد بن سعادة" من منظمات غير حكومية إلى منظمات غير مرغوبة فيها ففي مصر مثلا تم إتهام 43 ناشط من المنظمات غير الحكومية من تلقى تمويل أجنبي والتدخل في الشؤون السياسية للبلد ومن بينهم رئيس القسم المصري للمعهد الجمهوري الدولي [4]، وفي

(1) وليد عبد الحي، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العرب، المرجع السابق، ص ص 65-68.

(2) عزمي بشارة ،ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي،المرجع السابق ،ص17.

(3) عصام عبد الشافي، "تراجع الدور الامريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة "،مجلة السياسة الدولية العدد 186 (اكتوبر 2011):ص 9.

(4) أحمد بن سعادة، من منظمات غير حكومية إلى منظمات غير مرغوبة فيها www.Ahmedbensaada.com/index.php?option=com-content view=articles) بتاريخ 28 مارس 2016.

الجزائر فرضت الحكومةعلى الصندوق الوطني الديمقراطي أن يتشاور معها قبل إختيار شركاء لأنشطته. [1]وفي نفس السياق يوضح الباحث "رون بولRON PAUL "انه بالرغم من الإدعاءات التي يسوقها أنصار الصندوق الوطني للديمقراطية وغيرها من المنظمات غير الحكومية من أن إرسال الاموال الأمريكية إنما جاء بهدف تعزيز الديمقراطية، إلا أن الواقع يعكس صورة سلبية، فقد ساهمت هذه الأموال في تدمير الديمقراطية في الخارج ويذهب أبعد من ذلك، فهو يقترح حل الصندوق وتوجيه الاهتمام والتعاون الى مؤسسات القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك نشاطات في الخارج وتقوية العلاقات التجارية مع الدول المعنية التي ستعتمد بدورها السياسات التي تسهم في استمرار الازدهار الاقتصادي وتشجيع السلام[2].

2.2. المبادرات الأوروبية

بدأ الاهتمام الأوروبي بتحقيق عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي مع انتهاء الحرب الباردة، في أوائل التسعينيات من القرن الماضي ،حيث يعتبر المشروع الأورومتوسطي وما نتج عنه من شراكة وليد هذه التحولات التي طرأت على النظام العالمي الجديد وعلى مدى خمس سنوات منذ عام 1990 وحتى عام 1995 وهي السنوات التي تسبق مبادرة برشلونة، حاولت الدول الأوروبية أن يكون لها وجود في المنطقة للعب الدور الذي كان يقوم به الاتحاد السوفياتي السابق إضافة إلى رغبة هذه الدول في عدم ترك الساحة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية منفردة. [3]ومن الواضح أن السياسات الأوروبية ركزتعلى الدول المتوسطية والتي هي في الأساس دول عربية (دول المغرب العربي) ولذلك كانت مختلف مشاريعه وبرامجه وحتى إعلاناته تتضمن مصطلح المتوسط في قراءة واضحة لشمال المتوسط ودول الضفة الجنوبية للمتوسط ،هذه الدول التي شكلت "مفهوم الدول الحاجزة" بتعبير (جون كريستوف روفان–JOHN CRISTOPHE ROFAN) أو "الدول المحورية" بتعبير (بول كينيدي–PAUL KINEDI)، وهي الدول التي تقع في الجنوب على خط تماس مباشر مع الشمال

(1) ديما بشار، التحديات التي تواجهها المنظمات الأمريكية لدعم الديمقراطية في العالم العربي،الزيارة بتاريخ 10 سبتمبر 2015.

www.carnegieendowment.org/sada/?fa=22004&lang=ar.

(2) RON PAUL , US democracy promotion destroys democracy.owerseas

المساعدات الأمريكية للخارج...تعزيز الديمقراطية أم تدمير لها موقع أنترنيت:–www.saspoost.com/US democracy-promotion-destroys-democracy بتاريخ 04 جوان2014

(3) حسين معاوم، "تحولات نهاية القرن ومستقبل النظام الإقليمي العربي"، مجلة الفكر العربي، العدد 74(1993): ص 6.

(حالة الدولة المغاربية)، تكون وظيفتها إمتصاص التوترات القادمة من الجنوب وإضعافها حتى لا تصل إلى الشمال ومقابل ذلك تستفيد من إمتيازات تساعدها على أداء هذا الدور، الأمر الذي يجعل هذه الدول محل ترتيبات سياسية اقتصادية وجغرافية هدفها منع تطور اللاتوازنات واضعاف حركتيها تجاه الشمال. [1]

إذن بإنتهاءالحرب الباردة صاغت الدول الأوروبية أهداف سياستها الخارجية على الساحة الدولية في إطار وثائق عمل الاتحاد الأوروبي والتي أبرزت مجموعة من العناصر الأساسية المتمثلة في: ضمان السلام والاستقرار، منع الصراعات، تعزيز الديمقراطية وحكم القانون إحترام حقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي. ويتضح من تحديد هذه الأهداف مدى ارتباطها بحقيقة إدراك الاتحاد الأوروبي أن مصادر تهديد الأمن الأوروبي لم تعد مصادر تقليدية بالمفهوم العسكري الضيق، لتشمل كل ما يتصل بتهديد الأمن بالمعنى الشامل. والتهديدات الأمنية من هذا المنظور ترتبط بنواتج عدم الاستقرار والاستبداد السياسي والتدهور الاقتصادي والاجتماعي وما إلى ذلك من إنعكاسات على الداخل الأوروبي. [2]

والجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي قد تجاوز الرؤية التي حكمت طويلا علاقته بدول جنوب البحر المتوسط (التركيز هنا على الدول العربية) والتي إستهدفت السعي إلى تحقيق الاستقرار وبناء شراكة مع هذه البلدان بالتعاون مع مؤسسات الدول فيها، وإهمال الفاعلين الاجتماعيين من دون الاهتمام بمدى احترام هذه الدول لقواعد الديمقراطية وحقوق الانسان، وقد أدى هذا النهج إلى عرقلة جهود التحول الديمقراطي وعليه رأى الإتحاد أن الإصلاح السياسي هو الضمانة لتحقيق الاستقرار في جنوب البحر المتوسط، وأنه يقتضي بأن يتوسع ليشمل جميع قوى المجتمع الفاعلة التي تعمل على

(1) جعفر عدالة، "تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية العدد 318 (ديسمبر 2014).موقع أنترنيت:www.webreview.dz>IMG>pdf>21-2 الزيارة بتاريخ 20ماي 2018.

أنظر أيضا:

مصطفى بخوش، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف (القاهرة :دار الفجر والتوزيع ،2006)،ص 23.

(2) سليم محمد زعنون، المرجع السابق ، ص ص 17-18.

دعم وتعزيز الديمقراطية بوسائل غير عنيفة، مع ضرورة صياغة مبادرات وبرامج لتقديم دعم ملموس إلى الجهات الفاعلة في المجتمع لمدني. [1]

1.2.2. مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMPEuro-Mediterrnean partnership)

إن الفرع الأول الذي يحكم المبادرات الأوروبية اتجاه قضية التحول الديمقراطي في الوطن العربي انطلاقا من مدخل التحديث هو الشراكة الأوروبية–المتوسطية والتي أسست لما عرف بعملية برشلونة 1995،"وتستند هذه الشراكة على اقتراض أنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي شروط أساسية لبناء السلام والاستقرار في المنطقة"[2]

وترتكز الشراكة على ثلاثة مجالات أساسية وهي: [3]

أولا: الشراكة السياسية والأمنية: حيث أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن في المنطقة البحر المتوسط يجب أن يكون الأساس لأي تعاون بين دول الحوض، وحدد الالتزام بين الدول المشاركة بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وأهمها تسوية الخلافات البينية بالطرق السلمية، وترسيخ قيم الحرية والديمقراطية ودول القانون لكنه إعترف في نفس الوقت بخصوصيات ثقافية واجتماعية للدول تعطيها الحق في إختيار الأسلوب الذي يمكن من خلاله تحديد مضامين هذه القيم وطريقة وضعها موقع التطبيق.

ثانيا: الشراكة الاقتصادية والمالية: وذلك بإنشاء منطقة تجارة حرة تسمح بإزالة كافة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعترض سبيل التجارة بين الدول المعنية ووردت إشارة تفصيلية للقواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة (كالمناقشة المتكافئة، تشجيع القطاع الخاص، تحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية). ومن أهم المجالات التي أعطيت لها الأولوية: تفعيل دور المرأة في التنمية ومجال الطاقة والزراعة بما في ذلك التنمية الريفية، البنية التحتية، التدريب الفني والعلمي، وذلك بزيادة حجم المساعدات المالية الممنوحة لدول المغرب العربي في إطار برنامج (ميدا1–MEDA1) [*] من 1996

---

(1) نفس المرجع، ص 15.

(2) يوسف الشرقاوي، "الأمن والتعاون في المتوسط" ،مجلة دراسات استراتيجية العدد 46 (1996) :ص 16.

(3) أنظر:

- Euro-mediterraneanpartnership.barcelona Declaration (27-28)-11-1995,workgroop,European commission brucsels,1995, p 32.
- جعفر عدالة، المرجع السابق، (موقع أنترنيت سابق).

(*)خصص برنامج ميدا 1 (1996–1999) قيمة 3.435 مليار أورو ويتصدر المغرب المجموعة بحصة 660 مليون أورو. مبيوع لتونس 428مليون أورو، والجزائر 164 مليون أورو ويعتبر البنك الأوروبي للإستثمار BEI من=

إلى 1999 وبرنامج (ميدا2-MEDA2) من 2000 إلى 2006 الذي يعتبر الأداة الرئيسية لتمويل المشاريع المتفق عليها في إطار الشراكة وهو موضوع لتنفيذ السياسات المالية والفنية الواجب إتباعها لإحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية في المنطقة، بمعنى إصلاحات إقتصاد السوق أو ما أسماه الأستاذ (علي الحاج) [1] بأسواق رأس المال(capital-market).

ثالثا: الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية: القائمة على مبدأ الحوار بين الأدبيات والثقافات كوسيلة للتفاهم بين الشعوب، والاهتمام بقضايا التبادل بن الشباب ومنظمات المجتمع المدني وضرورة العمل على تنميتها وتطويرها كما تم النظر إلى قضية التنمية على أنها قضية متعددة الجوانب يلعب فيها الانسان الفرد دورا أساسا (محور التنمية البشرية)، وأيضا تشجيع الديمقراطية القائمة على أساس التعددية العسكرية والسياسية وإطلاق الحريات لتشمل مختلف قوى وفئات المجتمع.

الملاحظ على الشراكة الأوروبية المتوسطية أنها حاولت إحداث نقلة نوعية في نمط العلاقة بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط من خلال ثلاثة نقاط أساسية:

أولا: لقد تميزت الشراكة الأوروبية المتوسطية عن غيرها من آليات عمل الاتحاد الأوروبي مع المنطقة العربية بأنها اتصفت بالشمولية فقد جمعت بين 27 شريكا [*] على مستوى ثنائي وأيضا كشركاء في تعاون إقليمي مشترك ودفعت العلاقات الأوروبية العربية إلى أبعد من التبادلات التجارية لتشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والأمنية والأهم السياسية فقد شكل مؤتمر برشلونة (28-29 جوان 1995) أول محاولة جدية يقوم بها الاتحاد الأوروبي لإرساء أسس تعاون شامل مع الدول الأخرى المطلة على البحر الأبيض المتوسط [2]

ثانيا: تضمنت المبادرة مفهوما جديدا للعلاقات الأوروبية مع دول المنطقة العربية، حيث ارتكزت على مبدأ المشاركة (Partner ship)، وليس كعلاقة تعاون كما كان عليه الحال. وتتميز علاقة المشاركة من

المساهمين الأساسيين في هذه المخصصات أما ميدا 2 (2000-2006) خصص 12.75 مليار أورو منها 5.35 مليار كمساعدات و4.7 مليار كقروض مختلفة.

أنظر في ذلك:

- Union européenne-maghreb : 25 ans de coopération 1976-2001, commession européenne 2001. http://europa.eu-maghreb-25ans.pfd بتاريخ 23 ماي 2017

(1) على الحاج، المرجع السابق، ص 208.

(*) 27 شريك: 15 دولة هي دول الاتحاد الأوروبي آنذاك، مع ثمانية دول عربية هي مصر، الأردن، سوريا، لبنان، فلسطين، تونس، الجزائر، المغرب، وأربعة دول غير عربية هي تركيا، قبرص، إسرائيل ومالطا

(2) على الحاج، المرجع السابق، ص ص 200-201.

التعاون الثنائي بأنها تقوم على مفهوم الالتقاء عند مبادئ وسياسات أساسية تجمع الشركاء لإدارة وتسيير حياتهم السياسية والاقتصادية وتنظيم أوضاعهم الاجتماعية والثقافية. (1)

ثالثا: وضع إطار قانوني ومؤسسي يحكم ويحدد التوجهات الأساسية من حيث الالتزامات والحقوق والواجبات الملقاة على عاتق الطرفين، الاتحاد الأوروبي من جهة ككتلة والآخر الدول المعنية منفردة وبالفعل شرعت المفوضية الأوروبية في الدخول في مفاوضات مع الدول العربية المعنية لإبرام إتفاقيات مشاركة تحل محل اتفاقيات التعاون المبرمة سابقا.

(انتهت تونس جويلية 1995، المغرب فيفري 1996، الجزائر أفريل 2002)

دخلت حيز التنفيذ 1998، دخلت حيز التنفيذ 2000، دخلت حيز التنفيذ 2005) (2)

إن أهمية مبادرة الشراكة الأوروبية المتوسطية بالنسبة لعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي يمكن تتبعها من خلال التحديان الأساسيان اللذان يواجهان المبادرة في شقها السياسي والأمني، فالأمر أولا يتعلق بضرورة تبني عمليات إصلاح داخلية في بلدان المنطقة العربية المعنية حتى يتحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي وذلك من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية جريئة مع التركيز ثانيا على تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية التي تنعكس آثارها على دول الاتحاد. فإحترام حقوق الانسان والحريات الإنسانية وضمان ممارستها فعليا وشرعيا بما فيها حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية وحرية التفكير والمعتقد والدين، كلها مبادئ أساسية لا تكون إلا في أنظمة ديمقراطية وقد تكون الخلافات العديدة التي ظهرت بين البلدان العربية ودول الاتحاد الافريقي حول ما تضمنه اعلان برشلونة الذي إقترحته دول الاتحاد أثناء المشاورات التمهيدية عن حقوق الانسان والنموذج الديمقراطي دليل على التحدي العملياتي للمبادرة سواء للطرف العربي أو الأوروبي، فالبلدان العربية المتوسطية تحفظت على البند الوارد في الإعلان والذي يلزمها بالرد على الاستفسارات وتقديم المعلومات المتعلقة بأوضاع حقوق الانسان كلما طلب منها الشركاء الآخرون، وفي الطرف الآخر فإنه على الرغم من الالتزام الأوروبي بحماية حقوق الانسان في البلدان العربية المتوسطية (وذلك بربط تقديم المساعدات بهذا الباب) إلا أنه كان في وضعية تمييزية، فلم يشر هذا الالتزام لإنتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان الفلسطيني. (3)

---

(1) نفس المرجع، ص 204.

(2) جعفر عدالة، المرجع السابق، (موقع أنترنيت سابق).

(3) للتفصيل أنظر: على الحاج، المرجع السابق، ص ص 205-212.

أما فيما يتعلق بفلسفة المبادرة القائمة على فرضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية كشروط أساسية لبناء السلام والاستقرار في المنطقة، وإعتماد مدخل التحديث الذي يعتبر التنمية الاقتصادية تقود بالضرورة إلى تحقيق الديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي، فإن العديد من الانتقادات وجهت إلى هذه النقطة (وهو الأمر الذي تم التطرق إليها في الفصل الأول)، عند الحديث عن مدخل التحديث.

فعلى الرغم من نجاح المدخل الاقتصادي للاتحاد الأوروبي في وسط وشرق أوروبا إلا أنه لم يكن فاعلا في هذه الحالة لأسباب عديدة أهمها إختلاف حواجز ودوافع الدول المستهدفة في الحالتين فقد شكل الإلتحاق والاندماج في الاتحاد الأوروبي دافع قويا للتحول الديمقراطي في دول شرق ووسط أوروبا، أضف إلى ذلك عدم قدرة المبادرة عل التعامل مع الصراعات الأساسية خاصة الصراع العربي الإسرائيلي.ويلخص الاستاذ (روجر ألبانيانا ROGER AIBINYANA) [1] ماسبق بقوله بانه قد تم فعلا تحقيق بعض المكاسب ،ولكن الشراكة الاورومتوسطية فشلت في تحقيق اهدافها خصوصا على مستوى تحقيق النمو الاقتصادي و الاستقرار وترسيخ الاصلاحات الديمقراطية .وتعتبر القمة الارومتوسطية لرؤساء الدول والحكومات بمناسبة مرور عشر سنوات على مسار برشلونة (نوفمبر 2005)بمثابة تجسيد فعلي لهذا الفشل. وقد ادمج مشروع الاتحاد من اجل المتوسط ضمن اطار هذه الشراكة سنة 2008 لتعزيز ودفع العلاقات البينية ،لكن الحصيلة الواقعية لم تكن في مستوى الطموحات المسطرة ،فقد اصبح في مفترق الطرق غير قادر على الاستجابة للتحديات الجديدة على مستوى الاندماج الاقتصادي ،ودعم التحولات الديمقراطية في العالم العربي.

2.2.2. سياسة الجوار الأوروبي

الإطار الثاني للمبادرات الأوروبية هو ما عرف سياسة الجوار الأوروبي (ENP European Neighbourhood Policy) التي تبناها الاتحاد الأوروبي سنة 2004، وتعتمد هذه السياسة على نفس الأهداف التي تحكم الشراكة الأوروبية المتوسطية في إطار مسار برشلونة، والخاصة بدعم التعاون السياسي الأمني فضلا عن التعاون الاقتصادي والتجاري. وتقوم سياسة الجوار الأوروبي على العلاقة الثنائية المباشرة في إطار ما سمي بمخططات العمل [2] ذات طابع ثنائي تخص الاتحاد وكل دولة

(1) ROGER AIBINYANA , the union for the mediterranean in 2017: stocktaking and consolidation,mediterraneanyearbook2017,pp217-221, https://bit.ly/2DxhNd3 .2019 بتاريخ 25 جانفي

(2) حول مخططات العمل وتطبيقات السياسة الجوارية

أنظر:جعفر عدالة، المرجع السابق، (موقع أنترنيت).

شريكة له ،لإضفاء خاصية المرونة لعدم اشتراطها لأي شرط مسبق، وتحديد الأولويات بناءا على مبدأ الحوار والمفاوضات، وتقوم مخططات العمل هذه بتحديد برنامج إصلاحات سياسية وإقتصادية وقانونية لترقى إلى المستويات المعمول بها داخل الاتحاد الأوروبي ومؤسساته والدول المعنية بهذه السياسة هي: المغرب، الجزائر، تونس ،ليبيا، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، السلطة الفلسطينية إضافة إلى سبعة دول غير عربية هي: إسرائيل، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جيورجيا، مولدافيا أوكرانيا. والجدير بالذكر أن سياسة الجوار الأوروبية قد أضافت عنصرين جديدين لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية وهما: الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، واعتبار الصراع العربي الإسرائيلي أولوية استراتيجية للاتحاد الأوروبي في محاولة لإعطاء انطباع عام عن سعي أوروبا لإيجاد نوع من الانسجام بين مختلف المبادرات الأوروبية، وإرادة تثمين مكتسبات مسار برشلونة والاستفادة منه، الأمر الذي انعكس في وثيقة (تقوية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والعالم العربي) المودعة لدى رئاسة الاتحاد الأوروبي بتاريخ 09 ديسمبر 2003والتي تتضمن إمكانية اعتماد إستراتيجية جهوية أوروبية اتجاه منطقة الشرق الأوسط الكبير، تخص كل من دول مجلس التعاون الخليجي، اليمن، العراق، إيران، بالإضافة إلى خمسة دول عربية أخرى هي: موريتانيا، الصومال، السودان، جيبوتي، وجزر القمر، وتحدد الوثيقة خطين أساسيين للعمل بخصوص علاقة الاتحاد الأوروبي بالبلدان العربية هما: الخط المتوسطي المتضمن الشراكة الأوروبية المتوسطية وسياسة الجوار الأوروبي أما الخط الثاني فهو خط الشرق الأوسط الموسع.

إنّ علاقة سياسة الجوار الأوروبي بمسار عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي تتضح من الوجهة النظرية من خلال مخططات العمل التي تتضمن تقارير البلدان الخاصة بشركاء الإتحاد الأوروبي المتوسطيين والذي يقوم على عنصرين:

الأول: يخص المظاهر السياسية أي مدى حضور عناصر الديمقراطية حقوق الانسان واحترام الحريات الأساسية، دولة القانون، الاستقرار، العدالة.

الثاني: يخص الوضع الاقتصادي والاجتماعي، مستويات تطور الاقتصاد الوطني، الإصلاح الهيكلي، السياسة المالية وغيرها.

الأمر الذي يجعل من سياسة الجوار الأوروبي مجموعة برامج عمل لاستمالة الطرف العربي للحصول على تمويل لبرامج محددة مسبقا، في إطار قيم عالمية تعكس التوجه نحو فكرة السوق، فالدول الأوروبية هدفها أسواق لصرف منتجاتها، بالإضافة طبعا إلى النفط والغاز والأمن، فالمنهج

الأوروبي يركز على مشكلات الاقتصاد الكلي والإرهاب والهجرة غير الشرعية ،أما مسائل حقوق الانسان والديمقراطية فتحمل أهمية ثانوية في أجندة سياسة الجوار الأوروبي اتجاه دول الجنوب المتوسط، كما أنّ تركيز سياسة الجوار على بناء دائرة من الأصدقاء حول الاتحاد الأوروبي تعكس تركيزه على أمنة الخاص أكثر من التركيز على التعاون الإقليمي في منطقة البحر المتوسط.

إضافة إلى ما سبق فإن هذه المبادرة لم تحظ باهتمام الرأي العام، لانتقادها فلسفة العمل من أسفل، الذي أدرك أنه لا مكان له فيها بالرغم من تكرار كلمات المجتمع المدني كثيرا في بنود المبادرة وأنها شأن ثنائي بين الحكومات العربية والأوروبية. [1]

3.2.2. المبادرة الألمانية[2] (ليوشكا فيشر) (Yoshka.f)

طرح "المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن الدولي" في أكتوبر 2003 مشروعا بحثا لدراسة تغيير النخبة العربية يقوم على أنّ الدول العربية تشهد "عمليات تغييرية" واضحة على مستويات عدّة، حيث تمثل فئة الشباب الفئة المهيمنة على الشعوب العربية، الأمر الذي يؤدي إلى بروز إتجاهات سياسية واقتصادية جديدة من خلال ظهور "دم جديد" من المفكرين ورجال الأعمال من شأنه أن يؤدي إلى تحولات جذرية في هياكل الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والذي بدوره ستكون له آثار واضحة على العلاقات الدولية.

وقد شكلت نشاطات هذا المركز الخلفية الفكرية التي استندت إليها المبادرة الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط التي طرحها وزير الخارجية الألماني "يوشكا فيشر" وأعلنها في 7 فيفري 2004 وتنطلق المبادرة من فرضية أن سبيل علاج التهديدات الأمنية التي يشكلها الشرق الأوسط تقوم على الأمن بالمفهوم الواسع، حيث يشمل التحديث السياسي والإجتماعي ،وأن ضروريات الأمن هي التي

(1) أسعد طلبة عبد الحليم، "الرؤية الأوروبية للإصلاح السياسي في مصر (1995-2007)"،(رسالة ماجيستر، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009)، ص 72.

(2) حول المبادرة انظر :- عصام عبد الشافي، مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية، مجلة مركز الحضارة للدراسات السياسية، موقع أنترنيت:<www.hadaracenter.com مبادرات الإصلاح بتاريخ 20 فيفري 2015.

- يوشكا فيشر،ماذا يجري الان في الشرق الاوسط؟ ،موقع انترنيت : amp.dw.com/22/12/2006 بتاريخ 18 جانفي 2016.(يوشكا فيشر كان وزيرا للخارجية الالمانية ونائبا لمستشارها في الفترة الممتدة 1998-2005 ويعمل كاستاذ زائر في كلية وودرو ويلسون بجامعة برينستون.)،ترجمة نص المبادرة متوفرة على موقع: ar.qantara.de (مبادرة يوشكا فيشر).

حتمت الدعوى إلى الإصلاح في الشرق الأوسط، فالمنطقة تمثل البؤرة الأساسية للتهديدات الأمنية لأوروبا.

وتقوم المبادرة على مرحلتين:

أولا: دمج عمليات التعاون الأوروبي في المنطقة مع المبادرات وأدوار أخرى موازية، مثل: دور حلف شمال الأطلنطي، حتى يكمل كل منهما الآخر بحيث يتم الوصول إلى عملية متوسطية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والناتو، وذلك على أربعة محاور: الأمن والسياسة والاقتصاد والثقافة. وكل ما يتعلق بها من موضوعات التعليم، الديمقراطية والمجتمع المدني، إلاّ أن الأولوية للشراكة الاقتصادية في الشرق الأوسط.

ثانيا: إعلان المستقبل المشترك: والذي تشارك فيه دول المنطقة بما فيها إيران وإسرائيل.

وتطويرا "لمبادرة فيشر" أقرت القمة الثلاثية التي عقدت بين رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" والرئيس الفرنسي "جاك شيراك" والمستشار الألماني "جيرهارد شرودر" مبادرة ثلاثية للإصلاح في الشرق الأوسط، ومن خلال نصوص المبادرة برزت عدة ملاحظات:

1- عدم وجود تعريف واضح لمفهوم الشرق الأوسط،واستخدام المفهوم الأمريكي له، للتأكيد على أن العلاقة بين أوروبا والولايات المتحدة قائمة على الحفاظ على المصالح الأمنية الأطلنطية المشتركة، الأمر الذي أكده "فيشر" عقب الأزمة التي شهدها الطرفان على خلفية الحرب الأمريكية على العراق. "فالخلاف بين وجهتي النظر (مع الولايات المتحدة الأمريكية) لا يقلل من التفاهم عبر الأطلنطي وأن تلك الحرب لا بد من الانتهاء الناجح من تداعياتها على المنطقة وعلى المصالح الأمنية الأطلنطية المشتركة".

2- الدمج بين ميكانيزمات الشراكة الأورومتوسطية الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وبين برامج الناتو المعروفة باسم "الشراكة من أجل السلام"، والهدف من ذلك هو الاستعاب الجزئي لدور الناتو في سياق السياسة الأوروبية تجاه منطقة الشرق الأوسط والتأثير في صياغة أولوياته.

3- تحقيق نقلة نوعية في السياسات الأوروبية نحو دول المنطقة...ولفت الإنتباه إلى أن الشرق الأوسط قد أضحى أخطر من ان يترك بمعزل عن تحولات منظومة القيم العالمية بداعي الإستثناء الثقافي أو منطق التمييز الحضاري.

والملاحظ ان "ليوشكا فيشر" قد دعا الى شراكة استراتيجية بين امريكا وأوروبا للتحرك السريع والحاسم مع بناء سياسة جديدة في التعامل مع الشرق الاوسط قائمة على المقاربة الأمنية ،لكن منطلقة

من مدخل تحديث العالم العربي من خلال تدعيم عمليات الاصلاح التي يجب ان تتم في جميع المجالات السياسية والمؤسسات الديمقراطية والقانون...،والمبادرة تشير الى ان هناك أزمة تحديث عميقة في العالم العربي الاسلامي ،وهي التي تقبع وراء التهديد الأمني سواء للولايات المتحدة الأمريكية أو اوروبا ،مما يعني أن افتراضات الحرب على الارهاب هي نفسها لكن من منطلق أكثر ديبلوماسية من خلال شراكة اوروبية أمريكية.

4.2.2. الشراكة الجديدة من اجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع دول جنوب المتوسط (استجابة جديدة لجوار متغير)[1]

بعد احداث الربيع العربي عام 2011 تم صياغة سياسة جوار اوروبي جديدة بعنوان الشراكة الجديدة من اجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط ،وتقوم المقاربة المقترحة على اساس التفاضل والشروط والمساءلة المتبادلة على ثلاثة عناصر هي التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات ،وشراكة اقوى مع الشعب ،ونمومستدام وشامل،وهو ما تضمنته التوصيات الصادرة عن المفوضية الاوروبية الموجهة الى مجلس الاتحاد والبرلمان الاوروبيين من اجل مواكبة احداث الربيع العربي ،منها بيان الشراكة الجديدة من اجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع دول جنوب المتوسط نشر في 8 مارس 2011 ،وكذلك بيان استراتيجية جديدة تجاه جوار متغير نشر بتاريخ 25 ماي 2011 ، وبناءا على ذلك تم تبني مقاربة جديدة على أساس الحوافز ،وعلى المزيد من الافضلية المسماة (المزيد في مقابل المزيد) ،فهي تكافئ الاصلاح الأسرع بمزيد من الدعم في المساعدات والتجارة والمكانة المتقدمة.واقترح الاتحاد الاوروبي أدوات مقاربة اوروبية جديدة تمثلت اساسا في مرفق دعم المجتمع المدني(بقيمة 22مليون يوروالهدف من انشائه تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني ، وصقل قدرتها على المدافعة والمناضرة وتطوير امكانياتها لمراقبة الاصلاح وتطبيق وتقويم برامج الاتحاد الاوروبي) ،والصندوق الاوروبي للديمقراطية والذي يسعى الى تقديم مساعدات للنقابات والفاعلين الاجتماعيين مثل المنظمات غير الحكومية غير المسجلة،وتشجيع انشاء منظمات المجتمع المدني .

وبالفعل تم انشاء المؤسسة الاوروبية من اجل الديمقراطية عام 2013 كجهة مانحة مستقلة باعتبارها صندوق ائتماني دولي مستقل مكلف برعاية الديمقراطية في دول الجوار الاوروبي تقع ضمنها دول جنوب المتوسط العربية ،وقد مولت المؤسسة 304 مبادرة من بينها 124 مبادرة لبلدان

(1) للتفصيل انظر بيان المفوضية الاوروبية الصادر بتاريخ 8 مارس 2011 ،المفوضية الاوروبية تطلق شراكة طموحة من اجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع جنوب المتوسط (يوجد بيان ثاني بتاريخ 25 ماي 2011)
http://www.enpi - info.eu/mainmed.php,id=24445&id

الجوار الجنوبي بمبلغ قدر ب 8.44 مليون يورو(الفترة من 2013 الى 2016).[1]ويقدم الاستاذ (محمد سعدي) [2] تحليلا لتطبيقات المشروطية الديمقراطية للاتحاد الاوروبي بعد الربيع العربي موضحا ان الاتحاد الاوروبي وضع استراتيجية تتكون من ثلاثة ركائز يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- تدعيم الديمقراطية العميقة والصلبة والمستدامة.
- تعزيز المجتمع المدني ودعم المنظمات غير الحكومية،من خلال شراكة متينة مع منظمات المجتمع المدني في استقلالية عن وضع العلاقات بالحكومات ،وفي هذا الاطار يأتي برنامج تمكين المجتمع المدني في جنوب المتوسط في الفترة (2012-2018) .
- التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،عبر تعزيز تحرير الاقتصاد والاسعار والأسواق لضمان التوازنات الماكرواقتصادية.

ان استراتيجية الاتحاد الاوروبي تعيد احياء مفهوم القوة المعيارية بامتياز باعتبارها تنفرد عن باقي القوى الكبرى في العالم بكونها قوة ناعمة تجعل هويتها المشتركة واهدافها مرتبطة بالمبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان والتعددية السياسية عبر نشرها خارج حدودها ،لكن هذه المرة بالاضافة الى استمرار مراهنتها على التغيير من أعلى ،تعطي اهتماما للتغيير من أسفل من خلال دعم وتعزيز قدرات المجتمع المدني لمواكبة الاصلاحات على المستوى المجتمعي.لكن الواقعية السياسية تؤكد بأن توظيف البعد المعياري في السلوك الخارجي للاتحاد الاوروبي ينعكس في خطاب الترويج للمعايير الديمقراطية ،وهو ما يتم طرحه في العديد من الكتابات بمفهوم القوة المعيارية ،لكن الفجوة واسعة بين أثر سياسات الترويج للمعايير ونقلها خاصة للجوار الجنوبي العربي ،فالسلوك الاوروبي سلوك استراتيجي أكثر من ما هو معياري ،بدليل ان السياسات الاوروبية التي تم اعتمادها بمسميات ومشاريع مختلفة سعت الى تحقيق الاهداف نفسها الطاقة والاسواق والامن ،فاللاأمني في سياسة الجوار الاوروبي لا يمكن ان يعتبر الا أثرا جانبيا،وفي حالة التحول الديمقراطي في العالم العربي لا يمكن التوقع عكس ذلك فالأمن يأتي دائما قبل الديمقراطية .ومثل هذه النتيجة تم تأكيدها في العديد من

(1) حول المؤسسة الاوروبية من أجل الديمقراطية انظر الموقع :www.democracyendowment.eu
للتفصيل في المساعدات بالقطاعات والسنوات حتى عام 2020 انظر موقع الأداة الاوروبية على الرابط
http://ec.europa.eu/info/

(2) محمد سعدي ،الاتحاد الاوروبي والمشروطية الديمقراطية :اختبار ما بعد الربيع العربي ،مجلة سياسات عربية العدد 36 (جانفي 2019) :ص ص 81-82 .

الدراسات [1]سواء قبل الربيع العربي او بعده ،لكن ما يجب التذكير به هو ان هناك تحولا طفيفا غير جذري حيث يعترف الاتحاد الاوروبي ضمنيا بأحقية مشاركة فواعل غير رسمية في عملية الاصلاح ،وبالرغم من تباين السياسات الخارجية للدول الاعضاء في الاتحاد فان سياساته قامت على احتواء التحولات في المنطقة وضبط تداعياتها على الاستقرار الاقليمي ،ومثال ذلك الموقف الفرنسي الذي انتقل من الارتباك والترقب الى الدفاع عن خيار التدخل العسكري في ليبيا ،مقارنة بالصمت اتجاه التغيير العنيف لنظام الحكم في مصر.

3.2. مبادرات الأمم المتحدة

إن الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة لم يتضمن مفردة "الديمقراطية" لكن طيلة العقود السبعة منذ 1945 بذلت الأمم المتحدة جهدا كبيرا لدعم الديمقراطية وتعزيزها في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تعزيز الحكم الراشد ومراقبة الانتخابات، ودعم المجتمع المدني، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والمساءلة وتقديم المساعدات على صياغة دساتير جديدة في دول مراحل ما بعد النزاع. فالديمقراطية تعتبر احدى قيم الأمم المتحدة التي تتصل اتصالا وثيقا بسيادة القانون وممارسة حقوق الانسان والحريات الأساسية، ولأدل على ذلك أنه ومنذ عام 1988 تتخذ الجمعية العامة قرارا واحدا على الأقل كل سنة تتعرض فيه لجانب ما من جوانب الديمقراطية. لكن لا بد أن ننتظر فترة السبعينيات وما حملته من تغيرات في بنية النظام الدولي، حتى نجد أن الديمقراطية قد برزت بوصفها قضية من القضايا الشاملة في نتائج المؤتمرات واجتماعات القمة الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة [2] وقد أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 8 سبتمبر 2007 يوم 15 سبتمبر اليوم العالمي للديمقراطية ،وقبل هذا التاريخ صدر قرار عن الجمعية العامة للامم المتحدة 2004 تحت رقم (A/RES/59/201) [3] كان بمثابة محاولة لتحقيق اجماع دولي حول الديمقراطية تم بموجبه تحديد سبعة عناصر للحكم الديمقراطي يلتزم أي نظام سياسي بتحقيقها وهي:

---

(1) انظر في ذلك : محمد حمشي ،الاتحاد الاوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي :حدود القوة المعيارية ، مجلة سياسات عربية العدد 35 (نوفمبر 2018):ص ص 64 – 75 .

بشارة خضر ، الاتحاد الاوروبي والعرب من الحوار الى الربيع العربي ،من كتاب التداعيات الجيو استراتيجية للثورات العربية ،المتجر الالكتروني موقع انترنيت :.https://Books.google.dz/bo الزيارة بتاريخ 08 افريل 2019.

(2) موقع منظمة الأمم المتحدة: www.UN.org/ar/globalissues/democracy. بتاريخ 22 ماي 2018.

(3) المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية ،أكتوبر 2011 ،موقع انترنيت : http://democracy-reporting.org/ الزيارة بتاريخ 07 ديسمبر 2015.

فصل السلطات وتوازن القوى ،استقلالية القضاء ،إقامة نظام تعددي للأحزاب والمنظمات السياسية ،إحترام سيادة القانون ،المساءلة والشفافية ،اعلام حر ومستقل وتعددي ،إحترام حقوق الانسان والحقوق االأساسية.

لقد كان لانهيار نظام القطبية الثنائية وانتهاء الحرب الباردة أثر في ظهور صيغ جديدة لدور الأمم المتحدة ،حيث اتجهت الى الشؤون التي كانت من صميم السيادة الداخلية بطرحها لمفهوم جديد للسيادة والتدخل لأغراض إنسانية ،وحماية حقوق الانسان على أساس انها قضايا تمس السلم والامن الدوليين وليست مجرد قضايا داخلية .وجاء على لسان الامين السابق (بطرس بطرس غالي)[1] بأن الأمم المتحدة أكدت في مؤتمراتها وقراراتها ان الديمقراطية في هذا العصر هي احدى الأهداف الرئيسية للهيئةوهي تدعو الدول لتبنى النظم الديمقراطية ،لأنها تعتبر الديمقراطية داخل الدول هي الطريق الى التنمية ،ولأنها تقوى روح الابتكار وحرية الاتصال والاستقرار الاجتماعي الذي أصبح ضروريا للنجاحات الاقتصادية والاجتماعية في عصر المعلومات .وأهمية الديمقراطية تبرز لا كهدف وانما كنهج وعملية وكنظام اجرائي يوفر المشاركة في المجتمعات البشرية لسائر المواطنين .والديمقراطية بين الدول هي الأساس المبين والوحيد المضمون للتعاون الدولي وبناء السلام والمنظمة تدعم ذلك من خلال وسائل متعددة كتقديم بدائل ديمقراطية من الصراعات، وجهود حفظ السلام، والمساعدات التي توفرها لضمان سلامة العملية الانتخابية في بعض البلدان ، وإجراءات تطبيق القانون التي تستخدم كأداة للدفاع عن الإنجازات الديمقراطية .كما تتعهد الأمم المتحدة بدعم التحول الديمقراطي.كما أعلنت الجمعية العامة في خريف عام 1991 تفضيلها لانشاء وحدة للمساعدة الانتخابية التي بدأت عملها بالفعل في افريل 1992.

ومن الملاحظ أن مدخل التنمية هو أساس عمل الهيئة الأممية، ففي مؤتمر القمة العالمي (سبتمبر 2005) شددت الوثيقة الختامية للمؤتمر على الترابط القائم بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الانسان وحرياته. وفي عام 2007 طلبت لجنة السياسات التابعة للأمين العام، وهي أعلى هيئة لصنع القرار داخل الأمانة العامة، وضع استراتيجية على نطاق المنظمة للتعريف بنهج الأمم المتحدة لدعم الديمقراطية معتمدة على ثلاثة أركان وهي: السلام، الأمن، التنمية وحقوق الانسان. [2]

(1)بطرس بطرس غالي ،حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية ، مجلة السياسة الدولية العدد 114 (أكتوبر1993):ص 147.

(2)الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الختامي www.UN.org/ar/globalissues/democracy بتاريخ 20 افريل 2019.

وقد أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الامم المتحدة وعنوانها "تحويل عالمنا : خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الالتزام بعالم تكون فيه الديمقراطية والحكم الراشد وسيادة القانون وتوفير بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي امورا اساسية لتحقيق التنمية المستدامة.[1]

إن تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة من أجل مساندة الديمقراطية يتم عن طريق العديد من الهيئات منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية ، هيئة الأمم المتحدة للمرأة ،مفوضية حقوق الانسان ، إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية.

إن أنشطة هذه الهيئات ليست مستقلة عن اعمال الامم المتحدة في مجال تعزيز حقوق الانسان والتنمية والسلام والامن،وهي تشمل مساعدة البرلمانات وهياكل الحكم المحلية غير المركزية على تعزيز اعمال التحقق والموازنة التي من شأنها ان تسمح بازدهار الديمقراطية،تشجيع حقوق الانسان وسيادة القانون والوصول الى ساحة القضاء من خلال المساعدة في تدعيم النزاهة والفعالية ،كفالة حرية التعبير والوصول الى المعلومات ،توفير مساعدة ومساندة طويلة الامد من اجل هيئات ادارة الانتخابات ،تعزيز وتمكين المرأة على الصعيد السياسي وفي الحياة العامة.[2]وسيتم التطرق الى برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للديمقراطية ،لأن الأول تضمن تعزيز الحكم الديمقراطي أما الثاني فهو الهيئة الائتمانية المسؤولة عن تمويل جهود نشر الديمقراطية.

1.3.2. برنامج الامم المتحدة الانمائي

يقدم برنامج الامم المتحدة الانمائي منفردا كل عام ما قيمته 1.5 مليار دولار[3] لدعم العمليات الديمقراطية على الصعيد العالمي ،مما يجعل الامم المتحدة واحدة من أكبر الجهات الموفرة للتعاون التقني لاغراض الديمقراطية وشؤون الحكم في العالم.ومن الواضح أن القيمة المالية المخصصة لدعم العمليات الديمقراطية في ارتفاع فقد قدرت عام 2012 بحوالي 1.1 مليار دولار(انظر الجدول06) محتلة المرتبة الثانية بنسبة 26 % بعد تحقيق الاهداف الانمائية للألفية والحد من الفقر البشري ،وتقدر اليوم بحوالي 1.5 مليار دولار كما سبق ذكره.غير أن ما يثير الانتباه التغير في استخدام المصطلحات ،حيث كان يستخدم تعبير تعزيز الحكم الديمقراطي في اشارة الى نظام الحكم فالعملية تدار من

(1) الجمعية العامة للامم المتحدة والديمقراطية ،موقع انترنيت : www.un.org بتاريخ 26 ماي 2020.

(2)الديمقراطية والامم المتحدة ،موقع انترنيت www.un.org/ar الزيارة بتاريخ 17 نوفمبر 2018.

(3) الجمعية العامة للامم المتحدة والديمقراطية ،موقع انترنيت : www.un.org/ar بتاريخ 26 ماي 2020.

أعلى،أما اليوم تم استخدام تعبير دعم العمليات الديمقراطية ،وقد يكون في هذا اشارة الى الطابع العام للعمليات الديمقراطية بغض النظر عن الفواعل.

الجدول06:نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائية (بحسب مجال التركيز)

بحسب مجال التركيز	المبلغ المالي المخصص (ألف دولار أمريكي)	النسبة المئوية
تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحد من الفقر البشري	1.276.510	%28
تعزيز الحكم الديمقراطي	1.192.398	%26
دعم منع الأزمات والانتعاش منها	1.091.482	%24
إدارة الطاقة والبيئة من أجل التنمية المستدامة	534.676	%11.6
مجالات أخرى	513.064	%10.4
المجموع	4.608.130	%100

المصـــــــدر: موقع منظمة الأمم المتحدة، البرامج الإنمائي للأمم المتحدة موقع أنترنيت:www.undp.org/context/dam/undp/library/corporate الزيارة بتاريخ 12 ماي 2016.

2.3.2. صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية

بصفته الصندوق الإنتماني العام للأمم المتحدة والمخصص لدعم جهود نشر الديمقراطية في كافة انحاء العالم ويدعم الصندوق المشاريع التي تعزز صوت المجتمع المدني وبنهض بحقوق الانسان وتمكين المرأة ومشاركة الشباب وتعزيز قدرة المجتمع المدني في التفاعل مع حكومة الإعلام، وحرية المعلومات وأدوات المعرفة، كما بدعم الصندوق عمليات إرساء الديمقراطية على أساس عدم وجود نموذج وحيد للديمقراطية من خلال مرفق تنافسي يقدم المنح لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في تعزيز القيم الديمقراطية.

ويترأس الصندوق رئيسا يكون مسؤولا أمام المدير التنفيذي الذي يمارس الرقابة الإدارية على الأنظمة البرنامجية والإدارية للصندوق، والذي بدوره يكون مسؤولا أمام الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة.تتركز مشاريع الصندوق في سبعة مجالات أساسية هي: سيادة القانون وحقوق الانسان، فعالية

المجتمع المحلي، تمكين المرأة، اشتراك الشباب وسائط الإعلام وحرية الإعلام، تعزيز قدرة المجتمع المدني عل التحاور مع الحكومة، والأدوات اللازمة للمعرفة. [1].

والملاحظ أن صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية هو الهيئة الوحيدة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والتي تحمل كلمة "الديمقراطية" كما أنه الجهاز الوحيد الذي يعد هدفه المباشر لدعم الديمقراطية من خلال آلية تمكين المجتمع المدني، فالجزء الأعظم من التمويلات يخصص لجماعات المجتمع المدني المحلي.

ومنذ عام 2007 قام الصندوق بتمويل حوالي 600 مشروع في أكثر من 100 بلد في إفريقيا، المنطقة العربية آسيا، شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، وبلغ مجموع ما صرفه أكثر من 160 مليون دولار وتستمر المشاريع لمدة سنتين وهو يعتمد على كلية التبرعات وحصل على دعم أكثر من 40 حكومة [2]، وربما هذا ما بقسر أنه من بين ما متوسطه 2000 إلى 3000 إقتراح لمشاريع مقدمة كل سنة لايختار الصندوق إلا حوالي 2% لتمويلها [3]،وعلى مستوى المنطقة العربية تم تمويل العديد من المشاريع كمشروع مسارات الديمقراطية وتمكين الشباب في لبنان والذي يهدف إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية في لبنان من خلال مشاركة الشباب في الحياة العامة عن طريق تمكينهم إجتماعيا ومن خلال تأهيل المجمع المدني.(2013–2015) [4].وكذلك مشروع "yes-program" التابع لجمعية "تمكين التنمية" في تونس والذي يهدف للترويج لمشاريع التمكين الاقتصادي للشباب. [5]

(1) موقع منظمة الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية: موقع أنترنيت: https://www.un.org/ruleoflaw>united بتاريخ 20 افريل2017.

(2) نفس الموقع.

وكذلك موقع: دعوى لتقديم الترشيحات (صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية)

–المشاريع–للتمويل–صندوق الأمم–المنحalwafd.org/954076

(3) موقع منظمة الأمم المتحدة، صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية: موقع أنترنيت سابق.

(4) موقع منظمة الأمم المتحدة:./www.un.org/an/partnership

(5) مشروع جمعية التمكين للمرأة ، عن موقع أنترنيت: www.radioexpressfm.com بتاريخ 17 نوفمبر2017.

3. تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي من منظور أسلوب الضغط

جاء في معجم اللغة العربية المعاصر [1] ضغط ، يضغط ،فهو ضاغط ،والمفعول مضغوط. ضغَط على المُتَّهم ليعترف بجريمته: تشدَّد وضيَّق عليه، قهَره وأكرهه، فأجبره.أما أسلوب الضغط فهو الطريقة التي يتم بها التشديد والتضييق على المفعول.وفي حالة العالم العربي فإن هذا الاسلوب يمكن الاشارة اليه من خلال ما تعرضت اليه الأنظمة السياسية العربية من ضغط للمؤسسات المالية الدولية في اطار مبدا المشروطية الخارجية ، وكذلك ضغط المنظمات غير الحكومية خاصة ما هو مرتبط بتنظيمات المجتمع المدني العالمي ونضاله لإعلاء قيم الديمقراطية وحقوق الانسان.

1.3.المديونية الخارجية أرضية للمشروطية الخارجية

إن دراسة أزمة الديون الخارجية للدول النامية –بصورة عامة–من خلال مقولات الفكر الاقتصادي الرأسمالي ونظريات الفائض والعجز، لا تسمح بتتبع المسار الحقيقي لبروز قضية المديونية الخارجية لأنه يهمل فكرة علاقات التبعية الاقتصادية –السياسية والنمو الاقتصادي غير المتكافئ بين الدول المقدمة والمستقبلة أي المتقدمة والمتخلفة. وقد تكون من الدراسات المهمة العربية التي تناولت موضوع المديونية الخارجية وتحولها إلى أزمة عالمية كتابات الأستاذ رمزي زكي [2] ،حيث تم التأصيل التاريخي للمديونية الخارجية منذ نهاية حروب نابليون عام 1814 (فترة العصر الذهبي للإمبريالية) إلى سنة 1982 العام الذي كان فيه النظام المصرفي العالمي الرأسمالي على حافة الانهيار باعلان 22 دولة عن عدم قدرتها على دفع الأقساط والفائدة على ديونها، ومن هنا تحولت المديونية الخارجية إلى أزمة تستحوذ على اهتمام الدوائر الاقتصادية (المالية والمصرفية) والسياسية والأكاديمية سواء في الدول الدائنة أو المدينة، ويذكر الباحث "فهد الفانك"[3] بأن هناك عدة نظريات

---

(1) معجم اللغة العربية المعاصر ،موقع انترنيت https://www.almaany.com/ar/dict/ar-arبتاريخ 12 ماي 2015.

(2) رمزي زكي، البحث عن حل يدافع عن بلاد المدينة: مشروع صياغة لرؤية عربية، ندوة المديونية في الوطن العربي، 22–27 فيفري 1992.www.aicardes.org.tn>sem-aicardes><3Ar4.pdf بتاريخ 16 افريل 2017.

رمزي زكي، الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسات التكيف في الدول النامية (القاهرة :دار سينا،1993).

رمزي زكي، "نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي"، دراسات عربية العدد 10 (1989).

انظر أيضا: جورج قرم، التبعية الاقتصادية(بيروت :دار الطليعة، 1982)، ص ص 41–93.

(3) فهد الفانك، أزمة المديونية الخارجية: نحو سياسات عربية بديلة ،مجلة المستقبل العربي العدد 133 (1990):ص74. موقع أنترنيت:.http://www.nooramags.com/view/Fa/articlepage/408465?sta

للأسباب التي أدت إلى تراكم مشكلة المديونية الخارجية ومن ثم تطورها إلى درجة الأزمة من ذلك: الصدمة النفطية الأولى (1973–1974) والثانية (1979–1980) ،أنظمة الحكم العسكرية والفاسدة أو كلاهما، عامل سعر الفائدة الحقيقي،السياسات النقدية المنخفضة للدول الصناعية.

ومهما كان التفسير المقدم لأزمة المديونية الخارجية فإن المخاطر التي يواجهها العالم ذات شقين أساسيين، الأول يتعلق بالنظام المصرفي العالمي (وبسلسلة إفلاسات مصرفية كبرى)، أما الثاني فيتعلق بالدول المدينة وضرورة تجميد برامج التنمية، وتراجع الدخل الوطني فالأمر لا يتعلق بتوقف النمو الاقتصادي فقط بل تحوله إلى نمو سالب ،وإن كانت مخاطر الشق الأول قد تم تجاوزها باستراتيجيات متبعة من الحكومات الصناعية والمؤسسات الدولية المالية (نادي باريس–نادي الندى) [1] فإن مخاطر الشق الثاني لاتزال قائمة بحيث أصبحت الأزمة أزمة إنمائية لا أزمة مصرفية.

إنطلاقا مما سبق سيتم تحليل عبء الدين الخارجي من خلال مدخل التنمية لقياس حجم الأزمة عالميا وعربيا ومن ثم تحديد حجم رأس المال التفاوضي للدول العربية.

1.1.3. المديونية الخارجية وعبء مدفوعات الدين

إن الأصل في الاستدانة أن تزيد من النمو عبر قناة الادخار والاستثمار، على أن يتم دفع الدين في المستقبل على شكل أقساط مع الفوائد ،وقد أدى الارتفاع الكبير في تكاليف خدمة الدين إلى الوقوع في أزمة المديونية الخارجية. خاصة خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات، ونظر لعدم وجود تعريف موحد وشامل للمديونية الخارجية ومتفق عليه، تكونت سنة 1984 مجموعة عمل تضم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبنك التسويات العالمية، وقامت بوضع تعريف للمديونية الخارجية وهو كالتالي: "إن اجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساويا إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الجارية التي تؤدي إلى تسديدات مقيمي بلد ما، تجاه غير المقيمين به.

(1) نادي باريس يضم 19 دولة من أغنى دول العالم ،ويجتمع النادي بالدول المدينة (78 دولة) التي من المفروض ان يكون لها برنامج عمل مع صندوق النقد الدولي مدعوم باتفاقيات مشروطة ،وعلى العكس منه ليس لنادي لندن وجود صريح ويضم 600 بنك تجاري من الدول الصناعية ،ويضم مجموعة الدول الثماني ومؤسسات مالية دولية اخرى ،ومن شروط التفاوض لاعادة جدولة الديون التوقيع المسبق لاتفاق التكييف الهيكلي مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.ومن شروط منح القروض التعهد بتوفير مبادئ الديمقراطية.للتفصيل انظر: حسين عباس حسين الشمري ،المؤسسات المالية الدولية الساندة(نادي باريس ونادي لندن) ،محاضرة بجامعة بابل على الموقع الالكتروني: www.uobabylon.edu.iq بتاريخ 13 فيفري 2015.

ويشمل حتمية تسديد أصل الديون مرفقا بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل"[1]

ويذكر الدكتور "بلقاسم العباس"[2] تعريفين أساسيين للمديونية الخارجية بحيث ينطبق التعريف الواسع للمديونية الخارجية مع مضمون التعريف الوارد سابقا ،والذي يتطلب المعرفة الكاملة لكافة الالتزامات المالية الخارجية للدولة والتي تشمل ديون الحكومة وديون البنك المركزي، ديون المؤسسات العامة والخاصة المضمونة أو غير مضمونة من طرف الحكومة ،وتشمل كذلك العمليات المالية الأخرى للأعوان الاقتصاديين مثل: الاستثمار المباشر. أما التعريف الضيق للمديونية الخارجية فيشمل كل الديون المتوسطة وطويلة الأجل والمستحقة على الحكومة أو مضمونة من طرفها. ومثل هذا التعريف يستثني إئتماناتصندوق النقد الدولي إذا اعتبرنا أن الدين طويل الأجل يشمل الديون الخاصة غير المضمونة والديون الحكومية والديون المضمونة حكوميا.

ومن خلال التعريفات السابقة تكتسي دراسة الدين الخارجي أهمية خاصة، نظرا للتأثير المباشر على عمليات سداد الدين وإعادة جدولته، كما أنه الأساس الذي تبنى عليه التحاليل المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين.ومن المتعارف عليه أنه يتم تحليل مستويات المديونية ومدفوعات الدين بإستخدام مجموعة من النسب هي: نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات (EDT/XGS)، ونسبة الدين إلى الناتج الوطني الإجمالي (EDT/GNP)، ونسبة مدفوعات الفائدة على إجمالي الدين إلى صادرات السلع والخدمات (TNT/XGS)،ونسبة اجمالي خدمة الدين الى صادرات السلع والخدمات(TDS/XGS).

وتخصص نسبتي الدين إلى الصادرات والدين إلى الناتج الوطن الإجمالي إلى قياس المديونية، بينما تقاس مدفوعات الدين بنسبتي خدمة الدين الى الصادرات والفائدة على الدين الى الصادرات.

ويصنف تقرير التمويل التنموي على مستوى العالم الذي يصدره البنك الدولي عبء مديونية الدول حسب مؤشرين أساسيين هما: [3]

(1) DEMBINSKI. M .PAWEL , l'endettement international(paris: OCDE, 1988), p20.

(2) بلقاسم العباس، إدارة الديون الخارجية، سلسلة جسر الثنية ،العدد30، جوان 2004، موقع أنترنيت (المعهد العربي للتخطيط) www.87_develop_bridge30(2).pdf. الزيارة بتاريخ 22 مارس 2016.

(3) بلقاسم العباس ،ادارة الديون الخارجية ،المرجع السابق (موقع انترنيت)

بالنسبة لمختلف المصطلحات الاقتصادية المتعلقة بالدين الخارجي انظر موقع صندوق النقد الدولي : http://www.imf.org>eds-arabic.pdf بتاريخ 20 فيفري 2015. وكذلك موقع : www.imfbookstorore.org بتاريخ 15 فيفري 2015. وكذلك موقع : www.imfbookstorore.org بتاريخ 15 فيفري 2015.

الأول: نسبة القيمة الحالية لإجمالي خدمة الدين الخارجي إلى الدخل الوطني الإجمالي.
الثاني: نسبة القيمة الحالية لإجمالي خدمة الدين الخارجي أي الأصل والفوائد إلى الصادرات التي تشمل السلع والخدمات وتحويلات المهاجرين.

ويوضح مؤشر نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج الوطني الإجمالي عبء المديونية الخارجية، وقدرة الاقتصاد الوطني على تحمل أعباء الدين، ومدى استمرارية الدولة على الإلتزام بذلك، بينما يوضح مؤشر نسبة خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات ما يستهلكه سداد أقساط وفوائد الدين الخارجي من التدفقات المالية بالعملة الصعبة في الدول المدينة والتي تتحصل عليها من حصيلة ماتصدره من سلع وخدمات.

وبهدف تحليل حجم المديونية الخارجية في العالم العربي (البلدان العربية المقترضة) فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدولة إلى الناتج المحلي الاجمالي على إعتبار أن هذه النسبة تدل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمراريته في القيام بذلك، كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات والذي يقيس عبء المديونية الخارجية بدلالة قدرة الاقتصاد على تغطية المديونية الخارجية بعائدات صادراته.

2.1.3. المعطيات الرقمية للمديونية الخارجية في العالم العربي

لم تكن هناك أهمية كبيرة لأزمة الديون الخارجية بالنسبة للكثير من الدول العربية خلال فترة السبعينيات، حيث ظلت هذه البلدان تدير مشاكل عجزها الخارجي بوسائل مختلفة بدون تطبيق مشروطية المؤسسات المالية الدولية، وهناك أسباب عديدة أدت إلى تأجيل هذه الأزمة منها أن معظم الديون الخارجية العربية كانت مستحقة لمصادر رسمية، والتي كانت تتميز بانخفاض نسبي في سعر الفائدة وبطولها الزمني وبوجود فترة سماح طويلة نسبيا للسداد. كذلك اعتمدت الكثير من الدول العربية على تحويلات العاملين بالخارج كمصدر هام من مصادر النقد الأجنبي، مما ساعدها على مواجهة العجز في موازين المدفوعات، وكذلك ارتفاع أسعار النفط والأثر الناجم عنه. إلا أنه في نهاية السبعينيات وأوائل الثمانينيات بدأ حجم الدين الخارجي للدول العربية في الارتفاع بمعدلات كبيرة مما أدى الى تزايد الاهتمام بقضية الدين العام الخارجي. ويرجع هذا الاهتمام إلى زيادة واضحة في أعباء خدمة الديون نتيجة لجدول آجال سداد بعض هذه القروض في الوقت الذي اتجهت فيه معظم موارد الدول العربية من النقد الأجنبي للانخفاض بسبب تراجع أسعار النفط من جهة ولإنخفاض تحويلات

العاملين من جهة أخرى .نتيجة هذه العوامل اضطر عدد من الدول العربية للضغط على الواردات والسحب من الاحتياطات الدولية مما أدى إلى زيادة الحاجة الى الاقتراض الخارجي في الوقت الذي ضعفت فيه مقدرة الدول العربية على الاستدانة.وحتى بداية الثمانيات كانت الديون الخارجية المستحقة على البلدان العربية تشمل فقط الدول العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل ،مما يعني أن الدول العربية المصدرة للنفط لم تكن تدخل ضمن الدول المدنية، إلا أنه مع بداية التسعينيات ومع الانخفاض الحاد في أسعار النفط فإن الديون امتدت لتشمل الدول العربية النفطية (ماعدا الكويت، والعربية السعودية).[1]

إنّ حجم المديونية العربية يتفاوت بشكل واسع، فالكثير من الحكومات العربية مازالت تجهل أو تخفي مديونيتها، وتتجاهل الكثير من أنواع ديونها الخارجية وفي مقدمتها: الديون العسكرية، ديون القطاع الخاص غير المضمونة من الدولة، الالتزامات المستحقة لصندوق النقد الدولي، والديون القصيرة الأجل. لكن المتفق عليه أن المديونية العربية تتصاعد عاما بعد آخر بشكل متسارع [2]،"فقد ارتفع حجم الديون العربية الخارجية من 6.9 بليون دولار عام 1970إلى 73.6 بليون دولار عام 1982، ومن ثم إلى 79.904بليون دولار عام 1986"[3] ووفقا للدراسة التي أعدها "عماد طاحون" المعنونة بـ "الديون العربية الخارجية " [4] فقد قدرت مديونية الدول العربية سنة 1995 بـ 159.5مليار دولار في مقابل 144 مليار دولار نهاية سنة 2000.وقد يبدو للوهلة الأولى أن حجم المديونية الخارجية للدول العربية قد انخفضت إلا أن هذه المعطيات المبنية على تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسة التمويل العالمي والصندوق العربي التي استثنت من مجموع الدول العربية سبعة دول منتجة للنفط وهي السعودية الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، العراق، ليبيا، لأن المؤسسات المالية الدولية لا تعتبرها مدينة من منظور الوضع الصافي للمديونية ،فالصعوبات المالية التي تمر بها هذه الدول مجرد صعوبات مؤقتة ترتبط بالتدفقات النقدية أكثر منها صعوبات في هياكلها الاقتصادية وفي الفترة الممتدة بين 2000–2011 ووفقا لتقرير المؤسسة العربية لضمان واستثمار الصادرات فإن متوسط

(1) جميل الطاهر،" أزمة الديون الخارجية وآثارها على الاقتصاديات العربية: دراسة تحليلية"، المجلة العلمية العدد 3(1992)، موقع أنترنيت: www.//qspice que du qa>049203-005-fulltext.qspa.qu.edu.qa بتاريخ 23 افريل 2015.

(2) فهد الفانك، أزمة المديونية الخارجية: نحو سياسات عربية بديلة، المرجع السابق (موقع أنترنيت).

(3) جميل الطاهر، المرجع السابق (موقع انترنيت).

(4) عماد طاحون، الديون العربية الخارجية، موقع أنترنيت www.aljazeera.net بتاريخ 15 ماي 2016.

الديون الخارجية العربية يقدر بحوالي 436.4 مليار دولار ليرتفع سنة 2014 ويقدر بحوالي 891 مليار دولار أما سنة 2016 فقد قدر بحوالي 923.4 مليار دولار.[1]

وبهدف تحليل عبء المديونية الخارجية للبلدان العربية تم إعداد الجداول التالية: جدول07 ، جدول08 ،جدول 09، جدول 10 ،وفق الاعتبارات التالية:

الاعتبار الأول: يتعلق بتعريف الدين العام الخارجي والذي يتكون من الديون العامة طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي والديون الخاصة غير مضمونة.

الاعتبار الثاني: تشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نطام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولي. ويصنف البنك الدولي الدول المشاركة في نظامه الخاص بالإبلاغ عن الديون وفق معيارين أولهما مستوى الدخل والثاني هو مستوى المديونية.

الاعتبار الثالث: يتعلق بتوفر الاعتبار الأول والثاني في تقارير صندوق النقد العربي الذي تقوم قاعدة بياناته الإحصائية على الاستبيانات التي توزع إلى الدول العربية مع الاستعانة بالبيانات الإحصائية للمؤسسات الدولية خاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. كما تم الأخذ بعين الإعتبار الفرق بين الاحصائيات المتوقعة والفعلية في التقارير الاقتصادية العربية الموحدة من سنة إلى أخرى.

الاعتبار الرابع: تم اختيار الفترات الزمنية بطريقة تسمح بتتبع القفزات النوعية لحجم الدين العام الخارجي للدول العربية .

التحليل:

من الملاحظ أن إجمالي المديونية العامة الخارجية للدول العربية مجتمعة في ارتفاع مستمر حيث قدرت سنة 1995 بـ 1591338.7 مليون دولار لترتفع بنسبة 8.8% في عام 2012 وتبلغ حوالي 189.128 مليون دولار (وهي أعلى نسبة نمو يتم تسجيلها في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2012) وقدرت بحوالي 199.9 مليار دولار نهاية سنة 2014 وترتفع الى نحو 201.1مليار دولار نهاية سنة 2015،وقد بلغت حوالي 264.6 مليار دولار سنة 2017 ،وسجلت مرة اخرى ارتفاعا بنسبة 9.7% نهاية عام 2018 حيث قدرت بحوالي 290.1 مليار دولار.وتعود الزيادة في المديونية إلى لجوء بعض الدول

(1) المعطيات مستمدة من تقرير صندوق النقد العربي سنة 2012 موقع انترنيت www.amf.org.ae< بتاريخ 20مارس 2016.وكذلك تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سنة 2016 ،موقع انترنيت: www.dhaman.org /Annual 2016-A.pdf بتاريخ 21 مارس 2016.

المقترضة إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي(اقدام عدد من الدول العربية على الاقتراض واصدار سندات الدين السيادية)، وتغيير أسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الأمريكي.

ومن الواضح أن هناك جملة من العوامل الدولية التي أثرت على وضع المديونية العامة في معظم الدول العربية المقترضة وفي مقدمتها التغير القياسي في أسعار النفط وأوضاع عدم الاستقرار في المنطقة بصورة عامة (مصر، تونس، سوريا...)

وعلى المستوى الفردي للدول فمعظم الدول العربية سجلت زيادة في حجم الدين العام الخارجي باستثناء الجزائر التي سجلت نقلة نوعية في حجم الدين العام الخارجي ،فبعد أن كان يقدر بحوالي 25.000 مليون دولار سنة 2000 قدر بحوالي3.006 مليون دولار سنة 2015، حيث قامت الجزائر بالسداد المبكر لجزء كبير من مديونيتها الخارجية سنة 2006 باستخدامها جزء من عوائد صادراتها النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط ،ولكن بالرغم من ذلك فإن المديونية الخارجية للدول العربية مجتمعة في نفس العام سجلت ارتفاعا حيث قدرت بحوالي 137.562 مليون دولار نتيجة ارتفاع مديونية بعض الدول العربية الأخرى، ففي الأردن مثلا ونتيجة ارتفاع أسعار الصرف مقابل الدولار، ارتفعت مديونيها الخارجية بحوالي 275 مليون دولار علما أن صافي تسديدات القروض الخارجية بلغ حوالي 92 مليون دولار. وبذلك فبدلا من انخفاضه ارتفعت المديونية الخارجية للأردن من 7.305 مليون دولار سنة 2006 الى 13.226 مليون دولار سنة2015، وهو نفس الاشكال الذي وقعت فيه العديد من الدول العربية بدليل أنه في سنة 2018 سجلت كل من الجزائر والمغرب وعمان وتونس انخفاض في حجم المديونية الخارجية ، لكن في المقابل ارتفع حجم المديونية الخارجية للدول العربية مجتمعة حيث قدرت بحوالي 276.36 مليون دولار.

وعلى مستوى عبء المديونية فإن مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى إلناتج المحلي الإجمالي قد تراجع في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2011 ،ليرتفع مرة أخرى في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 ،ويعود هذا النمو الى تباطؤ نمو الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالنمو المسجل في حجم الدين العام الخارجي لهذه الدول مجتمعة ليصل الى حوالي 22.6% سنة 2015 ،وقد كان لإنخفاض سعر النفط إضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار (عملة معظم الديون الخارجية) والأوضاع السياسية دور في رفع نسبة الدين في معظم الدول العربية ،ونفس النتيجة نلمسها بين سنتي 2017 و2018 حيث ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي من 29.9% الى 33.7%.أما على

المستوى الفردي للدول العربية فإن التغيير في نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي يختلف من دولة الى أخرى وتعتبر كل من الأردن، مصر، اليمن، المغرب، تونس، جيبوتي،من الدول الأساسية التي إرتفعت فيها هذه النسبة والتي قدرت على التوالي بـ: 35.33%،14.4%،25.1%،31.9%، 64.3%، 70.1% بزيادة قدرت بحوالي من 1% إلى 15%(سنة 2015)،كما شهد المؤشر تباينا ملحوظا بين سنتي 2017 و2018 حيث تم تسجيل انخفاض في كل من جيبوتي والمغرب وعمان والقمر والجزائر ،بينما سجلت بقية الدول ارتفاعا ،مما ادى الى زيادة النسبة المئوية الاجمالية للدين العام الخارجي الى الناتج المحلي وقدر بحوالي 33.7 % سنة 2018.

وفيما يتعلق بمؤشر إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات فقد سجل تحسنا ملحوظا حيث انخفض من 18.1 %سنة 1995 الى 7.5 %سنة 2015 مسجلا ارتفاعا بين سنتي 2012–2013 ،فمن 3.8 %عام 2012 الى 5.9 %عام 2013 ،حيث ارتفعت هذه النسبة في اليمن من 2.7 %الى 3.5 % ،وفي المغرب من 4.7% الى 5.1 % ،وفي موريتانيا من 5.3% الى 5.6%،وفي الاردن من 5.5% الى 5.9 %.كما ارتفعت نسبة خدمة المديونية الخارجية الى الصادرات من السلع والخدمات في مصر من 6.6% إلى 7.1% ،ويحمل لبنان العبء الأكبر من الدول العربية المقترضة في خدمة الدين العام الخارجي حيث إرتفعت النسبه من 14.8% إلى 17.5% ،أما التراجع الملاحظ في المؤشر خلال السنوات الأخرى فقد يعود سببه إلى انتعاش أسعار النفط الخام والمواد الأولية خاصة سنة 2010، وكذلك إلى تحسين الصادرات الخدمية في الدول العربية من ناحية أخرى.لكن عودة المؤشر مرة اخرى للارتفاع بين سنتي 2014 و2017 (من 5.9% الى 13.7 %) فيعود الى تزايد وتيرة خدمة الدين العام الخارجي مقارنة بتباطؤ وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات ،حيث يتحمل اليمن العبء الاكبر بسبب التداعيات السياسية (توقف انشطة التصدير) ،أما سنة 2018 فقد سجل المؤشر انخفاضا بلغ حوالي 4 نقط مئوية ليصل حوالي 9.7 % لمجموع الدول ،والسبب في ذلك تسارع وتيرة نمو الصادات من السلع والخدمات مقابل تراجع وتيرة نمو خدمة الدين العام الخارجي بمعدل حوالي 20.1% بين سنتي 2017 و2018.

استنتاجات أساسية:

أولا: إن عبء المديونية الخارجية يختلف من دولة عربية مقترضة إلى أخرى، كما أنه يختلف من فترة زمنية إلى أخرى ،فالدول العربية تختلف عن بعضها البعض من حيث عدد السكان والطاقة الاستعابية للاقتصاد ومعدل النمو والناتج المحلي الإجمالي، كما أن حجم المديونية يختلف ،فإذا أخذنا مثلا

المغرب: فالمديونية الخارجية في المغرب انتقلت من حوالي 2 مليار دولار بداية عهد السبعينيات إلى حوالي 12 مليار دولار سنة 1982 ثم إلى 14مليار دولار سنة 1985 ثم حوالي 22 مليار دولار بداية التسعينيات (سنة 1995 قدر بحوالي 22.4 مليار دولار ولتنخفض سنة 2000 وتقدر بحوالي 16 مليار دولار).الجدير بالذكر أن المبالغ التي تم سدادها برسم المديونية الخارجية في الفترة الممتدة من 1980–2000 أي بعد مرور 20سنة من محاولة علاج المشكلة (برنامج التدبير النشيط للمديونية)تتحمل المغرب عبئ دين تضاعف في المجموع مرتين ،وبعبارة أخرى فإنه خلال 30 سنة أي منذ عهد السبعينيات تضاعف حجم مديونية المغرب 8 مرات،وطيلة هذه المدة كان المغرب يسدد سنويا جزءا كبيرا من مداخيل ميزانيته العامة برسم خدمة الدين.بمعنى ان المغرب لم يتوقف عن السداد حتى خلال مرحلة اعادة الجدولة (لان مسألة اعادة الجدولة لا تهم كل الديون خصوصا ديون المؤسسات المالية الدولية).وهذه الوضعية التي يتضاعف فيها الحجم الاصلي للمديونية تتقاطع معها تجارب العديد من البلدان المدينة[1].

ثانيا: إن حجم المديونية ليس هو المؤشر الوحيد لعبء خدمة الديون الخارجية فقد تتساوى دولتان في حجم المديونية، ولكنهما يختلفان اختلافا كبيرا من حيث ما ينطوي عليه هذا الدين من أعباء على الاقتصاد المحلي لكل منهما ،فهناك العديد من الاعتبارات التي تحدد مثل هذه الأعباء من أهمها: [2]

1- هيكل المديونية وشروطها بالإضافة إلى حجمها.

2- ما إذا كان الدين رسميا(أي مستحقا لحكومات) أو دين خاص مستحق لبنوك تجارية أو حتى لأفراد.

3- ما إذا كان الدين قصير الأجل أو طويل الأجل.

4- ما إذا كان هذا الدين بأسعار فائدة تجارية أو ميسرة، وعما إذا كان بأسعار فائدة ثابتة أو متغيرة.

---

(1). للتفصيل ارجع إلى:

- السلام أديب، المديونية الخارجية والعولمة، الحوار المتمدن، موقع أنترنيت: www.ahewar.org/sasp?aid=46 بتاريخ 20 ماي عبد 2016.
- حسن صابر، محاولة فهم مديونية العالم الثالث: حالة المغرب ،ندوة المديونية في الوطن العربي، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد التخطيط القومي، القاهرة (22–27 فيفري 1992)،المرجع السابق(موقع انترنيت).

(2). عادل إبراهيم هندي، دور البنوك الأجنبية في تفاقم المديونية العربية: دراسة تطبيقية، ندوة المديونية في الوطن العربي، المرجع السابق.

فبنظرة إقتصادية بسيطة يتضح أن أزمة الديون تكشف أن الفشل في سداد الديون إنما يرجع إلى عجز الأموال المقترضة عن توليدها لعائد على المستوى الكلي للاقتصاد أكبر من تكاليف القرض أو حتى مساو له،مما يستوجب على الاقتصاديات المدينة استقطاع السداد المستحق على هذه الديون من عائد صادراتها وانتاجها ومن ثم نقص قدرتها الادخارية والاستثمارية ،وبالتالي قدرتها على تحقيق النمو المستدام في ناتجها المحلي، مما يجعلها دائما في حاجة إلى الآخر فتقع بذلك تحت مظلة مشروطية المساعدات.

الجدول 07: الدين العام الخارجي القائم للدول العربية المقترضة (مليون دولار)

الدول	1988	1995	2000	2001	2006	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018
الأردن	–	6299	6753		7.305	6.319	6.947	10.189	11.310	13.226	14.806.1	17.024.7
تونس	8000	10923	11568		18.095	23.634	24.470	26.210	28.951	28.066	34.002	38.981
الجزائر	25000	32781	25000		5.612	4.405	3.694	3.396	3.010	3.006	3.988.9	3.745.2
جيبوتي	–	165.3	400		427	678	729	705	885	1.217	1.814.0	1.850.0
السودان	9.5000	17603	15938		27.601	38.947	42.047	44.379	43.677	44.989	48.667	49.996
سوريا	7000	21318	21272		4.223	4.327	–	–	–	–	–	–
عمان	–	3181.0	3555		4.819	9.229	3.538	3.865	3.926	3.299	4.317.3	3.878.6
القمر	–	–	–		–	278	251	100	120	133	157.8	166.2
لبنان	–	1332.4	6870.8		20.044	20.655	24.118	30.528	25.331	26.775	30.077.0	33.133.0

مصر	46000	31776	27109		28.958	33.693	38.824	45.752	41.324	47.792	82.884.5	92.644.0
المغرب	–	22445	16372.1		13.709	22.048	25.222	28.801	30.715	31.611	34.299.0	34.128.0
موريتانيا	–	2320	1500		1.301	3.479	4.047	4.270	–	3.132	3.198.2	4.963.0
اليمن	–	6217	4935.3		5.469	6.081	7.240	7.246		6.885	6.376.1	6.542.0
الـــــدول المقترضة		159138.7	127739.1	125662.5	137.562	173.774	181.128	205.443	199.924	210.130	257.297.4	276.365

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير صندوق النقد العربي،موقع انترنيت : www.amf.org.ae

الجدول08 : إجمالي خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات (نسبة مئوية)

الدول	1988	1995	2000	2001	2006	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018
الأردن	–	14.4	15.0	13	8.2	6.7	5.5	5.9	8.2	14.6	17.6	13.2
تونس	–	19.6	21.6	14.8	18.2	11.7	11.7	9.3	8.1	9.5	16.1	13.0
الجزائر	–	32.6	24.7	24.8	23.2	0.8	0.8	0.7	0.8	1.3	0.6	3.2
جيبوتي	–	7.6	7.5	7.9	7.3	14.7	8.8	8.9	8.8	12.2	20.7	21.6
السودان	–	2.5	11.4	8.4	5.0	2.5	7.0	3.0	2.3	2.3	3.0	2.0
سوريا	–	2.5	16.3	9.1	4.6	3.3	–	–	–	–	–	–

عمان	–	7.2	2.7	7.8	1.4	1.0	0.4	0.5	0.6	1.1	1.2	0.9
القمر	–	–	–	–	–	9.5	10.9	4.1	3.3	2.3	4.9	6.9
لبنان	–	11.7	19.1	20.2	28.1	19.9	14.8	17.5	34.8	17.1	26.4	26.0
مصر	–	13.7	8.6	9.4	9.7	6.2	6.6	7.1	12.1	11.3	28.5	15.3
المغرب	–	30.0	23.1	17	9.7	6.1	4.7	5.1	5.5	8.8	8.6	6.5
موريتانيا	–	20.0	23.0	21.4	6.2	3.6	5.3	5.6	4.0	5.3	11.5	17.1
اليمن	–	2.8	5.3	6.8	2.8	2.7	2.7	3.5	1.1	1.3	40.6	–
المجموع		18.1	15.4	14.8	13.6	5.3	3.8	5.9	5.9	7.5	13.7	9.7

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير صندوق النقد العربي،موقع انترنيت : www.amf.org.ae

الجدول 09 : خدمة الدين العام الخارجي (مليون دولار)

الدول	1988	1995	2000	2001	2006	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018
الأردن	–	499.0	530.0	–	628	731	786	844	1.277	2.063	2.309.7	1.831.2
تونس	25	1.568.	1.855.0	–	2.926	2.675	2.617	2.057	1.757	1.668	2.878	2.545
الجزائر	25	3.943.0	5.059.0	–	13.314	618	844	520	483	471	249.0	273.7
جيبوتي	–	13.5	14.2	–	26	35	43	44	52	73	108.8	119.7
السودان	100	17.0	207.0	–	237	243	268	186	138	156	112	58
سوريا	25	154.0	1.129.0	–	637	557	–	–	–	–	–	–

عمان	–	466.0	.2970	–	310	437	419	567	506	454	414.5	372.3
القمر	–	–	–	–	9	12	5	3	12	5.2	8.2	
لبنان	–	189.3	484.5	–	4.145	5.196	3.791	4.799	3.951	3.481	4.812.0	4.745.0
مصر	45	20150	1.618.0	–	3.486	2.942	2.994	3.075	5.712	5.018	12.194.9	7.822.1
المغرب	25	3.4250	1.196.4	–	2.109	2.044	2.307	2.590	2.678	2.799	3.926.0	3.038.0
موريتانيا	–	102.0	100.0	–	91	105	140	157	93	85	207.4	321.8
اليمن	–	90.0	217.7	–	227	275	245	388	363	356	325.2	333.6
الـــــدول العربيـــــة المقترضة	–	12.4818	14321.4	13977.4	28.135	15.867	14.465	15.231	17.012	16.636	25.929.4	20.707.8

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على تقارير صندوق النقد العربي،موقع انترنيت : www.amf.org.ae

الجدول10 :نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم الى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة(نسبة مئوية)

الدول	1988	1995	2000	2001	2006	2011	2012	2013	2014	2015	2017	2018
الأردن		93.6	81.1	75.7	51.8	21.9	22.4	30.3	31.6	35.3	36.3	40.3
تونس		60.5	59.5	61.1	57.1	50.9	54.1	55.8	60.7	64.3	84.3	97.1
الجزائر		79.5	46.5	41	4.8	2.2	1.8	1.6	1.4	1.7	2.4	2.1
جيبوتي		54.1	72.9	74.1	56.3	54.8	53.9	48.5	55.7	70.1	94.8	92.1
السودان		184.3	124.2	125.2	62.9	55.7	61.7	61.4	55.3	49.9	42	99
سوريا		128.3	118.7	27.9	12.6	7.2	–	–	–	–	–	–
عمان		23.0	18.0	18.8	13.5	13.2	4.6	4.9	4.8	4.7	6.1	4.9
القمر		–	–		–	47.6	44.0	15.7	17.4	17.8	14.6	13.9

لبنان		12.0	41.7	45.9	88.0	51.5	56.4	64.7	54.5	57.6	56.3	59.0
مصر		52.6	27.8	30.8	27.0	14.3	14.8	16.9	13.7	14.4	36.1	37.1
المغرب		68.0	49.8	42.5	21.0	23.6	26.2	27.8	28.5	31.9	32.5	29.0
موريتانيا		219.7	152.1	154.5	47.5	85.6	103.4	102.5	75.7	71.5	65.0	93.5
اليمن		121.6	57.8	53.5	28.7	19.4	22.6	20.9	21.4	25.1	58.5	81.4
المجموع		73.3	48.6	45.9	27.9	19.7	20.9	22.7	21.0	22.6	29.9	33.7

المصـــــدر: مـــــن إعـــــداد الباحـــــث بنـــــاءا علـــــى تقـــــارير صـــــندوق النقـــــد العربي،موقـــــع انترنيـــــت : www.amf.org.ae

2.3. مشروطية المساعدات.

شكل النظام الاقتصادي العالمي سياقا حاكما لكثير من عمليات التحول الديمقراطي، منذ انتهاء الحرب الباردة، إذ مثل حافزا مهما لها خاصة في دول المعسكر الاشتراكي السابق، وكان قوة ضغط رئيسية لدفع عمليات التحول الديمقراطي اومنعها من الانتكاس في حالات أخرى من الدول التي تتمتع بحساسية أو انكشاف معين تجاه تغيرات وضغوطات هذا النظام خاصة في بلدان المنطقة العربية. والمقصود بالنظام "مجموعة الترتيبات والقواعد الحاكمة التي تتضمن القواعد والمعايير والقيم والإجراءات المنظمة للسلوك والمتحكمة في نتائجه وتسمح نظرية النظام بدراسة التفاعل بين القوة المادية وقوة الأفكار كما تسمح بدراسة تفاوت هيكل القوة داخل النظام، وكيف يتم تصعيد قيم معينة بناءا على توجهات القوى المؤثرة داخل النظام، أو تفعيلها انتقائيا اتجاه بعض الأطراف أو في بعض الأوقات، ومن ثم فالنظام الاقتصادي العالمي هو مجموعة القواعد الحاكمة للتفاعلات ذات الطبيعة الاقتصادية والمالية، والمنظمة للمعايير والإجراءات والتوقعات وفي القلب منها المؤسسات المنظمة لهذه العمليات خاصة المؤسسات المالية الدولية مثل: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي".[1]

الأمر الذي يسمح بتحليل أثر العوامل الخارجية على عملية التحول الديمقراطي من خلال آلية المساعدات الخارجية ،وذلك إنطلاقا من فرضية إنكشاف الدول المتلقية للمساعدة للتغيرات والضغوط التي تمارس من طرف الدول والمؤسسات المالية الدولية، بحيث تتناسب تلك الانكشافية مع مدى إعتمادية الدول على المساعدات الخارجية وضعف أوراقها التفاوضية من ناحية أخرى (رأس المال التفاوضي)Négotiating capital.

إن المساعدات الخارجية تعرف بأنها جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة سواء كانت هذه الجهات دولا أو منظمات متعددة الأطراف إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية، بما في ذلك التمويلات المالية الرسمية والقروض، والمساعدات الاقتصادية، وتمويل التجارة وحتى المساعدات الخيرية والمساعدات العسكرية والأمنية والمساعدات السياسية. [2] وبعد أحداث 11 من

(1) هناء عبيد، ما بعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي، موقع أنترنيت:http://www.siyassa.org.eg/News contents/3/134/2887.aspx. بتاريخ 16 ماي 2016.

(2) موسى علاية، عدم فعالية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان، موقع أنترنيت: www.caus.arg.lb/pdf/Emagazine articules/bouhothaqtisadiah_69_70%20% بتاريخ 18 جوان 2017. =

=للتفصيل أيضا في مفهوم المنح والمساعدات الأجنبية أنظر (تحليل مهم للمفهوم) زينب عباس رغروغ،" دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي"، مجلة النهضة العدد 2 (أفريل 2012): ص ص 38-52.

سبتمبر 2001 أصبحت "الحرب ضد الإرهاب" جزءا من برامج المساعدات على خلفية صياغة معادلة الربط بين فكرة انتشار الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتفشي ظاهرة الإرهاب.

إن ارتباط المساعدات بشروط محددة تضعها الدول والمؤسسات المانحة جعل من المشروطية والمساعدات ظاهرتين متلازمين [1]، ويعتبر سلاح المساعدات أو الحرمان منها سلاح قديم في التفاعلات الدولية والنظم العربية من أكثر النظم تعرضا لها وهي تستهدف جملة من الأهداف يلخصها الباحث "عبد العظيم محمود حنفى"[2] بتغيير سياسات الدول المستهدفة تغييرا يتعلق بموضوع محدد أو تغييرا جذريا وتحويلها من توجه سياسي إيديولوجي إلى آخر أوإعادة تشكيل النظام السياسي بأكمله أو لإعادة تكييفها مع متطلبات النظام العالمي. والملاحظ أن هذه الأهداف يمكن تتبعها بصورة واضحة من خلال المراحل المختلفة التي مرت بها مشروطية المساعدات فمن المشروطية الاقتصادية الى المشروطية السياسية وصولا الى نظام بعد المشروطية.

1.2.3. المشروطية الاقتصادية (مشروطية الجيل الأول)

تم طرح فكرة المشروطية مع أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، وسميت بالمشروطية الاقتصادية لأن الشروط التي فرضتها الدول والمؤسسات المانحة على الدول المستقبلة للمساعدات تركز على آليات الإصلاح الاقتصادي[3]، وتتضمن هذه الآليات في إطار مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي عنصرين أساسيين وفقا لرؤية أهم المؤسسات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) وهما: التثبيت الاقتصادي (stabilization) والتكيف الهيكلي (structural adjustment)، وتتضمن برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي ما يلي: تخفيف العملة وتكييف

(1) تعتبر بريطانيا أولى الدول التي قدمت المساعدات منذ عشرينات القرن العشرين فيما عرف ببرنامج c Colonial Development 1929 وبرنامج Colonial Development and Welfar 1940. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية بدأ صانعوا السياسة الأمريكية يفكرون في الظروف الاقتصادية الدولية وكيفية توظيفها ومع إنشاء الأمم المتحدة بدأ العمل بتقديم المساعدات (مؤسسة غوث اللاجئين) وبعدها أنشئ صندوق النقد الدولي ثم البنك الدولي للإنشاء والتعمير ثم المجلس الاقتصادي والاجتماعي كإحدى هيئات الأمم المتحدة. للتفصيل أنظر:
نصير محمد عارف، "دراسة العقوبات والمعونات دراسة في عمليات إعاقة التنمية"، مجلة السياسة الدولية، موقع أنترنيت: http://www.noormags.com/view/fa/article page/507765?stu بتاريخ 12 اكتوبر 2013.

(2)عبد العظيم محمود حنفي، سلاح الحرمان من المساعدات، موقع أنترنيت: elaph.com/web/asdaElaph/2006/1/124677.htu?sect ionarchive=asdaElaph. بتاريخ 22 ماي 2016.

(3) عصام عبد الشافي، بين المشروطية السياسية والحكم الراشد: موقع أنترنيت: www.eipss.org بتاريخ 03 ديسمبر 2016.

معدلات الصرف، إجراءات إدارية في مواجهة التضخم، استعادة آلية السوق، الخصخصة التي تتضمن التغيير في السلوك وفي المؤسسات وليس بالضرورة احتواء كل برامج الإصلاح على هذه الإجراءات الأربعة، فقد يتضمن أي برنامج البعض منها ويتجاوز البعض الآخر وفقا لخصوصية وظروف كل بلد.[1]

ومن الناحية السياسية فإن سياسات الإصلاح الاقتصادي تنقسم إلى مرحلتين رئيسيتين: الأولى مرحلة المبادرة، وتأتي عقب فترة من التدهور الاقتصادي تصاحبها ضغوط إقتصادية متزايدة، ويسود فيها الاعتقاد بضرورة الإصلاح وغالبا ما تقوم حكومة جديدة تمثل تحولا عن سابقيها بالبدء والمبادرة بعملية الإصلاح، وتظهر في هذه المرحلة درجة عالية من استقلالية السلطة التنفيذية والمرحلة الثانية هي مرحلة التماسك والتمييز بتوافر درجة من التقبل تضمن عدم الرجوع عن هذه الإصلاحات. [2] مما يؤشر على دخول الدولة مرحلة الليبرالية الاقتصادية، ومن ثم فرض النمط الغربي للتنمية على الدول المستقبلة للمساعدات.

ويذكر الباحث "منار محمد الرشواني"[3] في مقالته الموسومة "الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الاقتصادي الدولية" بأن تطبيق سياسات التكيف الهيكلي عادة ما يرتبط بوجود أزمات إقتصادية بالدول التي تطلب المساعدة خاصة تلك التي عجزت عن سداد مديونيتها الخارجية بحيث اقتضت إعادة ثقة الدائنين بها لجدولة ديونها والحصول على تمويل جديد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على شهادة سلامة أوضاعها الاقتصادية (Seal of approval)،بعد التزام هذه الدول بما يسمى بالمشروطية (conditionality) والتي هي عبارة عن إتفاق بين الصندوق والبنك من جهة والدولة المدينة من جهة أخرى بحيث يتم بموجبه ربط إستمرار التدفقات المالية الخارجية بإجراء تغييرات في السياسة الاقتصادية للدولة. ويعبر عن هذا الاتفاق من خلال ما

(1) حول مفهوم وإجراءات سياسات الإصلاح الاقتصادي يمكن الرجوع إلى:

- عدنان عباس علي، الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، موقع أنترنيت:.http://www.noormags.com/view/fa/article page/621466?sta=%ot بتاريخ 24 اكتوبر 2013.
- سليمان المندري، "سياسات تصحيح الاقتصادي الهيكلي في الدول العربية"، مجلة شؤون عربية العدد 67 (1991).
- عدنان ياسين غالب المقطري، تأثير العوامل السياسية في سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،يونيو 2010)،ص ص 45-54.

(2) عدنان ياسين غالب المقطري، المرجع السابق، ص 49.

(3) منار محمد الرشواني، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الاقتصادي الدولي ،موقع أنترنيت: www. Islamtoday.net>art show-86-1840 بتاريخ 29 مارس 2015.

يعرف بخطاب النوايا الصادر عن حكومة الدولة المعنية، وعلى الرغم من أن هذا الخطاب يصدر عن حكومة الدولة التي تريد أن تلتزم بالمشروطية إلا أنه في الواقع ما هو إلا حصيلة مفاوضات بين هذه الحكومة وكل من الصندوق والبنك الدولي.

وحول فعالية هذه المشروطية فإنها تعتبر من أكثر القضايا إثارة للجدل. [1]ومن الوجهة النظرية يرى (ريتشارد ألان–RICHARD ALAN) [2] بأن هناك علاقة مباشرة بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي ،فباعتبار هذه السياسات تتضمن وقف الخدمات الحكومية والقاعدة تقول أن لا ضرائب بدون تمثيل، فإنه لا يمكن وقف الخدمات الحكومية بدون مشاركة، كما أن هذه السياسات تبرز حاجة إقتصاد السوق للمعلومات وحماية حقوق الملكية من أجل الاستثمار، ومن ثم ضرورة توفر البيئة المناسبة المستقرة مما يعني حماية قانونية صارمة، وكل هذه المعطيات تجعل من التحول الديمقراطي للأنظمة السياسية القائمة ضرورة لا بد منها. لكن من الناحية العملية فإن هناك العديد من الدراسات التي تؤكد عدم وجود علاقة حتمية بين سياسات الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي خاصة تلك التي تناولت الحالة الإفريقية[3] بل من الكتابات ما يؤكد ان هذه السياسات دفعت إلى المزيد من الإستبداد بحيث تسعى السلطة لفرضها بالقوة، مما كان له الأثر السلبي على فعالية هذه السياسات خاصة وأن العديد من الدول بما فيها الدول العربية التي طبقت هذه السياسات لم تنجح في تطوير إقتصاداتها، بقدر ما زادت الأمر سوءا وكان لذلك العديد من الآثار السلبية سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا.

في ظل هذه الظروف تم صياغة فرضية أن العيب ليس في هذه السياسات الاقتصادية وإنما في البيئة السياسية السائدة في هذه الدول لتبدأ بذلك مشروطية الجيل الثاني.

2.2.3. المشروطية السياسية(مشروطية الجيل الثاني)

---

(1) للتفصل حول انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي أنظر:

–أحمين شفيز، سياسات التسوية الهيكلية: محاولة لحصر محتواها الاقتصادي والاجتماعي وأسسها النظرية (الانتقادات والتحديات)، مجلة الطريق العدد 4 (1996).

(2) RICHARD ALAN ,"Economic imperatives and political system", Middle East journal N° 2 (1999) :p p 217-227.

(3) CALLAGHY THOMAS ,"Africa back to the future?" , Journal of democracy N°4 (1994): pp 133-145.

– حمدي عبد الرحمان، قضايا في النظم السياسية الافريقية (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الافريقي، 1998).

(انظر باب قواعد المشروطية قواعد انتقالية).

– راوية توفيق، "القوى الكبرى والمشروطية السياسية في افريقيا"،مجلة البيان، موقع انترنيت: www.islamport.com/w/amm/web/135/4428.htm بتاريخ 11 ماي 2015.

بالترويج للاعتقاد القائل مع نهاية الثمانينيات بأن غياب الديمقراطية ومحاسبة الحكام يعتبر من أهم العوامل التي أدت للازمات والتدهور الاقتصادي الذي تعاني منه دول العالم الثالث بما فيها الدول العربية، بدأت المؤسسات المالية المانحة (البنك الدولي والصندوق النقد الدولي) في ربط المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية [1] ،وفي بداية التسعينيات ظهر الجيل الثاني من المشروطية حيث بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية [2] والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول لإقامة نظام ديمقراطي يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب، وكانت وسيلتها للوصول إلى هذا الهدف هو التهديد بإيقاف المساعدات والتسهيلات المالية. أو إيقافها فعلا بهدف فرض نوع من العزلة والحصار على النظم غير الديمقراطية لإجبارها على التحول الديمقراطي وهو ما أصبح يعرف بالمشروطيةالسياسية [3]،وتعد هذه الأخيرة الأداة الأساسية لاستراتيجية القدرة على الضغط والإكراه (Leverage) التي يتبناها النظام الاقتصادي العالمي للتأثير على عملية التحول الديمقراطية بعد استراتيجية الربط (Linkage) وتقديم حوافز مادية للدولة حديثة التحول الديمقراطي ،وكانت التجارب الامبريقية الأكثر تأكيد لذلك الدور الذي قام به الاتحاد الأوروبي لدفع دول شرق أوروبا إلى التحول الديمقراطي [4]،وفي هذا السياق يعرف (أود جاكمان– ODE JACQUEMN) المشروطية الديمقراطية بأنها سياسة ربط linkage، بحيث تربط السياسة الاقتصادية للدولة مع دول أخرى مع منح إمتيازات لهذا البلد. وذلك من خلال استراتيجيين إما ربط إيجابي من خلال مجموع السياسات الوقائية ،أوربط سلبي من خلال العقوبات. ويوضح بأن المشروطية الديمقراطية للاتحاد الأوروبي تؤيد الحوار والتدابير الإيجابية كالدعم المشترك للديمقراطية وحقوق

(1) GEORGE SORENSEN, Democracy and democratization: processes and propects in a changing world (USA : west view press, 1993), p p 29-38.

(2) في أفريل 1990 صرح مساعد وزير الخارجية الأمريكية "هيرمان كوهبن" بأنه إضافة إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي وحقوق الانسان فإن التحول الديمقراطي أضحى شرطا ثالثا لتلقى المساعدات الأمريكية وفي جوان من نفس العام أكد وزير الخارجية البريطاني "دوغلاس هيرد" نفس المعنى بقوله بأن المساعدات البريطانية سوف تمنح الدول التي تتجه نحو التعددية وتحترم القانون وحقوق الانسان ومبادئ السوق، وأشار الرئيس الفرنسي "ميتران فرانسوا" في جوان 1990 أن المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية.

أنظر: حسن عبد الرحمان حمدي، "ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل"، مجلة السياسة الدولية العدد 113(بوليو 1993): ص 14.

(3)راوية توفيق، القوى الكبرى والمشروطية السياسية في افريقيا ،المرجع السابق (موقع انترنيت) .

(4) STEVEN LEVITSKY and LUCAN A. WAY, linkage and leverage: How international Factors change Domestic Balances of power? in Electoral Authorianism: the dynamics of unfree competition(Boulder: lynner Rinner publishers, 2006), p 199.

الانسان. [1] وتشبه الدكتور "هناء عبيد" نظام المساعدات الدولية في هذه المرحلة بالعدسة المحدبة lens converging التي تقوم بتركيز وتجميع المؤثرات الصادرة من البنية الدولية وتوجيهها للدول المتلقية للمساعدات ويشير هذا التشبيه إلى عدة عناصر في العلاقة بين الداخل والخارج ودور المؤسسات المالية في هذا الإطار ،فمن ناحية يشير الى أن طبيعة العلاقة بين الأطراف هي علاقة غير متكافئة، حيث أن اتجاه التأثير من الخارج الى الداخل ،ومن الناحية ثانية فإن المؤسسات الدولية المالية أصبحت وسيط للعلاقة بين النظام الدولي والدول المتلقية للمساعدات،وهذا الوسيط ليس محايدا وإنما يتمتع بنفوذ وتأثير ذاتي قد يعظم من المعطيات الخاصة بالسياق الدولي، أو يمارس تأثيرا وسيطا على تداعياتها في سياقات محلية وإقليمية [2]، خاصة مع تبني شروط الوصول إلى الحكم الرشيد والذي يشير وفقا لتعريف البنك الدولي إلى المحاسبية فيما يخص الانفاق العام، والشفافية عند إتخاذ القرار وتعزيز حكم القانون[3]

إذن فالمساعدات الخارجية تمارس تأثيرا بشكل مباشر وهو التأثير المادي على عملية صنع القرار، من خلال سلطة المنح والمنع، فصلا عن التأثيرات غير مباشرة من خلال إعطاء الشرعية لأفكار وسياسات وممارسات بعينها ،لذلك برز الحديث عن "أثر سلطة الأفكار" وقد قدم مفهوم الحكم الراشد مظلة تقنية لعبت المؤسسات الدولية المانحة أدوار أساسية مباشرة، حيث يعكس واقع الممارسة تداخل الاعتبارات والعوامل السياسية بشكل كبير مع العوامل الاقتصادية والفنية في توجيه قرارات المؤسسات المالية الدولية التي عكست نوعا من التدخل السياسي بمنحى اقتصادي وبالتدقيق تنموي Developmental interventionism. [4]،وقد صنف (أولاف ستوك OLAV STOKKE) [5]المشروطية السياسية إلى ستة مستويات أعلاها التدخل في نظام الدولة وفرض مطالب معينة (كالتعدد الحزبي،

(1) Ode Jacquemin، la conditionalité démocratique de l'union europeene: une voie pour l"universalisation des droits de l'homme ?,http://cridho.cpdr.ucl.ac.be /documents/working papers /CRIDHO .Wp.2006.031.pdf.p4 بتاريخ 10 ماي 2014

(2) هناء عبيد، ما بعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي،المرجع السابق (موقع انترنيت).

(3) WERNY HAMNEL, the political dimension of aid: developing coutries must shoulder responsibility, http://www.one world.org/ruforrc/dandc/97-eham.htm.2014 بتاريخ 19 جوان

(4) هناء عبيد، العامل الخارجي والتحول الديمقراطي: دور المؤسسات المالية الدولية، (السنمار العلمي لشهر سبتمبر 2012) موقع أنترنيت: acpss.ahram.org.eg/news/5587.aspx. بتاريخ 25 مارس 2015.

(5)OLAV STAKE, Aid and political conditionality: care issues and state of the Art(london :Frank cass, 1995), pp 14-15.

الانتخابات الحرة، الانفتاح الاقتصادي)، وأدناها شروط تمويلية، وحتى شروط إدارية ترتبط بتغيير السياسات والأولويات الوطنية التي قد تصل إلى تغيير سياسات معينة في قطاع معين كالضرائب والتشريعات، وحتى إحداث تغيير على مستوى البرامج والمشاريع (إصلاحات مؤسسية وتشريعية).

انطلاقا مما سبق شهد عقد التسعينيات ذلك التزاوج بين تطبيق الدول لسياسات الإصلاح الاقتصادي بشقها الأساسي المتمثل في سياسات التحرير الاقتصادي و محاولة المحافظة على الحد الأدنى من قواعد الحكم الديمقراطي، خاصة في بعده الاجرائي المتمثل في السماح بالتعددية الحزبية واجراء انتخابات تعددية: لذلك أعتبر (ستيفن كناك STEPHEN KNACK) [1]المشروطية إحدى الطرق الثلاثة التي من خلالها تساهم المساعدات الخارجية في إرساء الديمقراطية إضافة إلى المساعدة التقنية (العمليات الانتخابية ،الهيئات الثلاث، منظمات المجتمع المدني، الصحافة الحرة) وتحسين التعليم وزيادة دخل الفرد، خاصة وأن الاحصائيات أشارت إلى العلاقة الإيجابية بين المشروطية السياسية والتحول الديمقراطي (بطابعه الاجرائي) (وفقا لمقاييس فريدوم هاوس)، لكن هذه العلاقة اتجهت إلى التراجع في أعقاب أحداث 11 من سبتمبر 2001 والتي انعكست ضمن عوامل أخرى على نظام المساعدات الخارجية أين تم استبدال نظام المشروطية بنظام ما بعد مشروطية Post conditionality. [2]

3.2.3. نظام ما بعد المشروطية

إنّ جوهر فكرة ما بعد المشروطية هو التركيز على أدوات التأثير الناعمة والعمل من خلال الفاعلين الداخلين وذلك نتيجة تعرض سياسات المشروطية لانتقادات مختلفة تكشف عن آثار هذه السياسات من الناحية الفعلية كما تكشف المقاصد الحقيقية لها ومن أهم هذه الانتقادات [3]:

1- المشروطية السياسية تعمل على تقييد التحول الديمقراطي لأن مسؤولية الدولة أمام الجهات الخارجية تتعارض مع المحاسبة الديمقراطية التي يجب أن تكون في يد المجالس التشريعية والمواطنين

(1)STEPHEN KNACK ," Does foreign Aid promote Democracy?" , International studies Review volume 48 issue 01(January 2001).

(2) هناء عبيد، العامل الخارجي والتحول الديمقراطي: دور المؤسسات المالية الدولية، المرجع السابق(موقع انترنيت).

- حول احصائيات فريدوم هاوس أنظر: www.democracybarometer.org>links-en.

(3) عصام عبد الشافي: بين المشروطية السياسية والحكم الراشد، المرجع السابق (موقع أنترنيت).

من الكتب المهمة التي توضح امبريالية المساعدات كتاب:

- تريزا هايتر، إمبريالية المساعدات، ترجمة مجدى نصيف(بيروت: دار ابن رشيد، 1979).
- أرنولد أنوجكين، معونات... أم استعمار جديد؟ ترجمة صنع الله إبراهيم(مصر :دار الثقافة الجديدة، 1980).

في الداخل. كما أن المشروطية أدت إلى تراجع سيطرة أجهزة صنع القرار الداخلية في الدولة مما يؤدي إلى تراجع الديمقراطية.

2- إنّ القواعد الاقتصادية التي تعود على الدول نتيجة امتثالها لقواعد المشروطية السياسة محدودة بدليل الأزمات الاقتصادية التي دخلت فيها العديد من هذه الدول، مما يعني أن الموجة الجديدة للديمقراطية المحملة على أجنحة المشروطية السياسية ماهي إلا تدخل خارجي في شؤون الدول، لتعكس بذلك موجة للاستعمار الجديد يتزامن مع بناء النظام العالمي الجديد الأحادي القطبية.

3- إنّ سياسة الكيل بمكيالين تجعل من زعم الربط بين المساعدات والديمقراطية يفتقد الكثير من المصداقية ،فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا أثبتت في أكثر من تجربة بأن الديمقراطية وحقوق الانسان مجرد أدوات تستغلها السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها، وليست هدفا في حدّ ذاتها. وكذلك الأمر بالنسبة للدول الغربية الأخرى فالجهات المانحة يهمها تطبيق برامج التكيف الهيكلي في شقها الاقتصادي أكثر من حرصها على تطبيق المشروطية السياسة حتى وإن كانت تلك الجهات تعلن تمسكها بالإصلاحات السياسية التي توفر مناخا للتنمية الاقتصادية.

لقد تراجعت فكرة المشروطية السياسية على المستوى الخطابي نتيجة التغيرات التي حدثت نهاية التسعينيات في النسق الدولي سياسيا وإقتصاديا. فعلى المستوى السياسي كانت الاولوية لحسابات الحرب على الإرهاب اكثر من دعم الديمقراطية، بحيث اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأمين ولاء ومساعدة الأنظمة الإقليمية خاصة المحورية، وهو ما أعاق أي نوع من المشروطية السياسة الفعالة إزاء تلك النظم، أما على الصعيد الاقتصادي ،فإن الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 وبروز قوى إقتصادية صاعدة مثل دول البريكسBRICS(*) والتي لعبت أدوارا مؤثرة فيما يتعلق بقواعد التصويت وإسهامات الدول، وكذلك ظهور لوبي للدول النامية داخل تلك المؤسسات الدولية، كل ذلك أثر في توجهات تلك المنظومة فيما يتعلق بالمشروطية السياسية، فوجود مانحين جدد لا يعطون مسألة

(*) دول البريكس (BRICS) مختصر حروف الأولى باللغة اللاتينية المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو إقتصادي بالعالم وهي: البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا.-http://www.goldmansachs.com/our thinking/archive-pdfs/brics-dream.pdf بتاريخ 8 فيفري 2015

كتب عنها لأول مرة (جيم أونيل) كبير الاقتصاديين في مؤسسة (غولدمان ساكس) عام 2001.

طبيعة النظام السياسي في الدول المتلقية للمساعدات أو الديمقراطية أي اهتمام. ومن ثم فرض هؤلاء خاصة الصين بشكل ما تعديل القواعد المعمول بها. [1]

إن نظام ما بعد المشروطية ينطلق من مفهوم الامتلاك Owenrship حيث يتراجع ضمنيا عن فكرة فرض التحول من الخارج مقابل تبني سياسات مصممة داخليا، وتحلل الباحثة "هناء عبيد "[2] هذا المفهوم من الناحية العملية بقولها "بأن جوهر التحولات في إطار نظام المشروطية السياسية على وجه الخصوص أصبحت تمارس بشكل انتقائي Selective، بمعنى وجود دول تمارس ضدها المشروطية وتختفي ممارستها إتجاه دول أخرى، فجوهر المشروطيات (الاقتصادية، السياسية، ما بعد المشروطية) وإطارها الحاكم ظل على حاله، والتغير حدث فقط على مستوى الخطاب. مما يؤكد ان مشروطية المساعدات آلية متبعة من طرف معظم المانحين الدول والمؤسسات المالية الدولية خاصة بعد حرب الباردة، واقتراض أن المساعدات منحة دون مقابل هو تصور شديد المثالية.

أمّا على مستوى المنطقة العربية، فإن القاعدة الاقتصادية الإحصائية تقترض أن المساعدات الخارجية إذا كانت تقل نسبتها على 10% من الناتج المحلي الاجمالي، فإن الموقع التفاوضي للدولة يعتبر غير منكشف أمام النظام الاقتصادي العالمي، مما يعني أن بعضا من الدول العربية تتمتع بإستقلالية تجاه تأثير مشروطية المساعدات خاصة وأن معظم الدول العربية تتمتع بأهمية استراتيجية وأوراق تفاوضية أخرى [3]لكن مع ذلك لا بد أن يتم النظرإلى مفهوم رأس المال التفاوضي على أنه مفهوم ديناميكي، فهو يختلف من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى حتى عند نفس الدولة، مما يسمح بالقول بأن هناك تأثير نسبي لآلية مشروطية المساعدات على عملية التحول الديمقراطي، والذي غالبا ما بكون ذا طابع إجرائي. الأمر الذي يطرح التساؤل بخصوص شكل التأثير المرغوبة فيه حقيقة من استخدام المساعدات الخارجية، كأداة ضغط خاصة في ظل تطور الدين العام الخارجي للدول العربية(الملاحظ من خلال الجدول 10نسبة إجمالي الدين العام الخارجي القائم الى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضةادنى قيمة له هي 19.7 %)،عموما هذه القراءة يمكن تلخيصها فيما يلي:

(1) هناء عبيد: ما بعد المشروطية تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي، المرجع السابق (موقع أنترنيت).

(2) نفس المرجع(موقع انترنيت).

(3) نفس المرجع.

إنّ الأجيال المختلفة للمشروطية ساهمت في تعزيز قيمة الديمقراطية من خلال الربط بين المساعدات والإصلاحات الاقتصادية والسياسية وصولا إلى مدخل الحكم الراشد وتبني مبادئ الشفافية والمساءلة وحكم القانون والعدالة وغيرها وهي مفاهيم لا تخرج عن الأساس المعياري للديمقراطية، كما أنّ المشروطية السياسية ساهمت بشكل أو بآخر في إضفاء الطابع الإجرائي للديمقراطية ويعكس هذا الوضع تفاعلات النظام الاقتصادي العالمي مع عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي في ظل سيادة قيم القوى المهيمنة. فالمؤكد أن هيكل القوة في المؤسسات المالية الدولية ومنذ نشأتها سمح للقوى الكبرى بلعب أدوار مؤثرة بتوجيه سياساتها. وهذا ما يتضح في الدور الكبير الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع بما يشبه الفيتو في مجلس الأمن على صعيد القرارات الاقتصادية[1]، والذي يتضح من خلاله الطابع الانتقائي لعمل المؤسسات المالية الدولية ،فالواقع يثبت أن اعتبارات الملاءمة المصلحية هي المرجعية الحقيقية لحسابات المنع والمنح ومثال ذلك التجربة المصرية التي لم تتعرض إلى المشروطية السياسية من قبل البنك وصندوق النقد الدولي والتي عادة ما تتم بتوصية من المانحين الرئيسين خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى أصحاب الكتلة التصويتية الأكبر في قرارات المؤسسين تحت مسمى دعم التحول الديمقراطي فترة التسعينيات، وحتى عقب الانقلاب العسكري 2013.(شكلت مصر إستثناءا واضحا في هذا الاتجاه(التفصيل في دراسة الحالة)، خاصة إذا تم توظيف القاعدة الاقتصادية المتعلقة برأس المال التفاوضي في تلك الفترة حيث كانت تعاني مصر من الاعتماد على المساعدات الخارجية بداية التسعينيات استمرت حوالي 3 سنوات حيث تراوحت تلك النسبة 13% مما يعني أن المساعدات تتم في إطار معادلات إقليمية يتوقع في إطارها أن لا تتناقض حركة مصر الإقليمية مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وقد يكون أفضل

(1) تقدر حصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت إلى 16.7% بعدما كانت تزيد عن 30%، تعطيها حق الفيتو، لأنه أصبح يشترط الآن لإقرار أكثر القرارات أهمية داخل صندوق النقد الدولي أغلبية 85% بعدما كانت في السابق 70%.

للتفصيل حول الهيمنة التصويتية للقوى الكبرى وكذلك تقاطع أدوار مؤسسات بريتون وودز خاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أنظر:

- محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2013).
- ما هو صندوق النقد الدولي: موقع صندوق النقد الدولي (البلدان العشر ذوي الحصص الأكبر من الحصص الكلية)، موقع أنترنيت:www.imf.org/external/pubs/ft/exrp/what/ara/whata.htm.2015بتاريخ 28 مارس 2017.

دليل على ذلك ارتفاع المساعدات المقدمة لمصر من صفر لتصبح ثاني أكبر متلقي للمساعدات الأمريكية عقب توقيع معاهدة السلام على إسرائيل [1].

3.3. ثنائية حركية المجتمع المدني العالمي والإعلام

إن للمجتمع المدني العالمي دور مهم في عملية التحول الديمقراطي كما للإعلام علاقة بالتحول الديمقراطي، إلا أنه تم التطرق إليهما في شكل ثنائية تشكل حركية في اتجاه الضغط لتبني أنماط التحول الديمقراطي من خلال صناعة الرأي العام في إطار ثلاثية الثقافة المدنية العالمية والنسق الاتصالي التشاركي والاطر التنظيمية الجديدة.

1.3.3. حركية المجتمع المدني العالمي

إن معظم النظريات[2] التي ناقشت مفهوم المجتمع المدني ربطت بينه وبين الدولة القومية، ولكن ما يميز المفهوم بصورته العالمية هو أن مفكري أمريكا اللاتينية وأوربا الشرقية قد أعادوا إحياء المفهوم مع وضع فكرة العالمية كفكرة محورية، وتشير الباحثة (ماري كالدور– MARY KALDOR)[3] في بحثها المعنون بـ (فكرة المجتمع المدني العالمي) أن إعادة اكتشاف هذا المفهوم (المجتمع المدني) في السبعينيات والثمانينيات قد كسر حلقة الوصل بين المجتمع المدني والدولة القومية، بحيث تم اكتشافه مرة ثانية في كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، وفي إطار دولي ازداد فيه التواصل بتطور تكنولوجيا الاتصالات حتى قبل انتشار الانترنت بدأ مفهوم المجتمع المدني يتجه نحو العالمية، حيث نشأت جزر من التواصل والتفاعل المدني بفضل نشأة العلاقات بين الجماعات ذات الفكر المتشابه في دول أخرى، مما ساعد على تقديم الدعم المادي والدفاعي لقضاياهم، الأمر الذي كان له من الضغط على الحكومات والمؤسسات المعنية، ضف إلى ذلك التشريعات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها خصوصا حكوماتهم والتي التزمت بها مثل اتفاقية هلسنكي 1975 (دعم قيم حقوق الانسان).

---

(1) للتفصيل أنظر: هناء عبيد، المعنونة الأمريكية المشروطة هل تمثل عقابا لمصر الثورة؟، موقع أنترنيت: www.ahram.org.og/archives/strategic-issues/news/78057.aspx بتاريخ 12 فيفري 2016.

(2) ارتبط مولد مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره في العالم العربي بميلاد ونشأة وتطور الدولة القومية، كما تبلور للمفهوم عبر مسيرته في أفكار العديد من المفكرين، حتى أن جذوره يمكن إرجاعها إلى فكرة الإدارة العامة عند (جان جاك روسو) التي تمثل القوة من أجل تحقيق الخير وتجدد الاهتمام بالمفهوم مع (أليكس دي توكفيل) و(هيجل) و(ماركس) و(جرامشي).انظر:شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المرجع السابق، ص41.

(3) MARY KALDOR , "the Idea of Global civil society", international affricas N° 79(Mars 2003) :pp 583-593.

ويشير الباحث (صالح بن محمد الخثلان) [1]في مقالته المعنونة بـ (السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي)، أن مصطلح المجتمع المدني العالمي ظهر كمفهوم في تسعينيات القرن العشرين ليشير بذلك إلى مجموعة من المنظمات غير الحكومية، والحركات والجمعيات، التي لم يعد نشاطها يقتصر على تقديم الخدمات، وتبني القضايا العامة غلى المستوى المحلي بل أصبحت هذه المنظمات تنشط على المستوى العالمي وتهتم بقضايا عالمية، تعدى دورها توجيه النقد ورسائل الاحتجاج للحكومات على ما يحدث من تجاوزات بحق مواطنيها إلى حد التواصل مع المنظمات المحلية والانفتاح عليها ،ومن بين ما تقدمه هذه الشبكات الدولية ويساهم في تفعيل الحراك السياسي مواقع على الشبكة العنكبوتية ،وبفضل تطور تقنية الاتصالات تستطيع هذه المنظمات تقديم ورش عمل للناشطين المحليين دون مغادرة مكان إقامتهم وذلك من خلال التدرب عبر شبكة الانترنت (Online Training).فالمجتمع المدني العالمي الذي يضم الكثير من المنظمات العالمية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان قد شكل نوعا من الضغوط النسبية على النظم التسلطية في المنطقة العربية وغيرها من مناطق العالم، وذلك من خلال ما تنشره هذه المنظمات من تقارير، وما تشنه من حملات ضد انتهاكات حقوق الإنسان ،ويضيف الدكتور (حسنين توفيق إبراهيم)[2] بأنه بغض النظر عن أساليب تعامل النظم العربية مع تقارير وأنشطة هذه المنظمات ،فانها لم تعد قادرة على تجاهل دورها المتناميكما كانت تفعل في السابق ،الأمر الذي أسهم في دفع بعضها إلى اتخاذ خطوات ولو جزئية من أجل تحسين على الاقل سجل حقوق الإنسان.

وقد اعتبرت الباحثة (شادية فتحي إبراهيم عبد الله) [3] أن ظهور ما يسمى بالمجتمع المدني العالمي يعد أحد الآثار الإيجابية للعولمة على نظرية الديمقراطية، فهو يمثل القوة الثالثة في النظام الدولي إلى جانب الدول والشركات متعددة الجنسية كما يهدف إلى أهداف كبرى تقوم على مفهوم الخير العام (public good)، فالفاعلون في المجتمع المدني العالمي هم كل التجمعات التي تمد نشاطها إلى الساحة العالمية للدفاع عن قيم مدنية مثل الجمعيات والنقابات والمجالس النيابية

(1) صالح بن محمد الخثلان، "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19(صيف 2008): ص ص134-136.

(2) حسنين توفيق ابراهيم ،العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي ،من كتاب الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك ،المرجع السابق،ص 147.

(3) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المرجع السابق، ص53.

والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية، وبغض النظر عما إذا كانت صلاحيتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلا عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات.

وفي هذا الإطار فإن تنظيمات المجتمع المدني العالمي تلعب أدوارا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ومهنية، فهي تعمل على توفير طرق الاتصال وتبادل المعلومات والخبرات والأفكار، والكثير منها ينشط في مجال بناء القدرات (Capacity Building) لمؤسسات المجتمع المدني سواء غلى مستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، وذلك من خلال تدفق المعرفة والبرامج التدريبية وإصدار نشرات التوعية، أو توفير البيانات والمعلومات التي من شأنها تطوير عمل ونشاط هذه التنظيمات، فالمجتمع المدني العالمي يسهم في التعريف بالمشكلات الدولية والتأثير في اتخاذ سياسات اتجاهها، ويقوم في هذا الإطار بنسج روابط مع الإعلام لإثارة الرأي العام وتوفير المعلومات وخلق المساندة له. [1]فالأمر يتعلق إذن بنسج بيئة للتعاون العالمي تتطلب الوصول لما هو أبعد من الحكومات، أي التواصل المباشر مع المواطنين، هذا التواصل الذي يبرز في إطاره مفهوم القوة الذكية أو القوة المدنية والذي يشمل كل من القوة العسكرية والقوة الناعمة ،وقد حللت الباحثة (إسراء أحمد اسماعيل) [2]هذا المفهوم في إطار اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمجتمع المدني وعلاقته بعملية التحول الديمقراطية في العالم حيث اعتبرته أساس القوة الذكية التي لا تهدف فقط الى تعزيز التحول الديمقراطي وانما تهدف ايضا الى بلورة استراتيجية جديدة للولايات المتحدة الامريكية بعد الخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها في العراق وافغانستان ،نتيجة الاعتماد على القوة العسكرية ،وكنتيجة كذلك للتحولات المتسارعة في العالم العربي.

إن التأسيس لمفهوم القوة المدنية التي كتب عنها (جوزيف ناي–JOSEPH NYE) وبالضبط القوة المدنية العالمية هي قوة منسوبة لمنظمات التغيير الاجتماعي، وذلك لأن القوة الناعمة تعني القدرة على التأثير في سلوك الآخرين من خلال إعادة تشكيل أولوياتهم دون استخدام أدوات الإكراه، ولكن من خلال الإقناع والاستقطاب المرتبط بمصادر وقدرات غير ملموسة مثل نشر الأفكار والمعلومات ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التلفزيوني، وترويج سلع وخدمات وبرامج معلوماتية يكون هدفها

(1) إيمان محمد حسن، المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر، موقع انترنت: بتاريخ Http://www..noormags.com/view/fa/articlepage/825753!?sta=%06 بتاريخ 01 جانفي 2012.

(2) إسراء أحمد إسماعيل، "القوة المدنية: الاتجاه الأمريكي نحو المنظمات غير الحكومية"، مجلة السياسة الدولية، موقع أنترنت:www.siyassa.org/news/1780.aspx بتاريخ 10 فيفري 2012.

دعم المعارضة للنظم القائمة،[1] وفي هذا السياق أوضحت (هيلاري كلينتون) وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة –بأن الدبلوماسية التقليدية مهمة لكنها غير كافية، وذلك لأن التطورات العالمية تتطلب الوصول لما هو أبعد من الحكومات، وبالتالي توسيع نطاق ملفات وزارة الخارجية لتشمل قضايا كانت تعد من قبل شأنا داخليا لأن تأثيرها عابر للحدود،[2] وبذلك أصبحت منظمات المجتمع المدني في قلب الاهتمام الأمريكي، فقد ذهبت السفارة الأمريكية مثلا في تونس إلى فتح الباب لترشيح منظمات المجتمع المدني الراغبة في الحصول غلى منحة بموجب برنامج "الشراكة الأمريكية منذ سنة 2002" (MEPI)، التي أطلقتها الإدارة الأمريكية منذ سنة 2002، وبناءا على ذلك تدفقت الملايين من الدولارات على جمعيات ومنظمات تونسية ومنها "غرفة الفتيبة" الدولية بتونس وهي منظمة لها فروع في الكثير من الدول وأعضاءها من الشباب الذي يسعى إلى إحداث تغييرات إيجابية في العالم، و"منتدى الجاحظ" وهو جمعية ثقافية إسلامية وسواء كانت الاموال متأتية من الحكومة الأمريكية مباشرة أو من منظمات حكومية أو أخرى غير حكومية، علما أن قيمة المنحة التي تتلقاها المنظمة الواحدة، حسب ما ورد في موقع السفارة الأمريكية يتراوح من 25 ألف دولار إلى 100 ألف دولار، ضف إلى ذلك إطلاق برامج شبكات المجتمع المدني الإقليمية التي تجمع بين عدد من الجمعيات التونسية بدعوى دعم المرحلة الانتقالية. [3]ومثل هذه المعطيات من شأنها أن تؤكد فرضية كون منظمات المجتمع المدني هي من أدوات السياسية الأمريكية التي ساهمت بشكل واضح في التحولات الديمقراطية التي تشهدها معظم البلدان العربية. وقد لا تكون المشكلة في تعزيز فعالية تنظيمات المجتمع المدني بقدر ما هي في بلورة استراتيجية أمريكية اتجاه المنطقة.

إن النظرة التشاؤمية اتجاه تنظيمات المجتمع المدني غلى المستوى المحلي والتي تجعل منها أدوات للسياسة الخارجية الأمريكية من خلال السيطرة على مصادر تمويلها[4]، تفرغها من محتواها القيمي المرتبط بأداء أدوار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى مهنية وإن كانت الديمقراطية قيمة مدنية فإن كل التنظيمات المدنية معنية بها سواء كانت صلاحياتها ذات امتداد عالمي أو هي

(1) إسراء أحمد إسماعيل، المرجع السابق (موقع انترنت سابق).

(2) نفس المرجع.

(3) لعريض سالم، "نشاطات ومنظمات ومؤسسات أمريكية مشبوهة"، الحوار المتمدن العدد 4392، موقع انترنت: http://www.aheway.org/2014/03/13. بتاريخ 24 فيفري 2015

(4) إن السيطرة أو حتى تقديم الدعم من الآخر الخارجي يعد تهديدا ليس لاستقلالية التنظيمات المدنية فحسب، بل توجيهها لمسار عملها من خلال صناعة أفكارها.

عالمية بالأصل، لأن الأمر يتعلق بالجمهوم العام المؤمن بهده القيمة المدنية، ولأن التركيز هنا منصب على تنظيمات المجتمع المدني العالمي في إطار علاقته التشابكية والتضامنية مع قضايا التحول الديمقراطي بما في ذلك النظر إلى الديمقراطية كحق من حقوق الإنسان، وتطور الأحزاب السياسية والإعلام الحر، وانفتاح المجتمعات المنغلقة، وتعزيز قدرات المجتمع المدني، فإنه سيتم التطرق إلى أحد المنظمات العالمية الناشطة من أجل الديمقراطية والتي برزت إلى حيز الوجود سنة 1999 وتسعى إلى أن تكون حركة ضغط من أجل قضية الديمقراطية في الهيئات الدولية، وفي الدول التي تحاصر فيها الديمقراطية وهي (الحركة العالمية من أجل الديمقراطية– world Movement for Dmeocracy) [1]،هذه المنظمة تعد شبكة عالمية من الديمقراطيين بما في ذلك الناشطين والممارسين والأكاديميين وصانعي السياسات والممولين الذين يتعاونون من أجل تعزيز الديمقراطية، ووفقا للمؤتمر التأسيسي للحركة الذي أنعقد في نيودلهي بالهند في فيفري 1999 فإن جهد الحركة منصب على تقوية الديمقراطية في الأماكن التي تكون فيها ضعيفة، وإصلاحها وتنشيطها عندما تتصف بالقدم، ودعم الجماعات المناصرة للديمقراطية في البلدان التي لم تدخل بعد في عملية التحول الديمقراطي ،وتهدف الحركة إلى توحيد المجتمع العالمي لدعاة الديمقراطية وممارسيها، إلى جانب توفير سبلا جديدة لتقديم المساعدة العملية للديمقراطيين الذين يناضلون من أجل انفتاح المجتمعات المنغلقة وتحدي النظم الدكتاتورية ودمقرطة النظم شبه السلطوية وتقوية الديمقراطية الناشئة وتعزيز الديمقراطيات القائمة وذلك: [2]

–كحليف للديمقراطيين في البيئات الخطرة التي يحتاجون فيها إلى التضامن السياسي والمعنوي.

– كحركة ضغط من أجل قضية الديمقراطية.

– كوسيط يساعد على ربط الديمقراطيين من مختلف البلدان والمناطق لتبادل المعلومات بشكل أكثر فعالية، والعمل سويا لمساعدة بعضهم البعض.

–كحتمية كبيرة يمكن أن تقدم أما كن للقاء الديمقراطيين الذين ينشطون في مجالات متخصصة كالإعلام، حقوق الإنسان، الإصلاح الاقتصادي، البحث والتعليم.

– كمركز للمصادر وكمراقب يمكنه نقل أراء الناشطين الديمقراطيين حول أنجح الوسائل لدعم الديمقراطية، وكمحفز لتنشيط المبادرات الجديدة لتحقيق ذلك.

(1) للتعريف بالمنظمة أنظر الموقع الرسمي لها: www.wmd.org أو www.movedemocracy.org

(2) الحركة العالمية من أجل الديمقراطية، موقع انترنت: www.movedemocracy.org

وقد أنشأت الحركة العالمية مجموعة من الشبكات الإقليمية منها: المنتدى الإفريقي للديمقراطية (ADF)، وشبكة أمريكيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل الديمقراطية (LAC network) والمنتدى العالمي لإرساء الديمقراطية في آسيا (WFDA) ،فضلا عن الشبكات العالمية الوظيفية كالشبكة العالمية للحوكمة المحلية (GNLG)، وشبكة معاهد بحوث الديمقراطية، وحركة الشباب العالمية من أجل الديمقراطية (WYMD). [1]

وقد أطلقت الحركة مشروعا للدفاع عن المجتمع المدني في عام 2007 وهي مبادرة تمت بالشراكة مع المركز الدولي للقانون الذي لا يهدف للربح (ICNL)، وقدمت تقارير حول العقبات القانونية التي تستخدم لتقييد الفضاء المدني وإدراج أمثلة توضيحية حديثة (تقرير 2008– تقرير 2012)، كما لها برامج الزمالة وهي برامج لمدة 3 أشهر للعاملين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان يساهم المتدرب خلالها في إدارة وتطوير برامج وأنشطة حركة الشباب العالمية من أجل الديمقراطية.[2]كما حاولت الحركة تقديم الدعم السياسي والمعنوي للناشطين الديمقراطيين في مختلف دول العالم وعلى مستوى المنطقة العربية فإن العديد من الدول العربية نالت نصيبها من برامج الزمالة (كالأردن وفلسطين ومصر)، وفي البحرين طالبت الحركة العالمية من أجل الديمقراطية بإسقاط التهم عن النشطاء السياسيين ورفع حضر السفر عنهم في بيانها الصادر بتاريخ 3 ماي 2017 وذلك لمشاركتهم في اعتصام الدراز بالبحرين. [3]

من الواضح أن للحركة دور في تنشيط ودعم التوجه الديمقراطي على المستوى العالمي، وإن كانت الحركة لم تخصص شبكة للعالم العربي، فإنها قد شكلت شبكة للشباب الديمقراطي من خلال التجمع الثالث لها في جنوب إفريقيا سنة 2004، وهي تعمل اليوم كمنظمة للنشاط الشباب لتوجيههم نحو أهمية نشر القيم الديمقراطية وكمنتدى لمشاركة المعلومات والأفكار وكحركة تضامن تستهدف

(1) حركة عالمية من أجل الديمقراطية –ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع انترنت: httpd://ar.m.wikipedia.org.

(2) للتفصيل أنظر: مواقع متخصصة للحركة العالمية من أجل الديمقراطية:

– https://4democracy.wordpress.com.

– https://bit.ly/xtBhye.

(3) من ضمن هؤلاء الناشطين الناسطة (نظال السلمان) التي منعت من السفر لحضور اجتماع حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين في مجلس حقوق الإنسان عام 2015، كما منعت من حضور الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التباع للأمم المتحدة في جنيف الذي عقد في ماي 2017.

أنظر : الحركة العالمية من أجل الديمقراطية تطالب البحرين بإسقاط التهم عن النشطاء www.manamapost.com

تحقيق الفاعلية والتأثير وقد اتخذت من 18 أكتوبر كيوم لاحتفال الشباب العالمي من أجل الديمقراطية إدراكا منها لأهمية المجال الإفتراضي لتحقيق الفاعلية والتأثير المنشودين. [1]

إن الدور الذي تقوم به تنظيمات المجتمع المدني العالمي يجسد مفهوم الخير العام، لأنها تهدف بالأساس إلى بناء قدرات هذا المجتمع سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي من خلال توفير البيانات والمعلومات، وتدفق المعرفة ، وتبادل الخبرات والأفكار وتوفير نوع من الدعم المعنوي والتضامن السياسي اتجاه قضايا ذات أبعاد قيمية، وقد يكون في نشاط الحركة العالمية من أجل الديمقراطية تأكيد لمثل هذا الدور في مجال نشر التوجه الديمقراطي العالمي .لكن حتى هذا الفضاء العالمي الذي يضم ناشطين وأكاديميين وممارسين وصانعي سياسات وممولين جمعتهم الديمقراطية كقيمة عالمية ،قد يدخل مجال الشك إذا ما تم الرجوع إلى إرهاصات تأسيسية والتي تعيده إلى الصندوق الوطني للديمقراطية (NED) ومقره واشنطن وكل ما قيل عن دور هذا الصندوق وعلاقته بالسياسية الخارجية الأمريكية،مما يعيد في الذهن مرة أخرى أن الأمر يتعلق بصناعة الأفكار وتحقيق الأهداف من خلال مفهوم القوة المدنية.

2.3.3. وسائل الإعلام والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية

إن مختلف الدراسات تؤكد على أنه لا توجد نظرية علمية شاملة ودقيقة توضح طبيعة الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي، وتصنف عادة هذه الدراسات في اتجاهات ثلاثة[2]:

الاتجاه الأول: يعترف بالدور الفاعل للإعلام في عملية التحول الديمقراطي باعتبار أن وسائل الإعلام هي أداة أساسية في التحولات الديمقراطية والإصلاح السياسي بمعناه العام.

(1) مدونة الحركة: حركة الشباب العالمية من أجل الديمقراطية ، موقع انترنت: http://www.wymdonlinne.org .

(2) مختلف أهم الدراسات المتعلقة بالاتجاهات الثلاثة تعرض لها كل من الدكتور عيسى عبد الباقي والاستاذ الدكتور صفوت العالم في مقالين منفصلين هما :

–عيسى عبد الباقي ،وسائل الاعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية:اشكالية الدور واليات التعزيز ،موقع انترنت بتاريخ 6 اكتوبر 2012. www.accronline.com/article-detail:aspx§id=4318

– صفوت العا لم ،دور وسائل الاعلام في مراحل التحول الديمقراطي مصر نموذجا،موقع انترنت : www.studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/03/201331411434095725.html . بتاريخ 14 مارس 2013.

الاتجاه الثاني: ينظر بنظرة سلبية لدور وسائل الإعلام في عملية التحول الديمقراطي من منطلق عدم وجود علاقة إيجابية واضحة بين التحول الديمقراطي وحرية وسائل الإعلام، ويذهب إلى التشكيك والتقليل من أهمية دور وسائل الإعلام في التحول الديمقراطي.

الاتجاه الثالث: يتبنى وجهة نظر إعتدالية تعطي للإعلام أدوارا محددة في مرحلة التحول الديمقراطي.

فباعتبار أن وسائل الإعلام تمثل منابر للتعبير وطرح الرؤى والتوجهات السياسية المختلفة، كما أنها تمثل أداة رقابية مهمة على عمل السلطة التنفيذية، وهي في كل ذلك أداة تنمية الوعي السياسي، فقد طرحت قضية الدور الذي يمكن أن تقوم به في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي خاصة في السنوات الأخيرة نظرا لما شهدته من حركة ملموسة على حد تعبير الدكتور (عيسى عبد الباقي) في الحياة الإعلامية العربية، وإن كانت تلك الحركة لم تؤسس بعد لبيئة إعلامية جديدة تعكس واقعا سياسيا ومعرفيا متطورا. [1] لكن على الرغم من حقيقة ما ذكره الباحث عن الحياة الإعلامية العربية، إلا أنه لا يمكن لأحد أن يتجاهل دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة في عملية التحول الديمقراطي باعتبارها تملك أدوات التسريع في تطبيق الأسلوب الديمقراطي سواءا على مستوى المواطن أوالحكومة، حيث ينشأ بذلك نوع من العلاقة التكافؤية أوالتبادلية والتشاركية التي تسمح للفرد أن يكون أكثر إيجابية وفاعلية، ولعل هذا ما تستند إليه النظرية الوظيفية للإعلام (Functionalist theory) التي ترى أن التغيرات التي تطرأ على سوق وسائل الاتصال الجماهيري أو على التقدم التقني لهذه الوسائل يضعف من قدرة السلطة على السيطرة والتلاعب بهذه الوسائل ،وهو ما يسمح بوجود أصوات غير مؤيدة أم مستقلة أو معارضة مما يؤدي إلى تقويض النظم غير الديمقراطية وهي إحدى وجهات النظر التي حللها كل من الباحثان (أنتوني موغان– MUGAN ANTHONY) و(ريشارد قانتر– RICHARD GUNTHER) في كتابهما المعنون بـ "الديمقراطية ووسائل الإعلام".[2]حيث أكد غلى دور وسائل الإعلام في إضعاف قدرة السلطة على السيطرة وبالتالي وجود أصوات مستقلة أو معارضة مما يسمح بتنمية الوعي السياسي وكذلك الاتجاه نحو التحول الديمقراطي وتعزيز الأنظمة الديمقراطية.

وبهدف تتبع الأثر الذي يمكن أن تحدثه ثنائية حركية المجتمع المدني العالمي والإعلام في عملية التحول الديمقراطي سيتم التركيز على انموذج العلاقة المتداخلة بين الإعلام العابر للقومية

(1) عيسى عبد الباقي، المرجع السابق (موقع انترنت سابق).

(2) للإطلاع على الكتاب ارجع موقع انترنت منشورات كامبريدج: https;//doi.org/10.1017/cb09781139175289 وكذلك موقع: https://books.google.dz (هذا الموقع الاخير لا يفتح الكتاب كاملا لكن صفحات منه).

والأنساق المجتمعية للدول العربية، وقد يكون من المهم في هذه الحالة التخصص في مرحلة الثورات العربية التي طرحت بشدة فرضية الفاعل الإعلامي كعنصر مؤثر في إحداث التحولات البنيوية واحتمالات التحول الديمقراطي في مجتمعات الربيع العربي من جهة، ومن أخرى الاستعانة بمفهوم المجال العام كمقاربة مركزية لتتبع دور شبكات منظمات المجتمع المدني العالمي في إطار مفهوم "التقنية إيديولوجية" ،وذلك من خلال تحليل حراك المجال العام الافتراضي في المنطقة العربية .

3.3.3. المجال العام الافتراضي في المنطقة العربية (بين التأثير وعدم التأثير)

أدت أدوات الإعلام الجديد (*) دورا بارزا في ثورات الربيع العربي حيث ظهر الأثر الهائل لهذه الوسائل، التي جعلتها تشمل أدق التفاصيل في الموضوع والزمان والمكان والفاعلين [1]، والواقع أن الإعلام الجديد سمح بظهور نظام اتصالي جديد في العالم بشكل عام والعالم العربي بشكل خاص، فرضته معطيات الحتمية التكنولوجية والضغوط نحو التحول الديمقراطي.وهو ما حول الإعلام إلى إتصال تفاعلي يكتسي سلطة كبرى باعتباره واقعا ملموسا بأدائه وظيفة التعبئة والتغيير من خلال إعلام مرتبط بوسائل التواصل الاجتماعي مثل (فيسبوك–facebook) و(التويتر–twitter) و(اليوتيوب–youtube)،أو وأدوات أخرى مثل المدونات والمنتديات والمجموعات الإخبارية وغرف الدردشة والتعارف ،وفي ربيع الثورة التونسية والمصرية دليل على الارتباط بالإعلام الجديد كوسيلة وأداة للتعبئة وبيئة للنشاط[2].

لقد بدأت وسائل التواصل الاجتماعي تأخذ لها مكانا هاما في يوميات المواطن في تونس ومصر منذ النصف الثاني من سنة 2008 وأصبحت ينظر لها على أنها "قنوات بالغة التأثير متيحة لشعوب المنطقة فرصا للتعبير عن آراءهم وحشد وتنظيم صفوفهم للثورة، ليس فقط على الأنظمة المستبدة لكن على كل ما يمس حياتهم مثل غلاء الأسعار أو العنف الأسري أو حقوق الإنسان ومكافحة الفساد ،إنه عصر الثقافة التواصلية التي تستطيع أن تقوم بالتغيير، فالمرونة في التعامل مع الوقائع الميدانية مكنتها من سرعة التواصل وتنوع الآليات وزرعت ثقافة الثقة في النفس كنقيض لثقافة

(*) استخدم مصطلح الإعلام الجديد دلالة لارتباط المفهوم بالتطور الذي حدث في شبكات الإتصال، وتحديدا تطور شبكة الويب من الجيل الأول إلى الجيل الثاني أو Web 2.0 .

(1) بدر الدين بلمولاي، "دور الإعلام الجديد في التنشئة والممارسات السياسية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 29 (جوان 2017)، موقع أنترنت: http://dspaceuniv-ouargla.dz>bitstream

(2)منصور سليمان محمد عمر، "الإعلام الجديد والتحولات الديمقراطية"، مجلة علوم الإنسان والمجتمع العدد 15 (جوان2015): ص ص 243–262.

الهزيمة على حد تعبير (زياد حافظ) [1] ، هذه الثقة بالنفس كانت نتيجة الهجرة من المجتمع الواقعي بكل ما يزخر به من قيود على حرية التفكير والتغيير وحرية التنظيم والعمل بالسياسة بدون قهر ولا قيود إلى عالم افتراضي الذي كونته شبكة الانترنت والمعروف بالفضاء العام الجديد غير المسبوق في التاريخ الحضاري الإنساني وفقا لتحليل الأستاذ (السيد يسين)[2]، والواقع أن مصطلح الفضاء العام أو المجال العام الافتراضي يرجع إلى المفكر الألماني (بورغن هابرماس– JUREGER HARBARMASS) سنة 1989 والذي يعرفه بأنه: "مجتمع افتراضي أو خيالي ليس من الضروري تواجده في مكان معروف أو مميز، فهو يتكون في الأساس من مجوعة من الأفراد لهم سمات مشتركة، يجتمعون بعضهم ببعض كجمهور لكي يقوموا بوضع وتحديد احتياجات المجتمع في الدولة فهو يعتبر مصدرا لتكوين الرأي العام، ويتطلب شرعية السلطة لتفعيل أي ديمقراطية، ويبرز الآراء والاتجاهات من خلال السلوكيات والحوار"[3]،وهذا المفهوم يجعل من مفهوم المجال العام احدى المقاربات المركزية في تفسير العلاقة بين الإعلام والواقع المجتمعي، فالمجال العام يسمح للأفراد بالتواصل فيما بينهم، وتشكيل ساحة للحوار حول قضايا معينة ،وبهدف التركيز على ما هو خارجي التأثير فإنه يمكن النظر الى الإعلام الخارجي من خلال أنماط الإعلام العابر للقومية والذي يمكن اختزاله فيما أسماه الباحث (محمد بسيوني عبد الحليم) [4] بالثنائية الفضائية، حيث تعاظم ظهور الفضائيات الإعلامية التي تتخطى حدود الدولة وتمتد تأثيراتها إلى الداخل ،بالإضافة إلى المساحة الكبيرة التي أصبح يمتلكها الفضاء الالكتروني وقدرته على تشكيل شبكة من التحالفات في العالم الإفتراضي عبر شبكات التواصل الإجتماعي والتي تكون لها انعكاسات على أرض الواقع. وبالفعل فقد لعبت مواقع مثل "الفيسبوك" و"التويتر" و"اليوتوب" دورا هاما في التجربة السورية حيث كانت الملاذ الآمن للكثير من الناشطيين السياسيين، فمصادرة السلطة للخبر العام بشكله التقليدي ومنع النقاش والحراك السياسي فيه أحال

(1) زياد حافظ ،ثورة يناير في مصر:تساؤلات الحاضر والمستقبل ،في عبد الاله بلقزيز محررا ،رياح التغيير في الوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2011)،ص ص25–26.

(2) السيد ياسين، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة (القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 2011) ، ص320.

(3) نقلا عن: شريف درويش اللبان، مداخلات في الإعلام البديل والنشر الالكتروني على الانترنت (القاهرة : دار العالم العربي،2011)، ص75.

(4) محمد بسيوني عبد الحليم ، "تغذية الاستقطاب :أدوار الاعلام العابرة للقومية في مجتمعات ما بعد الثورات" ،مجلة السياسة الدولية العدد 192 (افريل 2013):ص 33.

شباب الثورة إلى مغادرته والاستعانة عنه بالحيز العام الافتراضي لاستعادة المجال السياسي المختطف [1] وذلك منذ رفع الحجب المفروض عليه من طرف السلطات في فيفري 2011. حيث ظهرت على شبكات التواصل الاجتماعية مجموعة من الصفحات والقنوات التشاركية (الفيديو) ،منها صفحة الثورة السورية ضد بشار الأسد 2011 على الفيسبوك (جانفي 2011) وصفحة شبكة الثورة السورية والتي تعمل بتقنية الفيديو التشاركي، صفحة المرصد السوري لحقوق الإنسان والتي تعتبر الواجهة الافتراضية لموقع منظمة المرصد السوري لحقوق الإنسان.وكذلك صفحة شبكة شام الإخبارية والتي كسبت ثقة صانعي الإعلام الثقيل وكانت مادتها مصدرا لعدة قنوات إخبارية وفضائية مثل: العربية، الجزيرة، وBBC العربية.وصفحة كلنا الشهيد الطفل حمزة علي الخطيب التي تعكس ظلم الأمن السوري الذي أقدم على اعتقال طفل سوري عمره 13 سنة وتعذيبه ثم قتله والتمثيل بجثته 2011، وقد توقفت الصفحة منذ 30 أفريل 2015.[2]

وبالفعل فقد كان للفضاء الإلكتروني القدرة في أداء وظيفة التعبئة والتغيير الديمقراطي في كل من مصر وتونس من خلال مشاهدة رمزية صنعت لحظة الانتقال من المجال الافتراضي إلى الواقع الثوري ،وهو الأمر الذي انعكس في العديد من صفحات شبكات التواصل الاجتماعية مثل: مجموعات "الشعب يحرق في روحو يا سيدي الرئيس" وكلنا "سيدي بوزيد" و"اتحاد صفحات الثورة" في تونس وأما في مصر فالأمر كان أكثر زخما كصفحة "كلنا خالد سعيد" وصفحة "حركة 6 أفريل" وحركة "معا سنغير"،وتذكر الباحثة (مها فالح ساق الله) [3]بأن مواقع شبكات التواصل الاجتماعية شكلت حلقة وصل بين ما كان يجري في الشارع من أحداث وبين المعلومات التي يتم تناقلها عبر مواقع التواصل الاجتماعية ،ومن ثم نقلها إلى وسائل الإعلام العربية والعالمية وتضيف بأن "الفيسبوك" كان في ثورتي تونس ومصر المحرك الأساسي بحيث فتحت صفحات في كلا البلدين باسم (خالد سعيد) في مصر

(1) وسام الناصر،ثورة شبكات التواصل الاجتماعي في زمن الحراك السوري، موقع انترنت:
http://wwwmahewarorg/sasp?aid=2992848=0 بتاريخ 20 جوان 2016

(2) انظرصفحة الثورة السورية ضد بشار الاسد ،موقع انترنيت :
http://web.facebook.com/fundacjawolnnasyria/§fref=tsشبكة الثورة السورية (صفحة على شبكة التواصل الاجتماعي) ،موقع انترنيت:http://facebook.com/syrian.revolution/
انظر ايضا موقع انترنيت:http://www.syriahr.com

(3) مها فالح ساق الله، دور الإعلام الجديد في الثورات العربية، موقع انترنت:
http:/mahasaqallah.bloyspot.com/2013/10/04 بتاريخ 25 ماي 2017.

و(محمد بوعزيزي) في تونس، وبرز نشطاء "الفيس بوك" وقيادات فعلية من خلال نشطاء عرفوا بأسمائهم كنوارة فؤاد، وائل غنيم، أسماء محفوظ.

وتضيف الباحثة أن وسائل التواصل الاجتماعية "أعطت دفعة كبيرة لحركة التغيير من حيث أنها مكنت أشخاص من ذوي الاهتمام المشترك من التجمع وتبادل الأفكار، ولا شك أن أفلام اليوتوب والنشاط التويتري كان لهما دور كبير في حشد الاهتمام الدولي لقضايا الاستبداد في عدد من دول العالم العربي، حيث كان لقاء (هيلاري كليتون) مع موقع مصراوي تأكيدا على دور الإعلام الجديد في التدخل الأمريكي في مصر حيث لأول مرة قامت وزيرة الخارجية الأمريكية بتلقى أكثر من 6500 سؤال من التويتر والفيسبوك بعيدا عن الإعلام التقليدي". [1]

في المقابل فإن حراك المجال العام الافتراضي كان محفزا وضاغطا نحو اتجاه العديد من الأنظمة السياسية العربية نحو جدية الإصلاح والتغيير الديمقراطي تفاديا للمفاجأة التي أحدثهما الاحتجاجات والمظاهرات في كل من تونس ومصر وحتى اليمن وسوريا وليبيا، وهو ما اتضح في التجربة المغربية والأردنية وحتى في دول الخليج العربي ففي المغرب مثلا ظهرت العديد من الصفات في المجال الافتراضي التي حاولت تأطير الفعل الاحتجاجي وتعبئة الرأي العام ومن ذلك: صفحة "شبكة رصد" التي تأسست في 20 فيفري 2011 وتعتبر وليدة للصفحة المصرية "رصد" والتي اهتمت برصد الأخبار، ونشر مقاطع الفيديو التي ينتجها" المواطن الصحفي" [2]، وكذلك صفحة جماعة العدل والإحسان، وموقع صفحة 20 فبراير الدار البيضاء وغيرها، والجدير بالذكر أن بيئة حراك المجال الافتراضي قد دعمت في المجال الواقعي بنشاط غير مسبوق لمنظمات المجتمع المدني العالمي خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة ،ومن ذلك الدور الذي لعبه المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني (ICNL) والذي جاء في إطار برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والذي عمل على تقديم المساعدة الفنية للحكومة المغربية ومنظمات المجتمع المدني في المغرب بهدف

(1) نفس المرجع(موقع انترنيت)

(2) اسماعيل عزام ،الحراك المغربي:صفحات ثورة وسط الفايسبوك ،موقع انترنيت :بتاريخ 28 فيفري 2016.
http://www.hespress.com/57302/

صفحة شبيبة العدل والاحسان ،موقع انترنيت:http://www.facebook.com/chabibajs/

صفحة 20 فيبراير الدار البيضاء ،موقع انترنيت :http://www.facebook.com/20fevriercasa

تحسين الإطار القانوني والتنظيمي الناظم للمجتمع المدني في المغرب، كما يدعم مختلف الأنظمة والمؤسسات التي تعمل على تعزيز المشاركة العامة خاصة المتعلقة بحق الحصول على المعلومات.[1]

فنتيجة لتفاعل مجموع الأسباب على المستوى المحلي والإقليمي والدولي سقط حاجز الخوف، فحركة 20 فبراير المغربية تكونت افتراضيا بداية من جانفي 2011، يعني كنهاية أولية لحراك الشباب التونسي، ومدعمة بحراك ثوري في مصر (جانفي 2011) وفي ليبيا و اليمن (فيفري 2011) وفي سوريا (مارس2014) ومستثمرة في سيناريوهات هذه الثورات من خلال نتائجها بحيث حدد سقف المطالب بدفع النظام السياسي الملكي المغربي نحو الإصلاح الداخلي وليس إسقاط النظام أو تفويض مؤسسة الملك، مما ساهم في تشكيل أطر تنظيمية جديدة تعكس ذلك التفاعل بين ثنائية حركية المجتمع المدني العالمي والإعلام.

(1) المركز الدولي لقوانين منظمات المجتمع المدني ICNL تعزيز قدرات المجتمع المدني، برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، موقع انترنت: www. ICNL.org

4. أسلوب التدخل العسكري من أجل الديمقراطية (التدخل العسكري الديمقراطي)

إن فكرة التدخل قديمة في العلاقات الدولية[1] فلقد كان التدخل من الأساليب الرئيسية التي استخدمتها الدول لاستعمال القوة في علاقاتها الدولية منذ القدم، وعرف مفهوم هذه الفكرة تطورا كبيرا بحيث ارتبطت مشروعيته بتطور القانون الدولي العام. وقد شهد التاريخ الحديث عدة محاولات لتبني التدخل وتبريره واعتباره عملا مشروعا، وساعد ذلك مجموعة من التغيرات المعرفية والتطورات العالمية التي أدت إلى إعادة النظر في مبدأ عدم التدخل، بحيث أصبحت بعض المفاهيم وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة مفاهيم عالمية التطبيق، وقد أضفت المنظمات الدولية الشرعية والغطاء الكافي لكي ينحى القانون الدولي ويتحول من حق الدول في عدم التدخل إلى الحق في التدخل، ويلخص الباحث (خالد المعينى)[2]نماذج التدخلات العسكرية في الشؤون الداخلية للدول التي حدثت بعد الحرب الباردة في ثلاثة وهي:

أولا: نموذج مرتبط بظهور توجه لدى الأمم المتحدة مدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية في أمور كانت تعد في السابق من صميم الإختصاص للدول سواء كان ذلك لإستعادة الديمقراطية وفقا للمنظور الغربي في دولة ما، أو للإشراف على تحول ديمقراطي.

ثانيا: نموذج تدخل الولايات المتحدة الأمريكية المدعوم بشرعية الأمم المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاء حماية حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية، أو أن الوضع الإنساني يهدد السلم والأمن الدوليين.

ثالثا: نموذج تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ضمن حلف الشمال الأطلسي بقرار من الولايات المتحدة الأمريكية بحجة حماية حقوق الإنسان، وفقا للمفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف حيث يتم التدخل العسكري حسب تقدير دول الحلف، التي لها الحق في تقدير الأوضاع التي تراها تستوجب من الناحية الإنسانية التدخل العسكري دون الحاجة إلى الرجوع للأمم المتحدة أي الإذن من مجلس الأمن.

والملاحظ أن النماذج الثلاثة تؤكد الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية مع أو بدون شرعية الأمم المتحدة مع الربط بين ثلاثة متغيرات أساسية هي: حقوق الإنسان، الديمقراطية، والتدخل

(1)أنس أكرم محمد العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي–دراسة مقارنة– (عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2008)، ص ص138–139.

(2) خالد المعيني، ذريعة التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، موقع انترنت:<www.aljazeera.net>opinions بتاريخ 09 أفريل 2012.

الإنساني، ويضيف الدكتور (محمد قدري سعيد) [1] في مقالته الموسومة ب (التدخل الإنساني وغير الإنساني) أنه بدءا من عام 1990 وقع حادثان مهمان تمخض عنهما ميلاد نظام عالمي جديد، تمثل الأول في إنهيار الإتحاد السوفياتي أما الثاني فتمثل في الغزو العراقي للكويت، فبعد أن أصدرت قرارات مجلس الأمن الدولي بإدانة العدوان العراقي بدأ التدخل الجماعي باستخدام القوة العسكرية أولا ثم اتباعها بآليات حفظ السلام والعقوبات ومشاريع إعادة البناء، واعتبر بذلك أن فكرة التدخل الجماعي[2] أهم مافي مفهوم التدخل العسكري الإنساني، لكن لا بد من إدراك أن التدخل العسكري حتى وإن كان جماعي ومهما كانت دوافعه إنسانية يشير ويطرح اعتبارات قانونية وأخلاقية على المجتمع الدولي.

إن التدخل العسكري الإنساني يمتاز عن الصور الأخرى للتدخل بمشروعيته التي تقوم على أساس مشروعية الغاية منه، بحيث ترتكز المبررات الأخلاقية له على دعامتين رئيسيتين هما إنقاذ الشعوب المضطهدة والتدخل من أجل الديمقراطية، ويعتبر هذا الأخير بمثابة الجيل الثاني للتدخل الإنساني.[3] لكن التدخل الديمقراطي شأنه شأن مفهوم التدخل الإنساني يثير جدلا واسعا في الفقه والعمل الدوليين وبهدف تتبع أسلوب التدخل الديمقراطي في العالم العربي سيتم التعرض أولا إلى مقاربة معرفية للانتقال من مفهوم التدخل الإنساني إلى التدخل الديمقراطي ،ثم محاولة رصد هذا الأسلوب على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول، خاصة وأنه بعد اندلاع الثورات العربية سنة 2011 حدث عدد من النزاعات المسلحة الداخلية في ليبيا وسوريا، وظهرت اتفاقية تطبيق مبدأ التدخل من جانب القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي دافعت بقوة عن التدخل الدولي من جانب حلف شمال الأطلسي أثناء الثورة الليبية ومن قبلها في العراق في حين عرقل الفيتو (الروسي–الصيني) في مجلس الأمن مسألة التدخل الدولي لحماية المدنيين في سوريا، لتظهر انتقائية الأخذ بفكرة التدخل الدولي الإنساني، مما يعني أن التدخل الإنساني وبما فيه التدخل الديمقراطي لم يكن سوى أسلوب مرهون بتوازنات القوى والمصالح بين القوى الدولية الكبرى المهيمنة

(1)محمد قدري سعيد، التدخل الإنساني وغير الإنساني، موقع انترنت:www.cdf.sy.org بتاريخ 13 جانفي 2012.

(2) من انصار الطابع الجماعي للتدخل الانساني مع موافقة مجلس الأمن على العمليات العسكرية برنارد كوشنر ومن اشهر محاضراته مع ماريو بيتاتي حول واجب التدخل الإنساني انظر كتاب: BERNARD KOUCHNER, Le malheur des autres(paris : edition odil jacob, 1991), p218.

(3) بوناب كمال، التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية: بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي، مداخلة مقدمة لجامعة الوادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الملتقى الوطني الأول حول مستقبل العلاقات الدولية في ظل التطبيقات االراهنة لميثاق الأمم المتحدة، موقع انترنت:www.univ-eloued.dz>pdf>bouneb بتاريخ 22 ماي2017 .

على نظم التصويت في المنظمات الدولية والإقليمية والأحلاف العسكرية المعنية بتنفيذ التدخل العسكري.

1.4. من التدخل الإنساني إلى التدخل الديمقراطي مقاربة معرفية

إن تزايد عدد الفواعل الدولية إلى جانب الدولة أدى إلى إعادة النظر في مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي، حيث انتقل الحديث في الدراسات والممارسات السياسية من مبدأ عدم التدخل إلى مبدأ شرعية التدخل في شؤون الدول، وقد حاولت العديد من التعريفات تبرئة التدخل العسكري من كونه سلوكا غير شرعي عبر تقديمه على أنه وسيلة لحماية الشرعية الدولية في إطار ما اصطلح على تسميته بالتدخل العسكري الإنساني، ويذكر الباحث (بوناب كمال)[1] في مقالته المعنونة بالتدخل العسكري لاعتبارات إنسانية: بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي بأنه كان من المفارقات العلمية ان يتطور مفهوم التدخل الإنساني في إطار جدلية السيادة والأمن، فتاريخيا كان لاتفاقية وستفاليا سنة 1648 دور في اقرار مبدأ عدم التدخل تفاديا لما حدث في حرب الثلاثين عاما حين تحولت الحروب الداخلية بين البروتستانت والكاثوليك إلى حروب دولية نتيجة تدخل الأطراف الخارجية.

والواقع أن التدخل لأسباب إنسانية لا يعد بالظاهرة الجديدة فمثلا مع نهاية القرن السابع عشر تدخلت كل من روسيا والدنمارك وبريطانيا لحماية الرعايا الأرثودوكسيين في بولونيا سنة 1766، وتلت هذه الحادثة عدة تدخلات منها تدخلات روسيا القيصرية في شؤون الدولة العثمانية، وتدخل فرنسا في سوريا على سبيل المثال لا الحصر إثر مذابح دير القمر سنة 1860، من جانب آخر نلمس نماذج لتدخلات أخرى كالتدخل في مملكة نابل سنة 1857، التدخل في مملكة بولندا عام 1863، التدخل الأمريكي في كوبا عام 1857، التدخل في الكونغو 1818 و1908، كما انه في بدايات القرن العشرين وإلى غاية الحرب العالمية الثانية وبالرغم من تأكيد المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم المتحدة "على كل دولة عضو في العصبة احترام وضمان سلامة إقليم الدول الأعضاء واستقلالها السياسي ضد أي اعتداء خارجي" ،إلا إن تطبيقاتها استثنت الدول المستعمَرة طبقا للمادة الثانية والعشرين من الميثاق فهناك شعوب غير قادرة على إدارة نفسها بنفسها ،لذلك يعتبر تقدمها وإزدهارها مهمة حضارية على عاتق الدول المتمدنة، أما بعد الحرب العالمية الثانية وظهور هيئة الأمم المتحدة فإن مبدأ عدم التدخل كان قاعدة أساسية لضبط الأطماع التوسعية للدول الكبرى بحيث يمتنع اعضاء الهيئة جميعا

(1)بوناب كمال، التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية: بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي، المرجع السابق (موقع انترنت سابق).

في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستقلال السياسي لأية دولة او على أي وجه اخر لا يتفق مع مقاصد الامم المتحدة[1] وذلك طبقا للمادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة. لكن مع ذلك هناك استثناءات تسمح باختراق مبدأ عدم التدخل وهي التي تفسر ثغرات وانتقائية التطبيق، كالمادة الثانية والأربعون من الفصل السابع التي تستثني بعض أشكال التدخل كالتدخل الذي يتم بقرار من مجلس الأمن، والمادة الواحد والخمسين المتعلقة بحق الدفاع الذاتي والتي اتخذت ذريعة لتبرير ما أصبح يعرف بالتدخل الو قاني أو الحروب الاستباقية. [2]

فمع انتهاء فترة الحرب الباردة (والتي كانت تشكل مرحلة توازن بين الأقطاب الدولية بحيث اعتبر التدخل الدولي في تلك الفترة على أنه شكل من أشكال الاستعمار، وقد يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة) وظهور النظام الدولي الجديد بدأت تظهر حالات التدخل الدولي الإنساني في سلوك الدول لتبرير التدخلات الفردية والجماعية في شؤون الدول، كما أصبح مجلس الأمن يعمل بشكل توافقي بسبب سيادة القطب الواحد وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على المنظمة الدولية وتسييرها حسب المصالح الاستراتيجية لها. وفي هذه الفترة ظهر ما يعرف بالمفهوم الواسع للأمن والسلم الدوليين ليشمل حالات انتهاك حقوق الانسان، وهو نهج أقره مجلس الأمن في تدخلاته العسكرية في شمال العراق على مستوى المنطقة العربية، بل أصبح ينظر إلى الانقلابات على الحكومات الشرعية المنتخبة

(1) جميع مواد ميثاق الأمم المتحدة، ارجع إلى www.un.org>charter-united-nations أو hrlibrary.umn.edu>arab

(2)للتفصيل حول تاريخ التدخل لأسباب إنسانية انظر:- عماد الدين عطا الله المحمد ،التدخل الانساني في ضوء ميثاق واحكام القانون الدولي العام (القاهرة :دار النهضة العربية ،2007)،ص ص 11-52.

- بوناب كمال ،التدخل العسكري لاعتبارات انسانية :بين التبرير الاخلاقي والتوظيف السياسي ،المرجع السابق(موقع انترنت).

- محمد فايزفرحات ،التدخل العسكري الخارجي ،موقع انترنيت: www.alhayat.com/بتاريخ 23 ماي 2018

- البعد التاريخي للتدخل الانساني يرجعه البعض الى عام 1978 قبل الميلاد في اطار المعاهدات الدولية الاولى التي عرفت في تاريخ البشرية بين رمسيس الثاني وملك الحيثيين ،ويعود مصدر وتصور فكرة التدخل الانساني في العديد من الكتابات والى حد كبير بتاريخ ما يسمى بقضية الشرف ،فترقبا لكل افراط من طرف الحكومة العثمانية ضد المسيحيين =المقيمين بالامبراطورية قامت الديبلوماسية الغربية بوضع اسس شبه قانونية للتدخل من اجل الدفاع عن= =الانسانية. انظر:محمد بن العربي منار ،التدخل الانساني ومسؤولية الحماية ،موقع انترنيت : www.m.ahewar.org/s.aspaid=35بتاريخ 02 ماي 2013.

والفشل في تطبيق الديمقراطية على أنه تهديد للاستقرار العالمي يبرر التدخل العسكري[1]،ويهدف توضيح كيفية توظيف مفهوم التدخل الديمقراطي من خلال مفهوم حقوق الانسان الدولية كان لابد من التعرض أولا لمفهوم التدخل الإنساني باعتباره مفهوم الأساس في أسلوب التدخل العسكري من أجل الديمقراطية.

1.1.4. تعريف التدخل الإنساني (لغويا، قانونيا، وسياسيا)

ورد في المعجم الوسيط أن التدخل يعني "دخل قليلا قليلا" أي أن التدخل يفيد التدرج في العملية بكل وعي وإرادة وتدخل في الخصومة أي دخل في دعواها من تلقاء نفسه للدفاع عن مصلحة له فيها دون أن يكون طرفا من أطرافها ،وفي اللغة الانجليزية نجد Intervention و Interferenceيعني التدخل لتسوية نزاع أو التدخل بالقوة أو التهديد بالقوة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. [2]

إن مصطلح التدخل غالبا ما يستخدم بمعنيين: معنى يشير إلى الإعتداء والتعرض للغير، ومعنى أكثر إيجابية يحمل إيحاءات على التوسط في الخصومات. وفي إطار إيجابية معنى التدخل وسلبيته جاءت مختلف التعاريف السياسية والقانونية، فـ (لاسا أوبنهايمLASSA OPPENHEIM) يرى أن جوهر التدخل الخارجي هو الإكراه Complusion، فالتدخل سلوك ديكتاتوري ترغم فيه دولة معينة دولة أخرى على فعل معين، أما (هانس مورنجانتو–HANS MORNGATO) فيرى أنه منذ عهد اليونان القديم إلى عصرنا الحالي تجد الدول منفعة بالتدخل في شؤون دولة أخرى لتحقيق مصالحها، وأكد (جيمس روزنو–JAMES ROSNEAU) على أن السعي لتغيير البنية السياسية الداخلية للدولة المستهدفة هو أساس أي تدخل خارجي، أما (ستوول–STOWELL ELLERY) فقد حاول التوسع في تعريف التدخل من ناحية نتائجه فقد يساهم التدخل الخارجي (العسكري الانساني) في تسوية النزاعات الدولية أو تهدئة بؤر التوتر كما قد يساهم في إثارتها. [3]

(1)حمد زهير شامية، طارق الجاسم، "التدخل الدولي من أجل نشر الديمقراطية وآثاره السياسية بالتطبيق على حالة العراق"، مجلة جامعة البعث العدد 6(2014): ص14. موقع انترنت: document_ec92ff219aaf3cfaa9ff05036745ed.

(2)إبراهيم قديح،" التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا2011"،(مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، 2013)، ص69.

(3) العديد من التعريفات واردة في مذكرة بوناب كمال، انظر في ذلك: مذكرة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية. بوناب كمال، التدخل العسكري لاعتبارات انسانية بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي، موقع انترنت theses.univ-batna.dz ،ص ص 22–76.

والملاحظ أن التدخل يستلزم تنفيذه استخدام القوة المسلحة، وهذا ما ينطبق على المفهوم الضيق للتدخل الإنساني المرتبط بتنفيذ عمليات عسكرية مسلحة تتعلق بحالات الدفاع الشرعي عن النفس وذلك لحماية رعايا الدولة المتدخلة بحكم رابطة الجنسية أو لوقف حالات الانتهاك المنظم والإبادات الجماعية بحق الإنسان. أما المفهوم الواسع للتدخل الإنساني فيذهب أنصاره إلى اعتبار أن التدخل يمكن أن يتم بوسائل أخرى غير القوة المسلحة مثل استخدام الوسائل السياسية (كالضغط السياسي) أو الوسائل الاقتصادية (كالحصار الإقتصادي) إو الوسائل الديبلوماسية (كتجميد العلاقات الديبلوماسية صراحة أو ضمنا)، لكن يبقى المعيار الإنساني هو الهدف من استخدام جميع هذه الوسائل.[1]

إن التدخل لاعتبارات إنسانية هو جوهر مفهوم التدخل الإنساني فهو بذلك يعتمد على مفهوم الشرعيةL'egaliteالتي تعتبر همزة وصل بين ممارسة الأمم المتحدة لسلطاتها في حفظ السلم والامن الدوليين وبين اللجوء إلى استخدام القوة، فأهم ما في مفهوم التدخل الإنساني فكرة التدخل الجماعي،لأنه مؤذون به من قبل هيئة دولية تمثيليه في حين ينظر إلى التدخل الفردي على أنه غير مشروع باعتباره لا يمثل إلا المصلحة الذاتية، فالأصل هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول طبقا للمادة الثانية الفقرة الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة ،والتي تخاطب فيها الدول طبقا لمفهوم السيادة التي تعني الهوية القانونية للدولة في القانون الدولي والتي تفيد واقعا سياسيا معينا مرتبط بالقدرة على الاحتكار الشرعي لأدوات العنف في الداخل ،وهو مفهوم يوفر الاستقرار في العلاقات الدولية لأن الدول ذات السيادة تعتبر متساوية بغض النظر عن قواتها أو حجمها أو ثرواتها ،واعترافا بهذا أنشئ هذا المبدأ بين جميع الدول باعتباره حجر الزاوية لميثاق الأمم المتحدة. لكن التطورات السريعة والعميقة التي عرفها المجتمع الدولي بعد نهاية الحرب الباردة عمقت من نوع التعقيد الذي يحدد تعامل القانون الدولي مع الإنسان كفرد ،والذي أصبح بموجبه من مجرد هدف لقاعدة قانونية الى رعية ضمن المجتمع الدولي، وفي هذا السياق اختلفت آراء الفقهاء القانونيين حول فكرة تمتع الفرد بالشخصية

انظر ايضا للتفصيل : ELLERY CORY STOWELL,Intervention in International law ,https://archive.org>details>intervention.

وجميع الكتب الاستاذ لاسا اوبنهايم موقع :.http://www.fnac.com>l-lassa.openh

(1) من انصار المفهوم الضيق للتخل الانساني ماريو بيتاتي–MARIO BETTATI، و لاسا أوبنهايم– LASSA OPPENHEIM أما من أنصار المفهوم الواسع نذكر أنطوان رونجيوز–ANTOINE RONGIOS انظر في ذلك: مخلوف ساحل، "إشكالية التدخل الإنساني وآثاره على المنطق السياسي للدول"، مجلة القانون:المجتمع والسلطة ،جامعة محمد بن أحمد–وهران2–، موقع انترنت www.asjp.cerist.dz>بتاريخ 15 فيفري 2018.

القانونية الدولية، فالنظرية الوضعية ترى أن الدول فقط ذات السيادة هي التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية بقيادة الفقيه الإيطالي (دينيسو أنزيلوتي–D.ANZELOTI).أما النظرية الواقعية (الموضوعية) فتعد الفرد الشخص الوحيد الخاضع للقانون الدولي، وتعتبر الشخصية المعنوية نوع من الخيال القانوني ويتزعم هذه النظرية الفقيه الفرنسي (جورج سيل–GEORGE SALE) ، وفيما يتعلق بالنظرية الحديثة فهي تتوسط النظريتين السابقتين، فالهدف النهائي من قواعد القانون الدولي رفاهية الفرد وسعادته، فقد يخاطب القانون الدولي الأفراد خطابا مباشرا بأن يكونوا موضوعا لبعض قواعده، ولذا تنشأ لهم حقوق، ويلزمون بسلوك معين يترتب على مخالفته الجزاء. لكن أهلية الفرد لاكتساب الحقوق محدودة ولا يمارسها بنفسه إلا في بعض الأحوال الاستثنائية النادرة، والتي تؤثر في الأصل العام وهو ان الفرد ليس من أشخاص القانون الدولي ويتزعم هذه النظرية (شارل روسو– CHARLES ROUSSEAU).[1]

إن هذا التطور الفقهي مرتبط أساسا بالتطورات التي عرفها المجتمع الدولي بتعاظم الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان ،وبتراجع مفهوم السيادة من صبغته المطلقة إلى النسبية وتوسع الاختصاص الدولي على حساب الاختصاص الداخلي، فحقوق الكائن الإنساني أصبحت تعبر الحدود الوطنية لتناقش ضمن المجال الدولي،فالتدخلات أصبحت مبررة بحماية حقوق الإنسان من جانب المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة التي اتخذت ممثلة في جهازها التنفيذي مجلس الأمن بعض التدابير التي تعد تدخلا دوليا لحماية حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك والصومال وفي العراق لحماية الأكراد ،ومن ثم تم تدويل تلك الأزمات الداخليه، وهكذا أصبح حق وواجب التدخل لاعتبارات إنسانية أحد أهم المهام الجديدة لعمليات الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة ،مما يلخص أن الاعتبارات القانونية والأخلاقية والسياسية هي التي تحكم مختلف التحولات التي تطرأ على فلسفة التدخل الإنساني، فقد انتقلت الفكرة من الحق في التدخل الإنساني إلى واجب التدخل الإنساني في إطار ما يعرف بالمفهوم الواسع للتدخل الإنساني ،ومع نهاية الحرب الباردة والتدفق السريع لمسارات العولمة تحولت الكثير من المسلمات وتطورت مفاهيم جديدة لها ارتباط بموضوع التدخل الإنساني ،ومن بينها مفهوم الأمن

(1) محمد بن العربي منار، التدخل الانساني ومسؤولية الحماية ،المرجع السابق (موقع انترنت) .
تدور مناقشات فقهية حول وضع الفرد في القانون الدولي العام منذ زمن بعيد نتج عن ذلك العديد من النظريات والاتجاهات مما أدى إلى انقسام فقهاء القانون إلى عدة مذاهب.للتفصيل يمكن الرجوع إلى:أنس أكرم العزاوي، التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي–دراسة مقارنة ،المرجع السابق، ص ص37–41.

الإنساني فتم التأسيس للتدخل الانساني من منظور الأمن الانساني، باعتبار أن الفرد أساس هذا الأمن الإنساني مما يجعل أمر حمايته من مختلف التهديدات ضرورة إنسانية، كما أن من مجالات اهتمام الأمن الإنساني حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومن هنا تم تفعيل التدخل الإنساني من منظور الأمن الإنساني استنادا لمفهوم مسؤولية الحماية الدولية للمدنيين والذي تم تبنيه رسميا كمسلمة جديدة في عقيدة التدخل الإنساني منذ مؤتمر القمة العالمي لهيئة الأمم المتحدة سنة 2005 (والذي أعاد الأمين العام للأمم المتحدة صياغة الركائز الثلاثة للمسؤولية عن الحماية في تقريره سنة 2009 رقم A/63/677)[1]

إن هذا التطور القيمي لعقيدة التدخل الإنساني وما يعنيه من تفعيل للقواعد والأحكام المرتبطة بالمنظومة الحقوقية الدولية من قانون دولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، لم يؤدي إلى تجاوز إشكالية الموازنة بين احترام سيادة الدولة من جهة والمطالب الأساسية وحماية حقوق الإنسان من جهة أخرى خاصة في ظل فلسفة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير من جانب القوى الكبرى المهيمنه على النظام الدولي.

2.1.4. الديمقراطية كحق من حقوق الإنسان على المستوى الدولي (ثنائية التحول الديمقراطي والتدخل الديمقراطي)

إن تزايد الإهتمام بمسألة حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وانتشار الأفكار الداعية للدفاع عنها منذ السبعينيات من القرن العشرين إلى هذا الوقت ،وابتداءا من الدول القيادية إلى المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وهيئات المجتمع المدني المشتغلة بحقوق الإنسان، مع تنامي الوعي الشعبي بقضايا التنمية والديمقراطية وحرية الرأي السياسي جعل من عملية التحول الديمقراطي في العالم محاطة بضغوطات من مختلف الإتجاهات الثقافية والإقتصادية والسياسية والشعبية، فشهدت البيئة الدولية موجة من التحول الديمقراطي ذات طابع شمولي حيث اعتبر النموذج الديمقراطي هو إكثر أنواع الحكم قبولا في مختلف مناطق العالم بما فيها العالم العربي . ويحلل الدكتور (محمد علي مخادمية) [2]في كتابه (واجب التدخل الإنساني) فكرة العلاقة بين حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي

(1) الركائز الثلاثة لمسؤولية الحمايه كما نصت عليها الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة العالمي سنة 2005 (A/RES /60/1الفقرة 138-140) وكما صيغت في تقرير الأمين العام لعام 2009 عن تنفيذ المسؤولية عن الحماية (A/63/677) انظر موقع انترنت: الأمم المتحدة/ مسؤولية الحماية/ https : //daccess-ods.un.org بتاريخ 17 مارس 2014.

(2) محمد علي مخادمية، واجب التدخل الإنساني، موقع انترنت books.google.dz>dow lands بتاريخ 07 مارس 2018.

في إطار باب التدخل الديمقراطي حيث يرى أنه بالنظر إلى صيرورة مبادئ حقوق الإنسان ذات الصفة العالمية ووضوح تأثرها بالفلسفة الليبيرالية، فإنه اصبح لشرعية حقوق الإنسان الدولية التأثير القوى في استجابة أعضاء الأسرة الدولية للمفاهيم التي وردت فيها، والمفهوم الديمقراطي أحد أهم هذه المفاهيم، بل هو المفهوم الجوهري فيها باعتبار أنه يضمن حماية الحقوق الأخرى من اجتماعية واقتصادية وثقافية.

والواقع أن هذه العالمية أكدتها دباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 حيث تنص على إقرار بما لجميع الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابتة تشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، فالاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948 يعد بمثابة العهد الأعظم في مجال الاشارة الى الحق في الديمقراطية ،حيث تضمن الاعلان الكثير من النصوص التي تشير الى الحق في الديمقراطية (نصوص المواد 21–28) ،كما تضمن العهدان الدوليان نصوصا تؤكد على الحق في الديمقراطية كحق ادارة الشؤون العامة والانتخاب ،فتؤكد المادة الخامسة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة نفسها من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على عالمية المبادئ والحقوق الواردة فيهما، كما أكدت العديد من الاتفاقيات التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة على هذه الحقوق بل وأضافت حقوق جديدة لها تتناسب والتغيرات التي تشهدها البيئة العالمية(اصبح تحقيق الديمقراطية مسألة في غاية الأهمية ومرتبطة بتحقيق الأمن والسلم الدوليين، ينبغي على المجتمع الدولي العمل على تحقيقها حيث أكدت العديد من المواثيق الدولية والإقليمية على ذلك كإعلان برنامج عمل فينا الذي أقر في القمة العالمية 1993 الذي شدد على أهمية الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان وحرياته الأساسية)[1]. وبذلك تبلورت ملامح قانون دولي لحقوق الإنسان من أهم صفاته العالمية ، فأصبحت حقوق الانسان والديمقراطية مسألة مرتبطة بالسلم والأمن الدوليين تسمح للمجتمع الدولي ممثلا بمجلس الامن بالتدخل وفرض العقوبات للحفاظ عليهما ،لكن

(1) حول الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدان الدوليان لحقوق الانسان ارجع الى:

- www.un.org>universal-declaration-hum

– hrlibrary.umn.edu>arab

اما المواثيق الدولية والاقليمية كاعلان برنامج عمل فينا مرجع : حمد زهير شامية ،طارق جاسم ،التدخل الدولي من اجل نشر الديمقراطية واثاره السياسية ،المرجع السابق ،ص 9.

هذا المجتمع الدولي محكوم بقواعد سميت قواعد القانون الدولي، الذي وحده يسمح بتوضيح مفاهيم الإنسانية والسيادة ،وهي المفاهيم التي كانت ولا تزال تثير إشكاليات مختلفة .

على مستوى المنطقة العربية فإن التحول الديمقراطي مرتبط إرتباطا وثيقا بالنظام العالمي الجديد الذي بدأت ملامحه أواخر القرن العشرين بما تضمنته من متغيرات ساهمت في إحداث تحولات مختلفة على كافة المستويات وكان أبرزها سيادة المنظومة الليبرالية، وبذلك فقد كان أسلوب التدخل الديمقراطي أحد المظاهر الأساسية لسيادة الفكر اليبرالي بشقيه الاقتصادي والسياسي،ويؤكد الدكتور(محمد علي مخادمية)[1]بأن استراتيجية فرض التحول الديمقراطي التي رسمتها الدول الليبرالية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية تشتمل على مؤثرات فاعلة، فبداية بالإستعمار ثم عبر آليات استغلال مناسبة من خلال المبادئ الإنسانية بما يحقق تدخلا نظيفا ،فحقوق الإنسان تعتبر الطريق الواسع لفرض التحول الديمقراطي.

ومن ثم فقد تم تعريف التدخل الديمقراطي أو التدخل من أجل نشر الديمقراطية على أساس فكرة مفادها ان تقوم الدول فرادى أو بشكل جماعي بالتدخل عسكريا في شؤون دولة أخرى، بهدف إعادة الديمقراطية إلى الدولة المتدخل في شأنها، حيث يفترض قيام انقلاب عسكري في هذه الدولة أدى إلى الإطاحة بالحكومة الشرعية المنتخبة فيصبح المجتمع الدولي مسؤولا فرديا أو جماعيا تجاه هذه الأوضاع لتمكين الحكومة الشرعية من ممارسة صلاحياتها الدستورية.[2]

وما يمكن استخلاصه من خلال هذا التعريف أن حق الديمقراطية أصبح من الحقوق الأساسية المعترف بها على المستوى الدولي، والأمر يقتضي إذا مواجهة أي انتهاك لهذا الحق وفق تدابير الأمن الجماعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، كما تمت الإشارة إلى مفهوم أساسي مرتبط بفكرة التمكين الديمقراطي واعتباره من الحقوق العالمية لكن الأمر لا يتعلق بالمفاهيم العامة والواسعة بقدر ما يتعلق بمسار تاريخي أثبت انتقائية تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويرجع ذلك أساسا ووفقا للعديد من التحليلات[3]إلى أن النظام العالمي الحالي استند إلى قواعد القانون الدولي التي جذورها في المبدأ الليبرالي دعه يعمل دعه يمر وهو ما سمح للفريق الأقوى خلال فترة زمنية معينة بفرض شروطه

(1) محمد على مخادمية ،واجب التدخل الانساني ،المرجع السابق(موقع انترنيت).

(2) حمد زهير شامية ،طارق الجاسم ،المرجع السابق ،ص 17.

(3)انظرمثلا : ريمون حداد ،العلاقات الدولية (بيروت :دار الحقيقة ،2000)،ص 32.
محمد الموسى ،استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر (عمان :دار وائل للنشر والتوزيع ،2004)،ص 57.
بوناب كمال ،التدخل العسكري لاعتبارات انسانية ،المرجع السابق (موقع انترنيت).

وتهيئة الظروف التي تسمح له بتعميم قواعد هذا القانون على مختلف أنحاء العالم ،حتى أن الإعلان العالمي والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان هي إلى حد كبير نتيجة الليبرالية الغربية.

3.1.4. المبررات الأخلاقية للتدخل الديمقراطي

إن المبررات الأخلاقية للتدخل العسكري لاعتبارات إنسانية ترتكز على دعامتين أساسيتين هما التدخل من أجل إنقاذ الشعوب المضطهدة والتدخل من أجل الديمقراطية،وهذا يعني بالنتيجة أن التدخل الدولي من أجل نشر الديمقراطية ما هو إلا حالة متطورة من التدخل الإنساني، وهو مرتبط بتطور النظام الدولي وتفاعلاته، ويستند إلى المفهوم الواسع للأمن والسلم الدوليين الذي تم تبنيه من قبل مجلس الأمن في فترة النظام الدولي الجديد المسيطر عليه أمريكيا[1]،ويلخص الباحث (عماد الدين عطا الله محمد) [2]في كتابه التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام المبادئ التي يلجأ إليها مؤيدو التدخل من أجل الديمقراطية في النقاط التالية:

أولا: مبدأ ريغان(Reagan)

ظهرت نظرية التدخل لأجل الديمقراطية صراحة في مبدأ ريغان الذي أعلنه الرئيس الأمريكي عام 1985، ويذهب البعض إلى أن هذا المبدأ يؤكد الشرعية الأخلاقية للدعم الأمريكي بما في ذلك الدعم العسكري للمتمردين في دولة ما في ظل ظروف معينة، وعلى هذا الأساس استخدم مبدأ ريغان كذريعة لتبرير الحالات التي لجأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام القوى العسكرية كإعتراض الطائرة المصرية سنة 1958، وقصف ليبيا سنة 1986، ويزعم أنصار مبدأ ريغان أنه لا يتعارض وميثاق الأمم المتحدة، ولا يشكل انتهاكا لمبدأ حظر استخدام القوة المسطر في المادة الثانية الفقرة الرابعة، على اعتبار أنه يجب التعاطي معه في إطار ميثاق الأمم المتحدة ككل وكمتمم للمادة الخامسة الفقرة الأولى من هذا الميثاق والتي تؤكد حق الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي ،كما يجب أن يقرأ هذا المبدأ في إطار النصوص الأخرى المتعلقة بضمانات حقوق الإنسان ،والجدير بالذكر أن مبدأ ريغان قد جاء في ظل ظروف دولية معينة تثبت بأنه لم يكن سوى مشروعا سياسيا بمظهر أخلاقي وحضاري فقد كان كرد فعل على خطة السوفييت الذين روجوا لمبدأ بريجنيف ومفهوم حروب

(1) للتفصيل أنظر :حمد زهيرشامية، طارق الجاسم، المرجع السابق، ص15.

(2) عماد الدين عطا الله المحمد ،التدخل الانساني في ضوء مبادئ واحكام القانون الدولي العام ،المرجع السابق ،ص ص 541-555.

التحرر الوطنية، والمفارقة التي تؤكد ذلك أن المقاتلين في سبيل الحريةFreedom fighters في أفغانستان كما سماهم الرئيس الأمريكي (ريغان) هم انفسهم الذين استصدر مجلس الأمن بحقهم قرارات بإبادتهم باسم الحرب على الارهاب.

ثانيا: مبدأ السيادة الشعبية Popular Sovereignty

إن السيادة التي هي محل الحماية في القانون الدولي المعاصر هي سيادة الشعوب وليست سيادة الأنظمة الحاكمة ، فإذا كانت السيادة الشعبية تنتهك في حال قيام قوات أجنبية بغزو أراضي تلك الدولة فإنها تنتهك أيضا وعلى نحو خطير من قبل قوى سياسية داخلية تستولي على الحكم وتمارس سلطة مطلقة ضد رغبات وأماني شعب تلك الدولة.

ثالثا: وثيقة كوبنهاجنCopenhagen Document

انبثقت وثيقة كوبنهاجن عن اجتماع كوبنهاجن لمؤتمر البعد الانساني لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا سنة 1990، (والمعروفة اختصارا ب CSCEوالتي تحولت الآن إلى OSCE)وتعتبر االوثيقة[1] أحد النصوص الدولية الرئيسية التي تحدد وتؤطر للمبادئ الأساسية للإنتخابات الديمقراطية في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنها إلى كل أنحاء العالم، وقد التزمت الدول المشاركة بمسؤوليتها عن الدفاع وحماية أي نظام ديمقراطي معلن بطريقة حرة ومعبرة عن إرادة الشعب ،وبناءا على ذلك أجازت الوثيقة لدولة معينة التدخل العسكري الفردي لحماية دولة أخرى وذلك بشرطين هما أن تكون هذه الحكومة ديمقراطية ومنتخبة بحرية ،وثانياأن تكون هذه الحكومة قد منعت من تولي مقاليد السلطة.في تلك الدولة أو أطيح بها عن طريق استخدام القوة.

والجدير بالذكر أن هناك جدل فقهي واسع حول مدى اعتبار وثائق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جزءا من القانون الدولي العرفي، كما أن الممارسة الدولية تخلو من أدلة تدعم الرأي الذي يزعم أن وثيقة كوبنهاجن تبشر بحق جديد في التدخل العسكري غير متعارض مع المادة الرابعة الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، مما يعيد إلى الذهن مرة أخرى إشكالية مدى شرعية التدخل العسكري لأجل الديمقراطية خاصة وأن الممارسات العملية للقوى الكبرى تؤكد انتقائية الأخذ بفكرة التدخل الإنساني في إطاره العام، فالتدخل العسكري مهما كانت دوافعه انسانية يطرح اعتبارات قانونية وأخلاقية أمام المجتمع الدولي (والحالة الليبية خير مثال عن ذلك).

(1) للتفصيل انظر: وثيقة كوبنهاجن، الملخص التنفيذي، موقع انترنت: http : //www.osce.org>odihr>elections document of the copenhagen meeting of the confrence on the human-osce. بتاريخ 13افريل 2018.

2.4. مدى مشروعية التدخل العسكري من أجل الديمقراطية

إن التزام الحكومات بالشكل الديمقراطي الليبرالي أصبح اليوم التزاما عالميا، وهو يرتبط بمدى شرعيتها على المستوى الدولي والذي يقاس بمدى التزامها بالمبادئ والقواعد الدولية وأهمها مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان ،وعلى الرغم من إقرار المجتمع الدولي بذلك إلا أن مسألة التدخل العسكري لأجل الديمقراطية بقيت محل جدل كبير حيث انقسم الفقه الدولي في مدى مشروعيته بين مؤيد ومعارض واتسعت فجوة النقاش بالتفرقة بين فرض الديمقراطية وحمايتها، خاصة مع استحواذ الولايات المتحدة الأمريكية على الخطاب الديمقراطي واحتكار فكرة تصديره للعالم والدفاع عنه، كذلك أثيرت مشكلات قانونية متعددة حول قيام المنظمات الإقليمية والتحالفات العسكرية بتقنين أحكام التدخل العسكري لأجل الديمقراطية.

إن الدعوة للتدخل العسكري من أجل الديمقراطية تبلورت بشكل واضح بعد الحرب الباردة، حيث شهد العالم حملات للتدخل ونشاط اتفاقي إقليمي لتقنين مسألة التدخل، ووجدت العديد من التدخلات الديمقراطية سواء من الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية أو الدول منفردة وهو ما سيتم التفصيل فيه خاصة فيما يتعلق بالمنطقة العربية ضمن ثنائية حجج الرأي الفقهي (المؤيد والمعارض) لهذا النوع من التدخل والتجارب العملية في الواقع الدولي.

1.2.4. التدخل العسكري لمنظمة الأمم المتحدة من أجل الديمقراطية

تعد مسألة مشروعية التدخل العسكري من أجل الديمقراطية من أدق موضوعات القانون الدولي وأكثرها جدلا لأنها تتعلق بقاعدة حضر استخدام القوة وعلاقتها بوظيفة الأمم المتحدة، فالفقه المعارض يرى مشروعية تدخل الأمم المتحدة عسكريا إلا في حالة تهديد السلم الدولي بمعناه الوارد في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة (العدوان ،والاخلال بالسلم،وتهديد السلم)[1]،فالأولوية في التطبيق للمبادئ الأساسية التي قام عليها دستور العلاقات الدولية، وتحديدا مبدأ السيادة الوطنية للدول ومبدأ عدم التدخل المنبثق عنه، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، فالتدخل في شؤون الدول ليس إلا حالة استثنائية من الأصل لا يجوز التوسع في تفسيرها وتطبيقها لكي لا تتخذ ذريعة من قبل الدول الكبرى للتدخل في شؤون الدول الأخرى لتحقيق مكاسب سياسية.[2]ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه على الرغم

(1) محمد محمد سعيد الشعبي، التدخل العسكري لأجل الديمقراطية ومشروعيته، موقع انترنت: www.dralshuiby.blogspost.com. بتاريخ 22 افريل 2018.

(2) حمد زهير شامية ،طارق الجاسم ،المرجع السابق(موقع انترنيت) .

من أهمية الحق في الديمقراطية كحق من حقوق الإنسان حاليا، إلا أنه لا يجوز للأمم المتحدة التدخل إلا إذا ارتقى الوضع السياسي إلى تهديد السلم الدولي وبإجراءات نظام الأمن الجماعي، كما أن التدخل في هذه الحالة يجب أن لا يتعارض والقواعد الآمرة كحضر استخدام القوة ومبدأ السيادة وعدم التدخل ،فالمادة الثانية الفقرة السابعة من الميثاق لا تجيز التدخل للأمم المتحدة إلا في إطار الفصل السابع خاصة مع قلة امكانيات الأمم المتحدة، كما أن الميثاق ذو نزعة حيادية بين النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية ومن أبرز مؤيدي هذا الرأي (SIMON CHESTERMAN –سايمون شسترمان)[1].

أما فيما يتعلق بحجج الفقه الدولي المؤيد لمشروعية تدخل الأمم المتحدة عسكريا من اجل الديمقراطية فيستند إلى جملة من العوامل التي يؤيد حق استخدام القوة العسكرية وفق مبدأ التدخل الديمقراطي وهي بروز الديمقراطية كحق من حقوق الإنسان الأساسية ،وفي هذا السياق يذكر الباحث (عماد الدين عطا الله)[2] في كتابه (التدخل الإنساني) بأن مشروعية تدخل الأمم المتحدة عسكريا لأجل الديمقراطية تستند إلى الطبيعة الدولية للديمقراطية، ويضيف الأستاذ الدكتور (حمد شامية) والباحث (طارق الجاسم)[3] بأن هذا الاتجاه المؤيد لفكرة التدخل العسكري لأجل الديمقراطية يستند إلى الممارسة العملية لمجلس الأمن، حيث ظهرت مجموعة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن التي تؤيد هذا الحق في تسعينيات القرن الماضي ،ويذكر الفقهاء المؤيدين لهذا الحق بعض الأمثلة على ذلك ومنها التدخل الأمريكي في فينا سنة 1989 تحت مسميات وذرائع مختلفة منها حماية الديمقراطية ،فمجلس الأمن له سلطة واسعة في تقرير حالة تهديد السلم خاصة مع تطور مفهوم السلم الدولي الذي أصبح يتكون من مجموعة من العناصر الأمنية والسياسية والإنسانية، فمجلس الأمن أصبح يرى بأن الانقلاب على الديمقراطية يهدد السلم ويلغي إرادة الشعب.

وبالفعل فقد تبنى مجلس الأمن القرارات المرتبطة بالديمقراطية، كالقرار رقم 865 لعام 1992 الخاص بالصومال المتضمن ضرورة التصالح الوطني في ظل دولة ديمقراطية ،وكذلك القرار رقم 814 لعام 1992 الذي أشار إلى مبررات التدخل العسكري في الصومال، وكذلك سلوك مجلس الأمن في التدخل في كل من هاتي وسيراليون والتي قامت على أسباب إنسانية وتعزيزا للديمقراطية[4].

(1)محمد محمد سعيد الشعيبي،المرجع السابق (موقع انترنيت).

(2) عماد الدين عطا الله المحمد ،المرجع السابق ،ص 564.

(3)حمد زهير شامية ،طارق الجاسم ،المرجع السابق (موقع انترنيت).

(4) نفس المرجع.

انطلاقا مما سبق فإن الأمم المتحدة تدخلت عسكريا لأجل الديمقراطية إما كمبرر وحيد، وإما أن يطرح المبرر الديمقراطي كأحد مبررات التدخل في إطار حفظ السلم أو التدخل الإنساني ،وعلى مستوى المنطقة العربية فقد تدخلت الأمم المتحدة في كردستان العراق طارحة المبرر الديمقراطي كمبرر ثانوي إثر القرار الشهير لمجلس الأمن رقم 688 الصادر سنة 1991 ،فبعد انتهاء الحرب الأولى في العراق تدفق الشيعة والأكراد بنسبة مليون لاجئ إلى ايران وتركيا أصدر مجلس الأمن قراره الشهير رقـــم (688/1991)[1]والذي يؤكد نظرية التدخل الإنساني، وتلته عمليات عسكرية لقوات التحالف لأغراض إنسانية وهي إصال المساعدات، ويتعرض الأستاذ الدكتور (محمد محمد سعيد الشعيبي) إلى حالة تدخل الأمم المتحدة في كردستان العراق سنة 1991، ويذكر بأن المبرر الديمقراطي ظهر في نقطتين رئيسيتين هما:[2]

أولا: أشار القرار إلى ضرورة أن يفتح العراق حوارا مفتوحا لكافة القوى لكفالة احترام حقوق الإنسان وهو ما جعل مندوب اليمن يعترض بأن مجرد الإشارة إلى الأوضاع السياسية يعارض المادة 02 فقرة 07 من الميثاق ويشكل سابقة خطيرة.

ثانيا: اقترح الرئيس الأمريكي (جورج بوش) أن الحل في العراق هو أن يقوم الشعب والجيش بإقصاء الرئيس العراقي (صدام حسين) من السلطة لكنه تراجع بعد ذلك وذكر بأنه لم يقصد التحريض، لكن في عام 2003 برز المبرر الديمقراطي بشكل واضح وأساسي في احتلال العراق وفرض النموذج الأمريكي للديمقراطية.

خلاصة القول إن تدخل الأمم المتحدة من أجل الديمقراطية عسكريا لم يظهر بشكل واضح إلا بعد انتهاء الحرب الباردة، وسيادة القطبية الأحادية، مما يعيد إلى الذهن فكرة الأقوى خلال مرحلة زمنية معينة يفرض شروطه ويهيئ الظروف التي تسمح بتعميم قواعده في شكل قانون على مختلف أنحاء العالم وهو شأن القانون الدولي، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت المبرر الديمقراطي للتدخل في شؤون الدول، بل اعتبرت مجلس الأمن مطية لها لاستصدار قراراتها، والتجربة العملية في الواقع الدولي تجعل من دائرة الشك تتسع إلى حد كبير بسبب التطبيق المزدوج بين ظوابط الأمن الجماعي وضوابط التدخل الإنساني الذي يعتبر التدخل الديمقراطي أحد صوره.وإن كان التدخل

(1) حول القرار انظر موقع انترنيت:www.un.org>document>resolutions<1991

(2) محمد محمد سعيد الشعيبي ،المرجع السابق (موقع انترنيت).

الديمقراطي هو أحد صور التدخل الإنساني فإن اجماع الفقه على مشروعية تدخل الأمم المتحدة إنسانيا لا يمكن تعميمه على تدخل الأمم المتحدة من أجل الديمقراطية عسكريا، والفارق بينهما يكمن أساسا في النتيجة، فإذا كان التدخل العسكري الإنساني يهدف إلى وقف الإنتهاكات بحق الإنسانية والتي قد تحصل حتى من نظام ديمقراطي (بطابعه الصوري على الأقل) ،فإن التدخل لأجل الديمقراطية فقد يهدف بالإضافة إلى حمايتها ونشرها إلى فرضها وهو ما يتعارض مع المبدأ الديمقراطي القائم على حرية الإختيار.

2.2.4. مشروعية تدخل المنظمات الإقليمية عسكريا من أجل الديمقراطية

بالرغم من تزايد حجم الدعوات إلى تدخل الأمم المتحدة من أجل الديمقراطية إلا أنها عاجزة عنه، لذلك أيد الفقه ورحبت الأمم المتحدة بتدخل المنظمات الإقليمية لأجل الديمقراطية، ويذكر (عماد الدين عطا الله) أنه بسبب نواقص الأمم المتحدة يفضل الفقه المؤيد للتدخل الديمقراطي تدخل المنظمات الإقليمية من أجل الديمقراطية[1].لكن التدخل العسكري لأجل الديمقراطية من قبل المنظمات الإقليمية محكوم بطبيعة العلاقة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة والتي تنقسم إلى:

أولا العلاقة العامة المتعلقة بالتدخل الديمقراطي: لقد أشار ميثاق الأمم المتحدة إلى المنظمات الإقليمية وخصص لها فصلا خاصا هو الفصل الثامن، حيث نصت المادة 52 فقرة 01 من الميثاق على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ما يكون العمل الإقليمي فيها صالحا ومناسبا ما دامت هذه التظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها والمنصوص عليها في المادة الأولى والثانية من الميثاق"[2]،مما يعنى أن وظيفة الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية واحدة فلا تعمل هذه الأخيرة إلا بالتنسيق مع أنشطة الأمم المتحدة وفي ظل احترام مبادئ الميثاق الأممي[3]فإذا كانت المنظمة العالمية حرصت على تحقيق الأمن الجماعي الدولي، فإن مبدأ قيام المنظمات الإقليمية لا يتعارض مع هذا النظام، وقد أطلق الميثاق حرية المنظمات الإقليمية في مجال

(1) عماد الدين عطا الله ،المرجع السابق ،ص 534.

(2) ميثاق الأمم المتحدة ،موقع انترنيت سابق.

(3) للتفصيل حول التدخل المشروع للمنظمات الإقليمية انظر: أحمد طاهر الضريبي، دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجا (الكويت :مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2014)، ص ص 73-79.

حل ما ينشأ من نزاعات بين أعضائها بالطرق السلمية، لكنه قيد من سلطتها في مجال أعمال القمع، فلم يقر لها الحق في استخدام القوة دون اذن أو تفويض من مجلس الأمن وتحت رقابته وإشرافه حيث نصت المادة 53 فقرة 1 من الميثاق على أن "يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية في أعمال القمع كلما رأى ذلك ملائما ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه..." مما يعني أن مجلس الأمن هو صاحب السلطة الأصلية باستخدام القوة سواء في نظرية حفظ السلم أو الدفاع الشرعي، وله سلطة الإشراف والمراقبة كما يشترط في جميع الأحوال أن لا تتعارض ممارسات المنظمات مع مبادئ الميثاق التي تسمو على أي وثيقة دولية وذلك طبقا للمادة 103 من الميثاق والتي تنص على أنه:"إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق"(ميثاق الامم المتحدة).

ثانيا العلاقة الخاصة بالتدخل الديمقراطي : يرى الأستاذ الدكتور (محمد محمد سعيد الشعبي)[1]بأن الأساس القانوني لتدخل المنظمات الإقليميه عسكريا من أجل الديمقراطية هو المفهوم الواسع لحفظ السلم الدولي، خاصة أن مجلس الأمن أكد أن الديمقراطية شرط لحفظ السلم الدولي، كما أن الميثاق لا يفرق بين السلم الإقليمي والدولي فالكل للواحد والواحد للكل، لكن ضرورة تطبيق مبادئ الميثاق تثير تفسيرات مختلفة مما يجعل مشروعية تدخل المنظمات تتوقف على الموازنة بين مبادئ الميثاق التي ترفض التدخل وهي حظر استخدام القوة ومبدأ السيادة وعدم التدخل، وحق الدول في اختيار أنظمتها السياسية، وبين مبادئ الميثاق التي تفسر بمشروعية وهي مبدأ إشراك المنظمات في السلم الدولي، والتفسير الضيق لقاعدة حضر استخدام القوة. ويضيف بأنه قد تأكد دور المنظمات بصورة أجلى بقيام منظومة الدول الأوروبية وبعض الدول الكبرى بإبرام أربع اتفاقيات مهمة في معاهدة باريس سنة 1990، اتفاقية برلين 1991، قمة هلسنكي 1992، وثيقة موسكو 1991، وكلها روافد دفعت إلى الأمام بدور المنظمات الإقليمية في هذا الميدان.

خلاصة القول إن الدعوات الدولية لبناء الديمقراطية لا تعني الخروج على أساس التظيم الدولي واستخدام الأسلوب العسكري وإذا كانت المنظمات الدولية الإقليمية قد أنيطت لها مهمة المشاركة في حفظ السلم والأمن الدوليين فإن ذلك لا يعني أيضا استخدامها كوسيلة تجيز قاعدة التدخل المصلحي

(1) محمد محمد سعيد الشعيبي ،المرجع السابق (موقع انترنيت).

(كمصلحة خاصة)، فلكي يكون التدخل مشروعا يجب أن تتوفر ثلاثة ظوابط أساسية تتمثل في الإذن المسبق من مجلس الأمن، وأن تخضع ممارسات المنظمات الإقليمية لرقابته واشرافه، واتفاق نشاط المنظمات الإقليمية مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها. وحتى الحالة الاستثنائية لتدخل المنظمات الإقليمية المتعلقة بالدفاع الشرعي الجماعي (المادة 51 من الميثاق) قائمة على أساس الرضا الصريح من قبل الدولة التي يتم فيها التدخل، وتجدر الإشارة هنا إلى التفرقة بين حالة التدخل الجماعي (الأمن الجماعي) وفقا لميثاق الأمم المتحدة وحالة الدفاع الشرعي الجماعي القائمة على مبدأ الدفاع عن الذات.

فنظرا إلى تقييد استخدام وسائل القمع بالحصول على الإذن من مجلس الأمن، لجأت المنظمات الإقليمية إلى آلية الدفاع الشرعي الجماعي عن النفس تحت مظلة المادة 51 من الميثاق بدلا من الاعتماد على آلية الأمن الجماعي الإقليمي في حدود الفصل الثامن من الميثاق ،واتضح هذا التوجه في عام 1950 على مستوى النظام الإقليمي العربي الذي أقامه ميثاق جامعة الدول العربية بإبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي، فأبرمت الاتفاقيات الأمنية الثنائية وظهر دور الأحلاف الجماعية عبر القارات[1]،والملاحظ أنه في فترة ما بعد الحرب الباردة استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية المنظمات الإقليمية للتدخل بذريعة فرض الديمقراطية لتحقيق مصالحها مستخدمة في ذلك ما أسماه الدكتور (محمد محمد سعيد الشعبي) [2]العصا السهلة وهي حلف الناتو، وعلى مستوى المنطقة العربية يمكن توضيح هذه الرؤية في التجربة الليبية إثر الأحداث التي اندلعت في فيفري سنة 2011، فالتحول الديمقراطي في ليبيا سرعان ما تم تدويله في شكل تدخل خارجي بمضلة أممية وفقا لقرار الأمم المتحدة سنة 1973 المؤرخ في 17 مارس 2011، والذي يقضي بحماية المدنيين وإقامة الحضر الجوي على ليبيا. لكن من المعروف أن الحلف الأطلسي الذي أوكلت له مهمة تنفيذ هذا القرار تقوده الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا الساعية أصلا إلى التدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها وتوسيعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي مما يكشف الخلفيات السياسية أكثر منها الإنسانية المعلن عنها.

انموذج التدخل الدولي الإنساني وفقا لقرار الأمم المتحدة 1973 في ليبيا:

(1) احمد طاهر الضريبي ،المرجع السابق ،ص 78.

(2) محمد محمد سعيد الشعيبي ،المرجع السابق (موقع انترنيت).

بداية إن ما يوثقه التاريخ من خروج الليبيين في "ثورة" يرجع إلى حالة الإحباط من السياسات المنتهجة طوال أربعة عقود من حكم الرئيس "معمر القذافي" ،والجدير بالذكر أن السرد الكرونولوجي للأحداث يوضح كيف تحولت المواجهة بين النظام والشعب من حركات إحتجاجية سلمية إلى نزاع مسلح بعد انخراط أعداد كبيرة من الشباب في عمليات عسكرية استهدفت القضاء على نظام القذافي(انطلقت الاحتجاجات بتاريخ 15 فيفري 2011 بخروج المتظاهرين في مدينة بنغازي شرق البلاد للتعبير عن استنكارهم لعمليات القمع السياسي وتقييد الحريات واستشراء الفساد وغياب العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي وسوء توزيع الثورة ،وكان رد النظام بداية باستخدام العصي والغاز المسيل للدموع وانتقل في اليوم الموالي 16 فيفري 2011 إلى التصعيد بإطلاق النار واستخدام أسلحة مختلفة بما فيها الرشاشات الصغيرة والمتوسطة وحتى تلك المضادة للدبابات مما خلف ضحايا بين قتلى وجرحى وانتهاكات واسعة للقانون الدولي.[1]

وأمام تدهور الأوضاع وإقدام قوات النظام على ارتكاب انتهاكات وفضائح والتهديد بارتكابها ضد السكان المدنيين بشكل صريح ومن أعلى سلطة سياسية في ليبيا كأسلوب للتخويف ونشر الذعر والحد من حرية التعبير والتظاهر السلمي، فالأمر يتعلق بتطهير ليبيا من الجردان على حد تعبير الرئيس القذافي في تصريحاته المتناقله في وكالات الأنباء الدولية[2]،كل هذا كان مبررا كافيا لإصدار مجلس الأمن الدولي قراره رقم 1973 ولم يترك حتى أكثر الدول اعتراضا على فكرة التدخل ومنها روسيا والصين العضوين الدائمين في مجلس الأمن الدولي إمكانية معارضة هذا القرار (خاصة إذا اضفنا

(1) انظر إلى: –تقرير مؤتمر معهد الدراسات الأمنية ISS، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها، ميهاري تاديلي مارو موقع انترنت: -https : //www.africaportal.org>institute بتاريخ 15 ماي 2019.

–تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في ليبيا :رمز التقرير A/HRC /17/44المؤرخ في 1 جوان 2011 موقع انترنت: <https : //www.ohchr.org>pages>Lyndex) بتاريخ 15 ماي 2019.

2) التصريحات بثت في التلفزيون الليبي خاصة تصريح يوم 22فيفري 2011، انظر أيضا: –تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 107حول الشرق الأوسط/شمال افريقيا المؤرخ في 6 جوان 2011 تحت عنوان الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط :فهم الصراع في ليبيا ،موقع انترنت: old.crisisgroup.org>Libya>107-poبتاريخ 12 ماي 2015.

–تقرير منظمة العفو الدولية:المعركة على ليبيا، القتل والاختفاء والتعذيب، رمز التقرير :MDE. /19/025/2011سبتمبر 2011 موقع انترنت: https : //www.amenesty.org>latest>2011 بتاريخ 26 ماي 2015.

إلى ذلك أن تدخل الأمم المتحدة في ليبيا يستمد شرعيته من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1970 و 1973 ومن قرار جامعة الدول العربية المؤرخ في 12 مارس 2011).

إن استقراء عملية التدخل في ليبيا في ضوء مبدأ التدخل الإنساني وفي مظهر معايير مبدأ مسؤولية الحماية يعزز الاتجاه القائل بأن حماية المدنيين كان باب مفتوحا لتأويل واسع جدا، تجاوز بكثير الأهداف المعلنة أصلا ،فالقرار رقم 1973 الذي يقضي بفرض منطقة حظر جوي في ليبيا كان مفاجئا ليس فقط بسبب فشل التنبؤات اتجاه سرعة الأحداث غير المتوقعة بل كذلك لطبيعة المركز القانوني والسياسي الذي كانت عليه مسؤولية الحماية قبل بداية الأحداث فالمؤكد أن أحكام ميثاق الأمم المتحدة لا سيما الفصل السابع لا تتضمن أي نص يبرر التدخل لحماية المدنيين في ليبيا باستعمال القوة المسلحة، طالما لا يوجد هناك أي تهديد للأمن والسلم الدوليين أو حتى مبرر حالة الدفاع الشرعي طبقا لأحكام المادة 51 من الميثاق مما يعني أن مبدأ حماية المدنيين الذي ارتكز عليه مجلس الأمن الدولي للتدخل العسكري لا يتمتع بالمشروعية طالما لم يثبت وجود أي تهديد للسلم والأمن الدوليين، خاصة إذا تم مقارنته بالحالة العراقية سنة 1991 قرار مجلس الأمن الدولي رقم 688 الذي استند إلى وجود تهديد للسلم والأمن الدوليين بعبور أعداد كبيرة من اللاجئين للحدود الدولية، بعد أن شكت كل من تركيا وإيران من كثافة وضغط هؤلاء اللاجئين على بلديهما، فتم إنشاء منطقة حضر للطيران في الشمال والجنوب لتقديم المساعدات الإنسانية للسكان المدنيين، وهو أمر لم يثبت في الحالة الليبية التي اتسمت بالتسرع للتدخل دون الالتزام بأحكام الفصل السادس من الميثاق التي تقضي باعتماد الوسائل السلمية والسياسية والدبلوماسية لتسوية مشاكل الدول الأعضاء وما يؤكد ذلك هو عدم إعطاء فرصة لتطبيق أحكام قرار مجلس الأمن رقم 1970 الصادر بتاريخ 26 فيفري 2011 الذي تضمن حظر تصدير السلاح وفرض عقوبات اقتصادية وإحالة القذافي وعدد من أفراد أسرته ونظامه على المحكمة الجنائية الدولية وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق في ليبيا ،فالحلف الأطلسي بدأ عملياته العسكرية قبل حتى أن تزور هذه اللجنة ليبيا وتباشر تحقيقاتها بمجرد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1973 بحجة وجود خطر وشيك يهدد حياة المدنيين ،وبالمقابل فالحالة السورية لم يصدر بشأنها أي قرار تحت الفصل السابع بالرغم من اجتياح ملايين اللاجئين السوريين دول الجوار لا سيما تركيا والعراق والأردن حتى دول أوروبية ولكن مع ذلك لم يتم تكييف هذه الحالة على أنها تهديدا للأمن والسلم الدوليين.

يتضح من الحالة الليبية أن الممارسة الدولية لمبدأ مسؤولية الحماية لم تراع كل المعايير التي حددها هذا المبدأ ،ولم يتم الالتزام بشروط التدخل والمتمثلة في تلك المعايير الاحتياطية التي حددتها اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدولوهي: الإذن الصحيح، القضية العادلة، النية الصحيحة، الملجأ الأخير، الوسائل المتناسبة والاحتمالات المعقولة للنجاح[1] .والملاحظ أن استقراء كل هذه المعايير يشكل إشكالية لعقيدة مسؤولية الحماية واستغلال المسوغ الإنساني لأهداف مصلحية ،فالحلف الأطلسي تجاوز التفويض الممنوح له والمحدد في قرار مجلس الأمن رقم 1973 مستغلا مشروعية استخدام القوة لحماية المدنيين لتبرير العمليات العسكرية التي اتضح أن هدفها موجة نحو الإطاحة بنظام القذافي ودعم القوات المتمردة، فهل هذا يعني أن تسمح مسؤولية الحماية الدولية باسقاط النظام؟ ولماذا إذن ليبيا دون غيرها من الدول التي تطبق فيها القاعدة، ثم هل أدى هذا التدخل العسكري إلى حماية المدنيين؟ فالقاعدة تقول بأنه ينبغي لأي تدخل إنساني تجنب تقديم العون للمتمردين، لأن ذلك من شأنه أن يطيل حالة التمرد وما يترتب عنها من معاناة المدنيين ليس في البلد المستهدف فقط بل في دول أخرى، فليبيا لم تكن فيها أي بوادر تهديد حقيقي للمواطنين فالحلف الأطلسي صنع مثل ما أسهم في إدامة حرب أهلية لم تكن لها أي مبررات إنسانية.

3.2.4. مشروعية تدخل الدول عسكريا من أجل الديمقراطية

الواضح أن القاعدة العامة تؤكد عدم مشروعية تدخل الدول من أجل الديمقراطية أو فرضها لكن مع هذا هناك من يجادل في مشروعية تدخل الدول من أجل الديمقراطية وفيما يلي سيتم التعرض إلى الرأيين:[2]

أولا: الرأي المؤيد لجواز تدخل الدول من أجل الديمقراطية

يستند أنصار هذا الرأي إلى مفهوم حفظ السلم كون الدول الديمقراطية لم تدخل في حرب فيما بينهما أبدا، كما أنه يستند إلى التفسير الضيق لقاعدة حظر استخدام القوة، وهو الوسيلة الوحيدة لإنقاذ

(1) دراسة قانونية مستضيفة لمدى الالتزام بمعايير مبدأ مسؤولية الحماية أثناء التدخل في ليبيا في أطروحة دكتوراه العلوم للطالب الباحث: عبيدي محمد، "الأمن الإنساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص قانون دولي، السنة الجامعية 2016-2017)، ص ص168-183.

2: محمد محمد سعيد الشعيبي، التدخل العسكري لأجل الديمقراطية ومشروعيته، موقع انترنت سابق.

انظر أيضا: عبد العزيز داودي، "التدخل الإنساني في ضوء ميثاق الأمم المتحدة -دراسة إقليم كوسوفو نموذجا-"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، مدرسة الدكتوراه "دراسات قانونية"، قطب جامعة 08 ماي 1945، السنة الجامعية 2011-2012)، ص ص78-79. (الدولة كطرف من أطراف ممارسة التدخل الإنساني)

الأبرياء وتمكين الإنسان من ممارسة الحقوق السياسية، كما انه أحسن من الجزاءات الاقتصادية التي تعد ذات أثر تدميري، فالأصل عدم شرعية التدخل العسكري لإقامة أو حماية نظام ديمقراطي أو أرستقراطي أو شيوعي، ولكن قانون حقوق الإنسان يجيز التدخل لأجل الديمقراطية كاستثناء إذا اقترنت الأنظمة الديكتاتورية بالفساد والانحراف والقمع، فيجوز التدخل من الناحية الأخلاقية والقانونية، ويرى البعض أن ميثاق الأمم المتحدة وفقا للمادة 24 فقرة 2 يجيز التدخل العسكري في حالتين : حالة وجود متمردين لهم توجه ديمقراطي يحاربون النظام القمعي، وحالة التدخل المضاد تحيل في الفقرة 2 إلى كل من الفصل السادس والسابع والثاني عشر من الميثاق.

ثانيا: الرأي الرافض لتدخل الدول من أجل الديمقراطية

أن التدخل من أجل الديمقراطية عمل غير مشروع في القانون الدولي في كافة الظروف والأحوال، كونه يخالف القاعدة الآمرة(المادة 2 فقرة 4) التي تعد أساس التنظيم الدولي، وبعارض مبدأ السيادة ومبدأ التدخل كما أن الممارسات المشبوهة للتدخل الديمقراطي أثبتت أنها تشكل جريمة في القانون الدولي المعاصر،وهو ما يذكره الأستاذ الدكتور (محمد محمد سعيد الشعيبي) بذكره لأمثلة كل من إيران واندونيسيا والشيلي وغواتيمالا. ويضيف بأنه لا يوجد إجماع على مشروعية التدخل المضاد وذلك بسبب الغموض في الحياة العملية، فأغلب الأنظمة التي تقوم بقمع الثورات تجعل حجتها الأساسية بأنهم ليسوا ثوار بل هم مجرمون و متمردون، في حين يؤكد من هم بوصفها المتمردون أن أهدافهم ديمقراطية ،وبالتالي يصعب تبني معيار لتقييم التوجه الإيديولوجي للطرفين خاصة وأنه لا يوجد اتفاق دولي على مفهوم الديمقراطية، فلا توافق بين الشعار والواقع وحالة التدخل الأمريكي البريطاني في العراق سنة 2003 تستدعي مقارعة الواقع الحالي للعراق ونتائج التدخل الديمقراطي فيه. فالراجح إذن من الوجهة القانونية عدم مشروعية التدخل الانفرادي لحماية وفرض الديمقراطية إلا في حالات معينة بشرط استفاء ضوابط التدخل الإنساني وهي:

أولا: حالة طلب الحكومة المنتخبة التدخل العسكري من دولة أخرى وذلك استنادا إلى قواعد القانون الدولي.

ثانيا: إذا ارتكب النظام الديكتاتوري انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان على نحو يتطلب لمعالجتها ضرورة التحول إلى الديمقراطية بشرط أن يتم تحت غطاء أممي.

ثالثا: يجوز لمجلس الأمن أن يأذن لدولة ما بالتدخل العسكري (تدخل بريطانيا في جنوب روديسيا)

رابعا: إذا أدى النظام الديكتاتوري إلى تفجير الوضع الداخلي ورحب الشعب بالتدخل خاصة من دولة مجاورة.

لكن حتى إذا تم التسليم بهذه الحالات، فإن التساؤل الأساسي يبقى مطروح وهو هل التدخل العسكري الخارجي في بلد ما من أجل الديمقراطية يؤدي إلى تحول ديمقراطي أم أنه في الواقع يؤسس لحرب أهلية؟

انموذج تجربة التدخل العسكري في اليمن: نقطة تقاطع مصالح القوى الدولية الإقليمية:

تحول الحديث الدولي من وصف أحداث اليمن ضمن سباق الربيع العربي والسعي وراء إحداث تحول ديمقراطي حقيقي إلى تسمية ما يحدث "بالحرب في اليمن"، كون التحولات التي تستهدفها الساحة اليمنية سياسيا وميدانيا تعكس أن الصراع محكوم بجماعات ومصالح متعارضة محلية وإقليمية، ودولية فلم تلف الثورة اليمنية سنة 2011 مجالا لها لكي تقيم نظامها واصطدمت بالعديد من القوى المضادة المتمثلة بدءا في الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) والجيوش إضافة إلى حزب الإصلاح الذي يسعى إلى تحقيق مشروعية باسم الثورة، فقد دخل الحوثيون في صراع مع الحزب ثم مع الحكومة اليمنية التي تلت الثورة وعلى رأسها الرئيس (عبد ربه منصور هادي) وتمت السيطرة على العاصمة صنعاء في 21 سبتمبر 2014، والإحاطة بحكومة الوفاق الوطني، ثم حكومة الكفاءات الوطنية التي تشكلت (بعد دخول الحوثيين صنعاء) بناءا على اتفاق السلم والشراكة ووضع الرئيس (عبد ربه منصور الهادي) وأعضاء حكومته تحت الإقامة الجبرية وإجبارهم على الاستقالة في 22 جانفي 2015، وبتطور الأحداث وهروب الرئيس متحفيا إلى عدن في 21فيفري 2015 وإعلانه تراجعه عن الاستقالة واعتبار ما حدث انقلابا قام به الحوثيون في المقابل الإعلان كما تم أن الرئيس (عبد ربه منصور هادي) فاقد للشرعية ومطلوب للعدالة، كما تم إصدار الإعلان الدستوري الذي بموجبه سيتم تشكيل مجلس وطني لإرادة البلاد ومجلس أعلى للجان الشعبية من أجل الحفاظ على الأمن ولاقي الإعلان رفضا إقليميا ودوليا ليأتي دور التدخل الخارجي باسم الحفاظ على الشرعية الدستورية للرئيس (عبد ربه منصور هادي) وحماية الشعب اليمني.

أمام تسارع الأحداث والسباق على الزمن لفرض الأمر الواقع بالقوة العسكرية وفشل الحوار السياسي، وبناءا على رسالة بعث بها الرئيس (عبد ربه منصور هادي) في 21 مارس 2015 إلى قادة دول مجلس التعاون الخليجي يطلب فيها التدخل العسكري المباشر(وذلك بموجب معاهدة الدفاع المشترك المنصوص عليها في ميثاق جامعة الدول العربية)، ليتم تشكيل ما عرف بالتحالف العربي

حيث استطاعت المملكة العربية السعودية أن تحشد تحالف يتكون من عشر دول (قطر، الإمارات، البحرين، الكويت، الأردن، مصر، المغرب، السودان، باكستان) ليطرح السؤال لماذا تتدخل السعودية في اليمن خاصة وأنه لم يسبق لها أن شنت حربا في تاريخها الحديث. [1]

إن التدخل العسكري في اليمن يطرح إشكاليات قانونية وسياسية معقدة حول شرعية أي حول موقف القانون الدولي من التدخل وكذا قدرته على إعادة العملية السياسية إلى مجراها الطبيعي إضافة إلى تداعياته على المنطقة في ظل مناخ إقليمي مضطرب ويحلل الباحث (محمد عصام لعروسي) [2] هذه النقطة بالتفصيل ويوضح بأنه مرة أخرى يستعصي على القانون الدولي مواجهة أوضاع وتهديدات أمنية يصعب تكييفها بشكل لا يثير الكثير من اللغط الجدل، أي الحديث عن ما أسماه بالمنطقة الرمادية التي تتأرجح بين المشروعية واللامشروعية. فردود الفعل الممثلة للقانون الدولي غير حماسة في اتخاذ قرارات أممية تجيز أو تمنح التدخل.

وبالرجوع إلى المقاربة القانونية بناءا على الاستثناءات الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالتدابير العسكرية لمواجهة حالات تهديد السلم والإخلال به والعدوان، وكذلك المادة 51 المتعلقة بحق الدفاع الشرعي، فيبيد وعدم توفر شروط التهديد للسلم والإخلال به من قبل الحوثيين للمملكة العربية السعودية أو لأي بلد خليجي.

وبالرجوع إلى تعريف العدوان العسكري فهو يتيح اتخاذ الإجراءات التي يتضمنها الفصل السابع بما في ذلك الإرغامية العسكرية وغير العسكرية وهذا يندرج ضمن اختصاص مجلس الأمن.كما أن المبادرة باستخدام القوة تحت غطاء التدخل الإنساني، بمعنى استخدام القوة ضد أي دولة دون مواقفها في حالات الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية وحالات الكوارث الطبيعية غير قائمة فيما يتعلق باليمن في ميثاق الأمم المتحدة يشار إلى أن الإجراءات الوقائية يمكن القيام بها استجابة لأي تهديد حقيقي للسلام، خرق السلام أو فعل العدوان (المواد 50، 39) ولكن فقط على أساس قرارات مجلس الأمن،والمادة 51 تعطي للدول حق الدفاع عن النفس ولكن لا تتضمن الإجراءات

1 للتفصيل حول تجربة التدخل العسكري في اليمن انظر:

علي الذهب ،تقارير: ميزان القوى العسكري في اليمن:التحولات والسيناريوهات ،مركز الجزيرة للدراسات ،موقع انترنيت : studies.aljazeera.net<Document.pdf بتاريخ 26 جانفي 2017.

محمد عصام لعروسي ،القراءة القانونية والجيوسياسية للتدخل العسكري في اليمن ،المركز الديمقراطي العربي ،موقع انترنيت : <http://democraticac.deبتاريخ 22 ماي 2015.

2 محمد عصام لعروسي،المرجع السابق(موقع انترنت).

الوقائية وحق الدفاع عن النفس محدد بإطار قانوني واضح وصارم ،وبالفعل يوجد الآن توجه –مثير للجدل– يتيح للدول إجراءات استباقية أو وقائية ضمن هذا الحق ولكن فقط فيما يتعلق "بالإرهاب الدولي" ،مما يعني أن المبرر القانوني الوحيد للتدخل العسكري الخارجي في اليمن هو رسالة الرئيس الشرعي لليمن للتدخل ومساعدة النظام السياسي وعودة الشرعية للمؤسسات السياسية والأساس القانوني المادة51،لكن بناءا على وجهة نظر الأعراف الدولية فيما يتعلق بالصراعات الداخلية أو الحروب الأهلية[1]'وان رجعنا إلى الرأي القانوني المؤيد لهذا التدخل فهو يستند إلى دعامتين رئيسيتين الأولى هناك اتفاقيات عامة وخاصة بين الدولتين السعودية واليمن،كما أن الدولتين كلاهما عضو في جامعة الدول العربية وهناك اتفاقية دفاع مشترك وهناك طلب رسمي من الرئيس الشرعي للتدخل ،مما يعني أن الخطوة تتمتع بموافقة عربية ودولية، إضافة إلى التهديدات المباشرة للسعودية من خلال تصريحات لقادة حوثيين. إذا تم تجاوز الجدل القانوني وبنظرة تحليلية لأهداف التدخل العسكري في اليمن فيمكن ذكر النقاط التالية:

أولا: إن الحفاظ على شرعية الرئيس (عبد ربه منصور الهادي) والدفاع عن الشعب اليمني كانت من العوامل التي دفعت إلى التدخل العسكري في اليمن، فهو تدخل ديمقراطي لأنه يهدف إلى استرجاع شرعية رئيس منتخب، لكن التهديد الذي يشكله الحوثيين على الأمن القومي للمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص ودول الإسلام السني بوجه عام كان ذا أهمية قصوى، فمن المعلوم تحالف الإيرانيين مع الحركة الحوثية وهناك من يؤكد أن إيران هي من أوجدت الحوثيين ودربتهم منذ تسعينيات القرن الماضي، وعلى هذا الأساس تم رفض المبادرة الخليجية التي تبنتها السعودية سنة 2011 لإخراج الرئيس السابق من السلطة بحجة أنها منحت الحصانة له ،ومن المفارقات أن الحركة الحوثية هي من تحالف مع الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) ضد رئيس الشرعية ومجلس التعاون الخليجي، في المقابل تتهم السعودية بأنها تمول القبائل والقاعدة ومراكز القوى التي يصفها الحوثيين بالفاسدة وهي من مولت الحروب التي قادها الرئيس السابق صالح ضدهم منذ عام 2004 إلى عام 2010.[2]

1 للتفصيل أيضا في القراءة القانونية أنظر: علوي علي الشارفي، التدخل العسكري، في اليمن تميزات القضاء الجنائي الدولي، المركز العربي الديمقراطي، موقع انترنت: www.politics-dz.com بتاريخ 30 أوت 2017.

2 للتفصيل في ذلك أنظر: علي الملاحي، لماذا تدخلت السعودية في اليمن؟، موقع انترنت: https://www.al-masdar.net .بتاريخ 05 نوفمبر 2017.

ضف إلى هذا فإن ما حدث للتحالف العربي يكشف عن وجود أجندات خاصة لكل بلد، فلم تعد هناك قوات جوية قطرية أو بحرينية كما كان الحال سنة 2015 وأعن المغرب رسميا استجابة في جوان 2016، أما الإمارات فقد انسحبت فعليا من العمليات على الأرض بعد أن تحققت أهدافها من المشاركة في الحرب بإبعاد الحوثيين عن عدن سواحل اليمن الجنوبية فالسعودية تقريبا تتحمل وحدها مسؤولية العمل العسكري، في الوقت الذي تسعى هي الأخرى لتحقيق أهدافها حيث حاولت إيجاد وجود عسكري لها متزامن مع سعيها لمد أنبوب نفطي يمر من أراضي المملكة إلى البحر العربي، وكشفت الأزمة الخليجية وجود استقطابات إقليمية بين المكونات المعادية للحركة الحوثية تتوزع ولاءتها بين طرفي الأزمة ففي مقابل دعم الإمارات للجماعات السلفية وعدم ارتياحها من تنامي قوة حزب التجمع اليمني للإصلاح، فإن هذا الأخير يجد في دولة قطر مساندا –إعلاميا على الأقل– لموازنة النفوذ الإماراتي، ويكشف الواقع الميداني أن الجغرافيا اليمنية تتوزع على تشكيلات عسكرية متعددة الولاءات وقد أكد التقرير النهائي للخبراء المعني باليمن، الصادر بتاريخ 26 جانفي 2018 على أن ممارسات كل من الدولتين الرئيستين في التحالف العربي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة قد أدت إلى إضعاف الحكومة الشرعية. [1] مما يؤدي إلى إعادة السؤال حول الهدف من هذا العسكري الذي جاء بحجة دعم الحكومة الشرعية.

ثانيا: من الواضح أن هناك أطراف خارجية دولية أخرى تتطلع إلى توسيع دائرة نفوذها واستعراض قوتها على أرض اليمن ومن ذلك حالة استهداف الحوثيين له مرتين أمريكيتين بصواريخ إيرانية الصنع الأمر الذي استدعى التدخل الأمريكي المباشر باستهداف مواقع رادارية عسكرية يمنية في منطقة سيطرة القوتين وفيما كان يدور الجدل حول مصدر الصواريخ عبرت إيران عن حاجتها المستقبلية إلى إنشاء قواعد بحرية بالسواحل اليمنية[2]مما يجعل اليمن ساحة للصراع الأمريكي الإيراني –المباشر وغير مباشر– كما أن الحرب في اليمن تعكس فكرة الحرب الوظيفية [3]فحين يخوض التحالف العربي

1: عدنان ياسين المفطيري، مآلات التدخل العسكرية في اليمن وانسداد أفق المفاوضات، سلسلة تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، موقع انترنت: www. Dohainstitute.org>lists> the-outcomes-of-military-in-yemen>2018/10/23 .الزيارة بتاريخ 26 ماي 2019.

2: علي الذهب، تقارير: ميزان القوى العسكري في اليمن، موقع انترنت سابق.

3: ذكر مصطلح الحرب الوظيفية الدكتور حاكم المطيري في مرجع: أحمد التلاوي، تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية موقع انترنت :https //www.eipss.eg.org>2019/08/20 الزيارة بتاريخ 05 جانفي 2020.

حرب في اليمن لمدة سنين بمئات المليارات دون حدوث تغير سياسيى، فهي حرب بوظيفة من أهدافها تشغل مصانع الأسلحة الغربية، وقد يكون الاجتماع الطارئ الذي دعت إليه المملكة المتحدة في 11 سبتمبر 2018 والذي أعقبه مباشرة تصريح وزير الدفاع الأمريكي (جيمس ماتيس) المؤيد لشهادة وزير الخارجية أمام الكونغرس بأن دول التحالف تبذل جهودا للحد من وقوع إصابات بين المدنيين، مما يفهم ضمنيا أن الضوء الأخضر قد أعطي من قبل الولايات المتحدة، كما يشير أيضا إلى أن قرار الحسم ليس بيد دول التحالف العربي منفردة، فالأمر الآن يتعلق بما تم وصفه بعبثية الحرب في اليمن التي أوصلت سكانه إلى جوع وكوليرا وموت وحصار وحوالي 22.2 مليون يمني بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة.

إن أسلوب التدخل العسكري الديمقراطي يرجع نظريا في أصوله إلى أسلوب التدخل العسكري الإنساني، هذا الأسلوب الذي يسمح باستخدام القوة المسلحة لغايات إنسانية ،لكن كون الإنسانية قيمة شمولية تتعدى الشؤون الوطنية ولها صيغة عالمية لم تستطع أن تتجاوز إشكالية استعمالها كأداة سياسية مسخرة للاستجابة للمصالح، وسواء كانت إشكالية التدخل قد لاقت استجابات مختلفة بين مؤيد لها ومعارض يؤكد استغلال الإلزامية الأخلاقية لها من خلال استعمالاتها كحجة لتحقيق أهداف مصلحية للدول الانتهازية، فإنه لابد من إدراك أن القانون ما هو إلا أرضية لتسييس الأمور وتمرير القرار السياسي من خلاله ،وأبرز مثال عن ذلك ما حدث ويحدث في فلسطين فالواقع أن مجلس الأمن بتركيبة اللامتجانسة يعكس هيمنة القوى على الضعيف وحكم السياسة بدل القانون.

وعلى مستوى المنطقة العربية فإن أسلوب التدخل الديمقراطي أخذ عدة صور فهو في شكل مسؤولية حماية المدنيين في التجربة الليبية، وهو في صورة الحرب في التجربة اليمنية، قبل ذلك وبحلة الغزو في التجربة العراقية، وما هي النتيجة هل تم الوصول إلى نظام ديمقراطي أم إلى إشاعة الفوضى والحروب الأهلية في ظل تحقيق أهداف مصلحية واضحة للأطراف الخارجية المعنية بالتدخل.

إن محاولة وضع تصور أكثر تكاملا لتأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي يفترض دعامتيين أساسيتين، أولهما أن العامل الخارجي هوعبارة عن مجموعة من المتغيرات الخارجية ،أما الثانية فتتعلق بأساليب تأثير هذه المتغيرات الخارجية والتي تم تصنيفها من ناحية المنهج المتبع إلى ثلاثة وهي: الاستمالة والضغط والتدخل، واتضح في نهاية تحليل هذه الأساليب بأنها تشكل في مجملها سياسات ضغط حتى وإن اختلفت الأوصاف التابعة لها.

وبصفة عامة يمكن تقسيم هذه الضغوط النابعة من المتغيرات الخارجية إلى نوعين رئيسيين هما:

أولا: الضغوط المباشرة والمقصود هنا الضغوط الخاصة بالسياسات الموجهة للفاعلين الدوليين أي الوحدات الدولية مجسدة أساسا في القوى الكبرى، والوحدات غير الدولية والمعنى متعلق هنا بالمجتمع المدني العالمي.

ثانيا: الضغوط غير المباشرة المرتبطة من جهة بالطابع البنيوي للهيكل السياسي والاقتصادي للنظام الدولي العالمي، ومن جهة أخرى بضغوط قيمية تتعلق بالمعايير والقيم المنتشرة بين المجتمعات.

ويمكن تلخيص ذلك بالشكل التالي:

الشكل رقم 01: تلخيص لأساليب تأثير العامل الخارجي

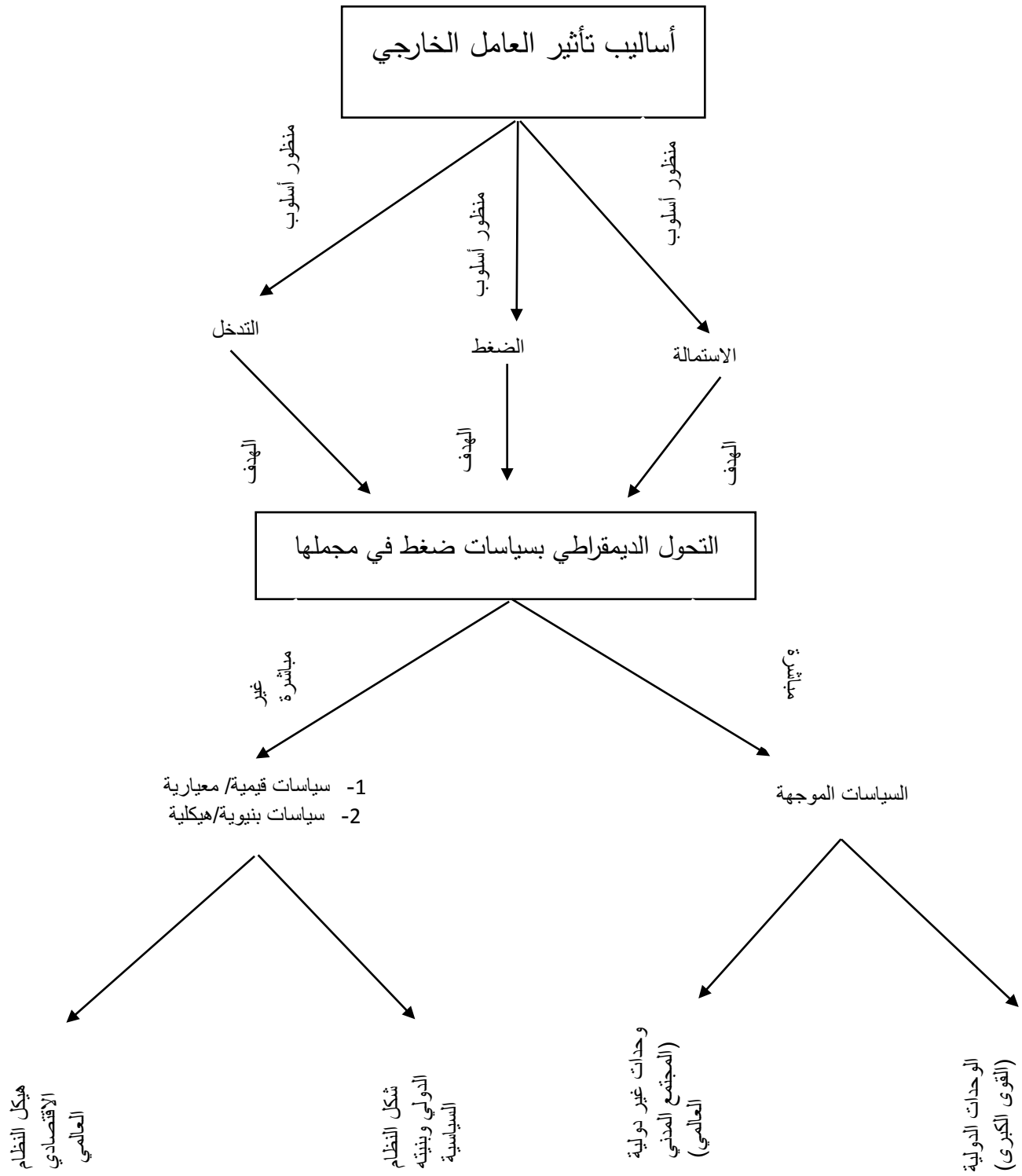

الشكل: من اعداد الباحث

الفصل الثالث

حدود تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي

إن نتائج فعل العامل الخارجي لا تتضح بمعزل عن العوامل الداخلية، فهي التي تحدد مدى تأثيره،والمقصود هنا أن هناك نوع من التفاعل بين العامل الخارجي والبيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية.الأمر الذي يحدد مدى تحول العامل الخارجي الى عامل مساند لعملية التحول الديمقراطي أو معوق لها،أو حتى الى عامل حاسم لها،بمعنى أن مدى تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي لا يرتبط فقط بنوعية الاسلوب المتبع للتأثير على عملية التحول الديمقراطي ،وانما يرتبط ايضا بالبيئة التى يعمل فيها العامل الخارجي ،واذا كان المفهوم البيئي يأخذ بالرؤية المنظومية لمجموع المكونات وللعلاقات المتبادلة ذات التأثير المتبادل والدائم بين بعضها البعض ،فإنه اضافة للعامل الخارجي هناك بيئة داخلية ومتغيرات ظرفية تعمل في بيئة شبكية من شأنها أن تتحكم في مسار عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي ،وهو ما سيتم توضيحه من خلال النقاط التالية : البيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية ،المتغيرات الظرفية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي ،شبكية العلاقة بين متغيرات البيئة الداخلية والخارجية.

1. البيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية

إن للعامل الخارجي بعض المتغيرات ذات التأثير في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، إلا أن حدود مدى هذا التأثير مرتبطة بالأساس بالبيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية*،لأن إنجاز تحول ديمقراطي قادر على الاستمرارية يتوقف أساسا على عوامل داخلية تشكل مرتكزات التحول الديمقراطي،وسيتم الإحاطة بمختلف هذه الجوانب من خلال النقاط التالية: البيئة السياسية ،البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

1.1. الفرص والقيود التي يتيحها الإطار السياسي في المنطقة العربية (البيئة السياسية)

بشكل الإطار السياسي البيئة السياسية التي تعمل فيها سياسات ضغط العامل الخارجي ،وبذلك فقد يكون هذا البناء السياسي مصدرا للفرص انطلاقا من ارتفاع درجة استقراره وشرعيته ومستوى المؤسسية فيه وكذا مستوى التأييد الشعبي، وعلى العكس من ذلك فإن عدم الشرعية والانقسام السياسي وعدم الاستقرار الداخلي تشكل عوائق أمامه، ولتوضيح هذه الفكرة تمت الاستعانة بالمتغيرات التي

(*)يوجد أكثر من معنى للنظام السياسي، فالمعنى التقليدي يراد به نظام الحكم أي مجموع القواعد التي تستهدف تنظيم السلطات العامة وتحديد اختصاصاتها والعلاقة بينهما كما تبين الحقوق والواجبات للأفراد أما المعنى الواسع أو المعاصر فيضيف إلى ما سبق ما يسود الدولة من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية.
أنظر: الخزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004)، ص ص 21-22.

اعتمدها كل من (ريكس برينن–REX BRYNEN) و (بهجت قرني–BAHGAT KORANY) و(بول نوبل–PAUL NOBLE)[1] لتوضيح مدى ما يسمح به الإطار السياسي باغتنام الفرص أو يوضع العقبات في مجالات تتعلق بالتحول الديمقراطي والمتمثلة في: الهيئة التشريعية،النظام القضائي، الأحزاب السياسية، المجتمع المدني، حرية الصحافة.

لكن قبل توظيف هذه المتغيرات سيتم التطرق أولا إلى موجات التحول الديمقراطي في العالم العربي ثم استقراء هذه المؤشرات لتحديد الفرص والقيود التي يتيحها الإطار السياسي في المنطقة العربية.

1.1.1. موجات التحول الديمقراطي في العالم العربي

إن مصطلح "موجة الديمقراطية" التي عرفها (صامويل هانتينجتون) [2]بأنها مجموعة التحولات من النظم غير الديمقراطية إلى النظم الديمقراطية، والتي تحدث خلال فترة زمنية معينة، (ووفق لما جاء من تفصيل في الفصل الأول)، فإن تطبيق مفهوم الموجة على ما حدث ويحدث في العالم العربي هو موضوع تساؤل من الناحية المنهجية[3]، وهو ما جعل أدبيات التحول الديمقراطي تصف العالم العربي بأنه يمثل الاستثناء ضمن موجات الديمقراطية التي شهدها العالم العربي منذ سبعينيات القرن العشرين ،لكن بعد موجة الثورات والانتفاضات التي اجتاحت المنطقة العربية منذ أواخر سنة 2010، والتي كانت من أبرز مظاهرها الإطاحة بنظم تسلطية استمرت في الحكم لعقود من الزمن كما هو الحال في تونس وليبيا ومصر، وبغض النظر عن تداعيات هذه الثورات والانتفاضات فإنه يمكن القول بأن العالم العربي يشهد نسخته من موجة التحول الديمقراطي.

إن استخدام مصطلح الموجة هو بمثابة إغراء لا يقاوم بتعبير الدكتور (مصطفى كمال السيد)[4]وبالاستناد الدقيق إلى رزنامة (صامويل هانتينجتون) يصنف الباحث في كتابه "الموجة الثالثة

(1) Rex Brynen, , and paul Noble, political liberalization and democratization in the Arab world theoretical perpectives(boulder, colo: lynnereinner, 1995), p3.

(2)SAMUEL.HUNTINGTON, the third wave: Democratization in the twentieth centry, op.cit, p75.

(3)حلل الباحث (العربي صديقي) هذه الفكرة متسائلا إذا ما يمكن اعتبار هذه الإصلاحات (أي المبادرات السياسية الراهنة على امتداد المشهد السياسي العربي) تستحق التصنيف كموجة ثالثة حقا؟

انظر :العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية:انتخابات بدون ديمقراطية، المرجع السابق، ص ص 117-118.

(4) MUSTAPHA k.AL-SAYYID, the third wave of Democratization in the arab world (boulder: colynne rienner, 1994), p179.

للديمقراطية في العالم العربي"[1] ثلاثة موجات من الديمقراطية العربية، وبالنظر إلى الطابع الكرونولوجي للأحداث يمكن إضافة موجة رابعة مع التأكيد أن ما تم الاستعانة به لتحديد هذه الموجات من التحول الديمقراطي في العالم العربي يستند إلى ما عرفه المشهد السياسي العربي من إصلاحات جديدة مؤسساتية كانت أم قانونية أم دستورية (الليبرالية السياسية)، وهو ما اعتمدعليه أيضا الباحث (العربي صديقي) [2] وما دفعه إلى استخدام مصطلحات "موجة" و"اتجاه" و"طور" على نحو تبادلي مع تأكيده على ما ذهب إليه أيضا الدكتور ('مصطفى كمال السيد) وعلى هذا الأساس تم استخدام أيضا مصطلح موجات التحول الديمقراطي في العالم العربي بنفس الشكل الذي تم استخدامه من قبل الباحثين (مصطفى كمال السيد) و(العربي صديقي). [3]

وبالتالي فقد بدأت الموجة الأولى من التحول الديمقراطي في العالم العربي في مصر عام 1866 في عهد الخديوي إسماعيل، واستمرت أربعة عشر عاما وانتهت مع احتلال البريطانيين للبلاد.وترافقت الموجة الثانية التي تركزت في المشرق العربي مع موجة الاستقلال التي أنجزت واستمرت خمسين عاما ،بدءا من انشاء برلمان 1922 في مصر الذي هيمن عليه الأرستقراطيون ملاك الأراضي وانتهت مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان في أواسط السبعينيات، وقد ضمت هذه الموجة مصر (1922–1952)، العراق (1936–1958)، لبنان (1946– 1975)، سوريا (1946–1949)، (1955–1958)، تونس(1959–1963)، وكان لليبيا والكويت والمغرب والسودان في الفترة تلك أيضا تجارب برلمانية قصيرة (أنظر جدول الموجات)، أما الموجة الثالثة فتقوم جذورها في هزيمة الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967 التي نزعت الشرعية العسكرية الثورية عن تلك الأنظمة ،وجاء الدفع إلى "الموجة" هذه بعد حرب أكتوبر 1973، حيث تم استعادة الحياة الحزبية التعددية في المغرب 1975 ومصر 1976، واكتسبت الموجة دفعا آخر بحرب الخليج الثانية عام 1991، وكذلك بأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بدليل انضمام بلدان الخليج العربي التي طالما قاومت جميعها التحديث السياسي باستثناء الكويت ،فقد شهدت هذه البلدان عمليات انتخابية للتداول على السلطة في طابع تنافسي.حتى السعودية تعرف أول انتخابات عربية سنة 2005في اول خطوة من نوعها منذ أن وحد الملك سعود نجد والحجاز وأوجد المملكة عام 1932 ،وهذا دليل على التكيف مع المعطي الديمقراطي في المنطقة العربية،

(1) IBID, pp 180-189.

(2) العربي صديقي، المرجع السابق، ص119.

(3): أنظر:– العربي صديقي، المرجع السابق، ص ص 119–126.

- MUSTAPHA k.AL-SAYYID,op.cit,pp179-189.

وبطريقة براغماتية مواجهة مطالب الاصلاح الداخلية والضغط الخارجي للتماهي مع الانتشار العالمي للديمقراطية ولو بالطابع الإجرائي ، وهو ما حدث أيضا في الإمارات العربية المتحدة سنة 2006، وكذلك دولتي البحرين وقطر اللتان أعادتا هندستا نفسيهما كدولتين مدنيتين تماشيا مع الدساتير الديمقراطية الحديثة النشأة وأجرتا انتخاباتهما على التوالي في عامي 2001، 2003 (انظر الجدول 11 والجدول 12).

جدول11: موجات التحول الديمقراطي في العالم العربي الأولى والثانية

الموجة الأولى من التحول الديمقراطي	الموجة الثانية من التحول الديمقراطي		
عصر الفكر الليبرالي - 1861: تونس (أول دستور في العالم الإسلامي+ تعيين الجمعية الكبرى). - 1868: مصر (أول انتخابات في العالم العربي). الاستعمار - 1881: تونس (الحماية الفرنسية). - 1882: مصر (الاحتلال البريطاني).	1922	مصر	1923-1936: انتخابات متعددة الأحزاب (قبل الاستقلال). 1936-1952: انتخابات متعددة الأحزاب (بعد الاستقلال).
	1925	العراق	1925: انتخابات متعددة الأحزاب، أول برلمان عراقي (قبل الاستقلال). 1930-1958: انتخابات متعددة الأحزاب (بعد الاستقلال)، انقلابات عدة.
	1926	لبنان	1926-1944: انتخابات متعددة الأحزاب (نظام طائفي/مذهبي). 1944-1975: انتخابات متعددة الأحزاب في ما بعد الاستقلال (الحرب الأهلية عام 1958).
	1927	سوريا	1937- 1943: انتخابات متعددة الأحزاب في ما قبل الاستقلال. 1944-1948: انتخابات متعددة الأحزاب.
	1952	ليبيا	1952-1960: انتخابات متعددة الأحزاب (بعد الاستقلال). 1960-1969: انتخابات بدون أحزاب سياسية

			(بعد الاستقلال).
	1953	السودان	1953-1956: انتخابات متعددة الأحزاب (قبل الاستقلال). 1956-1964،1958-1969: انتخابات متعددة الأحزاب (بعد الاستقلال).
	1954	الأردن	1954-1957: بعد الاستقلال انتخابات متعددة الأحزاب.
	1959	تونس	1959-1963: انتخابات متعددة الأحزاب (بعد الاستقلال) (انتخابات لمرة واحدة).
	1963	الكويت	1963-1975: انتخابات بدون أحزاب (بعد الاستقلال) وحل البرلمان في الفترة 1965-1971
	1963	المغرب	1963-1972: انتخابات متعددة الأحزاب (بعد الاستقلال)، حل البرلمان أكثر من مرة.

المصدر: العربي صديقي، إعادة التفكير في الدمقرطة العربية، المرجع السابق، ص 120، ص 123، ص 124.

جدول 12: نهاية الموجة الثانية من التحول الديمقراطي

التاريخ	البلد	السبب
1948	سوريا	انقلاب
1952	مصر	انقلاب
1957	الأردن	حظر الانتخابات والأحزاب
1958	العراق	انقلاب
1958	السودان	انقلاب
1969	السودان	انقلاب
1963	تونس	حظر الانتخابات والأحزاب
1965	الكويت	حل البرلمان

1969	ليبيا	انقلاب
1972	المغرب	حل البرلمان
1975	لبنان	حرب أهلية

المصدر: العربي صديقي، المرجع السابق، ص125.

قبل انتهاء النصف الثاني من القرن العشرين وحتى نهاية السبعينيات من نفس القرن عرفت الدول العربية عدة انقلابات عسكرية جعلت ضباط عسكريون يصلون إلى الحكم ويمسكون بيد من حديد ويقيمون نظما شمولية.

ومن الواضح أن الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي لم تبدأ إلا في سنة 1986 في السودان ثم في عامي 1989و 1990، حين أجرى كل من الأردن والجزائر انتخابات بالغة الأهمية والتي أفضت إلى نتائج وتداعيات أرخت لحقبة تاريخية جديدة من التحول الديمقراطي في العالم العربي. [1] وأن كانت حرب الخليج الثانية عام 1991 قد أعطت دفعا لهذه الموجة كما تم ذكره سابقا ،فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أكدت ضرورة السير في مسار الإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي، وهو ما تم من خلال المعايير الإجرائية والقانونية التي طغت على المشهد السياسي العربي خاصة فيما يتعلق بالأخذ بفكرة الانتخابات المتعددة الأحزاب، بحيث أصبحت الدول العربية في هذه الفترة وعلى حد تعبير (الدكتور العربي صديقي) [2] تشهد فكرة "الولع بالانتخابات" و"روتينية الانتخابات" (انظر الجدول 13) ،وكنتيجة مباشرة هي انتخابات بدون ديمقراطية، ومن ثم فإن ما ميز الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم العربي هو "الانتخابوية" العربية التي نجحت في تقديم بعض المنافسة والاشتراك ولكن بدون الحربات الأساسية الضرورية لإنتاج تحول ديمقراطي جوهري ،لأن العملية ككل كانت تحت إدارة فوقية وتخضع لمفهوم "التملك" لإعادة إنتاج السلطة مع شكل من التنافس غير الجاد، الأمر الذي جعل المنطقة العربية في مستوى الانفجار لتأتي موجة التحول الديمقراطي الرابعة في شكل انتفاضات شعبية عكستها الثورة التونسية التي أسقطت نظام (زين العابدين بن علي) البوليسي ،والثورة الديمقراطية التي اسقطت نظام (حسني مبارك) في مصر، والحركات الاحتجاجية التي اندلعت في كل من اليمن والأردن والجزائر والبحرين وليبيا من أجل تغيير الأنظمة

(1) أول انتخابات عربية تجعل من المعارضة في السلطة.

(2) للتفصيل: العربي صديقي، المرجع السابق، ص ص 136-211.

التسلطية الحاكمة. [1] مما يعني أن هذه الموجة ابتدأت بالحركات الاحتجاجية في تونس منذ نهاية سنة 2010 وانتفاضة الشارع المصري بتاريخ 25 جانفي 2011 وهي مستمرة إلى اليوم.

جدول 13: اتجاهات الديمقراطية في الخليج العربي

الأنشطة الديمقراطية	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السعودية	الإمارات
انتخابات بلدية (نسبة المشاركة)	2002- 52.3	2001- 56	غير متوفرة	1999- 85	2005- 64 (أول مرة)	غير متوفرة
نسبة المشاركة	2006: 61	2005: غير متوفر +امرأتان معينتان	2003: 38	2007: 51	/	/
انتخابات نيابية	2002: الأولى في 27 عام	1999	2000	2009- 2010 (أول مرة)	/	2006 أول مرة على الإطلاق
أحزاب سياسية	غير شرعية	كتل سياسية	غير شرعية	غير شرعية	غير شرعية	غير شرعية
البرلمان	40 منتخبا 40 معينا	50 منتخبا	/	30 منتخبا 15 معينا	مجلس شورى معينا	20 منتخبا 20 معينا
النساء المرشحات	نعم	نعم	نعم	نعم	لا	نعم
الناخبون	المواطنون عموما	/	عموم المواطنون منذ عام 2003	عموم المواطنون لا أجانب	لا نساء لا أجانب لا عسكريون	/

المصدر: العربي صديقي، إعادة التفكير في الديمقراطية العربية، المرجع السابق، ص129.

(1) للتفصيل أنظر: توفيق المدني، "ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، مجلة المستقبل العربي العدد 386(أفريل 2011) :ص ص113-132.

إن الهدف من ذكر موجات التحول الديمقراطي في الوطن العربي هو ليس لتشخيص هذه الموجات في حد ذاتها وإنما لتتبع التأثير الخارجي ويمكن أن تسطير النقاط التالية:

أولا: من ناحية المصطلح فإن تحديد موجات الديمقراطية، التحول الديمقراطي، الانتقال الديمقراطي، الإصلاحات السياسية، الانفتاح السياسي قد وردت في نفس المستوى وعلى الرغم من أن هناك حدود فاصلة بين مختلف تلك المصطلحات فإن الأكيد أن التحول الديمقراطي هو العملية المستمرة عبر الزمن والأجيال وليس الحالة الفاصلة، فهو صيرورة أرقى منالحد الأدنى للالتزام بمبادئ ومؤسسات وآليات وضوابط وضمانات نظام الحكم الديمقراطي العامة، فهو ممارسة أكثر تجذر في الثقافة والممارسةالسياسية والاجتماعية والإنسانية، مما يعني أن هذا الكل يشمل الأجزاء الأخرى التي من شأنها أن تعمل على تنمية ديناميات العملية الديمقراطية، ومن ثم فإن ما يمكن رصده خلال الموجة الأولى من الإصلاحات السياسية في العالم العربي هو الإنجاز الأقدم للباي محمد والمتمثل في أول دستور في العالم العربي سنة 1861 في تونس ينص على فصل السلطات لوضع حد للحكم المطلق [1]،كما كان لانتخاب الجمعيات تحت حكم الخديوي إسماعيل والخديوي توفيق تطورا مهما في مصر، لكن هذه الإصلاحات الديمقراطية التي تماهت مع عصر النهضة نشأت تحت تأثير مجموعة حوافز مباشرة وغير مباشرة قادمة من الخارج، ومن الشعور بالتأخر في مواجهة السيد الأوروبي. أما الموجة الثانية فلم تكن تخلو تماما من التأثير الخارجي، وعلى سبيل المثال كانت تركيبات البرلمان والسياسات الحزبية التي خرجت إلى النور بعد الاستقلال الاسمي لمصر من بريطانيا في العشرينيات، الأساس للتفاهم الثلاثي الذي قام بين القصر والأرستقراطيين ملاك الأراضي الوطنين والمستعمرين البريطانيين، وفي جميع البلدان الأخرى وقفت النخب الوطنية الأنغلوفونية والفرانكفونية تراقب صعود الاستقلال السياسي لبلدانهم و"برلمنتها". [2] أما الموجة الثالثة فقد جاءت لتنسجم ومسيرة معايير الديمقراطية على المستوى العالمي، ولذلك طبعت بالمبادرات الانتخابية وبمظاهر المشاركة السياسية دون التمكين منها، لتأتي الموجة الرابعة التي عكست حراك ديمقراطي عربي يعبر عن فشل البنى والممارسات السياسية

(1) علي المحجوبي، التجارب النضالية منذ الاستقلال، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، من خلال الثورة التونسية، (الدوحة ،سلسلة ملفات، ماي 2011)، ص09. للتفصيل أنظر: .Document_976fAEDE.pdf بتاريخ 05 افريل 2017.

(2) العربي صديقي، المرجع السابق، ص ص 124-125.

الجامدة وغير الخاضعة للمحاسبة في ظل بيئة خارجية تعكس تغير الأطر التحليلية وفواعل العملية الديمقراطية .

ثانيا: من الصعب وضع حدود زمنية دقيقة لموجات التحول الديمقراطي في العالم العربي، إلا أن الصيرورة التاريخية من شأنها أن تؤكد نقطتين أساسيتين:

النقطة الأولى: الإرث الاستعماري، فالأرض العربية بقيت تحت وطأة الاستعمار طوال النصف الأول من القرن العشرين مما تسبب في تراجع حضاري عربي نتيجة استنزاف المقدرات والثروات، وفي سبيل الخروج من ذلك أخذ العرب يبحثون عن مقومات وأسس تأخذ بأيديهم ،مما شكل نوع من التفاعل الحضاري مع المستعمر ساهم إلى حد ما في استحضار الأمة لمعانيها الذاتية في المجال الديمقراطي (الشورى– العدل– الإنصاف...)، كما دفع النخب المثقفة إلى دراسة النموذج الغربي الديمقراطي، ومع استقلال الدول العربية أواسط القرن العشرين اتجه النظام السياسي إلى اعتماد الدساتير كمنظم أساسي لحياة المجتمع والدولة ،ثم تسارعت التحولات نحو أشكال متعددة من الحياة السياسية في زمن وصف بتسارع الأحداث وتكاثر النماذج وتعدادها. هذه الإشكالية عبر عنها الباحث (جواد محمد الحمد) [1] بالتحول الديمقراطي في الوطن العربي في القرن العشرين بين الأصالة والتأثر بالاستعمار مشيرا أن التحول الديمقراطي في العالم العربي أحاطت به ظروف خاصة تسببت بتشكيل تباين واضح على صعيدي المكون الغربي لمفهوم الديمقراطية والتعددية الاجتماعية والسياسية في البيئة العربية.

النقطة الثانية:يعتبر عصر النهضة أكثر أهمية من ناحية إرساء الديمقراطية في الفكر العربي الإسلامي وذلك تبعا لما أسماه الباحث (العربي صديقي) [2] بالجزء العقلاني فيه، فمطلب الديمقراطية كان الموضوع المشترك في موجات اللبرلة العربية وهو الأمر الذي دفع أيضا الباحث (أحمد صدقي الدجاني)[3] إلى طرح فكرة التعاقب بين الديمقراطية وحقبة النهضة، ويحلل بشيء من التفصيل باحث علم الاجتماع السياسي (أحمد محمود ولد محمد) [4] علاقة الفكر النهضوي بالمفاهيم السياسية

(1) جواد محمد الحمد، الديمقراطية في الوطن العربي: رؤية واقعية للتحولات الديمقراطية في الوطن العربي ومستقبلها، كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ص 462-465.

(2) العربي صديقي، المرجع السابق، ص120.

(3) أحمد صدقي الدجاني، تطور مفهموم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 115.

(4) أحمد محمود ولد محمد، الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث، كتاب الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص26.

الحديثة، بحيث يذكر بأن الأمر يتعلق بديناميكية فكرية ترفض ما آل إليه الأمر مع الأتراك من استبداد سياسي وفكري من جهة، وتحرك الشعور القومي، إنها الصورة المزدوجة للاستعمار الغربي في الذهن العربي كونه غازيا ترفضه الروابط الدينية والقومية والوطنية وحاملا للقيم الثورية الجديدة التي دعمت الوعي بتلك الروابط (كتابات رفاعة الطهراوي 1801–1873، عبد الرحمان الكواكبي 1754–1902). لكن مع هذا لا بد من عدم المبالغة في فكرة التعاقب بين النهضة والديمقراطية لأنه لا بد من التمييز في الفكر العربي الحديث بين لحظتين هما لحظة الإصلاحية النهضوية العربية التي تمتد زمنيا بين ثلاثينيات القرن التاسع عشر وعشرينيات القرن العشرين (الفكر النهضوي العربي)، ولحظة الراديكالية العربية التي تمتد زمنيا بين عشرينيات القرن العشرين وحتى ثمانينيات القرن نفسه وتضم اللحظة الأولى ما يسمى بتيار السلفية المتفتحة والليبرالية والذي كان هاجسه بناء دولة وطنية على النمط الأوروبي ،أما اللحظة الثانية فقد شهدت توجها إلى مقاطعة المنظومة الليبرالية الحديثة مما يشير إلى تراجع عما كان انتهى إليه الفكر النهضوي العربي(أنظر مثلا انقسام الفكر الإصلاحي بعد محمد عبده وكتابات علي عبد الرزاق خالد محمد خالد، عبد الحميد بن باديس...)، وهذه الصيرورة سيكون لها التأثير الكبير في إقحام تنظيمات الدولة الحديثة في البلدان العربية بشكل مجزأ وتحت ضغط استعماري.[1]وهو ما سيشكل أساسا تفسيريا للفجوة القائمة بين السلطة والمجتمع في الدول العربية.

2.1.1. الإطار السياسي الحاكم في المنطقة العربية بين الفرص والعقبات

طرح كل من الباحث (ريكس برينن) ،والباحث (بهجت قرني) ،والباحث (بول نوبل) متغيرات توضح ما يسمح به الإطار السياسي من اغتنام فرص أو وضع عقبات في مجالات تتعلق بالتحول الديمقراطي ،وهي متغيرات تشترك كثيرا فيما يطرح في الكتابات العربية بمعوقات التحول الديمقراطي في العالم العربي وفي ما يلي تفصيل لذلك:

أولا: الهندسة المؤسسية: الهيئة التشريعية، النظام القضائي، الأحزاب السياسية

تعتبر الهياكل المؤسسية ذات أهمية كبيرة في إرساء دعائم التحول الديمقراطي ويشير البعد المؤسسي إلى مجموع المؤسسات السياسية التي تمكن الأفراد من المشاركة في السلطة على نحو ديمقراطي مثل السماح بنظام تعدد الأحزاب والسماح بقيام انتخابات تنافسية حقيقية وإتباع نظام التمثيل النسبي ،ويركز (تاتو فانهانن–TATU VANHANEN) في كتابه إجراءات الديمقراطية (the process

---

للتفصيل انظر:

(1) أحمد محمود ولد محمد، المرجع السابق، ص ص 21–39.

of Democratization) [1] على أن كل من المؤسسات والاستراتيجيات يجب أن يتلاءما مع الظروف البيئية القائمة والتي تتضمن أيضا العوامل الخارجية، ويرى أن التمثيل النسبي والفيدرالية هي أدوات سياسية تمكن من توزيع السلطة والقوة ما بين الجماعات المتنافسة والمتصارعة على نحو أكثر عدالة ولا شك أن تعديل أو تغيير الهياكل والأطر المؤسسية يعتبر أسهل من تغيير الأوضاع والهياكل الاجتماعية، وقد أسماها بإستراتيجية الهندسة المؤسسية (Strategies of institutonal engineering) [2]،فإذا تم إسقاط إستراتيجية الهندسة المؤسسية على متغيرات الفرص والقيود التي يتيحها الإطار السياسي في المنطقة العربية وفقا لطرح (بهجت قرني) و(بول نوبل) و(ريكس برينن) فإنه يمكن القول أن البعد المؤسسي تم اختصاره في متغيرات الهيئة التشريعية، والنظام القضائي، والنظام الحزبي .فمن ناحية الهيئة التشريعية (جدول 14) فإن الفرص التي تتيحها في عملية التحول الديمقراطي جد واسعة فهي توسع مجال التعبير عن المطالب السياسية وتلبيتها من خلال الموافقة على التشريعات وإقرار الميزانية، فهي تضفي الشرعية على قرارات الحكومة كما توفر درجة من المحاسبة على الجهاز التنفيذي، والأهم من ذلك هي منبر لحل الخلافات مما يبرهن على أن حتى الانقسامات العميقة من الممكن التصدي لها بالنقاش بدلا من العنف.لكن آفاق نشاط الهيئات التشريعية تبقى بوجه عام خاضعة لقيود الأنظمة القائمة على السلطة وهنا تقع مشكلة أنظمة الحكم العربية التي وصفت في مجملها على أنها أنظمة تسلطية تعاني من أزمة هي أزمة الشرعية. [3]

جدول14:الفرص والعقبات التي يتيحها الاطار السياسي.

Component	Potential Benefits	Limitations
- legislatures	−check executive authority	Restricted areas of jurisdiction
	-Articulate popular preference	Limited resources and expertise
	-Provide outlet for popular frustration with the regime	Illegal in many middle Eastern states lack resources to promote
-Political Parties	-Express a variety of political viewpoints field diverse	Coherent political agendas parties often co-opted by regim
		Corporatist structures require close ties

(1) TATU VANHANEN , the process of Democratization A comparative stud y(washington :mass MIT press1995), pp 5-9.

(2) TATU VANHANEN , strategies of democratization (Washington: crane rassak, 1990), p 158.

(3)الأزمة هي لحظة احتقان تاريخي في النظام يتعين التعامل السريع معها لتجاوزها (موضع تهديد لأطراف الأزمة ولأهدافهم) ،للتفصيل حول مفهوم الشرعية ومفهوم أزمة الشرعية يمكن الرجوع إلى:

عبد العظيم محمود حنفي محمود، "تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية: دراسة في قضية الشرعية"، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002)، ص ص 31−46.

	candidates for office	to the state often coopted or controlled
	-Citizens organize to	by the regime some segments of
-Civic	represent their own interests	society remain unrepresented
organizations	Important check on state	Restrictive press laws
	power	Formal and informal censorship
	Provide forums for political	Judges appointed directly by ruler
	activity where parties are	No independent appeals process
-Freedom of the	illegal or heavily restricted	Separate Islamic and civil codes
press	Helps increase regime	Special court systems.
	accountability	
	Allows citizens to exchange	
	opinions and debat political	
-Judiciary and the	issues	
rule of Law	Check on executive power	
	Due process protects civil	
	and human rights	
	Enhances regime legitimacy	

REX BRYNEN, BAHGAT KORANY, PAUL NOBLE, political liberalization and democratization in the arab world; op,cit, p3.

إن أسس الشرعية التي تعتمد عليها الأنظمة العربية متعددة ما بين أسس تقليدية (دينية/قبلية)، أو ثورية (قومية/تحريرية) أو أبوية تدعى الوصاية على المجتمع. [1]هذه الأسس أدت إلى أزمة شرعية مزمنة حيث تبرر أنظمة الحكم شرعيتها بضرورة استمرارها للحفاظ على كيان الدولة في مواجهة التهديدات الخارجية أو الداخلية، ومما زاد من حدة أزمة الشرعية أن هذه الأنظمة وقعت بين سندان الضغط الداخلي (أزمات اقتصادية، عنف سياسي، استقطاب اجتماعي) ومطرقة الضغط الخارجي مما جعل التحول الديمقراطي خيارا لا مفر منه.والدليل على ذلك أنه مع نهاية الثمانينيات ساد الاعتقاد بأن غياب الديمقراطية ومحاسبة الحكام كانا من أهم العوامل التي أدت إلى التدهور الاقتصادي، وبدأت المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ربط المساعدات المالية بالإصلاحات السياسية، كما ربطت الدول الغربية المانحة والهيئات المالية بين تقديم مساعدات مالية وفنية وتسهيلات تجارية ،فضلا عن التكنولوجيا المنظورة والاستثمارات الأجنبية والمضي قدما في عملية التحول الديمقراطي ،مما أضعف الأساس المادي للنظم السلطوية، أيضا تم إضعاف الأساس المعنوي من خلال تشجيع الجماهير على إدراك أن التحول الديمقراطي هو الطاقة الضرورية لعضوية نادي الأمم المتقدمة فالضغط الدبلوماسي والاقتصادي الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك

(1)سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، من كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص ص 403-431.

بريطانيا ودول أخرى عديدة بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية شجع الإصلاحات الديمقراطية من خلال التأييد المادي والمعنوي. [1]

إن المعطيات السابقة تشير أن مجال تأثير العامل الخارجي يتسع كلما تآكلت شرعية النظام،ومن الواضح أن التأثير الخارجي يظهر بعمق في مجالين بالنسبة للنظم السياسية العربية هما التحرير الاقتصادي والإصلاح السياسي وهما مرتبطان أشد الارتباط بعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي ،والجدير بالذكر أنه إذا كان العامل الخارجي يمارس سياسات ضغط باتجاه تحقيق المزيد من التحولات الديمقراطية من خلال مشروطية المساعدات والضغوط الدبلوماسية فإنه في المقابل يؤثر على شرعية النظام السياسي حينما تقترن المساعدات بتطبيق برامج معينة للإصلاح الاقتصادي السريع بظهور مؤشرات الانخفاض في مستوى دحول الأفراد وارتفاع معدلات البطالة، مما يؤدي إلى تدهور شرعية النظام السياسي وما يترتب عن ذلك من آثار تمثل في مجملها ظاهرة عدم الاستقرار السياسي. مما يؤكد أن سياسات التحول الليبرالي لم تكن جزءا من محاولة فعلية لنشر الديمقراطية في المجتمع السياسي، وإنما كانت تكتيكا مطروحا عندما تستطيع عناصر التحرر الاقتصادي في الدولة أن تدفع بمصالحها في مواجهة العناصر المقاومة له، فالأمر يتعلق بإدخال تعديلات تجميلية على النظام السياسي إرضاءا للدائنين الأجانب والمستثمرين المحتملين، وهو ما أدى إلى زيادة حجم تأثير العامل الخارجي ليس باتجاه تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي وإنما في تدعيم أزمة الشرعية للنظام السياسي في الدول العربية ،فإذا كان الأساس المعنوي لشرعية أي نظام سياسي هو قبول وقناعة المحكومين بأحقية الحاكم سواء كان فرد أو جماعة في أن يمارس السلطة فهناك أساس أدائي لتلك الشرعية وهو كفاءة وفعالية النظام السياسي في تحقيق أهداف المجتمع، ومن الواضح أن الأساس الأول تم الالتفاف عليه من خلال البعد المؤسسي فمعظم البلدان العربية شهدت عبر العقود الماضية تطورا واسعا في عملية إقامة المؤسسات وفي نواح متعددة إلا أنها وبحسب (مايكل هيدسون– M.HUDSON) مازالت محدودة ومتواضعة في مجال المشاركة السياسية، فالسياسة العربية غير قادرة على إنتاج شرعية بنيوية. [2]

(1) GEOF RY SORENSEN, Democracy and democratization processes and prospects in a changing world(USA, west view press, 1993), pp 29-39.

(2) الشرعية البنيوية تمثل تحديدا واضحا ومفصلا للحقوق والواجبات وهي تقوم عند (كارل دويتش) على ثلاث عناصر: العنصر الدستوري، عنصر التمثيل، عنصر الإنجاز.

أما النظام القضائي، فإن كل دستور عربي يضمن استقلال القضاء ، إلا أن استقلال القضاء ليس هدفا نهائيا في حد ذاته، بل وسيلة تقود إلى هدف فهو نواة حكم القانون ليعطي الثقة للمواطنين بأن القوانين ستطبق بإنصاف ومساواة، كما يسمح باتخاذ قرارات قد تكون مضادة لمصالح فروع السلطات الحكومية الأخرى، كما يعمل على ضمان عدم المساس بالحقوق والحريات، وإذا كان من السهل الموافقة على أن استقلال النظام القضائي أساسي من أجل دعم حكم القانون فإن التحدي يكمن في الممارسة الفعلية، وبالرغم من وجود النصوص القانونية التي تنص على استقلال القضاء في الدول العربية فإن لكل دولة نوع من أنواع النظام القضائي ،لكن الشيء المشترك هو أنه لا يمكن اعتبار أي من هذه الأجهزة القضائية مستقلا استقلالا حقيقيا ،فالحكام يبقون سلطة تعيين القضاة وإعادة تعيينهم في أيديهم وهم كثيرا ما يؤثرون على قراراتهم بشكل غير رسمي، فالملاحظة الرئيسية التي يكاد يجمع عليها الدارسون للنظم السياسية العربية هو سيطرة السلطة التنفيذية على المركز الرئيسي للقرار السياسي واحتكار السلطة الآمرة في المجتمع ،الأمر الذي يعكس تضخم دورها مقارنة بالسلطتين الأخر تين، مما يعيدنا إلى نقطة البداية وهو مفهوم الشرعية كمفهوم سياسي مركزي يرمز إلى العلاقة التبادلية بين الحاكم والمحكومين، وهي قدرة النظام على توليد الاعتقاد بفاعلية وملائمة المؤسسات السياسية القائمة لحاجات المجتمع، وأن يتوافق ذلك مع فهم المجتمع السائد للعدالة التي هي لب الشرعية وقياسها، ويلخص الباحث (السيد ياسين) [1] أهمية المؤسسة القضائية في ممارسة دورها بإيجابية لتسهر على الرقابة على دستورية القوانين والسهر على تطبيق مبدأ سيادة القانون وتحقيق المساواة بين المواطنين، كما أنها تقوم بتأمين حرية ونزاهة العملية الانتخابية، ولأجل ذلك لا بد أن تحرر من هيمنة السلطة التنفيذية.

أما المتغير الثالث والمتعلق بالأحزاب السياسية فإن الديمقراطية في حد ذاتها هي حرية تداول السلطة بين الأحزاب في ظل انتخابات عامة، وهذا لا ينف أن التعدد الحزبي في حد ذاته لا يعني تحقيق الديمقراطية إلا أن الأحزاب السياسية تعتبر أحد أهم أدوات نشر الثقافة السياسية الديمقراطية،

للتفصيل أنظر: أماني عبد الرحمان صالح، "أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الإسلامية"، (رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1998).

-MICHAEL HUDSON, Arab politics: the search for legitimacy (London: yale university press, 1999), p381 .

(1) السيد ياسين وآخرون، مرصد الإصلاح العربي: إشكاليات ومؤشرات(القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، 2009)، ص76.

ويتوقف ذلك على طبيعة الإطار السياسي الذي تعمل فيه الأحزاب السياسية من ناحية وطبيعة قياداتها وكوادرها ومدى التزامها بالديمقراطية من ناحية أخرى، إن بناء مؤسسات سياسية قوية وعلى رأسها الأحزاب السياسة هو الضمان لتحقيق الديمقراطية. [1] وفي المنطقة العربية يتفاوت مدى السماح بتشكيل أحزاب سياسية من دولة إلى أخرى ومع ذلك فإنها تواجه قيودا ملحوظة حتى في الدول التي تكون مشروعة فيها وهو ما أدى إلى مجموع أزمات سياسية: أزمة مشاركة سياسة ، أزمة شرعية، أزمة هوية، ويرجع ذلك بالأساس إلى عدم قيام الأحزاب السياسية بأدوارها من ناحية التعبير عن المصالح وتجميعها، التجنيد السياسي، التنشئة السياسية، المشاركة السياسية.

ثانيا: تنظيمات المجتمع المدني وحرية الصحافة

استخدم مفهوم المجتمع المدني من جانب مفكري النظرية الديمقراطية بمعنيين أساسيين [2]أولهما يشير إلى نمو بعض الحركات المعارضة التي رأت في المجتمع المدني بديلا لأجهزة القهر التي تملكها الدولة، أما المعنى الثاني فقد استخدم المصطلح كبديل لمفهوم السياسة أكثر من كونه توسيع أو زيادة لمجالات مشاركة المواطنين في إطار النظم السياسية ،مما يعني أن المجتمع المدني مفهوم واسع كشبكة نشطة تؤدي عددا من الوظائف الديمقراطية، إنه مفهوم المشاركة الأوسع في العملية الديمقراطية التي أشار إليها (ريكس برينن، بول نوبل، وبهجت قرني) [3]، فهو أداة استيعاب قوة الحكومة وتصحيح مسارها، وإخضاعها للرقابة، وهو مجال لنمو خصائص ديمقراطية أخرى كالتسامح، واحترام المعارضة، وهو قناة التعبير عن المصالح وتمثيلها بعيدا عن المجتمع السياسي (النظام الحزبي)، باختصار انه أداة بناء مهارات المواطن الديمقراطي المستدام بمقاربة تفصيلية ترى فيه نموذجا معياريا. [4]

---

(1) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المرجع السابق، ص41.
أنظر أيضا حول دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010)، ص ص16-28.

(2) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية، المرجع السابق، ص43.

(3) REX BRYNEN, op.cit, p3.

(4) للتفصيل أنظر:

-زهراء محمد السيد شعبان، قراءة في مقال الكاتب EDMUND MNUK LIPINIKS, civil society and democratization, موقع أنترنت: http://sites.google.com/site/comppoliticsegp-HD/home/mqrr-2012/civilsociety. بتاريخ 8 ماي 2018.

لكن أمام كل هذه الإمكانيات المفتوحة أمام أدوار المجتمع المدني فإن إسقاطها على واقع المجتمع المدني في العالم العربي يكشف الكثير من النقائص والمشاكل التي تعاني منها هذه التنظيمات، ويمكن حصر نقاط الضعف فيما يلي: [1]

أولا: يتميز المجتمع المدني العربي بالنخبوية، بحيث أنه لا يعبر عن القوى الاجتماعية الحقيقية، التي لها حضورها في المجتمع، وبالتالي هي تفتقد إلى مصدر الشرعية التي هي أساس المصداقية في النشاط.

ثانيا: المعاناة من أزمة ديمقراطية داخلية مما يؤدي إلى جمود النخبة التي تتولى قيادته.

ثالثا: عدم القدرة على تحديث وتطوير الخطاب ومسايرة المستجدات.

رابعا: العجز على إقامة جسور التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني نفسها بسبب لغة المصالح التي تسيطر على سلوكياتها.

أما فيما يتعلق بحرية الصحافة، فإن تدفق المعلومات يشكل القوة التي من شأنها أن تحقق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي والديمقراطية، ويذكر الباحثون (ريكس برينن، وبهجت قرني، وبول نوبل) [2] أن وسائل الإعلام المستقل لها أدوار حيوية في الدولة الديمقراطية فهي الرقيب على أصحاب السلطة من خلال المحاسبة والمساءلة، و تسليط الضوء على القضايا ذات الاهتمام العام كما تقوم بدور تثقيفي للمواطن حتى يتمكن من التوصل إلى الخيارات السياسية، لكن الملاحظة الأساسية أن هذه السلطة الرابعة المجسدة في المؤسسة الإعلامية مقيدة بشكل كبير في عموم المنطقة العربية مع وجود مساحة نسبية لتلك الحرية في بعض النظم العربية.

إن ما يمكن قوله بشأن متغير المجتمع المدني وحرية الصحافة في العالم العربي هو الدعوة إلى إعادة هندسة البنية التحتية للمجال السياسي الذي هو على حد تعبير الأستاذ (عبد الإله بلقزيز) [3]إما منعدم أو تقليدي أو حديث صوريا، بما يسمح للسياسة أن تأخذ معناها الحقيقي بوصفها فعالية اجتماعية سلمية ومنافسة شريفة لكسب الرأي العام وللوصول إلى السلطة .وبشأن العامل الخارجي فإن المتغيرين قد سارا بشكل توافقي بحيث كان من أهم آثار الثورة المعلوماتية كسر احتكار الدولة

(1) إسماعيل معراف، الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي(الجزائر: المؤسسة الجزائرية للاتصال والنشر والإشهار، 2009)، ص ص265-266.

(2) أنظر الجدول 14.

(3) عبد الإله بلقزيز، في الإصلاح السياسي والديمقراطية، المرجع السابق، ص 104.

للمعلومة سواء من حيث صناعتها أو نشرها، حيث وفرت التقنيات الجديدة مساحة كبيرة للأفراد أو التنظيمات للمساهمة في صناعة المعلومات وبثها، مما زاد من نمو الوعي السياسي الذي يعد من أهم شروط التحرك الشعبي للضغط باتجاه التحول الديمقراطي ،هذا الضغط الذي جعل الأنظمة التسلطية في موقف حرج فهي محط أنظار العالم الأمر ،الذي شكل قيدا على نمط احتكارها للسلطة.

خلاصة يمكن القول بأن الدول العربية أخذت من مؤسسات الدول الحديثة مظاهرها فقط والأهم من ذلك استعملتها بشكل منحرف وهو ما جعل مختلف التحليلات الأكاديمية [1]لأنظمة الحكم العربية تصفها بالتسلطية، بالاستبداد السياسي، بل وتصف الدولة بالدولة التسلطية،مما فتح المجال لربط مختلف إشكاليات التحول الديمقراطي بظاهرة "النزوع الاستبدادي" وعلاقة ذلك بدور الجيش في عملية التحول الديمقراطي، فضلا عن إشكالية الدين والمؤسسات والتنظيمات الدينية، وتركيبة المجتمع الأهلي والبنية العصبية والتقليدية وغيره من الإشكاليات التي تعكس الفجوة القائمة بين السلطة والمجتمع، والتي هي في الحقيقة مرتبطة بخصوصية وتعقد الأوضاع السياسية والاجتماعية في المنطقة العربية، وعلاقة ذلك بالإرث التاريخي والحضاري من جهة وبالصراع السياسي والاستراتيجي العالمي من جهة أخرى، وقد يكون من أبسط الأمثلة المؤكدة لذلك بأنه لا توجد حالة تنازل طوعي حقيقية عن السلطة في العالم العربي في الفترة الممتدة من 1950 إلى سنة 2010 على الرغم من تسجيل 91 حالة لانتقال السلطة (منهما 46 حالة عزل بالقوة، و17 حالة وفاة طبيعية و10 حالات إعفاء من المنصب مع 10 حالات اغتيال وقتل، و5 حالات تنازل منهما حالتان بسبب الدخول في الوحدة مع بلد آخر سوريا مع مصر واليمن الجنوبي مع اليمن الشمالي وهناك حالتا استقالة في الجزائر واليمن الجنوبي لا يمكن فهمهما بمعزل عن الضغوط السياسية أو التعرض للتهديد) [2].وعليه فالحالة التسلطية العربية هي حالة احتكار

(1) أنظر في ذلك ما قدمه الأستاذ سيرة عباس من دراسات قيمة لمجموعة من الباحثين منهم: برهان غليون، ثناء فؤاد عبد الله، حسن خالد، حمد السعيد إدريس، خلدون حسن النقيب، في مقالته المعنونة بـ: "إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد 08 (ديسمبر 2017): ص ص 153-164 .متوفرة ايضاعلى موقع انترنت: enssprevue08.pdf ، بن عكنون، الجزائر، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.بتاريخ 23 ماي 2019.

(2) صالح سالم زرنوقة ،أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي :منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2012)،ص 243-244.

شديدة، احتكار للدولة ومؤسساتها، ومصادر القوة والفعل والسلطة والقرار، واختراق شديد للمجتمع المدني وعدم الإيمان بالمشاركة السياسية الحقيقة للمجتمع. (1)

2.1. البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعتبر عملية التحول الديمقراطي مسألة سياسية اجتماعية بامتياز،لا يقتصر تحقيقها في مؤسسات الدولة فقط،فلا بد أن تشمل كافة الفئات والشرائح المجتمعية المعنية بالتغيير الديمقراطي ،وبذلك تصبح الدولة دولة للكل الاجتماعي ،وبهذا تتخذ عملية التحول الديمقراطي أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة طبعا لبعدها السياسي.

1.2.1. البيئة الاقتصادية

إن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطي هي قضية خلافية، فبينما يرى البعض أنه ليس هنا علاقة بينهما ،أو أن العلاقة في اتجاه أن التنمية الاقتصادية تمثل بداية لمد نطاق المشاركة السياسية تدريجيا ،فإن البعض الآخر يرى وجود علاقة وثيقة بين الديمقراطية والتنمية وأن هذه العلاقة تسير في اتجاه تأثر التنمية الاقتصادية بمدى وجود ركيزة ديمقراطية لدعم عملية التنمية الاقتصادية وتهيئة المناخ الاستثماري وتشجيع روح الابتكار (أنظر الفصل الأول المبحث) .وبغض النظر عن الإشكالية المثارة فإن الأكيد أنه خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي شهد العالم تغييرات متسارعة تجلت أوضح صورها في تبني الكثير من الدول في مناطق مختلفة من العالم لاقتصاد السوق ونظم الحكم الديمقراطية ،وشهدت هذه الدول تحولات اقتصادية وسياسية مهمة تحولت فيها من النظم الاقتصادية المخططة مركزيا إلى اقتصاد السوق بهدف التنمية الاقتصادية ومن أنظمة الحكم الديكتاتورية أو الشمولية إلى أنظمة الحكم الديمقراطية، كما قامت بعض البلدان بتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ومنها البلدان العربية التي تسعى إلى بناء نظام اقتصاد السوق دون العمل على اصلاح سياسي أو تبنى لبيرالية سياسية مما أدى إلى استفعال ظاهرة التسلطية تحت عناوين مختلفة مثل أولوية التنمية ،ومكافحة الإرهاب، وفي نفس الوقت اتجهت دول أخرى إلى تبنى اليبرالية السياسية تحت الضغط دون أن تحقق نجاحات على صعيد الإصلاحات الاقتصادية ،مما يعني أن العلاقة بين التنمية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية لم تسلك أيامن الاتجاهين بدليل واقع طرفي المعادلة.

لقد انتهجت الدول العربية منذ استقلالها مسارات تنموية مختلفة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي غير أن تلك المسارات أثبتت انها غير قابلة للاستمرار سواء على المدى البعيد أو المتوسط ، ففي منتصف

(1) سيرة عباس، المرجع السابق، ص156.

الثمانينيات أثر الانخفاض الكبير في عائدات النفط[1]على السياسات التنموية مما أحدث جملة من المشاكل تطلبت إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة، وأدت تلك السياسيات إلى هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة. وهو الوضع الذي يعتمد فيه السكان على دولة الرعاية في تخطيط حياتهم وتوجيهها، مما جعل الدولة أسيرة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية.[2]

إن غياب قاعدة اقتصادية حقيقية مبنية على التنافس الحر يسهم في عرقلة التحول الديمقراطي، والذي يلاحظ في عدة أشكال من خلال التبعية الاقتصادية للدول أو المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية ما يؤدي إلى النفوذ وتشكيل القرار السياسي داخل هذه الأقطار، وفرض سياسات تنموية مناقضة لطموحات الدولة، وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الإنتاج المحلي، وضغوطات المنظمات الاقتصادية التي تفرض إصلاحات اقتصادية وسياسية تخل بالعملية الديمقراطية كذلك افلاس الدول وارتفاع معدلات التضخم وانتشار البطالة يدفع الأفراد نحو الاهتمامات الضيقة ،وتخلي المواطن عن حقوقه كالانتخاب مثلا وغياب المساواة والتوزيع العادل للثروات وانخفاض مستويات الاستثمار والمشاريع الاقتصادية، ومثل هذه البيئة الاقتصادية من شأنها أن تعرقل احداث تحول ديمقراطي حقيقي، كما أنها تسمح باتساع مدى تدخل العامل الخارجي خاصة اذا نظرنا إلى هذا العامل من خلال سياسات الدول والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية وهو أمر حال الدول العربية، فإذا أخذنا مثلا مشكلة البطالة كقضية جوهرية ومؤشر يعكس واقع البيئة الاقتصادية العربية، لوجدنا أن المنطقة العربية تتصدر مناطق العالم من حيث حجم البطالة بكافة أنواعها، وبمراجعة البيانات الرسمية في البلدان العربية فقد لوحظ أن معدل البطالة في العالم العربي قد بلغ حوالي 14.4 %،وعلى الرغم من ارتفاعه إلا أن هذا المعدل لا يعبر عن المستوى الحقيقي للبطالة والذي يبلغ ضعف المعدل الرسمي[3]وقد وصفت تقارير صادرة عن منظمة العمل العربية الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية

(1) حول فرضية النفط كمصدر تمويل النظام وتفسير العجز الديمقراطي أنظر الدراسة التجريبية المهمة ل: إبراهيم البدوي ،سمير المقدسي، غاري ميلانت، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي دور النفط وصراعات المنطقة، في كتاب إبراهيم البدوي، سمير المقدسي (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 79-136.

(2)اتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث البطالة في العالم العربي، موقع انترنيت:

www.dabonline.org بتاريخ 25 افريل 2018

(3) لمياء محمد المغربي، "البطالة في الوطن العربي، المشكلة وآليات المعالجة"، مجلة شؤون عربية العدد 177 (2018): ص01، موقع أنترنيت www.arabaffairs..online.org

بالأسود بين جميع مناطق العالم دون منازع، خصوصا أنه يشمل غالبية الشباب المتعلم، مما يعني وجود ما يزيد عن 17 مليون عاطل في جميع البلدان العربية، وتشير احصائيات البنك الدولي ومنظمة العمل العربية إلى ضرورة توفير فرص عمل ما بين 80 إلى 100 مليون فرصة حتى عام 2025 ،مما يعني وجوب استحداث 6 ملايين وظيفة جديدة سنويا لتجنب تفاقم معدلات البطالة.[1]

وهذا الأمر يتطلب ضخ استثمارات ضخمة لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وتؤكد الاحصائيات أن نسبة النمو في البلدان العربية راوحت 2 و3 % علما بأن احتواء البطالة والفقر يتطلب نمو لا يقل عن 6% وعدد العاطلين عن العمل العرب انتقل من 2 مليون عام 2011 إلى 20 مليون عام 2015[2]ولا يخف على أحد الآثار النفسية والاجتماعية والأمنية لمثل هذه المعطيات مثل: زيادة معدلات الجريمة، القتل، الاعتداء الانتحار (69%) زيادة معدلات الفقر، الهجرة وغيرها[3].

إن واقع البيئة الاقتصادية العربية يتجسد في عدد من الظواهر التي لازمت عملية التنمية ككل باعتبارها عملية مجتمعية مقصودة تهدف إلى تحسين ظروف الحياة وتعميق تكافؤ الفرص في المجتمع، وتقوم على تعبئة الإمكانات والموارد المتاحة بغية تقليل الاستغلال وتعظيم الاشباع، في اطار اجتماعي تتوازن فيه المصالح المختلفة وتتوزع الدخول والثروات بشكل عادل، فاعتماد سياسات اقتصادية خاطئة تقوم على أساس الاستئثار بالموارد العامة باعتبارها حق مكتسب، وتكريس هذا الادراك في الذهن على أساس أن ما يصرف لتسيير شؤون المجتمع ما هي إلا هبة من الفئة الحاكمة، وهو الأمر الذي ترافق مع فساد اداري عم المنطقة العربية وجعل من المنصب الإداري والسياسي

(1) لمياء محمد المغربي، المرجع السابق، ص4.

نفس المعطيات أكدها المدير العام لمنظمة العمل الدولية والمدير العام لمنظمة العمل العربية في موقع قناة العربية بتاريخ 20 أفريل 2005. أنظر أيضا موقع اتحاد المصارف العربية البطالة في العالم العربي، موقع انترنيت: www.uabonline.org

(2) للتأكد من الاحصائيات أنظر:

- موقع اتحاد المصارف العربية: www.uabonline.org الفترة الزمنية (2010-2014)
- الدول العربية تتصدر معدلات البطالة في العالم، جولة على نسب البطالة بين الشباب، موقع انترنيت: (أوت 2016) https://raseef22.com

(3) ومثال ذلك ما رصده الباروميتر العربي للبحوث حيث عبر واحد من كل خمسة مشاركين في استطلاع أجري في 11 دولة عربية (ليبيا- الأردن- العراق-المغرب- الجزائر- مصر) عن رغبة في الهجرة تونس الأراضي الفلسطينية- مصر اليمن لنبان) السودان والسبب الرئيسي لذلك اقتصادي بالأساس في الفترة 2013 إلى (2018-2019).

انظر :www.arabbarometer.org

موضوع للاحتكار والاستئثار، الأمر الذي تعرض له بالتحليل الباحث (حسنين توفيق إبراهيم) الذي انطلق من أطروحة رئيسية مفادها أن السياسات المشبوهة التي انتهجتها النظم التي تولت الحكم لعقود في الدول العربية قد كرست البنى والهياكل التسلطية على المستوى السياسي والديني والثقافي والاقتصادي والاجتماعي، كما خلقت بيئات ملائمة لتمدد الفساد بمختلف أشكاله بحيث أصبح له مؤسسات ضخمة وشبكات واسعة وثقافة رائجة ويعتبر ذلك من المعوقات الأساسية للتحول الديمقراطي.[1] ومما زاد الأمر سوءاأن ما يميز المنطقة العربية هو ظاهرة الدولة الريعية التي تتميز بقيام قلة من المواطنين بإنتاج الثروة، بينما تشتغل الأغلبية بتوزيعها على نحو تكون الدولة المتحكم والمستفيد الأكبر من هذه الربوع النفطية ،وحينما تحل هذه الربوع محل الضرائب في مالية الحكومة فإن هذه الأخيرة تكون متحررة من المحاسبة والمساءلة إلى درجة تمكنها أن تصبح مستقلة عن المجتمع، إنها معضلة نعمة الموارد ولعنة الفساد التي أسالت الكثير من الحبر في المنطقة العربية وأعتبرت أحد عوامل تفسير العجز الديمقراطي في المنطقة،[2] وهو نفس المنطق الذي ذهب إليه الأستاذ (برهان غليون)[3]بقوله أنه في ظل غياب قيم المساءلة والمحاسبة تعمل الأنظمة السياسية على فرض الوصاية على شعوبها وابعادها عن المشاركة في تقسيم الريع الذي يشكل المصدر الأساسي للثروة ،ومن هنا تظهر استحالة تغيير الأنظمة إلى أنظمة تعددية ديمقراطية، لأن وجودها نفسه يتوقف على تغييب شعوبها واخراجها من دائرة الفاعلية السياسية ودفعها إلى الشلل ،بحيث يختفي المجتمع والرأي العام الحديثين ليبرز الفرد التابع المأمور، مما يؤكد فرضية أن الريوع من الموارد الطبيعية تؤثر سلبا على مسارات عملية الإصلاح الديمقراطي بالقياس إلى قاعدة لا تمثيلية بدون أداء الضرائب.

(1)- حسين توفيق إبراهيم، "معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي"، مجلة الديمقراطية العدد 74 (أفريل 2019)، موقع أنترنيت: بتاريخ 12 افريل 2020..Democracy.ahram.org.eg

(2)بسام يوسف، أريك ديفيز، تفسير الحكم الأوتقراطي في العراق النفط والصراعات من منظور تاريخي واجتماعي سياسي، في إبراهيم البدوي وسمير المقدسي تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ،المرجع السابق ، ص ص 250-251.

(3) برهان غليون، إشكالية الإصلاح في العالم العربي، في جمال سند السويدي وآخرون، التحولات الدولية الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص40.

وبعيدا عن الدولة الريعية فان الدكتور(عادل زاغة)[1] وضح في مداخلته المعنونة ب (الكفاح في سبيل السلع العامة والعيش بكرامة في العالم العربي) مصدر المأزق الاقتصادي في الدول العربية موضحا خطيئتين أساسيتين وقعت فيهما الدولة العربية ،الخطيئة الأولى كانت وصولها بنموذجها الموروث منذ الاستقلال باقتصاده القائم بالأساس على قطاع عام قائد وحتى بقطاعه الخاص البازغ إلى حال أهدر فيها عرض الديمقراطية بمقايضتها بمنافع اقتصادية وسياسيات اجتماعية ،الحال التي عجزت لا حقا عن استيعاب التضخم الديمغرافي وحال انتفاخ الفئة العمرية الشابة التي بذرت منذ السبعينات ،فلقد غابت عن الدولة أي سياسة مهمة لاستيعاب هذه التحولات والتي امتدت بمظاهرها المختلفة ليصفها الدكتور (عبد الاله بلقزيز)[2] بمتغيرات لم تستوعبها السياسات ،بحيث أصبح الصعيد السياسي غير مدرك لطبيعة التحولات الجديدة وخاصة منذ نهاية الثمانينيات من القرن العشرين .أما الخطيئة الثانية فتتمثل في تبني الوصفات النبوليبرالية القاسية للإصلاح الاقتصادي ،تلتزم اجماع واشنطن بما حمله من مشاريع الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وفرض السوق الحرة، نفذت عبر عقدين بطريقة تعزز وحسب مصالح التحالف الاجتماعي للنخب السياسية والاقتصادية المهنية فكانت النتيجة سلسلة من الصدمات الاقتصادية والسياسية رفعت من معدلات الفقر والبطالة وزادت حدة التفاوت .

كما يشير الدكتور (عمرو رجب) في مداخلته المعنونة بـ(إشكاليات السياسة الاقتصادية في مراحل التحول السياسي) إلى ما وصفه بالمشتركات الاقتصادية والمتمثلة في طبقة وسطى يزداد طموحها للترقي الاجتماعي وتحسن مستواها الاقتصادي ،ودولة ضعيفة تكاد تعجز عن القيام بمهماتها الأساسية وعلى رأسها توفير الخدمات العامة واقتصاد هش يعاني جملة من الامراض الهيكلية هذه الثلاثية تخلف حالة عدم استقرار وتوتر وهو ما ارجعه الى حالة دول الربيع العربي.[3]

(1)عادل زاغة، التيمال العلمي، تقاطعات الانتقال: الاقتصاد والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، فعاليات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، موقع انترنيت:https://www.dohainstitute.org/ar/events/pages-ACRPS seminar-economy-and-democratic transition-Arab-world.aspx. بتاريخ 20 ماي 2017.

(2)عبد الاله بلقزيز: في الإصلاح السياسي والديمقراطي المرجع السابق، ص ص49-52.

(3) عمرو رجب: السنيمار العلمي، تقاطعات الانتقال: الاقتصاد والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، موقع أنترنيت سابق.

إن فشل دول المنطقة في بدئ عملية تنمية شاملة أو تنمية اقتصادية وحتى عملية نمو اقتصادي بالمعنى العلمي(*) لا يعني انكار ما شهدته المنطقة من تغيرات هامة خاصة في دول منطقة الخليج العربية التي عرفت ارتفاع في مؤشرات نوعية الحياة المادية نسبيا مثل انخفاض مستويات الأمية وانتشار التعليم وكذلك ارتفاع متوسط العمر المتوقع عن الولادة وانخفاض معدلات الوفيات، لكن هذا كان نتيجة مباشرة لإنفاق ريع النفط على الاستهلاك العام والخاص[1] انها لعنة النفط التي قدمت تفسيرا للاستثناء العربي الطويل إزاء عملية التحول الديمقراطي لكن ما الذي يمكن أن يفسر هذا الوضع في البلدان العربية غير النفطية دون الوضع الاجتماعي والثقافي، بدليل أنه حتى عام 2018 لم تصنف دولة عربية واحدة كدولة ديمقراطية، وحتى تونس المصنفة الأولى عربيا جاء تصنيفها ضمن قائمة الديمقراطيات الهشة ،أما بقية الدول العربية فتأتي ضمن فئة الأنظمة الهجينة أو السلطوية،مما يعني أن 350 مليون عربي يعيشون حاليا في ظل أنظمة غير ديمقراطية لا تلتزم بالحد الأدنى من معايير الديمقراطية.[2]

2.2.1. البيئة الاجتماعية

إن تحليل حدود تأثير العامل الخارجي من خلال المتغيرات الاجتماعية والثقافية، قد يعيد إلى الذهن استعارة كل من مدخل الثقافة السياسية والمدخل التحديثي كمداخل تركز على شروط التحول الديمقراطي، فإذا كان المدخل التحديثي يؤكد على المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية لعملية التحول الديمقراطي، ويجعل من الديمقراطية ترتبط بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن مدخل الثقافة السياسية يؤكد على أن التحول الديمقراطي يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية ولتحقيق ذلك لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة ينتج عنها انسان متوازن قادر على الاندماج الفاعل والبناء في الحياة السياسية بكل مستوياتها، وهذا ما ذهبت اليه العديد من الدراسات المتخصصة في مجال التحول

(*) المعنى العلمي لعملية النمو الاقتصادي وجود اتجاه مستمر غير متأرجح لنمو إنتاجية الفرد عبر فترة زمنية طويلة يعبر عنها تزايد مطرد غير منقطع لعدة عقود في متوسط الدخل الحقيقي للفرد تعبيرا عن التغيرات الهيكلية والنوعية في بناء القاعدة الاقتصادية . على خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، 2 أكتوبر 2001، موقع انترنيت:http://manuscript-gulf-and-democracy.pdf. بتاريخ 8مارس 2019.

(1) للتفصيل أنظر: على خليفة الكواري، نفس المرجع(موقع انترنيت).

(2)التقرير السنوي لمجلة الأيكونومست عن الدول المصنفة كدول ديمقراطية في العالم، في جلسة المنتدى الفكري لموسم أصيلة الثقافي، 19 جوان 2018، في مداخلة الدكتور عبد الحالق عبد الله، التحول الديمقراطي العربي معاق إلى اجل غير مسمى، موقع انترنيت: بتاريخ 12 ماي 2020.http://arabic.cnn.com

الديمقراطي والتي أكدت أن القيم الثقافية والاجتماعية تلعب دورا حاسما في تحديد اتجاه وسرعة عملية التحول الديمقراطي ومن ذلك كتابات (ألموند وفيربا– ALMOND and VERBA) عن الثقافة السياسية وأعمال (روبرت بوتنام– ROBERT PUTNAM)عن رأس المال الاجتماعي.[1]

وعلى مستوى المنطقة العربية فعادة ما يتم الربط بين البيئة الثقافية والاجتماعية وعملية التحول الديمقراطي بشكل دراماتيكي ،فأولا على المستوى الاجتماعي فان قصور نمط التنمية في دول المنطقة عن بلوغ عملية تنمية شاملة أو تنمية اقتصادية وحتى عملية نمو اقتصادي بالمعنى العلمي أدى إلى مسار تنمية الضياع" على حد تعبير الدكتور (علي خليفة الكواري)[2] الأمر الذي أدى إلى تفاقهم مجموعة من المشكلات في اطار العلاقة بين الخلل السكاني والخلل الإنتاجي (بطالة، فقر. أمية...) فقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2016 (دور الشباب وآفاق التنمية: واقع متغير)[3] والذي أصدرته الأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر 2016 بأن جيل الشباب الحالي يمثل أكبر كتلة شبابية تشهدها المنطقة على مدى السنوات الخمسين الأخيرة (أي منذ سنة 1966) كما يحذر من أن البطالة والفقر والتهميش يتزايد على نحو أسرعفمعدلات البطالة بين الشباب هي الأعلى في العالم الآن وفي المستقبل القريب، ونجد احصائيات منذ سنة 1991 إلى سنة 2014 تدل على مراوحة نسبة البطالة بين 25% و30 %وحتى آخر رقم يشير أن نسبة البطالة (كما ورد في التقرير) بين الشباب في المنطقة العربية ضعف المتوسط العالمي (تقرير 2019 في المنطقة العربية 30%أما تقرير العالم 13%)

أما عن الفقر وتوزيع الدخل، وعلى الرغم من أنهما من المفاهيم النسبية فإنه يمكن القول على عد تعبير الأستاذ (كريم مجدي)[4] بأن أرقام الفقر في العالم العربي أرقام صادمة، وأن توزيع الدخل

(1) راس المال الاجتماعي هو قيمة غير رسمية تنتج من الدين والتقاليد والخبرة التاريخية المشتركة والقيم الثقافية الأخرى، ويلعب دورا هاما في الاستقرار الديمقراطي.

للتفصيل أنظر:

ROBERT PUTNAM, bowling alone :america's declining social capital, in larry diamond and marc f. plattner, the global resurgence of democracy(baltimor : the johns hopkins university press , 1996), pp 290-306.

(2)علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية، حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،المرجع السابق (موقع انترنيت).

(3) تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016 ،موقع انترنيت : www.un.org>esa>ahdr>ahdr16بتاريخ 10ماي 2019.

(4) كريم بمجدي: الفقر في العالم العربي: أرقام صادمة، موقع أنترنيت:? http// www. Google.com/am/embedded بتاريخ 22 ديسمبر 2018.

يعكسه توزيع المساواة في الثروة والتى تعد المشكلة الأساسية في ارساء الديمقراطية طبقا لدراسة (أنسل بين– ANSELL BEN وديفيد صامويل–DAVID SAMUELS) [1] فوفقا لتقرير البنك الدولي الصادر بتاريخ 17 اكتوبر 2018 فان افقر الدول العربية اعتمادا على نسبة السكان الواقعة تحت خط الفقر الدولي الذي يصل إلى 1.90 دولار للفرد في اليوم ،والواقعة أيضا تحت خط الفقر المحلي الذي يختلف من بلد لآخر يضع ثمانية دول في القائمة ،مما يعني أن أكثر من ثلث الدول العربية بها ظاهرة الفقر المدقع **(أنظر الجدول 15)**:

البلد	خط الفقر المحلي	خط الفقر العالمي	احصائيات سنة
اليمن	48.6%	18.8%	2014
غزة والضفة الغربية	29.2%	1.0%	/
مصر	27.8%	1.3%	2015
الأردن	14.4%	0.1%	2010
المغرب	4.8%	1.0%	/
تونس	15.2%	2.0%	/
العراق	18.9%	2.5%	2012
جيبوتي	21.1%	22.5%	2017

عنوان الجدول: أفقر الدول العربية اعتمادا على نسبة السكان الواقعة تحت خط الفقر الدولي والواقعة أيضا تحت خط الفقر المحلي.

المصدر: بناء على تقرير البنك الدولي الصادر في 17 أكتوبر 2018 موقع انترنيت:

HTTPPS//WWW.google.com/amp/enbedded ? (بتاريخ 16 ديسمبر 2018) 64 arm 7.21.21

والجدير بالذكر أنه يوصف بالفقر كل من عاش بأقل من 3.20 دولار في اليوم في البلدان متوسطة الدخل، أما صفة الفقر المدقع فتقع على من يعيش على أقل من 1.90 دولار للفرد .والتقرير اعتمد في تحديده خط الفقر الدولي على مؤشر 1.90 دولار ،مما يعني أن الدول اللآنفة الذكر بمقارنة خط الفقر المحلي لا تتبني مفهوما واحدا للفقر، والذي في حقيقة الأمريرتبط بمؤشرات اجتماعية أخرى مثل

(1) ANSELL BEN and DAVID SAMUELS , "inequality and democratization : a contractor approach", comparative political studies N12 (2010) : pp 1543-1574.

معدلات الالتحاق بالتعليم ،والعمر المتوقع عند الولادة، ومعدلات وفيات الأطفال، ومعدلات الأمية بين الكبار وغيرها من المؤشرات.

وعن الأمية في العالم العربي، فإن بيان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو–alecso)[1] في اليوم العالمي لمحو الأمية (8 سبتمبر 2017) يؤكد بأن الاحصائيات تشير إلى تفاقم نسبة الأمية بحيث أن نسبة الأميين في الدول العربية من أعلى النسب في العالم حيث يقدر عددهم بحسب آخر التقديرات 75 مليون نسمة أي ما يمثل أكثر من 20 % من اجمالي سكان المنطقة و10% من مجموع عدد الأميين في العالم، وإن كانت النزاعات المسلحة والأزمات قد عمقت من الأزمة بحيث 13.5 مليون طفل حرموا من حقهم في متابعة تعليم مدرسي منتظم ،فان هذه الوضعية لها أيضا أسبابها الهيكلية المزمنة منها ضعف نسب الالتحاق بالتعليم وارتفاع نسب الانقطاع المبكر، عدم تكافؤ الفرص باعتبار النوع الاجتماعي، ناهيك عن عدد الأطفال غير الملتحقين بالتعليم عند بلوغهم سن التمدرس يفوق في الدول العربية 6.2 مليون طفل ،وأن ما بين 7 و 20% من الأطفال الملتحقين بالتعليم في هذه المنطقة يتسربون منه قبل استكمال المرحلة الابتدائية، وأن نسبة الأمية باعتبار النوع الاجتماعي هي الأكبر في العالم حيث تقدر في صفوف الذكور ب 18% وتتضاعف عند الاناث لتبلغ 34%.

ولاستكمال الصورة عن المنطقة العربية، قد يكون من المهم العودة إلى تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2016 والذي يشير إلى أن المنطقة تعد موطن 5% من سكان العالم لكنها أيضا موطن 47% من النازحين داخليا في العالم و57.5% من لاجئي العالم، (15 مليون نازح) كما تستأثر ب 45% من الإرهاب في العالم 68.59% (9.3 مليون لاجئ) من الوفيات الناجمة عن النزاعات.[2]كما يشير البارومتر العربي بأن هناك أعداد متزايدة تفكر بالهجرة في البلدان العربية وبذكر احصائيات تتراوح بين 20 % إلى أكثر من 40% من عدد السكان في كل بلد عربي وذلك في الفترة الممتدة بين 2013 إلى (2018–2019) والسبب في ذلك أساسا اقتصادي[3].

(1)– بيان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الالكسو، موقع أنترنيت: www.apecso.org بتاريخ 08 سبتمبر 2017.

– تقرير التنمية الإنسانية العربية، موقع أنترنيت سابق.(بيانات تقرير 2016 رقم: 67.210.238.247).

(2)–ناتاليا رحمن، الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية، البارومتر العربي، الدورة الرابعة، أكتوبر 2018، موقع أنترنيت:=

www.arabbarometer.org بتاريخ 20 نوفمبر 2019.=

إن المعطيات السابقة تؤكد أن شروط التحول الديمقراطي وفقا للمقاربة التحديثية غير متوفرة في المنطقة العربية، وبالتالي أي تدخل للعامل الخارجي سيكون تأثيره سلبيا على عملية التحول الديمقراطي مما يعني أن التدخل سيكون من خلال بناء شروط التحول الديمقراطي في المنطقة من خلال ادراك واقع البنية الاقتصادية والاجتماعية مما يعيدنا مرة ثانية إلى تأكيد المداخل العامة لتأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي والمقصود بذلك مدخل التنمية ومدخل الإرهاب .وان كان الأول قد طبق بطريقة سلسلة على أسلوب الاستمالة وأسلوب الضغط فإن مدخل الإرهاب كان على أساس تقرير التنمية البشرية 2002 الذي عكس واقع المنطقة العربية في حينه واتخذ أساسا للتدخل الأمريكي في بناء سياسات المنطقة العربية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

3.2.1.البيئة الثقافية

من الوجهة النظرية قيام نظام حكم ديمقراطي يفترض مجموعة من المرتكزات الفكرية والمقومات التنظيمية والتي يتم بناؤها تدريجيا في الثقافة السياسية ويتم تصحيح البنى المجتمعية وفقا لها، وقد أكد الباحث (على خلفية الكواري)[1]على أنه إذا كان غياب المقومات الكامنة وانتشار الثقافة الديمقراطية على مستوى المجتمع كله ليس أمرا لازما للانتقال إلى الديمقراطية، فإن ذلك لا يعني غياب الحد الأدنى من مقومات الديمقراطية ووجود حد أدنى من الثقافة الديمقراطية عند الناشطين السياسين على الأقل والبنية الثقافية العربية الإسلامية من الناحية النظرية تحمل الكثير من القيم التى يمكن ان تؤسس عليها الديمقراطية مثل المساواة والعدل والانصاف والشورى ،الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،إضافة الى التكافل الاجتماعي والتواصي بالحق والصبر ،ومقاومة الظلم مما يعني أن هناك حالة تناغم بين النمط القيمي للديمقراطية والثقافة العربية الإسلامية، لكن الاشكال الذي دائما يطرح كان حول بنية الثقافة العربية الإسلامية المرتبطة بثلاثة خصائص أساسية وهي: الدين المحور، مسألة الانتماء الثقافة الضيقة.

أ. **الدين المحور**: يقصد بالثقافة جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الإنسانية ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات. وهذا التعريف المنبثق عن المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية الذي

(1) على خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطي حالة اقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، موقع انترنيت: www:nanuscript-gulf-ana-democracy.pdf.(2-10-2001) بتاريخ 17 ماي 2015.

عقد بمكسيكو سنة 1982 يعد لحظة تاريخية فارقة في علاقة العالم بلدانا وحكاما وشعوبا بأهمية الثقافة في حياة المجتمعات الإنسانية والتحولات التي تطرأ عليها.[1] وتمثل الثقافة السياسية فرعا من الثقافة العامة للمجتمع باعتبار أنها تشير إلى المواقف والتوجيهات السياسية نحو النظام السياسي وأجزائه المختلفة من ناحية المواقف تجاه دور الذات في النظام [2]،وفي المجتمعات العربية يعتبر الدين الإسلامي محور بنية الثقافة العربية، ولذلك كان من الإشكالات المطروحة على حد تعبير الدكتور (سعيد بن سعيد العلوي)[3] في الفكر العربي المعاصر سؤال مدى تلاؤم النظم الديمقراطية مع أرضية ثقافية تتأسس على الدين، وتتقيد بمرجعيته ومشروعيته ومن ثم علاقة ذلك بوجود وانتشار وعمل حركات الإسلام السياسي في حقل الصراعات القائمة.

لقد اعتبرت المرجعية الدينية عائقا من عوائق التحول الديمقراطي في المنطقة العربية انطلاقا من فكرة توظيف الدين في الشأن السياسي والتلازم القائم بين العلمانية والديمقراطية (على الرغم من التباين بين التجارب الغربية في هذا المجال)ونجد في كتابات (عزمي بشارة، فؤاد زكريا، عزيز العظمة) [4] ما يذهب إلى تأكيد هذه الفكرة لكن المسار الفكري تطور بجهود تيار جديد من العلمانيين العرب الذين قدموا مقاربات جديدة لتأصيل بل وأسلمة العلمانية باعتبارها الاطار الأكثر ملاءمة للعقيدة الإسلامية نفسها ومن هؤلاء عبد المجيد الشرفي، وعبدوفيلالي الأنصاري، وكذلك سعيد بسعيد العلوي، السيد ولد أباه ،ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل اليها في:

- الإسلام نسق قيمي قابل للتلاؤم مع نمط الدولة العلمانية الحديثة.

(1) مقدمات للمطر، في مدارات الوعي الغائب: أي دور للثقافة في التحول الديمقراطي، موقع أنترنيت: www.alchorouk.com/node/7762 بتاريخ 11 جويلية 2018.

(2)محي الدين محمود شيماء، تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا (القاهرة : المكتب العربي للمعارف والنشر والتوزيع والطباعة، 2015)، ص19.

(3) سعيد بن سعيد العلوي، السيد ولد أباه عوائق التحول الديمقراي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص131.

(4) أنظر في ذلك:

- احالات مهمة في مرجع سعيد بن سعيد العلوي، السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص132.
- عزمي بشارة، مدخل إلى معالجة الديمقراطية وأنماط التدريس، من كتاب: حول الخيار الديمقراطي- دراسة نقدية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص ص 73-74.
- فؤاد زكريا، الصحوة الإسلامية في ميزان العقل(بيروت: دار التنوير، 1985)، ص34.
- عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص339.

- وجود ثلاثة أنماط من الخلط بين: المنظومة الدينية والتجارب التاريخية للمجتمعات الإسلامية، وبين المبادئ الخلقية لتنظيم حياة البشر والقوانين المنظمة للشأن السياسي والاجتماعي ،وبين الدولة ككيان سياسي والمجموعة السياسية التي أفرزتها ديناميكية انتشار الإسلام (الأمة).
- وجود أوهام خلف اعتبار الدين عائق من عوائق التحول الديمقراطي، الأول مرتبط بعدم التميز بين الدين كمنظومة متكاملة تقوم على الايمان والوحي، وبين التدين أو ممارسة الدين على نحو معين، أما الثاني يتعلق بمحاولة الاسقاط عبر التاريخ العقيدة الثيوقراطية، الحق الالهي في المسار السياسي الذي تدرك به الدولة في التاريخ الأوروبي باعتبار أن نوعا من أنواع الدولة الدينية قد تحقق في الإسلام والثالث مرتبط بفكرة استبداد الحاكم وعلاقة ذلك بالدين ومقتضياته.

والواقع أن الدين لا يلتقي بالسياسة إلا في مستوى المبدأ الأعلى مبدأ العدل ولا يتصل به إلا في مستوى الأخذ بنظام في الحكم متعدد غير واحد وجهته الحق وطريقه الايمان بالحرية والعقل واعتبار الانسان في مستوى التكريم الالهي، إنه السجال الفكري الذي يفسر لماذا سيطر خطاب الديمقراطية في الثقافة السياسية العربية ربما أكثر من أي منطقة أخرى في وقت تكاد تكون الممارسة العلمية في نقطة الصفر، وفي هذا الصدد يدعو الباحث (برهان غليون)[1] في اطار تحليله لأزمة الديمقراطية في البلاد العربية في اطار أزمة النظم الاستبدادية وجيوسياسة التغيير العالمي وضرورة بناء الوعي الديمقراطي وتعلم العمل الجماعي إلى طرح الإشكالية من منطلق التفكير الجدي والتأمل العميق بالديمقراطية كمشروع للبناء يحتاج وضعه موضع الممارسة إلى جهود متنوعة استثنائية ،وكاطار لتطوير الحلول للمشاكل العديدة التي تركتها النظم الشمولية ،وبالمسائل العديدة التي يطرحها توطينها كنظم سياسية مستقرة وآليات ممارسة للسلطة والحكم في المجتمعات العربية وهو ما تؤكده فكرتي: مسألة الانتماء والثقافة الضيقة.

ب. مسألة الانتماء والثقافة الضيقة:

إن مسألة الانتماء[*] في المنطقة العربية مرتبطة بصفة عامة بإشكالية تحديد الانتماء سواء للفرد أو الجماعة أو الشعب وهو ما كتب عنه في صيغة موضوع أزمة الهوية الثقافية في المنطقة العربية

(1)- برهان غليون، أزمة الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، في كتاب الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، المرجع السباق، ص ص 111-134.

(*)- يقصد بالانتماء علاقة نفسية بالمقام الأول وهي الشعور بمفهوم "النحن" وتنبثق من تلك العلاقة بين "النحن" و"الهم" فالانتماء هو شعور الانسان بالانخراط في جماعة بشرية ما واعتناقه لرموزها وتقاليدها (ذاتية ثقافية وخصوصية) وللانتماء مستويات عدة الأسرة العشيرة والقبيلة، الجامعة الدينية أو الطائفية ومستوى الأمة والوطن.

حيث يمثل عامل الهوية محورا رئيسيا في تشكيل بنية النظام السياسي والاجتماعي للدولة ،وقد ساهم عامل الاستعمار والاستطان في مسح بعض من جذور الهوية من خلال إزاحة الخصوصيات الحضارية واللغوية والثقافية للمجتمعات في المنطقة العربية وبعد الاستقلال برزت أزمة الهوية التي انعكست سلبا على الحياة السياسية والاجتماعية ،بل أصبح ينظر إليها كعامل يهدد كيان الدولة والوحدة الوطنية ،حيث لم تغب السلوكيات الاحتجاجية عن الواقع الاجتماعي في الدول العربية منذ الستينيات من القرن الماضي بحجة حماية الوحدة الوطنية وإعلاء الولاء الوطني على حساب الولاء القبلي أو المذهبي أو الطائفي ،ومع ذلك استمرت الفئات الاجتماعية المهمشة الضغط على الحكومة للاعتراف بهويتهم الثقافية ،لكن الأكيد في ظل الحديث عن المنطقة العربية ككتلة واحدة فان المجتمعات العربية تتميز بخصائص حضارية لا تزال موجودة في ظل التأثيرات الحديثة وهذا ما تفتقر إليه المجتمعات الغربية أين تتداخل فيها العمليات التاريخية الموضوعية والسياسية الثقافية التي تنتج مجالات للاختيار والمفاضلة ،فبالرغم من تواجدفروقات مجتمعية داخل إقليم البلد الواحد نظرا لتركيبته الاجتماعية التي تتميز بها كل منطقة عن غيرها من خلال انتماءات عرقية وقبليه، فهذا التنوع لا يبطل الوحدة العربية.[1] بدليل الانتماء القومي للفرد العربي الذي كان ولازال يقفز إلى الواجهة كلما تعرضت الأمة العربية لخطر كبير أو حققت إنجازا مهما في مسيرتها مما يؤكد وجهة نظرا الباحث (حامد خليل)[2] الذي يرجع أمر تفسير تعدد التيارات وتناقضها في النظر إلى مسألة الهوية في المرحلة الراهنة إنما يعود إلى عاملين أساسين: عامل ذاتي ويتعلق بطبيعة النخبة التي تقود التيارات الأيديولوجية وآليات تفكيرها ،وعامل موضوعي يتعلق بطبيعة الوضعية العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة في الوطن العربي، إذن الأمر يتعلق بأزمة مجتمعية تعكس عدم قدرة القوى القائدة للمجتمع العربي من تبنى سياسات هوية تسهم في التطور الديمقراطي، إذا ما تم الاتجاه وفقا للمقاربة التحديثية.

في الاتجاه المعاكس فان عدم الاقصاء الهوياني لأي كان من الجماعات الخاصة واشراك كل الاختلافات المجتمعية المبنية على الهوية أمر لابد منه من أجل البناء الديمقراطي، وهاذان الاتجاهان سيمحان بتحليل مأزق الدولة الوطنية العربية الناتج عن الضعف المزدوج لهذه الدولة في اتجاه

للتفصيل أنظر:

فارس لونيس، سياسات الهوية وأثرها على الاستقرار والمواطنة بين ال "هم" وال "نحن" مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثامن: التنوع الثقافي، طرابلس 21-23 ماي 2015، موقع انترنيت:

www.uploads /jilnc.com بتاريخ 30 ماي 2015

(1)- للتفصيل أنظر:زهير مزارة، المرجع السابق ، ص ص 1-20.

(2)- حامد خليل، مشكلة الهوية في الفكر العربي المعاصر. موقع أنترنيت

www.arabphilosophers.com identity-in-contemp-arabic-thought.pdf بتاريخ 14 ماي 2020.

المجتمع الذي لا يشعر بالولاء لها، ومن ثم ميله لاعادة انتاج أنماط شتى من الهويات الخصوصية، وفي اتجاه المنظومة العالمية التي اصبحت عاجزة عن الاندماج فيها لأسباب تتعلق إما بقصور آلياتها الداخلية (على مستوى طبيعة الأنظمة السياسية الرافضة للتأقلم مع ديناميكية التحول الديمقراطي التي عرفها العالم برمته، وهو الأمر الذي حلله بالتدقيق الدكتور (السيد ولد أباه)[1] تحت عنوان عوائق وشروط التحول الديمقراطي من خلال استعراضه لمجموعة من النماذج الغربية والعربية (تجارب دول أروبا الشرقية، التجربة السودانية ،التجربة الكويتية...) والجدير بالذكر أن ما تم النظر إليه معوقا للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية أي البنيات القبلية والتحالفات العصبية ، نجده عند الباحث[2] أمرا مناقضا حيث اعتبر المعطى القبلي في المنطقة العربية إيجابي، فالقبيلة في الوجود العربي المعاصر تقوم بوظيفة إيجابية إن لم نقل أنها من لوازم الديمقراطية السليمة ومكملاتها كوظيفة القوى المضادة والسلطات المضادة على غرار ما تقوم به الصحافة أو جمعيات المجتمع المدني، ويعطى العديد من الأمثلة في موريتانيا، في اليمن ،في الأردن ،الأمر الذي من شأنه أن يقلل من آليات الاقصاء الداخلي التي تلغي واقع اختلاف الأمة وانقسامها إلى فرق وطوائف ومذاهب. وبالرغم من الانتقادات التي يمكن توجيهها لمثل هذا الطرح والتي يمكن اجمالها في أطروحة أن في المجتمعات العربية قيمة الولاءات التحتية (دون الدولة) تكون أحيانا من القوة بحيث تتنافس مع الولاء للدولة (ومثال ذلك المجتمع اللبناني حيث يعرف المواطن نفسه من منطلق الطائفية التي ينتمي إليها: شيعي، سني، درزي، ماروني) فان هذا من شأنه أن يقلل من صفة الثقافة الضيقة "التي وضعت كتصنيف للثقافة العربية في أعمال (ألموند وفيربا)[3]،حيث أن هذه الثقافة الضيقة ترجع الى طبيعة المشاركة السياسية في البلدان العربية التي تتصف بالشكلية والموسمية وعدم الفعالية وبالسلبية خاصة مع تواضع دور المعارضة السياسية، فقد أوضحت إحدى الدراسات الميدانية أن الثقافة السياسية العربية تحمل توقعات بالمشاركة متى توفر المناخ الملائم وتراءت لها فرص الإصلاح والتغيير ،حيث عبر حوالي 68% عن اهتمامهم بالقرارات السياسية قبل صدورها أي أنه اهتمام واضح بجانب المدخلات (الذي عبر عنه فيربا وألموند في دراستهما) ،ولكن المشكلة أن 22.8 % فقط هم الذين يتصورون

(1)–سعيد بن سعيد العلوي، السيد ولد أباه، المرجع السابق، ص ص190–201.

(2)– المقصود الدكتور (السيد ولد أباه) المرجع السابق، ص ص106–117.

(3)– نقلا عن: على الدين هلال، مسعد نيفين، النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص280.

أنفسهم كمشاركين، وأبدى 19% فقط تفضيلهم لحضور الاجتماعات السياسية، ويمكن تفسير هذا التناقض بين الرغبة والسلوك الفعلي بوجود مساحة من الشك والخوف تجاه الانخراط في العمل السياسي فاخفاق النظم السياسية العربية في تحقيق تحول ديمقراطي يرجع إلى مجموع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وليس إلى أزمة هوية فقط. لأن القاعدة الديمقراطية تجعل للجماعات الهوياتية اهتمام كبير في الأجندة السياسية بالشكل الذي يضمن حقوقها المادية والمعنوية، الأمر الذي يمثل اعترافا بهذه الجماعات، كما أنه يمكن مواجهة مختلف المطالب والأزمات الناتجة عن الصراع الهوياتي من خلال خلق أساس قوي للوحدة الوطنية يعتمد على أساس ثوابت الأمة العربية في اطار نهج تربوي يأخذ من التعدد الهوياتي أداة للمواطنة والتي يتم بناؤها من خلال شعور الافراد والجماعات الخاصة، بالانتماء والاندماج في المجتمع الكمي ومن ثم الاستقرار بالرغم من الاختلاف فيما بينهم.

إذن ما يمكن استنتاجه هو أن التعددية المجتمعية[هي سمة من سمات المجتمعات الإنسانية، وهي لا تشكل في حد ذاتها مصدرا للتوتر وعدم الاستقرار بل يمكن أن تكون مصدرا للقوة يتوقف الأمر على الصبغة السياسية المطروحة للتعامل معها، لكن سوء إدارة التعددية المجتمعية في دول المنطقة العربية والاتجاه نحو تسييسها يجعل منها معوقا لعملية التحول الديمقراطي بدليل الحروب الأهلية التي شهدتها العديد من الدول العربية: كالحرب الأهلية في لبنان (1975 حتى مطلع التسعينيات) ،السودان، اليمن، ومثل هذه البيئة تسمح بزيادة تدخل أطراف خارجية لتحقيق أهدافها المصلحية حتى وإن كانت في اتجاه تحقيق تحول ديمقراطي .

خلاصة إن استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمثل أحد المعوقات الأساسية لعملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، باعتبارها:

أولا: مصدرا لتكريس التسلطية السياسية، حيث انه على الرغم من عدم وجود علاقة حتمية بين الديمقراطية والتنمية، ألا أن تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية يوفر بيئة ملائمة لتسريع عملية التحول الديمقراطي، وذلك من خلال ثلاثة أوجه :

*تدهور أوضاع الطبقة الوسطى في العديد من الدول العربية، ومن المعروف أن هذه الطبقة تشكل الركيزة الاساسية لأي تحول ديمقراطي فعلي.

*اتخاذ السلطات اجراءات غير ديمقراطية لإعادة الاستقرار نتيجة الآثار السلبية الناتجة عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، خاصة ما يتعلق بتعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

*الأمية وشيوع مظاهر وأشكال التنشئة التسلطية بداية بالأسرة، المدرسة، الجامعة وغيرها.

ثانيا: أداة لزعزعة الاستقرار السياسي من خلال الوقوع في مأزق إدارة التعددية المجتمعية.

2. المتغيرات الظرفية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي

في كتب منهجية البحث العلمي يتم الحديث عن المتغيرات بأنواع مختلفة منها ما يعرف بالمتغير التابع والمتغير المستقل والمتغير الوسيط، وفي دراسات التحول الديمقراطي[1] تم التأكيد على أنه هناك العديد من المتغيرات هي عوامل من شأنها أن تؤثر في عملية التحول الديمقراطي خاصة تلك التي تحفز عملية التحول الديمقراطي. فقد أوضحت دراسات الموجة الأولى (التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى) أن أهم العوامل هي النمو الاقتصادي والتحول الحضري وظهور الطبقة المتوسطة والبرجوازية وخفض التفاوت الاقتصادي ضف إلى ذلك انتصار الحلفاء الغربيين، أما الموجة الثانية فإن التدخل العسكري شكل مفتاح تحقيقها، فمعظم الدول التي انتقلت إلى الديمقراطية كانت إما بسبب فرض الديمقراطية من طرف الحلفاء المنتصرين، و إما أنها كانت ضمن مجموعة الدول التي كانت مستعمرة من قبل القوى الغربية وتبنت النظام الديمقراطي، أما بالنسبة للموجة الثالثة فإن (صامويل هانتخيون) يرى أنها كانت بفضل عوامل مشتركة سواء داخل الدولة الواحدة أو داخل مجموعة من الدول، والأكيد أن النظر إلى العلاقات السببية بين مختلف هذه المتغيرات يؤثر على مسار عملية التحول الديمقراطي بحيث أن أسباب التحول الديمقراطي تختلف من دولة إلى أخرى، فقد تؤدي بعض الأسباب إلى التحول الديمقراطي في بلد ما في ظل ظروف معينة، وهي نفسها قد تؤدي إلى التحول الى الديكتاتورية أو السلطوية في ظروف أخرى في حالة أخرى.

إذن بالنظر إلى درجة التأثير في عملية التحول الديمقراطي، وفي ظل التداخل الشديد والترابط بين ما هو داخلي أو خارجي، فإنه تم وسم هذا المبحث بالمتغيرات الظرفية، فهي متغيرات من شأنها أن تزيد أو تقل من تأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي في ظل ظروف معينة. ومن أهم ما تم النظر إليه كمتغيرات ظرفية :الصراع العربي الاسرائيلي ،ظاهرة كرة الثلج او نظرية الدومينو،تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

(1): حول دراسات التحول الديمقراطي خاصة ما يتعلق بعوامل تحفيز عملية التحول الديمقراطي، أنظر: أحمد جمال عبد العظيم، "التحول الديمقراطي في الصين"، (رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، 2003)، ص 22. نقلا عن : إيمان أحمد، قراءات نظرية: عوامل التحول الديمقراطي، الجزء الثاني، 05 مارس 2016، موقع المعهد المصري للدراسات. موقع أنترنيت: http://eipss-eg. ONG.

1.2. الصراع العربي – الإسرائيلي وعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي

إن القول بأن الصراع العربي الإسرائيلي قد ساهم في تأجيل وعرقلة عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، لا يعني التسليم بأن السلام مع إسرائيل من شأنه أن يدعم عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي ،وهو ما من شأنه أن يؤكد ظرفية تأثير متغير الصراع العربي الاسرائيلي على عملية التحول الديمقراطي في عالم العربي وستتم محاولة تحليل ذلك من خلال النقطتين التاليتين:

أولا: لمحة تاريخية عن الصراع العربي الاسرائيلي. (الإتجاه نحو مفهوم مختزل للصراع في المنطقة)

ثانيا: إشكالية الديمقراطية في الصراع العربي الإسرائيلي.

1.1.2. لمحة تاريخية عن الصراع العربي الاسرائيلي (ظاهرة إختزال المفهوم)

إن تتبع المسار الكرونولوجي للصراع العربي الاسرائيلي منذ إعلان تأسيس دولة اسرائيل بعد انتهاء الإنتداب البريطاني على فلسطين سنة 1948 إلى اليوم (إنعقاد مؤتمر وارسو فيفري 2019) يشير إلى حقيقة عجز السياسات العربية الرسمية عن تقديم جواب جماعي عن هذا التحدي العربي ،بدليل تحول الصراع من عربي اسرائيلي إلى فلسطيني اسرائيلي وحتى فلسطيني – فلسطيني . إنه الاتجاه نحو مفهوم مختزل للصراع في المنطقة على حد تعبير الدكتور (طلال صلاح بنان)[1] والمقصود بظاهرة الاختزال تجريد الصراع في المنطقة من مسماه الحقيقي الاستراتيجي والأخلاقي والتاريخي الذي يتضمنه الصراع العربي الاسرائيلي، ومحاولة تبني مفهوم مبتور لا يعكس طبيعة وحركة الصراع التي تعاني من مشاكل منهجية وسياسية وأخلاقية .

فمنذ أول حرب خاضها العرب ضد المليشيات الصهيونية المسلحة في فلسطين 1948 والفجوة بين العرب تتسع، حيث انتهت بتشريد وتهجير وتحويل أكثرية الشعب الفلسطيني إلى لاجئين بسبب الصراعات العربية التي حالت دون التنسيق الحقيقي، الأمر الذي دفع إسرائيل وحلفائها بريطانيا وفرنسا إلى شن عدوان ثلاثي على مصر 1956 بسبب مسألة تأمين قناة السويس، والذي إنتهى بفشل الهجوم وإلغاء الأردن لمعاهدة التحالف مع انجلترا، وقيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا 1958 (الجمهورية العربية المتحدة)، وانسحاب العراق من حلف بغداد، لتأتي بعدها نكسة 1967 عقب انتصار اسرائيل واستلائها على قطاع غزة والضفة الغربية وسيناء وهضبة الجولان مع اصدار مجلس الأمن الدولي للقرار 242 الذي يدعو اسرائيل إلى سحب قواتها من الأراضي التي احتلها عام 1967، والجدير بالذكر

(1):طلال صلاح بنان، الصراع العربي الاسرائيلي: إدارة الصراع... والردع الأعرج، موقع انترنيت:
www.Araa.sa /index.PHP ? Option=com_content بتاريخ: 25 جوان 2019 .

أن نكسة 1967 عكست انشغال الدول العربية بحروب وأزمات فيما بينها مثل: الأزمة العراقية الكويتية 1961 والتي عرفت بأزمة (عبد الكريم قاسم) الذي طالب أثناء فترة حكمه بضم الكويت بعدما اعلنت استقلالها من بريطانيا، وحرب اليمن 1962 والتي كانت بدعم سعودي وأردني وبريطاني للمملكة المتوكلية اليمنية في شمال اليمن مقابل الدعم المصري للجمهوريين (الجمهورية العربية اليمنية)، وكذلك حرب الرمال وهي صراع مسلح بين المغرب والجزائر في نوفمبر 1963 بسبب مشاكل حدودية، والملاحظة أن الأمثلة السابقة تعكس انشغال الدول العربية بأزماتها وفتنها الداخلية العربية بدل التركيز على العدو الاسرائيلي، وحتى النجاح الذي كان في حرب 1973 بتدمير الجيش المصري خط برليف وتدمير الجيش السوري خط ألون، وحظر النفط في 1973 واسترداد السيادة على قناة السويس، وجزء من أراضي شبه جزيرة سيناء وفي هضبة الجولان، كل هذا كان مع وجود صراعات عربية داخلية ولولاها لكانت النتائج مختلفة، وقد حلل الباحث (شجاع عدى الحمادي)[1] هذه القضية مشيرا إلى العديد من الأمثلة أشهرها (سبتمبر الأسود) ،وهو الاسم الذي يشار به إلى حرب بدأت سنة 1970 حيث اعتبرت الحكومة الأردنية تصرفات بعض المجموعات الفلسطينية تشكل تهديدا للحكم الهاشمي في الأردن، فأعلنت حالة الطوارئ والإتجاه نحو وضع حد لوجود المنظمات الفلسطينية التي كانت تدعم من قبل الرئيس (جمال عبد الناصر) في الأردن.

لقد تم ترك الصراع العربي الاسرائيلي رسميا بعقد اتفاقيات مع اسرائيل وأولها اتفاقية 1978 (كامب ديفيد) ثم اتفاقية (وادي عربة) سنة 1994، لتأتي مبادرات السلام ومنها مبادرة الملك السعودي (عبد الله بن عبد العزيز) سنة 2002 لإنشاء دولة فلسطينية معترف بها دوليا على حدود 1967 وعودة اللاجئين والانسحاب من هضبة الجولان، وفي ظل هذه الأحداث استمرت الصراعات العربية حيث شن الجيش العراقي هجوما على دولة الكويت سنة 1990، ولتأتي(معركة الخفجي) وهي معركة من معارك الخليج الثانية حدثت بين 29 جانفي و 01 فيفري 1991 حيث قامت القوات العراقية باحتلال مدينة الخفجي السعودية الواقعة على الحدود السعودية الكويتية، ايضا(حادثة الخفوس) 30 سبتمبر 1992 بين دولة قطر والمملكة العربية السعودية وانتهت بسيطرة سعودية على منطقة الخفوس، وسنة 2003 حرب الخليج الثانية بقيادة أمريكية ومساعدة دول أخرى مثل بريطانيا وبعض

(1) شجاع عدى الحمادي، تحول الصراع العربي – الاسرائيلي إلى صراع عربي– عربي (الأسباب و النتائج)، سلسلة مواضيع وأبحاث سياسية، موقع انترنات: www.m.ahewar.ONG/ s.asp ? aïd=539848بتاريخ 20 ديسمبر 2015.

الدول العربية ، وحتى بعد موجة الربيع العربي التي بدأت في سنة 2011 تجسدت مظاهر الصراع العربي– العربي فليبيا القذافي تدعم الثورة التونسية ضد زين العابدين بن علي وتونس كذلك دعمت الثورة الليبية، وكلاهما دعما الثورة المصرية، وأغلب دول الخليج دعمت ما حصل في سوريا ،مما يعني أن الصراع العربي– العربي أخذ جوانب عدة منها ماهو سياسي ومذهبي وطائفي وإقليمي في ظل سياقات تاريخية معقدة مرت بها المنطقة العربية وأعادت تشكيلها وفق رؤى ومصالح القوى الأجنبية ،وأبرز مثال على ذلك (عاصفة الحزم) حيت أنه في ظل التاريخ العربي القديم والحديث لم يتفق العرب على قرار واحد بالاجماع ولكنهم اتفقوا (السعودية، البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، مصر، لأردن، المغرب، السودان) بدعم من التحالف الدولي على عاصفة الحزم في اليمن ،والشرخ العربي– العربي أصبح موضع استغلال حتى بتقارير مزعومة سرية تتسرب لزعزعة الدولالدول العربية وزيادة الفجوة بينها .حيث نشر مثلا من خلال موقع (الويكيليكس) معلومات حول علاقات الدول العربية مع بعضها البعض كانزعاج دولة عربية من أخرى ونشر علاقات حميمية لمن هم في القيادة والتنافس بين السعودية وايران على الزعامة الإسلامية ، وهذا لجعل الفوضى تغمر الأنظمة العربية دون استثناء، في وقت يتم ضرب ايران والقضاء على برنامجها النووي لتستفرد اسرائيل بزعامة المنطقة، كيف لا وهي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، فأسرائيل تسعى وبدعم أمريكي إلى لعب دور محوري ولو بصورة غير رسمية في تحالف عربي جديد بزعامة المملكة العربية السعودية بهدف التصدي للنفوذ الإيراني في المنطقة ويستطيع هذا التحالف تفهم حاجة اسرائيل إلى الاحتفاظ بالضفة الغربية، وهو ما جسده مؤتمر وارسو في فيفري 2019 وشاركت فيه اكثر من 60 دولة بما فيها العديد من الدول العربية، وقاطعته السلطنة الفلسطينية والفلسطنيون لأنه يهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية وجعل الأولوية لمواجهة ايران، وهو الأمر الذي أوضحه فيديو مسرب من قبل مكتب (نتنياهو) لجلسات المؤتمر يوضح العديد من وزراء الخارجية العرب وهم يعبرون عن هذا الرأي. خلاصة، إن ما تم الوصول إليه على أرض الواقع في ظل تشابك الأحداث يمكن اختصاره في النقاط التالية:

اولا: بالرغم من الجدل الذي دار حول الحروب النظامية الأربعة الرئيسية بين اسرائيل والعرب (1948– 1956– 1967– 1973)، فإن تلك الحروب عكست أقصى درجات التوتر العنيف لحركة الصراع، كما أوضحت الصفة التوسعية لإسرائيل بدليل أنه منذ توقيع اتفاق أوسلو في حديقة البيت

الأبيض 1993 زاد عدد المستوطنين في الضفة الغربية وحدها بأكثر من ثلاثة أضعاف (من 116 ألف إلى أكثر من 413 ألف عام 2017) [1].

ثانيا: محاولة تصفية القضية الفلسطينية والمساومة على حقوق الفلسطينيين بعملية تسويق هاجس اسرائيل الأمني، إلى درجة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من طرف واشنطن مع سحب الإعتراف بالسلطة الفلسطينية وغلق مكاتبها والقنصلية في الولايات المتحدة الأمريكية وسحب المساعدات (تقدر المساعدات ب300 مليون دولار لصالح 5.15 مليون لاجئ فلسطيني)، وتتهم اسرائيل وواشنطن الوكالة بمساعدة الفلسطينيين على إدامة دواوينهم المتعلقة بالصراع وأسبابه.) الأمريكية السنوية المقدمة منذ مايقرب 70 سنة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ،بل والاستعداد لمطالبة الدول العربية بتعويضها عن ممتلكات اليهود قبل نقلهم الى الأراضي الفلسطينية وتقدر ب 250 مليار دولار...؟!

ثالثا: الاتجاه نحو الرضا بواقع القبول بالقدس عاصمة أبدية لإسرائيل والإقرار بتصفية العودة للفلسطينيين، ونزع صفة الاحتلال عن الوجود الإسرائيلي كما يتم التسويق له فيما يعرف بصفقة القرن.

أما عن علاقة كل هذا بقضية التحول الديمقراطي، فيمكن اختصاره في عنوان إشكالية الديمقراطية في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تم استغلال قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العالم العربي من جانب طرفي الصراع العربي والاسرائيلي وهو ما سيتم التفصيل فيه.

2.1.2. انعكاسات الصراع العربي الإسرائيلي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي

حلل الدكتور (عبد الله الأشعل) [2] في مقال له يحمل عنوان (إشكالية الديمقراطية في الصراع العربي الإسرائيلي)، قضية تأجيل الديمقراطية في العالم العربي من ناحية، وتذرع اسرائيل بأن السلام مع العرب غير ممكن لافتقارهم إلى الديمقراطية، واصرارها على أن ديمقراطية الفلسطينيين ستمكنهم من أن يكونوا شركاء لصناعة السلام من ناحية أخرى، إنه التوظيف السياسي لنظرية السلام الديمقراطي. كما أشار إلى نقطة مهمة تتعلق بالجانب العربي، فإذا كان الجانب الإسرائيلي يعتبر ديمقراطي جينيا فإن العلاقة بين الديمقراطية العربية والانتصار على اسرائيل لم تتضح ،مما يعني بأن

(1) الارقام مستمدة من مقال محمود جرابعة، وليهي بن شيتريت، الانتخابات الاسرائيلية 2019: التفاعلات الداخلية والانعكاسات الخارجية، موقع انترنيت: lwww.belfercenter.org/publication/alantkبتاريخ 25 أفريل 2019.

(2)عبد الله الأشعل، اشكالية الديمقراطية في الصراع العربي الإسرائيلي، موقع انترنيت: www.damfikm.com / article/mod / 14701 بتاريخ 12 ديسمبر 2010.

هناك نوع من الاستغلال للديمقراطية في مرحلة الحرب والصراع ومرحلة السلام، وهو الأمر الذي تعرض له بالتفصيل الدكتور (حسين توفيق ابراهيم) [1] في مقال له عنوان (التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا واشكاليات) موضحا علاقة الصراع العربي الإسرائيلي بتدعيم ظاهرة التسلطية السياسية في المنطقة العربية، كما ذكر الباحث (فواز جرجس) [2]مستويات لتحليل العلاقة بين الصراع العربي الإسرائيلي والتطور الديمقراطي في المنطقة العربية موضحا حدود ومسالك تأثير الصراع في عرقلة التحول الديمقراطي، وقد طرح إشكالية انعكاسات الديمقراطية في المنطقة العربية على السلام بين العرب واسرائيل من جهة وانعكاسات فكرة تحقيق السلام على تدعيم عملية التحول الديمقراطي من جهة أخرى، وسيتم تلخيص ما تم التطرق إليه في الدراسات السابقة في النقاط التالية:

أولا: أدى الصراع العربي الإسرائيلي إلى تدعيم الظاهرة التسلطية السياسية في العالم العربي ومن ثم عرقلة عملية التحول الديمقراطي وذلك لاعتبارات عديدة منها:

*أن معظم النظم العربية اتخذت من قضية المواجهة مع اسرائيل كأحد مصادر شريعتها السياسية، فتحرير الأرض هدف قومي، مما أدى إلى تأجيل قضية الديمقراطية ومقايضتها بالعديد من الأهداف القومية الأخرى مثل التنمية الإقتصادية والعدالة الإجتماعية والوحدة العربية، فهزيمة 1967 مثلا في مصر كانت سببا آخر إضافيا لتأجيل الديمقراطية لأن ازالة آثار العدوان تصدرت جدول اعمال الحكومة المصرية.

*إن اعتبارات الأمن القومي قدمت كمسوغ للنظم العربية (المواجهة مع اسرائيل) لتبرير بعض المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتي كان مرجعها في الغالب الفساد وسوء الادارة، كما تم تبرير عدم الأخذ بالتعددية السياسية بالصراعات الداخلية التي قد تنتج عنها في وقت تحتاج فيه الدول العربية إلى التماسك الداخلي والوحدة الوطنية لمواجهة الخطر الاسرائيلي.

*إن مقتضيات المواجهة مع اسرائيل أدت إلى زيادة الاهتمام بالانفاق العسكري، وترتب عن ذلك أن أصبحت المؤسسة العسكرية أكثر مؤسسات الدولة تنظيما وتحديثا، مما أدى إلى تعاظم دور الجيش في العملية السياسية، وعلى الرغم من التراجع النسبي لظاهرة الانقلابات العسكرية في المنطقة العربية،

(1) حسين توفيق ابراهيم، دراسة التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا واشكاليات، محلة السياسة الدولية ط، موقع انترنت: http://www.noonmags.com/view/fa/article page/ 506753 بتاريخ 12 أكتوبر 2014.

(2) فوار جرجس، "التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي"، المستقبل العربي العدد 261 (نوفمبر 2000): ص ص 23-25.

إلا أن الدور السياسي لم يتراجع وإن حدث تغيير في أشكاله في بعض الحالات، بدليل أنها لا تزال هي القوة الرئيسية لضمان استمرار النظم الحاكمة التي تسهر على ضمان ولاء الجيوش لها من خلال تقديم الامتيازات المادية والمعنوية وزيادة ميزانية التسليح واشتراك المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار، فضلا عن تطهيرها من أية عناصر مشكوك فيها، مما يعني أن عدم تقنين دورها السياسي يمثل عنصرا سلبيا في منظور عملية التحول الديمقراطي.

ثانيا: إن تحقيق السلام بين العرب و اسرائيل من شأنه أن يدعم عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، افتراض تم تحليله في العديد من الدراسات، وقدمت تفسيرات لذلك منها أن تحقيق السلام سوف يؤدي إلى تقليل الاتفاق على التسليح، وتوجيه موارد مالية أكثر لعملية التنمية، مما يهيئ أرضية ملائمة للتحول الديمقراطي كما أن السلام سوف يحد من قدره النظم العربية على توظيف الصراع مع اسرائيل كمصدر للشرعية ،أو لتبرير فصور أدائها التنموي مما يدفعها إلى البحث عن مصادر أخرى للشرعية ومنها الدستورية القانونية وشرعية الانجاز، لكن هذا الطرح النظري على حد تعبير (الدكتور فواز جرجس) لا يجد ما يؤكد صدقته في تجارب وخبرات الدول العربية، ونفس الأمر يؤكده الباحث (حسين توفيف ابراهيم)، فاتفاقيات السلام التي ابرمتها بعض الاطراف العربية مع اسرائيل قد أفضت هي الأخرى إلى آثار سلبية على عملية التحول الديمقراطي بدليل اتخاذ النظم الحاكمة في هذه الدول لاجراءات غير ديمقراطية لتمرير الاتفاقيات مع اسرائيل ولتحكيم دور القوى الداخلية المعارضة ومثال ذلك ما اصدره النظام المصري منذ عام 1977 من قوانين تضمنت قيودا كثيرة على حقوق وحريات المواطنين من بينها قيود تتعلق بحقه في انتقاد معاهدة السلام بين مصر و اسرائيل (كقانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي، قانون سلطة الصحافة، قانون الأحزاب حيث تضمن شرط عدم معارضة عملية السلام مع اسرائيل أحد شروط الترخيص بتأسيس الحزب) (بالرغم أن القوانين السابقة الذكر كانت في عهد نظام السادات وقد جرى إلغائها أو تعديلها في عهد الرئيس مبارك، إلا أن مجرد صدورها يكشف تداعيات اتفاقيات السلام على مسار التحول الديمقراطي.) . يمكن الاستشهاد ايضا بالنموذج الأردني، فمن أجل تمرير اتفاقية السلام مع اسرائيل 1994 قام النظام باتخاذ سلسلة من الاجراءات غير الديمقراطية لمواجهة القوى الداخلية المعارضة، وخاصة الإسلاميين بدعوى عدم تمكينهم من استغلال الاستياء الشعبي إلى درجة منع حتى الاحتياجات السلمية بالقوة .

أما تجربة السلطة الوطنية في فلسطين فإنها تقدم نموذجا ثالثا أكثر وضوحا من حيث تصعيد الاجراءات غير الديمقراطية على الصعيد الداخلي، ففي اطار اتفاق أوسلو انخرطت السلطة الفلسطينية

في سلسلة من الممارسات غير الديمقراطية بدليل ما اشارت اليه العديد من التقارير الصادرة عن منظمات فلسطينية وعربية ودولية من تجاوزات شكلت انهاكات لحقوق الانسان الفلسطيني ،كالتوسع في حملات الاعتقال العشوائي (نشطاء حماس والجهاد) ومحاكمات أمن الدولة التي اسست بقرار من الرئيس عرفات سنة 1995 ،وتدخل السلطة لتقييد حرية الرأي والتعبير والتدخل لمنع التظاهرات والاحتجاجات السلمية. [1]

ان الصراع العربي الإسرائيلي ساهم في تأجيل عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية على أساس مفهوم الأمن القومي الذي استغلته أنظمة الحكم العربية لتدعيم ما يعرف بظاهرة التسلطية السياسية والتي أصبحت خاصية من خاصيات البنية السياسية الداخلية العربية، أما على مستوى البيئة الخارجية فإنه بدخول المنطقة العربية بؤرة الاهتمام الأمريكي لنشر الديمقراطية، حاولت الولايات المتحدة الامريكية إحراج الدول العربية في الوقت الذي كانت تمتدح فيه الديمقراطية في اسرائيل وكانت الأخيرة في الموعد باستغلالها الموقف لصالحها ،فقد ظلت تتذرع بأن السلام غير ممكن مع العرب لافتقارهم إلى الديمقراطية، وأصرت على أن ديمقراطية الفلسطينيين ستمكنهم من أن يكونوا شركاء مع الديمقراطية في اسرائيل لصناعة السلام، وبالفعل أجريت الانتخابات التي فازت بها حماس لتبدأ الحرب عليها لأن اسرائيل ترى الفلسطينيين ليسوا مؤهلين للديمقراطية مادامت فلسطين في نظرها أرض بلا شعب، كما دق ناقوس الخطر بفتنة داخلية فلسطينية، ليتم خلط الأوراق في وقت تشهد فيه الساحة العربية هندسة للثورات وفتن داخلية أدت إلى انقسامات وصراعات دموية، فضاعت المنطقة ومصالح شعوبها، فلا حققت تحول ديمقراطي ولا تنمية بابعادها المختلفة، مما يعني أن الصراع العربي الإسرائيلي شكل متغير ظرفي للنظم الحاكمة العربية ثم استغلاله لعرقلة عملية التحول الديمقراطي.

2.2. ظاهرة كرة الثلج أو نظرية الدومينو (Domino Theory)

يذكر (صامويل هانتيجتون) [2]في كتابه (الموجة الثالثة) للديمقراطية على أنه خلال الخمسة عشر عاما التالية لحدوث الانقلاب العسكري في البرتغال عام 1975 ،والذي أطاح بديكتاتورية (سالازار) أصبحت الموجة الديمقراطية عالمية في نطاقها، حيث انتقلت حوالي ثلاثون دولة من الحكم التسلطي إلى الحكم الديمقراطي، وقد تأثر على الأقل عدد كبير من الدول الأخرى بتلك الموجة من

(1) حول فلسطين انظر: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998).

(2) صامويل هاتينجتون ،الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ،المرجع السابق ،ص 168 .

الديمقراطية، وأطلق على ما يحدث بظاهرة كرة الثلج التي تتزايد حجما من أعلى إلى أسفل، حيث أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة ما يشجع على التحول الديمقراطي في دولة أخرى، فالأمر يشبه كرة الثلج التي تتزايد حجما كلما تدحرجت، واستخدم لنفس المغزى تأثير العرض العملي أو الانتشار أو المحاكاة أو لعبة الدومينو. هذاما أكدته التجربة الديمقراطية سنة 1990 في حالات بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا وألبانيا ،حيث كان لانهيار الاتحاد السوفياتي الأثر البالغ في تأكيد نظرية الدومينو بتوالي سقوط أنظمة الحكم الشمولية، وهو نفس المفهوم الذي يمكن إسقاطه على ثورات الربيع العربي منذ سنة 2011 لكن بخصوصية عربية ،وسيتم توضيح ذلك من خلال ما يلي:

1.2.2. انهيار الاتحاد السوفياتي ومأزق إخفاق النظم الشمولية.

لم يكن انهيار الإتحاد السوفياتي مجرد تفكك دولة، وإنما كان تعبيرا عن سقوط مبدأ أو نهايته على المستوى العالمي، لأن الصراع الذي نشب بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي والذي أطلق عليه مصطلح الحرب الباردة هو صراع بين الرأسمالية والاشتراكية.وانتهى الصراع بانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى دول ،وبسقوط المبدأ الإشتراكي الماركسي كنظام وكطريقة للعيش (بالنسبة لدول المعسكر الشرقي) اعتبر الفيلسوف الياباني (فوكوباما) أن ذلك نهاية التاريخ، وبعيدا عن الجدل الذي أثاره هذا الكتاب فإن البيئة الدولية عقب هذا السقوط شهدت تغيرات جذرية في أنظمة الحكم الشمولية خاصة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. وهذه الثورة الديمقراطية أدت إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والاصلاح في مختلف أنظمة الحكم الشمولية في مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها العالم العربي مع اختلاف في الدرجة ،فقد كان واضحا أن النظام العالمي الذي قام على أنقاض الحرب العالمية الثانية سيزول مفسحا الطريق لنظام عالمي جديد في الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقي. هذه التغيرات والتطورات لا تتعلق فقط بالتوازنات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين وحدات النظام بل امتدت إلى جوهر النظام ذاته وطبيعة الوحدات المكونة له، وكذلك الآليات المتحكمة في الحركة الاقتصادية والاجتماعية، مما أكد وجهة النظر القائلة بأنه بعد انهيار الاتحاد السوفياتي 1991 واخراج العراق من الكويت في نفس العام، انفردت الولايات المتحدة بهيمنة شبه مطلقة على العالم ويعرض الباحث (سامر

نصر) في مقال له بعنوان (انهيار الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي داخل سوريا) مجموعة من نتائج هذا الانهيار على المستوى العالمي أهمها: [1]

أولا: إفساح المجال أمام المنظومة الليبرالية لتلعب الدور الوحيد في التنمية السياسة والاقتصادية واعتبارها المثل الأوحد الذي يتوجب الاقتداء به وأنها النظام الأمثل الذي يتوجب على جميع النظم السياسية التي ترغب في النمو والتقدم والخروج من أزمتها أن تقتدي به، مع فرض سيطرة ثقافية وإعلامية ونمط حياة استهلاكي على العالم تمهيدا لعولمة الاقتصاد والثقافة والهيمنة على العالم، وكان لمؤسسات اقتصاد العولمة الدور البارز في ذلك.مما أدى إلى انهيار الأطروحات التي كانت تستعبد أو تؤجل الديمقراطية السياسية باسم الديمقراطية الاجتماعية و باسم التنمية الشاملة، بل أصبح ينظر إلى الديمقراطية على أنها الإطار الصحيح للتنمية ليقل بذلك هامش المناورة السياسية لدى أنظمة الحكم الشمولية العربية، وعليه يمكن القول أن عملية انهيار الاتحاد السوفياتي أسهمت في عملية التطور الديمقراطي في العالم العربي بشكل غير مباشر من خلال تحرير السياسة الأمريكية من أحد ثوابتها في الحرب الباردة، والمتمثل في دعم ومساندة أي نظام سياسي معادي للاتحاد السوفياتي، مما جعلها تساند أنظمة تسلطية استبدادية لتحقيق المصالح على المبادئ ،وفي هذا الإطار يحلل الأستاذ (أسعد طارش عبد الرضا)[2] دور العامل الخارجي في الاتجاه نحو التعددية السياسية ،ويذكر أنه بعد زوال الخطر الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفياتي لم تعد العديد من الأنظمة في دول العالم الثالث بما فيها العالم العربي تتمتع بالدعم من الولايات المتحدة الأمريكية مما أسرع في كشف حقيقة الأنظمة الديكتاتورية فيها، والذي كان بمثابة الفرصة التي كشفت الغطاء عن الممارسات التسلطية والقمعية لبعض الحكام تحت ذرائع مكافحة الشيوعية والتصدي للمد الأحمر ،ومضلة السيادة الوطنية والخصوصية، لكن من جانب آخر هذه الظروف هيأت المناخ الملائم لتدخل القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وذلك تحت ذريعة رعاية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي النقطة الثانية التي سيتم التطرق إليها باسم المعايير العالمية الجديدة.

(1) سامر نصر، انهيار الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي، موقع انترنت:http://m.ahewar.org>2008.08.01 بتاريخ 03 ماي 2016.

(2) أسعد طارش عبد الرضا، "دور العامل الخارجي في الاتجاه نحو التعددية في العالم الثالث"، مجلة الشرق الأوسط للإدارة العامة، جامعة بغداد، موقع انترنت: http://merpa.scholasticahq.com>1259pdf . بتاريخ 28 ماي 2016.

ثانيا: تبنى معايير عالمية جديدة واسعة من القيم وأهمها قيم الديمقراطية والحكم الجيد وحقوق الإنسان، وإقامة اتفاقيات عديدة مثل الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان والاتفاقية الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وفرض معايير خاصة على العالم وربط الديمقراطية بحقوق الإنسان وقضايا أخرى، مما يعني إدخال مفاهيم أمريكية في مسألة حقوق الإنسان والديمقراطية والإرهاب والمسائل الإنسانية، لتفرض على الدول التي لا تنسجم مع مصالحها عقوبات مثل فرض الحصار على ليبيا في أزمة لوكربي، واستخدام القانون الدولي الإنساني للتدخل في الصومال واستغلال موضوع الإرهاب لمعاقبة السودان وتوجيه ضربة عسكرية له وغيرها من الأمثلة، مما يعني أن نهاية الحرب الباردة أفرزت وضعا دوليا جديدا قائم على أسس ومفاهيم وموازنات دولية جديدة عبرت باختصار عن إرادة وسياسات القوى المهيمنة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ،التي سعت لتكريس ديمقراطيتها كنظام سياسي أكثر ملاءمة لهيمنة النظام الرأسمالي، إذ توافرت لها فرصة تاريخية على حد تعبير الرئيس الأمريكي الأسبق (ريتشارد نيكسون) [1] في إعادة ترتيب العالم لخلق عصر عالمي جديد من مظاهره السعي لنشر الديمقراطية.

ثالثا: إن التحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها المعسكر الاشتراكي وبلدان أوروبا الشرقية منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي والمتمثلة أساسا في سقوط الأنساق السياسية المغلقة ونظم الحزب الواحد، ونمط الاقتصاد الموجه، مع تبني سياسات اقتصاد السوق على المستوى الاقتصادي والتعددية الحزبية وأشكال من الديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسي أدت إلى نهاية "النموذج الماركسي اللينيني للديمقراطية" [2] ‘خصوصا أن الشعوب التي أسقطت هذا النموذج تبنت النموذج الغربي بديلا، مما أسهم في تكريس شرعية الديمقراطية كنظام للحكم على الصعيد العالمي، فأخذت به الدول بوعي أو بغير وعي.

انطلاقا مما سبق كان من الضروري تعديل منهج دراسات التحول الديمقراطي (في حالة أوروبا الشرقية)، حيث لم يكن الانتقال إلى الديمقراطية ممكنا من دون العامل الخارجي المتمثل بأزمة الاقتصاد السوفياتي التي تبعها الإصلاح من أعلى قمة الهرم، مما يعني أن العامل الخارجي ساهم في

(1) نقلا عن أسعد طارش عبد الرضا، المرجع السابق.

(2) أنظر: أسعد طارش عبد الرضا، المرجع السابق.

دفع عملية التحول الديمقراطي ويشير الباحث الدكتور (عزمي بشارة) [1] إلى نقطة مهمة في هذا السياق بحيث أن دور العامل الخارجي لا يعني فقط العامل الإقليمي في هذه الحالة (معسكر اشتراكي وتحالف عسكري في نفس الوقت)، إذ لم يكن ممكنا فهم خيار الإصلاح السوفياتي وتوقعه في نهاية الثمانينيات من دون عامل خارجي هو سياسة إدارتي (رونالد ريغن) و(مارغرين تاتشر) التصعيدية، ولا سيما في مجال سباق التسلح النووي، وتصعيد الخطاب الإعلامي، ودعم المجاهدين الأفغان، وخسارة السوفيات في التنافس من ناحية معدلات النمو الاقتصادي.

إن تطبيق "نظرية الدومينو (Domino theory)" والتي أطلق عليها (صومويل هانتجتون) أيضا تسمية "كرة الثلج" يرجع نجاحها في موجة التحول الديمقراطي الثالثة إلى مجموعة من الأسباب أهمها:[2]

- مواجهة الدول مشاكل متماثلة فتعتبر الديمقراطية دواءا مفيدا لمشكلاتها.
- اعتبار الدولة التي تحولت إلى ديمقراطية مثالا سياسيا وثقافيا يحتذي به.
- دور التقارب الجغرافي والتشابه في انتقال عملية التحول من دولة إلى أخرى.
- أثر التطور السريع في مجال الإعلام والاتصال ودوره في عملية العدوى أو المحاكاة، حيث إذا وقع حدث في بلد ما فقد يتأثر به بلد آخر وبسهولة، وإذا حدث انتهاك لحقوق الإنسان تسارع الدول الأخرى إلى التنديد والتهديد بفرض عقوبات أو حتى بالتلويح بالتدخل الإنساني.

وبالنظر إلى الفارق الزمني بين انهيار الإتحاد السوفياتي وثورات الربيع العربي، فسيتم الاعتماد على نفس المنظور أي الأسباب لتوضيح عدوى الانتشار في العالم العربي منذ سنة 2011، ومدى التأثر الناتج في عشرية فاصلة بين انهيار الإتحاد السوفياتي وسنة 2011.

2.2.2. الربيع العربي والتحول الديمقراطي

شهدت المنطقة العربية منعطفا سياسيا خطيرا تجسدت في حركات واحتجاجات شعبية كبيرة، بدأت من تونس أواخر سنة 2010 ثم انتشرت في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأصبحت تعرف بثورات الربيع العربي ،تضمنت موجة عارمة من التغيير السياسي والذي وصل في بعض الدول إلى حرب أهلية شاملة كما حصل في سوريا، والأكيد أن هذه الثورات هي نتيجة تراكمات

(1) عزمي بشارة، ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، موقع انترنت: http://www.minbarliby.org .

(2) إيمان حمد، المرجع السابق، ص ص 12-13.

لعدة أسباب وعوامل داخلية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، إلى جانب عوامل خارجية لا يمكن إغفالها اختلف الباحثون حول أهميتها في عملية التغيير، وبالرغم من خصوصية كل دولة عربية والاختلافات المهمة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعملة، إلا أنها كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، ولذلك تشابهت مطالب وأحلام القوى الثائرة، التي حاولت الخروج من نفق الظلام والخوف إلى ربيع عربي، وتعود تسمية "الربيع" إلى استخدام المصطلح منذ ثورات 1848 والتي يشار إليها بإسم "ربيع الأمم أو الأوطان" وكذلك ربيع براغ 1968 من القرن الماضي، كما استخدم المصطلح في أعقاب حرب العراق، ويمكن تعريف الربيع العربي على أنه "موجة ثورية من المظاهرات والاحتجاجات على حد سواء العنيفة وغير العنيفة، وأعمال الشغب والحروب الأهلية في العالم العربي التي بدأت في شهر ديسمبر 2010 في تونس، ثم امتدت في شكل موجة من الاحتجاجات إلى الأردن والعراق والمغرب والسودان وفلسطين والجزائر، وهناك احتجاجات ثانوية في الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وجيبوتي وموريتانيا والصحراء الغربية، وكذلك امتدت إلى سوريا، وفي فترة وجيزة تمت الإطاحة بأربعة دول عربية (بحلول سبتمبر 2012) هي تونس ومصر وليبيا واليمن. [1]

ومن الواضح أن مصطلح الربيع العربي يضم مجموعة من الدلالات تشير إلى العديد من المفاهيم كمفهوم الثورة والحراك السياسي، فإذا كانت "الثورة تعبر عن تغيير مفاجئ وسريع للنظام السياسي، يؤدي إلى الإطاحة بالنظام السياسي القديم وبالنخبة التي تمثله وتعويضه بنظام جديد تتبعه نخبة جديدة ويختلف عن القديم من حيث الفلسفة السياسية وطريقة الحكم" [2] ،فإن مفهوم الحراك السياسي "يقصد به الوسيلة التي بموجبها يتم الانتقال والتحرك من موقف سياسي لآخر، يتجه نحو تفاعل شعبي وسياسي واجتماعي من أجل إبراز قضية سياسية أو اجتماعية في المجتمع عن طريق النضال بغض النظر عما إذا كان هذا الانتقال مع أو ضد السلطة". [3]

وبالتالي فإن مصطلح الربيع العربي يعتبر أكثر اتساقا وشمولا على الرغم من كونه غربيا، إلا أنه يمكن القول بأنه قدم بعدا دلاليا على انطلاق موجة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية،

(1) تمارا كاظم الأسدي، المرجع السابق ، ص9.

(2) أحمدبوذراع،" فشل ثورات الربيع العربي: محاولة للفهم"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية العدد 11(أكتوبر 2017): ص52.

(3) عثمان حسين عثمان هندي، الحراك السياسي: مفاهيم وقضايا (السودان: دار قوجة للنشر والتوزيع، 2005) ،ص9.

وبتطبيق "نظرية الدومينو" أو "كرة الثلج"، فإن توالي الانتفاضات الشعبية في العديد من البلدان العربية يعكس التقارب الجيوبوليتكي للدول وشعوب المنطقة، وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور (فارس بريزات) [1] أن انتشار أثر الثورة التونسية شكل تحديا آخر للهوية القطرية العربية، التي قدمت نفسها غلى أنها وحدة سياسية مستقلة منفصلة عن محيطها العربي، حيث ظهرت شعارات مصر أولا، والكويت أولا والأردن أولا لتكشف في الحقيقة حجم التضامن العربي قولا وفعلا مع الثورة التونسية يمتد من الأطراف المنسية للعالم العربي إلى قلبه النابض ومركزه، فثورة في مصر وأخرى في اليمن وليبيا وسوريا، وتحرك هذه الثورات المطالبة بالإصلاحات الجذرية في المغرب والجزائر والأردن والبحرين وعمان والكويت.وينتفض العراقيون واللبنانيون على الطائفية منادين بالدولة المدنية ،ويطالب الفلسطينيون بإنهاء الانقسام، فهل كان لكل هذا أن يحدث لو لم يشتعل فتيل الثورة التونسية؟

إن التسليم بخصوصية كل بلد عربي لا تنف أن ما حدث في تونس متصل موضوعيا بالمنطقة العربية، بحيث لم يكن هناك تنبؤ علمي واضح بما سيحدث بالنظر إلى حالة العجز والانسداد التي ميزت النظم السياسية العربية، وهو ما أكده الدكتور (عزمي بشارة) [2] الذي يرى أن ما جرى في تونس ومصر ودول عربية أخرى يدل على القاسم المشترك في العالم العربي بنشوب الثورات ،أما الاختلاف فيمكن في التفاصيل الثانوية (حالة تونس مثلا الفصل بين الدولة والنظام) لكن الأكيد أن هناك نهاية لمرحلة في المنطقة وبداية لمرحلة جديدة سمته الأساسية حتمية التحول الديمقراطي.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن التأثر بالعدوى الديمقراطية وحده لا يحقق تحولا ديمقراطيا، فالعملية مرتبطة بعوامل أخرى خاصة منها الداخلية التي تعكس الظروف المواتية لتحقيق التحول الديمقراطي مما يعني أن ما وصفه (صامويل هانتجتون) بالثورة الديمقراطية قد يهيئ بيئة خارجية تؤدي إلى التحول الديمقراطي لكنها لا توفر الشروط الضرورية لعملية التحول الديمقراطي، وهو ما يمكن أن نؤكده عدوى الانتشار مثلا في كل من التجربة الليبية والتجربة السعودية.

إن تحليل عدوى الانتشار من منطلق متغير ظرفي يسمح بتفسير عشرية تأخر في المنطقة العربية، فبالرغم مما شهدته المنطقة من تغيرات سياسية إلا أنها ظلت الأقل تغيرا في عملية التحول

(1) فارس بريزات، الثورة أحيت الشعور القومي والأنظمة مطالبة بديمقراطيات حقيقية، سلسلة ملفات الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ماي 2011)، ص03.

(2) عزمي بشارة، ثورتا تونس ومصر تشكلا وعيا ديمقراطيا عربيا والإصلاح بات ضرورة حتمية، المرجع السابق، ص02.

الديمقراطي في العالم منذ الموجة الديمقراطية الثالثة التي بدأت سنة 1989 ،ولكن عام 2011 مثل نهاية لهذه الاستثنائية الديمقراطية، مما يعني أنه في الوقت الذي سقطت فيه الدولة الشمولية في المنظومة السوفياتية والأوروبية الشرقية لم تدرك النخب التسلطية العربية الحاكمة جديا تغير بيئة العالم باتجاه الانتقال التدريجي نحو الديمقراطية.وعلى نقيض ذلك كانت الدولة العربية التسلطية تدخل وعلى حد تعبير الأستاذ (توفيق المدني) [1] دورة الاكتمال الشمولي في الوقت الذي كانت فيه هذه الدورة تندثر تاريخيا، وفي هذا الإطار قد يكون النموذج(جدول 16) الذي اقترحه الدكتور (معتز بالله عبد الفتاح) في مقالته الموسومة (التحول الديمقراطي العربي في طور تسلطية تنافسية) مفيدا لتوضيح الفكرة بحيث في هذه الفترة تم الانتقال من تسلطية تقليدية إلى تسلطية تنافسية في المنطقة العربية.

(1) توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، من كتاب الربيع العربي إلى أين؟ (أفق جديد للتغيير الديمقراطي)، تأليف مجموعة من الباحثين خير الدين حسيب، ناجي عبد النور، وآخرون، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص551.

جدول 16 :البدائل المتاحة أمام المجتمعات العربية (1989-2011)

الديمقراطية في الممارسة العملية	التسلطية التقليدية	التسلطية التنافسية
إجراءات تأسيس الحكم (انتخابات حرة ونزيهة، دورية تنافسية)	مزورة أو غير تنافسية إن وجدت	تنافسية متوترة
عمليات الضبط السياسي وتعدد مراكز صنع القرار (المساءلة البرلمانية، الشفافية الإدارية، الفعالية القضائية)	غياب واضح لعمليات النقاش السياسي الحر والمؤثر. على نحو ينال من القدرة على كشف الحقائق.مكافحةالفساد ،توسيع البدائل ،تحديد المسؤولية السياسية.	نفس مضمون التسلطية التقليدية
الحقوق السياسية (حرية التعبير الفردي والجماعي والإعلامي)	ضعيفة إن وجدت	محدودة ومشروطة
درجة التزام النخبة بالقيم الديمقراطية	ضعيف	شكلي ويأتي كاستجابة لضغوط خارجية وداخلية ضعيفة (انفتاح سياسي محدود)

المصدر: معتز بالله عبد الفتاح، التحول الديمقراطي العربي...في طور تسلطية تنافسية، موقع انترنت: www.aladl.net (موقع الكاتب) ومتوفر ايضا على موقع انترنت:

.http://www.islanonline.net/arabic/politics.2006/02/pic19 fb.Jpg

يشير الجدول إلى أن التسلطية التنافسية (Authoritarianism competitive) [1] يعني تبني النظام السياسي مؤسسات ديمقراطية قانونية، تتراضى أطراف العملية السياسة على أنها مصدر الشرعية ،غير أن النخبة الحاكمة تتهك هذه المؤسسات عند ما تجد نفسها بحاجة لذلك (لتمرير قانون غير مقبول شعبيا أو من المعارضة) إنها ببساطة إستراتيجية الانفتاح السياسي المحدود للتكيف على الضغوط الداخلية والخارجية بإعطاء بعض التنازلات الشكلية مع زيادة انفاقها على الأمن وإفساد القضاء وأجهزة الإعلام والصحافة ،واهتمامها بآليات الضبط السياسي ،والشكل يوضح كيفية عمل هذه الإستراتيجية .

(1) للتفصيل في مفهوم التسلطية التنافسية يمكن الرجوع إلى :

LEVITSKY STEVEN and LUCAN WAY," the Rise of competitive Authoritarianism", journal of democracy vol 13 N°02(April 2002) :pp 51-65.

الشكل رقم 02: النخب العربية والطريق إلى التسلطلية التنافسية

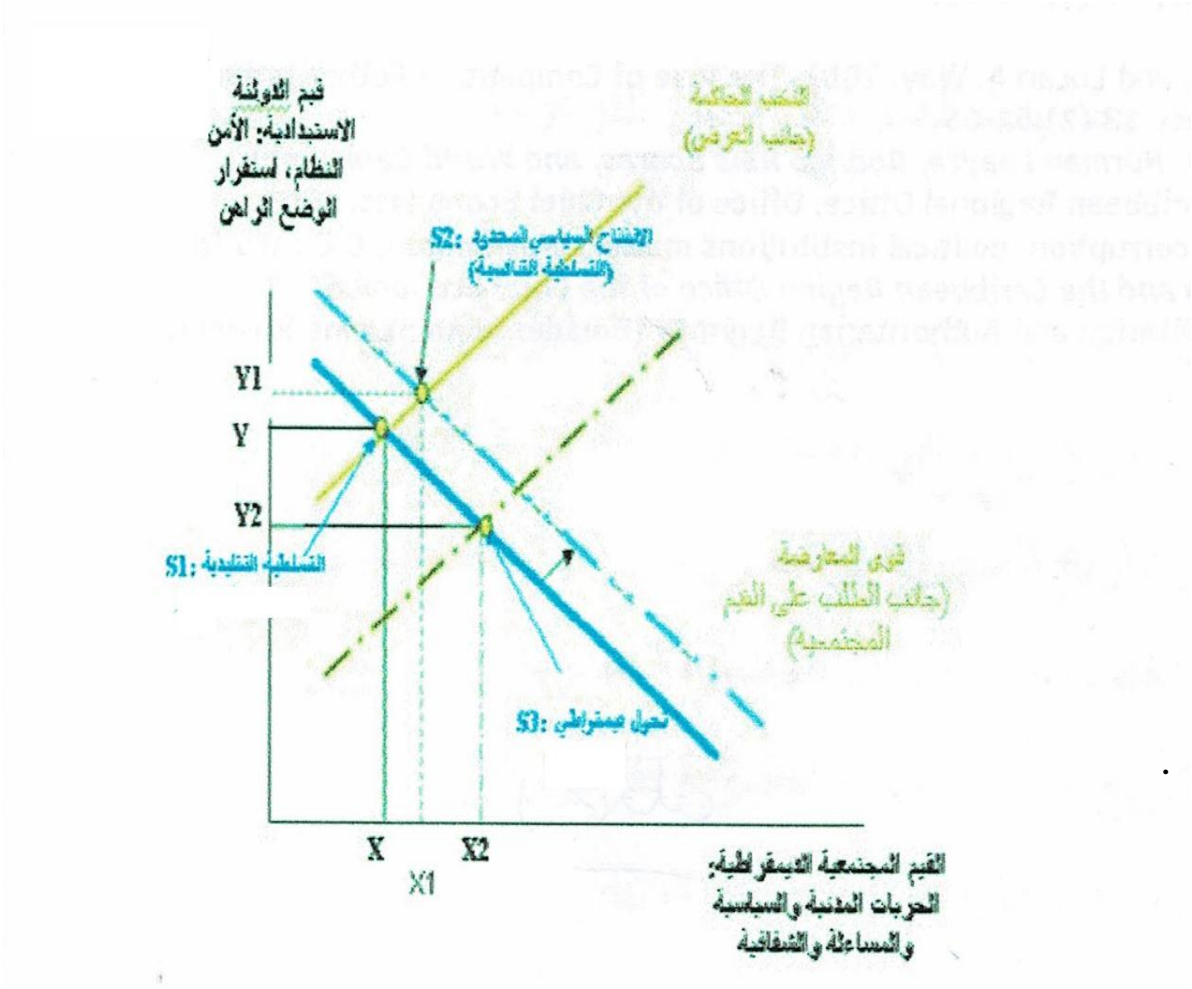

المصدر: معتز بالله عبد الفتاح، التحول الديمقراطي العربي ، المرجع السابق(موقع انترنت)

يتكون الشكل من محورين أساسيين، المحور الأفقي ويعبر عن المطالب المتعلقة بالحريات المدنية والسياسية والمسائلة والشفافية أما المحور العمودي فيبين المطالب الدولتية (statist) والتي تركز على قيم الأمن والنظام والاستقرار والحفاظ على الوضع الراهن.فلو تم افتراض أن هناك قوى معارضة (جانب الطلب على القيم المجتمعية)، والنخب الحاكمة (جانب العرض) والتي هي مسؤولة إما أن ترفع من قيم الدولة على حساب القيم المجتمعية أو العكس.فالتسلطية التقليدية تكون في حالة توازن إذا لم تكن هناك مطالب حقيقية للتغيير، وإذا ما كانت النخب الحاكمة تسيطر على الأوضاع السياسية بجعل قيم الدولة (نقطة Y) على درجة من الارتفاع بحيث أنها تضبط القيم المجتمعية (X) (مع

ملاحظة قدرتها على الدفع بمعنى شراء السلم) ومثل ذلك الدول الريعية.أما الوضع الانتقالي (غير توازني) فيحدث بزيادة الطلب (مطالب المعارضة بالقيم المجتمعية) بمعنى تحول من أدنى ،أو حتى رغبة النخب الحاكمة في تبني الصيغة الديمقراطية أي التحول من أعلى وفي هذه الحالة يمكن الانتقال إلى النقطة (s3) المجسدة للتحول الديمقراطي.

إن أنظمة الدول العربية اقتربت إلى التسلطية التنافسية كاستجابة للمطالب للتغيير ،وهو الأمر الذي أفضى إلى عدم تناظر سياسي بين الدولة والشعب، وحتى البديل المرتبط بالإسلام السياسي فقد أدى إلى صدام بين الدولة التسلطية الغربية وما عرف بالحركات الإسلامية الأصولية و وصل الامر الى حروب أهلية في أكثر من بلد عربي ،ليتم إيجاد الحجة بأن الديمقراطية تمهد الطريق لوصول الإسلاميين إلى السلطة بحيث أصبح "العالم العربي واقعا بين مطرقة الدولة التسلطية وسندان الحركات الإسلامية الأصولية، الأمر الذي قاد إلى إجهاض الطموحات لإنجاز ثورة ديمقراطية حقيقية. [1]

لتأتي ثورات الربيع العربي وتؤكد بأن هناك طريق ثالث أكثر براغماتية، عفوي وجماعي، لكنه يتمتع بإرادة صلبة للتغيير في ظل أزمات سياسية وإقتصادية واجتماعة داخلية ضاغطة أدحضت الفرضية الطوطولوجية [2] التي راهنت عليها الأنظمة العربية بل وجعلت منها خصوصية طبيعية، تلك القائلة بأن الديمقراطية تفترض جملة من الشروط كحد أدنى من التنمية الاقتصادية، ومن التربية والتكوين، ومن بناء مؤسسات الدولة وتطوير آليات الحكامة والتدبير العقلاني للسياسات العمومية ،كما يقتضي القضاء على التأخر الاقتصادي التسريع من وتيرة النمو وتكثيف أسباب التراكم والاستثمار وتوسيع القاعدة الانتاجية الصناعية الزراعية بالأساس، وكانت المحصلة لا تحقيق الشرط الاقتصادي للديمقراطية، ولا إلى خلق البنية المؤسسية، السياسية والثقافية، الممهدة للتحول الديمقراطي.

3.2. ثورة تكنولوجيا الاعلام والاتصال كبنية تحتية للتحول الديمقراطي

إن التطور العلمي والتكنولوجي المتلاحق فرض تغيرا في الطريقة التي يعيش بها الانسان في شتى أنحاء العالم، ودخلت أنماط سلوكه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ضمن هذا التغير، وحتى الطرق والوسائل التي يعبر بها عن أفكاره ويدافع عنها تغيرت تناغما مع هذا التطور ،حيث

(1) توفيق المدني، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، المرجع السابق، ص57.

(2) انظر في ذلك: نور الدين العوفي، الربيع الديمقراطي العربي: الاستثناء يؤكد القاعدة، من كتاب الربيع العربي.. إلى أين ؟، أفق جديد للتغيير الديمقراطي، المرجع السابق، ص ص 82-83.

طرحت ثورة الاعلام والاتصال صفة جديدة للعصر الذي نعيش فيه، والذي دأب المفكرون والباحثون بوصفه بالسمة الغالبة عليه وأطلق عليه عصر الانترنيت وعصر العولمة.

إن أحد الملامح الرئيسية للمشهد العالمي منذ العقد الأخير من القرن العشرين تجسد فيما عرف بظاهرة العولمة، واعتبرت ثورة الاعلام والاتصال أحد أبعادها الأساسية ،حيث اتضحت تجلياتها على المجالات كافة بشكل جعلها أكثر ملاءمة بتحولها من الطور النظري إلى الطور العملي، فالأمر يتعلق بتغير عميق فيما يتعلق بنظم الاتصال وتبادل المعلومات ليس فقط بين الدول والمؤسسات المختصة وانما على المستوى الشخصي أيضا، وهو ما انعكس على الحياة السياسية في ظل بيئة دولية تجعل من صفة الديمقراطية خاصية أساسية من خصائص النظام العالمي الجديد من جهة، ومطلبا عاما باعتبارها الفلسفة التي تتيح آليات ممارسة الحقوق السياسية وأهمها آليات الحوار والتعبير عن الرأي من جهة أخرى[1].

إن التلاحم بين الدعوة إلى الديمقراطية وثورة تكنلوجيا الاعلام والاتصال شكل بنية تحتية لعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي وهو ما سيتم تحليله من خلال ما يلي:

- الدور السياسي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال.
- الربيع العربي: الطفرة الشبابية وشبكات التواصل الاجتماعي.

1.3.2. الدور السياسي لتكنولوجيا الاعلام والاتصال

يطلق مصطلح "الوسائط التقليدية"[2]. في أدبيات الفكر السياسي على الأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني والتي تلعب دورا محوريا في نشيط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فالممارسة الديمقراطية تفقد وضوحها في غياب هذه المؤسسات التي تعمل كصمام أمان ضد استشراء ولاستبداد والفساد بأشكاله المختلفة من خلال صيانة حقوق المواطن ،وغني عن الذكر أن هذه المؤسسات في معظم الدول العربية معزولة عن الشارع السياسي، الأمر الذي أدى إلى حالة عدم ثقة في معظم القوى السياسية والمدنية التي عجزت عن أداء أدوارها الأساسية سواء

(1) الأفكار مستوحاة من مقال الأستاذ الدكتور: جمال على الدهشان، "دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية: الديمقراطية الرقمية نموذجا"، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، موقع انترنيت-http://ijres -2018 v1 n2-127 - بتاريخ 22 فيفري 2018 ،ص ص 130-145.

(2) جمال علي الدهشان، المرجع السابق، ص131.

تحت ضغط الأنظمة التسلطية العربية أو لعجزها حتى على ممارسة السلوك الديمقراطي في حيزها الداخلي.

إن لتكنولوجيا الاعلام والاتصال الحديثة دورا جوهريا في تطبيق الأسلوب الديمقراطي، بل هي وعلى حد تعبير الأستاذ (جمال علي الدهشان)[1]. طوق النجاة وبارقة الأمل في تحفيز القيم الديمقراطية وتنشيط عمل المؤسسات الديمقراطية، وكذلك التأثير في طبيعة إجراءات العملية الديمقراطية وممارستها في ظل ما تشهده الوسائط التقليدية من معوقات وتحديات في سبيل قيامها بدورها ،وعلى الرغم من أن هناك تعدد في الرؤى والاتجاهات بين المتخصصين بدراسة انعكاسات تكنولوجيا الاعلام والاتصال على التحول الديمقراطي في العالم العربي ،والتي تحاول أن توضح حدود فعالية هذا المتغير في تسريع عملية التحول الديمقراطي ،إلا أنه يمكن تلخيص الدور السياسي لثورة المعلومات والاتصالات من خلال الآثار الإيجابية لها في النقاط التالية:

أولا: إن التقدم التقني والتكنولوجي له أثره على طبيعة العلاقات التي تربط بين كل من منتج الرسالة، وموزعها، والجمهور المستهدف وإذا كانت النظم التسلطية ترتكز على احتكار المعلومة فإن ثورة الاعلام والاتصال من شأنها أن تقلل من قدرة هذه النظم على فرض الرقابة على مصدر المعلومة وحرية الرأي، وفي هذا الاطار يقول الدكتور (حسين توفيق إبراهيم) بأن هذه الثورة أسهمت في توفير مصادر مستقلة للمعلومات، وكسرت احتكار النظم الحاكمة للمعلومات وهو ما كان يشكل احدى الدعامات الأساسية لتكريس طابعها السلطوي، وإخفاء ممارساتها الاستبدادية"[2].

ثانيا: إن لثورة المعلومات والاتصالات الدور البارز والأساسي في تزكية ما يسمى بعدوى الانتشار من خلال نشر القيم الديمقراطية عبر الحدود، وهو ما أثبته الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في العالم، فقد سمحت بنشر أفكار سياسية مهمة عن الديمقراطية والحرية والممارسة السياسية، والتبادل السلمي للسلطة، ونقل ومحاولة الاستفادة من نجاح التجارب السياسية الأخرى فضلا عن تدعيم المقارنة بين ما يجري في هذه الدول والممارسات التي تجري في الدول الأخرى ،مما يسهم في تدعيم وتعزيز الوعي السياسي ويرفع مستوى الطموحات والتطلعات بشأن قضايا الإصلاح والتطور الديمقراطي بل وتتعاظم

(1) نفس المرجع، ص ص136-137.

(2) حسين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، المرجع السابق، ص148.

درجات المطالبة بتطبيق هذه الممارسات، وهنا يبرز دور شبكات التواصل الاجتماعي بمختلف صورها في تنمية ذلك الوعي وهو ما أكدته نتائج دراسات وبحوث عديدة[1].

ثالثا: مكنت ثورة الاعلام والاتصال قوى ومنظمات المجتمع المدني من الاتصال بمثيلاتها في الخارج بعيدا عن سيطرة الدولة [2]. كما قدمت دعما قويا لقوى المعارضة السياسية حيث شكلت فضاءا حرا للتواصل مع العالم الخارجي، وحشد التأييد الدولي بشأن بعض القضايا، كالمطالب المشروعة للفئات المهنية أو الأقليات، مما يجعل النظم الحاكمة عرضة للضغوط الخارجية ومثال ذلك مسألة حقوق الانسان وضغط المنظمات غير الحكومية.

رابعا: قدمت تكنولوجيا الاعلام والاتصال إمكانات جديدة لم تكن موجودة في ظل وسائل التعبير والمشاركة السياسية التقليدية ووسائل الاعلام التقليدي ،وأسهمت في تسهيل سرعة الاستجابة للأحداث السياسية بمجرد تحرير رسالة الكترونية[3].فهي إذن أداة هامة لجمع المعلومات حول القضايا العامة لتعبئة شبكات المجتمع خلفها من خلال نقل مشكلات المواطن العادي في المدونات والصحافة الالكترونية والمواقع الاجتماعية العامة، والتي تصبح جماعة ضغط من شأنها أن تساهم في التقييم المستمر للسياسات العامة الحكومية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وقد يصل الأمر إلى خلق معارضة لهذه السياسات العاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين في شكل احتجاجات جماعية أو عنف سياسي.

إن ما تم ذكره سابقا يؤكد أن تكنولوجيا الاعلام والاتصال من شأنها أن تكون بنية تحتية لعملية التحول الديمقراطي لكن هذا لا يعني العلاقة المباشرة بينهما فثورة تكنولوجيا الاعلام والاتصال لا تؤدي الى تحول ديمقراطي بصورة آلية ،لأن هذا التأثير يبقي رهين مجموعة من العوامل تتعلق بالخصوصية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعالم العربي من ناحية ،وبانعكاسات العولمة وتغيرات النظام العالمي من جهة أخرى ويمكن ايجاز ذلك في الدراسة القيمة التي قام بها (شريف عبد الرحمن النصر) المعنونة (التقانة الشبكية في مواجهة الاستبداد: من معضلة السجين إلى معضلة السجان)، والتي تساءل فيها عن مقدرة التقانة الشبكية على تحدي أنظمة الاستبداد، مستخدما مقاربتين

(1) جمال علي الدهشان: المرجع السابق، ص ص140-141.

(2) حسين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، المرجع السابق، ص148.

(3) جمال علي الدهشان، المرجع السابق، ص143.

نظريتين هما: معضلة السجين ومعضلة السجان (أي المستبد) ،وتوصل إلى القول بأن التقانة الشبكية من خلال تحديها لمنطق معضلة السجين وتحويلها إلى مقلوبها معضلة السجان: قادرة نظريا على أن تشكل عنصر ضغط على أنظمة الاستبداد. ولكنها على مستوى الحالات الواقعية يمكن أن تستخدم بنفس الفاعلية من طرف هذه الأنظمة لمواجهة الاحتجاجات الجماهيرية المدعمة تقنيا، ويصل إلى نتيجة تؤكد وجهة النظر الظرفية المتبناة لعامل تكنولوجيا الاعلام والاتصال فالتقانة الشبكية يمكن النظر إليها بوصفها عاملا محايدا، يتعين أن يدرس تأثيره بالنسبة إلى تأثير عوامل أخرى.[1].

ويمكن الإشارة هنا كمثال للنشاط السعودي والاماراتي الذي يستخدم الدعم المالي في ترسيخ نظام السيسي في مصر من خلال استغلال تكنولوجيا الاعلام والاتصال ،وحتى شراء صحف ومؤسسات إعلامية تشوه الثورات العربية وتحملها النكبات في سوريا واليمن وليبيا مبرئة الأنظمة العربية من مسؤوليتها ،فضلا عن دور الصين في مساعدة السعودية في حجب المواقع الالكترونية التي لا ترغب أن يقرأها مواطنوها دفاعا عن الاستبداد[2]. مما يؤشر إلى الحرص الشديد للسيطرة على هذه الوسائل بهدف التحكم في المعلومات التي تصل إلى الجمهور، وهو ما يعد من أكثر صعوبات الممارسة الديمقراطية.فلا عجب إذن أن تتصدر الحكومات العربية قائمة الدول الأشد عداءا للأنترنيت[3].

إن هذا التباين في تأثير تكنولوجيا الاعلام والاتصال على عملية التحول الديمقراطي لا ينف حقيقة الدور الذي لعبته وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي ،حيث كان لها دورا هاما في التعجيل بسقوط نظام بن علي في تونس ونظام حسني مبارك في مصر، كما ساهمت في التعبئة الاجتماعية السياسية في العديد من البلدان العربية (سوريا، البحرين، اليمن...) ،وسيتم توضيح ذلك من خلال الفرع الثاني.

2.3.2. الربيع العربي: الطفرة في مسارات التحول الديمقراطي وشبكات التواصل الاجتماعي

شهدت المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية ،وهو مصطلح يشير الى الخصوصية الشبابية في المنطقة في المنطقة العربية ،حيث مثل الشباب في المرحلة العمرية (15–29) سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وكانت هذه الفئة العمرية تعاني من مظاهر اقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي

(1) شريف عبد الرحمن النصر،" التقانة الشبكية في مواجهة الاستبداد :من معضلة السجين الى معضلة السجان" ، سياسات عربية العدد37 (مارس 2019) ،موقع انترنيت: بتاريخ 25 ماي 2020. https://siyasatarabiya.dohainstitue.ory/ar/issue037/payes artou.aspx.

(2) عزمي بشارة، ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي، المرجع السابق(موقع انترنت)

(3) أنظر تقارير منظمة مراسلون بلا حدود ،موقع انترنيت :www.arabesque.tn

جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له، وهو الأمر الذي أكدته مختلف الحركات الاحتجاجية في العالم العربي، لكن ميزة هذا التحرك جاءت مع ما ساهمت به وسائل التواصل الاجتماعي المختلفةوالتي استطاعت أن تحشد الفئات الشبابية للخروج في مظاهرات كما سهلت سبل التواصل بين كافة شرائح المجتمع الواحد، وقد ظهرت نتائج هذه الشبكات بشكل واضح في مصر وكذلك تونس ،حيث تمكن الشباب في فترة وجيزة من حشد الفئات الشبابية والخروج في المظاهرات والاتفاق على الزمان والمكان، ومن ثم إزاحة الخوف السياسي وتحدي الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام العربي، فمن الآثار الإيجابية للإعلام الجديد أنه منح الحركة الاحتجاجيه القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم، كما مكن المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، فقد اتسمت الحركة بكثرة عدد المدونيين المساندين للفعل الاحتجاجي وبرز بقوة دور اعلام المواطن متحديا التعتيم الإعلامي الرسمي.[1]

لقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي قاسما مشتركا في السياق السياسي العام، وعنصرا مؤثرا في العديد من المناقشات ووسيلة أساسية لتبادل الأخبار والمعلومات ،بل وتحولت إلى منصة إخبارية هامة للعديد من المؤسسات الإعلامية والقوى السياسية الفاعلة، عبر انشاء صفحات أو حسابات شخصية للتواصل مع متصفحي مواقع التواصل الاجتماعي من أجل التفاعل معهم.وتشير الدراسات أن مواقع التواصل الاجتماعي طورت من أدواتها الأساسية لتصبح المصدر الرئيسي للأخبار والمعلومات وربما يكون أحد العوامل التي ساهمت في ذلك مشاركة المعلومات الطوعية بين المستخدمين، الأمر الذي يؤدي إلى نشر الأفكار والآراء وردود الفعل، وتبادل المصالح والأنشطة وغيرها من أشكال المحتوى المقدم، لاسيما أنها تتمتع بخصوصية السرعة والانتشار المدعمة بالفيديو والصور (الفايسبوك– التويتر– الانستغرام– يوتيوب– موقع جوجل – واتس آب) ،وقد أشار تقرير مركز النبأ الوثائقي[2] وفقا لحصاد 2017 بأن الفايس بوك يقود الشبكات الاجتماعية في العالم ويسيطر على 119 دولة من أصل 149 دولة ،وللعالم العربي نصيب كبير منها وكان ترتيب الدول العربية من حيث أعداد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي كما يلي:

(1) تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة، المرجع السابق، ص 14، ص17، ص18.

(2) موقع مركز النبأ الوثائقي دلال العكيلي، حصاد 2017: استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، موقع انترنيت مركز النبأ الوثائقي: www.annabaa.ory

https://m.annabaa.org/arabic بتاريخ 27 ماي 2020.

جدول17 : نسب استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي

مصر	أكثر من 33 مليون مستخدم	يشكل 37 % من السكان
السعودية	أكثر من 18مليون مستخدم	يشكل 58 % من السكان
الجزائر	أكثر من 16 مليون مستخدم	يشكل 43% من السكان
العراق	أكثر من 13 مليون مستخدم	يشكل 40 % من السكان
المغرب	أكثر من 12 مليون مستخدم	يشكل38 % من السكان
الامارات	أكثر من 8 مليون مستخدم	يشكل 94% من السكان
سوريا	أكثر من 6 مليون مستخدم	يشكل 37% من السكان
تونس	أكثر من 5 مليون مستخدم	يشكل 55% من السكان
الأردن	أكثر من 4 مليون مستخدم	يشكل 66% من السكان
السودان	أكثر من 3 مليون مستخدم	يشكل 8% من السكان
ليبيا	أكثر من 2 مليون مستخدم	يشكل 49% من السكان
الكويت	أكثر من 2 مليون مستخدم	يشكل 71% من السكان
لبنان	أكثر من 2 مليون مستخدم	يشكل 56% من السكان
قطر	أكثر من 2 مليون مستخدم	يشكل 95% من السكان
اليمن	أكثر من 2 مليون مستخدم	يشكل 8% من السكان
عمان	أكثر من مليون مستخدم	يشكل 41% من السكان
فلسطين	أكثر من مليون مستخدم	يشكل 34% من السكان
البحرين	أكثر من مليون مستخدم	يشكل 73% من السكان
جيبوتي	أكثر من مليون مستخدم	يشكل 20 % من السكان
موريتانيا	أكثر من مليون مستخدم	يشكل 11 % من السكان
جزر القمر	أكثر من مليون مستخدم	يشكل 9 % من السكان
الصومال	أكثر من مليون مستخدم	يشكل 8 % من السكان

باقي الدول العربية – اليمن وعمان وفلسطين والبحرين وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر والصومال 4%

المصدر: تقرير مركز النبأ الوثائقي موقع انترنيت: https://m.annabaa.org/arabic بتاريخ (27 ماي 2020).

إن الاحصائيات تشير إلى أنه خلال الربيع العربي ارتفع عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي خاصة تلك الدول التي شهدت الحركات الاحتجاجية فقد تم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لتنظيم المظاهرات وتقديم المعلومات.كما أن منطقة الخليج العربي تتربع قمة الدول الأكثر استخداما لوسائل التواصل الاجتماعي ،فقد استطاعت دول المجلس أن تحافظ على صدارتها في المراكز الخمسة الأولى من حيث نسبة المستخدمين من السكان(مثلا السعودية 58% من عدد السكان ،الامارات 94 %) وهناك مؤشرات تتعلق بتنوع شرائح المستخدمين حيث لم تعد هذه الوسائل حكرا على النخبة، فنسبة التفاعلات باللغة العربية في المنطقة العربية عبر شبكة الفايس بوك بلغت 55% مرتفعة عن نسبة 43 % قبل عامين، أما في التويتر فبلغت نسبة التغريدات بالعربية 72% من مجمل التغريدات داخل المنطقة حيث يعتبر فيس بوك وسيلة التواصل الاجتماعي الأكثر استخداما في جميع انحاء العالم العربي 87%،يليه على التوالي واتس آب بنسبة 84 %. [1].

اذن يمكن القول ان وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي مع الطفرة الشبابية لعبا دورا اساسيا في إذكاء الوعي السياسي وتفعيل الحركات الاحتجاجية من خلال التعبئة الاجتماعية والسياسية ،لكن هذا الدور الايجابي لا يعن ان تكنولوجيا الاعلام والاتصال هي التي أحدثت ثورات الربيع العربي ،فالأمر يتعلق بتفاعل مجموعة من العوامل ذات أبعاد مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتقنية على مستوى البيئة الداخلية والخارجية للعالم العربي.

(1) وسائل الاتصال الاجتماعي تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي أين كانت وكيف أصبحت؟ !،بتاريخ 31 مارس 2015 ،موقع انترنيت : Htttp://www.arageek.co

3. شبكية العلاقة بين متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

إن شبكة التفاعل الإيجابي بين الضغط الداخلي والخارجي في العالم العربي أدى الى نتيجة أساسية وهي إن لم يكن تبني عملية التحول الديمقراطي من الداخل فسيكون قطعا من الخارج، وهذا ما أكدته الصيرورة التاريخية بدليل أحداث 11 من سبتمبر 2001، والقيادة الأمريكية لمشاريع الديمقراطية في العالم العربي وكذلك أحداث الربيع العربي منذ أواخر سنة 2010، والقول بالتفاعل الإيجابي، لا يعني التأثير الإيجابي القطعي للضغط الخارجي أو الداخلي على مسار عملية التحول الديمقراطي ، فتوثيق مسار عملية التحول الديمقراطي في المنظمة العربية منذ سنة 2001 بمسار الإصلاحات السياسية إلى انطلاق الثورات الشعبية (2010) المطالبة باسقاط الأنظمة وليس إصلاحها يؤكد نقطتين أساسين هما: فشل عملية الإصلاح سابقا من جهة ،ومن جهة أخرى التأكيد على أن إمكانيات التحول الديمقراطي اليوم أصبحت أكثر واقعية ،بحيث يمكن أن يأتي من الأعلى بادراك صانع القرار والنخبة الحاكمة أن حسابات الربح والخسارة تتطلب اجراء إصلاحات عميقة لاحتواء المطالب الشعبية قبل انفجارها (وهو حال العديد من الأنظمة كالمغرب- السعودية- الأردن)، أو أن يأتي من تحت من خلال ثورات شعبية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية التحول إلى اقتتال داخلي وحروب بالوكالة كما هو الحال (في سوريا- اليمن ليبيا) ،الأمر الذي يعني محاولة تجاوز مفهوم الديمقراطية الإجرائية بأي شكل من الأشكال.وسيتم توضيح ذلك من خلال ما يلي:

- التحول الديمقراطي في اطار المبادرات العربية.
- المتغيرات الإقليمية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي.
- تطبيق مقياس الديمقراطية العربي لقياس تأثير العامل الخارجي.

1.3. التحول الديمقراطي في إطار المبادرات العربية

ازدادت حدة نبرة التنظير والتوصيات لإحداث التغيير في المنطقة العربية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث ظهرت العديد من المبادرات العربية للإصلاح الديمقراطي كمحاولة للتأقلم والخروج من مأزق ضرورة البدء بأولى مراحل عملية التحول الديمقراطي ،وقد جاءت أحداث الربيع العربي بعد عقد من الزمن مؤكدة حقيقة الحاجة إلى الإصلاح الديمقراطي من الداخل ومبرزة دورا حاسما للعامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي وقد كانت المبادرات العربية على مستويات عديدة تبنتها الحكومات ومنظمات إقليمية ومراكز بحوث علمية وتنظيمات المجتمع المدني.

1.1.3. مبادرات المجتمع المدني

إن الحديث عن مبادرات تتعلق بالتحول الديمقراطي يعني الرجوع إلى مختلف المؤتمرات والاعلانات والوثائق التي تتضمن دعاوي الإصلاح السياسي بالمعنى الضيف والإصلاح الديمقراطي بالمعنى الواسع. وفي إطار منظمات المجتمع المدني، فإن الحديث عن هذه المبادرات لا ينف محاولات سابقة لمؤتمرات الإصلاح الديمقراطي منذ أربعين سنة[1]، إلا أن الطفرة في المناقشات والمؤتمرات المكرسة للإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية التي شهدتها ففترة ما بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001، عكست نوع من التفاعل الإيجابي بين البيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية والضغط الخارجي، وسيتم التطرق في هذا السياق لبعض من النماذج.

أولا: المنتدي المدني العربي الأول[2] (بيروت 19-22 مارس 2004).

يضم المنتدى 52 جمعية أهلية عربية من 13 بلدا، واجتمع في أول مؤتمر له في بيروت (19-22 مارس 2004)، ووجه رسالة إلى الملوك والرؤساء العرب سميت برسالة المنتدى العربي الأول الموازي للقمة العربية (لأن القصد منه أن يسبق القمة العربية للجامعة العربية المخصصة لقضية الإصلاح السياسي) ،وتضمنت الرسالة كافة جوانب الإصلاح الديمقراطي تقريبا لكن في اطار مبادئ عامة كإحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية وقبول التعددية والحاجة إلى الإصلاح الدستوري ونقل المزيد من السلطات من السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية، كما خلص المنتدى إلى أن المشكلات الداخلية في العالم العربي بغض النظر عن الضغط الخارجي، تقتضي السير في طريق الإصلاح أو مواجهة الفوضى والقلاقل على الأمد الطويل ،وبخلاف الكثير من مبادرات الإصلاح الأخرى تتعرض رسالة المنتدى لدور الإسلام في المنطقة وتشدد على حق المشاركة لجميع المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم القومية أو الدينية أو اللغوية، مما يوفر فرصة للمشاركة السياسية لجميع الأطياف السياسية كما يخصص المنتدى قسما كاملا لتجديد الخطاب الديني، وأهم ما ميز المنتدى أنه تشكل من

(1) اجتمع فريق مكون من 71 مفكر عربي في قبرص وأسسوا المنظمة العربية لحقوق الانسان في مؤتمر بعنوان "الأزمة الديمقراطية في العالم العربي".

منى يعقوبيان، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط الجزء الثاني المبادرات العربية، موقع انترنيت:

www.usip.org/26os22.pdf. تقرير رقم 136/ماي 2005) بتاريخ: 22جانفي 2019.

(2) رسالة المنتدى العربي الأول متوفرة على موقع أنترنيت:

http// :www.apfw.org/index :arabic.asp ?fname=nervs%5carabic%5c12808.htm

جماعات تعكس مصالح متعددة كجمعيات حقوق الانسان، والجامعات النسائية والمنظمات المعنية بحرية الصحافة، وهي أطراف ذات وزن في معادلة التحول الديمقراطي.[1]

ثانيا: إعلان الدوحة من أجل الديمقراطية والإصلاح (2-4 جوان 2004)[2]

استهل إعلان الدوحة دباجته بأن التغيير الديمقراطي أصبح خيارا لا يقبل التفاوض، ولا يمكن تأجيله، كما يستنكر التستر وراء ضرورة حل القضية الفلسطينية قبل تنفيذ الإصلاح السياسي، ويدعو الحكومات العربية إلى وقف استغلالها لقضيتي العراق وفلسطين لتعطيل الإصلاح السياسي ،ويدعو الإعلان إلى اجراء انتخابات حرة وعادلة، وإلغاء قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية والإجراءات القضائية الاستثنائية وإقامة قضاء مستقل وإدخال إصلاحات دستورية والحد من السلطات الرئاسية. وتوفير الضمانات لحرية التعبير وتكوين النقابات وزيادة المشاركة السياسية للمرأة، ومنح حرية كاملة لتشكيل الأحزاب السياسية مع المطالبة بانسحاب العسكريين من المسرح السياسي (فصل ما هو عسكري عن ما هو مدني)، كما يقترح انشاء مؤسسة لمراقبة الديمقراطية العربية مقرها قطر.

ثالثا: وثيقة الإسكندرية حول قضايا الإصلاح في الوطن العربي (12-14 مارس 2004)[3]

تعتبر وثيقة الإسكندرية مبادرة شبه حكومية، بحيث يرى البعض من المفكرين بأنها تعرضت للاختطاف من طرف الحكومة المصرية، وذلك بحكم خطاب الرئيس السابق (حسني مبارك) في افتتاح المؤتمر، والذي حمل رسالة رمزية بأن المؤتمر نظم بمباركة الحكومة المصرية، والوثيقة تم صياغتها من طرف مجموعة من المفكرين العرب والديبلوماسيين السابقين ورجال الأعمال (100 من مصر و50 من بلدان عربية أخرى)، وتتصدى الوثيقة لمختلف جوانب الإصلاح: السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي وتتميز باتساع نطاقها وتمثيلها للمنطقة ككل ،وتضمنت الدعوة الى اجراء إصلاحات سياسية عميقة كرفع حالة الطوارئ واجراء انتخابات حرة، وتحديد مدة الرئاسة، اطلاق الحريات السياسية والمدنية (تشكيل الأحزاب السياسية وتكوين مؤسسات المجتمع المدني) في اطار الدستور والقانون، كما شملت أحكاما للمتابعة من خلال انشاء منتدى الإصلاح العربي ،وأوصت الوثيقة بعقد مؤتمرات وطنية للإصلاح في مختلف البلدان والاستفادة من قصص الإصلاح الناجحة.

---

(1) للتفصيل أنظر: منى يعقوبيان، المرجع السابق، ص ص5-6.

(2) الإعلان متوفر على موقع أنترنيت

http :www.npwj.org/modules.php ?name=news &file=article &sid=1715.

(3)متوفرة على موقع انترنت

http://www.arabreformfroum.org/ar/fipes/ar document.pdf

لكن تأكيد الوثيقة على الحدود الدستورية والقانونية المتبناة ساهم في ضعفها ،خاصة وأن المشتركين وقعوا الوثيقة بصفتهم أفرادا وليس كممثلين لمنظمات محددة، كما أن تجنب التيار الإسلامي يعني تجاوز مسألة رئيسية في عملية التحول الديمقراطي، فالإسلاميون استبعدواأساسا من المؤتمر فمن بين 150 مشترك فإن واحد أو اثنين فقط كانا يمثلان وجهة نظر إسلامية.[1]

رابعا: اعلان صنعاء (10-12 جانفي 2004)[2]

تمخض اعلان صناء عن مؤتمر صنعاء الذي اشتركت الحكومة اليمنية في تنظيمه وحضره 820 مشارك يمثلون 52 بلد (حكومات – منظمات مجتمع مدني- احزاب سياسية) ،وقد أنشأ المؤتمر المتندي العربي للحوار الديمقراطي كأحد الآليات الرامية إلى تحفيز الحوار بين مختلف الأطراف.

وقد دعا الإعلان إلى إيجاد هينات تشريعية منتخبة، وسلطة قضائية مستقلة واحترام سيادة القانون، وتمكين المرأة، وضرورة اشراك القطاع الخاص في أي جهد للإصلاح، إلا أن ما يؤخذ على الإعلان انه قدم عموميات مبهمة أكثر من تقديمه لتوصيات ملموسة، خاصة وأنه تضمن إشارة إلى القضية الفلسطينية التي عادة ما استغلت لتعطيل أي مسار للتحول الديمقراطي في المنطقة العربية[3]

2.1.3.اعلان تونس (كمبادرة في ظل جامعة الدول العربية)ومبادرةالاصلاح العربي (كمبادرة لمراكز بحث)

وفر مدخل الإرهاب بيئة إيجابية لحركية عملية التحول الديمقراطي عقب هجمات 11 من سبتمبر 2001، حيث تم الربط بين الإرهاب وبيئة الأنظمة غير الديمقراطية في المنطقة العربية، مما شكل ضغطا على السلطة الحاكمة، فظهرت بذلك مبادرات حكومية للإصلاح السياسي في المنطقة وأبرزها:

أولا:اعلان تونس (وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح)

أعلنت الحكومات العربية بعد مؤتمر قمة الجامعة العربية في 23 ماي 2004، عن مبادرتها للإصلاح، حيث اضطرت الجامعة العربية إلى اعداد استجابة موحدة لمبادرة الشرق الأوسط الكبير الصادرة عن مجموعة البلدان الثمانية، وبناء على ذلك تم التوقيع على اعلان تونس المكون من 13 نقطة[4] .وتعد الوثيقة أول دعوة عربية متعددة الأطراف تقدم مدخلا مهما للحكومات الغربية في حوارها مع نظرائها

(1) أنظر في ذلك: منى يعقوبيان، المرجع السابق، ص08.

(2) اعلان صنعاء متوفر على الرابط:

http://www.caabu.org/press/documents/sanaa-declaration-html-htm.

(3)منى يعقوبان، المرجع السابق، ص ص8-9.

(4) اعلان تونس، موقع انترنيت

http://www.daralhayat.net/actions/print.php.

العرب حول الحاجة إلى الإصلاح، بالرغم من أنها تضمنت سلسلة من عبارات التأييد المبهمة من ناحية المبدأ دون الالتزام بأي شيء جوهري، ومثال ذلك يدعو الإعلان إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية من خلال توسيع المشاركة في الحياة السياسية والعامة ولكنه لا يقترح أي حلول عملية كرفع القيود عن تنظيمات المجتمع المدني، كما أن نشطاء المجتمع المدني لم يتم التواصل معهم لصياغة الإعلان، فلم تبذل الجامعة العربية أي محاولة في هذا الاطار، ولذلك تعرضت الوثيقة للنقد[1] كما أن الوثيقة جاءت لتعبر عن محنة الإصلاح الديمقراطي في المنطقة العربية ما بين النظام المنشود والنظام القائم وفا لتعبير الأستاذ (معتز سلامة)[2]، وذلك في ظل تقدم ثلاثة تيارات حول المشروع الخارجي للإصلاح، الأول يمثل الرفض المطلق لأي نمط إصلاحي يأتي من الخارج، وقد مثل هذا التيار كل مصر والسعودية ،ثم التيار المؤيد الداعي لعدم التعجل في الرفض ومثلته دولة الكويت، أما الثالث فهو تيار واقعي توفيقي والذي رأي عدم الممانعة في أن تلتقي المبادرات الإصلاحية الداخلية والخارجية في منتصف الطريق، ومثل هذا التيار دولة البحرين.

ثانيا: مبادرة الإصلاح العربي[3]

تأتي مبادرة الإصلاح العربي للتعبير عن جهد مراكز الفكر ومعاهد الأبحاث ،وقد تأسست كمؤسسة بحثية مستقلة سنة 2005 وتسعى إلى اقتراح برامج واقعية منبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي، كما تهدف إلى أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية ومن أهم ما ساهمت به المبادرة تصميم مقياس لتقييم عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية ،ويركز مقياس الديمقراطية العربي في جمع بياناته على ثلاث آليات هي الجانب القانوني، وانطباعات وآراء الرأي العام، والممارسة الفعلية لأنظمة الحكم من خلال العمل الميداني والتقارير الموثقة لممارسات سلطة الحكم. بحيث يتم القياس من خلال مراقبة الممارسة وليس فقط المحددات الفوقية كالتشريعات التي تعتبر وسائل ويسمح المقياس بإلقاء نظرة على حالة التحول الديمقراطي في العالم العربي، ويمكن القارئ من تتبع حالة التحول عبر الزمن ومن ثم يشير إلى قيود ومحددات التحول الديمقراطي في العالم العربي .والجدير بالذكر أن المقياس يوفر قراءة كمية عن وتيرة

(1)منى يعقوبيان، المرجع السابق، ص ص13-14.

(2) معتز سلامة، الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية، كراسات استراتيجية السنة 15 العدد 153 (2005): ص9.

(3) للتفصيل حول المبادرة يمكن الرجوع إلى الموقع الرسمي لها: www.arab-reform.org

واتجاه التحول الديمقراطي كجزء من عملية التغير الحاصل على النظام السياسي في الدول العربية، والتي يمكن النظر إليها من زاوية انتقاليتها والافتراض الأساسي الذي يقوم عليه المقياس هو أن التحول الديمقراطي الإيجابي هو نتاج تحقق إرادة سياسية وأن عدم وجود تحول ديمقراطي إيجابي بمعنى تعثرة أو غيابه أو تراجعه هو نتاج غياب إرادة مناسبة، أو فشل تحقيقها.

ومعظم المؤشرات التي يعتمد عليها المقياس مرتبطة بالتصور السائد (الباراديجم paradigme) حول النظم الديمقراطية المعاصرة بمعنى مدى الاقتراب من نموذج الديمقراطية الليبرالية في الدولة القومية، والبحث في الجوانب الإجرائية من الديمقراطية يعكس الحد الأدنى المرجو من عمليات التحول الديمقراطي ،فالأمر يتعلق بالنموذج الأقرب إلى القاسم المشترك المنشود، وتعترف المبادرة بذلك ، وتبرر ذلك بأن الأمر لا يتعلق بخيار سياسي أو التقليل من شأن الأدبيات الناقدة للديمقراطية الليبرالية، بل لأن الأمر مرتبط بالقاسم المشترك بين النظم الديمقراطية المعاصرة ولهذا أضافت المبادرة مؤشرين إلى الأربعين المعتمدة منذ نشأتها لمسايرة التصور العام وهما: مؤشر ضمان التنوع (تعامل النظام السياسي مع التعددية الثقافية والاثنية، والدينية)، ومؤشر مشاركة المواطنين في النقاش العام، كمحاولة لتحديد مدى اقتراب الوسائل (الإجراءات) من الممارسة (الواقع) أي التأكد من أن سلطات النظم الديمقراطية تمثل المواطنين ولا تحل محلهم.

لكن تبقى القراءة الكمية عن عمليات التحول الديمقراطية تحوي على درجة من التبسيط والتجريد، وهذا باعتراف باحثي المبادرة .لكن مع هذا قدمت المبادرة مؤشرات مكنت من قياس العديد من الجوانب المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي ،خاصة كحالات منفردة للدول العربية مثل: قياس مستوى الحريات السياسية والمدنية، والمؤشرات المتعلقة بالمساواة والعدالة الاجتماعية، الوظائف الرقابية في النظام السياسي، الاعلام، التعليم، الانفاق الحكومي .ونظرا لأن المبادرة مستمرة إلى اليوم سيتم الاعتماد على المعطيات الكمية المتوفرة في ظلها لقياس مدى تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

2.3. المتغيرات الإقليمية (العائق الإقليمي)

اتسمت البيئة الإقليمية والدولية بتكاثر ديناميات التوتر، فالمنطقة العربية كانت ولا زالت موضع اهتمام وأطماع العديد من القوى الإقليمية والدولية، ولفهم التأثير الإقليمي والدولي في مسار التحول

الديمقراطية في العالم العربي يمكن الاستعانة بالنموذج الذي قدمه الأستاذ (عبد الفتاح ماضي)[1] ،والذي تتداخل فيه العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاستراتيجية. ويلخص الباحث نموذجه من خلال خمسة موضوعات وهي نشأة الدولة الوطنية العربية وتطور علاقاتها بالخارج باعتبار أن للمنطقة العربية تاريخ طويل مع التداعيات السلبية للتدخل الخارجي من الحدود المصطنعة إلى زرع الكيان الصهيوني في المنطقة ودعم حلفائها في المنطقة، حتى بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 حلت مسألة الإرهاب محل الخطر الشيوعي، وأضحى المسرح الرئيسي للحرب على الإرهاب هو الدول العربية والإسلامية، فمن خلال مدخل الإرهاب تم تسطير "سياسة تغيير النظام في الشرق الأوسط "من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وبها تم احتلال العراق، والنقطة الثانية هي الأضواء الحمراء والخضراء، فممانعة الغرب (ضوء أحمر) أمام الديمقراطية العربية إذا ما أتت بقوى سياسية مستقلة تهدد الوضع القائم في المنطقة الذي يضمن المصالح الاستراتيجية للغرب، وقد تكون الحالة الجزائرية عقب توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 وحالة التجربة المصرية بعد الانقلاب على الثورة سنة 2013 خير دليل على ذلك. أما النقطة الثالثة والرابعة المعنونة على التوالي تشير إلى محاربة الإرهاب ومسألة الديمقراطية، وعامل الإقليم المعادي للديمقراطية، فالأمر الاول يتعلق بعودة استغلال المدخل الثقافي ليس فقط من ناحية تفسير بقاء الاستبداد العربي ولكن هذه المرة بالقول بأن حروب المنطقة وصراعاتها صراعات أبدية ولها جذور تخص المنطقة وتركيبها المذهبي ،أما الموضوع الخامس فمرتبط بتراجع الديمقراطية وصعود الدول التسلطية، وترجع أهمية هذه النقطة إلى الربط القائم بين تصاعد دور الدول ذات أنظمة حكم تسلطية مثل روسيا والصين وايران في القضايا المحورية على الساحة الدولية وضعف القوى التي تنادي بالديمقراطية، مما يؤشر إلى قوة النظم السلطوية وإمكانية تصدير الأوتوقراطية على حد تعبير الأستاذ (عزمي بشارة)[2].

إن الهدف من ذكر نموذج الأستاذ (عبد الماضي فتاح) هو إعطاء صورة شاملة للمتغيرات المتحكمة في تأثير القوى الدولية والإقليمية على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، ومن ثم العودة إلى الاطار التحليلي الذي يربط تأثير العامل الخارجي بالعوامل الهيكلية.ولأن الهدف من هذا

(1) عبد الفتاح ماضي، "العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث"، مجلة سياسات عربية العدد 36 (2019):ص12 .موقع أنترنيت: www.siyassat36-2019-mady.pdf بتاريخ 25 افريل 2020.

(2) عزمي بشارة، "ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي" ،مجلة سياسات عربية العدد 38 (2019): ص22. موقع أنترنيت: بتاريخ 23 نوفمبر 2019 .http://www.siyassat38-2019-bishare.pdf

المطلب تتبع تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في اطار شبكية التفاعل بين الداخل والخارج، وباعتبار أن المبادرات العربية الداخلية شكلت ردود فعل الداخل على الخارج في فترة ما قبل الثورات العربية، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تأثير البيئة الإقليمية على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي بعد الثورات العربية من خلال التعرض الى المحيط الاقليمي ،حيث تم التركيز على الموقف الايراني والتركي والروسي ،ثم العودة الى الداخل من خلال ضغط الحرب في كل من سوريا وليبيا واليمن كوضع قائم من شأنه ان يؤثر سلبيا على مسار عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي .هذا التشابك من شأنه أنيتحول إلى عامل أخر من شأنه تحديد مدى تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي والمقصود بذلك التغيرات الجيوستراتيجية المرتبطةبالثورات العربية ،فاقليميا سيتم التطرق الى موقف كل من ايران وتركيا ،ومحليا (في العالم العربي)الى ضغط الحرب في كل من سوريا واليمن وليبيا.

1.2.3.مواقف الدول الاقليمية: ايران، تركيا

ان مواقف الدول الاقليمية من ثورات الربيع العربي يعكس تفاعل كل دولة اقليمية مع مجريات الاحداث بين دعم او رفض، تبعا لمدى مردودية المصالح التي يمكن ان تحصل عليها.وتم اختيار هذه الدول لاعتبارات جيواستراتيجية ،لكن هذا لا يعن اهمال اهمية دول اخرى كروسيا مثلا.

فايران اتخذت موقفا مزدوجا اتجاه ثورات الربيع العربي ،الامر الذي يعكس موقفها من مسألة التحول الديمقراطي في العالم العربي .ففي تونس رحب الاصلاحيون الايرانيون بالثورة معتبرين قيامها استرداد للكرامة والحرية ،حيث يرى سفير ايران السابق لدى فرنسا (صادق خرازي)ان تحقيق المدنية اصبح مطلب الجماهير المنتفضة ،وان سجل الأنظمة العربية في مسألة الحرية والديمقراطية وسيادة القانون مؤسف للغاية.في المقابل عبر مدير مركز الدراسات الايرانية العربية عن موقف ايران من الثورة السورية بقوله بان ايران تدعم الثورات العربية لكن ليس في سوريا لأن دمشق تقاوم اسرائيل ،وايران تبني علاقاتها مع الدول العربية حسب درجة معارضتها للكيان الصهيوني ،ومن ثم فان اضعاف النظام السوري او اسقاطه سوف تكون له ارتدادات سلبية على دور ايران في المنطقة ،لأنه حليفها الاستراتيجي منذ قيام الثورة الإسلامية سنة 1979 ،فسوريا جسر إيرانإلى لبنان وفلسطين والمتوسط عموما.[1]

(1) نقلا عن : امجد مرادي ،ايران وثورات العرب بين الصحوة الاسلامية والربيع العربي (بيروت :مؤسسة الفكر العربي ،2014)،ص 582.

أما تركيا فموقفها مرتبط بمسألتين أساسيتين هما المصالح الاقتصادية والتركيبة العرقية والطائفية المشابهة للمجتمعات العربية ،فقد احتوت قوى المعارضة السورية وتبنت فكرة الدعوة الى رحيل الأسد ،ولعبت دورا أساسيا في التفاعلات الجيواستراتيجية باعتبارها الأقوى والأكثر أهمية من بين الدول المجاورة لسوريا.أما موقفها اتجاه الثورة التونسية والمصرية فقد دعت الى الاستجابة الفورية لمطالب الشعب المصري محذرة من مخاطر التدخل الأجنبي.واعتبرت ثورة تونس نموذجا يحتذى به لكل البلدان التي تسعى إلى الإصلاح إذا ابتعدت عن مسار التحول الديمقراطي.وفي المقابل وافقت تركيا خلال الثورات العربية على نصب الدرع الأمريكية المضادة للصواريخ على اراضيها .كما اعادت تنسيقها الامني والاستخباراتي مع اسرائيل ،خاصة مع تقدم الملف الكردي وتراجع مستوى التنسيق مع كل من سوريا وايران. وعلى مستوى الشرق الاوسط فقد استطاعت تركيا تحقيق مكانة ودور مهمين بسبب توجهات سياستها الخارجية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكومة ،حيث تحالفت مع الانظمة الديكتاتورية من باب تفعيل العلاقات الاقتصادية ، وبذلك شكل الربيع العربي احراج لها ،واستطاعت ان تحسم موقفها منم الثورة الليبية لجهة ضمان بقاء الاستثمارات التركية في ليبيا ،على الرغم من زوال نظام القذافي الذي ادخلها بقوة الى شمال افريقيا .[1]

2.2.3. ضغط الحرب في: سوريا،واليمن ، وليبيا.

تشير العديد من الدراسات أن الحرب في كل من ليبيا وسوريا واليمن قد أثرت سلبا على التحول الديمقراطي في العالم العربي، فعلى الرغم من حالة الأمل التي انتابت المتظاهرين في كافة الدول العربية باحداث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، فإن أوضاع بعض دول الثورات العربية أو الربيع العربي أصبحت على شفا حرب أهلية جعلتها تحتل مراتب متقدمة للدول الفاشلة أو التي تنذر بتحولها إلى دول فاشلة.

وبالرغم من أن الدول التي عاشت الثورات تأثرت بالدرجة الأولى بتجربتها الخاصة قبل تأثرها بتجارب الآخرين، غير أن هذا لا ينف حالة الإحباط العام التي ولدتها خاصة كل من التجربة الليبية والتجربة السورية والتجربة اليمنية من خراب وأزمات اقتصادية واجتماعية ونفسية، فقد كانت تداعياتها خطيرة على مسار عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

(1) للتفصيل ارجع :وحدة تحليل السياسات ،التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ابريل 2012 ،موقع انترنيت : www.dohainstitute.org>pages>Ar الزيارة بتاريخ 17 اكتوبر 2018.

أولا: ضغط الحرب في التجربة السورية

احتل العامل الخارجي دورا أساسيا في التجربة السورية، وتدرجت أهميته إلى أن أصبح العامل المؤثر الوحيد، بل يمكن القول الحاسم في مسار الثورة السورية، وهو الأمر الذي تطرق له بالتفصيل الباحث (رضوان زيادة)[1] الذي استعرض في دراسته ديناميات تفاعل العوامل الداخلية والخارجية لتحديد مسار الثورة ومصيرها حتى عام 2018، وتوصل إلى أن العامل الخارجي في الثورة السورية احتل بصورة متدرجة دورا أساسيا وتصاعد وزنه حتى صار حاسما في النهاية.

لقد تحولت سوريا إلى ساحة حرب بالوكالة بين أقطاب وايديولوجيات ومصالح اقتصادية متضاربة؟، فخبرة الثورة السورية (منذ 15 مارس 2011) تبين أنه لا إمكانية لدراسة الأدوار الإقليمية بمعزل عن الأدوار الدولية ويوضح الباحث (ياسر جزائرلي)[2] هذه الفكرة باستعراضه لدور كل من إيران وتركيا في الثورة السورية، حيث يؤكد أن ايران لم تكن لتنتصر لولا مساعدة روسيا، وأن تركيا لم تكن لتخسر رهانها لولا خذلان حلفاءها، ويتساءل الباحث لماذا اتخذت أميركا إيران–وهي من ألد أعدائها– حليفا في العراق، بينما تحالفت في سوريا مع القوات الكردية المعادية لحليفتها وعضو منظمة حلف الشمال الأطلسي، تركيا؟، فالأمر إذن لا يتعلق بالأهداف النبيلة للثورة المرتبطة بالرغبة الشعبية بالتحول الديمقراطي، وفي نفس السياق تستعرض الباحثة (فاطمة الصمادي)[3] التعامل الإيراني مع الثورات العربية موضحة الفجوة بين الحماس الشديد لإيران في دعم الثورات العربية وتوظيفها لتعزيز نفوذها باسم الديمقراطية الدينية، ثم تراجع هذا الحماس لاحقا، بل وتحوله إلى نقد شديد فقد اعتبرت الثورة السورية ظاهرة غير وطنية جرى صناعتها في الخارج.

إن تأثير التجربة السورية على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي يتضح من مآلات الثورة السورية التي جعلت من سوريا مسرحا لتجاذبات إقليمية ودولية،اصبحت تعبر عن مصالحها حتى باستخدام السلاح، الأمر الذي أوجد حالة تخوف من أي تغيير يقود إلى المجهول، خاصة إذا أضفنا حقيقة انتشار تنظيمات إرهابية (داعش) نتيجة ضعف الدولة وهو السيناريو المحتمل والأقوى

(1) رضوان زيادة، "المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي: العامل الخارجي واشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011"، مجلة سياسات عربية العدد 34(سيتمبر 2018) :ص 143.

(2) ياسر جزائرلي، عبده موسى، أعمال المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي، نفس المرجع، ص145.

(3) فاطمة الصمادي، نفس المرجع، ص145.

بالنسبة للدول العربية شعوبا وحكاما على حد تعبير الباحثة (وجدان المقراني)[1]، والتي ترى أن بعض الحكام يستخدم (داعش) كخطر حقيقي وواقعي لا يحتاجون فيه إلى مبالغة وتهويل، باعتبارها أهم عامل أعاد التفاف الشعوب العربية التي لم تشهد ثورات حول حكامها، بل إنه يمكن القول بأن حالة الفوضى والحرب واللاأمنواللادولة جعلت الكثيرين يتمنون العودة إلى ما كان سابقا، ضف إلى ذلك ظاهرة الهجرة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، فإن حالة المهجر السوري بمعاناته حالة إنسانية غير مشجعة على أي نوع من التغيير يقود إلى المجهول كما هو الحال أيضا في ليبيا واليمن.

ثانيا: تجربتي ليبيا واليمن(النزاع المسلح واستنزاف الطاقة العربية)

لقد كان للنزاع المسلح في ليبيا، وللحرب في اليمن انعكاسات سلبية على مسار عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية حيث سقطت ليبيا في الفوضى بفعل غياب تاريخي للدولة.أما دولة اليمن التي تقع على أطراف شبه الجزيرة العربية ومجاورة لأنظمة حكم تبحث عن الصمود أمام انعكاسات ظاهرة الربيع العربي فهي الأخرى دخلت في حرب طاحنة استنزفت الطاقة العربية ،وتكمن حالة التشابه بين تجربتي اليمن وليبيا في أسلوب التدخل العسكري على الرغم من اختلاف طبيعة التدخل الخارجي وطبيعة الموقع الجيوسياسي لكل من الدولتين، "حيث نجد في ليبيا النفط والموقع الجغرافي يغريان الغرب بالتدخل، بينما في اليمن رغم الموقع الجغرافي فإن محدودية الثروات الطبيعية قد لا تجذب الخارج لارسال الجيوش للقتال، أو أن الحرب هناك أصبحت بالوكالة، وفي هذا السياق تذكر الباحثة (وجدان المقرابي)[2]بأن التحول في الأزمة اليمنية من ثورة سلمية إلى استخدام السلاح في السيطرة على الحكم، ومن ثم تدخل السعودية بتحالف عسكري خليجي في بداية عام 2015 تحت شعار حماية الشرعية الانتخابية، أدى إلى حرب دامية، بالإضافة إلى حماية مضيق باب المندب من السيطرة الإيرانية عليه من خلال الحوثيين، مع تخوف السعودية من تواجد عسكري لإيران في الجهة الجنوبية الغربية لها، باختصار تحول الأمر من تحول ديمقراطي إلى صراع إقليمي على النفوذ ويعد طائفي، مما أدى إلى عرقلة بذور التحول الديمقراطي في منطقة الخليج بشكل أساسي وفي العالم العربي بشكل عام، كما تم تعزيز سلطات الأنظمة الحاكمة في المنطقة مستغلة بذلك الصراع مع إيران.

(1) وجدان المقراني: التأثير المحتمل للحرب في ليبيا واليمن وسوريا على التحول الديمقراطي في العالم العربي، الأوراق التحليلية، مقياس الديمقراطي العربي الخامس، المرجع السابق(موقع انترنيت سابق)، ص78.

(2) وجدان المقراني، المرجع السابق، ص ص79-80.

ويشير الباحث (عبد الرضا أسيري)[1] في دراسته المعنونة ب(الدور السعودي والإيراني في اليمن وأثره في الانتقال السياسي) بأن العوامل الإقليمية تفوق في أهميتها العوامل الداخلية في تفسير مآلات الثورة اليمينة، وأن هذه العوامل الإقليمية ترتبط بجملة من المتغيرات مثل تقلبات السياسة الدولية وموازين القوى العالمية، وطبيعة مصالح الفاعلين الدوليين والاقليميين، فضلا عن الموقع الاستراتيجي ونوعية الموارد وطبيعة الديناميات الداخلية ومستوى نضج النخب المحلية ووزن المعارضة السياسية.

هذه المعطيات تسمح بالقول بأن هناك نوع من التنافس بين السعودية وإيران على النفوذ الإقليمي، مع تخوف السعودية من نجاح تجربة ديمقراطية في محيطها الإقليمي. هذه العوامل ساهمت في كبح وتعطيل مسار عملية التحول الديمقراطي في اليمن مما كان له أثر سلبي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي .أما ليبيا فهي مسرح لدوران العديد من القوى الدولية في ظل لعنة الموارد (الهلال النفطي) والترتيبات الأمنية والتي أكدت أن التدخلات ترسمها المصالح الاستراتيجية فالولايات المتحدة الأمريكية تنفذ ضربات جوية محددة في بداية أوت 2017 في اطار محارب الإرهاب (بعد ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا بتاريخ 3 فيفري 2014) وروسيا مظلة عسكرية جديدة لدعم حفتر، وفرنسا وإيطاليا تتنافسان على النفوذ في ليبيا وتركيا تبحث عن موطئ قدم، حتى الدول العربية مصر وقطر والامارات تبحث عن حل لاعادة تشكيل الواقع السياسي الليبي بما يخدم مصالحها ويحقق أمنها، فقد صدر تقرير عن الأمم المتحدة حول مساعدات ودعم عسكري إماراتي، ينتهك خطر توريد الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على ليبيا[2]

واليوم بعد مضي عشر سنوات من اندلاع الثورة في ليبيا في 17 فيفري 2011 انتقلت ليبيا من التحول الديمقراطي إلى الاقتتال الداخلي مؤكدة خطورة دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي ،فبعد أن كان التدخل العسكري الخارجي عاملا أساسيا للإطاحة بنظام الرئيس (معمر القذافي) من خلال هجمات حلف شمال الأطلس (الناتو) بذريعة حماية المدنيين الليبيين (قرار مجلس

(1) عبد الرضا أسيري، تحديد عبده موسى، المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011، المرجع السابق، ص145.

(2)–للتفصيل أنظر"

- أحمد قاسم حسين، "دور القوى الخارجية في العملية السياسية: حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي الصخيرات"، مجلة سياسات عربية العدد 39، المرجع السابق، ص ص 61–74.
- تقرير الأمم المتحدة، دعم اماراتي عزز القوة الجوية لقوات شرق ليبيا، صحيفة رويترز، 9 جوان 2017، موقع أنترنيت http://googl/VC465. الزيارة بتاريخ 20 فيفري 2019.

الأمن 1973) وانطلاق عملية التحول الديمقراطي بأولى انتخابات حرة لانتخاب مجلس وطني في 7 جوان 2012، لكن سرعان ما تعطلت عجلة التحول الديمقراطي بفعل متغيرات مرتبطة بدور العامل الخارجي، والمقصود هنا دور القوى الدولية التي أطاحت أولا بالقذافي وثانيا تحويل الساحة الليبية إلى مواجهة بين قوى إقليمية ودولية.

ان شبكة المصالح المعقدة أدت إلى تعطيل مسار عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، مع زرع الخوف لدى الشعوب العربية من مآلات ثورة شعبية من أجل التغيير في ظل تداعيات الاقتتال الليبي.

3.3. محاولة قياس تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي (تطبيق مقياس الديمقراطية العربي)

إن تطبيق مقياس الديمقراطية العربي لقياس تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي يرجع إلى الاعتبارات التالية.

أولا: إن المقياس لا يعكس حالة الديمقراطية وانما عملية التحول الديمقراطي عن طريق اجراء قياس رقمي لحالة الديمقراطية في مجموعة من النقاط الزمنية، فالمقياس يوحد فترة القياس والمؤشرات، وطرق الاحتساب مما يسمح بضمان درجات متشابهة – إلى حد كبير– من صدقية المعلومات المستخدمة من ناحية، ومن أخرى يسمح بمقارنة القراءات السابقة مع القراءة الحالية، وهو الأمر الذي تم اعتماده في التقرير الخامس لمبادرة الإصلاح العربي سنة 2017.

ثانيا: المقياس يحاول رصد عملية التحول الديمقراطي من خلال قياس مدى المشاركة الفعلية للمواطنين في صنع القرار كما يبحث في درجة مأسسة واستدامة الوسائل التي تتيح هذه المشاركة ، بالإضافة إلى مدى تمكن المواطنين من استخدامها ،مما يعني أنه يدقق في الفجوة بين الطابع الاجرائي أو المؤسساتي للديمقراطية والطابع المؤسساتي وذلك حتى لا تتحول الديمقراطية إلى أداة اخرى لإضفاء الشرعية على التسلط وسوء توزيع الثروة.

ثالثا: إن بحوث المقياس معدة من طرف فريق عمل يضم باحثين عرب متخصصين وهذا على الرغم من أن المبادرة تأسست من قبل مراكز فكر ومعاهد أبحاث عربية ،ومنأوروبا ،ومن الولايات المتحدة الأمريكية، ما يوفر قراءة ايضا من الداخل العربي.

رابعا: الواقع أن هناك العديد من الجهات التي تقوم بإجراء قياس للديمقراطية ولحالة التحول الديمقراطي سواء بإجراء مقارنات إقليمية أو عالمية وفق منهجيات مختلفة ،فقد أشار برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره لعام 2004 أن هناك حوالي ستين مقياسا أو مشروعا أو بحثا يستند لجمع معطيات

كمية عن متغيرات سياسية ،فالبنك الدولي مثلا يصدر تقرير مؤشرات الحكم في العالم وهو يغطي ما يزيد عن 200 مائتي دولة ،وكذلك تقرير فريدم هاوس الذي يقيس تغيرات تتعلق بالمساءلة والحريات المدينة وسيادة القانون ومحاربة الفساد، وهناك أيضا تقرير المؤسسة الألمانية بيرتلزمان الذي يتناول أوضاع الديمقراطية وغيرها، غير أن الخروج بنتيجة موحدة وموثوقة أمر في غاية الصعوبة لاختلاف المنهجيات المتبعة في جمع البيانات من ناحية، ومن أخرى لتناقص النتائج المتوصل إليها، ويحاول مقياس الديمقراطية العربي تجاوز ذلك من خلال أولا الجمع بين الانطباعات والممارسات الفعلية في اطار مركزية مفهوم المواطنة بدلا من مركزية مفهوم السلطة السياسية، وثانيا رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغيرات النظام السياسي على حياة المواطنين، وهو ما شكل عنوانا لحركة الشارع العربي في عام 2011 . [1]

1.3.3. التعريف بمكونات مقياس الديمقراطية العربي

إن مكونات المقياس هي المؤشرات الاثنين والأربعين بحيث يفحص كل مؤشر أحد المجالات الدالة على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، ويعبر عن المعطيات بشكل كمي وتنقسم المؤشرات إن عدة مجموعات وفقا لتصنيفات مختلفة، فهي تنقسم الى نوعين ادوات اي وسائل ،هذا من جهة أما من أخرى إلى مؤشرات سياسية وأخرى اقتصادية، واجتماعية، وإلى مؤشرات تتعلق بالسياسة الداخلية وأخرى بالخارجية من جهة ثالثة، وإلى مؤشرات تتعلق بالمقومات الأساسية للنظام الديمقراطي: مؤسسات عامة قوية ومساءلة، واحترام الحقوق والحريات، وسيادة القانون والمساواة والعدالة الاجتماعية من جهة رابعة. وتشير مؤشرات الوسائل إلى تلك الجوانب من عملية التحول الديمقراطي التي يتم فيها صياغة المبادئ الدستورية والقانونية والمؤسسية التي تضع الأساس القانوني لضمان إجراءات النظام الديمقراطي وتقتصر مؤشرات الوسائل على الجوانب السياسية لكونها تشكل الحد الأدنى الضروري لانعكاس الإرادة السياسية بأحداث تحول ديمقراطي (فصل السلطات، ضمانات قانونية لحرية الاعلام وتشكيل الأحزاب السياسية....)

أما المؤشرات التي تقيس الممارسات فتتعلق بالتطبيق العملي للقواعد الدستورية والقوانين والأنظمة، فهي تقيس على سبيل المثال حالات خرق المبادئ الدستورية والقوانين واعتماد الحكومة على مصادر خارجية للتمويل، أو اعتمادها على الأسواق الخارجية بدرجة تصبح فيها عرضة لتفضيل

(1) فصلت القراءات الصادرة عن مبادرة الإصلاح العربي منذ سنة 2008 في الاختلافات المنهجية في مختلف التقارير العالمية وللتفصيل أنظر القراءة الأولى وآخر قراءة وهي القراءة الخامسة متوفرة على الرابط:
www.arab-reform-inibative-2008-09-reports-ar-pdf.

الضغط الخارجي على الرأي العام الداخلي. كما تعتبر المؤشرات التي تعبر عن انطباعات الجمهور دالة على قياس الممارسات (استطلاعات الرأي)، فهي تفحص أمورا مرتبطة بالممارسة الديمقراطية كالقدرة على انتقاد السلطة كما أن هناك مؤشرات تفحص جوانب تتعلق بالأمن الاجتماعي كالتعليم والصحة، والضمان الاجتماعي. (القراءة الأولى للمقياس)

أما عن مصادر المعلومات المستخدمة في المقياس فتراوحت بين المصادر التابعة للدولة المركزية، كالوزارات، والأجهزة الأمنية، وأجهزة الإحصاء المركزية، واللجان البرلمانية، وسكرتاريات البرلمانات، ومجالس القضاء الأعلى وادارات المحاكم حسب طبيعة الحال، ومصادر أجهزة الحكم المحلي ومن المنظمات غير الحكومية والنقابات والمؤسسات المهينة ذات العلاقة ومن الصحف المحلية، ومن مواقع الأنترنيت ،أما المؤشرات المرتبطة بانطباعات المواطنين، وتقييمهم للأمور فاستخدمت لأغراضها استطلاعات الرأي العام، التي صممتها ونفذتها جهات مؤهلة تقنيا.

إن التعبير الكمي يمكن اختصاره في علامة المقياس والتي تتراوح بين صفر وألف نقطة، وينطبق ذلك على المؤشرات والمقاييس الفرعية وفقا للتصنيفات المختلفة.

من 0 إلى 399: تشير إلى وضع غير ديمقراطي.

من 400 إلى 699: إشارات مبكرة للتحول الديمقراطي.

من 700 إلى 1000 نقطة تطور ملحوظ نحو التحول الديمقراطي

باعتماد خمسة قراءات للمقياس منذ نشأة المبادرة سنة 2005 وحتى القراءة الخامسة الصادرة سنة 2017 سيتم رصد حالة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، من خلال المقارنة بين الوسائل والممارسة في اطار متغيرات البيئة الداخلية والخارجية وفقا للمنهجية التالية.

أولا: إن عملية التحول الديمقراطي هي مجموعة التغيرات الحاصلة في محددات وطبيعة أداء النظام السياسي في المرحلة الانتقالية من مرحلة النظام غير الديمقراطي إلى آخر ديمقراطي.

ثانيا: إن هذه المرحلة الانتقالية تتسم بالضبابية وعدم الاستقرار لكن لها تمظهرات مؤسسية، وتعاقدية (دستورية) وقيمية منها سيادة القانون، احترام حقوق الانسان، تفعيل المواطنة، ومساءلة المساواة والعدالة الاجتماعية، وجود مؤسسات عامة قوية وغيرها وقد سمح مقياس الديمقراطية العربي بتوفير قراءة رقيمة لمثل هذه التمظهرات. (من المؤشر الأول إلى العاشر تعبر عن وسائل التحول الديمقراطي، ومن المؤشر 11 إلى 42 تعبر عن ممارسات التحول الديمقراطي).

ثالثا: إن تحديد المسافة بين الوسائل والممارسات من خلال القراءات المختلفة (الممتدة من 2006 إلى 2015) يسمح بتشخيص حالة التحول الديمقراطي في المنطقة العربية من ناحية، ومن أخرى يسمح بتحديد ما إذا كان التحول الديمقراطي محكوم بمتغيرات داخلية أو خارجية.

رابعا: إذا كانت علامة مؤشرات الوسائل أعلى من علامة مؤشرات الممارسات فإن ذلك يدل على قوة العامل الخارجي في التأثير على عملية التحول الديمقراطي من خلال حركية العملية الإصلاحية (أي التحول من أعلى) باعتبار أن مؤشرات الوسائل تعالج فقط النصوص الدستورية والقانونية، كما يعكس شدة الضغط الداخلي وقدرة النظام على التكيف.

خامسا: إذا كانت الفجوة في اتساع بين الوسائل والممارسات فإن ذلك يدل على أن العامل الخارجي يدفع باتجاه تحول ديمقراطي يضمن استمرارية الأنظمة السياسية القائمة ويبحث عن شكل من الديمقراطية الإجرائية (شكلية فقط).

2.3.3. فرضية النزوع نحو التحول الديمقراطي (تشخيص حالة التحول الديمقراطي في العالم العربي)

إن القراءات الخمس لمقياس الديمقراطية العربي (سنة 2008 ،سنة 2009، سنة 2010، سنة 2012 ،سنة2015) تؤكد فرضية وجود حالة نزوع نحو التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، فقد قدرت علامة المقياس في قراءة سنة 2008 ب(508) مقارنة بعلامة (581) في قراءة سنة 2012 وقدرت في قراءة 2015 بعلامة (588) ،والجدير بالذكر أن هذه العلامات تجاوزت علامة (400) التي قدرها المقياس كعلامة قطع للحكم على وجود بوادر للتحول الديمقراطي وهي نتيجة متماشية مع نتائج كل القراءات كما يظهر في الشكل أدناه (المقياس حسب الدول (مقارن) للقراءتين 2012 و2015 مع ذكر معدل القراءات السابقة لها) ،(الشكل رقم 3).

الشكل رقم 03: المقياس حسب الدول مقارن للقراءتين الاخيرتين ومعدل القراءة السابقة.

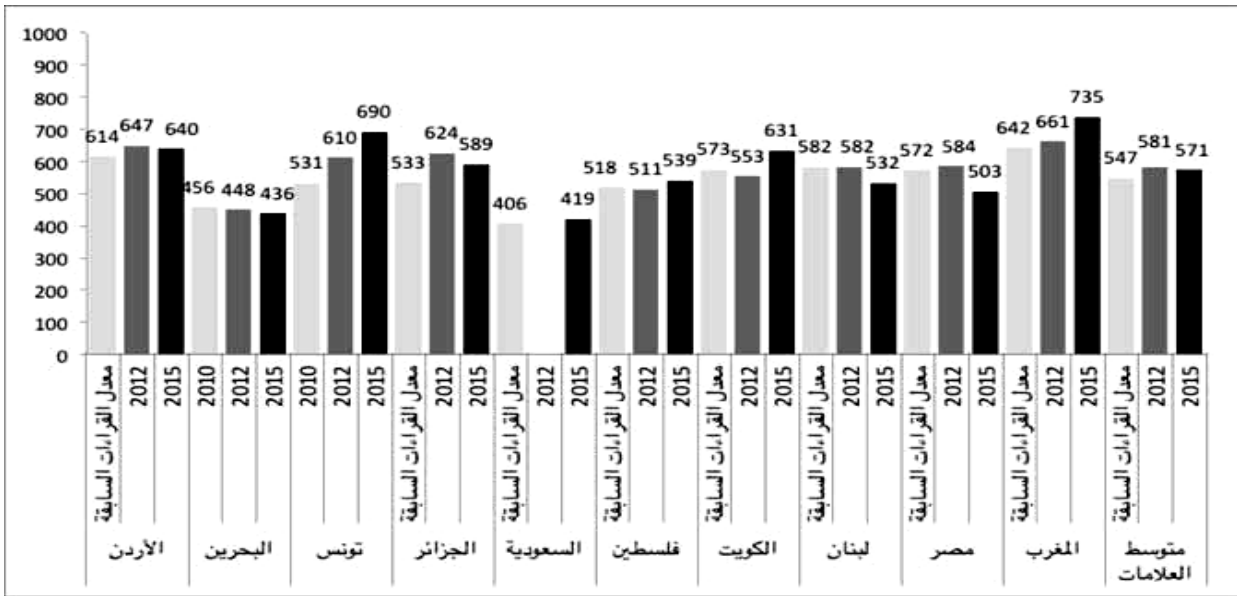

المصدر: مقياس الديمقراطية العربي ،المرجع السابق ، ص 27.

الملاحظ من الشكل أنه لا توجد تغيرات جذرية في الدول التي تمت قراءاتها على الرغم من أن القراءتين الرابعة (2012) والخامسة جاءت بعد ما شهدته المنطقة من حراك شعبي (ثورات الربيع العربي). كما أن متوسط التغير بين قراءتي 2012 و2015 تسع نقاط فقط (أنظر الشكل 2-3) المبين لفروق العلامات بين القراءتين الرابعة والخامسة .

الشكل رقم 04: فروق العلامات بين القراءة الرابعة والخامسة

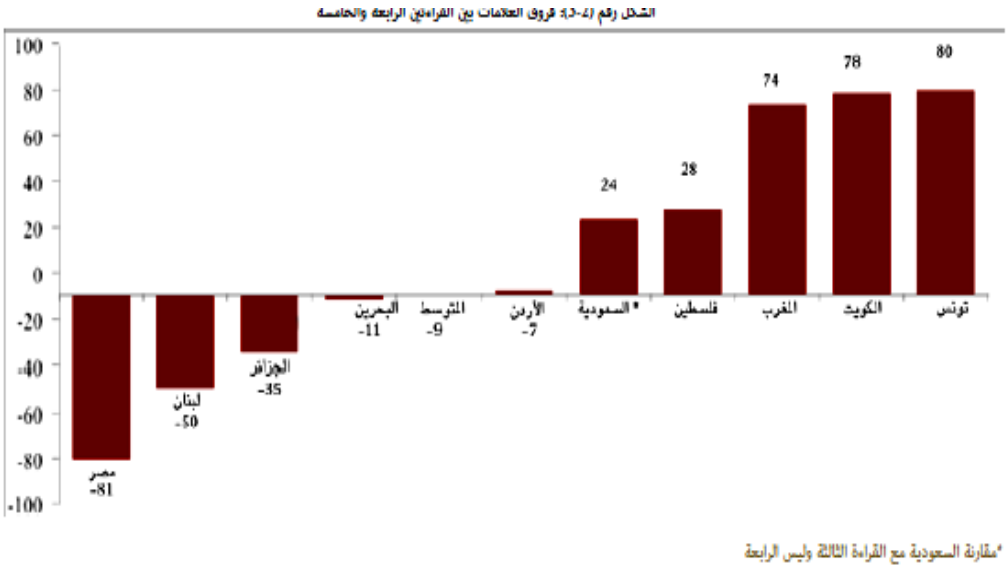

المصدر: مقياس الديمقراطية العربي ،المرجع السابق ،ص 27.

ان تحليل النتائج يسمح بالقول بأن عملية التحول الديمقراطي في دول المنطقة ذات طابع محدود وتأخذ طابع شكلي بدليل المتوسط العربي المقارن حسب نوع المؤشرات (الوسائل – الممارسات) منذ سنة 2006 إلى 2015 هو ما هو موضح في:

الشكل رقم 05: المتوسط العربي المقارن حسب نوع المؤشرات(وسائل– ممارسات) السنوات.

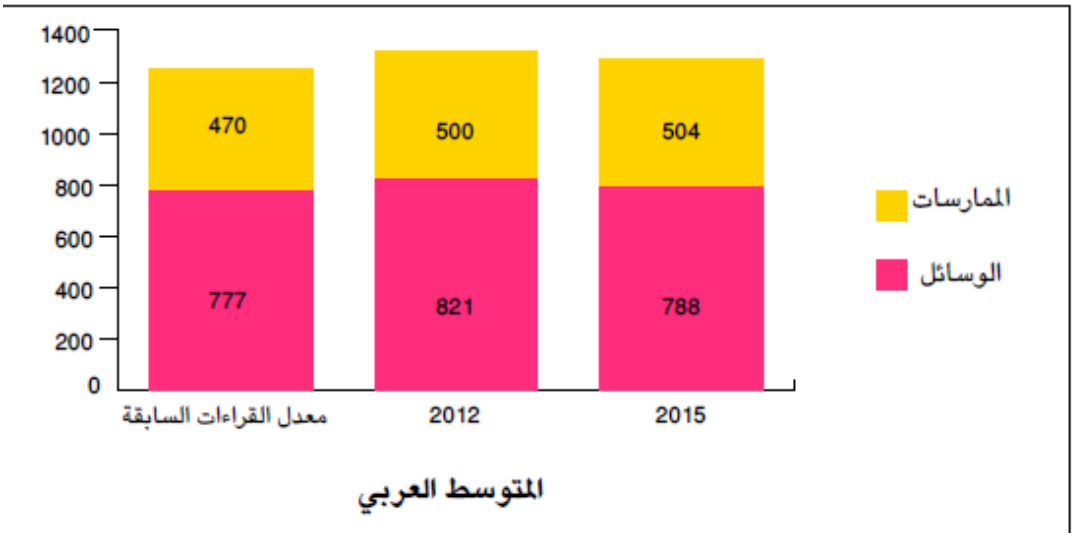

المصدر: مقياس الديمقراطية العربي ،المرجع السابق ،ص 27.

مما يسمح بالقول بأن للعامل الخارجي دور في دفع عملية التحول الديمقراطي، لكن هذه العملية غير قادرة على مسايرة النزعة الشعبية نحو التغيير، فالجوة قائمة دائما بين الوسائل والممارسات حيث أن معدل القراءات السابقة قدرت علامة الوسائل ب (777) (سنوات 2008–2009–2010) مقارنة بعلامة الممارسات (470) أي بفارق 300 نقطة، وقدرت سنة 2012 علامة الوسائل ب (821) مقابل (500) للممارسات أي بفارق 321 نقطة أما سنة 2015 قدرت علامة الوسائل (788) مقابل علامة (504) للممارسات أي بفارق 384 نقطة .مما يعني أن الفجوة تتسع بين الممارسات والوسائل بالرغم من تسجيل زيادة في علامة الوسائل سنة 2012 مقارنة بمتوسط العلامة سواء في القراءات السابقة أو في قراءة سنة 2015 ،وقد يدل ذلك على تأثير الحراك الشعبي وما فرضه من تغيير في الأنظمة السياسية، خاصة وأن هناك فروقات ناجمة بشكل أساسي عن الثورتين في تونس ومصر، مما يستدعي أخذ خصوصية كل دولة بعين الاعتبار ومثال ذلك علامات مؤشرات (الوسائل–والممارسات) في كل من دولة السعودية ومصر (أنظر الشكل الممثل لعلامات المؤشرات المقارنة وفق النوع (الوسائل – الممارسات) حسب البلدان والسنوات.

الشكل رقم 06:علامات المؤشرات المقارنة وقف نوعها (وسائل- ممارسات) حسب البلدان والسنوات

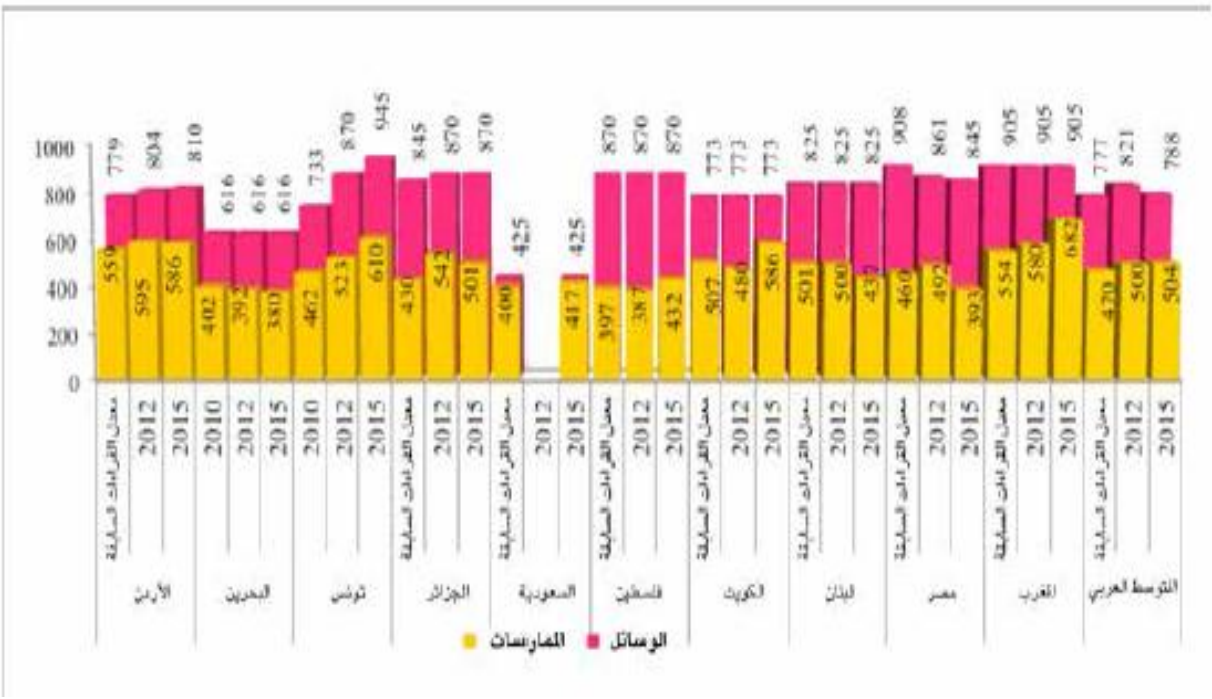

المصدر: مقياس الديمقراطية العربي ،المرجع السابق ،ص 29.

ان الملاحظة الأولى التي يمكن ذكرها من خلال المقارنة حسب البلدان والسنوات بأن عملية التحول الديمقراطي المرتبطة بخطوات إصلاحية تساهم فيها النخب الحاكمة لا تسمح بتغير الممارسات السياسية بشكل كبير ،وذلك بسبب رغبة النخب في الحفاظ على مواقعها ولضمان استمرارية النظام من خلال قدرته على التكيف لتحقيق حد آمن من الاستقرار السياسي كما أن عمليات الإصلاح ووفقا (لتقرير القراءة الخامسة) في العقدين الماضيين لم تنجح في تقليص الفجوة بين الممارسة والوسائل ،وبطبيعة الحال فإن ارتباط الاستقرار باستمرارية الشرعية الشعبية للنظام السياسي، يجعل من الأسهل الالتزام بالإصلاحات وفقا لمؤشر الوسائل، لذلك كانت الدول التي نجحت فيها إلى حد ما عمليات الإصلاح (تجنبا للثورات) أو نجحت فيها الثورات باحداث تغيير أمام مصيرين، إما أكثر استقرارا بدلالة اقتراب مؤشري الوسائل والممارسات مثل تونس، الكويت، المغرب، أو أقل استقرارا (بدليل ابتعاد مؤشري الوسائل والممارسات مثل: لبنان ومصر) أنظر الشكل 07 : تناسب علامات الممارسات مقارنة بالوسائل لقراءات أعوام 2008-2015 .

الشكل رقم 07:تناسب علامات الممارسات مقارنة بوسائل القراءات أعوام 2008-2015.

	التناسب عام 2008	التناسب عام 2009	التناسب عام 2010	التناسب عام 2012	التناسب عام 2015	متوسط التناسب
الأردن	14:10	13:10	15:10	13:10	14:10	14:10
البحرين	---	---	15:10	15:10	16:10	15:10
تونس	---	---	16:10	17:10	15:10	16:10
الجزائر	23:10	18:10	21:10	16:10	17:10	19:10
السعودية	10:10	11:10	11:10	---	10:10	11:10
فلسطين	23:10	23:10	24:10	22:10	20:10	22:10
الكويت	---	17:10	14:10	16:10	13:10	15:10
لبنان	23:10	17:10	16:10	17:10	19:10	18:10
مصر	30:10	19:10	20:10	18:10	22:10	22:10
المغرب	20:10	19:10	15:10	17:10	13:10	17:10
متوسط التناسب	19:10	16:10	17:10	17:10	16:10	17:10

المصدر:مقياس الديمقراطية العربي ، المرجع السابق ،ص 29.

أما الملاحظة الثانية والتي يمكن ذكرها من خلال معاينة الشكل 07 فتتمثل في أن الإشارات المبكرة لعملية التحول الديمقراطي في البلدان المعاينة (بعلامة أكبر من 400) ،والتي اعتبرت في القراءات السابقة من مقياس الديمقراطية العربي ذات حكم واحد في مختلف البلدان العربية بحكم الطابع المحدود لعملية التحول الديمقراطي وكذلك المدفوع خارجيا في الغالب (في القراءة الاولى والثانية والثالثة والرابعة) ،بدأ يفقد وحدته في القراءة الخامسة وهو ما تم ذكره في التقرير، حيث أنه في حين كان الفارق الكبير بين علامات نوعي المؤشرات مرتفعا في الدول التي ترتفع علاماتها الاجمالية، فإن الأمر اختلف نوعا ما في حالات تونس (65 نقطة) والكويت (187 نقطة) في حين تفاقم الفارق في الجزائر (369 نقطة) وفي لبنان (388 نقطة) وفي مصر (452 نقطة) ،وقد يرجع الأمر إلى حالة الاستقطاب بين الدول المختلفة المرتبطة أساس بتداعيات الحراك الشعبي في المنطقة العربية وطبيعة التأثير في النخب الحاكمة.

3.3.3. العامل الخارجي ومساندة بطئ عملية التحول الديمقراطي.

إن المعطيات السابقة التي توضح الفجوة القائمة بين الوسائل والممارسات في المنطقة العربية تؤكد وجهة النظر القائلة بأن إحداث تحول ديمقراطي حقيقي والاتجاه به قدما يتطلب تجاوز مسألة الوسائل التي هي بمثابة تعبير عن النوايا ولكنها ليست ضمانا لنجاح العملية، وقد أشارت القراءة الخامسة لمقياس الديمقراطية العربي (سنة 2015) إلى صورة الإصلاحات الدستورية والقانونية من جهة

وحالة الممارسة السياسية من جهة أخرى في المنطقة العربية، مشيرة إلى ترافق العمليات الإصلاحية المدعومة خارجيا مع مصالح اقتصادية خارجية تتسم غالبا بالاتجاه نحو الاقتصاد اللبيرالي، مما يصعب من تطبيق إصلاحات تساند قضايا المساواة والعدالة واضطلاع الدولة بدور كاف في توفير شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي للفئات المهمشة في المجتمع، وهو ما تم التطرق إليه أيضا من خلال أسلوب الضغط للعامل الخارجي في الفصل الثاني،مما يجعل من عملية التحول الديمقراطي في مجملها تحت ضغطين، إحداهما خارجي يفرضه العامل الخارجي بحكم البيئة الدولية المساندة للمفهوم الديمقراطي بشقه السياسي والاقتصادي (الطابع الشكلي للديمقراطية سياسيا والتحولات النيوليبرالية اقتصاديا) ،والآخر داخلي مرتبط بالبيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية، ويمكن الاستعانة بمقياس الديمقراطية في المنطقة العربية وذلك بمقارنة متوسط علامات المقومات والمتمثلة في وجود مؤسسات قوية ومساءلة، احترام الحقوق والحريات، سيادة القانون، المساواة والعدالة الاجتماعية، ومقاطعة ذلك باتجاهات الرأي العام العربي تجاه دور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي المقدم من طرف وحدة استطلاع الرأي العام في مجلة سياسات عربية [1] .

باعتبار أن مقومات التحول الديمقراطي في مقياس الديمقراطية العربي هي انعكاس للبيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية في ظل تأثرها بمتغيرات البيئة الخارجية، أما ورقة بحث وحدة استطلاع الراي العام فهي توفر قراءة لفهم الداخل لتأثير الخارج، فمصطلح العامل الخارجي لا يزال مختزل في ذهن الكثيرين بنظرية المؤامرة والتأثير السلبي.

لقد جاء في القراءة الخامسة لمقياس الديمقراطية العربي بأن العامل الخارجي شكل عنصرا مركزيا في زعزعة واستقرار الأنظمة السياسية في دول الجنوب تاريخيا وبشكل خاص أكثر من عقدين ،لا ينعكس بنفس الدرجة أو الاتجاه على المكونات المختلفة للبنى المحلية والوطنية، علما بأن فرص فاعلية هذا العامل الخارجي تزداد كلما قلت عوامل الاستقرار الداخلية، سواء نتيجة لترهل شرعية النظام السياسي، أو بسبب التدخل الأجنبي المباشر، أو بسبب حاجة اللاعبين الداخليين لأدوات لا تستطيع البنى المحلية توفيرها، أو بسبب لجوء القوى الداخلية إلى تحالفات مع قوى خارجية إقليمية ودولية، ومن خلال تحليل متوسط علامات المقياس الفرعية حسب مقومات التحول الديمقراطي المذكورة سابقا في مقياس الديمقراطية العربي (الشكل 08)

(1) انظر وحدة استطلاع الراي العام ،مجلة سياسات عربية العدد 36 (جانفي 2019):ص ص 109-118.

الشكل رقم 08: متوسط علامات المقاييس الفرعية حسب مقومات الديمقراطية مع مقارنة مؤشرات الممارسات والوسائل والعلامة الاجمالية

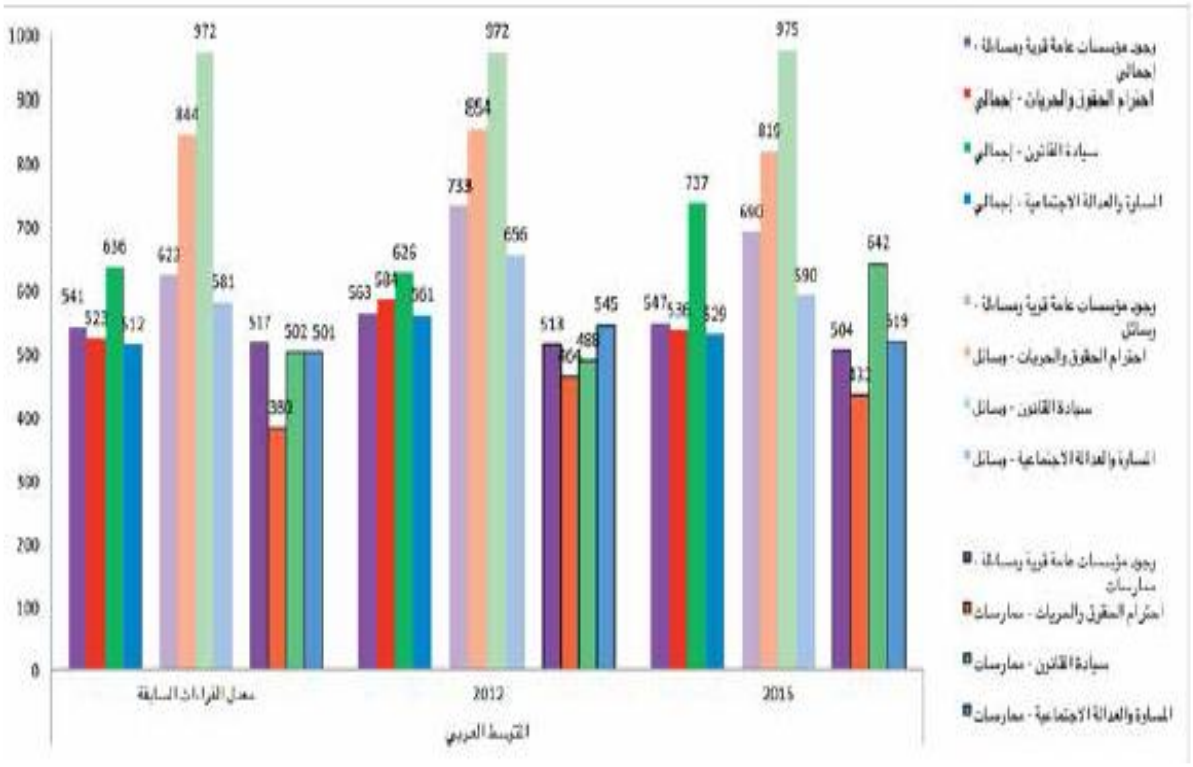

المصدر: مقياس الديمقراطية العربي ،المرجع السابق ،ص 31.

إن ترتيب علامة المقياس الفرعي لمقومات الديمقراطية الخاص بالمساواة والعدالة الاجتماعية ،وسيادة القانون يختلف بين مؤشرات الوسائل والممارسات ،ووفقا لما تم التوصل اليه في القراءة الخامسة ،فان مرتبة مقياس المساواة والعدالة الاجتماعية ارتفعت من المرتبة الرابعة الى الثانية عند استثناء مؤشراتها من الوسائل .أما مؤشر سيادة القانون فلأول مرة الأول في الوسائل والممارسات ،فسابقا كانت مكانة المؤشر تتراجع عند استثناء مؤشر الوسائل.أما مقياس احترام الحقوق والحريات فيتراجع عند استثناء الوسائل، بينما يحافظ مقياس وجود مؤسسات عامة قوية ومساءلة على المرتبة الثالثة. وقد ترجع هذه المفارقة للمشاكل الامنية ،حيث تركزت موارد الدولة في مظاهر سيادة القانون.أما تراجع مكانة مؤشر المساواة والعدالة الاجتماعية (ممارسات) فسببه غياب الامن وتراجع شرعية النظام.

النتيجة تعني أن فرص فاعلية العامل الخارجي مفتوحة سواء من ناحية ترهل شرعية النظام السياسي، أو بسبب حاجة اللاعبين الداخليين لأدوات لا تستطيع البنى المحلية توفيرها. وبمقاطعة هذه النتيجة مع اتجاهات الرأي العام نحو العامل الخارجي ومدى تأثيره في عملية التحول الديمقراطي وباعتبار أن

ما سبق الثورات العربية كان بمثابة اصلاح ديمقراطي أكثر من كونه انتقال ديمقراطي، فإن اتجاهات الرأي العام نحو ثورات الربيع العربي التي طالبت بالتحول الديمقراطي أبرزت أن رأيا عاما فسر موقفه السلبي من الثورات بأنها مدفوعة من الخارج، إلا أن هذا الرأي ما لبث أن ازدادت نسبته مع تداعيات الثورات وارتفاع التقييم السلبي لهذه التداعيات، ويبرز العامل الخارجي من خلال الضغوطات التي تمارسها الجهات الخارجية تحقيقا لمصالحها الاستراتيجية فمرة تدعم مسارات التحول الديمقراطي، ومرة أخرى تسعى للحفاظ على النظام السلطوى أو الدكتاتوري ابقاءا على مصالح تلك الجهات، فقد سئل المواطنون العرب حول أهم معيقات التحول الديمقراطي في المنطقة، وبحسب نتائج 2016، فإن العامل الخارجي ليس أهم معيق للتحول الديمقراطي في المنطقة، إذ يرى 10% من المواطنين العرب عدم تحول بلدانهم إلى بلدان كاملة الديمقراطية إلى أسباب خارجية متمثلة في رغبة الدول الكبرى في التحول إلى الديمقراطية. أو عدم رغبة إسرائيل في ذلك، في المقابل أكد 83% أن المعيقات هي أساسا داخلية متمثلة في عدم جدية السلطة في التحول الديمقراطي أو التخوف من فقدان الأمن والاستقرار [1]

خلاصة ان تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي مرتبط بمجموعة من المتغيرات ذات تأثيرات نسبية، ومجموع هذه المتغيرات مرتبطة اساسا بالبيئة الداخلية للانظمة السياسية العربية ،وبظروف معينة في لحظة زمنية محددة قد تسرع من عملية التحول الديمقراطي او تدفع بها الى التراجع .ضف الى ذلك ان شبكية التفاعل بين البيئة والداخلية والخارجية من شأنها ان توفر فرصا اوتضع عقبات امام عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي والذي يتمتع بخصوصية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.فثورات الربيع العربي مثلا خلقت وعيا جماهيريا بضرورة التغيير ،ولكنها في نفس الوقت قدمت من خلال نتائجها درسا بضرورة الحيطة والحذر.

(1) انظر وحدة استطلاع الراي العام ،مجلة سياسات عربية،العدد 36 ،جانفي 2019 ،ص ص 109-118.

الفصل الرابع

تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي: دراسة الحالات التوضيحية (الجزائر،مصر ،العراق)

إن تحديد مدى تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي من خلال اساليب التأثير التي تم التطرق اليها ،والمتمثلة في اسلوب الاستمالة والضغط والتدخل العسكري ستجد مجال تطبيقها في دراسة الحالات التوضيحية في كل من الجزائر ،ومصر ،والعراق .بحيث سيتم التطرق الى الحالة الجزائرية من خلال اولا تحليل الانموذج الديمقراطي الجزائري ،ثم قياس تأثير العامل الخارجي من خلال اسلوبي الاستمالة والضغط ،واخيرا رسم حدود لتأثير العامل الخارجي.وبنفس الطريقة سيتم التطرق الى الحالة المصرية ،حيث سيتم لمس نوع من التقارب بين كل من التجربة الجزائرية والمصرية ،أما العراق فالأمر يتعلق بتطبيق اسلوب التدخل العسكري وتداعيات هذا التدخل على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

1. دراسة الحالة الجزائرية

إن قياس تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في التجربة الجزائرية يثير العديد من الاشكاليات المرتبطة بالاطار العام لتأثير العامل الخارجي، وهو ما تم التطرق اليه سابقا ،لكن كمحاولة لتحديد مدى التأثير سيتم التطرق اولا الى الانموذج الديمقراطي الجزائري ثم الى تطبيقات اسلوبي الاستمالة والضغط ،واخيرا حدود تأثير العامل الخارجي.وقبل التفصيل في هذه النقاط سيتم اعطاء بطاقة توضيحية للأهمية الجيوستراتيجية لدولة الجزائر.

تقع الجزائر في وسط شمال غرب قارة افريقيا بمساحة تقدر بحوالي 2381741 كيلومتر مربع ، تحدها من الشرق تونس على 965 كيلومتر وليبيا بـ 982 كيلومتر،ومن الغرب المغرب بـ 42 كيلومتر(فضلا عن ذلك حدود مع الصحراء الغربية) ،ومن الجنوب النيجر بـ 956 كيلومتر ومالي بـ 1356 كيلومتر وموريتانيا بـ 463 كيومتر ،ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200 كيلومتر.ولهذا الموقع أهمية كبيرة فهي جسر الاتصال بين اوروبا وافريقيا ،وبين المغرب العربي والشرق الاوسط وممرا حيويا للعديد من من طرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا.فهي تعد من أهم المناطق الحساسة في السياسة العالمية(تتوسط القارات الثلاث اوروبا وافريقيا واسيا ،كما تتوسط المغرب العربي فهي محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي وجسرا طبيعيا الى العالم العربي الاسلامي) ،وهو ما يتضح من خلال البعد المتوسطي ،حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة التي امتدت لتغطي جزءا واسعا من اراضيها(الفينيقيين، اليونانيين، الاغريق، الرومان، بلاد الرافدين)، ولا زالت حاليا تستفيد من المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة المتوسط كأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي خاصة فيما يتعلق باوروبا

حيث تم ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في اوروبا بحقول الغاز الطبيعي الجزائري عبر انبوبين يقطعان البحر المتوسط عبر تونس وايطاليا وعبر المغرب واسبانيا، تحتل الجزائر المركز السادس عشر من حيث انتاج النفط في العالم ،والمركز السادس في قائمة أكبر الدول التي تمتلك احتياطي من الغاز الطبيعي ،كما أنها تعتبر ثالث أكبر دولة تمتلك احتياطي من الغاز الطبيعي. ضف الى ذلك فإن توغل الجزائر داخل عمق افريقيا يعمل على ربط شمالها بمنطقة الساحل الافريقي وعلى دعم وسائل الاتصال مع دول الجوار الافريقي . [1]

1.1. قراءة في الأنموذج الديمقراطي الجزائري

عقب الفراغ الأيديولوجي الذي أحدثته المعادلة الدولية الجديدة بانهيار معسكر الاتحاد السوفياتي، وفي ظل ضعف وهشاشة البنى السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية لمعظم الدول العربية، تم تبني النموذج الغربي للديمقراطية، كمحاولة لامتصاص آثار التحولات العميقة التي ميزت نمط العلاقات الدولية لكن الإشكال الذي طفا إلى السطح من البداية سواء على المستوى النظري اوالعملي هو مدى ملاءمة هذا النموذج الغربي لمتطلبات وظروف البيئة الداخلية للدول العربية ،وتعتبر تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر حالة ملائمة لتوضيح اعتماد أسلوب التكيف السلبي مع البيئة الدولية على حد تعبير الأستاذ (حسين بوقارة) [2]، وهو الأمر الذي تؤكده الظروف الذي تم فيها تبني قرار التعددية السياسية طبقا لأحكام دستور 23 فيفري 1989 .

1.1.1. التحول الديمقراطي كمدخل لتأسيس الشرعية السياسية

جاء دستور 23 فيفري 1989 كنتيجة لظروف غير عادية عرفها المجتمع والنظام السياسي الجزائري، ولتلبية مطالب سياسية واقتصادية واجتماعية جسدتها أحداث أكتوبر 1988، ليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية ومجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي[3].فإذا كانت القاعدة التي قام عليها النظام السياسي الجزائري مبنية على منح الاولوية للشرعية الثورية ،فإن تآكل هذه الشرعية دفع النخبة الحاكمة إلى

(1) للتفصيل أنظر : أهمية موقع الجزائر و4 معلومات مهمة عنها ،موقع انترنيت :.www.edarabia.com بتاريخ 12 مارس 2017.

(2) حسين بوقارة: التجربة الديمقراطية في الجزائر: إشكالية العلاقة بين النموذج الجاهز ومتطلبات البنية الداخلية، دراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر، 10-11 ديسمبر 2005، المرجع السابق، ص30.

(3) ناجي عبد النور، "تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري"،(أطروحة دكتوراه العلوم، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2005-2004) ، ص125.

التأسيس لمدخل التحول الديمقراطي من خلال دستور 1989 والذي يصنف في خانة دساتير القوانين القائمة على مبادئ الديمقراطية اللبيرالية (فصل السلطات، التعددية الحزبية، الملكية الخاصة،...).

ولفهم مدى تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في التجربة الجزائرية، سيتم الانطلاق من البداية، من خلال معاينة ظروف بدايات التحول الديمقراطي في الجزائر وتحليل البيئة الداخلية التي أدت بالنخبة الحاكمة إلى تبني قرار التعددية السياسية في دستور 23 فيفري 1989، باعتبار أنها أحد الأبعاد الأساسية للتحول الديمقراطي،حيث تعتبر عوامل البيئة الداخلية أحد المتغيرات الرئيسية للتحول الديمقراطي في الجزائر، مشكلة بذلك مدخلات للنظام السياسي والتي أثرت في النخبة الحاكمة للاتجاه نحو التعددية السياسية وأهم هذه العوامل:

أولا: العوامل السياسية

اعتمد النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال 1962 على نظام الحزب الواحد، حيث نص دستور 1963 في المادة (23) على التزام القيادة بنظام الحزب الواحد، فالتعددية الحزبية كانت تعني مجتمعا يتكون من طبقات متناحرة، كما أن التعددية وفقا لميثاق الجزائر1976 ينبغي محاربتها لأنها تمكن الجماعات الضاعطة الأجنبية من التدخل في الشؤون الداخلية، أو تتيح الفرصة لبعض الأفراد في الداخل لتضخيم المشاكل الموضوعية وممارسة الديماغوجية والتضليل.[1]

انطلاقا من ذلك أكدت جميع النصوص القانونية والمواثيق على أولوية الحزب (حزب جبهة التحرير الوطني)، حيث مارس دورا سياسيا تعبويا، ومسيطرا على النقابات والاتحادات المهنية والمؤسسات الاقتصادية، فاحتكر بذلك مؤسسات الدولة والحكومة من جهة (لصالح اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب) والحركة الاجتماعية ككل من جهة أخرى ،وبذلك كانت "الأيديولوجية الشعبوية" كما يسميها الباحث (عدى الهواري)[2] مصدرا لشرعية النظام السياسي الجزائري، والتي تحولت بمرور الوقت إلى أزمة بفعل اتساع الهوة بين أيديولوجية النص وايديولوجية الفعل على حد تعبير الأستاذ (ناجي عبد النور)[3]، فعانى بذلك النظام السياسي الجزائري من مجموعة من الأزمات انطلاقا من أزمة الشرعية إلى أزمة المشاركة السياسية واقصاء الحريات الفردية والجماعية التي جسدت

(1) مصطفى بلعور، "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة النظام السياسي الجزائري 1988-2008" ، (أطروحة دكتوراه العلوم، جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة)، السنة الدراسية 2009-2010)،ص 191

(2) انظر: Lahouari addi, collectivité l'impasse du populisure : l'algerie politique et etat en contruction, (alger : ENAL, 1990), p99.

(3) ناجي عبد النور،تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق ، ص103.

غياب مفهوم المواطنة، ضف إلى هذا سيطرة جهاز بيروقراطي جعل من العمل الفاسد أساس أداء مهامه بدليل على الأقل "قضية اختلاس 26 مليار دولار التي ذهبت من أموال الدولة على شكل رشاوي ناتجة عن عقود مشبوهة"[1].

ثانيا: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

ارتبطت عملية التحول الديمقراطي بالأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني في الدولة الجزائرية جراء تقهقر المداخيل النفطية مع منتصف الثمانينيات، فبعد ما بلغ سعر البترول أوجه 40 دولار أمريكي للبرميل سنة 1981، مع ارتفاع قيمة الدولار إلى أكثر من 10 فرنكات فرنسية في التعاملات المالية الدولية، انهار ليبلغ 13 دولار أمريكي في نهاية سنة 1986 ، ووصل سعر البرميل إلى 11 دولار سنة 1988 مع تراجع قيمة الدولار إلى ما يتراوح بين 6 و5 فرنكات فرنسية أي بنسبة تتراوح بين 40 % إلى 50 %. وبحلول سنة 1985 أصبح الدخل النفطي عاجزا عن تلبية المطالب والحاجات الاجتماعية الجماعية المتزايدة بسبب النمو الديمغرافي من جهة، وعجز الآلة الإنتاجية من جهة أخرى عن استقبال يد عاملة جديدة حتى أنه بدأ التفكير في تسريح العمال[2]، مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة التي مست هذه المرة حتى خريجي الجامعات، ففي عام 1989 مثلت نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و29 سنة 82.6 % من العاطلين عن العمل، فيما تزداد قوة العمل بمقدار 200 ألف شخص كل عام، ولا تستطيع الحكومة استيعاب كل تلك الطاقة. ضف إلى هذا اتساع الفجوة بين الشرائح الاجتماعية وخاصة أن هذا التفاوت يفتقد الى أسس مشروعة في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الاجتماعية[3].

فبانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، دخلت الدولة في أزمة اقتصادية امام تزايد نمط الانفاق الاستهلاكي الذي تم تبنيه ضمن مخطط (1980–1984) تحت شعار "من أجل حياة أفضل" والذي كرس التبعية للخارج، بدليل مشكلة الديون الخارجية والتي لا يمكن تفسيرها إلا بمراجعة مرحلة البناء التنموي التي تأسست وفقا لسياسة التصنيع التي هي الأخرى غابت عن التنمية الشاملة باستثناء بعض مداخيل النفط وعائداته كان مقدارها 4.8 مليون دولار سنة 1985 و 4.935 مليون دولار سنة 1986، في حين أن خدمة الديون سجلت ارتفاع في نسبها حيث قدرت بحوالي 27.6 % سنة 1979 و

(1) نفس المرجع، ص108.

(2) مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص ص201–202.

(3) ناجي عبد النور، تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري، المرجع السابق، ص ص109–110.

29.6 % سنة 1982 و 33% سنة 1984 لتصل سنة 1985 إلى 54.3 %،فديون الجزائر ارتفعت من 1 مليار دولار سنة 1970 إلى 19 مليار دولار سنة 1988 والأمر الذي زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية بتداعياتها الاجتماعية سياسات الدعم القائمة على الدخل السنوي ،مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية فالمعضلة تكمن في أن الجزائر تستورد المواد الأولية بالعملة الأوروبية التي زادت ارتفاعا في حين أن سعر النفط انخفض بهبوط قيمة الدولار الأمريكي وهذا مع بداية سنة 1986.

وكانت المحصلة ثقيلة بارتفاع نسبة التضخم الذي مست جميع المواد الاستهلاكية والتي ارتفعت بنسبة 76.5% سنة 1986 مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن، مع توقف الاستثمارات، وضعف مردودية المؤسسات الاقتصادية وضعف الإنتاج الزراعي فأزمة سكن، وصحة، وتعليم، وارتفاع في نسبة الشباب مع تهميشهم، كل هذه المعطيات اختزلتها أحداث أكتوبر 1988 التي كانت نتيجة ترديالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية[1].

ثالثا: أحداث أكتوبر 1988

شهدت الجزائر مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الثمانينيات، عرفت تفاعلاتها بالانفجار الدموي المسمى بأحداث 05 أكتوبر 1988، فحسب الاحصائيات الرسمية قدر عدد الضحايا 189 قتيل و1442 جريح، وخسارة مادية ب 1.61 مليار دينار جزائري ليقرر رئيس الجمهورية (الشادلي بن جديد) اعلان حالة الحصار يوم 06 أكتوبر ،الأمر الذي استوجب تدخل الجيش لاعادة الهدوء للبلاد وقد القى الرئيس خطابا يوم 10 أكتوبر منددا فيه باحتكار السلطة ومتأسفا عن الخسائر الناجمة عن الأحداث ووعد الشعب بإصلاحات سياسية[2]. تعددت تفسيرات أحداث أكتوبر 1988 وصنفت في تيارين أساسين:

الأول: يرى أن الأحداث انفجار شعبي وعفوي، فالأزمة أزمة نظام سياسي واقتصادي واجتماعي فالسلطة فقدت مشروعيتها الثلاثية (المشروعية التاريخية، والمشروعية التنموية والمشروعية الاستقلالية)، فالاضطرابات التي شهدتها الجزائر هي استمرار لثورات الغضب الشعبي التي اخذت

(1) للتفصيل أنظر: محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (الجزائر: مطبعة دحلب،1993)،ص ص29-31. -ناجي عبد النور، المرجع السابق ، ص ص 113-117. -سليمان الرباشي وآخرون، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص ص182-214.

(2) السعيد بو الشعير، النظام السياسي الجزائري(الجزائر: دار الهدى ،1990)، ص178.

تنفجر بين الحين والآخر في المدن الكبرى منذ بداية الثمانينيات (مدينة تيزي وزو 1980 وفي وهران 1982، وفي قسنطينة 1986)، إنه السخط الشعبي على النظام السياسي الذي لم يستطع استيعاب مدخلات الواقع الجديد للبلد، ومن انصار هذا الاتجاه نذكر: محمد يزيد،حسن بهلول، عبد القادر جغلول، أحمد بن بلة، محمد بوضياف ،على الكنز، السعيد بو الشعير[1].

أما التيار الثاني ينطلق من فكرة صراع مراكز القوى، والمقصود هنا الجناح الإصلاحي والجناح المحافظ، فمع منتصف الثمانينيات برز هذا الصراع بين الإصلاحيين بقيادة الرئيس (الشاذلي بن جديد) الذي يتبنى النظرة الاقتصادية الانفتاحية، والمحافظين في الحزب بقيادة (شريف مساعدية) ،وقد كشفت الصحافة الرسمية هذا الصراع (جريدة الجزائرالأحداث مقابل جريدة الثورة الافريقية الممجدة للحزب)، كما أن قراءة في نصوص القوانين المتعلقة بمشاريع الإصلاحات خاصة في فترة 1986-1986 تبين الصيغة الليبرالية في ظل دستور اشتراكي (قانون رقم 87-17 الذي غير طريقة استغلال الأراضي الزراعية وخصخصتها ديسمبر 1987 وقانون رقم 88-01 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية جانفي 1988)، فقد تميزت حركة الإصلاحات بتريث وغموض، بحيث ظهرت سلطة الدولة كأنها مجزأة بين إحداث إصلاحات عميقة وبين إرادة المحافظة على المواقع المصلحية على مستوى هياكل الدولة التي تضمن الحصول على الامتيازات ،ويرى البعض أن الدولة بعد سنة 1986 تجاذبتها عدة أطراف سواء في جهاز الرئاسة أو جهاز الحزب أو غيرهما[2].

عموما كان لأحداث أكتوبر 1988 تأثيرات دفعت النظام السياسي في اطار تكيفه مع مدخلات البيئة الداخلية إلى التوجه نحو التحول الديمقراطي.فأعتبر بذلك التحول الديمقراطي مدخلا لتأسيس الشرعية السياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

إن آليات عمل النظام السياسي الجزائري في اطار الحزب الواحد قامت على أساس التداخل بين أجهزة الحزب والدولة، وكان الحزب يمارس في العديد من الحالات دور الجهاز الدعائي أكثر منه صانعا للسياسات، ويلخص الدكتور (نور الدين زمام) والأستاذة (سعاد بن قفة) وفقا لمقاربة بنائية

(1) للتفصيل أنظر:- حوار مع محمد يزيد مدير معهد الدراسات الاستراتيجية الشاملة، جريدة الخبر، بتاريخ 23 أكتوبر 1991، ص09.-السعيد بو الشعير، المرجع السابق، ص179.-مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص ص217-218.- ناجي عبد النور،تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري ،المرجع السابق، ص ص116-117.

(2) للتفصيل أنظر: مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص ص194-200. وأيضا: ص ص 219-222.

تاريخية نمط اشتغال النظام السياسي الجزائري في مجموعة من القواعد تم ايجازها في النقاط التالية:[1].

1. إن استقراء التاريخ السياسي الجزائري يؤكد أن نمط اشتغال نظام الحكم في الجزائر انبثق في السياق السياسي والحربي والتنظيمي لحرب التحرير، قبل أن تطبع كل المراحل اللاحقة لتطور هذا النظام.

2. إن تقاليد العمل السياسي بأبعاده الكتومة والاقصائية بلورت قواعد العمل السياسي التي لا زالت سارية المفعول في الجسم السياسي الجزائري ،فمنذ 1954 يتطلع كل زعيم جزائري لوضع قواعد اللعبة بنفسه واتخاذ القرارات النهائية السياسية من دون منازع، كأنه بوسعه أن يبقى في الحكم على الدوام.

3. اتجاه العسكرة الذي يعمل على طبع الحياة السياسية، ويرسم باستمرار اتجاه وحدود الممارسة السياسية ،ويعزز في ذات الوقت ازدواجية السلطة: سلطة ظاهرة وسلطة كامنة.

4. هشاشة معظم التنظيمات والهيئات المدنية الجزائرية، والتي لا تنسجم مع ذاتها، وتفتقر إلى الوضوح الأيديولوجي، والاستقلالية مما يقلل من فرص الارتقاء السياسي.

5. نجحت السلطة الجزائرية منذ الاستقلال في تفريغ معنى المشاركة السياسية من أي محتوى حيث طورت على مر الزمن كفاءتها في صناعة القرارات الحاسمة باسم الشعب دون أن يشارك فيها، ساعدها في ذلك جهاز بيروقراطي جامد وحزب دولة ساهم في رسم المشهد السياسي.

2.1.1. مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر

إن تحديد منطلقات نظرية لمؤشرات التحول الديمقراطي، يدخل في اطار إشكالية مفهوم التحول الديمقراطي بأبعادها المختلفة والتي تمت الإشارة إليها في الفصل الأول، لكن بالرغم من ذلك فان العديد من الباحثين يركزون على ما يعرف بالحدود الدنيا لنظام الحكم الديمقراطي كالتوازن بين السلطات واستقلالية السلطة القضائية، التداول على السلطة التعددية السياسية والمعارضة الشرعية، حكم القانون المحاسبة وغيرها وسيتم الاعتماد هنا على ثلاثة مؤشرات أساسية هي المؤشر الدستوري والقانوني ،المؤشر الانتخابي، المؤشر المجتمعي.

(1) نور الدين زمام، سعاد بن قفة، نمط اشتغال النظام السياسي الجزائري نحو مقاربة بنائية- تاريخية- ،أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 59-65.

أولا: المؤشر الدستوري(*) والقانوني

بدأت الإصلاحات الدستورية بالتعديل الجزئي لدستور 1976 في 03 نوفمبر 1988 وتمثلت أهم هذه التعديلات في:(1)

– فصل الدولة عن الحزب بإلغاء الفقرتين الثانية والتاسعة من المادة 111 من دستور 1976، وهو ما منح الاستقلالية لرئيس الجمهورية للقيام بالإصلاحات التي وعد بها من بينها دستور جديد.

– تعديل المادة الخامسة من دستور 1976 التي أعيدت صياغتها بشكل أكثر وضوح بجعلها حق الإستفتاء حقا شرعيا، إذ أشارت برجوع رئيس الجمهورية مباشرة إلى الشعب كلما استدعت الظروف.

– الغاء الدور السياسي للجيش بإلغاء المادة 82 من دستور 1976 وحصر مهمته في المحافظة على الاستقلال والدفاع عن السيادة.

– ثم جاء اصدار دستور 23 فيفري 1989 والذي فتح المجال لأول مرّة للحريات والتعددية السياسية من خلال نصوص المواد 39 التي نصت على أن حريات التعبير والجمعيات والتجمع مضمونة للمواطنين" والمادة 40 المتضمنة حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به" كما تضمن مجموعة من مبادئ الديمقراطية الليبرالية كالفصل بين السلطات، فالسلطة القضائية مستقلة طبقا لنص المادة 129 من الدستور (ثم جاء قانون 89-21 المؤرخ في 12 ديسمبر 1989 المتضمن القانون الأساسي للقضاء) وبالنسبة للسلطة التنفيذية (المواد من 67 إلى 91) أصبحت ثنائية بفتح المجال لرئيس الحكومة ليكون مسؤولا أمام البرلمان.أما السلطة التشريعية (المواد من 92 إلى 128) فقد خول لها اعداد القوانين ومناقشتها والتصويت عليها، والرقابة على أعمال الحكومة مع ملاحظة أن السلطة

(*)–عرف النظام الدستوري الجزائري تطورا حيث تم اعتماد أربعة دساتير بداية من دستور 1963 ثم 1976 الأحاديين إلى دستوري 1989 و1996 التعدديين

- دستور 1963 ج ر ج ج رقم 64 المؤرخة في 10 سبتمبر 1963
- دستور 1976 ح ر ج ح رقم 94 المؤرخة في 24 نوفمبر 1976
- دستور 1989 ج ر ج ج رقم 09 المؤرخ في 01 مارس 1989
- دستور 1996 ج ر ج ح رقم 76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996 المعدل والمتمم.

(1) ناجي عبد النور،تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري ،المرجع السابق، ص125 .

عمر فرحاتي، أحمد فريجة، مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، المرجع السابق، ص40.– سعاد بن سرية، مركز رئيس الجمهورية في تعديل 2008(الجزائر: دار بلقيس، 2012)، ص28.

التنفيذية بقيت مهيمنة ممثلة في شخص رئيس الجمهورية الذي له إمكانية طلب قراءة ثانية لأي قانون ثم التصويت عليه، واللجوء إلى الاستفتاء في حالة رفض طلبه.

عقب ذلك يأتي مشروع التعديل الدستوري 28 نوفمبر 1996 حيث وزعت رئاسة الجمهورية يوم 11 ماي 1996 على قادة الأحزاب والمنظمات والشخصيات الذين شاركوا في المشاورات الثنائية منذ أفريل 1996، نص مذكرة تضمنت رؤية لإصلاحات التي يجب إدخالها على مؤسسات الدولة وعلى قوانين التعددية نظرا لمحدودية دستور 1989 في تسيير الأزمة المؤسساتية في الجزائر منذ جانفي 1992 (حالة اقتران استقالة رئيس الجمهورية على حل المجلس الشعبي الوطني) ،وتضمنت المذكرة ثمانية نقاط أساسية منها ما يتعلق بإنشاء مؤسسات دستورية جديدة، ومنها ما يدعم سلطة رئيس الجمهورية، وعرضت للاستفتاء يوم 28 نوفمبر ونال مشروع التعديل على ثقة أغلبية الناخبين بنسبه 84.6 % وفقا لأرقام المجلس الدستوري[1]،والجدير بالذكر أن دستور 1996 حاول تعميق التعددية السياسية باستخدام مصطلح الأحزاب السياسية بدل مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي وحدد مدة عهدة الرئيس بعهديتين فقط مع تأسيس محكمة عليا للدولة (المادة 158). وتعرض هذا الأخير للعديد من التعديلات في 2002، 2008، 2016، وسيتم الإعتماد على المقارنة كمقاربة لتوضيح أهم التعديلات بين دستور 28 نوفمبر 1996 دستور 06 مارس 2016 التي كانت عبارة عن تحديثات وتكيفات أجريت على مجموعة من المواد الدستورية 1996 وكذلك بعض المراجعات الدستورية لسنوات 2002 و2008.

وجاء تحت عنوان المبادرة الشخصية من رئيس الجمهورية لتعديل الدستور دون عرضه على الاستفتاء الشعبي طبقا لأحكام المادة 176 من دستور 1996 (بعد احرازه على ثلاثة أرباع أصوات أعضاء غرفتي البرلمان) ،وأول جديد ممكن ذكره الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية ورسمية ،وهي فكرة تجسدت مبدئيا في التعديل الدستوري لعام 2002 (المادة 04)، ليضيف التعديل الدستوري عبارة رسمية، كما أنّه أولى أهمية بالغة لقضية التنمية المحلية والمستدامة بحيث تحدث المشرع الجزائري في مواد جديدة لم تذكر في الدساتير السابقة (كالمادة 15) تشجع الدولة الجزائرية الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية.و(المادة 09) والتي أضاف فيها المشرع عبارة حماية الاقتصاد الوطني من الرشوة أو التجارة غير المشروعة أو التعسف.و(المادة 23) والتي فرضت شروطا على الوظائف

(1) جورج الراسي، الدين والدولة في الجزائر(الجزائر: دار القصبة للنشر ، 2008)، ص524.

الرسمية في الدولة وكذلك تعدد العهدات لا تكون مصدرا للثراء أو وسيلة لخدمة المصالح الخاصة.و(المادة 36)احداث التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل وترقية المرأة في مختلف المناصب العمومية والمؤسسات.

ان النصوص الدستورية والقانونية تنص على الديمقراطية لكنها لا تحدد مفهومها ولا تقدم تعريفا لها،في المقابل تؤكد بأن إرادة الشعب هي أساس ممارسة السلطة عن طريق المؤسسات الدستورية التي يختارها الشعب ،والمؤسسات الدستورية المتعلقة بالسلطة السياسية وممارسة مظاهر السيادة هي كل من السلطة التشريعية والتنفيذية وهما السلطتان السياسيتان في الدولة.ويظهر من نص (المادة 07) و(المادة 08) أن الأصل في ممارسة السيادة يكون عن طريق المؤسسات الدستورية التي يختارها الشعب ،كما أدرج المؤسس الدستوري وسائل أخرى يمكن ممارسة السيادة عن طريقها كالاستفتاء كوسيلة ديمقراطية للتعبير عن إرادة الشعب أو عن طريق ممثليه المنتخبين (المادة 08)، كما نصت (المادة 15) من دستور الجزائر 1996 المعدل والمتمم على: " تقوم الدولة على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية،والمجلس المنتخب هو الاطار الذي يعبر فيه الشعب عن ارادته، ويراقب عمل السلطات العمومية ،تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية".

إن ترسيخ أدوات التداول على السلطة من خلال النص الدستوري والقوانين العضوية يعد أولى الأسس لتكريس ديمقراطية النظام ،كما أن تأقيت العهدة النيابية ركن للديمقراطية التداولية على أن النص القانوني يتطلب إرادة سياسية فعلية لتطبيقه بالشكل الصحيح الذي يحقق ديمقراطية أسناد السلطة في الدولة.

(المادة 88) من الدستور 1996 نصت على: مدة المهمة الرئاسية خمس (5) سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة".لكن هذا التحديد عرف تعديلات في سنة 2008 (حيث تم حذف الفقرة التي تنص على تحديد تكرار العهدة لمنصب رئاسة الجمهورية بالتعديل الدستوري(08-19)لسنة 2008 (كما شمل التعديل إقرار توسيع حظوظ المرأة في الحياة السياسية، وترسيم اللغة الامازيغية)[1].

(1)ج ر ج ج رقم 63 الصادرة بتاريخ 18 ذو القعدة 1929 هـ الموافق 16 نوفمبر سنة 2008 .

وفي سنة 2016 وفي اطار التعديل الدستوري لسنة 2016 تم حصر تكرار العهدة حيث حدد عدد المرات الممكن الترشح فيها لمنصب رئيس الجمهورية بمرة واحدة مع ادراج موضوع العهدة الرئاسية ضمن مجالات حظر التعديل الموضوعي وهو ما نصت عليه أيضا المادة 212 من نفس دستور 1996.

إن التعديل المتعاقب يضر بسمو وثبات القاعدة الدستورية فالقواعد المرتبطة بإسناد السلطة وممارستها والتداول عليها لا تعدل إلا عن طريق الجمعية التأسيسية المنتخبة مع عرض مشروع التعديل للاستفتاء، وذلك بهدف ترسيخ قواعد العمل السياسي حتى لا يتم تطويع النصوص القانونية ووسائل الدولة لصالح ممارس السلطة.

ثانيا: المؤشر الانتخابي

إن التداول السلمي على السلطة يعد من أقوى مؤشرات التحول الديمقراطي، غير أنه لا يكف إدراج هذا المبدأ فقط في الدستور، وانما لابد من تفعيل القاعدة لتصبح مكسبا مجسدا في الممارسة الميدانية، وتعتبر الانتخابات التنافسية الحرة النزيهة الآلية المعبرة عن ذلك.

إن التعبير الدستوري عن سيادة الشعب مصدر للسلطات في الدولة يكون من خلال النظام الديمقراطي المستند على الانتخابات كوسيلة لاسناد السلطة السياسية ،وهو الأمر الذي نجده في دساتير التعددية السياسية في الجزائر ،لكن الشعب هو أيضا صاحب السيادة في دساتير الحزب الواحد فقد نصت (المادة 27)من دستور 1963 على أن السيادة الوطنية للشعب" لكنها حددتها بالطابع الأيديولوجي الاشتراكي والعمل الثوري بإضافة يمارسها بواسطة ممثلين له في مجلس وطني ترشحهم جبهة التحرير الوطني وينتخبون بالاقتراع العام المباشر والسري لمدة خمس سنين، وهو المجلس الذي يعبر عن الإرادة الشعبية (المادة 28) ونفس الأمر نلمسه في (المادة 5) من دستور 1976 وأيضا (المادة26) تستمد الدولة سلطتها من الإدارة الشعبية.لكن الترشيح يبقى مقترنا بحزب جبهة التحرير الوطني وكل الدساتير الجزائرية في (مادتها 01) الجزائر جمهورية جزائرية ديمقراطية.وقد أكدت المواد (6-7-8-10) من دستور 1989 على مبدأ سيادة الشعب وبينت (المادة 47) منه أن لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية أن ينتخب وينتخب .وجاء في الفصل الثاني من دستور 1996 المعدل والمتمم أن الشعب مصدر كل سلطة طبقا (للمادة 07)،كما أن السلطة التأسيسية الأصلية ملك للشعب (المادة 08) والدولة نفسها تستمد مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب (المادة 12) وكرست (المادة

11)من نفس الدستور (1996 المعدل والمتمم) حرية الشعب في اختيار ممثليه، وان لا حدود لتمثيل الشعب إلا ما نص عليه الدستور وقانون الانتخابات.

إن الديمقراطية النيابية تقوم على أساس تأقيت السلطة السياسية بحيث تكون منتخبة لفترة زمنية محددة وأن تمارس صلاحيات مستقلة بصورة فعلية عن صاحب السيادة ،وهوالأمر المجسد في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية فهما منتخبتان من طرف الشعب، وقد عرف النظام السياسي الجزائري ثلاثة أنماط من التجارب الانتخابية وهي انتخابات رئاسية وانتخابات تشريعية وانتخابات محلية.

تبنى المشرع الجزائري في مجال الانتخابات التشريعية في ظل دستور 1989 ثلاثة طرق قبل أن يستقر على الأخيرة منها، ففي البداية اعتمد طريقة الاقتراع النسبي على القائمة مرتين بموجب قانون (89-13) وقانون (90-06) ،ثم تبنى في قانون (91-17) نمط الاقتراع بالأغلبية على اسم واحد في دورين الأمر الذي أفرز انتجاب أول برلمان تعددي في 26 ديسمبر 1991، ليتم الغاء المسار الانتخابي، وتأتي العودة بتشريعيات 05 جوان 1997 بإقرار نظام التمثيل النسبي في انتخاب المجلس الشعبي الوطني (الاقتراع النسبي على القائمة المغلقة) ،وبين دستور 1996 المعدل والمتمم في (المادة 118) أن انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني يكون عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري وينتخب ثلثا أعضاء مجلس الأمة عن طريق الاقتراع غير المباشر والسري ونفس الأمر أكدته (المادة 02) من القانون العضوي للانتخابات قانون (16-10).أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية، فقد تم اعتماد نظام الأغلبية طبقا لنص (المادة 71) من دستور 1996 المعدل والمتمم، والاقتراع العام المباشر والسري لانتخاب رئيس الجمهورية طبقا لنص (المادة 85)من الدستور 1996 المعدل والمتمم ،ومن خلال مجموع الجداول التالية يتم توضيح المؤشر الانتخابي في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وقد تم التركيز على الانتخابات الرئاسية والتشريعية كانعكاس للتعبير عن الديمقراطية النيابية .[1]

جدول 18 : الانتخابات التشريعية في الجزائر (1997-2017)

	جوان 1997	30 ماي 2002	17 ماي 2007	ماي 2012	04 ماي 2017
عدد المقاعد	291	389	389	462	462

(1)للتفصيل يمكن الرجوع الى :مصطفى بلعور،الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999-2007 استمرارية أم حل للازمة ،موقع انترنيت : http://revues.univ-ourgla.dz بتاريخ 24 جانفي 2015.

نسبة المشاركة	65.49%	% 46.09	35.6%	% 43.14	%38.25
الأحزاب الحاصلة على الأغلبية (عدد المقاعد)	التجمع الوطني الديمقراطي86 RND جبهة التحرير الوطني 62FLN حركة مجتمع السلم 69 حركة النهضة34	48 RND حركة مجتمع السلم 38 199 FLN حركة الإصلاح الوطني 43	136FLN 62 RND حركة مجتمع السلم 51 حزب العمال 26	208FLN 68 RND تكتل الجزائر الخضراء 48 حزب القوى الاشتراكية 28	167 FLN 97 RND تحالف حركة مجتمع السلم 33 القوائم المستقلة 28

المصدر: من اعداد الباحث بالرجوع إلى: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، دلالات نتائج الانتخابات التشريعية الجزائرية 2017 .موقع انترنيت: http:// futureuae. Com بتاريخ 20 فيفري 2019.

وكذلك مقال: مصطفى بلعور، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999–2007، استمرارية أم حل للأزمة ،موقع انترنيت http://revues.univ-ourgla.dz (بتاريخ 24 جانفي 2015)

جدول 19 الانتخابات الرئاسية في الجزائر (1995–2014)

	16 نوفمبر 1995	11 أفريل 1999	8 أفريل 2004	9 أفريل 2009	17 أفريل 2014
عدد المترشحين	4 مترشحين	7 مترشحين	6 مترشحين	6 مترشحين	6 مترشحين
الفائز بنسبة	اليامين زروال % 61	عبدالعزيزبوتفليقة % 70	عبدالعزيزبوتفليقة 84.99%	عبدالعزيزبوتفليقة % 90.24	عبدالعزيزبوتفليقة % 81.53
نسبة المشاركة	%75	% 60.25 (انسحاب بشكل جماعي للمرشحين 6)	% 58.07	% 74.11	% 51.7

المصدر: الموسوعة الحرة، ويكيبديا موقع انترنيت :http:// ar.m.wikipedia.ory بتاريخ 12 ماي 2019.

إن ما كتب عن دلالات التجربة الانتخابية في الجزائر يعكس أن عملية التحول الديمقراطي تتجه نحو نظام التعددية المقيدة بهدف التحكم في الاستحقاقات السياسية ،وهو الأمر الذي أكذه الدكتور (مصطفى بلعور) [1]في مقالته الموسومة ب (الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999–2007، استمرارية أم حل للأزمة) حيث تساءل ما إذا كانت التجارب الانتخابية في الجزائر استمرارية للأزمة أم تعد مؤشرا من مؤشرات التحول الديمقراطي ،ويذكر أن تراجع معدل التصويت في عملية الاقتراع هو مؤشر هام يعكس سخط الجزائريين وتذمرهم وان كانت الفترة التي غطتها الدراسة إلى غاية سنة 2007 ،مما يعني تقييم ثلاثة تجارب لانتخابات رئاسية وتشريعية، أما الفترتين الثانيتين فإن ما جاء في تقرير مقياس الديمقراطية العربية عن الحالة الجزائرية يؤكد تراجع عملية التحول الديمقراطي في الجزائر وشمل التراجع مؤشرات عدة كتلك المتعلقة بإعاقة النشاط الحزبي ومقاضات الجهات التنفيذية ومسألة الحكومة، وقد نشر التقرير في جوان 2017[2].

وبالعودة إلى جدول الانتخابات التشريعية يمكن القول بأن الأغلبية البرلمانية تتأرجح دائما بين حزبي السلطة وهما حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي ،وهذا يعني على حد تعبير الدكتور (صالح بلحاج)[3] بالتدخل الدائم للإدارة في الانتخابات وقدرة النظام على ضبط الخارطة الحزبية بحيث تكون دائما تابعة له أكثر من ارتباطها بالمجتمع أما بالنسبة للانتخابات الرئاسية فان تكرار الاسم أربع مرات يعني اربع عهدات وهذا لايكرس تداول على السلطة السياسية.

ثالثا: المؤشر المجتمعي

يهدف المؤشر المجتمعي إلى قياس عملية مأسسة المشاركة السياسية من خلال ثنائية المجتمع المدني وسائل الاعلام ،فالديمقراطية الحقيقية مرتبط وجودها بوجود مؤسسات المجتمع المدني وبالدور الفعلي في التعبير عن المصالح المتضاربة والمختلفة في اطار ديمقراطي داخل المجتمع على

(1) مصطفى بلعور والانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999–2007: استمرار أم حل للأزمة؟ ،موقع انترنيت مجلة جامعة ورقلةhttp://revues.Univ-ourgla. Dz . بتاريخ 24 جانفي 2015

أنظر أيضا:

مصطفى بلعور: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائرية :مقارنة بين نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية لسنتين 2002–2007،المرجع السابق ، ص ص275–278.

(2) مقياس الديمقراطية العربي، التقرير الخامس، المرجع السابق.

(3) صالح بلحاج، أبحاث وآراء حول مسألة التحول الديمقراطي (الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جوان 2012)، ص93.

حدّ تعبير الأستاذ (على خلفية الكواري)[1] وفي الجزائر فانه بمجرد صدور قانون رقم 90-31 (بتاريخ 04 ديسمبر 1990) والمعدل بقانون 12-06 (الصادر بتاريخ 12 يناير 2012) تم تأسيس كم هائل من جمعيات المجتمع المدني،سنة 1992 حوالي 30 ألف جمعية ،2001 حوالي 58 ألف جمعية ،2009 حوالي 77 ألف جمعية.[2]

ان تقييم فعالية أداء تنظيمات المجتمع المدني الجزائري بمختلف أطيافه تسمح بالوقوف عند ثلاثة نقاط أساسية:

أولا: شهدت الجزائر في اطار التعددية السياسية ديناميكية تأسيس جمعيات المجتمع المدني سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ووفقا لاحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد تم إحصاء 93654 جمعية معتمدة من طرف الدولة من بينها 92627 جمعية محلية و1027 جمعية وطنية ،في حين احصت وزارة الداخلية 20 جمعية أجنبية وطنية معتمدة تنشط في الجزائر. أما فيما يتعلق بمجالات اهتمام هذه الجمعيات فهي عديدة كحقوق الانسان والقضايا البيئية، واللغة الأمازيغية وحقوق المرأة وكذلك الجمعيات والنقابات والاتحادات المهنية.

الجمعيات الوطنية	الجمعيات المحلية
32 جمعية وطنية لقدماء التلاميذ والطلبة	20137 جمعية أحياء
07 منظمات حقوقية	15304 جمعيات دينية
20 جمعية وأجنبية ووطنية	15019 جمعيات الرياضة والتربية والشباب
09 منظمات ثورية	14891 جمعية أولياء التلاميذ
23 جمعية وطنية نسوية	ـــــــ جمعيات مهنية
10 جمعيات دينية	ـــــــ جمعيات ثقافية
28 جمعية في مجال التضامن والتطوع والجمعيات الخيرية	ـــــــ جمعيات ذوي الاحتياجات الخاصة
النقابات والاتحادات والجمعيات المهنية جمعيات الأمراض المزمنة	ـــــــ جمعيات العلوم والفيزياء

المصدر: دليل المنظمات غير الحكومية الجزائر موقع انترنيت: http// :arab.org بتاريخ 15 أكتوبر 2018

(1) علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، المرجع السابق، ص159.

(2)فاضل سيد علي، "في نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري"، (مذكرة ماجستير، قسم الحقوق تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر، بسكرة،السنة الدراسية 2008-2009)، ص19.

نفس المعطيات موجودة في مقال: مرزوقي عمر،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر إشكالية الدور ،موقع انترنيت الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية:

https://www.poilics-dz.com بتاريخ 10 سبتمبر 2019.

ثانيا: ان عملية سحب مفهوم المجتمع المدني بصورته الغربية دون تتبع الشروط التاريخية لتكوينه، جعل الفجوة تتسع بين الجانب الصوري لتنظيمات المجتمع المدني وفاعلية الأداء على مستوى الممارسة ،الأمر الذي جعل العديد من الكتابات في هذا المجال تطرح ما يعرف باشكالية دور المجتمع المدني في اطار علاقته بعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي، وقد أشار كل من الأستاذ (عزاوي حمزة)[1] والأستاذ (مرزوقي عمر)[2]إلى واقع الممارسة المدنية في الجزائر، ويلخص الأستاذ (مرزوقي عمر) وضعية المجتمع المدني الجزائري في ثلاثة أزمات وهي:أزمة الهوية (أهمها الدين واللغة) ،وأزمة المشاركة السياسية (عجز المؤسسات السياسية عن استعاب جميع القوى الموجودة في المجتمع) ،وأزمة التكامل (الطابع الانقسامي للمجتمع).فالمشكلة ليست في الإحصاء الكمي لتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، فأسباب تأخر النشاط الجمعوي وفقا للأستاذ (عزاوي حمزة) ترجع إلى ثلاثة أبعاد وهي البعد التاريخي والبعد السياسي، والبعد التنظيمي.

وبالرجوع إلى الإرهاصات التاريخية لنشأة تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر يتضح تأثير طبيعة البناء المؤسسي للسلطة السياسية على تشكيل ودور المجتمع المدني، فنمو الحركة الجمعوية في الجزائر مرتبط بالوقائع التاريخية التي نشأ ونما فيها النظام الحاكم ومدى مشروعيته ،فالدولة ليست نابعة عن صيرورة التغير الاجتماعي المحلي، بقدر ما تشكل كيانا غريبا وقع فرضه من الخارج بفعل الاختراق الذي تعرضت له البلاد خلال مراحل تاريخية معينة ،والذي تم استغلاله من طرف أقلية استأثرت بالحكم كما أنها شكلت أداة ووسيلة التحديث التي أنتجت بقية المؤسسات والتنظيمات المختلفة التى احتاجت إليها لفرض هيمنتها على المجتمع المحلي ذي الطابع التقليدي بالنظر إلى بنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكان دور تلك المؤسسة والأجهزة في عهد الاحتلال هو الحماية، ولا يزال كذلك في عهد الاستقلال مع فارق تأميمها وادارتها من قبل نخب محلية تحت سيطرة أقليات

(1) عزاوي حمزة، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي،موقع انترنيت: www.asjp.cerist.dz>article بتاريخ 02 مارس 2019.

(2) مرزوقي عمر ،المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر:اشكاليةالدور،موقع انترنيت الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية : http://www.politics-dz.com بتاريخ 15 اكتوبر 2019.

عائلية عسكرية وبيروقراطية أما سياسيا فانه بالرغم من تأكيد الخطابات الرسمية لمبادئ الحكم الراشد، والاشادة بالدور المركزي للمجتمع المدني، واعتباره ضابطا اجتماعيا وقاعدة تحتية للبناء الديمقراطي إلا أن الواقع يعكس تصور شمولي للدولة بهدف تطويق مختلف الفئات الاجتماعية وخاصة تلك التي تنشط خارج إطارها،خاصة وأن غالبية التنظيمات تعاني من قلة الإمكانيات المادية والمالية، ضف إلى ذلك بيروقراطية الإدارة في التعامل مع هذه التنظيمات ،فقد وجد الأستاذ (عزاوي محمد) في دراسته الميدانية في هذا المجال أن مشاكل التمويل تمثل 34% مشكل المقرات 30% ومشكل بيروقراطية 16%.أما تنظيميا فإن مجالات اهتمام تنظيمات المجتمع المدني تعكس ابتعاد الجمعيات عن النشاط السياسي فنسية المشاركة الجمعوية في الجزائر بلغت 5% فقط بينما وصلت مثلا 11% في المغرب وتتراوح ما بين 38 % و42 % في فرنسا على سيل المقارنة ،والأهم أن هذه المشاركة تمس في معظمها النشاطات الثقافية والرياضية[1].

ثالثا: ان ضعف العمل المدني في الجزائر يرجع إلى اعتبارات عديدة (وفقا لما تم ذكره سابقا)، يضاف اليه غياب دور الاعلام الذي يعتبر وسيط بين هذه التنظيمات والمواطن الأمر الذي يجعل من الاعلام النقطة الثانية في عملية مأسسة المشاركة السياسية من خلال تفعيل الرأي العام.

إن التعددية الاعلامية في الجزائر زادت من عدد الصحف والمنشورات والمطبوعات بنسبة عشرة اضعاف (وصل العدد حاليا 94 جريدة يومية)،وهذا يعتبر مكسب للفضاء الاعلامي ،كما وصل عدد الصحافيين الى خمسة الاف في حين لم يتجاوز الالف قبل 1988.لكن بالرغم من ذلك لم تسلم من مضايقات السلطة ،فمثلا قانون الاعلام لسنة 1990 رغم تأكيد المادة 14 بالسماح بامتلاك الصحف والمجلات والدوريات من قبل الخواص ،الا انه لم يضمن حرية الصحافة مثله مثل قانون 2014 الذي فتح المجال لحوالي 53 قناة جزائرية تلفزيونية .لكن بالرغم من الانفتاح على التعددية بقيت السلطة تتحكم في توزيع الاعلان الحكومي وفي الورق والمطابع ،وتطبيق قانون العقوبات على جرائم النشر أدى الى تخويف القائم على الاتصال(استجواب ومتابعة قضائية وسجن وغرامات).[2]

(1)- عزاوي حمزة، المرجع السابق(موقع انترنيت)

(2) للتفصيل انظر: محمد قيراط ،الاعلام وتعثر التحول الديمقراطي في الجزائر :اليات التحكم وأساليب السيطرة ،من كتاب الاعلام والنتقال الديمقراطي في العالم العربي :بداية نهاية الاستثناء العربي ،تحرير جمال زرن ونور الدين الميلادي (تونس :المغاربية للطباعة واشهار الكتب ،جانفي 2019)،ص ص 111-130.

2.1. تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي بين اسلوب الاستمالة واسلوب الضغط

إن بدايات عملية التحول الديمقراطي في الجزائر المتمظهرة بالتعددية السياسية عبرت عن فشل شرعية النظام السياسي ،وحاولت أن تشكل مصدر جديد لشرعية سياسية تسمح بالحصول على مساعدات وتسهيلات اقتصادية من المؤسسات المالية الدولية وبعض الدول الغربية ،وهو ما اطلق عليه ظاهرة الديمقراطية الدفاعية[1]التي تسمح فيها الدول بهامش محدود من الانفتاح السياسي يمكنها في النهاية من الاستمرار في النفوذ واحتكار السلطة كآلية لضمان الاستمرارية في الحكم.ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال تحليل البيئة الاقتصادية الجزائرية في تلك المرحلة.

1.2.1. أولوية التحول الليبرالي وضغط المؤسسات المالية الدولية

لم يكن الاقتصاد الجزائري قادرا على تحمل أعباء خدمة الديون التي استحوذت على نسبة 80 بالمائة[2]. من حجم الصادرات الجزائرية ،فوقعت بذلك الجزائر في فخ المديونية الخارجية سنة 1986 ، ويرجع سبب ذلك كون القروض التي تحصلت عليها الجزائر وجهت نحو تمويل مخططات التنمية ،لكن تحول مسارها نحو تمويل تشغيل الاقتصاد ،فاستراتيجية التصنيع المتبعة في فترة السبعينيات ادت الى زيادة التمويل التشغيلي حتى أصبحت الجزائر تستورد للتشغيل اكثر مما تستورد للتجهيز مما شكل ضغطا على ميزان المدفوعات ،وخشية غلق المصانع تم اللجوء الى القروض الخارجية .ففي الفترة الممتدة من 1975 الى 1979 تضاعفت المديونية الخارجية ثلاث مرات ،ويرجع ذلك الى تمتع الدولة بالجدارة الائتمانية(القدرة على السداد) بسبب ارتفاع اسعار البترول خلال فترة السبعينيات باعتبار ان المحروقات تشكل أكثر من 97 بالمائة من صادرات الجزائر .لكن في الفترة الممتدة بين 1980 و1985 عرفت المديونية تذبذبا ،بحيث ان الوضعية السيئة المرتبطة بخدمة الديون دفعت الجزائر الى تخفيض حجم مديونيتها ،والزيادة المسجلة بين سنتي 1984 و1985 لم تكن لتشكل مشكلة لولا انخفاض اسعار البترول 1986 ،والذي ادى الى ازمة المديونية الخارجية خصوصا مع الارتفاع المستمر في اجمالي الدين الخارجي .[3]

(1) حول الديمقراطية الدفاعية انظر مقال حسن توفيق ابراهيم ،"التطور الديمقراطي في الوطن العربي :قضايا واشكاليات "،السياسة الدولية العدد 142 (اكتوبر 2000).

(2) بطاهر علي ،"سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر"،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد01 (2004)،ص 181.

(3) حول تطور حجم الديون الخارجية انظر: – قاعدة بيانات البنك الدولي ، موقع انترنيت : www.donnees.banquemondiale.org – بطاهر علي ،المرجع السابق ،ص 201.

من هنا تم اللجوء الى المؤسسات المالية الدولية في ظل مبدأ المشروطية من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي للتأقلم مع متطلبات عمل السوق .والجدير بالذكر أن دور صندوق النقد الدولي بدأ يتعاظم في توجيه الاقتصاد الجزائري منذ نهاية الثمانينيات بعد خطاب النوايا الذي ارسلته الجزائر للصندوق في شهر مارس 1989 والذي تعهدت فيه الحكومة على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق ،كما تعهدت الجزائر بتنفيذ برامج التكيف والاستقرار في الاتفاقيات المبرمة مع الصندوق لأول مرة في ماي 1989 ،والاتفاقيات المبرمة مع البنك الدولي في سبتمبر من نفس السنة.وبناءا على ذلك كانت اولى خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الاجنبي .كما تم الاعتماد على اليات العرض والطلب في تحديد اسعار الفائدة واسعار الصرف.أما ثاني اتفاق مع الصندوق والبنك الدوليين كان في جوان 1991 والذي استكمل برامج التعديل في معظم المجالات كاستقلالية اتخاذ القرار الاداري والمالي وحرية تحديد الاسعار ،وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات الوطنية ،كما تم الغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة .وعكس اتفاق جوان 1991 الذي أبرم في سرية تامة ،جاء اتفاق برامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى من01 افريل 1994 الى 31 مارس1995 ،واتفاق اخر 1995 تم بموجبه الالتزام ببرامج التكيف الهيكلى المتوسط المدى (31 مارس 1995 الى 1 افريل 1998).[1]

إن الشروط التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية ضمن برامج الاستعداد الائتماني الاول(31 ماي 1989-30 ماي 1990)والثاني(3جوان -30 مارس 1992)توضح أولوية التحول الليبرالي للحصول على القروض ،خاصة وأن الجهات المانحة رفضت تقديم قروض جديدة أو اعادة هيكلة القروض القديمة دون التوصل الى اتفاق مع المؤسسات المالية الدولية (المشروطية الاقتصادية)،وبالفعل تبنت الجزائر سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية أمام ضعف قدرتها الائتمانية واستهلاك احتياطاتها المخصصة للطوارئتجسدت من خلال مجموعة من القوانين اهمها قانون النقد والقرض 14 افريل 1990وادخال تعديلات على القانون التجاري واصدار بعض الاحكام الجبائية ،ومنح رخص الاستراد للمتعاملين الخواص.وعلى اثر ذلك تحصلت الجزائر ضمن الاتفاق الاول على قرض بقيمة 600 مليون دولار امريكي من صندوق النقد الدولي ،وعلى قرض ثاني بقيمة 300 مليون دولار امريكي من

(1) بطاهر على ،المرجع السابق ،ص ص182-183.

البنك الدولي.أما المرحلة الثانية فقد شهدت زيادة في نسبة القروض ما قيمته 753 مليون دولار امريكي (صندوق النقد الدولي 403 مليون دولار والبنك الدولي 350 مليون دولار).[1]

ان الهدف من تقديم هذه القروض هو تحقيق التوازن الاقتصادي العام للدولة بتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي ،والتي هي عبارة عن مجموعة من الاجراءات المستعملة من الدولة لالغاء الاختلالات الاقتصادية والمالية الداخلية والخارجية ،وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق ،بحيث يتولى صندوق النفد الدولي تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي ،أما البنك الدولي فيشرف على تطبيق برامج التعديل الهيكلي ،والفصل بينهما أمر مستحيل.وقد التزمت الجزائر ببرامج الاصلاح الاقتصادي للتحول الى الاقتصاد الرأسمالي وكانت النتائج على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي تشير الى فشل المؤسسات المالية الدولية في تحقيق انعاش اقتصادي من خلال سياسات انكماشية طيلة فترة التسعينيات انعكست بشكل سلبي على الجانب الاجتماعي(شهدت الجزائر 07 حوادث شغب و10 اضرابات و07 مظاهرات قام بها المواطنون للمطالبة بتحسين اوضاعهم).أما على المستوى السياسي فإن تنفيذ هذه البرامج أدى الى هدم المرتكزات الفرعية للتحول الديمقراطي ،بدليل عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد عشرة تغييرات لرئيس الحكومة بمعدل تغيير واحد كل 18 شهر ،و13 تعديل وزاري بمعدل تعديل وزاري كل 6.14 شهر .[2]

هذه الوضعية تدل على أن مشروطية المؤسسات المالية العالمية عرقلت عملية التحول الديمقراطي ،وأن الشروط السياسية ما هي الا مناورة لتطبيق سياسات اقتصاد السوق ،بدليل أنه في فترة تحسن الوضعية الاقتصادية في الجزائر بإرتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية المرافقة لمرحلة برامج النمو الاقتصادي ،دفعت بمديرة الصندوق الى الاشادة بنتائج الانتخابات البرلمانية التي اجريت في 10 ماي 2012 بمعنى دعم الصندوق للاصلاحات السياسية الجديدة التي باشرها الرئيس السابق (عبد العزيز بوتفليقة) مقابل قرض من الجزائر قدر بـ 5 مليار دولار في شكل اتفاق شراء سندات

(1) عبد الرحمان تومي ،الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق (الجزائر :دار الخلدونية ،2011) ،ص 66.

(2) مسعود الربضي ،محمد الزعبي ،"سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية دراسة حالات مصر اليمن الجزائر المغرب في الفترة 1989-2003"،مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب المجلد05 العدد02 (2008)،ص 485.

محررة في شكل حقوق سحب خاصة،الا أن مصير المساهمة غامض بكشف بعثة من الصندوق سنة 2016 بعدم دخول الاموال الى خزينة الصندوق .[1]

2.2.1. الاتحاد الأوروبي وعملية التحول الديمقراطي في الجزائر

إن اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضية التحول الديمقراطي في الجزائر ينطلق من مسلمة الحفاظ على العلاقات السياسية والاقتصادية مع الجانب العربي، حيث يستورد أكثر من نصف احتياجات النفطية من الدول العربية وأكثر من 18 % من احتياجات من الغاز[2]، والجزائر لوحدها تصدر ما يقارب 50% من النفط لدول أوربا و95% من انتاج الغاز فهي تعتبر ثالث مورد للغاز الى أروبا[3]

إن الشراكة الأوروبية الجزائرية تعود تاريخيا إلى إعلان برشلونة 1995 وقد بدأت الجزائر مفاوضاتها مع الشريك الأوربي متأخرة نوعا ما في جوان 1996، بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية، خاصة وأن هذه المرحلة تميزت بإعادة هيكلة وتأهيل الاقتصاد الجزائر، ومنذ سنة 1997 عرفت المفاوضات مسارا طويلا 12 جولة قبل الوصول إلى الاتفاق بينهما، واستؤنفت المفاوضات سنة 2001 وانتهت بمصادقة الجزائر على اتفاقية الشراكة بتاريخ 13 ديسمبر 2001 بروكسل، وتم الوصول إلى اتفاق نهائي في 22 أفريل 2002، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ سبتمبر 2005 [4]،بعدما اقترح الإتحاد الأوروبي سنة 2003 سياسة الجوار الأوروبية والمعروفة باسم ENPI وتم اعتمادها سنة 2004 لتحل محل الشراكة الأرومتوسطية ابتداءا من سنة 2007، وأهم ما جاء فيها تفعيل الجانب السياسي لعلاقات أوروبا بجيرانها من خلال مبدأ ضرورة تبني الدول الموقعة على الشراكة إصلاحات سياسية بهدف توثيق العلاقات السياسية والاندماج الاقتصادي مع توفير الدعم من أجل الاستجابة للشروط الأوروبية والتي تغطى أساسا أربعة مجالات هي: تعزيز سلطة القانون، الديمقراطية واحترام حقوق الانسان، تشجيع الإصلاحات الهادفة الى تعزيز

(1) حمزة كحال ،وصفة صندوق النقد للجزائر مسكنات تفاقم الازمات الاقتصادية ،موقع انترنيت : www.alaraby.co.uk...< بتاريخ 07 مارس 2018.

(2) أحمد سعيد نوفل، وآخرون، التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014)، ص189.

(3) الجزائر والاتحاد الأوربي يوافقان على خمسة مجالات للشراكة، موقع أنترنيت http://www.enpi-info.eu/410&id=2 type= Open nediaRub, com / the EU Neighbour area بتاريخ 4 مارس 2014

(4) عزيزة سمينة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانتفاح الاقتصادي المستقلة"، مجلة الباحث العدد 09 (سبتمبر 2011): ص ص 151-152.

اقتصاد السوق، التعاون من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية مثل مكافحة الارهاب وحضر انتشار أسلحة الدمار الشامل ،والملاحظ أن آلية عمل سياسة الجوار الأوروبية قائمة على مبدأ المشروطية مع البلد الشريك بحيث يتم تحديد أولويات تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في المدى القريب والمتوسط مقابل توفير امتيازات وزيادة المساعدات[1]

وبتاريخ 22 أكتوبر 2008 أعلن الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) عن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط من مدينة طنجة المغربية، وهو عبارة عن شراكة متعددة الأطراف لزيادة إمكانية الاندماج والتقارب الإقليمي، ويعتبر امتدادا لمسار برشلونة، فلا سحكم الاتحاد دساتير وقوانين وأنظمة وعلاقات مؤسسة بالمعنى المتعرف عليه لذلك تمسكت الجزائر باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خاصة وأن الفكرة جاءت ممن كان له ماضي استعماري في إطار إشكالية الكولونيالية الجديدة على حد تعبير الأستاذ (حسن المصدقة)[2]وبتصفح اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية يمكن ملاحظة لهجة التشديد على المبادئ الديمقراطية بدليل على الأقل الديباجة التي جاء فيها على أن تكون الشراكة بين وسائل تكريس الديمقراطية والحربات السياسية والدفاع عنها،كما جاء في المادة الثانية منها ضرورة احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ،وطبقا لما جاء في الوثيقة الاستراتيجية المتعلقة بالجزائر neighbouhood and partnershpinstrument european 2007-2013) فإن الجزائر كانت من المستفيدين من برنامج (ميدا 1) الذي بدأ تنفيذه من سنة 1995 إلى غاية 1999، والذي خصص لتطوير القطاع الخاص والعمل على تحقيق التوازن السوسيو اقتصادي للدولة، واستفادت الجزائر ما نسبته 6.5% من الغلاف المالي المخصص لذلك، كما استفادت من برنامج (ميدا 2) الذي بدأ تنفيذه من سنة 2000 إلى غاية 2006، وقدر الغلاف المالي الموجه إلى الجزائر بحوالي 48.4 مليون أورو، والذي خصص لدعم الحكم الراشد بما في ذلك اصلاح العدالة ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتطوير وسائل الاعلام، والجدير بالذكر أن الوثيقة ذاتها جاءت مطالبة الجزائر باجراء إصلاحات سياسية في مجالات الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة القانون والحكم الراشد مع العلم أن المساعدات المتلقية لم تتجاوز 6% من المبلغ المخصص في اطار برنامج (ميدا 2)[3].

(1) للتفصيل حو سياسة الجوار الأوروبية، الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي:
http://www.enpi-info.eu/410&id type= 2 بتاريخ 27 ماي 2015.

(2) حسن المصدق، شركاء لا أبتاع، الاتحاد المتوسطي كولونيالية جديدة أم شراكة حقيقية؟، مجلة العرب العدد 09 (2008) : ص ص14-16.

(3) europeanneighborhood and partnership instrument ALGERIA strategypaper 2007-2013, p 19.

ان ما يمكن قوله على اتفاق الشراكة الجزائري– الأوروبي هو اتفاق ذا طابع سياسي بالنسبة للجزائر وذا طابع اقتصادي بالنسبة للشريك الأوروبي، والدليل على ذلك أنّ الاتفاق من الجهة الجزائرية جاء في وقت كان الهدف منه وقف القطيعة الدولية المفروضة خلال سنوات العشرية السوداء، وازداد الأمر سوءا بحث الرئيس السابق (عبد العزيز بوتفليقة) عن دعم أوروبي يشيد بمسار التحول الديمقراطي في الجزائر حتى بعد التعديل الدستوري لسنة 2008 والمتعلق بعدم تقييد فترة تجديد حكم الرئيس، فقد راقب الأوروبيون الانتخابات التشريعية لسنة 2012، والانتخابات الرئاسية لسنة 2014.وكذلك الانتخابات التشريعية لسنة 2017، لكن الملاحظات التي تم اعدادها لم تثر أي مسألة تتعلق بنزاهة العملية السياسية، ومن الجهة الأوروبية فان أرقام المبادلات التجارية تؤكد تبعية الجزائر للسلع الأوروبية، فالاتحاد الأوروبي هو الممون الأول للسوق الجزائرية، وبالنظر إلى بنود الاتفاق خاصة المتعلقة بالتفكيك الجمركي، فان الجزائر استنفذت حلول التأجيل لمرتين، الأولى عام 2012، والثانية 2017 وتنتهي سنة 2021 بداعي حماية المنتج المحلي، وعلى الرغم من حجة الاتحاد الأوروبي من مساعيه لتأهيل الاقتصاد الجزائري فإن الواقع لا يعكس ذلك ،فمن الوجهة التاريخية ارتبطت الجزائر رسميا باتفاق للتعاون الاقتصادي مع المجموعة الأوروبية سنة 1976، واستمر هذا الارتباط مدة عشرين سنة مدعما ببروتوكولات مالية يتم تجديدها كل خمس سنوات إلى غاية سنة 1995، حيث تقدمت دول أوروبا بمشروع جديد للعلاقات بينها وبين دول المتوسط ومن بينها الجزائر ضمن مسار برشلونة للشراكة الأورو– متوسطية، وانطلقت المفاوضات الرسمية بين الطرفين الجزائري والأوروبي في مارس 1997 ولكن بسبب اختلاف وجهات النظر حول الملفات المهمة، تم تجميد هذه

ملاحظة تفصيلية:

- الآلية الأوروبية للجوار والشراكة ENPI (1 يناير 2007) مصدر تمويل 17 دولة شركة (عشرة دول متوسطية+ سنة من دول شرق أوروبا + روسيا)
- سياسة الجوار الأوروبيةENP تغطي 10 دول في الجنوب: الجزائر، مصر، إسرائيل الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس، وسنة في الشرق (أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدوفا واوطرانيا بالإضافة إلى روسيا)
- الآلية ENPI آلية تمويلية لبدان ENP حلت محل MEDA
- الآلية الأوروبية للجوار ENI 2014 محل ENPI
- آلية التمويل ENPI ———— https://www.ces-ned.eu الآلية الأوروبية للجوار والشراكة:

المفاوضات لتستأنف في 19 ديسمبر 2001 واستمرت إلى أن وقعت الجزائر على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 22 أفريل 2002، والذي دخل حيز التنفيذ وهو ما تم ذكره سابقا سنة 2005[1].

الجدير بالذكر أن البروتوكولات المالية الأربعة المدعمة للتعاون المالي الأوروبي الجزائري تستند على قروض البنك الأوروبي للاستثمار على حساب جانب الهبات، مما شكل مقدمة مشكل المديونية.

جدول 20 : مساعدات الاتحاد الأوروبي للجزائر وفقا للبروتوكولات الأربعة (1978-1996)

البروتوكول	المبالغ المخصصة بالمليون ECU	المدفوعات	نسبة المدفوعات إلى اجمالي المخصصات
البروتوكول الأول 1978-1981	114	97	%83
البروتوكول الثاني 1981-1986	151	92	%65
البروتوكول الثالث 1986-1991	239	38	%16
البروتوكول الرابع 1991-1996	350	35	%10

المصدر: اللجنة الأوروبية، موقع أنترنيت: http://www.deldz-cec.eu.int/fr/uealgerie_accord d'association.htur بتاريخ 27 مارس 2015.

الملاحظ أن هناك انخفاض متتالي في عملية تسديد الفروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار حيث لم تبلغ نسبة التسديد الفعلية حتى النصف (40% من اجمالي القروض) مما يؤكد عدم جدية الطرف الأوروبي في تأهيل اقتصاد الجزائر ،وقد استبدلت هذه البروتوكولات فيما بعد ببرنامج ميدا للمساعدات المالية (meda) في اطار الشراكة الأورومتوسطية (طبقا لمرسوم 1488/96 بتاريخ 23 جويلية 1996)، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بمنح مساعدات مالية وتقنية لدول جنوب المتوسط بهدف دعم الاستقرار السياسي، وتهيئة اقتصاديات هذه الدول لإقامة منطقة التبادل التجاري الحر، وتدعيم

(1) فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبيةالدار (الدار البيضاء :دار الحداثة للنشر والتوزيع ، 1982)، ص99.

التعاون في المجال الثقافي والإنساني، ولقد تجاوزت المساعدة المقدمة لصالح الشركاء المتوسطين 850 مليون أورو سنة 2005، وقدرت القروض التي منحت سنويا بـ02 مليون أورو، مع العلم أنّ حوالي نصف هذه المساعدة موجهة إلى تدعيم برامج الإصلاح الرئيسية[1]

إن لهجة التهديد بضرورة إجراءات إصلاحات قد تكون بسبب قرار الجزائر تجميد الامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الأوروبي (بموجب اتفاق الشراكة) سنة 2010، ضف الى ذلك مطالبة الجزائر بفتح مفاوضات تقييم مشترك وموضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة وذلك عقب الصدمة البترولية لسنة 2015 الأمر الذي قد دفع اللجنة الأوروبية إلى أن تبدي تحفظا على تطور الديمقراطية في الجزائر في اطار مبدأ المشروطية السياسية، على لسان السيناتور (سيمون سوتور– SIMON SUTOUR)[2] فمن غير المعقول أن 40% من القروض المخصصة للفترة 2014–2017 قد استهلكت في الإصلاح المؤسساتي، مما أثر سلبا على استفادة الجزائر من البرنامج الخاص بدعم وتطوير الديمقراطية.وقد تم إعادة بعث الشراكة رسميا بتاريخ 13 مارس 2017، بعد اعتماد ستة محاور ذات أولوية في الشراكة وهي أولا الحوار السياسي، والحوكمة، ودولة القانون، وتعزيز الحقوق الأساسية .وثانيا ترقية التنمية الجماعية والاقتصادية الشاملة وتطوير المبادلات التجارية والنفاذ الى الأسواق، أما ثالثا الشراكة في مجال الطاقة والتغير المناخي والبيئة والتنمية المستدامة، ورابعا الحوار الاستراتيجي والأمني، أما خامسا البعد الإنساني والهجرة وحركة الأشخاص وسادسا التعاون المالي .وقد كان نتيجة ذلك توقيع مشاريع بقيمة 40 مليون أورو تهدف الى تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال تدابير تتراوح بين الطاقة المتجددة وتحديث المالية العامة[3]

الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن هناك حلقة مفرغة ،فالشراكة دائما في اتجاه واحد، المجالات محددة مسبقا في اطار المصالح الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي حتى أن مبلغ 40 مليون أورو أقل من آخر غلاف مالي تم تخصيصه للجزائر في اطار برنامج (ميدا2) المذكور سابقا 48.4 مليون أورو مما يعكس الخطاب المعياري للاتحاد الأوروبي المتعلق بمسألة الديمقراطية عموما فهو مجرد غطاء للمصالح الاستراتيجية للدول الأعضاء (مصالح أمنية واقتصادية) حتى عقب ثورات

(1) فيصل بهلولي،" التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الاورمتوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية"، مجلة الباحث العدد 11(2012) ،موقع انترنيت:www://revues.univ-ourgla.dz/indx.php الزيارة بتاريخ 22 ماي 2018.

(2) SENAT, session extraordinaire de rapport au nom de la commission des affaire europénnes : le cas l'algérie méditerranéen de la politicque de voisinage (2016-2017) par le senateur M Simon Sutour, pp 16-17.

(3) بخدة عبد القادر، "الشراكة الجزائرية الأوروبية"، مجلة حقوق الانسان والحياة العامة العدد 04 (2017): ص13.

الربيع العربي وإعلان الاتحاد الأوروبي عن المقاربة القائمة على فكرة المساءلة المتبادلة (التحول الديمقراطي، بناء المؤسسات، شراكة أقوى مع السعب ونمو مستدام وشامل) لم يتم تسجيل معطيات جديرة بالاهتمام من خلال أداتي مرفق المجتمع المدني والصندوق الأوروبي للديمقراطية، فمثلا هذا الأخير تبني في اطار المجال الجغرافي للجزائر مبادرتين أساسين هما في حالة إغلاق وفقا لما جاء في موقع الصندوق[1]، وهما مبادرة المساهمة في النقاش المدني في الجزائر، ومبادرة العمل في البحر الأبيض المتوسط، ولا يذكر الموقع حجم الغلاف المالي أو عدد المشتركين في المبادرة.

3.2.1. الولايات المتحدة الأمريكية وعملية التحول الديمقراطي في الجزائر

إن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على مسار عملية التحول الديمقراطي في الجزائر مرتبط بضمان المصالح الأمريكية ،وهو ما انعكس على الأقل في الموقف الأمريكي من مصادرة عملية التحول الديمقراطي بوقف المسار الانتخابي في أول انتخابات تشريعية في الجزائر نهاية 1991 وبداية 1992 بتدخل المؤسسة العسكرية واعلان حالة الطوارئ .فقد كان الموقف الامريكي متذبذبا ومتقلبا حيث وجدت الولايات المتحدة الامريكية نفسها في مأزق حرج على حد تعبير(وليام كوانت– William Quandt)[2]،فتوقيف المسار الانتخابي عمل منافي لمبادئ الديمقراطية بكل المقاييس ،لكن في الطرف المقابل يوجد مقصي يمثل الاسلام السياسي وهو من أشد المنتقدين للإدارة الامريكية خاصة بعد غزو العراق في اطار التحالف الدولي .وفي سنة 1995 اعلنت الولايات المتحدة الامريكية مساندتها لوثيقة روما التي انتقدت الحل العسكري ،وحملت المؤسسة العسكرية مسؤولية ما يجري ،وبذلك لم تقم بادانة أي طرف وحافظت خلال فترة التسعينيات على مسافة مع الحكومة الجزائرية وفي نفس الوقت لم تنقطع اللقاءات السرية مع بعض قيادات الجبهة الاسلامية للانقاذ .وبقيت الولايات المتحدة الامريكية سواء بقيادة الجمهوريون (تزامن توقيف المسار الانتخابي مع فترة حكم الجمهوريين برئاسة جورج بوش الاب)أو الديمقراطيون(فترة رئاسة بيل كلينتون)تلعب على المحاور الهادئة المتمثلة أساسا في احترام حقوق الانسان ،الدعوة الى الاقتصاد الحر والتعددية السياسية ،حكم القانون ودعم المؤسسات النيابية.مع تغليب الابعاد الاقتصادية على الابعاد الامنية لما تتيحه هذه السياسة من ان تكون أقل المتضررين من أعمال العنف ،وأكثر المستفدين من عملية التحول الليبيرالي في الجزائر ،ويلخص

(1) المؤسسة الأوروبية من أجل الديمقراطية، موقع أنترنيت:www.democracyendowment.eu

(2) William Quaandt ,Flirt contrarie entre washington et Alger ,le monde diplomatique,juillet 2002,p15.

الاستاذ (شريف عبد الرحمان)[1] ذلك في نقطتين اساسيتين هما ضمان الولايات المتحدة الامريكية ان تكون أقل المتضررين مما يجري في الجزائر،وثانيا الاستفادة من عملية التحول الليبيرالي ،ولعل هذا ما يفسر عدم تعرض الامركيين المقيمين في الجزائر لأي هجمات ارهابية في غمار الحملة التي استهدفت الاجانب.الجدير بالذكر أنه حتى جويلية 2001 وصفت الأعمال الارهابية في الجزائر بالعنف السياسي ،لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتوظيف إستراتيجية الحرب على الارهاب احتلت الجزائر مركز الصدارة ضمن المبادرات السياسية والاقتصادية والأمنية ،وكذلك الاجتماعية والثقافية .خاصة بعد الزيارة التي قام بها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الولايات المتحدة الامريكية واطلاق الوعود الاصلاحية ،ليحظى النظام بالشرعية وتصبح الجزائر شريكا استراتيجيا في حرب امريكا ضد الارهاب بالرغم من أن الفترة نفسها عرفت تشديدا للغة الاصلاحات السياسية الديمقراطية في المنطقة العربية.هذا التناقض بين القول والفعل خاصية أساسية من خصائص السياسة الخارجية الامريكية التي تتعامل ببراغماتية بدليل ارتفاع استثماراتها في الجزائر بحيث بلغت 11مليار دولار سنة 2006 ،وتستحوذ على ثلث الاستثمار الاجنبي مع انشاء غرفة التجارة الامريكية،[2] كما أن الجزائر باختصار هي الدولة المفتاح في المجال الامني بالمنظور الغربي باعتبارها شريك استراتيجي فعال في رسم التوازنات الاقليمية.

إن تأثير الولايات المتحدة الامريكية على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر هو تأثير سلبي بحكم مواقفها وسياستها المبنية على مفهوم المصلحة ، ففي الوقت الذي كانت تشدد على ضرورة الاصلاحات الديمقراطية ،نجدها تغض الطرف على قضية التحول الديمقراطي في الجزائر.

4.2.1 ضغط المنظمات الدولية (حماية حقوق الانسان)

ان للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية دور بارز في الضغط من اجل حماية حقوق الانسان ،وباعتبار أن الديمقراطية أصبح ينظر اليها كحق من حقوق الانسان فهي ترتبط بالكرامة الانسانية وبمبادئ العدل والمساواة فان الدول مطالبة باحترام هذا الحق ،وفي هذا السياق صادقت الجزائر على العديد من المعاهدات الدولية كالاعلان العالمي لحقوق الانسان 1963 ،والعهد الدولي

(1) شريف عبد الرحمان ،الرؤية الامريكية للجزائر من الاقتصادي الى الامني ،موقع انترنيت : www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.5html بتاريخ 10 مارس 2015.

(2) عمارية عمروس ،البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية ،المركز الديمقراطي العربي ،موقع انترنيت : democraticac.de>tag= بتاريخ 18 اكتوبر 2019.

للحقوق المدنية والسياسية 1968 والذي لم تصادق عليه إلا بعد مرور 21 سنة من توقيعه 1989 ،فالدول المصادقة على العهد ملزمة بتقديم تقارير دورية عن التدابير التي اتخذتها ،وعن التقدم المحرز في التمتع بهذه الحقوق ،وبالفعل قدمت الجزائر تقريرها الأول 05 افريل 1991 ،والثاني بعد تأخر بسنتين 18 ماي 1998 ،والثالث 22 سبتمبر 2006 .ليتم بعدها خضوع الجزائر لاجراءات مجلس حقوق الانسان ،ايضا التصديق على اعلان بشأن (المادة 41) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،والمتعلق باختصاص لجنة حقوق الانسان في استلام ودراسة بلاغات من دولة ضد دولة طرف اخرى،وصادقت عليه الجزائر في 12 سبتمبر 1989.أيضا البروتوكول الاختياري الأول المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،والمميز فيه ان البروتوكول اعطى للافراد حق رفع الشكاوي الى لجنة حقوق الانسان ضد بلدانهم (في حال استنفاذ طرق التظلم المحلية)،وصادقت الجزائر عليه 16 ماي 1989. وكذلك اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة 22 جانفي 1996.[1]

إن تصديق الجزائر على مختلف هذه المواثيق الدولية في مجال حماية حقوق الانسان يعني التزامها وليس فقط التعبير عن نيتها ،وهنا يأتي دور المنظمات غير الحكومية والتي حددت (المادة 71) من ميثاق الامم المتحدة مركزها القانوني (كما تمت الاشارة اليه في الفصل الثاني) ،هذه المنظمات لعبت دورا مهما في الحالة الجزائرية،حيث مارست ضغطا كبيرا على النظام السياسي الجزائري خاصة في الفترة التي اعقبت الغاء المسار الانتخابي ،فقد وجهت انتقادات شديدة من منظمات غير الحكومية والتي تتمتع بمصداقية عالية ولها صوت مسموع في المجال الدولي لحقوق الانسان ،ومثال ذلك منظمة العفو الدولية (Amnesty)،والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ،اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،مرصد مراقبة حقوق الانسان .وقد اصدرت هذه المنظمات مجتمعة (الكتاب الأسود للجزائر) التي حملت فيه مسؤولية سنوات العشرية السوداء للدوائر الحكومية الرسمية والجماعات المسلحة.وحتى في سنة 2002 فإن الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان رفضت المشاركة في

(1)للتفصيل ارجع: الامم المتحدة،العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،اللجنة المعنية بحقوق الانسان ،التقرير الدوري الثالث (الجزائر) ،الوثيقة ccpr/c/DZA/3 بتاريخ 07 نوفمبر 2006.

– الوثيقة رقم cpr101/c/101/Add الصادرة بتاريخ 18 ماي 1998

– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،المرصد الوطني لحقوق الانسان ،قائمة الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان التي صادقت عليها الجزائر ،الجزائر،ONDH ،ديسمبر 1998.

الملتقى الدولي للارهاب المنعقد في الجزائر ايام 28/27/26 اكتوبر 2002 لعدم تلقيها اجوبة عن العديد من الاسئلة المثارة في مجال حقوق الانسان خاصة ما هو مرتبط بالتعذيب والاعتقال السري وسوء المعاملة. [1]ووصل الامر بها الى رفع توصية للاتحاد الأوروبي تطالبه فيها بادراج مسألة حقوق الانسان في المفاوضات الجزائرية الاوروبية في اطار الشراكة الاورومتوسطية ،وبلجنة تحقيق أممية في الجزائر ،لكن الجزائر اعتبرت ذلك تدخلا في شؤونها الداخلية .وبالرغم من الانفراج النسبي للازمة في اواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ،قام بزيارة الجزائر العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية المعنية بحقوق الانسان .وقد يدعم دور هذه المنظمات الضغوط الاعلامية والتحسيسية التي تمارسها على المستوى الدولي .

الواقع أن الجزائر حاولت التكيف مع هذه الضغوطات في اطار الموازنة بين عدم التدخل الخارجي والتكيف مع القيم الدولية المتعلقة بحقوق الانسان .فقد ابدت تعاون كبير في هذا المجال بالمصادقة تقريبا على جميع الصكوك الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان ،الا أن واقع حقوق الانسان بقي موضع تساؤل مع ابقاء حالة الطوارئ الى سنة 2011.وهو العام الذي شهدت فيه الساحة العربية ثورات الربيع العربي .

3.1. حدود تأثير العامل الخارجي

اذا كان للعامل الخارجي تأثير على عملية التحول الديمقراطي في الحالة الجزائرية فإن هذا التأثير مرتبط من ناحية بطبيعة العامل الخارجي ومن ناحية اخرى بنوعية التأثير ،فإذا كان العامل الخارجي مثلا عامل دولي متمثل في الولايات المتحدة الأمريكية فإن تأثيرها سلبي بحكم مساهمتها في بطئ عملية التحول الديمقراطي فسياستها البراغماتية جعلتها تفقد مشروعيتها في الحديث عن أي دعم لمسارات التحول الديمقراطي،.لكن تأثير العامل الخارجي مرتبط مداه بالبيئة الداخلية أيضا وفي الحالة الجزائرية فإن البيئة الداخلية لا تخرج عن الاطار العام الذي تم التطرق اليه سابقا في الفصل الثاني والمتعلق بحالة العالم العربي ،غير أن ما سيتم التركيز اليه في هذا المقام مسألتين أساسيتين لهما تأثير في رسم حدود تأثير العامل الخارجي في الاونة الأخيرة وهما تداعيات ثورات الربيع العربي وحراك 22 فيفري 2019 .

(1)موقع الفيدرالية :fidh-lettre.htm محمد بوضياف ،مستقبل النظام السياسي الجزائري ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2008 ،ص 175.

1.3.1. تداعيات ثورات الربيع العربي

اتضح من خلال الفصل الثالث بأن هناك متغيرات ظرفية من شأنها ان تلعب دورا في تسريع أو بطئ عملية التحول الديمقراطي ،ومن بين هذه المتغيرات ماتم التطرق اليه في اطار نظرية العدوى اوكرة الثلج .وبحكم الجوار الجغرافي لدولة تونس فان تأثير الثورة التونسية بدأ بالتعبير المستخدم ببداية الربيع العربي في الجزائر ،فمع بداية جانفي 2012 عرفت الجزائر موجة من الاحتجاجات شملت 20 ولاية من أصل 48 ولاية بما فيها الجزائر العاصمة .وميزة هذه الاحتجاجات أنها عفوية تعكس حالة من الاحتقان الاجتماعي تجلت من خلال المطالب التي تم رفعها (فرص عمل ،المزيد من الحريات ،تحسين مستوى المعيشة ،الحد من الفساد والرشوة).وكانت حصيلة هذه الاحتجاجات وفاة 5 أشخاص واصدار مذكرات ضبط واحضار بحق 800 شخص ،واعتقال 1100 شخص.وقد جاءت استجابة النظام لهذه الاحتجاجات سريعة ،حيث اعلنت الحكومة تخفيضا في اسعار الزيت والسكر وهما المادتان ذات الاستهلاك الاوسع في المجتمع الجزائري ،وذلك بهدف امتصاص الغضب الشعبي الذي كان نتيجة عوامل اقتصادية واجتماعية اكثر من كونها سياسية،الامر الذي يعيد الى الذهن فكرة ترتيب المطلب الديمقراطي في سلم أولويات المواطن الجزائري.[1]

لكن بتشكيل التعاضدية الوطنية للتغيير والديمقراطية في 21 جانفي2011، والتي ضمت مجموعة من احزاب المعارضة وتنظيمات المجتمع المدني والنقابات المستقلة وجمعيات حقوق الانسان، تم صياغة مطالب سياسية تتعلق بديمقراطية أكبر وعدالة اجتماعية ،اطلاق سراح المعتقلين من البمحتجين والمتظاهرين ،تعديل القانون المتعلق بالاعلام ،انهاء حالة الطوارئ 24 فيفري 2011.لكن سرعان ما انقسمت التشكيلة وفقدت جاذبيتها.

إن قدرة النظام السياسي على التكيف مع شرطية اللحظة راجعة الى خبرته في التعامل مع مثل هذه الاحتجاجات (خبرة احداث اكتوبر 1989) ،لكن تداعيات الاحداث ولدت ضغوطا داخليا وخارجيا معطية تنبيه للنظام السياسي الجزائري بضرورة العودة الى المسار الديمقراطي .فكشفت بذلك الحكومة عن سلسلة من الاصلاحات السياسية بهدف استرجاع ثقة الشعب.حيث تم تعليق حالة الطوارئ والموافقة على سلسلة من القوانين المناهضة للارهاب .وخرج الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) في 15 افريل2011 الى الشعب بخطاب تلفزيوني موجه للامة تعهد فيه رسميا بسلسلة من الاصلاحات

(1) للتفصيل ارجع : هبد الناصر جابي ،الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير 2011 (الدوحة :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،فبراير 2011) ،ص 12.

الدستورية الهادفة الى تعزيز الديمقراطية.وفي هذا السياق جاء تعديل القانون العضوي الخاص بالاحزاب السياسية والذي اعطى تسهيلات للاجراءات المعتمدة لاعتماد الاحزاب السياسية الجديدة .مع محاولة تجسيد حياد الادارة اتجاه العمل السياسي خاصة فيما يتعلق بوزارة الداخلية .كما تم فرض الكوتا النسوية تماشيا مع التعديل الدستوري لسنة 2008 ،بحيث تتضمن كل قائمة ترشح للانتخابات امرأة واحدة على الاقل في الدائرة الانتخابية التى يصل فيها عدد المقاعد اربعة وان لا يقل عدد المرشحات في القائمة الواحدة عن ثلث المقاعد في الدوائر التي تضم خمسة مقاعد او اكثر.وتصل النسبة الى النصف على الاقل بالنسبة لمقاعد الجالية الجزائرية في الخارج .ومع محاولة التأكيد على تبني تكملة مسار عملية التحول الديمقراطي لحشد التاييد الداخلي والخارجي جاءت لعنة النفط بانخفاض أسعاره ،فالجزائر دولة ريعية وأي تأثير على اسعار النفط من شأنه أن يؤثر على شراء السلم الاجتماعي .فقد شهدت سنة 2015 احداث متميزة بعودة الحركات الاحتجاجية والتي مست لأول مرة اقصى الجنوب (عين صالح خاصة) للمطالبة بوقف عمليات البحث عن الغاز الصخري ،ومطالبة مواطنوا الجنوب بحقهم من الثروة النفطية وتوفير فرص التشغيل لأبنائهم ،كما عرفت الجنوب احداث عنف في ولاية غرداية والتي اسفرت عن عشرات القتلى وعمليات حرق وتدمير لملكيات خاصة .اما على المستوى السياسي فقد تم ابعاد مدير المخابرات الفريق محمد مدين الذي تربع على عرش المخابرات العسكرية لمدة ربع قرن وتم ذلك في جو من الاضطراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي(تراجع اسعار النفط ونقص تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية)[1].لذلك جاءت مخرجات النظام سياسية باعلان عن تعديل دستوري تمت المصادقة عليه في مارس 2016 .

لقد نجح النظام في تفويت الفرصة على الشارع من خلال شراء السلم على حساب التحول الديمقراطي، وأن المؤسسة العسكرية هي التي تعطيه قوة البقاء والاستمرارية وتمنع التغيير الذي لا يكون في غير صالحها مستغلة ضعف المعارضة السياسية ومعيدة تراجيديا التسعينيات كلما لاحت بوادر التحرك ، لكن جاءت اللحظة الحاسمة باعلان الرئيس (عبد العزيز بوتفليقة) ترشحه لعهدة خامسة وسط جدل كبير حول وضعه الصحي ،وتساؤلات عن سلطة سياسية عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارساتها وسياساتها المتبعة ،فكان بذلك حراك 22 فيفري 2019.

(1) نتائج مقياس الديمقراطية العربي، المقياس الخامس ،المرجع السابق ، ص 45.

2.3.1. الحراك الشعبي والانتقال التعاقدي

منذ بداية سنة 2019 والجزائر تشهد غليانا شعبيا لم تشهده منذ عقود يعود سببه بالدرجة الاولى الى تمسك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعهدة رئاسية خامسة وسط بيئة اجتماعية واقتصادية وسياسية مضطربة بسب الأزمة المالية الناتجة عن تراجع اسعار النفط سنة 2014 حيث انخفضت المداخيل بما يقارب خمسين بالمائة ، وتم اللجوء الى خيار التمويل غير التقليدي بطباعة النقود دون مقابل إنتاجي ،وانقلاب على رئيس المجلس الوطني الشعبي ،وتغييرات غير مسبوقة في سلك المؤسسة العسكرية ،مع أكبر فضيحة تهريب للكوكايين في تاريخ الجزائر [1].

لقد راهن النظام على ضمان الصمت الشعبي على التخويف من أن أي محاولة للتغيير ستؤدي بالجزائر الى وضع مشابه لسوريا واليمن وليبيا .وكان هذا التخويف مقترن بزيادة حجم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للحصول على دعم الشرائح الاجتماعية الأشد فقرا (شراء السلم الاجتماعي).لكن بانتهاء الدعم وعدم قدرة السلطة على الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية ،وانهيار القدرة الشرائية للمواطنيين .وفي الوقت نفسه كان النظام يعيش أزمة حادة حرمته من القدرة على المناورة ،ومنعت مكونات السلطة الفعلية من الاجماع على موقف محدد لتجاوز الازمة ،فكان الحل بالترويج بالاستمرارية .فانطلق الحراك الجزائري في 22 فيفري 2019 من دون قيادة واضحة وبسقف مطالب محدود برفض عهدة رئاسية خامسة ،لكن سقف المطالب ارتفع بالمطالبة برحيل رموز النظام.

إن معظم القوى الدولية والاقليمية لم تتخذ مواقف محددة اتجاه ما يحدث في الجزائر، وسارعت الى تأكيد عدم تدخلها في الشؤون الداخلية للجزائر ،خاصة عندما تظهر تصريحات او تقارير تشير الى دور دولة ما .ويعتبر هذا استثناءا جزائريا مقارنة بالدول العربية الاخرى التي شهدت حركات احتجاجية والتي كان العامل الخارجي متغيرا مهما في رسم مساراتها سواء بالادوات المالية او العسكرية او السياسية.وقد يعود ذلك الى العوامل التالية: [2]

(1) لويزة ايت حمادوش ،الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي ،مركز الجزيرة للدراسات ،موقع انترنيت : studies.aljazeera .net بتاريخ 22 جوان 2020.

(2) للتفصيل انظر تقرير وحدة الدراسات السياسية ،الجزائر 2019 من الحراك الى الانتخابات ،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،فيفري 2020 ،ص ص 20-23.

*عدم استخدام العنف بحيث تم التعامل بمرونة واضحة مع الاحتجاجات ،مع رفع شعارات لنبذ العنف كشعار (خاوة –خاوة) ،الامر الذي اكسب النظام مناعة في وجه الضغوط الخارجية.

* الخبرة التاريخية والذاكرة الجماعية بحيث يرفض الجزائريون اي تدخل خارجي فهناك درجة عالية من الحساسية اتجاه كل ما هو خارجي .

*التمسك بالشرعية الدستورية طالب الحراك الشعبي بتفعيل (المادة 102) من الدستور وشكل ذلك قاعدة مطالبة المؤسسة العسكرية الرئيس بوتفليقة بالاستقالة ،الامر الذي سمح بتجنب أي ضغط دولي من شأنه ان ينظر الى ذلك على انه انقلاب .كما اصرت على التمسك بالاطار الدستوري من خلال اسناد مهام رئاسة الدولة الى رئيس مجلس الامة عبد القادر بن صالح ،فاغلقت بذلك الباب نهائيا امام كل المبررات التي يمكن ان تستخدمها القوى الاجنبية المتضررة من التغيير السياسي في الجزائر للضغط على المؤسسة العسكرية.

*تقاليد السياسة الخارجية الجزائرية والخطوات الاستباقية بتفعيل الديبلوماسية .

*انتصار المؤسسة العسكرية باعتبارها الطرف الاقدر على حسم الخلافات وبحكم تجربتها الطويلة في السلطة، فقد تمكنت قيادة الاركان من احتواء الازمة وافشال مخططات الرئاسة وجهاز المخابرات اللذان عملا على الاطاحة برئيس الاركان ،وبعد دخول شقيق الرئيس ورئيسي المخابرات السابقين مع رجال اعمال ووزراء سابقين السجن ،اصبحت هذه الاجنحة ضعيفة لذلك فان الاطراف الخارجية لا تتوفر على اوراق كثيرة يمكن توظيفها للتأثير وللتدخل في الشأن الجزائري.

2. دراسة الحالة المصرية

إن موضوع البحث يركز على العامل الخارجي، وتوضيح نتائج الفعل الخارجي مرتبطة أولا بتوضيح الأهمية الاستراتيجية لما يراد أن يؤثر عليه ،وفي الحالة المصرية سيتم توضيح الأهمية الجيو استراتيجية لدولة مصر ،حتى نستطيع أن نفهم لماذا تتدخل الأطراف الخارجية في توجيه عملية التحول الديمقراطي في مصر.

الأهمية الجيو استراتيجية لدولة مصر [1]

تتمتع مصر بموقع جيو استراتيجي مميز مكنها من لعب دور هام في صياغة السياسات الاقليمية والدولية واعطاها مكانة مركزية في العالم بملتقاه الاسياوي والإفريقي، وتستند الأهمية الجيو استراتيجية لمصر على أربعة محاور الموقع الجغرافي والثروات الاقتصادية وحجم القوى البشرية، والتراث الحضاري التاريخي الذي يعود لآلاف السنين.

تبلغ مساحة مصر أكثر من مليون كيلومتر مربع ،وتنقسم تضاريسها إلى أربعة أقسام هي وادي النيل والدلتا والصحراء الغربية الجزء الواقع داخل حدود مصر من الصحراء الافريقية ممتدا ما بين وادي النيل بالشرق حتى الحدود الغربية ،ومن البحر المتوسط شمالا الى الحدود الجنوبية ،ثم منطقة المنخفضات والصحراء الشرقية ما بين وادي النيل غربا والبحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء شرقا ،ومن حدود الدلتا شمالا حتى حدود مصر الجنوبية حيث تمتد بطولها سلسلة جبال البحر الأحمر الغنية بالموارد الطبيعية.أما شبه جزيرة سيناء فتمثل الجزء الأسيوي وهي على شكل مثلث قاعدته تطل على البحر المتوسط شمالا ورأسه إلى الجنوب ما بين خليج السويس غربا وخليج العقبة شرقا. يحد مصر من الغرب ليبيا ،ومن الجنوب السودان ،ومن الشمال الشرقي فلسطين المحتلة وقطاع غزة ،ومن الجهة الشرقية تطل على البحر الأحمر ،تمر عبر أراضيها قناة السويس التي تفصل الجزء الأسيوي عن الإفريقي وتعتبر من أهم الممرات المائية.فهي تدر يوميا ما قيمته 5.5 مليون دولار وتستوعب 8 بالمائة من حركة التجارة العالمية وتوفر ما يقرب 40 بالمائة من طول ونفقات الرحلة بين أسيا وأوروبا.

وتعتبر مصر من الدول المنتجة للبترول والغاز حيث تشكل محافظة البحر الأحمر المصدر الرئيسي وتقدم نسبة 75 بالمائة من النفط المنتج محليا ،وتحتل مصر المرتبة الأولى عربيا في عدد السكان(90 مليون نسمة) .ومن الناحية السياسية،فإن مصر فاعل استراتيجي على المستوى الإقليمي

(1) دينا شيرين محمد شفيق ابراهيم ،علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي "دراسة حالة المملكة العربية السعودية "،موقع انترنيت democraticac.deب بتاريخ 05 جانفي 2017.

والدولي ،فلها دور ريادي في مختلف القضايا العربية ،فقد شاركت في الحروب العربية الإسرائيلية 1948، 1967 ،1973 .وكانت في قلب الصيغة الإقليمية التي رسمتها دوائر القرار في الشرق الأوسط (الثقل السياسي لمصر بتوقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية 1979).وعلى المستوى الاقتصادي فإن مصر تحتوي ثلث أثار العالم مما يجعل من السياحة مصدرا هاما للدخل ،ضف الى ذلك قناة السويس التي تعد من ركائز الدخل الوطني المصري .كما تتمتع بمجموعة من المقومات الاقتصادية والثروات الطبيعية التي تجعلها من أهم البلدان من الناحية الاقتصادية.ولمصر أهمية استراتيجية على المستوى الامني والعسكري، فالقوات المسلحة المصرية تعد من أقوى الجيوش في المنطقة العربية كما تتوافر لها خبرة قتالية مستمدة من حروب الشرق الاوسط ،وتملك أكبر حجم من صواريخ أرض أرض بعد الصين وروسيا والولايات المتحدة الامريكية،وتعد رابع أقوى دفاع جوي في العالم .هذه بعض من النقاط التي توضح الأهمية الجيو استراتيجية لدولة مصر.

أما دراسة الحالة المصرية فيتم تقسيمها الى مرحلتين أساسيتين قبل الثورة 2011 وبعد الانقلاب على الثورة 2013 ،حيث تم تتبع تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي ،خاصة وان الحالة المصرية يتضح فيها اسلوب الضغط من خلال نظام المساعدات الامريكية .لكن قبل التطرق الى ذلك سيتم اعطاء صورة عامة للأنموذج الديمقراطي المصري.

1.2. قراءة في الانموذج الديمقراطي المصري

ستتم قراءة الانموذج الديمقراطي المصري من بداية التعددية السياسية التي سمحت بظهور احزاب سياسية في اطار تعددي مقيد وذلك تحت ضغط مجموعة من العوامل على المستوى الداخلي والخارجي،سياسيا واقتصاديا واجتماعيا،وتتبع مصادرة عملية التحول الطيمقراطي منذ ثورة جوان 1952 الى الانقلاب العسكري على ثورة 25 جانفي 2011.

1.1.2. المصادرة التاريخية لعملية التحول الديمقراطي

بعد قيام تنظيم الضباط الاحرار بالانقلاب على الملك (فاروق الأول) بتاريخ 23 جوان 1952 ،تم اعلان الجمهورية وأصبح (محمد نجيب)أول رئيس لجمهورية مصر في 18 جويلية 1953.وامتدت مرحلة الجمهورية 59 سنة منذ ثورة جوان 1952 الى ثورة جانفي 2011.الجدير بالذكر أن هذه المرحلة تميزت بالدور البارز للجيش من خلال مجلس قيادة الثورة وقدرة العسكريين على التغلغل في مواقع

النخبة السياسية.وفي هذا السياق يذكر الأستاذ(علي الدين هلال) [1] بأنه في هذه المرحلة شهدت الجمهورية الأولى التي أعقبت ثورة جوان 1952 ،مرحلة انتقالية من 1953 إلى 1956 بدأت بصدور الاعلان الدستوري وانتهت باستفتاء 1956 الذي تم فيه إقرار أول دستور للبلاد ،وتم اختيار (جمال عبد الناصر) رئيسا للدولة ،وهذه المرحلة اتسمت بالصراع بين القوى السياسية القديمة ومجلس قيادة الثورة، وتم حسمه لصالح هذا الأخير.

عقب وفاة(جمال عبد الناصر) تولى الحكم(محمد أنور السادات) ،وقد شهدت هذه المرحلة بداية التغيير في شكل النظام السياسي ،حيث قام بإلغاء نظام الحزب الواحد وسمح بتشكيل أحزاب أخرى ودعي إلى أول انتخابات تعددية ،وفي الانتخابات العامة سنة 1979 حصل حزب النظام الجديد، الحزب الوطني الديمقراطي على88 بالمائة من المقاعد،واعتبرت هذه المرحلة بداية الانتقال الى الديمقراطية .

إن قراءة هذه المرحلة في ظل ما شهدته البيئة الداخلية والخارجية من تغيرات يشير الى مجموعة من النقاط أهمها تأثير هزيمة 1967 (احتلال اسرائيل ارض سيناء)،التي أدت إلى تنامي حركة سياسية في مصر دعت الى توسيع الحقوق الديمقراطية للمواطنين والسماح للتيارات السياسية المختلفة بالتعبير عن ذاتها،فقد جرى تخفيف قمع الاخوان المسلمين لموازنة المعارضة اليسارية ،وفي سبيل تحقيق تعددية سياسية مقيدة بقي إنشاء أحزاب جديدة كليا مرهون بموافقة النظام .وقد تبين بوضوح سنة 1981 التذمر الشعبي بشأن تفسير اسرائيل لمعاهدة السلام ،وتداعيات سوء ادارة الاقتصاد وبرامج سياسات الاصلاح،فنتج عن ذلك حالة استقطاب سياسي واجتماعي حاد كانت نتيجتها باغتيال الرئيس السادات ،فتولى (محمد حسني مبارك) الحكم الذي بقي لمدة ثلاثين سنة ، وكان مستعدا للمضي فترة أخرى على حد تعبير الاستاذ(بهجت قرني) [2].

لقد حافظ الرئيس(محمد حسني مبارك)على التوجهات العامة لسياسات الراحل الرئيس (أنور السادات) ،مع ادخال تعديلات وتغييرات بشكل جذري شملت بعض جوانب النظام السياسي ،فكانت تعديلات دستورية 26 بتاريخ فيفري 2005،أصبح بمقتضاها تولي منصب الرئيس بالانتخاب وليس

(1) علي الدين هلال.واخرون،الصراع من أجل نظام سياسي جديد : مصر بعد الثورة (مصر :الدار المصرية اللبنانية ،2013)،ص 27،ص 70.

(2) بهجت قرني ،الاصلاح السياسي في مصر (عمان :دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012)،ص 20.

بالاستفتاء (المادة 76) ،ثم تعديل 26 ديسمبر 2006 [1] ، وهذا تحت ضغط نهج اللبرلة الاقتصادية من دون لبرلة سياسية.

إن النظام الحاكم في مصر تأسس منذ ثورة جوان 1952 على تلافي منطقين متناقضين ، الأول هو ما يطلق عليه منطق التحديث ،وهو يشير إلى سعي الدولة الحديثة الدائم لمد نفوذها عبر مؤسسات كالجيش والتعليم والصحة على المجتمع،وتحويلهم لمواطنين ،بمعنى ربطهم في علاقة مجردة مع الدولة ،فهدف العملية محدد سلفا وهو اللحاق بمستويات وطرق معيشة الدول الرأسمالية .في مقابل هذا المنطق يتشكل المنطق الهوياتي كرد فعل فينظر لمشروع الدولة الحديثة باعتباره جسما دخيلا مرتبط بالظاهرة الاستعمارية،وتصبح النتيجة محسومة بمنطق الصراع بينهما.وفي الحالة المصرية لعبت المؤسسة العسكرية دورا أساسيا في انتكاسة عملية التحول الديمقراطي،"فهي التي أنشأت النظام الجمهوري وضمنت بقاءه منذ 1952 وحتى ثورة 25 جانفي 2011 وهي التي أمدت الدولة بالكثير من المسؤولين بالمناصب العليا ،بدءا برؤساء الجمهورية ورؤساء البرلمان ،مرور بالوزراء والمحافظين ووكلاء الوزارات ومديري القطاعات في الجهاز الاداري للدولة ورؤساء الشركات الكبرى، وحتى رؤساء الأحياء والمدن." [2]

الجدير بالذكر أن المؤسسة العسكرية استمرت في ادارة المرحلة الانتقالية بعدما تنازل الرئيس المخلوع عن صلاحياته في السلطة التنفيذية الأمر الذي جعلها أول فاعل سياسي في إقامة النظام السياسي المصري ،طارحة بذلك اشكالية العلاقة بينما هو مدني وعسكري.

2.1.2. العلاقات المدنية العسكرية

عند تناول العلاقات المدنية العسكرية ما بين الجيش كمؤسسة داخل النظام السياسي في تفاعلها مع باقي المؤسسات المدنية نجد بأن هناك تأثير لشكل النظام السياسي على دور المؤسسة العسكرية بداخله ،فمنذ ثورة جوان 1952 تولى الضباط السلطة وبدأ العمل بالتنظيم السياسي الواحد بعد مرحلة التعددية التي كانت في عهد الملك فاروق ،فاستولى العسكريون على السلطة التنفيذية في مجلس الأمة الذي كان يحضره الوزراء كحق قانوني ،وباعتبار أن الوزراء عسكريين اصبحت كل من

(1) انظر خالد كاظم أبو دوح ،ثورة 25 يناير في بر مصر محاولة للفهم السوسيولوجي ،من كتاب الربيع العربي الى أين أفق جديد للتغيير الديمقراطي ،المرجع السابق ،ص 207.

(2) حمادة محمد عطية عبد الرحمن،المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي (الحالة المصرية)،المركز الديمقراطي العربي ،موقع انترنيت : < www.democraticac.de بتاريخ 21 جانفي 2016.

السلطة التشريعية والتنفيذية خاضعتين للمؤسسة العسكرية .أما السلطة القضائية فقد تم السيطرة عليها باصدار قانون القضاء العسكري حيت عينوا أنفسهم قضاة وحاكموا المدنيين الذين يعارضونهم .وفي هذه الحالة فإن السلطة السياسية كانت خاضعة للمؤسسة العسكرية بصيغة الاحتواء .واتسع مجال الاحتواء بحدوث ترابط شعبي وراء الجيش ساهمت فيه الشخصية الكاريزماتية للرئيس (جمال عبد الناصر) ،أما فترة حكم الرئيس (أنور السادات) بين 1970 و1981 فقد تميزت باتجاه العلاقات المدنية العسكرية نحو محاولة ضبطها من خلال مفهوم الاحتراف وتم تحديد دورها في دستور 1971 باعتبار أن السادات حاول تغيير نمط النظام السياسي من التخطيط المركزي الى الانفتاح والرأسمالية والتعددية السياسية. فقام السادات باتباع سياسة التدوير بالتغيير المستمر لقيادات المؤسسة العسكرية مع تعيين المدنيين في المناصب الوزارية وذلك بهدف تحجيم دورها .وكأنه نسي أنه ينتمي اليها .وبعد اغتياله جاءت شخصية عسكرية أخرى ذات طابع اوتوقراطي ،حيث قام بتعديل الدستور ليتناسب وأهدافه ،وبقي الجيش هو الجهة التي تعتمد عليها السلطة السياسية في تخريج القيادات العامة والمناصب الهامة في الدولة ،وهو ما يلاحظه كل متتبع لمنصب الرئيس (جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على رئاسة الجمهورية منذ سنة 1952 الى 2011 هم قادة من الجيش) والوزراء والمناصب القيادية . [1] بعدها جاءت رياح التغيير العربي في مصر بثورة 25 جانفي 2011 التي حملت معها التفاؤل بأفق جديد من التطور الديمقراطي في المنطقة.

3.1.2. ثورة 25 جانفي 2011 (التحول الديمقراطي من أسفل)

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي ،فعلى المستوى الداخلي فإنه من الواضح أن طبيعة الحكم الاستبدادي خلفت حالة تراكم من الضغوط الداخلية على مؤسسات وأسلوب الحكم مما أدى الى الانفجار في اللحظة الحاسمة ،"فشرائح واسعة من المجتمع المصري لم تقبل اجهاض الثورة الاولى(ثورة جوان 1952) .لقد استطاع السادات أن يخدع الشعب المصري في عملية العبور لكسب شرعية لما كان ينوي القيام به ،وهنا كانت انتفاضة جانفي 1977 ،التي سماها بانتفاضة الحرامية،كانت رفضا قاطعا لسياسات الثورة المضادة في الاقتصاد الوطني عبر ما سماه (أنور السادات) بالانفتاح.كما واكب الشعب المصري مآسي الأمة في

(1) للتفصيل انظر: حمادة محمد عطية عبد الرحمن ،المرجع السابق(موقع انترنيت). هاني سليمان ،العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة يناير (بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015).

لبنان وفلسطين والعراق" [1] ،لقد تم شراء الشرعية بصيغ مختلفة ،ولقد لخص الباحث (زياد حافظ) مجموع الأسباب الداخلية والخارجية في النقاط التالية: [2]

*إن النظام الذي استمر منذ انقلاب 15ماي 1971 على ثورة 23 جوان تم برعاية ومساندة قوى خارجية واقليمية ،مع تنفيذ داخلي نتج عنه طبقة مستفيدة من التحول في نهج ومسار الحكم منذ ذلك الحين .الشرعية السياسية التي اكتسبتها قيادة الثورة المضادة أتت بعد نجاح معركة العبور في أكتوبر 1973 ، وبالتالي تمكنت من إجراء التحولات السياسية والاقتصادية لتثبيت قواعد الثورة.

*بعد اتفاقية كامب دايفد تم إخراج مصر من دائرة الصراع العربي –الصهيوني ، ومن الطبيعي أن يتم استبدال رموز النظام الجديد بمن يستمرون على ذلك النهج ،وعلى المستوى الداخلي تركزت السلطة بيد العائلة الحاكمة وتم انفتاح السوق الذي نتج عنه طبقة سياسية اقتصادية اجتماعية مرتبطة ارتباطا عضويا بالحكم القائم.

*مسألة الوراثة في الحكم ،وتسلط الأسرة الحاكمة.

*الاختناق السياسي الداخلي بتعديلات دستورية حصرت الحياة السياسية بين زمرة من رجال الأعمال والعائلة الحاكمة، قانون طوارئ معمول به منذ سنة 1981، تضييق الحريات العامة وغيرها.

*الترسانة الأمنية المكونة من أزيد من مليون ونصف عامل مهمتها الرقابة والقضاء على بذور التمرد والمساءلة. مع محاولة تأجيج الصراعات بين مختلف القوى السياسية.

*مأسسة الفساد في ظل بيئة اقتصادية تميزت بخصخصة المرافق العامة والصناعات الأساسية والانفتاح الاقتصادي على الشركات الأجنبية.اقتصاد ريعي يرتكز على عائدات قناة السويس، والنفط والغاز، وعلى المساعدات الخارجية ،والمداخيل المرسلة من الهجرة المصرية الى الجزيرة العربية وأوروبا وأمريكا الشمالية وعلى النشاطات الاحتكارية الريعية .

*تزايد الفجوة الاجتماعية بسبب تزايد الفقر والجهل الممنهج أكثر من 50 بالمائة من المصريين يعيشون تحت او على خط الفقر، نسبة بطالة في تزايد مستمر مع طفرة شبابية تتقن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بنية اجتماعية تغيب عنها صور العدالة الاجتماعية.

(1) زياد حافظ ،ثورة يناير في مصر:تساؤلات الحاضر والمستقبل ، من كتاب رياح التغيير في الوطن العربي(حلقات نقاشية عن مصر –المغرب–سورية) (بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،نوفمبر 2011)، ص 22.

(2) نفس المرجع ص ص 18– 22.

*يمكن اضافة أيضا اتساع نطاق وعدد الحركات الاحتجاجية،ذات المطالب السياسية(تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية2004)،الاجتماعية ،وصولا الى الاضراب العام والإنتقال من الاحتجاج الى الثورة. [1]

وبالعودة الى العامل الخارجي فإنه لم يكن عقبة أثناء مرحلة اسقاط رأس النظام التسلطي ،فالحراك الشعبي السلمي جذب الملايين الى الشوارع وسلمية وسائل الاحتجاج نجحت في ايقاف الدور التقليدي للقوى الخارجية الداعمة للنظام القديم ،أما أثناء المرحلة الانتقالية فإن القوى الخارجية بدأت في الدفاع عن مصالحها بطرق مختلفة،وقد ساهم الاستقطاب السياسي في فتح مجال التدخل الخارجي. [2] ،مما يعني أن الحديث عن العامل الخارجي من خلال القوى الدولية وامكانية تاثيرها على مسار عملية التحول الديمقراطي أثناء لحظة الثورة محايد ،وسلبي فبل الثورة بحكم مساندته للنظام التسلطي أما بعد الثورة فالعامل الخارجي أصبح حاسما .ومثل هذا الحكم ينطلق من قاعدة معاينة مؤشرين أساسيين هما سياسات التحرير الاقتصادي والمساعدات الامريكية وكذلك دور الاتحاد الاوروبي .

2.2. تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في مصر بين أسلوب الضغط وأسلوب الاستمالة

إن التغيرات العالمية التي شهدتها فترة التسعينيات جعلت الحكومة المصرية تدرك أنه من الضرورة بلورة استراتيجية محددة وسريعة تستطيع أن تتفاعل مع تلك المرحلة الجديدة ،وأن الأمر يستدعي إعادة النظر بالتشريعات والقوانين التي تحكم سير التفاعلات والإجراءات الاقتصادية وتمنحها المرونة الكافية لاستيعاب متطلبات تلك المرحلة ومن ذلك التشريعات المتعلقة بالاستثمار والمناخ الاستثماري وحركة رؤوس الأموال ورفع كفاءة الإنتاج والقدرات التصديرية ومواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية التي ترقى إلى مستوى التغيرات السريعة على المستوى العالمي، فضلا عن المستجدات العالمية المتعلقة بحرية التجارة الدولية وما يترتب عليها من التزامات حددتها ورسمت معالمها المؤسسات العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.وذلك في اطار النموذج الرأسمالي –النيوليبيرالي في التنمية الاقتصادية .

(1) للتفصيل انظر: خالد كاظم أبو دوح ،المرجع السابق ،ص ص 213-221.

(2) عبد الفتاح ماضي ،العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة (مصر :دار البشير للثقافة والعلوم ،2015) ،ص 50.

1.2.2. سياسات التحرير الاقتصادي(دور المؤسسات المالية الدولية)

بدأ تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في عهد الرئيس الاسبق (أنور السادات) متأثرا بالأزمات المالية وبما كان سائدا من توجه نيوليبيرالي ،ففي سنة 1974 فتح فرص الاستثمار أمام الشركات الأجنبية ودعم سياسات الارتباط بالسوق العالمية .لكن التوسع الحقيقي في تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي كان في عهد الرئيس (حسني مبارك)فترة التسعينيات ،وتماشيا مع هذا تم ابرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي نهاية عام 1990 والذي التزمت فيه الحكومة المصرية بتنفيذ برنامج شامل قائم على التحول من النظام الاقتصادي الشمولي إلى نظام يأخذ بفلسفة الحرية الاقتصادية وآليات السوق بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية كما وكيفا ،وانتهاج مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تصحيح الاختلافات الهيكلية وإعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد المصري وقد اشتمل برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على مرحلتين اختصت بتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة التثبيت التي ركزت على سياسات الإصلاح الاقتصادي المالي والنقدي بهدف إدارة جانب الطلب في الاقتصاد والسيطرة على الضغوط التضخمية ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات.اما الثانية فقد ارتكزت على سياسات التكيف الهيكلي بهدف اجراء تصحيحات هيكلية في الاقتصاد المصري لتحسين أداء القطاع الإنتاجي وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات المصرية وتبني برنامج الخصخصة(خصخصة أكثر من 400 شركة وتسريح مئات الآلاف) [1] للتقليل من سيطرة الدولة على مقاليد النشاط الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاص المحلي والأجنبي حيزا من الحرية لتعظيم دوره في قيادة عملية التنمية.ففي عام 1991 أصدرت الحكومة المصرية قانون قطاع الأعمال رقم 53 الخاص بالشركات القابضة ،ثم أصدرت في عام 1993 القانون رقم 93 الخاص بالقطاع نفسه وقامت الحكومة بموجبه ببيع شركات القطاع العام وكفت يدها عن التدخل في العملية الانتاجية وفتحت الباب أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر[2].

إن نتائج تطبيق سياسات التحرير الاقتصادي في الحالة المصرية لا تخرج عن النطاق العام الذي تم التعرض اليه في الاطار النظري في العالم العربي،لكن المميز في الحالة المصرية هو مساهمة هذه السياسات في تغول الطبقة العسكرية الحاكمة ورجال الأعمال الذين تحكموا في مفاصل

(1) خالد عثمان الفيل ،"سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية العسكرية :حالات عربية مختارة "،سياسات عربية العدد 44 (ماي 2020): ص 45.

(2) خالد كاظم أبو دوح ،المرجع السابق ، ص 201.

الاقتصاد المصري وبحسب احصائيات العشرية الأولى من هذا القرن فإن 30 شركة مصرية مملوكة لكبار رجال الأعمال استحوذت على 40 بالمائة من حصة الاقتراض في البنوك المصرية ،كما سيطرت هذه الطبقة على الصناعات المصرية الرابحة الإسمنت والسيراميك والحديد .وفي سوق الحديد والصلب سيطرت ثلاث شركات من أصل 22 شركة على 90 بالمائة من إنتاج الحديد في مصر أما سوق الاسمنت سيطرت 4 شركات اجنبية على 87 بالمائة من اجمالي الاسمنت ،ونفس الشيئ ينطبق على على باقي الصناعات الغذائية . [1] لقد استفادت المؤسسة العسكرية من سياسات الخصخصة وتم تغولها التام في الاقتصاد والبنية البيروقراطية وكل المجالات تقريبا في اطار تسوية تاريخية بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في عهد الرئيس (حسني مبارك).

إن سياسات التحرير الاقتصادي المدعمة من المؤسسات المالية الدولية ساهمت في توفير البيئة الملائمة لكبح عملية التحول الديمقراطي في مصر ،بدليل جمهورية الضباط التي ظلت تحتفظ بنفوذها السياسي وتأثيرها الاقتصادي ،حيث استأثرت على 30 بالمائة من من الناتج المحلي المصري وتشير بعض المصادر أن الجيش يتحكم في 45-60 بالمائة من قطاعات الاقتصاد المصري ، حتى بعد الثورة المصرية 2011 ،فقد عقد التحالف مع مؤسسة القضاء لمنع قيام نظام ديمقراطي يمكن أن يجعل للمدنيين سلطة الرقابة على المكون العسكري وهو مانتج عن انقلاب 30 جوان 2013. [2]

2.2.2. المساعدات الامريكية لمصر

مرت سياسة المساعدات الامريكية اتجاه مصر بمرحلتين اولهما مرحلة ما قبل 1967 اين حصلت مصر على مساعدات امريكية لكسب ودها في اطار الحرب الباردة، وتوقفت المساعدات بعد 1967 لتعود مجددا في اطار التحالف المصري الامريكي وتوقيع مصر اتفاقيات السلام مع اسرائيل وتوجه مصر نحو الولايات المتحدة الامريكية في تسليح الجيش وتدريبه مقابل حصول الولايات المتحدة الامريكية على ميزات استراتيجية كحقوق خاصة للطيران في الأجواء المصرية، والملاحة في مياهها الاقليمية (قناة السويس). [3]

(1) خالد عثمان الفيل ،المرجع السابق ،ص 45.

(2) نفس المرجع ،ص 46.

(3) علاء بيومي ، "المساعدات الامريكية والتحول الديمقراطي في مصر بعد 2011 :قراءة نقدية"، سياسات عربية العدد36 (جانفي 2019) :ص 97.

إن الاقتصاد المصري طوال حقبة التسعينيات تميز بكونه اقتصاد متلقي للمساعدات على اختلاف صورها ،ومن الطبيعي أن تمثل المساعدات الأمريكية والدولية مطلبا وهدفا أساسيا بالنسبة لمصر ،وتعد الولايات المتحدة هي المصدر الأساسي للمساعدات لمصر حيث تصل إلى 60% من جملة القروض والمنح التي تحصل عليها مصر وتأتي المساعدات الأمريكية لمصر بموجب القانون الأمريكي للمساعدات الخارجية 1961 وتعديلاته كمكافأة للنظام المصري بعد توقيعه اتفاقية السلام مع إسرائيل في نهاية السبعينيات.وما قدمته الولايات المتحدة لمصر من مساعدات سواء عن طريق الغاء بعض الديون الرسمية أو من خلال تقديم المنح والقروض لا يخرج عن كونه أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية ومن ثم فإن هذه المساعدات تنطوي على اعتبارات سياسية غاية في الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة كما هي غاية الخطورة بالنسبة للدول المتلقية مصر.بحيث تشير الأدبيات المتعلقة بالمساعدات إلى أن الدول المانحة عادة ما تربط مساعدتها بشروط معينة تهدف لخدمة مصالحها الاقتصادية الذاتية وقد لا تكون مواتية بالنسبة للدول المتلقية ،كأن تشترط مثلا استخدام جزء من هذه المساعدات في شراء سلع وخدمات منها ومثال ذلك أن القروض التي يقدمها بنك التصدير والاستيراد الأمريكي يشترط ضرورة استخدامها في تمويل مشتريات الدول المتلقية للقروض من السوق الأمريكي وحده كما أن الدول المتلقية للمساعدات غالبا ما تفقد سيادتها على سياساتها الاقتصادية والقرارات المتعلقة بها حيث تضطر إلى الأخذ بسياسات وتوجهات تفرضها الدول والجهات المانحة ،ومن الأمثلة على ذلك أن دعم القطاع الخاص يعتبر من أهم المعايير التي تحكم توظيف المساعدات الأمريكية في مختلف الدول المتلقية للمساعدات مهما كان المنطق السياسي الكامن وراء المساعدات فيشير مصممو سياسة المساعدات الاقتصادية الأمريكية إلى أن برنامج المساعدة الخارجية للولايات المتحدة يجعل الغلبة في الدول المتلقية للمساعدات للمشروع الحر وهناك هدفان سياسيان أساسيان مترابطان يفترض أن الدول المانحة أن تسعى لتحقيقهما هما:[1]

1. مساعدة النظام القائم على البقاء والاستمرار في السلطة فتقديم المساعدة عادة ما يقصد به تعزيز النظام الموجود في السلطة في الدول المتلقية وفي هذا الصدد يشار إلى أن المساعدات الاقتصادية الأمريكية هي إحدى أدوات سياساتها الخارجية التي تستهدف منع تدهور الظروف السياسية

(1) زينب عبد العظيم محمد، السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة (81-1991) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)،ص ص97 -98.

والاقتصادية للدول التي يكون الحفاظ على النظام القائم فيها ذا فائدة للولايات المتحدة، والمقصود هنا دولة مصر.

2. التأثير على السياسة الخارجية للدول المتلقية للمساعدات ، فالمشاريع الشرق أوسطية تهدف إلى اقحام إسرائيل في علاقات سياسية واقتصادية طبيعية في المنطقة ،إلا أن ذلك لا يمنع من أن تكون هذه الأطروحات الأداة الجديدة للولايات المتحدة في المنطقة لتنفيذ مخططاتها والوصول إلى أهدافها ومثال ذلك قيام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإعداد وتمويل دراسة شاملة على أوجه التعاون المحتمل قيامها في المستقبل بين مصر وإسرائيل وجاء ذلك بناء على طلب لجنة مساعدات دعم الأمن بالكونجرس الأمريكي في اطار دعم التسوية في الشرق الأوسط وتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية[1]

ولعل الرؤية الأمريكية باستثمار السلام في منطقة الشرق الأوسط تتضح بشكل جلى فيما قاله وزير التجارة الأمريكي "رونالد بروان" السابق أمام مجلس العلاقات الخارجية في مايو 1995، من أن الحكومة الأمريكية تنتهج بحماس استراتيجية دبلوماسية تجارية في منطقة الشرق الأوسط تستهدف ترويج فلسفة اقتصادية جديدة تعمل على احلال السلام الدائم في المنطقة ولذلك توجد مستويات ثلاث لتوفير الدعم الاقتصادي للسلام في الشرق الأوسط هي أولا العمل مع أصحاب المشاريع والشركات الخاصة والحكومات الأجنبية بصورة فردية بهدف توجيه الاهتمام للمجالات المستهدفة وإيجاد فرص للشركات الأمريكية.ثانيا العمل مع الشركات الخاصة والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات التنمية المتعددة الأطراف للمساهمة في التنمية الاقتصادية أو تنمية الموارد البشرية على نطاق واسع.وثالثا العمل مباشرة مع الحكومات الأجنبية لإدخال التعديلات القانونية والتنظيمية الدائمة التي من شأنها دعم القطاع الخاص والسلام والازدهار في منطقة الشرق الأوسط[2].في المقابل فإن مصر قامت باستغلال مكانتها السياسية من أجل تحقيق أكبر كسب اقتصادي ممكن ولعل ما حدث في حرب الخليج الثانية يعد خير مثال على هذه السياسة، إذ أدى موقف مصر السياسي ومشاركتها في حرب الخليج الثانية إلى اعفائها من جزء كبير من مديونتها للولايات المتحدة بلغ 70%[3].والواقع أن أهمية مصر الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية هي التي تحدد تخفيض أو رفع المساعدات ، فالمساعدات لم تكن لأسباب ثقافية كالقرب الحضاري أو التاريخي ولم ترتبط بأسباب أمريكية داخلية كنشاط لوبي داعم لمصر ولم تكن لأسباب قيمية تتعلق بالديمقراطية والحريات.فقضية الديمقراطية

(1) حسين معلوم، "المعونة الأمريكية لمصر : الواقع والأفاق" ،السياسية الدولية عدد 130(أكتوبر 1997): ص112.
(2) نزيرة الأفندي، دبلوماسية الدولار توقذ أمريكا، الأهرام الاقتصادي، عدد 1370، مارس 1997، ص ص32-33.
(3) انظر التقرير الاستراتيجي العربي 1993 ،(لقاهرة،:مركز الدراسات السياسية بالأهرام، 1994).

ظهرت فجأة مع هجمات 11 سبتمبر 2001 ،حيث مارست مارست الولايات المتحدة الأمريكية (إدارة بوش الابن الأولى) ضغطا ضعيفا على مصر من أجل الإصلاحات الاقتصادية ولم تحض قضية الديمقراطية إلا بأهمية ضئيلة مع التركيز على الاصلاح الاقتصادي وتوسيع الحوار ،لكن في نهاية ولاية بوش وبداية الولاية الثانية ،خص الرئيس الامريكي بوش مصر بالحديث عن مطالب الاصلاح ،فقد مارست الادارة الامريكية ضغوطا مباشرة على الحكومة المصرية لفتح المجال السياسي ،وفي عام 2007 قرر الكونغرس الامريكي ايقاف انفاق 200 مليون دولار من مساعدات تمت الموافقة عليها ،بسبب وقف وتيرة الاصلاح السياسي ، وبصعود الحركات ذات المرجعيات الدينية في الانتخابات التي اجريت في مصر وفلسطين المحتلة ولبنان ،تم تخفيض المساعدات السنوية المخصصة لنشر الديمقراطية الى سقف 20 مليون دولار سنة 2009 وهو ما التزمت به ادارة الرئيس اوباما في ميزانية 2010 .لكنها لم تكن لتطالب بالثورة على نظام وصف بالكنز بالنسبة لاسرائيل ،بدليل موقفها المتلبد في بداية الثورة وتأكيدها على استقرار نظام مبارك ومدافعة عنه ،ليتغير الموقف بعدها بتسارع الأحداث وتطالب الرئيس حسني مبارك بالتغيير.وبعد تنحي مبارك اتخذت الولايات المتحدة موقف المؤيد لتطوير الوضع فأعلنت في فيفري 2011 عن توجيه 50 مليون دولار من المساعدات الاقتصادية لدعم نشاطات الديمقراطية ،كما خصصت 15 مليون دولار اضافية ،فارتفع الانفاق الأمريكي بما يقارب 59 مليون دولار مقارنة بسنة 2010 (13 مليون دولار أما سنة 2011 حوالي 72 مليون دولار).ولتأكيد الوجهة الليبيرالية للاقتصاد المصري قررت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء صندوق لدعم القطاع الخاص في مصر الذي تم تأسيسه في اكتوبر 2012 والى غاية فيفري 2015 حصل الصندوق على 120 مليون دولار من دون أن يبدأ في الاستثمار.وعلى الرغم من الاجراءات العقابية والقيود المفروضة على المساعدات الامريكية لمصر عقب الانقلاب على الثورة 2013 ،فإن الادارة الامريكية رفضت اعتبار الإطاحة بالرئيس المنتخب (محمد مرسي) انقلابا عسكريا ،وفي جانفي 2014 وافق الكونغرس على استئناف المساعدات لمصر (وقدمت مساعدات اضافية بقيمة 1.3 مليار دولار في ديسمبر 2014) . [1]

إن ربط المساعدات الامريكية بقضية التحول الديمقراطي في مصر هو أمر ثانوي في الأهداف الاستراتيجية الأمريكية ،بدليل البعد العسكري في هذه المساعدات،فالملاحظ أن المساعدات في تراجع مستمر وذلك راجع الى مستوى أهمية مصر الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية ،فتراجع أهمية عملية السلام ،وصعود قوى اقليمية منافسة كتركيا ودول الخليج ،وتراجع مكانة مصر على

(1) الاحصائيات الواردة مستمدة من : علاء بيومي ،المرجع السابق ص ص 97-100.
United States Government Accountability office(GAO), Democracy Assistance : Lessons learned from Egypt should inform future US plans ,at : https:// bit.ly/2FoCZQY بتاريخ 30 جانفي 2019.

الصعيدين السياسي والاقتصادي ،جعل هذه المساعدات في انخفاض مستمر مع أن المساعدات العسكرية بقيت كما كانت.ومن الواضح أن المنظور الأمني هو أساس العلاقات الامريكية المصرية باعتبار أن المساعدات المقدمة أساسا هي من نتائج اتفاقية كامب دايفيد للحفاظ على المؤسسات الأمنية الضامنة.كما أن المساعدات تقدم دون رقابة حقوقية ،مما يوضح الابعاد المصلحية لهذه المساعدات ،ومن الجهة المصرية فان أسلوب الضغط بالمساعدات المشروطة قل تأثيره نظرا لحجم هذه المساعدات مقارنة مثلا بالاموال التي تدفقت على مصر من بعض دول الخليج وتركيا محاولة التأثير في مسار عملية التحول الديمقراطي عقب ثورة 2011 (وقد قدرت بأكثر من عشرة مليارات دولار قبل الانقلاب 2013 وربما ضعفها بعد الانقلاب [1]).

3.2.2. الاتحاد الاوروبي والتحول الديمقراطي في مصر

اتضح من خلال الفصل الثاني أن المشروطية الديمقراطية وثيقة الصلة بالقوة المعيارية للبناء الأوروبي ، ،ولذلك فالاتحاد الأوروبي يسعى الى تصدير مكاسبه الديمقراطية عن طريق مشاريعه واتفاقياته الخارجية،وفقا لمعاهدة ماستريخت 1992 التي كرست المشروطية الديمقراطية في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي (طبعا هنا لا بد أن نذكر أنه توجد اختلافات بين مصالح الدول الاوروبية بازدياد النزعة القومية للبلدان الاوروبية مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي).

وقد تم التعرض سابقا الى مسار السياسة الاوروبية اتجاه عملية التحول الديمقراطي من خلال التعرض لتأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي من منظور أسلوب الاستمالة، وفي الحالة المصرية سيتم التركيز على مرحلة ما بعد ثورة 2011 ومقارنتها بالمرحلة السابقة بهدف معرفة مدى التأثير على عملية التحول الديمقراطي باعتبار أن ثورات الربيع العربي بمثابة اختبار علني لمدى صدقية سياسات الاتحاد الاوروبي للمشروطية الديمقراطية.

تعتبر مصر من دول الجوار المتوسطي لذلك وقعت بتاريخ 25 جوان 2001 اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي ،والذي دخل حيز التنفيذ عام 2005 ،كما أنها لا تتمتع بوضع الشريك المتقدم ،وفي اطار المشروطية الديمقراطية راهن الاتحاد الاوروبي على فكرة التغيير من أعلى عن طريق دعم بناء المؤسسات السياسية على أساس الحكامة والشفافية وسيادة القانون ،لكن أحداث الربيع العربي بينت أن الاتحاد الاوروبي متحمس لدمقرطة الأنظمة السياسية في هذه الدول فقد أصدرت المفوضية الاوروبية العديد من التوصيات الى مجلس الاتحاد والبرلمان الاوروبيين من أجل اتخاذ قرارات اوروبية تواكب

(1) علاء بيومي ،المرجع السابق ص 101.

تغيرات المنطقة (وثيقة شراكة من أجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط بتاريخ 8مارس 2011 ،وثيقة استراتيجية جديدة اتجاه جوار متغير بتاريخ 25 ماي 2011) لكن هذه المرة التغيير من أسفل من خلال زيادة الدعم الاوروبي للمجتمع المدني في دول جنوب البحر الابيض المتوسط،فتمت مراجعة خطة عمل الالية الاوروبية من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان ،وتم تعيين ممثل خاص للاتحاد الاوروبي في بلدان جنوب المتوسط في أكتوبر 2012 عقب انعقاد قمة مجموعة خمسة زائد خمسة.كما تم انشاء مجموعة من الاليات من أجل تعزيز التوجه الديمقراطي وهو أمر تمت الاشارة اليه في الفصل الثاني.

أما فيما يتعلق بالدعم المالي الذي خصصه الإتحاد الاوروبي لمصر في الفترة الممتدة بين 2011 و2013 فقد قدر بحوالي 449.3 مليون أورو في إطار الالية الأوروبية للجوار ،وهذا الدعم كان مشروطا بإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية مع العلم أنه لم يخصص سوى 11 بالمائة للديمقراطية وحقوق الانسان ،ورغم ذلك لم يتم صرفها بسبب عدم إجراء أية اصلاحات .في المقابل حصلت تنظيمات المجتمع المدني المصري على قيمة 600 مليون أورو في إطار برنامج تمكين المجتمع المدني سنة 2011،غير أن هذا المبلغ لم يحدث أي تأثير لتركيزه على قضايا غير ذات صلة مباشرة بالعملية الديمقراطية كالمناخ والزراعة الريفية ،والحكامة في مجال التشغيل ،وتشجيع توظيف الشباب .وقد لعبت السلطات المصرية دورا مؤثرا في ضعف استفادة المجتمع المدني المصري من التمويل الاوروبي بفعل الرقابة الشديدة والقوانين المعمول بها ،وقد عبر عن تخوفه الاتحاد الاوروبي من القيود المفروضة في بيان له صادر بتاريخ 31 ماي 2017. [1]

إن المنطق المهيمن على سياسات الاتحاد الاوروبي في الواقع هو نفسه سواء قبل الثورة او بعدها ،لأن الهدف هو الحفاظ على الاستقرار في دول جنوب المتوسط بتحول ديمقراطي أو لا ،فالأمر يتعلق بدعم الاستقرار وليس التغيير الديمقراطي الفعلي بدليل غياب الارادة الحقيقية لتطبيق المشروطية الديمقراطية ،إنه منهج البراغماتية الضيقة .حتى أن المنظمات الحقوقية الدولية انتقدت بشدة ما اعتبرته تغاضي الاتحاد الاوروبي عن الانتهاكات الحقوقية التي تمارسها السلطات المصرية وتلطيف موقفه من الانتهاكات الحقوقية في مصر عن طريق استئناف الاجتماعات رفيعة المستوى مع المسؤولين المصريين.وأكد (دايفيد نيكولاس)المسؤول التنفيذي للسياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي في منظمة

(1) محمد المصطفى بن الحاج ،"الاتحاد الأوروبي وفرضية الإستعصاء الديمقراطي في ضوء الربيع العربي تونس ومصر نموذجا "،إتجاهات سياسية العدد 08 (أوت 2019): ص ص 39-41.

العفو الدولية ذلك في قوله ثمة خطر حقيقي من أن سجل مصر في حقوق الانسان سيتم التغاضي عنه ،بعدما وضع الاتحاد الأوروبي الأمن والهجرة والتجارة أولوية على حساب حقوق الانسان. [1] ويشرح الفكرة ذاتها الباحث (كورت ديبوف)الذي قضى الفترة ما بين 2011 و2016 في القاهرة كمبعوث خاص للمجموعة الليبيرالية في البرلمان الأوروبي بقوله أن "العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومصر تطورت على مر السنين ،هذه العلاقات بعدما كانت رسمية إلى غاية سنة 2011 وتعتمد على مشاريع صغيرة دون أمل في تحقيق تقدم كبير، مرت إلى مرحلة من التعاون المكثف بهبوب رياح التغيير في المنطقة ،قبل أن تقتصر في السنوات الأخيرة على المفيد مكافحة الارهاب والهجرة غير الشرعية "، ويشيد المستشار النمساوي (سيباستيان كورتز) [2] بتاريخ 20 سبتمبر 2018 بمصر(في الوقت الذي كانت فيه بلاده تتولى الرئاسة الدورية للإتحاد الاوروبي) قائلا "مصر هي الدولة الوحيدة في شمال افريقيا التي نجحت منذ عام 2016 في كبح كل محاولات انطلاق المهاجرين".

خلاصة يمكن القول بأن المشروطية الديمقراطية للإتحاد الأوروبي وثيقة الصلة بالمساعدات المالية الأوروبية من ناحية المبدأ فقط ،فازدواجية المعايير تفقد سياسات المشروطية صدقيتها،مما يعني أن تأثيره سلبي على عملية التحول الديمقراطي باعتبار مساندته للأنظمة التسلطية في الجوار المتوسطي بما فيها مصر.

3.2. حدود تأثير العامل الخارجي (الاستقطاب السياسي والخوف من إنتشار العدوى)

تعكس الحالة المصرية شبكية العلاقة بين متغيرات البيئة الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي وذلك من منطلق مؤشرين أساسيين هما التيار الاسلامي والمقصود هنا حركة الاخوان المسلمين وحالة الاستقطاب السياسي ،أما الثاني فيتعلق بالبيئة الاقليمية المعادية للتحول الديمقراطي انطلاقا من نظرية العدوى،بمعنى الخوف من انتشار موجة التحول الديمقراطي خاصة في الدول الخليجية.

1.3.2. الاخوان المسلمين وحالة الاستقطاب السياسي

بعد ثورة 25 جانفي 2011 والى غاية جوان 2012 شهدت مصر أولى محطاتها الانتقالية بانتخابات تشريعية فاز فيها الاخوان المسلمون وانتخابات رئاسية فاز فيها الرئيس(محمد مرسي)،لتأتي

(1) محمد سعدي ،الاتحاد الأوروبي والمشروطية الديمقراطية:اختبار ما بعد الربيع العربي ،المرجع السابق ،ص 85.

(2) بودوان لوس ،ترجمة هشام المنصوري ،الاتحاد الاوروبي ومصر شراكة تنتهك القيم الأساسية ،موقع انترنيت orientxxi.info: بتاريخ 07 ديسمبر 2018.

مرحلة انتقالية ثانية امتدت من 30 جوان 2012 الى 30 جوان 2013 ،فترة حكم الاخوان المسلمون التي تميزت بحالة استقطاب سياسي وانفلات أمني وإعلامي مع تردي للأوضاع الإقتصادية والاجتماعية ،الأمر الذي أفضى إلى تزايد عدد الاحتجاجات والاضرابات.لتأتي المرحلة الفاصلة بتاريخ 3 جويلية 2013 بانقلاب عسكري بقيادة الفريق (عبد الفتاح السيسي) والعودة الى ما قبل الثورة .

يرجع العديد من الباحثين أسباب تعثر عملية التغيير الديمقراطي في مصر الى عدم وجود خطة طريق متفق عليها بين مختلف القوى السياسية، بالاضافة الى عدم التوافق حول حدود النظام بين الأطراف السياسية (دولة مدنية ،أو مدنية بمرجعية اسلامية ،أو اسلامية وغيرها) نتيجة الاستقطاب الحاد والسريع حول المسارات في البدايات .ضف الى ذلك الانقسام الايديولوجي وتحويل الخلافات السياسية الى قضايا وجودية،وتصدير تلك الصراعات الى الشارع مما أدى الى الصدام والعنف. إنها حالة الاستقطاب السياسي .فقد بينت مراسلات تسربت من البريد الالكتروني لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلينتون) أنه كان هناك صراع بين مبارك وقادة المجلس العسكري حول خليفته بعد تنحيته ،فمبارك كان مصرا على (عمر سليمان) مدير جهاز المخابرات آنذاك ،بينما أصر المجلس على تسلم إدارة البلاد .كما كشف اخر وزير خارجية في عهد مبارك السيد (أحمد ابو الغيط) أن مدير المخابرات العامة أبلغه أن جماعة الاخوان المسلمين لن تستمر في الحكم وأن اللواء (عبد الفتاح السيسي) مدير المخابرات العسكرية سيتكفل بها.أما الوزير السابق في عهد مبارك (أحمد شفيق) فقد صرح في مقابلة تلفزيونية في جوان 2015 أنه ساهم في التخطيط للتخلص من الاخوان باتصالاته مع الامريكيين وبعلم من المخابرات العامة الامريكية اثناء فترة حكم الرئيس (محمد مرسي). كما اعترف وزير الداخلية (محمد ابراهيم) عدم التقيد باوامر الرئيس المنتخب ،واعترف وكيل جهاز المخابرات العامة (ثروت جودة) بأن المخابرات تعمدت تضليل الرئيس فلم تعطه معلومات صحيحة طيلة فترة حكمه . [1]

لقد تم تضييع فرصة التغيير الديمقراطي في مصر لعدم القدرة على بناء توافق سياسي خلال المرحلة الانتقالية ،فزيادة حدة الاستقطاب السياسي ساهم فيها الجميع ،عجز ادارة الاخوان عن استعاب القوى السياسية المختلفة اثناء فترة حكمها مع أن المعارضة عرقلت العديد من الحوارات

(1) عنترة بن مرزوق ،عبد المؤمن سي حمدي ،"دور العوامل الخارجية في عرقلة عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية بعد 2011 دراسة الحالة المصرية "، مجلة العلوم الاجتماعيية المجلد 16 العدد 01 (2019) :ص ص 235—237.

واستنجدت بالمؤسسة عسكرية ،والمؤسسة العسكرية وجدت الدعم من الخارج لادامة نظام رأسمالي واستقرار للعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية والابقاء عل حالة السلام المصري الاسرائيلي .

لم يتم التقيد بقواعد معينة للعبة السياسية الديمقراطية بين مختلف الأطراف السياسية العلمانيون والمؤسسة العسكرية والقوى الاسلامية ،مع غياب حركة مناصرة للديمقراطية منظمة وقوية أو حتى نقابات عمالية مستقلة ،الامر الذي رجح دفة المؤسسة العسكرية والعودة الى مظاهر النظام القديم.وسمح في نفس الوقت من اتساع مدى التأثير السلبي للعامل الخارجي.

2.3.2. البيئة الاقليمية المعادية للديمقراطية

شكلت مصر في ظل حكم الرئيس (حسني مبارك) بوصلة استقرار للمنطقة ،ويرجع ذلك بالأساس الى علاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة الامريكية ولمعاهدة السلام التاريخية مع اسرايل ،وجاءت ثورات الربيع العربي لتهدد نظام اقليمي عملت الولايات المتحدة مع مجموعة من القوى الاقليمية اسرائيل والمملكة العربية السعودية ومصر على وجه الخصوص على استقراره مدة نصف قرن من الزمن .فللولايات المتحدة الامريكية مصالح قوية في مصر بغض النظر عن الجهة التي في السلطة .وإن توقفت عن استراد النفط من الدول العربية فإن قناة السويس تبقى ممرا حيويا ،كما أن الشراكة الأمنية المصرية الأمريكية أساسية لمواجهة المتطرفين والإرهابيين على طول حدود سيناء ومن قطاع غزة ،ويعد السلام مع اسرائيل حجر أساس للأمن الاسرائيلي والمصري.كما أن الشراكة الأمنية مع مصر مهمة للولايات المتحدة الأمريكية من جهة احتواء ايران.هذه المعادلة أصبحت مهددة بانتخاب رئيس من جماعة الإخوان المسلمين.ليأتي الانقلاب العسكري بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة. [1]

في المقابل تعتبر مصر فاعلا قريبا من النظام الخليجي وجزء مهم من أمن المنطقة العربية وإذا كانت طبيعة العلاقة بين مصر ودول الخليج بصورة عامة تعاونية ،فإن الملاحظ أن العلاقة بين الطرفين إزدادت عمقا في عهد الرئيس (حسني مبارك) لكن بعد ثورة 25 جانفي 2011 شهدت العلاقة بين الطرفين حالة من الفتور (إلا قطر كشفت عن نفسها مع أحداث السفارة السعودية في القاهرة

(1) للتفصيل انظر : تامارا كوفمان ويتس ،الديمقراطية في مصر لا تزال مهمة :فما السبب ؟ ،موقع انترنيت : www.brookings.edu بتاريخ 26 ماي 2016.

سبتمبر 2011)، لينقلب الوضع عقب الانقلاب العسكري 2013 وينهمر دعم مالي خليجي على النظام المصري.

لا توجد احصائيات دقيقة حول تفاصيل الدعم الذي تلقته مصر وسط تضارب رسمي في البيانات الحكومية، وقد قدر الدعم المالي الخليجي لمصر منذ عزل الرئيس (محمد مرسي) بأكثر من 33 مليار دولار (الى غاية 2015) ،وقد أعلنت السعودية عن زيادة استثماراتها في مصر من 6 الى أكثر من 8 مليار دولار مع الاسهام في توفير احتياجات مصر من البترول لمدة خمس سنوات.وهذا مباشرة عقب الاعلان عن تشكيل ما يسمى التحالف الاسلامي العسكري وانضمام مصر اليه. [1] وتأتي السعودية على رأس قائمة المانحين الخليجيين حيث قدمت نحو 5 ودائع للنظام المصري الحالي بقيمة اجمالية 8 مليار دولار ،ويورد عملاق النفط السعودي (أرامكو) 700 ألف طن من المشتقات البترولية لمصر شهريا من خلال قرض سعودي قيمته 23.5 مليار دولار لمدة خمس سنوات.أما الامارات فقد دعمت الاقتصاد المصري في عهد الرئيس (عبد الفتاح السيسي) بقرض قيمته 8.6 مليار دولار لتمويل شراء مود بترولية ،كما تلقت ودائع اماراتية بقيمة 6 مليار دولار مستحقة السداد حتى نهاية 2023 .والكويت أودعت بالبنك المركزي المصري ما قيمته 4 مليار دولار لتعزيز الاحتياطي النقدي المصري .وقطر اشترت عام 2013 سندات طرحتها مصر ببورصة أيرلندا بقيمة 5.5 مليار دولار على مرحلتين بفائدة تراوحت بين 3 و4.5 بالمائة . [2]

لقد أيدت كل من السعودية والامارات والكويت والبحرين الانقلاب العسكري في مصر منذ اللحظة الاولى ،بل واعلنت مباشرة عن دعم الانقلاب ماديا.وتعد المساعدات النفطية من أبرز المساعدات التي دعمت نجاح الانقلاب ،حيث كانت أزمة النفط (نقص الوقود) من أشد الازمات التي واجهت الرئيس (محمد مرسي) أين ظهرت الحكومة في موقف العاجز عن تدبير الوقود والكهرباء للمصريين ،مما أضر بالحركة الاقتصادية وشرعية النظام غير القادر على تلبية ابسط الاحتياجات.فقد

(1) مصطفى هاشم ،مصر أ.ين تذهب مليارات اموال المساعدات الخليجية ،موقع انترنيت : m.dw.com بتاريخ 02 مارس 2017.

(2) وليد عبد اللطيف النصف ،92 مليار دولار دعم خليجي للقاهرة منذ ثورة 25 يناير ،موقع انترنيت : alqabas.com <article> بتاريخ 12 افريل 2019.

بلغت المساعدات السعودية البترولية منذ جويلية 2013 الى سبتمبر 2014 حوالي 5 مليار دولار ،بالاضافة الى 3 مليار دولار من الامارات ،ومليار دولار من الكويت. [1]

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا سارعت دول الخليج الى دعم نظام (عبد الفتاح السيسي) بعد الاطاحة برئيس منتخب."تعتبر الدول الخليجية أن تولي الرئيس(عبد الفتاح السيسي) ادارة شؤون البلاد قد أعاد النظام الى مصر وصد أي محاولة لسيطرة الاسلاميين المتشددين الذين كانوا يتجاوزون حدود ولايتهم الانتخابية ويتجاهلون الحدود القانونية للسلطة التنفيذية ،كما شكل خير مثال على استعادة الاستقرار الاقليمي وطواعية الضع الراهن في التصدي للقوى الخطيرة التي قد تنتج عن أي تغيير ثوري غير منظم ومنضبط .وبالفعل فإن العلاقات بين مصر ودول الخليج تبنى اساسا على الدعم المتبادل للحفاظ على الاستقرار والوضع الراهن والتصدي للقوى المزعزعة للاستقرار وخاصة الاسلاميين ". [2]

إن مثل هذا التبرير يسمح بالقول بأن هناك محيط اقليمي معادي للديمقراطية ،بالرغم من أن هناك تباين في أسباب دعم كل دولة خليجية للانقلاب العسكري في مصر 2013 ،لكن كان يكفي أن الرئيس(محمد مرسي) ينتمي لجماعة الاخوان المسلمين ،ولا سيما أن الأداء الرئاسي في فترة حكمه لم يبدد هذا الانطباع بل ازداد الامر سوءا وتحول الى خلاف شبه معلن ،حيث لم تطأ أقدام العديد من المسؤولين السعوديين أو الاماراتيين أرض مصر .وإذا كان ما عرف تقليديا وجود انسجام اخواني مع الواقع الخليجي منذ الستينيات ،إلا أنه خلال فترة حكم الاخوان في مصر تعرضت علاقات مصر مع بعض دول الخليج للتدهور وتشكلت قناعة بأن حكم الاخوان لا يشكل خطرا أمنيا وحسب على دول الخليج ،فنشأة شرعية اسلامية منتخبة بجوار شرعية الحكم بدول الخليج التقليدية من شأنها أن تثير اشكاليات قد تصل الى التصادم بين الشرعيتين،ودليل ذلك ما أثاره الخطاب السياسي للاخوان من تحدي للمؤسسات الدينية الرسمية في دول الخليج.والى جانب الخلاف الفكري فإن صعود الاخوان رفع من سقف التحديات الاستراتيجية في المنطقة ،حيث تنامت العلاقات بين مصر وايران ، بحيث يكفي احتمال تشكيل محور مصري ايراني أن يضع منطقة الخليج بين دولتين كبيرتين تحكمان من طرف قوى الاسلام السياسي سني وشيعي ، تحت ضغط مباشر فيما يتعلق بالنفط وممرات الطاقة.

(1) مصطفى عبد السلام ،المساعدات الخليجية لمصر :التقديرات وسيناريوهات المستقبل ،موقع انترنيت : studies.aljazeera.net بتاريخ 28 ماي 2019..

(2) عبد المنعم سعيد علي ،حسين إبيش ،الشراكة بين مصر ومجلس التعاون الخليجي :أساس الامن الاقليمي بالرغم من التصدعات ،معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم ،موقع انترنيت : www.agsiw.org بتاريخ 22 ماي 2019.

3. دراسة الحالة العراقية

إن بدايات عملية التحول الديمقراطي في العراق ارتبطت بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بغزو العراق سنة 2003 ،واعتبرت كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة دولتي احتلال طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 ،فقد انهارت مؤسسات الدولة وتولت قوى الاحتلال شؤون الدولة من خلال سلطة الائتلاف برئاسة (بول برايمر) ،وكانت الحجة في الاحتلال بالإضافة إلى أسباب أخرى أن تكون دولة العراق دولة ديمقراطية يحتذ بها كنموذج في المنطقة ،فكانت بذلك أنموذج لتأثير العامل الخارجي من منظور أسلوب التدخل العسكري.

بداية سيتم إعطاء بطاقة توضيحية للأهمية الجيوستراتيجية لدولة العراق[1]

يحتل العراق أهمية جيوستراتيجية كبيرة تستند الى أربعة محاور الموقع الجغرافي والثروات الاقتصادية وحجم القوى البشرية، والتراث الحضاري التاريخي الذي يعود لآلاف السنين.حيث تبلغ مساحة العراق حوالي 435052 كيلومتر مربع ،ويقع جغرافيا في منطقة الشرق الأوسط في القسم الجنوبي الغربي من قارة اسيا والقسم الشمالي الشرقي من العالم العربي ،تحده من الشمال تركيا ومن الشرق ايران ومن الغرب سوريا والاردن ،ومن الجنوب الغربي السعودية ومن الجنوب الكويت والخليج العربي.وهو بذلك يشكل جسرا أرضيا يربط الخليج العربي بالبحر المتوسط عبر سوريا التي تمثل مدخلا للشرق الأوسط من جهة وبالبحر الاحمر عبر الاردن من جهة اخرى .ضف الى ذلك قرب العراق من الاسواق العالمية كما أن اطلالته على الخليج العربي زادت من أهميته التابعة الى اهمية الخليج في حد ذاته نظرا للدور الاقتصادي الذي اصطبغ به الطريق الملاحي، فالسيطرة على هذا الطريق تعني السيطرة على حركة الملاحة والتجارة. والواقع أن العراق شغل مكانة مهمة في أغلب النظريات الجيوبوليتيكية(نظرية هالفورد ماكيندر،نظرية سبايك مان ،نظرية الكسندر دي سفرسكي...) ،أين يحتل العراق حيزا كبيرا في السياسة العالمية من جهة والاقليمية من جهة اخرى ،ويضاف الى ذلك الأهمية الجيواقتصادية ،فهو بلد غني بالموارد خاصة النفطية(ما نسبته 10 بالمائة من اجمالي احتياطي العالم من النفط الخام ،وبعمر افتراضي يقدر بحوالي 320سنة) ،ويمثل أقصر معبر بري يربط بين اوروبا ودول الخليج النفطية عبر تركيا ،وبالنسبة للولايات المتحدة الامريكية فالعراق يعد عمقا استراتيجيا لها من تمدد النفوذين الروسي والصيني لمنطقة الخليج من جهة ،فضلا عن وقوعه

(1) للتفصيل انظر: ظاهر عبد الزهرة الربيعي ،أحمد حين مجهول الحسناوي ،"الأهمية الجيواقتصادية للعراق في الاستراتيجيتين الأمريكية والصينية "،الخليج العربي المجلد 47 العدد(1-2) (2019):ص ص 01-38.

على أقصر الطرق البرية التي تربط بين اوروبا وشرق اسيا.مما يعني أن السيطرة على العراق تعني السيطرة على الخليج العربي بحرا وعلى الممر الذي يربط الخليج بالبحر المتوسط عبر العراق وسوريا

1.3. بيئة مواتية للتدخل العسكري الديمقراطي(المناخ العام قبل التدخل العسكري الديمقراطي)

إن المناخ العام السائد قبل الغزو الامريكي للعراق عام 2003 يعكس بيئة دولية واقليمية مواتية للتدخل العسكري ،ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ثلاثة مؤشرات وهي الوضع الداخلي العراقي بجوانبه المختلفة خاصة السياسي وما يرتبط بفكرة شرعية النظام السياسي ،كذلك البيئة الدولية والاقليمية بشقيها ولاسيما ما يتعلق ببروز الولايات المتحدة الامريكية كقوة مهيمنة في النظام الدولي ،والتحولات المرافقة لذلك في ظل محيط اقليمي مشبع بحسابات جيواستراتيجية ومثال ذلك ما تثيره مشكلة الأكراد .

1.1.3. الخبرة التاريخية لانتقال السلطة في العراق قبل التدخل العسكري الديمقراطي(قراءة في شرعية النظام).

إن مصدر شرعية النظام السياسي العراقي هي الأيديولوجية القومية ،فقد حكم العراق حزب البعث العربي الاشتراكي الذي أسسه (سامي شوكت) وحزب البعث قومي عقائدي ثوري.ومن مبادئه الأساسية وحدة الأمة العربية ووحدة العالم العربي من الخليج إلى المحيط.وعندما برزت أيديولوجية حزب البعث إلى حيز الوجود في سوريا عام 1944 كانت تمثل مزيجا من تيارين موجودين متنافسين في العالم العربي وهما:القومية العربية والإصلاحية الثورية اليسارية[1] .لقد جمع حزب البعث بين هاتين الفكرتين ليخرج البعثيون بفكرة أن الاشتراكية الثورية هي وحدها قادرة على تحقيق الأحلام القومية للعرب وحزب البعث لم يتمتع بقدر من النجاح على الصعيد الشعبي العراقي ،لذلك مال إلى تنفيذ مهامه بشكل سري.كان الحزب دائما في احتياج للعمل السري وذلك من واقع الطبيعة العميقة التي ميزت النظام العراقي منذ الخمسينيات إذ أن نجاح البعث في الوصول إلى السلطة في العراق خلال الفترة من 1963 إلى 1968 كان يعتمد على الانقلابات وعلى قمع كل الحركات المعارضة .وإن كان حزب البعث هو حزب أيديولوجي في نشأته وفلسفته لكن ذلك لا يعني وجوب فهمه وفق الشروط الأيديولوجية، لأنها أيديولوجية تتسم بالمرونة والغموض إلى درجة تجعلها صالحة لتكون مجالا للنزاعات الانشقاقية القائمة على أسس شخصية وليس إيديولوجية بدليل أن أبرز قادة الحزب منذ توليهم السلطة لم يكونوا أيديولوجيين بمن فيهم صدام حسين. فالصراعات الحزبية لا يمكن فهمها عن طريق دراسة أيديولوجية الحزب لأن أيديولوجية حزب البعث تكيف نفسها مع السلطة. ولكن هذا

(1) محمد فاضل الجمال، مأساة الخليج والهيمنة الأمريكية الجديدة(القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992)، ص2.

الحزب البعثي الحاكم في العراق بعد تجربة أكثر من ثلاثين عاما رغم كل ما قد يقال عن طبيعته القمعية إلا أنه استطاع أن يضمن بلدا متماسكا.

لقد أفرزت الأيديولوجيا البعثية نظاما سلطويا بقيادة صدام حسين والخبرة التاريخية للعراق تدل على أن العراق من الدول التي تميزت بضعف مؤسساتها الرسمية وافتقادها للزعامات الناضجة والقادرة على استيعاب مختلف فئات الشعب وعانت من غياب الديمقراطية وتصدع نظام الحكم .حيث نلاحظ في تاريخها الحديث أنماط من التدخل العسكري ووضع الضباط العسكريين في حلبة الصراع السياسي عن طريق الانقلابات[1]، والقاسم المشترك هو استخدام القوة والتآمر في نقل السلطة على شكل انقلاب عسكري أو سياسي، و(صدام حسين) هو الرئيس الخامس في تاريخ العراق السياسي في الفترة من 1958 الى 1979 ومن ثم حتى احتلال العراق . انظر الجدول التالي:

جدول 21:نمط انتقال السلطة في العراق قبل الغزو الامريكي 2003

تاريخ انتقال السلطة	من	إلى	الشكل	الدرجة
1958/7/14	فيصل الثاني	عبد الكريم قاسم	القتل	انقلاب عنيف
1963/2/8	عبد الكريم قاسم	عبد السلام عارف	//	//
1966/9/6	عبد السلام عارف	عبد الرحمن عارف	اغتيال وتآمر	//
1967/7/17	عبد الرحمن عارف	أحمد حسن البكر	عزل بالقوة	//
1978/7/16	أحمد حسن البكر	صدام حسين	تنازل طوعي	سلمي

المصدر: صلاح سالم صالح، أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية، القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1985، ص145.

إن النظام البعثي بقيادة صدام حسين الذي يحكم منذ 1978 هو نظام سلطوي لانطباق السمات السلطوية عليه والمتمثلة أساسا في قمع المعارضة المنظمة والنقد العام،الحد من حركة ونشاط المنظمات والمؤسسات مع عدم السيطرة عليها بالكامل،محاصرة الصراع بين مكونات البناء الاجتماعي،الاعتراف بالحدود الدستورية لسلطة الحكام في الخطاب الإعلامي السياسي الرسمي مع استغلال المؤسسة الدينية لتدعيم الحكم ،السيطرة على توزيع الموارد النادرة مع الاعتراف بحق

(1) عبد النافع محمود، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق"،(رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1973)، ص242.

الملكية،تعبئة المواطن العراقي لتحقيق أهداف سياسية،انعدام الحرية والمشاركة السياسية .ويعتبر صدام حسين أن عقيدة الحزب البعثي هي القادرة وحدها على شق طريق الحياة الذي يؤمن به البعثى .[1]وقد رفع صدام الشعار البعثى "البعثى الجيد هو العسكري الجيد" لذا سعى إلى بناء جيش عقائدي ثوري مرتبط بالحزب[2].

ويعاني النظام السياسي العراقي من تأكل شرعيته لاخفاقه في تحقيق الأهداف المعلنة للنظام، وكانت أزمة شرعية النظام محصلة لعدة عوامل أهمها:

- فشل تجارب التنمية القومية في العراق وضياع قدر من المكاسب المحددة المتحققة في الحفاظ على استمرار النظام ومن ثم لجأ النظام إلى البحث عن مصادر جديدة للتمويل المادي والمعنوي في نطاقه الإقليمي وذلك لمواجهة الضغوطات والعقبات الداخلية الناجمة عن هذا الفشل والتي أدت إلى الاهتزاز العنيف لشرعية النظام.
- فساد نسق الحكم بغياب بعض مؤسساته وفساد العلاقات بين مؤسسات الحكم وبالأخص علاقات الضبط والمساءلة.فالمؤسسات موجودة من الناحية القانونية إلا أنها معطلة عن القيام بمهامها الأصلية، مع نمو وظائف جهازي الجيش والشرطة حتى أصبحا تجسيدا لقوة قهرية تسيطر على قدرات المجتمع وتقمع حريته.فأصبحت مهمة تلك المؤسسات القهروالهدف من ذلك تأمين سده الحكم ولو أدى الأمر إلى ترويع الناس .

لقد كان اللجوء إلى العنف المنظم يرجع إلى الايمان بأن خلاصة التجربة السياسية هي أن استبدال الخوف بالتخويف يسمح للمرء أن يحقق كل ما تصبو إليه نفسه وأن التخويف لا بد أن يستند على عنف مخطط. فبعد أن قام الرئيس (أحمد حسن البكر) بتعيين (صدام حسين) نائبا له بعد استيلاء حزب البعث على السلطة عام 1978 وصل صدام إلى السلطة بعد استقالة البكر وتم اعدام ثلاثة وعشرون من كوادر حزب البعث واحتلت العراق مراكز على مؤشرات ظاهرة العنف السياسي الرسمي والشعبي في الداخل، فقد استحوذت على ربع أحكام الإعدام على صعيد العالم العربي والمركز الرابع في مجال الاعتقالات .كما لوحظ تدنى في عدد المظاهرات الاحتجاجية والاضرابات ،ولم يبرز الطلبة كحركة رفض واحتجاج سياسي ومن النادر لجوء العمال والفلاحين إلى العنف.ولا يرجع ذلك

(1) أبو اسلام أحمد عبد الله، صدام حسين: النشأة- التاريخ- الجريمة (القاهرة : بيت الحكمة، 1990)، ص ص 99-100.

(2)- للتفصيل انظر: طه ياسين، صدام حسين: الرفيق الأخ والقائد (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1988).

إلى الرضا الشعبي بل إلى تعاظم قدرات الضغط والاكراه لدى النظام العراقي وافتقار التنظيمات النقابية والطلابية إلى الاستقلال وهشاشتها وانعدام فاعليتها.كل هذا ساهم في افقاد الثقافة المدنية لمكانتها وهذا لصالح الشرعية الثورية التي تجذرت في حقبة البعث. [1]

2.1.3. بروز الولايات المتحدة كقوة عظمى مهيمنة في النظام الدولي

ان التحولات في النظام الدولي والمتغيرات الإقليمية أنتجت سياقا عاما ومجموعة من الضغوط البنيوية مهدت لأزمة الخليج الثانية.حيث خرج النظام العراقي من حرب الخليج الأولى 1980-1988 مع إيران في حالة عسر اقتصادي وحرج سياسي واكبه تقلص الدعم الشرقي من الاتحاد السوفيتي- قبل تفككه- حيث تم تخفيض النفقات العسكرية في دولة مثل العراق تتميز بضخامة الجيش واستمرار البرامج العسكرية وطموحات القيادة العراقية في قيادة النظام العراقي وفقا لرؤيته الأيديولوجية السابق الإشارة إليها.ولما كانت الأوضاع هكذا في ظل أزمة الشرعية التي يعانيها النظام و لحسابات معينة من وجهة نظر القيادة العراقية جعلته يرى أن غزو الكويت يخرج النظام من مشاكله الاقتصادية بالاعتماد على مقولة إعادة توزيع الثروة العربية التي انطلق منها صدام حسين مبررا غزوه للكويت.وتذهب بعض الآراء أن صدام حسين شعر بضعف النظم السياسية في العالم العربي وبالذات المحافظة حيث لم تتحقق عمليتا الإصلاح الاقتصادي والديمقراطي وأن الحياة السياسية مسيطر عليها بواسطة نفس الأمراء الذين لم يحز أي منهم على ثقة كبيرة ،كما ترك ارتفاع أسعار النفط منذ السبعينيات ثروة كبيرة في أيدي قلة من الحكام إلا أنها لم تؤد إلى حدوث تنمية حقيقية وعلى المستوى الجماهيري كان الاغتراب عن الدولة شيئا محسوسا في كل مكان[2]'النظام العراقي كان على استعداد لدفع أي ثمن لتأمين بقائه والمحافظة على استقراره فقد كان توقف الحرب الإيرانية ينذر بفتح ملفات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن حرب تصفية دامت ثماني سنوات.

لقد أكدت حرب الخليج الثانية عجز النظم السياسية العربية عن حل مشكلاتها بدون المتغير الخارجي وهو دليل على انه مهما كانت شرعية هدف صدام حسين في تحدي الهيمنة الغربية والإسرائيلية على المنطقة فإن أساليب تحقيق الهدف غير المشروعة أثارت من الآثار المدمرة أكثر مما

(1) علي فائز،ماهي معوقات التحول الديمقراطي في العراق؟ ،موقع انترنيت : iraq.ultrasawt.com بتاريخ 27 ماي 2020.(سؤال طرح على مجموعة من الاساتذة والمتخصصين بالشأن السياسي العراقي،وما تم توثيقه يرجع للاستاذ هشام الموزاني).

(2) Willam B.Quandt, "the middle east on the Brink : prospects for change in st centuruy" , the middle eastjaurnal vol 10 (nov winter 1990): pp12-13.

يمكن أن يتحقق من مصالح، حيث أن تحقيق هذا الهدف لا يتطلب شعارات عاطفية تخفي مصالح ومطامع قطرية.

إن ما حدث هو تقدير خاطئ للتوازنات الدولية وحل خاطئ لحل أزمة شرعية داخلية،في ظل غياب إرادة حقيقية للوحدة العربية.فلقد درج المفكرون العراقيون على ترديد مقولة "جمال عبد الناصر" أن ثقتي بالوحدة العربية هي ثقتي بطلوع الفجر بعد الليل مهما طال"[1]،ومن هنا كان تأييد أعداد كبيرة من الجماهير العربية لعملية غزو الكويت وهو ما أرجعه أحد الدارسين إلى أن "تلك الجماهير استجابت لمأثور متوارث يمنح الشرعية لأي عمل باسم الوحدة ويمنح التأييد التلقائي لذلك"[2].ومن هنا فأزمة الخليج الثانية كانت في أحد جوانبها محصلة أزمة شرعية سياسية في النظام السياسي العراقي ،كما كانت محصلة أزمة شرعية سياسية في العالم العربي في أحد جوانبها.فقد حاول صدام حسين بناء شرعية سياسية داخلية بالحصول على مكاسب اقتصادية خارجية وبناء شرعية سياسية عربية من خلال الربط بين حل الأزمة الكويتية وحل القضية الفلسطينية.

ويرى أحد الدارسين أنه منذ عهد(عبد الكريم قاسم) حتى (صدام حسين) ظل غزو الكويت يراود القيادات السياسية في العراق وكانت كل هذه المحاولات وسيلة يغطى بها النظام السياسي العراقي عجزه في الداخل أو يعالج أزمة الشرعية التي يعاني منها[3].مما يعني خطأ المقولات العراقية بهذا الشأن وهكذا فإن قرار العراق غزو الكويت في مطلع التسعينيات كان في سياق أزمة شرعية وديمقراطية في النظام العراقي لغياب المشاركة السياسية بين القوى والأحزاب والتكوينات الطائفية الأخرى غير حزب البعث والعرب السنة ،وغياب المؤسسات الديمقراطية ومديونية كبيرة من جراء حرب الخليج الأولى.ومواجهة النظام العراقي لمشكلات إعادة البناء بعد الحرب ومواجهة مشكلات اجتماعية كبيرة وخانقة.كل ذلك في ظل أوضاع دولية آخذه في التغيير، ظهرت فيها الولايات المتحدة على قمة النظام الدولي الجديد الآخذ في التكوين مع بداية تفكك الكتلة الشرقية وانتهاء الحرب الباردة وتوحيد ألمانيا وتلاشى حلف وارسو والأوضاع الداخلية في الاتحاد السوفياتي كان ينبغي الالتفات إليها

(1) صباح سلمان، صدام حسين قائد وتاريخ(بغداد،:مطبعة الأديب، 1989)، ص107.

(2) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج وأوهام القوة والنصر(القاهرة: مكتبة الأهرام للترجمة والنشر، 1992)، ص172.

(3) بيير جون لويزا، الطرق والديمقراطية غير الممكنة: مصير الدولة القومية في د نيفين مسعد (محرر) التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة التي عقدت في القاهرة في الفترة من 9/29-1990/10/1، (جامعة القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية ،1993)، ص189.

بدقة،حتى أن الرئيس الأمريكي بوش في 17 جانفي 1990 اصدر قرارا بتجديد ضمانات القروض للعراق من بنك التصدير والاستيراد الحكومي ،بحجة أن إيقاف تلك الضمانات لن يكون في المصلحة القومية للولايات المتحدة حيث اعتقد بوش أن ذلك سيجعل تصرفات صدام حسين معتدلة عن طريق استخدام الموارد الاقتصادية والسياسية.

3.1.3. تأثير التحولات في النظام الدولي ومشكلة الأكراد

تثير مشكلة الأكراد في شمال العراق، موضوع شرعية الدولة حيث ينظر إلى الدولة باعتبارها تنظيما أو كيانا يتولى السيطرة على مجموع السكان داخل الحدود الإقليمية كما تتميز بالاستقلالية والمركزية والتنسيق الداخلي ،وتكتسب الدولة شرعيتها عندما تنشأ مرتبطة بالخبرة التاريخية والحاجات الاجتماعية للجماعة وبحيث يضحي لها وجودها المستمر بغض النظر عما يعتري النظام السياسي من تغيرات [1] ، ففي حالة العراق وهي دولة ممتدة عبر قرون عديدة لا يمكن أن تصبح شرعيتها موضع تساؤل بل يمكن أن ينطبق الأمر على دولة حديثة النشأة وليس على العراق فالتحولات الحادة في النظام الدولي وتأثيراتها لم تقرأ جيدا بواسطة النظام العراقي صحيح أن ابرز تلك التحولات الدولية تضاؤل الاهتمام بالصراعات المحلية والإقليمية إلا أن ذلك مشروط بألا تمثل تهديدات لمصالح الدول الرأسمالية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن منطقة الشرق الأوسط تقع ضمن الأولويات المتقدمة للولايات المتحدة المتمثلة في:

- تأمين موارد النفط من الشرق وبسعر معتدل من وجهة النظر الأمريكية.
- حماية إسرائيل.
- تزويد المنطقة بالسلاح وخاصة الدول الخليجية ومن ثم فإن العراق النفطي والمجاور للدول الخليجية النفطية يمثل أهمية بالغة بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

في ضوء التطورات التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط خلال السنوات الماضية صار الأكراد مجموعة عرقية في الشرق الأوسط والأدنى بلا وطن ،وقد عمد النظامان الدولي والإقليمي إلى تجاهل مطالب الأكراد في معظم المراحل التاريخية السابقة على حرب الخليج الثانية والتضحية بها خاصة فيما يتصل بإنشاء دولة كردية ذات سيادة خاصة في ضوء وجود علامات استفهام تحيط تأسيس الشرعية والاستقرار في المنطقة والتخوف على مصير الموارد الاقتصادية القائمة بها وقد حصل أكراد

(1) حسنين توفيق إبراهيم، "مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية" ،(رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1985)، ص50.

العراق على دعم أمريكي إيراني إسرائيلي خلال انتفاضتهم عامي 1974، 1975 جاء موقف الولايات المتحدة ردا على توقيع العراق معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي السابق بينما نبع موقف إسرائيل من مشاركة العراق في حربي 1967،1973 واضعافا لقدرته على المشاركة في أي مواجهة عربية إسرائيلية. وكان موقف ايران سعيا للحصول على تنازلات من العراق بشأن السيادة على شط العرب وهو ما تحقق من خلال اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام 1975 ،مما أدى إلى توقف دعم شاه ايران لانتفاضة مصطفى البرزاني وقد دفع اعتماد أكراد العراق على الحماية الغربية– الأمريكية أو الأوروبية أو الدعم التركي أحيانا والإيراني أحيانا أخرى بهم إلى تبنى سياسات تعارضت في أحيان كثيرة مع مصالح إخوانهم الأكراد في بلدان أخرى.

اذن شكل وجود الأكراد كأقلية في العراق إغراء للقوى الإقليمية لاستخدامهم كذريعة للتدخل في شؤون العراق مما يتيح لجيران العراق المنافسين له فرصة ممارسة ضغوط عليه،كما ان القضية الكردية شكلت في نفس الوقت مشكلة مزدوجة لكل من تركيا وايران وسوريا بسبب وجود أقليات كردية ذات ثقل داخل حدودها وأحيانا سعت تلك الدول إلى التعاون مع العراق وأحيانا أخرى تناوبت فيما بينها لاحتواء انعكاسات وتداعيات القضية الكردية .وعقب حرب الخليج الثانية سعت ايران وتركيا وسوريا بالتنسيق فيما بينها بهدف الحفاظ على وحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية وللحيلولة دون التعاون فيما بين الفئات الكردية الفاعلة سياسيا أو عسكريا وعبر الحدود القائمة ودون إنشاء دولة كردية مستقلة.

لقد قامت القوات الأمريكية بجهد كبير للضغط على النظام العراقي عن طريق حماية الاكراد ضد المزيد من الهجوم العراقي في أعقاب التمرد الكردي في شمال العراق عام 1991 ،ولعبت الولايات المتحدة دورا بارزا بالتعاون مع القوات البريطانية والتركية لفرض منطقة حظر الطيران شمال خط عرض 36 درجة في العراق ثم قامت القوات العراقية بترك معظم المنطقة التي يسكنها الأكراد في الشمال وهذه المنطقة التي كانت وسائل الاعلام الأمريكية تشير إليها باعتبارها ملاذا آمنا ،لكن الولايات المتحدة لم تعلنها رسميا كمنطقة ممنوعة على العراق ولا توجد قرارات دولية بهذا الشأن ولكن الأحزاب الكردية تدير في واقع الأمر وبتأييد أمريكي المنطقة.لقد بدأ الأكراد يطورون إدارة متماسكة للمحافظات الثلاث الخاضعة لسيطرتهم بين عامي 1992–1993.وأجريت الانتخابات وتشكلت حكومة ائتلافية بثقل متساوي للحزبين الوطنيين المسيطرين الحزب الديمقراطي بزعامة (مسعود برزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة (جلال طالبان) ومع هذا فإن الحزبين استأنفا في أواخر عام

1994 اقتتالها الشرس، مما أدى الى مصادمات عسكرية أودت بحياة آلاف القتلى وإلى تقسيم فعلى للشمال بينهما مع عدم قدرة أي من الجانبين على ممارسة سيطرة على الحدود ووقعا ضحية للمناورات السياسية لجيران العراق.وقد أعربت الإدارة الأمريكية عن غضبها في نهاية عام 1993، 1994 بسبب اندلاع ذلك القتال الذي تركز حول خلاف تعلق بمسألة توزيع المساعدات الغربية على شمال العراق[1]

إن الولايات المتحدة استخدمت الورقة الكردية لممارسة ضغوط سياسية على حكومة بغداد وتجسد ذلك بشكل واضح في قرار مجلس الأمن رقم 688 عام 1991 الذي دعا إلى احترام حقوق الانسان وغيرها من الحقوق للأكراد في شمال العراق والشيعة في جنوبه ولكن الولايات المتحدة الأمريكية قد التزمت منذ البداية برفض دولة مستقلة للأكراد في العراق باعتبار ذلك يناقض ومطلب الاستقرار الإقليمي بسبب عداء كافة جيران العراق بما فيهم السعودية لذلك ،بالإضافة إلى خطورة تفتيت وتقسيم العراق الذي قد يؤدي إلى إقامة دولة شيعية في الجنوب. أكراد العراق ليسوا سوى ورقة في يد الولايات المتحدة تستخدمهم متى تشاء ولكن الواقع والخبرة التاريخية تقول بأن الولايات المتحدة لن تذهب أكثر من حث حكومة بغداد على منح الأكراد قدرات أكبر من الشفافية في التعبير عن هويتهم الذاتية وأيضا الحقوق السياسية التي ترضى بها (وسيتأكد ذلك لاحقا من خلال وقوع العراق في مستنقع الطائفية عقب الغزو الامريكي للعراق).

2.3. التدخل العسكري من أجل الديمقراطية (الشعار والواقع)

طرحت الادارة الأمريكية ثلاثة أسباب لتبرير احتلال العراق سنة 2003 وهي إمتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وثانيا علاقة نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة ،وثالثا إقامة نظام ديمقراطي في العراق يصبح نموذجا للديمقراطية في المنطقة ويؤثر فيها طبقا لنظرية العدوى أو الانتشار.وقد تم التأكد من عدم صحة الذريعتين الاولى والثانية،وبقيت الثالثة المناص الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية.

1.2.3. اشكالية التحول الديمقراطي في ظل الاحتلال

انتهى الاحتلال الامريكي البريطاني للعراق بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1546 ،وتم نقل السلطة لحكومة عراقية مؤقتة في 28 جوان 2004 ،بعد ان تم محو الدولة الوطنية العراقية وتدمير أسس العقد الاجتماعي الذي قامت عليه، مما أدى إلى بروز إشكالية التعايش بين الطوائف والمذاهب والجماعات الاثنية، وانتشار مشاعر الخوف على مصير العراق ومستقبل وحدته الوطنية والاجتماعية

(1) ROBERT OLSON, the kurdish question in and the kurdish problem : some geopolitic and geostrategic comporisons, Repules mediterrances (decembre 1994), pp 233-234.

كنتيجة طبيعية للثقافة الصراعية وسعي المشروع الأمريكي للاحتلال "لتعويم الأوضاع في العراق وخلط الأوراق وتغييب الدولة وأجهزتها وخلق حياة للعراقيين مع حالة من الفوضى التي تدفعهم إلى القبول بما يطرحه الاحتلال"[1] ،ومعلوم أن مثل هذه الأوضاع ووجود مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية ذات الاتجاهات والولاءات المتعددة، من شأنها تهديد الوحدة الوطنية وتمديد عمر الاحتلال فكما يمكن للتعددية الحزبية أن تؤثر على خيارات المواطن وحساباته السياسية في المستقبل، يمكن لها عدم المشاركة في العملية السياسية أو الانتماء إلى الأحزاب على أساس الخوف أو الطمع في الحصول على مكاسب شخصية أو مذهبية وعرقية أن يدفع نحو المزيد من الانشقاق والتناحر ومن ثم عدم الاهتمام بفكرة ضرورة التحرر من الاحتلال واسترجاع السيادة الوطنية .

إن تواجد ميليشيات مسلحة (قوات البشمركة ،فيلق بدر لتيت،جيش المهدي.....) يتناقض ومنطق الدولة ،فهي التي تمتلك حق الاستخدام الشرعي للعنف ووجود هذه الميليشيات يعتبر تهديدا لعملية التحول الديمقراطي .إن تنامي ثقافة الاختلاف والتعارض في ظل وجود أحزاب طائفية ومسلحة، قد يعزز من أهمية استخدام القوة لحسم التناقضات الداخلية، ويساعد التجاذب الحاصل بين العامل السياسي الخارجي والعامل الثقافي الداخلي على تنمية هذا التنازع وتغذيته خاصة فيما يتعلق بضرب المقاومة والعروبة وإذكاء بذور الانقسام داخل الطائفة الشيعية أو خارجها (الأكراد والسنة) حول مسائل الاحتلال والفدرالية والدستور والانتخابات وغيره. والأكثر من هذا، إذا كانت الأحزاب السياسية في العراق جاءت كنتيجة لسيادة ظواهر الانفتاح والفوضى وفراغ السلطة ودعم ومساندة الاحتلال، فإنها لا تزال تعاني من مشكلة غياب البرنامج الوطني الموحد والقائد الرمز بالإضافة إلى السند الشعبي الملائم الذي تم استقطابه من طرف القوى الدينية[2]، التي أصبحت في مقابل ذلك الملجأ الأساسي الذي يلجأ إليه الناس والقوة المهيمنة التي تحاول سلطة الاحتلال الاحتفاظ عليها لإضعاف دور الأحزاب وتوجيه العملية الديمقراطية بمنظورها الخاص.

هذا يعني أن قوة الاحتلال الأساسية تكمن في نشر ثقافة الخوف والفوضى وعدم وجود سلطة قوية ومشروعة ومستقلة ،بالإضافة إلى استغلال الخلافات الطائفية وتدعيمها لتغييب الرأي العام الجمعي بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية العراقية وعلى رأسها الأحزاب التي تبقى مجرد

(1) الملف السياسي، مجلس الحكم الانتقالي في العراق معضلة التشكيل والشرعية، http://www.ppsc.info/main poges/ Arabic/ political-file/2003/8/f8shtvo.

(2) أنظر: لقاء مكي، "التيارات الدينية ودورها في العراق"،موقع انترنيت: http ://www.Aljazeera.net/in-depth/iraq yearappropration/2004/4/4-6-6htm. بتاريخ 07 ماي 2019.

تجمعات كرتونية غائبة تعاني من العديد من التناقضات والخلافات وفي حاجة ماسة إلى دعم عشائري وخارجي لاستمرار بقائها وضمان قوتها، وإذا كانت الفوضى مجرد حالة مؤقتة يمكن أن تشكل قاعدة انطلاق لبناء ديمقراطية تعددية ودستورية، فإن قوة الأحزاب السياسية ذاتها تبقى مرهونة بتعبيرها الواضح والصريح حول سياسة العراق ووحدته الوطنية والشعبية.

إن عدم وجود خطة محكمة لإدارة العراق بعد سقوط النظام والتسرع في تشكيل مؤسسات ادارته المختلفة، ساعد على انتشار الفوضى والأعمال المسلحة بالتزامن مع سياسات الاحتلال القائمة على التمييز والتقسيم الطائفي والعرقي التي تجلت مظاهرها العلنية سياسيا ودستوريا ،حيث إذا كانت المشاركة في العملية السياسية قد أدت إلى تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والدستورية بالنسبة للقوى السياسية الرئيسية الكردية والشيعية، كالحزبين الكرديين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة الشيعيين، فإن انقسام القوى الأخرى بين من يريد المشاركة بغرض المساهمة في عملية صناعة القرار وتعديل بعض بنود الدستور لا سيما منها الفدرالية والعروبة، وبين من يرفض الاحتلال وكامل العملية السياسية من شأنه أن يؤثر على مسار العملية السياسية وفعاليتها التي تتطلب على الأقل تحقيق نوع من التوازن أو التوافق السياسي على بعض المسائل المهمة، كالاحتلال والانتخابات ونتائجها، ومسألة تعديل الدستور وحدوده المختلفة.

إن أول ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية بمحرد دخولها الأراضي العراقية اتخذ سلسلة من الاجراءات ليس لبدئ عملية التحول الديمقراطي وإنما لهدم كيان الدولة مما أدى الى غياب دور الدولة وهيبتها في المجتمع ،الأمر الذي سمح بتهيئة البيئة السياسية والمجتمعية لاحياء الانتماءات الطائفية والعرقية ومن أهم هذه الاجراءات: [1]

– حل الجيش ووزارة الدفاع وملحقاتها وأجهزة السلطة والأمن كمظهر من مظاهر إلغاء سيادة الدولة ،وهو إجراء يتجاوز ما عرف عبر التاريخ من فرض تخفيض حجم القوات المسلحة الأمر الذي أفضى الى فوضى في المجتمع العراقي.

– حل وزارة الاعلام وتسريح العاملين فيها ووقف أجهزة البث السمعية والمرئية ،بهدف السيطرة على الساحة الاعلامية لحشد الدعم للمشروع الامريكي في العراق.

(1) جمال محمد سليم،داليا أحمد رشدي ،"الطائفية والتدخل الخارجي الاحتلال الامريكي للعراق وصعود الطائفية السياسية في الوطن العربي" ،كراسات استراتيجية العدد 237 (2013):ص 08.

– حل حزب البعث واستخدام مصطلح "اجتثاث البعث" ،مما ادى الى ليس فقط الى استبعاد القيادات العليا وانما الى حرمان اعداد كبيرة من العراقيين من الاستمرار في مؤسسات الدولة،وبالتالي انهيار هذه المؤسسات والتوقف عن اداء خدماتها الامنية والحيوية مما اذكى حالة الفوضى في ظل ارهاب قوات الاحتلال وانتشار مظاهر الفساد .

ساهمت مختلف هذه الاجراءات في تحول العراق الى فوضى هدامة ،وبقيت سلطات الاحتلال في موضع المتفرج باتباعها سياسة الامتناع عن الفعل بدليل انها سمحت بسرقة اموال ونهب وتدمير ممتلكات الدولة العراقية بالرغم من أنه كان بامكانها منع ذلك مثلما فعلت لحماية وزارة النفط وأمانة بغداد.والأدهى والأمر من ذلك أن قامت القوات الأمريكية بتبني سياسة التطهير الثقافي[1] بتحويل عدد كبير من المواقع الأثرية الى معسكرات للجيش (مثلا مدينة أور ومدينة بابل الشهيرة بحدائقها المعلقة).

2.2.3. مأسسة الطائفية كنتيجة للتدخل العسكري من أجل الديمقراطية

إن اعتماد أسلوب الديمقراطية التوافقية كحل لمعالجة مشكلات المجتمعات التي تتميز بالتعددية الاثنية والدينية وضعف الاستقرار ،لا ينكر صعوبة تطبيقه في بلد يتسم بضعف المجتمع المدني والأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية كما هو الشأن بالنسبة للعراق،فالديمقراطية تعني توافق مختلف التكوينات الاجتماعية والقوى السياسية والتيارات الفكرية [2]،ونظرا لأن المجتمع العراقي يتميز بتعددية مجتمعية مكثفة تقوم على أسس عرقية ودينية وطائفية ،كما أن أهمية نجاحه في المرحلة الانتقالية لا ينسحب دائما على جميع أطوار العملية السياسية الزمنية والمكانية التي قد تصبح في لحظة ما عقبه أساسية أمام التحول الديمقراطي الحقيقي نتيجة العجز عن الاستجابة لرغبات الأفراد وأمانيهم المختلفة أو عدم القدرة على التخلص من كوابح الثقافة الطائفية أو العرقية التي تعمق في درجة الانقسام الاجتماعي وتحويل الولاء،وعليه يصبح الاتجاه نحو تكريس الاختلافات المذهبية والاثنية والحزبية في العراق من الناحية الواقعية والمؤسساتية من أخطر العوامل التي تساعد على تجدر الهويات الجزئية في المستقبل وصعوبة تجاوزها مقابل انحسار الهوية الوطنية الجامعة.

(1) نفس المرجع ،ص 10.

(2) حسنين توفيق ابراهيم ،عبد الجبار أحمدعبد الله ،التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص (ب .د.ن :مركز الخليج للأبحاث ،2005)،ص 17.

الجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة الامريكية من خلال اسلوبها بالتدخل العسكري من اجل الديمقراطية ساهمت في مأسسة الديمقراطية من خلال تكريس مفهوم الطائفية السياسية داخل المجتمع بدليل: [1]

– تشكيل مجلس الحكم العراقي على أساس طائفي ،حيث شكل الحاكم الامريكي(بول بريمر) مجلس الحكم العراقي في 13 جويلة(يوليو) 2003 ،وعين الاعضاء 25 بعد التفاوض مع عدد من الاحزاب السياسية المعارضة للنظام السابق والتي كانت خارج الدولة العراقية خلال عقدي الحرب والحصار والمؤيدة للولايات المتحدة وحلفائها ،وتم توزيع المقاعد لأول مرة في تاريخ العراق على أسس طائفية(الشيعة 13 مقعد ،السنة 5 مقاعد ،الاكراد 5 مقاعد ،المسيحيين مقعد واحد ،التركمان مقعد واحد).

– تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة على أساس طائفي ،حيث تم حل سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب اتفاقية مع مجلس الحكم لنقل السيادة للعراقيين في 30 يوليو 2004 لصالح الحكومة العراقية المؤقتة التي تم تعيينها دون استشارة العراقيين ،ممايعني أن مجلس الحكم أعاد انتاج نفسه مرة اخرى في الحكومة المؤقتة برئاسة الشيعي(اياد علاوي).

– توزيع المناصب السياسية على أساس طائفي ،فلم يتوقف الامر في مجلس الحكم العراقي ،بل تعداه الى المجالس المحلية ،وحتى الحكومات العراقية المتعاقبة وزعت الحقائب الوزارية فيها على أسس طائفية .

– السماح ببروز أحزاب طائفية مع ارساء نظام انتخابي يكرس الطائفية،فقد اختارت سلطة الاحتلال نظام التمثيل النسبي ،وتم اعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة ،مما سمح للمناطق المختلفة بالتنافس بقوة في ظل التمركز الجغرافي للعرقيات والطوائف وتعتمد نسبة تمثيل طائفة معينة في البرلمان على مدى مشاركة هذه الطائفة في الانتخابات ،ونتائج التصويت دائما يسيطر عليها الطابع الطائفي(مثلا انخابات مجلس النواب العراقي 30 جانفي 2005 ،انتخابات مؤسسات الحكم الدائمة 15 ديسمبر 2005 ،الانتخابات البرلمانية 7 مارس 2010)

– صياغة دستور على أسس طائفية ،بحيث جاء الدستور امتدادا لما تم اقراره في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ،فالدستور يتجاهل الانتماء العربي للعراق ،ويتحدث عن علاقة الدولة بالدين وكأنه

(1)– – للتفصيل انظر :جمال محمد سليم ،داليا أحمد رشدي ،المرجع السابق ،ص ص 10–19.

– دستور العراق متوفر على الرابط : http://www.pmo.iq/index/10-01.htm

مقتصر على المذهب الشيعي ،فهو يشير الى المرجعية والشعائر الحسينية وحق الدولة في اقامتها ،دون أن يتحدث عن الاطياف الدينية الاخرى ،كما تبنى الشكل الفيديرالي الطائفي ،وكرس الطائفية في الجيبش والأجهزة الأمنية ،فالقوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية تتكون من مكونات الشعب العراقي بما يراعى توازنها وتماثلها دون تمييز أو اقصاء.ويحظر تكوين مليشيات خارج اطار القوات المسلحة (نص المادة09)،وهكذا تكون الجيش العراقي من الميليشيات الطائفية التابعة لقوات البشمركة الكردية ،أو من فيلق بدر الشيعي التابع للمجلس الأعلى للثورة الاسلامية ،وشارك فيه قليل من السنة .ومن الواضح أن هذه الميليشيات تكن الولاء لقياداتها الطائفية أكثر من الدولة.

وتأسيسا على ذلك، إذا كان لابد من تجاوز فكرة الطائفية والمذهبية ومعالجة كل ما من شأنه إثارة النعرات والتوترات الاجتماعية وتأصيل مفهوم التعددية السياسية والاجتماعية بما يساهم في بناء الدولة الوطنية وتطويرها، فإن تشجيع الديمقراطية وتدعيمها يبقى مرهونا بتوافر عوامل داخلية وأخرى خارجية حتى يمكن تهيئة الأجواء الملائمة لاستقرارها وتعزيزها.والعراق الذي لم يأت التحول فيه بمبادرة من النظام الذي كان قائما أو بمبادرات التحول المشتركة وضغوط المعارضة الشعبية المختلفة، وإنما جاء نتيجة لتدخل عسكري أجنبي مباشر له أهدافه ومصالحه، الأمر الذي كانت له انعكاسات سلبية على الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة فيما يتعلق بضعف الطبقة السياسية وافتقارها لعنصر الكفاءة والخبرة اللازمة وارتباطها بالاحتلال، بالإضافة إلى انتشار ظاهرة المحاصصة الطائفية السياسية وتزوير الانتخابات وضعف الوعي الاجتماعي والسياسي وغيرها من العوامل التي تعيق عملية بناء الديمقراطية.

إن ما حدث في العراق هو انحسار معظم المكونات المجتمعية على ذاتها من خلال عسكرة المجتمع ،أي الانقلاب على الذات المدنية من خلال زعزعة ثقة الفرد بالمؤسسات الحكومية.بل إن المشهد السياسي العراقي فرض هوية عقائدية في التفاعلات السياسية،الأمر الذي افضى الى فشل العملية السياسية لذلك أطلق البعض على العراق مصطلح (الدولة الهشة)التي تعاني من ضعف في الهوية الوطنية ،وفي قدرة المؤسسات الحكومية على أداء دورها لتحقيق مبدأي العدالة والانصاف مما يدفع المجتمع الى العسكرة والعنف المضاد .ويلخص الاستاذ(أسعد كاظم بيب)أن عجز عملية التحول

الديمقراطي في العراق عقب 17 سنة من احلام الفعل الديمقراطي (2003–2020) راجع الى الاسباب التالية : [1]

*غياب الثقافة الديمقراطية عند الأحزاب والتيارات السياسية ،وإذا ما أخذوا بالديمقراطية فإنها للحصول على مغانم السلطة.

*بدايات العملية السياسية سيطر عليها النهج التحاصصي مكوناتيا وعرقيا وحزبيا ،وبتداول السنين بات ذلك أشبه بالعرف في تقاسم السلطة حتى مع الانتقال للسلطة عبر الانتخابات .

*غياب ثقافة المواطنة ،وتجذر قيم القبيلة ،والانتماءات الخارجية وفق أسس سياسية وايديولوجية .

والواقع أن هذه الأسباب ساهم في تجذيرها أسلوب التدخل العسكري من اجل الديمقراطية ،فالولايات المتحدة الامريكية وفرت بيئة التحول الى العنف الطائفي بدل أن توفر بيئة التحول الديمقراطي .ثم إنها أقدمت على الانسحاب قبل أن تقدم للعراق ما يلزم من دعم عسكري ولوجيستي واقتصادي ،ومع كل هذا فإن البيئة الداخلية للنظام السياسي العراقي ساهمت هي الاخرى فى تنفيذ خطة هدم العراق.

خلاصة ، إن تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في الحالات التوضيحية هو في الأساس تأثير سلبي أكثر مما هو ايجابي وذلك بغض النظر عن ماهية العامل الخارجي .فأقصى دور لعبه كان من خلال الضغط في البدأ في مجموع من الاصلاحات الاقتصادية بداية ثم السياسية ،وكان تحصيل ذلك ديمقراطية دفاعية أو ديمقراطية اجرائية .أما التدخل العسكري الديمقراطي فقد أثبت عدم امكانية فرض الديمقراطية بالقوة .

(1) علي فائز،ماهي معوقات التحول الديمقراطي في العراق؟ ،المرجع السابق (موقع انترنيت).

الخاتمة

ان دراسة موضوع تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي يفرض على الباحث التعامل مع مجموعة من الإشكاليات المرتبطة أساسا بتعدد متغيرات عملية التحول الديمقراطي والتي تتعامل مع مختلف جوانب الظاهرة الانسانية .فمفهوم التحول الديمقراطي مفهوم قيمي يتضمن أبعادا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية،فعلى الرغم من التعريف المبسط للفظ اللغوي فإن المفهوم يكتنفه قدر كبير من الغموض وصعوبة في التعامل مع النسق المفهوماتي له ،ومن الأسباب الأساسية في ذلك تعدد الزوايا التي يمكن من خلالها أن تتم معالجة موضوع التحول الديمقراطي سواء كظاهرة أو كعملية.

إن الاشكاليات الثلاثة التي تم تناولها والمرتبطة بتعدد المداخل النظرية والتحليلية في دراسة عملية التحول الديمقراطي ،واشكالية مفهوم الديمقراطية ومن ثم اشكالية مفهوم التحول الديمقراطي توضح بان هناك صعوبات منهجية في انتقاء المتغيرات المستقلة والوسيطة التي تسمح بتتبع مدى تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي ،وازداد الامر تعقيدا بكون العامل الخارجي مجموعة من العوامل مرتبطة بتعدد الفواعل وتشابك الادوار في البيئة العالمية ضف الى هذا تشابك العوامل الداخلية مع العوامل الخارجية وتحديدها لمسار عملية التحول الديمقراطي.

إن محاولة وضع تصور أكثر تكامل لتأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي يفترض دعامتيين أساسيتين ،أولهما أن العامل الخارجي هو عبارة عن مجموعة من المتغيرات الخارجية ،أما الثانية فتتعلق بأساليب تأثير هذه المتغيرات الخارجية والتي تم تصنيفها من ناحية المنهج المتبع إلى ثلاثة وهي: الاستمالة والضغط والتدخل، واتضح في نهاية تحليل هذه الأساليب بأنها تشكل في مجملها سياسات ضغط حتى وإن اختلفت الأوصاف التابعة لها.وبصفة عامة يمكن تقسيم هذه الضغوط النابعة من المتغيرات الخارجية إلى نوعين رئيسيين هما:

أولا: الضغوط المباشرة والمقصود هنا الضغوط الخاصة بالسياسات الموجهة للفاعلين الدوليين أي الوحدات الدولية مجسدة أساسا في القوى الكبرى ،والوحدات غير الدولية والمعنى متعلق هنا بالمجتمع المدني العالمي.

ثانيا: الضغوط غير المباشرة المرتبطة من جهة بالطابع البنيوي للهيكل السياسي الاقتصادي للنظام الدولي العالمي، ومن جهة أخرى بضغوط قيمية تتعلق بالمعايير والقيم المنتشرة بين المجتمعات.

إن ما يمكن استخلاصه كملاحظات أساسية عن العامل الخارجي يمكن ذكره في النقاط التالية:

اولا: العامل الخارجي هو مجموعة من العوامل لكنها مرتبطة بمفهوم الدولة ،فالداخل والخارج لا يمكن الحديث عنهما إلا في اطار مفهوم الأساس أي مفهوم الدولة.وهذه العوامل الخارجية ذات تأثير بنيوي في الدولة والاقتصاد والمجتمع خاصة في الحالة العربية مما يفترض إعادة صياغة معادلة تأثير العامل الخارجي من منظور إنتاج العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في العالم العربي،وقد تكون ثقافة النخبة الحاكمة غير الديمقراطية احد ابرز نماذج إعاقة عمليات الانتقال الديمقراطي وفقا لهذه المقاربة.

ثانيا:هناك فرق بين دور العوامل الخارجية في بداية عملية التحول الديمقراطي بمعنى الانتقال الديمقراطي ،ودورها في ترسيخ الديمقراطية.وان كانت دراسة الحالة العربية تفترض التعامل مع حالة الانتقال الديمقراطي التي تشير دراسات علم الانتقال الى محدودية دور العامل الخارجي مقابل العوامل الداخلية ،فان حالة الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة منذ 2011 يؤطر لخصوصية المنطقة من جهة إثراء أكاديمي في دراسات الانتقال الديمقراطي ،وقد يكون مثال ذلك مدخل الثورة الإصلاحية بكل ما قد يثيره من اشكاليات (من جهة المصطلح)كأحد مداخل الانتقال الديمقراطي في العالم العربي ،وهذا المدخل يؤشر للعامل الذاتي في عملية التحول الديمقراطي مقابل العامل الخارجي الذي شكل بيئة ملائمة لفاعليته اذا تم النظر اليه كبيئة عالمية انتشرت فيها الافكار الديمقراطية عبر وسائل الاتصال والتعليم والتاثير والتاثر الثقافيين في ظل تطور تكنلوجيات الاعلام والاتصال ،والأمر ذاته ينطبق في حالة النظر اليه كعامل اقليمي من جهة عدوى الانتشار(المعنى هنا يتعلق بثورة تونس) ،لكن اذا تم النظر الى العامل الخارجي في اطار المساعدات الخارجية فان العامل الخارجي قد يتحول الى عامل حاسم في نجاح او فشل المرحلة الانتقالية ،وقد تعتبر الحالة المصرية احسن مثال لذلك ،على هذا الاساس فان التعامل المباشر مع طبيعة العامل الخارجي قد يوضح اكثر مدى تاثيره في عملية التحول الديمقراطي.بمعنى ضرورة تحديد طبيعة العامل الخارجي من ناحية صفته ودوره.

ثالثا:إن إحداث تحول ديمقراطي حقيقي والاتجاه به قدما يتطلب تجاوز مسألة الديمقراطية الاجرائية (الوسائل التي هي بمثابة تعبير عن النوايا ولكنها ليست ضمانا لنجاح العملية) إلى الممارسة الديمقراطية في المنطقة العربية، فالعمليات الإصلاحية المدعومة خارجيا تتسم غالبا بالاتجاه نحو الاقتصاد الليبرالي، مما يصعب من تطبيق إصلاحات تساند قضايا المساواة والعدالة واضطلاع الدولة بدور كاف في توفير شبكات الأمان الاجتماعي والاقتصادي للفئات المهمشة في المجتمع (وهو ما تم التطرق إليه أيضا من خلال أسلوب الضغط للعامل الخارجي في الفصل الثاني)،الأمر الذي يجعل من

عملية التحول الديمقراطي في مجملها تحت ضغطين، إحداهما خارجي يفرضه العامل الخارجي بحكم البيئة الدولية المساندة للمفهوم الديمقراطي بشقه السياسي والاقتصادي (الطابع الشكلي للديمقراطية سياسيا والتحولات النيوليبرالية اقتصاديا) ،والآخر داخلي مرتبط بالبيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية التي تعاني من اشكاليات عديدة.

رابعا:إن فرص فاعلية العامل الخارجي تزداد كلما قلت عوامل الاستقرار الداخلية، سواء نتيجة لترهل شرعية النظام السياسي، أو بسبب التدخل الأجنبي المباشر، أو بسبب حاجة اللاعبين الداخليين لأدوات لا تستطيع البنى المحلية توفيرها، أو بسبب لجوء القوى الداخلية إلى تحالفات مع قوى خارجية إقليمية ودولية،ومدى ونوع تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي مرتبط بمجموعة من المتغيرات ذات تأثيرات نسبية ،ومجموع هذه المتغيرات مرتبطة اساسا بالبيئة الداخلية للانظمة السياسية العربية ،وبظروف معينة في لحظة زمنية محددة قد تسرع من عملية التحول الديمقراطي او تدفع بها الى التراجع .ضف الى ذلك ان شبكية التفاعل بين البيئة الداخلية والخارجية من شأنها ان توفر فرصا اوتضع عقبات امام عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي والذي يتمتع بخصوصية سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية.فثورات الربيع العربي مثلا خلقت وعيا جماهيريا بضرورة التغيير ،ولكنها في نفس الوقت قدمت من خلال نتائجها درسا بضرورة الحيطة والحذر،لأن التغيير المنشود قد ينتج عنه ما لا يحمد عقباه (فمن أمال الديمقراطية الى انهيار الدولة وصراع المحاور الخارجية).

خامسا :إن تحديد مدى تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي يفرض التساؤل عن النماذج التي يمكن ان يتم وضعها كمشاريع فكرية بديلة تؤسس وفق قاعدة الأمن الفكري العربي .كما أنه لا يمكن القول بأن هناك قاعدة فكرية تنظيرية يمكن الاعتماد عليها كمرجعية في السلوك السياسي العربي ،فالنموذج الديمقراطي ذو سياق تدرجي ليس من ناحية اليات التطبيق فحسب وإنما من ناحية روحية الممارسة وبناء الثقافة الديمقراطية.فكل نموذج تاريخي له سياقه المتطور الذي يوازيه فكر مرجعي ،فالامر يتعلق بجدلية الفكر مع الواقع،وهي اشكالية لا ترتبط بالعامل الخارجي فحسب وانما بمختلف جوانب عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

فيما يتعلق بالحالة الجزائرية يمكن القول بأن العامل الخارجي كان تأثيره سلبي على عملية التحول الديمقراطي،باعتبار أنه أعاق مسار العملية أكثر من دفعها قدما الى الامام.ومرجع ذلك إلى النتائج المتوصل اليها والمتمثلة في:

*إن عملية التحول الديمقراطي التي باشرتها الجزائر منذ سنة1989 لم تكن لتحدث لو لم تكن هناك تحولات دولية واقليمية ثم وطنية بالتبعية ،وكانت هذه التجربة ستفضي الى التغيير لو لم تتم مصادرتها بتدخل الجيش ووقف المسار الانتخابي 1992.وإن نظرنا الى العامل الخارجي في هذه الحالة على انه المجتمع الدولي ،فإنه كان من المفروض أن يتدخل لصالح العودة الى المسار الديمقراطي ،لكن العكس هو الذي حدث فالدول الاوروبية وفي مقدمتها فرنسا عبرت عن رفضها لقيام دولة اسلامية على ضفة المتوسط ،وغلبت ماهو مصلحي على ماهو معياري .ونفس الامر نجده مع الولايات المتحدة الامريكية التي اتبعت سياسة براغماتية تسمح بالحفاظ على مصالحها الاقتصادية أساسا، ثم الامنية في اطار استراتيجية الحرب على الارهاب ،أما اذا نظرنا الى العامل الخارجي من خلال دور المؤسسات المالية الدولية فإن دورها كان مزدوجا ففي المرحلة الاولى المرتبطة بأزمة المديونية 1986 لم تكن الجزائر لتتمتع برأس مال تفاوضي وهي تلتجئ الى الاستدانة مما جعلها تخضع لمبدأ المشروطية الاقتصادية بتبني مفاهيم اقتصاد السوق ،ومن ثم الدخول في مرحلة التحول الليبيرالي والتي نظريا تسبق التحول الديمقراطي لكن نتائج تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي أدت الى تحطيم الركائز الفرعية للتحول الديمقراطي وفقا للمدخل التحديثي .فلم تستطع أن تحدث لا تحول ليبيرالي ولا تحول ديمقراطي.

*إذا تم النظر الى تأثير العامل الخارجي من خلال أساليب تأثيره التي تم تصنيفها الى استمالة ،فضغط ،فتدخل عسكري .،فإن الحالة الجزائرية تقع بين أسلوبي الاستمالة والضغط .ويمكن اسقاط ذلك على دور كل من الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية وكذلك المنظمات الدولية .فالإتحاد الاوروبي فشل في دعم مسار التحول الديمقراطي في الجزائر ،ولم يمارس أي ضغط في سبيل الدفع قدما بالمسار الديمقراطي ،بالرغم من أن المبادئ الديقراطية هي أحد شروط الشراكة بينهما.فقد بقي خطاب الترويج للمعايير والسعي الحثيث لنقلها من الوجهة المعيارية ،لكن السلوك الفعلي بقي قائما على منطق المحافظة على استقرار أنظمة الحكم القائمة جنوب المتوسط لأسباب ثلاثة أساسية هي تدفق موارد الطاقة والحد من الهجرة غير الشرعية والحرب على الارهاب، حتى في مرحلة ما بعد ثورات الربيع العربي وصياغة سياسة الجوار الاوروبي الجديدة من أجل الديمقراطية والازدهار جنوب المتوسط،بقيت الفجوة واسعة بين أثر سياسات الترويج والاستمالة للمبادئ والمعايير ونقلها في الدول المجاورة .أما الولايات المتحدة الأمريكية فاسلوبها ثابت على ماهو استراتيجي أكثر مما هو معياري .

أما المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ومنظومة المتغيرات الظرفية كتكنولوجيا المعلومات ومنظمات المجتمع المدني العالمي فقد شكلت أسلوب ضغط لصالح عملية التحول الديمقراطي لكنها ذات فعالية نسبية مقارنة بدور الفواعل الدولية.والجدير بالذكر أن النظام السياسي الجزائري يتمتع بالقدرة على الاستمرار والتكيف خاصة وأن نتائج حراك 22 فيفري 2019 لم تتضح بعد.

بالنسبة للحالة العراقية فإن محاولة نمذجة عملية التحول الديمقراطي باءت بالفشل ،ففرض الديمقراطية بالاسلوب العسكري أساسا يفتقد للمشروعية ،خاصة اذا كان من دولة تتسع الفجوة في سلوكها الخارجي بين ما هو معياري واستراتيجي .فصدام حسين ارتكب الكثير من المذابح في حق الشيعة تحت سمع وبصر الولايات المتحدة الامريكية ،حتى أن اطاحة الولايات المتحدة لنظام صدام حسين سنة 2003 كان استنادا لدلائل مشكوك فيها تم ربطها بتهديد المصالح الامريكية.كما أن أقصى ما تم نمذجته في العراق هو عدم الاستقرار السياسي نتيجة الطريقة التي تمت بها عملية تغيير النظام السياسي والأساس الهش الذي قام عليه والمتمثل بالمحاصصة الطائفية والعرقية،لقد تم مأسسة الطائفية وتحويلها الى طائفية سياسية مما أدى الى غياب ثقافة المواطنة وضعف الهوية الوطنية،وتحويل العراق الى دولة مركبة من هويات طائفية وعرقية ،الأمر الذي مهد الطريق لبروز ظاهرة الميليشيات المسلحة والمرتكزة على ولاءات فرعية.

إن ما ألت اليه الاوضاع في العراق يعكس ليس فقط تأثيرا سلبيا للعامل الخارجي، وانما تأثيرا مدمرا للدولة وللمجتمعات ،فلا ديمقراطية بدون سلام .وبالنظر الى الاوضاع في العراق فيمكن لنا أن نتساءل عن أي ديمقراطية نتحدث وقد تم هدم حضارة بأكملها.

وبالنسبة للحالة المصرية فإن تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي يعتبر ذا شقين فقد كان تأثيره سلبي بحكم اسلوب الضغط (النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التحرير الاقتصادي) واصبح حاسما في مرحلة التحول الديمقراطي 2011-2013 بفعل عوامل محلية ،اما السياسات الأمريكية فلم تكن حاسمة في اي مرحلة ،ولكن امتناعها عن تقديم الدعم للحكومة المنتخبة ورفضها اعتبار الانقلاب العسكري انقلابا ، وعدم فرض عقوبات سهلا على قوى النظام القديم والثورة المضادة مهمة افشال عملية التحول الديمقراطي.مما يعني أن تدخل القوى الدولية والاقليمية في الحالة المصرية بالذات يعتبر محددا رئيسيا في إعادة انتاج الأنظمة التسلطية.

أثبتت ايضا التجربة المصرية عدم مصداقية القوى الدولية الكبرى التي تتغنى بالمبادئ الديمقراطية ،وكيف تنقلب تلك المبادئ اذا تعلق الامر بوصول حزب اسلامي الى السلطة بطريقة ديمقراطية

.ويبقى مبدأ المصلحة هو المحدد الرئيسي في تعامل القوى الدولية ويمكن القول بأن العامل الخارجي يكون محايدا أو حتى معوقا لعملية التحول الديمقراطي في حالة تعارض المصالح.

خلاصة إن التدخل الخارجي من أجل التحول الديمقراطي يهدف أساسا إلى تكريس الاقتصاد الليبيرالي وتسهيل تدفق الإستثمارات الأجنبية (ديمقراطية اقتصاد السوق)،لذلك كانت الديمقراطية التي قد يلعب العامل الخارجي دورا في تحفيز انطلاقها أو دعمها هي في الأغلب ديمقراطية اجرائية،والديمقراطية المشروطة مهما كانت أليات تطبيقها قد تصبح تهديدا للأمن الوطني ،وعلى هذا الاساس فلا بد من زيادة الوعي الوطني في كيفية التعامل مع عملية التحول الديمقراطي التي لا مناص من خوض غمارها في ظل ترتيبات سياسية واعلامية وثقافية عالمية .كما يجب العمل على معالجة مظاهر الخلل في البيئة الداخلية للأنظمة السياسية العربية من خلال التعرض للمشكلات المجتمعية كالفقر والبطالة والتعليم ومكافحة الأمية ،والصحة العامة ،والقضاء ،والتداول على السلطة ،والانتخابات ،وكذلك تحديد الاولويات السياسية من خلال معرفة مكانة الديمقراطية في سلم القيم المجتمعي ،ومن ثم رسم سياسات تتناسب والخصوصية المحلية وتسمح باكتساب رأس مال تفاوضي يسمح باستقلالية قرار التحول الديمقراطي الذي لا يمكن أن يتجسد إلا بتوفر قناعة وارادة سياسية قوية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1. إبراهيم ،حسنين توفيق ." مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية ". رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، 1985.
2. ابراهيم ،حسنين توفيق .التحولات الديمقراطية في العراق القيود والفرص .جدة :مركز الخليج للأبحاث ،2005.
3. إبراهيم ،حسين توفيق . التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا واشكاليات. موقع أنترنيت: =www.noormags.com/view/fa/artticlepage/506753?sta
4. إبراهيم ،حسين توفيق . العوامل الخارجية وتأثيرها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي في الدولة الوطنية المعاصرة أزمة الاندماج والتفكيك .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2008.
5. إبراهيم ،حسين توفيق . النظم السياسية العربية. بيروت: ب د ن ،2005 .
6. إبراهيم ،حسين توفيق . "دراسة التطور الديمقراطي في الوطن العربي (قضايا واشكاليات)" .مجلة السياسة الدولية .موقع أنترنيت:=www.noormags.com/view/fa/articlepage/506753?sta
7. إبراهيم ،حسين توفيق ."معوقات التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي". مجلة الديمقراطية العدد 74(أفريل 2019). موقع أنترنيت:.Democracy.ahram.org.eg
8. ابراهيم ،دينا و شيرين ،محمد شفيق .علاقة مصر بدول مجلس التعاون الخليجي "دراسة حالة المملكة العربية السعودية ".موقع انترنيت : democraticac.de.
9. ابراهيم ،سعد الدين وآخرون .أزمة الديمقراطية في الوطن العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، جانفي 1987.
10. إبراهيم ،سعد الدين . المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي . لبنان :مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، 1991.
11. أبو الفضل ،خالد وآخرون. الإسلام وتحدي الديمقراطية. ترجمة قاسم عبده قاسم. القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، 2005 .

12. أبو المجد ،مروى . المعادن والطاقة في الوطن العربي. موقع أنترنيت: www.marwaa boelmadjed.blogspot.com
13. أبو عامود ،محمد سعد . التحول الديمقراطي وإشكاليته في البلاد العربية. موقع انترنت http//: digital. ahram.org.eg/articales.aspx?serial=96308&eid=
14. أبو نصري، جميل وآخرون .المتقن: المعجم العربي المصور .بيروت :دار الراتب الجامعية 2006 .
15. الإحتراف في نشر الديمقراطية...المعهد القومي الديمقراطي للشؤون الدولية (NDI)، دراسات:.www.sironline.org .
16. احصائيات فريدوم هاوس. أنظر: www.democracybarometer.org>links-en.
17. أحمد ،إيمان . قراءات نظرية: عوامل التحول الديمقراطي، الجزء الثاني(05 مارس 2016). موقع المعهد المصري للدراسات. موقع أنترنيت: http://eipss-eg. ONG.
18. أديب ،عبد السلام . المديونية الخارجية والعولمة. الحوار المتمدن. موقع أنترنيت: www.ahewar.org/sasp?aid=46 .
19. إسماعيل ،إسراء أحمد . القوة المدنية: الاتجاه الأمريكي نحو المنظمات غير الحكومية. مجلة السياسة الدولية. موقع أنترنت:(10/02/2012).www.siyassa.org/news/1780.aspx
20. إسماعيل ،محمد أحمد . الديمقراطية ودور القوى النشطة في الساحات السياسية المختلفة. الاسكندرية :المكتب الجامعي الحديث ،2010.
21. الأشعل ،عبد الله . اشكالية الديمقراطية في الصراع العربي الإسرائيلي. موقع انترنيت: www.damfikm.com14701 / article/mod / .
22. الأطراش ،محمد وآخرون. العرب وتحديات النطام العالمي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.
23. اعلان تونس. موقع انترنيت .http://www.daralhayat.net/actions/print.php
24. اعلان صنعاء. موقع انترنيت http://www.caabu.org/press/documents/sanaa-declaration-html-htm
25. أنجرس ،موريس . منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية. الجزائر:دار القصبة للنشر، 2006.
26. أنوجكين ،أرنولد . معونات... أم استعمار جديد . ترجمة صنع الله إبراهيم .مصر:دار الثقافة الجديدة، 1980.

27. ايت حمادوش، لويزة .الحراك الشعبي في الجزائر بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي .مركز الجزيرة للدراسات .موقع انترنيت : studies.aljazeera .net

28. باروت ،محمد جمال . "تقرير عن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية". مجلة المستقبل العربي العدد 309(2004).

29. بالاست ،غريغ . أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراءها.ترجمة مركز التعريب والترجمة .عمان :الدار العربية للعلوم ناشرون ،2004 .

30. باي ،أحمد ." السياسة الامريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وقضية التحول الديمقراطي في العالم العربي". مجلة دراسات استراتيجية العدد 11 (جوان 2010).

31. بخوش ،مصطفى . حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف .القاهرة : دار الفجر والتوزيع ،2006 .

32. برقوق ،امحند . "الديمقراطية...والتنمية". مجلة دراسات استراتيجية العدد 14(مارس 2011).

33. برقوق ،سالم و ك ،ويليم. "المنطق النقدي للديمقراطية عند هاربرماس". مجلة دراسات استراتيجية العدد 12(2010) .

34. بريزات ،فارس . الثورة أحيت الشعور القومي والأنظمة مطالبة بديمقراطيات حقيقية .سلسلة ملفات الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية.الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ماي 2011.

35. بشار ،ديما . التحديات التي تواجهها المنظمات الأمريكية لدعم الديمقراطية في العالم العربي. موقع انترنيت www.carnegieendowment.org/sada/?fa=22004&lang=ar

36. بشارة ،عزمي ."ملاحظات عن العامل الخارجي في الانتقال الديمقراطي". سياسات عربية العدد38 (ماي 2019).

37. بشارة ،عزمي. حول الخيار الديمقراطي– دراسة نقدية،.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

38. بلحاج ،صالح . أبحاث وآراء حول مسألة التحول الديمقراطي . الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر ،جوان 2012.

39. بلعور ،مصطفى .الانتخابات الرئاسية والتشريعية في الجزائر 1999–2007: استمرار أم حل للأزمة. موقع انترنيت مجلة جامعة ورقلة http://revues univ-ourgla. dz .

40. بلعور ،مصطفى . "التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة النظام السياسي الجزائري، 1988–2008". أطروحة دكتوراه في العلوم، جامعة الجزائر(بن يوسف بن خدة)، 2009–2010.

41. بلعيور ،الطاهر. الديمقراطية كأداة لترشيد الحكم. الملتقى الدولي حول استراتيجيات التغيير في العالم النامي. (يومي 8 و9 أفريل 2007، جامعة سطيف).

42. بلقزيز ،عبد الاله ." الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات". مجلة المستقبل العربي العدد 219(ماي 1997).

43. بلقزيز ،عبد الإله . في الإصلاح السياسي والديمقراطية .سوريا :الحوار للنشر والتوزيع ، 2007.

44. بلمولاي ،بدر الدين . "دور الإعلام الجديد في التنشئة والممارسات السياسية". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 29 (جوان 2017).موقع أنترنت: http://dspaceuniv- ouargla.dz>bitstream .

45. بمجدي ،كريم .الفقر في العالم العربي: أرقام صادمة. موقع أنترنيت: http// www. Google.com/am/embedded ?.

46. بن الحاج ،محمد المصطفى ."الاتحاد الأوروبي وفرضية الإستعصاء الديمقراطي في ضوء الربيع العربي تونس ومصر نموذجا" .إتجاهات سياسية العدد 08 (أوت 2019).

47. بن العربي ،منار محمد .التدخل الانساني ومسؤولية الحماية .موقع انترنيت : www.m.ahewar.org/s.aspaid=35.

48. بن جديد ،سلوى . قراءة سياسية في مواضيع ومسائل راهنة .الجزائر:الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، 2008.

49. بن خدة ،عبد القادر. "الشراكة الجزائرية الأوروبية". مجلة حقوق الانسان والحياة العامة العدد 04(2017).

50. بن سرية ،سعاد،.مركز رئيس الجمهورية في تعديل 2008. الدارالبيضاء: دار بلقيس، ، 2012.

51. بن سعادة أحمد ، من منظمات غير حكومية إلى منظمات غير مرغوبة فيها.) www.Ahmedbensa ada.com/index.php?option=com-content view=articles

52. بن صغير ،عبد العظيم . "الحرب على الإرهاب وتأثيرها في الأمن الانساني". مجلة العالم الاستراتيجي العدد (30 ماي 2008).

53. بن عنتر ،عبد النور وآخرون. الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2004 .

54. بن مرزوق ،عنترة و عبد المؤمن ،سي حمدي ."دور العوامل الخارجية في عرقلة عملية التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية بعد 2011 دراسة الحالة المصرية ".مجلة العلوم الاجتماعية العدد01 (2019).

55. بهلول محمد بلقاسم حسن . الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993.

56. بهلولي ،فيصل . "التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الاورمتوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية".مجلة الباحث العدد 11(2012). موقع انترنيت:www://revues.univ-ourgla.dz/indx.php

57. بوالشعير ،السعيد . النظام السياسي الجزائري. الجزائر: دار الهدى ، 1990.

58. بوذراع ،أحمد . "فشل ثورات الربيع العربي: محاولة للفهم". مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية،العدد 11(أكتوبر 2017.)

59. بوضياف ،محمد ."مستقبل النظام السياسي الجزائري ".اطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،2008 .

60. بوناب ،كمال. "التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية: بين التبرير الأخلاقي والتوظيف السياسي". الملتقى الوطني الأول حول مستقبل العلاقات الدولية في ظل التطبيقات االراهنة لميثاق الأمم المتحدة. كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الوادي. موقع انترنت:www.univ-eloued.dz>pdf>bouneb .

61. بيليس ،جون و سميث ،ستيف . عولمة السياسة العالمية. ترجمة مركز الخليج للأبحاث،.الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث، 2004.

62. بيومي :علاء ." المساعدات الامريكية والتحول الديمقراطي في مصر بعد 2011 :قراءة نقدية". سياسات عربية ،العدد36 (جانفي 2019).

63. بيير ،جون لويزا. الطرق والديمقراطية غير الممكنة: مصير الدولة القومية . نيفين مسعد (محرر) التحولات الديمقراطية في الوطن العربي. أعمال الندوة المصرية الفرنسية الثالثة التي عقدت في القاهرة في الفترة من 9/29-1990/10/1، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، 1993.

64. هايتر ،تريزا .إمبريالية المساعدات. ترجمة مجدى نصيف. بيروت :دار ابن رشيد، 1979.

65. التقارير الاقتصادية الصادرة عن جامعة الدول العربية. الأمانة العامة، إدارة الإحصاء وقواعد المعلومات. موقع انترنيت: ww.arabstat-economic.org/Ar-figures-and indicators.aspx? .

66. تقارير صندوق النقد العربي .موقع انترنيت www.amf.org.ae<

67. التقرير الإقليمي حول حالة السكان لعام 2019 الصادر عن مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. موقع أنترنيت:www.arabstat-economic.org

68. تقرير الأمم المتحدة. دعم اماراتي عزز القوة الجوية لقوات شرق ليبيا. صحيفة رويترز(9 جوان 2017). موقع أنترنيت http://googl/VC465.

69. تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2016 ،موقع انترنيت :www.un.org>esa>ahdr>ahdr16.

70. التقرير السنوي لمجلة الأيكونومست عن الدول المصنفة كدول ديمقراطية في العالم، في جلسة المنتدى الفكري لموسم أصيلة الثقافي، 19 جوان 2018، في مداخلة الدكتور عبد الحالق عبد الله، التحول الديمقراطي العربي معاق إلى اجل غير مسمى، موقع انترنيت: http://arabic.cnn.com

71. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ،موقع انترنيت: www.dhaman.org /Annual 2016-A.pdf

72. تقرير لجنة التحقيق الدولية المعنية بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي المدعى وقوعها في ليبيا :رمز التقرير A/HRC /17/44(المؤرخ في 1 جوان 2011).موقع انترنت: (https : //www.ohchr.org>pages>Lyndex> .

73. تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 107حول الشرق الأوسط/شمال افريقيا المؤرخ في 6 جوان 2011 تحت عنوان الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط :فهم الصراع في ليبيا ،موقع انترنت: old.crisisgroup.org>Libya>107-po.

74. تقرير منظمة العفو الدولية:المعركة على ليبيا، القتل والاختفاء والتعذيب. رمز التقرير :MDE. /19/025/2011 موقع انترنت: https : //www.amenesty.org>latest>2011

75. تقرير مؤتمر معهد الدراسات الأمنية ISS، نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال افريقيا وتداعياتها. (ميهاري تاديلي مارو). موقع انترنت: https : //www.africaportal.org>institute .

76. تقرير واشنطن–العدد 85–الولايات المتحدة وأروبا وقضية الإصلاح في الشرق الأوسط دراسات:www.siironline.org

77. التلاوي ،أحمد . تداعيات الأزمة اليمنية على النظام السعودي. تقارير سياسية. المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية .موقع انترنت: https: //www.eipss.eg.org>2019/08/20

78. تورين ،آلان . نقد الحداثة. ترجمة أنور مغيث. القاهرة :المجلس الأعلى للثقافة، 1997.

79. توفيق ،راوية . "القوى الكبرى والمشروطية السياسية في افريقيا". مجلة البيان، موقع انترنيت:www.islamport.com/w/amm/web/135/4428.htm .

80. تومي ،عبد الرحمان .الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والأفاق .الجزائر :دار الخلدونية ، 2011 .

81. الجابري ،محمد عابد . "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي ".مجلة المستقبل العربي العدد 167(يناير 1993).

82. الجابري ،محمد عابد . قضايا في الفكر المعاصر. بيروت :مركز الدراسات العربية، 2003.

83. الجابري ،محمد عابد .في نقد الحاجة الى الاصلاح .لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005.

84. جابي ،عبد الناصر .الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير 2011 .الدوحة :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،فبراير 2011 .

85. جرابعة ،محمود و ليهي ،بن شيتريت. الانتخابات الاسرائيلية 2019: التفاعلات الداخلية والانعكاسات الخارجية. موقع انترنيت: www.belfercenter.org/publication/alantkl

86. جرجس ،فواز . "التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي". مجلة المستقبل العربي العدد 261(نوفمبر 2000).

87. الجمال ،محمد فاضل . مأساة الخليج والهيمنة الأمريكية الجديدة. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992.

88. جميع مواد ميثاق الأمم المتحدة. ارجع إلى موقع انترنيت: www.un.org>charter-united-nations أو hrlibrary.umn.edu>arab

89. الحاج ،على . سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005.

90. حافظ ،زياد و عبد الاله ،بلقزيز . رياح التغيير في الوطن العربي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،نوفمبر 2011.

91. حداد ،ريمون .العلاقات الدولية .بيروت : دار الحقيقة ، 2000 .

92. الحراثي ،ميلاد مفتاح .التحول والانتقال الديمقراطي:النسق المفاهيمي.موقع انترنيت .www.diae-net.cdn.amproject.org

93. حسن ،إيمان محمد . المنظمات غير الحكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر. موقع انترنت: Http://www..noormags.com/view/fa/articlepage/825753!?sta=%06

94. حسن ،عدنان السيد . العرب في دائرة النزاعات الدولية .بيروت :مطبعة سيكو ،2001.

95. حسين ،مرزود . "مستقبل التعددية الحزبية والتداول على السلطة في الجزائر". مجلة دراسات استراتيجية العدد 14(2010).

96. الحمادي ،شجاع عدى . تحول الصراع العربي – الاسرائيلي إلى صراع عربي– عربي (الأسباب و النتائج). سلسلة مواضيع وأبحاث سياسية. موقع انترنيت: .www.m.ahewar.ONG/ s.asp ? aïd=539848

97. حمدي ،حسن عبد الرحمان . "ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل". مجلة السياسة الدولية العدد 113(بوليو 1993).

98. حمشي ،محمد . "الاتحاد الاوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي :حدود القوة المعيارية ". سياسات عربية العدد 35 (نوفمبر 2018).

99. حنفي ،عبد العظيم محمود . سلاح الحرمان من المساعدات. موقع أنترنيت: .elaph.com/web/asdaElaph/2006/1/124677.htu?sect ionarchive=asdaElaph.

100. حول الاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدان الدوليان لحقوق الانسان ارجع الموقع انترنيت :www.un.org>universal-declaration-hum

101. خالدي ،محمود . قواعد نظام الحكم في الإسلام .الجزائر:مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، 1991.

102. الخثلان ،صالح بن محمد . "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي". المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 19(صيف 2008).

103. خضر ،بشارة . أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 إلى 2014. مركز الجزيرة للدراسات: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016، موقع أنترنيت:<www.Aljayeema.net>books.

104. خضر ،بشارة .الاتحاد الاوروبي والعرب من الحوار الى الربيع العربي (التداعيات الجيو استراتيجية للثورات العربية).المتجر الالكتروني .موقع انترنيت https://Books.google.dz/bo.:

105. خضر ،لطيفة إبراهيم . الديمقراطية بين الحقيقة والوهم. القاهرة :عالم الكتب، 2006.

106. الخطيب ،نعمان أحمد . الوجيز في النظم السياسية .عمان :دار الثقافة للنشروالتوزيع ، 1999 .

107. خليل ،حامد . مشكلة الهوية في الفكر العربي المعاصر. موقع أنترنيت identity-in-contemp-arabic-thought.pdf.www.arabphilosophers.com

108. خليل ،محسن . النظم السياسية والقانون الدستوري. الإسكندرية :منشأة المعارف ،1971.

109. خليل ،نبيل . السعودية وأمريكا إلى أين. موقع أنترنيت : www.nabil Khalili.org>sausa.

110. دال ،روبرت . عن الديمقراطية،.ترجمة أحمد أمين الجمل. القاهرة : الجمعية المصرية لنشر الثقافة والمعرفة العالمية،2000.

111. داودي ،عبد العزيز . "التدخل الإنساني في ضوء ميثاق الأمم المتحدة –دراسة إقليم كوسوفو نموذجا–". (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، مدرسة الدكتوراه "دراسات قانونية"، قطب جامعة 08 ماي 1945 ، السنة الجامعية 2011–2012).

112. الدجاني ،أحمد صدقي . تطور مفهموم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث . لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

113. الدعجة ،هايل ودعان . التحول الديمقراطي في الأردن.عمان :مطابع وزارة الأوقاف ،2005.

114. الدهشان ،جمال على . "دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية: الديمقراطية الرقمية نموذجا". المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية. موقع انترنيت- http://ijres -2018-v1 n2-127.

115. الذهب ،علي . تقارير: ميزان القوى العسكري في اليمن:التحولات والسيناريوهات .مركز الجزيرة للدراسات .موقع انترنيت : Studies.aljazeera.net<Document.pdf .

116. الراسي ،جورج . الدين والدولة في الجزائر. الجزائر: دار القصبة للنشر ، 2008.

117. الرباشي ،سليمان وآخرون. الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

118. الربضي ،مسعود و محمد ،الزعبي . "سياسات التكيف الهيكلي وأثرها على التنمية السياسية في الدول العربية دراسة حالات مصر اليمن الجزائر المغرب في الفترة 1989–2003" .مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب المجلد05 العدد02 (2008).

119. ربيع ،فايز . الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمراقبة السياسية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2004.

120. الربيعي ،ظاهر عبد الزهرة و أحمد ،حين مجهول الحسناوي ."الأهمية الجيواقتصادية للعراق في الاستراتيجيتين الأمريكية والصينية ".الخليج العربي المجلد 47 ،العدد(1–2) (2019) .

121. رحمن ،ناتاليا . الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا بعد خمس سنوات من الانتفاضات العربية. البارومتر العربي. الدورة الرابعة(أكتوبر 2018). موقع أنترنيت: www.arabbarometer.org.

122. رسالة المنتدى العربي الأول متوفرة على موقع أنترنيت: http// :www.apfw.org/index :arabic.asp ?fname=nervs%5carabic%5c12808.ht

123. رسلان ،نور أحمد . الديمقراطية في الفكر الفردي والفكر الاجتماعي .القاهرة: دار النهضة العربية، 1971.

124. الرشواني ،منار محمد . الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف الاقتصادي الدولي .موقع أنترنيت:www. Islamtoday.net>art show-86-1840

125. رغروغ ،زينب عباس . "دور المنح والمساعدات الأجنبية في التطوير التنظيمي". مجلة النهضة المجلد 13 العدد 2(أفريل 2012).

126. ركح ،عبد العزيز . ما بعد الدولة الأمة عند يورغن هابرماس. الرباط : دار الأمان، 2011.

127. زاغة ،عادل . السنيمار العلمي، تقاطعات الانتقال: الاقتصاد والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. قطر 7 مارس 2017. فعاليات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. موقع انترنيت:- https://www.dohainstitute.org/ar/events/pages ACRPS-seminar-economy-and-democratic transition-Arab-world.aspx.

128. زاهي بشير ،المغيربي. الديمقراطية والإصلاح السياسي مراجعة عامة للأدبيات. ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي. (المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ،ليبيا، 21 ماي 2006).

129. زرواتي ،رشيد . تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية. الجزائر: دار هومة للطبع ، 2002.

130. الزعنون ،سليم محمد . سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الاسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001–2007. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

131. زكريا ،فؤاد . الصحوة الإسلامية في ميزان العقل. بيروت: دار التنوير، 1985.

132. زكي ،رمزي . البحث عن حل يدافع عن بلاد المدينة: مشروع صياغة لرؤية عربية. ندوة المديونية في الوطن العربي (22–27 فيفري 1992).موقع انترنيت .www.aicardes.org.tn>sem-aicardes><3Ar4.pdf

133. زكي ،رمزي . الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسات التكيف في الدول النامية.القاهرة :دار سينا، ،1993.

134. زكي ،رمزي ." نحو فهم أفضل للسياسات التصحيحية لصندوق النقد الدولي في ضوء أزمة الاقتصاد الرأسمالي الدولي". دراسات عربية السنة 25 العدد 10 (1989).

135. زهران ،جمال علي . الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي. القاهرة :مكتبة الشرق الدولية ، 2005.

136. زيادة ،رضوان و عبده ،موسى. "المؤتمر السنوي السابع لقضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي: العامل الخارجي واشكاليات الانتقال الديمقراطي في البلدان العربية بعد عام 2011. ّمجلة سياسات عربية العدد 34(سيتمبر 2018).

137. ساحل ،مخلوف . إشكالية التدخل الإنساني وآثاره على المنطق السياسي للدول. مجلة القانون:المجتمع والسلطة (جامعة محمد بن أحمد–وهران2–). موقع انترنت <www.asjp.cerist.dz> .

138. ساق الله ،مها فالح . دور الإعلام الجديد في الثورات العربية. موقع انترنت: http:/mahasaqallah.bloyspot.com/2013/10/04

139. سعد ،اسماعيل على .علم السياسة وديمقراطية الصفوة .مصر :دار المعرفة الجامعية ، 2007 .

140. سعدي ،محمد ."الاتحاد الاوروبي والمشروطية الديمقراطية :اختبار ما بعد الربيع العربي ".سياسات عربية العدد 36 (جانفي 2019).

141. سعيد ،محمد قدري .التدخل الإنساني وغير الإنساني.موقع انترنت:www.cdf.sy.org

142. شامية ،حمد زهير و طارق ،الجاسم. "التدخل الدولي من أجل نشر الديمقراطية وآثاره السياسية "بالتطبيق على حالة العراق". مجلة جامعة البعث المجلد 36 العدد 6 (2014). موقع انترنت: document_ec92ff219aaf3cfaa9ff05036745ed

143. سلامة ،معتز . الإصلاح السياسي: السياسة الأمريكية والاستجابات العربية. كراسات استراتيجية السنة 15 العدد 153(2005).

144. سلمان ،صباح . صدام حسين قائد وتاريخ. بغداد :مطبعة الأديب، 1989.

145. سليمان ،عصام . مدخل الى علم السياسة ،بيروت :ب د ن ، 1986.

146. سمينة ،عزيزة . "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانتفاح الاقتصادي المستقلةّ"، مجلة الباحث العدد 09 (2010).

147. سويلم ،محمد سيد وآخرون . العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا. القاهرة :مركز الدراسات الآسيوية، 1997.

148. سياسة الجوار الأوروبية: الوثيقة الاستراتيجية. مجلة البيان. العدد 373 (ماي 2004).

149. سيد علي، فاضل ." في نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري". مذكرة الماجستير قسم الحقوق تخصص قانون دستوري، جامعة محمد خيضر ، 2008 –2009.

150. السيد ،مصطفى كامل و صلاح ،سالم زرنوقة .الإصلاح السياسي في الوطن العربي .القاهرة :مركز دراسات وبحوث الدول النامية ،2006.

151. سيرة ،عباس . "إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي". المجلة الجزائرية للدراسات السياسية العدد 08(ديسمبر 2017).

152. الشرقاوي ،يوسف ." الأمن والتعاون في المتوسط ".مجلة دراسات استراتيجية العدد 46 (1996).

153. شعبان ،زهراء محمد السيد . قراءة في مقال الكاتب civil .Edmund Mnuklipinski society and democratization, .موقع أنترنت: .http://sites.google.com/site/comppoliticsegp-HD/home/mqrr-2012/civilsociety

154. الشعبي محمد ،محمد سعيد . التدخل العسكري لأجل الديمقراطية ومشروعيته. موقع انترنت: www.dralshuiby.blogspost.com..

155. شعراوي ،سلوى جمعة. مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع إشكاليات نظرية. موقع انترنيت ormagwww.noormags.com/view/fa/ articlepage/no

156. شفيز ،أحمين ." سياسات التسوية الهيكلية: محاولة لحصر محتواها الاقتصادي والاجتماعي وأسسها النظرية (الانتقادات والتحديات)". مجلة الطريق السنة 55 العدد 4 (1996).

157. شلبي ،محمد . المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الإقترابات والأدوات .الجزائر: ب د ن، 1997.

158. الشمري حسين ،عباس حسين .المؤسسات المالية الدولية الساندة(نادي باريس ونادي لندن) .محاضرة بجامعة بابل . الموقع الالكتروني: www.uobabylon.edu.iq

159. الشويري ،يوسف و آخرون. مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، مارس 2005.

160. الشيخ ،عبد الله محمد واخرون . الديمقراطية والتربية في الوطن العربي .لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2001.

161. الشيخ ،محمد آصف . نشأة القومية وظهور مفهوم الوطن. موقع أنترنيت: www.oktob.io/posts/1693

162. شيماء ،محي الدين محمود . تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا. القاهرة،:المكتب العربي للمعارف والنشر والتوزيع والطباعة، 2015.

163. صالح أماني ،عبد الرحمان . أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الإسلامية. رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 1998.

164. صالح ،سالم زرنوقة .أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي :منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2012 .

165. صالح ،صلاح سالم . "أنماط انتقال السلطة في البلاد العربية ". رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،القاهرة ، 1985.

166. صديقي ،العربي . إعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010.

167. صديقي ،العربي . البحث عن ديمقراطية عربية الخطاب والخطاب المقابل. ترجمة محمد الخولي و عمر الأبوي .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

168. صفحة 20 فيبراير الدار البيضاء .موقع انترنيت : http://www.facebook.com/20fevriercasa

169. صفحة شبيبة العدل والاحسان .موقع انترنيت:http://www.facebook.com/chabibajs/

170. الضريبي ،أحمد طاهر . دور المنظمات الإقليمية في النزاعات الداخلية: دور مجلس التعاون الخليجي في الأزمة البحرينية نموذجا. الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2014.

171. طاحون ،عماد . الديون العربية الخارجية. موقع أنترنيت www.aljazeera.net .

172. طارش ،أسعد عبد الرضا. دور العامل الخارجي في الاتجاه نحو التعددية في العالم الثالث. مجلة الشرق الأوسط للإدارة العامة. جامعة بغداد. موقع انترنت: pdfhttp://merpa.scholasticahq.com>1259 . .

173. الطاهر ،جميل . أزمة الديون الخارجية وآثارها على الاقتصاديات العربية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد. العدد 3 (1992). موقع أنترنيت: www.//qspice que du qa>049203-005-fulltext.qspa.qu.edu.qa.

174. عادل ،سليم . المقارنة بين الفلزات واللافلزات. موقع أنترنيت www.kenana online.com>selmadel>photos

175. عارف نصر، محمد .ابستومولوجيا السياسة المقارنة .د ب ط:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002.

176. عارف نصر، محمد . "دراسة العقوبات والمعونات دراسة في عمليات إعاقة التنمية". مجلة السياسة الدولية. موقع أنترنيت: http://www.noormags.com/view/fa/article page/507765?stu= .

177. العباس ، بلقاسم . إدارة الديون الخارجية. سلسلة جسر الثنية العدد30(جوان 2004) .موقع أنترنيت (المعهد العربي للتخطيط) www.87_develop_bridge30(2).pdf.

178. عبد الجبار ،محمد . موقف الإسلاميين من المسألة الديمقراطية في ضوء التحولات الدولية الأخيرة. موقع www.noormags.com/view/fa/articlepage/488486?sta=

179. عبد الحليم ،محمد بسيوني ."تغذية الاستقطاب :أدوار الاعلام العابرة للقومية في مجتمعات ما بعد الثورات". مجلة السياسة الدولية العدد 192 (افريل 2013).

180. عبد الحي ،وليد . "علاقة السياسية الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي". مجلة المستقبل العربي العدد 267(ماي 2001).

181. عبد الرحمان ،حسن بخيت . ثروات الوطن التعدينية (رؤية وتحليل). موقع أنترنيت: www.kenana online com>users>hassan>posts

182. عبد الرحمان ،حمدي . قضايا في النظم السياسية الافريقية. القاهرة: مركز دراسات المستقبل الافريقي، 1998.

183. عبد الرحمان ،شريف .الرؤية الامريكية للجزائر من الاقتصادي الى الامني .موقع انترنيت : http:// www.islamonline.net/arabic/politics/2001/10/article11.5html.

184. عبد الرحمن ،حمادة محمد عطية .المؤسسة العسكرية وفرص التحول الديمقراطي (الحالة المصرية).المركز الديمقراطي العربي .موقع انترنيت : < www.democraticac.de

185. عبد السلام ،مصطفى .المساعدات الخليجية لمصر :التقديرات وسيناريوهات المستقبل .موقع انترنيت : studies.aljazeera.net .

186. عبد الشافي ،عصام . بين المشروطية السياسية والحكم الراشد. موقع أنترنيت: www.eipss.org.

187. عبد الشافي ،عصام . مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية. موقع انترنيت: مجلة مركز الحضارة للدراسات السياسية: <www.hadaracenter.com مبادرات الإصلاح..

188. عبد الشافي ،عصام . مبادرات الإصلاح وعملياته في العالم العربي: رؤية نقدية، مجلة مركز الحضارة للدراسات السياسية. موقع أنترنيت:<www.hadaracenter.com مبادرات الإصلاح .

189. عبد الشافي ،عصام ."تراجع الدور الامريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة ".مجلة السياسة الدولية العدد 186 اكتوبر (2011).

190. عبد العظيم ،أحمد جمال . "التحول الديمقراطي في الصين". (رسالة ماجستير غير منشورة، ، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية،القاهرة ، 2003).

191. عبد الله أبو اسلام أحمد ، صدام حسين، النشأة- التاريخ- الجريمة ،القاهرة ، بيت الحكمة، 1990.

192. عبد الله باعبود ،قراءة في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من الأزمة في مصر ،موقع انترنيت : studies.aljazeera.net .

193. عبد الله ،شادية فتحي إبراهيم . الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية .عمان :المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005.

194. عبد النور، ناجي . تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية في الجزائر). القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

195. عبيد ،هناء ، الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث 11 سبتمبر. موقع انترنيتwww.elahram.com

196. عبيد ،هناء . العامل الخارجي والتحول الديمقراطي: دور المؤسسات المالية الدولية. (السنمار العلمي لشهر سبتمبر 2012) موقع أنترنيت: ..acpss.ahram.org.eg/news/5587.aspx

197. عبيد ،هناء . ما بعد المشروطية: تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي. موقع أنترنيت:http://www.siyassa.org.eg/News contents/3/134/2887.aspx.

198. عبيدي ،محمد. "الأمن الإنساني في ظل مبدأ مسؤولية الحماية". أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الحقوق تخصص قانون دولي،جامعة محمد خيضر،بسكرة ، الموسم الجامعي 2016-2017.

199. عدالة، جعفر ." تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي". مجلة العلوم الاجتماعية العدد 318(ديسمبر 2014).

200. عدلي ،هويدا ." المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي". مجلة الديمقراطية العدد السابع (2002).

201. عدنان ،عباس علي. الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي. موقع أنترنيت: http://www.noormags.com/view/fa/article .621466?sta=%ot

202. عزام ،اسماعيل .الحراك المغربي:صفحات ثورة وسط الفايسبوك .موقع انترنيت : http://www.hespress.com/57302/

203. العزاوي ،أنس أكرم محمد . التدخل الدولي الإنساني بين ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق العملي-دراسة مقارنة-. الأردن: عمان، دار الجنان للنشر والتوزيع،2008.

204. عزاوي ،حمزة. الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي.موقع انترنيت: www.asjp.cerist.dz>article .

205. العظمة ،عزيز . العلمانية من منظور مختلف. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992.

206. العقلة ،إحسان . مفهوم الوطن. موقع أنترنيت: مفهوم-الوطنhttps//:mawdoo3.com/

207. علاية ،موسى . عدم فعالية المساعدات الخارجية للدول النامية بين المطرقة والسندان. موقع أنترنيت: www.caus.arg.lb/pdf/Emagazine articules/bouhothaqtisadiah_69_70%20%.

208. على الدين ،هلال و مسعد ،نيفين. النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

209. علي ،الملاحي. لماذا تدخلت السعودية في اليمن؟. موقع انترنت: https://www.al-masdar.net ..

210. علي ،بطاهر ."سياسات التحرير والاصلاح الاقتصادي في الجزائر" .مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد01 (2004).

211. علي ،عبد المنعم سعيد و حسين ،إبيش .الشراكة بين مصر ومجلس التعاون الخليجي :أساس الامن الاقليمي بالرغم من التصدعات .معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم .موقع انترنيت : www.agsiw.org .

212. علي ،فائز.ماهي معوقات التحول الديمقراطي في العراق؟ .موقع انترنيت : iraq.ultrasawt.com

213. عمر ،منصور سليمان محمد . "الإعلام الجديد والتحولات الديمقراطية". مجلة علوم الإنسان والمجتمع العدد 15(جوان2015).

214. عمروس ،عمارية .البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر مطلع الألفية .المركز الديمقراطي العربي .موقع انترنيت : democraticac.de>tag=

215. عن تقرير واشنطن، العدد 85. موقع انترنيت:http://www.taqrir.org/showarticle.cFm?id

216. عواودة ،إسراء . تعريف الموقع الاستراتيجي. موقع أنترنيت تعريف–موقع–استراتيجي: www.mawdooe.com/.

217. عودة ،جهاد ،النظام الدولي نظريات وإشكاليات .عمان :دار الهدي للنشر والتوزيع ،2005.

218. عيسى ،عبد الباقي .وسائل الاعلام والتحول الديمقراطي في الدول العربية:اشكالية الدور واليات التعزيز .موقع انترنيت :. www.accronline.com/article-detail:aspx§id=4318

219. غالي ،بطرس ."حقوق الانسان بين الديمقراطية والتنمية ". السياسة الدولية العدد 114 (أكتوبر 1993).

220. غانم ،توفيق . "أهمية المفاهيم". مجلة قضايا دولية العدد189 (أوت 1993).

221. غرايبة ،مازن . "الدولة الوطنية وسيادتها في ظل العولمة". مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية العدد 13(ديسمبر 2005).

222. غليون ،برهان . بيان من أجل الديمقراطية". الجزائر :دار بوشان، 1990.

223. غليون ،برهان ، وآخرون. التحولات الدولية الراهنة ودورها المحتمل في احداث التغيير في العالم العربي. أبو ظبي:،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

224. الفانك ،فهد . "أزمة المديونية الخارجية: نحو سياسات عربية بديلة ".مجلة المستقبل العربي، موقع أنترنيت:.http://www.nooramags.com/view/Fa/articlepage/408465?sta السنة 12 العدد 133(1990).

225. فتان ،جمال ،وآخرون. العرب والتحديات النظام العالمي .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر 1999.

226. فرحات محمد فايز ،التدخل العسكري الخارجي ،موقع انترنيت: www.alhayat.com/

227. فياض ،عامر حسن . "الديمقراطية الليبيرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الوطن العربي".مجلة المستقبل العربي العدد 261(نوفمبر 2000).

228. فيشر ،يوشكا. ماذا يجري الان في الشرق الاوسط؟ .موقع انترنيت : amp.dw.com /22/12/2006 .(ترجمة نص المبادرة متوفرة على موقع: ar.qantara.de (مبادرة يوشكا فيشر).

229. الفيل ،خالد عثمان ."سياسات التحرير الاقتصادي وأثره في العلاقات المدنية العسكرية :حالات عربية مختارة ".سياسات عربية العدد 44 (ماي 2020).

230. قاضي ،أسامة ."إشكالية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في العالم الاسلامي" .مجلة دراسات استراتيجية العدد3 (فيفري2007).

231. قاعدة بيانات البنك الدولي . موقع انترنيت : www.donnees.banquemondiale.org

232. قديح ،إبراهيم ." التدخل الدولي الإنساني: دراسة حالة ليبيا2011". (مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر،2015).

233. قرم جورج ، التبعية الاقتصادية، بيروت ،دار الطليعة، 1982.

234. قرني بهجت ، وآخرون، الشرق الأوسط المتغير: نظرة جديدة في الديناميكيات العربية ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،2011.

235. قرني بهجت ،الاصلاح السياسي في مصر ،عمان ،دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012.

236. قيراط محمد ، تحرير جمال زرن ونور الدين الميلادي ،الإعلام والانتقال الديمقراطي في العالم العربي :بداية نهاية الاستثناء العربي ، ، تونس ،المغاربة للطباعة وإشهار الكتب ، جانفي 2019.

237. كاروثرز توماس ، طريق أفضل للإصلاح في الشرق الأوسط، موقع انترنيت: http://www.Taqrir.org/showarticle.dfm?id=501

238. كحال ،حمزة .وصفة صندوق النقد للجزائر مسكنات تفاقم الازمات الاقتصادية .موقع انترنيت : www.alaraby.co.uk...< .

239. كراسات دار الملتقى الوطني الأول،التحول الديمقراطي في الجزائر، المنعقد يومي 10و11ديسمبر 2005. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، مارس 2006.

240. الكعبي ،حسين وحيد عزيز . شبكة جامعة بابل. نظام التعليم الالكتروني. قسم الجغرافيا. موقع أنترنيت: www.uobabylon.edu.iq/uabcaleges/lecture.aspx?fid=11flccid=34220

241. الكواري ،على خليفة . الخليج العربي والديمقراطية حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. موقع انترنيتhttp://manuscript-gulf-and-democracy.pdf.

242. الكواري ،على خليفة .نحو مفهوم جامع يعزز الانتقال الى الديمقراطية في البلاد العربية .محاضرات نادي العروبة .البحرين ،26 نوفمبر 2008 . متوفر ايضا على موقع الجماعة العربية للديمقراطية https//www.arabsfordemocracy.org/about-us/item/ .

243. الكواري ،علي خليفة . مفهوم الديمقراطية المعاصرة في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

244. الكواري ،علي خليفة .الانتقال للديمقراطية في الدول العربية .محاضرات المؤتمر الشبابي الخامس .موقع انترنيت www.mnqhh-Intql-lldymqrty-2012.pdf

245. اللبان ،شريف درويش . مداخلات في الإعلام البديل والنشر الالكتروني على الانترنت. القاهرة :دار العالم العربي،2011.

246. محمد عصام ،لعروسي .القراءة القانونية والجيوسياسية للتدخل العسكري في اليمن .المركز الديمقراطي العربي .موقع انترنيت : http://democraticac.de<

247. لعريض ،سالم. نشاطات ومنظمات ومؤسسات أمريكية مشبوهة. الحوار المتمدن العدد 4392. موقع انترنت: http://www.aheway.org/2014/03/13.

248. لقطاطشة ،محمد حمد . النظام الاقتصادي السياسي الدولي. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2013.

249. لوس بودوان ،ترجمة هشام المنصوري ،الاتحاد الاوروبي ومصر شراكة تنتهك القيم الأساسية ،موقع انترنيت :orientxxi.info.

250. لونيس ،فارس . سياسات الهوية وأثرها على الاستقرار والمواطنة بين ال "هم" وال "نحن" مداخلة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثامن: التنوع الثقافي، طرابلس 21-23 ماي 2015، موقع انترنيت: www.uploads /jilnc.com

251. ليبيست ،سيمور مارتن . رجل السياسة: الأسس الاجتماعية للسياسة. ترجمة خيري حماد وشركاه .بيروت :دار الآفاق الجديدة، ب س ط.

252. لين ،تيري و شميتر،فيليب . "أساليب التحول في نظم الحكم فب أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا". ترجمة أمال ألكيلاني. المجلة الدولية في العلوم الاجتماعية العدد 128 (ماي 1991).

253. لينين. المختارات .موسكو :دار التقدم، 1976.

254. مارتين ،هانس بيتر و شومان ،هارالد . فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. ترجمة عدنان عباس علي .الكويت :عالم المعرفة، 1998.

255. ماضي ،عبد الفتاح . "العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث". مجلة سياسات عربية العدد 36. موقع أنترنيت:www.siyassat36-2019-mady.pdf

256. ماضي ،عبد الفتاح .العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة . مصر :دار البشير للثقافة والعلوم ،2015 .

257. ماضي ،عبد الفتاح ."العوامل الخارجية والثورات العربية :أربع اشكاليات للبحث" .مجلة سياسات عربية العدد 36 (يناير 2019).

258. متيكس ،هدى . دراسة النظم السياسية في العالم الثالث في اتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة :الجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999.

259. المحجوبي ،علي . التجارب النضالية منذ الاستقلال، الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات من خلال الثورة التونسية. سلسلة ملفات(ماي 2011). .Document_976fAEDE.pdf .

260. محمد الخزرجي، ثامر كامل . النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة. عمان: دار مجدلاوي للنشروالتوزيع،2004.

261. السيد سليم ،محمد. تحليل السياسات الخارجية .القاهرة :مكتبة النهضة المصرية ،1997.

262. محمد ثامر ،كامل ."اشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي". مجلة المستقبل العربي العدد251 (جانفي 2000).

263. محمد ،زينب عبد العظيم . السياسة المصرية تجاه الولايات المتحدة (81-1991) .بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

264. عابد الجابري ،محمد . "هل يمكن الانتقال الى ليبرالية جديدة في بلد متخلف". مجلة البرلمان العربي السنة 11 العدد 81(أكنوبر 2001).

265. لادمي ،محمد عربي . السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجيهات والمحددات. موقع المركز الديمقراطي العربي. موقع أنترنيت:.http://www.google.com/democratic.de

266. المحمد عماد الدين، عطا الله .التدخل الانساني في ضوء ميثاق واحكام القانون الدولي العام .القاهرة :دار النهضة العربية ،2007.

267. محمود ،عبد العظيم محمود حنفي . "تأثير التحولات في النظام الدولي على النظم السياسية العربية: دراسة في قضية الشرعية". رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002.

268. محمود عبد النافع ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1973.

269. المخادمي عبد القادر رزيق ، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة ،القاهرة ،دار الفجر للنشر والتوزيع ،2007.

270. مخادمية محمد علي ، واجب التدخل الإنساني، موقع انترنت books.google.dz>dow lands

271. المدني توفيق ، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي، السنة 33، العدد 386، أفريل 2011.

272. المدني توفيق ، ناجي عبد النور، وآخرون ،ربيع الثورات الديمقراطية العربية، من كتاب الربيع العربي إلى أين؟ (أفق جديد للتغيير الديمقراطي)، ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011.

273. مدونة الحركة: حركة الشباب العالمية من أجل الديمقراطية . موقع انترنت: http://www.wymdonlinne.org .

274. مراد ،محمد . السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي .بيروت :دار المنهل اللبناني ،2009.

275. عمر ،مرزوقي . المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر:اشكاليةالدور.موقع انترنيت الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية : http://www.politics-dz.com

276. مسعد نيفين ،عبد المنعم . كتب وقراءات: حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية. موقع أنترنيت www.noormags.com/view/fa/artticlepage/421220?sta=

277. المصدق ،حسن ." شركاء لا أتباع الاتحاد المتوسطي كولونيالية جديدة أم شراكة حقيقية؟". مجلة العرب العدد09 (2000).

278. معاوم ،حسين . "تحولات نهاية القرن ومستقبل النظام الإقليمي العربي". مجلة الفكر العربي، العدد 74 (1993).

279. معجم اللغة العربية المعاصر ،موقع انترنيت :https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar .

280. معراف ،إسماعيل . الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية (مع التركيز على قضايا الإصلاح والتحول الديمقراطي). الجزائر: المؤسسة الجزائرية للاتصال والنشر والإشهار، 2009.

281. معلوم ،حسين . "المعونة الأمريكية لمصر :الواقع والأفاق" .السياسية الدولية عدد 130 (أكتوبر 1997).

282. المعيني ،خالد . ذريعة التدخل الإنساني في العلاقات الدولية. موقع انترنت:<www.aljazeera.net>opinions

283. المغربي ،لمياء محمد . "البطالة في الوطن العربي المشكلة وآليات المعالجة". مجلة شؤون عربية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية العدد 177 (2018) .موقع أنترنيت .online.orgwww.arabaffairs

284. المغيربي ،محمد زاهي بشير . قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية .قاريونس : منشورات جامعة قاريونس ، 1994.

285. المغيربي ،محمد زاهي بشير. العوامل المؤثرة في عملية الدمقرطة. موقع .www.hewarrat.co/FORUM

286. المفطيري ،عدنان ياسين . مآلات التدخل العسكرية في اليمن وانسداد أفق المفاوضات. سلسلة تقييم حالة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. موقع انترنت: www. Dohainstitute.org>lists> the-outcomes-of-military-in-yemen>2018/10/23 .

287. مقدمات ،مطر. في مدارات الوعي الغائب: أي دور للثقافة في التحول الديمقراطي .موقع أنترنيت:2018/07/11 www.alchorouk.com/node/7762

288. المقطري ،عدنان ياسين غالب . تأثير العوامل السياسية في سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية. بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،يونيو 2010.

289. المندري ،سليمان . "سياسات تصحيح الاقتصادي الهيكلي في الدول العربية". مجلة شؤون عربية العدد 67 (1991).

290. منصور، بلقيس احمد .الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن .القاهرة : مكتبة مدبولي ،2004.

291. المنصوري ،محمد . نظرية الإصلاح وحظوظ التطبيق. مركز الامارات للدراسات والاعلام. موقع انترنيت:http/www.emasc.com/ print.asp contenteled

292. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية .أكتوبر 2011 .موقع انترنيت : .http://democracy-reporting.org/

293. المؤسسة الاوروبية من أجل الديمقراطية انظر الموقع www.democracyendowment.eu

294. موسوعة ويكيبيديا موقع انترنيت <ar.m.wikipedia.org<wiki .

295. موسوعة ويكيبيديا، موقع أنترنيت: الوطن–العربي ar.m.wikipedia.org/wiki/

296. الموسى محمد ،استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر ،عمان ،دار وائل للنشر والتوزيع ،2004 .

297. الموقع الرسمي للاتحاد الأوروبي: http://www.enpi-info.eu/410&id type= 2

298. عبد النور،ناجي. "تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري". أطروحة دكتوراه العلوم، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2004–2005 .

299. الناصر ،وسام .ثورة شبكات التواصل الاجتماعي في زمن الحراك السوري. موقع انترنت: http://wwwmahewarorg/sasp?aid=2992848=0

300. ناي ،جوزيف و دوناهيو ،جون . الحكم في عالم يتجه نحو العالمية. ترجمة محمد شريف الطرح .الرياض :العبيكان، 2002 .

301. نصر ،سامر . انهيار الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي .موقع انترنت:<http://m.ahewar.org

302. النصف ،وليد عبد اللطيف .92مليار دولار دعم خليجي للقاهرة منذ ثورة 25 يناير .موقع انترنيت : alqabas.com >article<

303. نوفل ،أحمد سعيد ، وآخرون. التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014.

304. هانتجنون ،صامويل . الموجة الثالثة والتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. ترجمة عبد الوهاب علوب .القاهرة :دار سعد الصباح ،1993.

305. هاشم ،مصطفى .مصر أ.ين تذهب مليارات اموال المساعدات الخليجية .موقع انترنيت: 02/2019//m.dw.com .

306. هاني ،سليمان .العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة يناير .بيروت :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2015.

307. هلال ،جميل ، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998.

308. هلال ،على الدين ، الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية: دراسة لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية. موقع انترنيت:/www.noormags.com /view/fa/articlepage .

309. هلال ،علي الدين .الاقتصاد السياسي وقضايا التنمية لبعض الاتجاهات الحديثة في العلوم الاجتماعية .ملتقى الباحثين السياسيين العرب .موقع انترنيت: الاقتصاد السياسيarabprf.com

310. هلال ،علي الدين.واخرون.الصراع من أجل نظام سياسي جديد : مصر بعد الثورة. مصر :الدار المصرية اللبنانية ،2013 .

311. المعطي،هنا .كم يبلغ عدد سكان الوطن العربي؟.موقع انترنيت http://mawdooe.com

312. عبيد ،هناء .المعنونة الأمريكية المشروطة هل تمثل عقابا لمصر الثورة؟. موقع أنترنيت: www.ahram.org.og/archives/strategic-issues/news/78057.aspx

313. هندي ،عثمان حسين عثمان . الحراك السياسي: مفاهيم وقضايا. السودان: دار قوجة للنشر والتوزيع، 2005.

314. هوبزباوم، ابريك . العولمة والديمقراطية والإرهاب. ترجمة أكرم حمدان ونزهت طيب . بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.

315. الهياجنة، عدنان . العلاقات العربية– الأمريكية المصالح والمبادئ . موقع انترنيت: www.aljazeera.net/specialfiles>pages .

316. هيرميت ،جي . "هل هو عصر الديمقراطية". ترجمة سعاد الطويل. المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد 128 (مايو 1991).

317. هيكل ،محمد حسنين . حرب الخليج وأوهام القوة والنصر. القاهرة :مكتبة الأهرام للترجمة والنشر، 1992.

318. ولد محمد ،أحمد محمود . الدولة في الفكر النهضوي العربي الحديث في الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك .لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

319. ولعلو، فتح الله . الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية.الدار البيضاء : دار الحداثة للنشر والتوزيع، 1982.

320. ويتس، تامارا كوفمان .الديمقراطية في مصر لا تزال مهمة :فما السبب ؟ .موقع انترنيت : www.brookings.edu .

321. ياسين السيد ، ثورة 25 يناير بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة، القاهرة،الدار المصرية اللبنانية، 2011.

322. ياسين السيد وآخرون، مرصد الإصلاح العربي: إشكاليات ومؤشرات، القاهرة، هلا للنشر والتوزيع، 2009.

323. ياسين طه ، صدام حسين: الرفيق الأخ والقائد، بغداد، دار الشؤون الثقافية، 1988.

324. يعقوبيان منى ، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط الجزء الثاني المبادرات العربية، موقع انترنيت: www.usip.org/26os22.pdf. تقرير رقم 136/ماي 2005.

ثانيا : اللغة الأجنبية

1. Addi, Lahouari. Collectivité l'impasse du populisme : l'algerie politique et etat en contruction. Alger : enal, 1990.
2. Alan, Richar. "Economic imperatives and political system". Middle East journal vol 47 N 2 (1993).
3. Albinyana, Roger. The union for the mediterranean in 2017: stocktaking and consolidation,mediterraneanyearbook2017. https://bit.ly/2DxhNd3
4. AL-sayyid, Mustapha k. The third wave of Democratization in the arab world . boulder colynne : rienner, 1994.
5. Angers, maurice. Initiation à la methodologie des sciences humainnes .Alger : dar casbah, 1997.
6. Announces, Powell. Us- Middle east partner ship Initiative, december 12, 2002, The heritage foundation, washington. http://www.heritage.org/research/Middle East/wm179.cFm.
7. Anthony ,MC Grew. transnational democracy: theories and prospects, http://www.polity.co.uk/global/transnational-democracy-theories and prospects.asp.1
8. Ben, Ansell and David, samuels." inequaliby and democratieation :acontractar approach". comparative political studies vol12 (2010).
9. Bhallas , Surjit.S .freedom and economic grouth a virtuous cyrcle .www.oxusinvestments.com/files/pdf/em150892.
10. Bollen, Kenneth A and Robert, W Jackman. political democraccy and the size distrution of income. www.jstor.org/discovre/10.2307/205432
11. Brynen, Rex and Bahgat, korany and paul, Noble. political liberalization and democratization in the Arab world: theoretical perpectives. Boulder : colo lynner einner, 1995.
12. Casting, François." Le Gouvernance: Défis d'une Approche Non Normative". Revue Idara Vol15 N2(Novembre 2005).
13. Cory,Ellerystowell .Intervention in International law ;https://archive.org>details>intervention.
14. Dahl, Robert. A preface to democratic theory. Chicago : universty of chicago press,1956.
15. Dahl Robert, polyarchy :participation and oppossition ,new haver ,yale university press ,1971 .

16. Diamond, larry and juan, linz and seymouur, martin lipset. les pays en developpment et l experience de la democratie. Paris : nouveaux horizon, 1993.
17. Haggard, Stphen , Robert Kaufman . the political economy of democratic transition . Princeton : university press,1995.
18. Hamnel, werny. the political Dimension of Aid: developing coutries must shoulder responsibility http://www.one world.org/ruforrc/dandc/97-eham.htm.
19. HawThorne, Amy. Middle East partnership Initiative-Questions Abound- Arab Reform Bulletin. www.ceip.org/.
20. Held, David. modèle of democraty. Combridge :polity press,1996.
21. Hudson , Michael. Arab politics: the search for legitimacy. new haven : yale university press, 1999.
22. Huntington, Samuel. the goals of development. Wiener and huntington (Eds) understanding political development. Bolton little : brown and company, 1987.
23. Jacquemin, Ode.، la conditionalité démocratique de l'union europeene: une voie pour l"universalisation des droits de l'homme?.http://cridho.cpdr.ucl.ac.be/documents/working papers/CRIDHO.Wp.2006.031.pdf.
24. Jacquemin , Ode. la conditionnalité démocratique de l'union européenne: une voie pour l'universalisation des droits de l'homme mise en œuvre, critiques et bilan. http://cridho.cpdr.ucp.ac.be/documents/working.papers/cridho.wp.2006.031.pdf.
25. Kaldor, Mary." the Idea of Global civil society". international affrica N 79 (Mars 2003).
26. Kaufman,Daniel. rethinking gouvernance :empirical lessons challenge,papers.ssrn.com>sol>papers .
27. Knack, Stephen ." Does foreign Aid promote Democracy?". International studies Review volume 48 issue 01(January 2001).
28. Kouchner, Bernard. Le malheur des autres.paris : edition odil jacob, 1991,
29. Lawson, Marian L and Susan B. Epstein, Democracy Promotion: AnObjective of U.S. Foreign Assistance, Congressional Research Service http://bit.ly/2Mxnv1r
30. Levitsky, Steven and lucan, A. way. linkage and leverage: "How international Factors change Domestic Balances of power?" in Electoral Authorianism: the dynamics of unfree competition. Boulder : lynnerRinner pubilchers, 2006.
31. Linz, Juan and Alfred, Stphan. problems of democratc transition and consolidation: southern europe, south america and post communist europe. Baltimor : the john hopkins university press, 1996.
32. M pawel, Dembinsk. l'endettement international, paris : OCDE, 1988.
33. Moore, barrington . social origins of dictatorship and demoray:lord and peasant in the making of the modern zorld. Boston :ma beacom press,1966.
34. Nye, Joseph . soft power: the means to success in world politics. new York : 2004.
35. O'donnell, Guillermo and phillip, c.shimitter. transition from authauritarian rule .Baltimore :John Hopkins university press ,1986.
36. Olsen, Marvin and Martin, N Merger .power in modern societies.Colorado :west views,1993.

37. Olson, Robert. the kurdish question in and the kurdish problem : somegeopolitic and geostrategic comporisons. Repule smediterrances (decembre 1994)
38. Ottaway, Marina and Thomas, carothers. the greater middle East initiative: off to a false start. carnege Endowment for international peace policy brief N°: 29 (March 2004).
39. Ottaway, Marina, promoting democracy in the middle east, the problem of US credibility.Carengie endowment working paper N°: 35 (marsh 2003).
40. Pridham, Geoffrey. building democracy: the international demension of démocratisation in eastern Europe. London : Leicester university press, 1997.
41. Putnam, Robert . bowling alone america's declining social capital, in larry diamond and marc f. plattner, the global resurgence of democrac. Baltimor : the johns hopkins university press , 1996.
42. Quandt, Willam ." the middle east on the Brink : prospects for change in centuruy". the middle eastjaurnal vol 10(nov winter 1990).
43. Rosea, James. "capabilities and control in an interdependent world" .international security vol 02(1976).
44. Rustow, Dankwart." transition to demoracy: toward a dynamic model". comparative politics vol02(april 1970).
45. Schumpter, Joseph A. capitalism socialism and democracy. New York : harper and row, 1942.
46. Shin, Doh chull. "on the third wave of democratization." word politics vol 47 (october 1994).
47. Sorensen, Geofry. Democracy and Democratization: processes and propects in a changing world. USA : west view press, 1993.
48. Stake, Olav. Aid and political conditionality: care issues and state of the Art. london : Frank cass, 1995.
49. Steven, Levitsky and lucan,A.way. "the Rise of competitive Authoritarianism". journal of democracy N°02(April 2002).
50. Tamara, cofmanWittes and sarah,yerkes. the price of freedom. Saban center for Middle East policy Brookings Institution. 2006.
51. Tarnoff, Curt and Marian, Lawson. Foreign Aid: An Introduction to U.S.Programs and Policy. Congressional Research Service(25/4/201). at: https://bit.ly/2BA
52. Thomas, Callaghy."africa back to the future?".Journal of democracy vol 5 N°4(1994).
53. Uk, Heo and Alexander, C.Tan .democracy and economic growth :a causual analysiswww.jstor.org/discover/10.2307/4222444؟uid=3737904&uid=4&sid=21102656005 31
54. Union européenne-maghreb : 25 ans de coopération 1976-2001, commession européenne 2001. http://europa.eu-maghreb-25ans.pfd .
55. United States Government Accountability office(GAO), Democracy Assistance : Lessons learned from Egypt should inform future US plans ,at : https:// bit.ly/2FoCZQY .
56. Van hanen, Tatu .strategies of democratization. Washington : crame rassak, 1990.

57. Van hanen, Tatu. the process of Democratization A comparative study. washington : mass MIT press,1995.
58. Whithead, laurence. democratization: theory and experience. Oxford : oxford university press, 2002.
59. Whithead ,Laurence. three international dimensions of démocratisation (europe and the amerecas). oxford : oxfrod university press, 1996.
60. Wittes, Tamara Coffman." the New US proposal for a Greater Middle east initiative An evaluation". Memo Sabancentre for middele east policy N 02 (10 may 2004).
61. Youngs, Richard . Europe in the new middle aest :opportunity or exclusion? .united kingdom : oxford university press, September 2014.

Full Name: SABRINA HAMLA

The influence of the external factor on

the process of democratic transition

in the arab world : a case study :Algeria , Iraq and Egypt

A Thesis Submitted for the doctor of science Degree

in political science

Abstract

Democratic transition is a topic around which a lot of discussion and ambiguity revolves, whether at the theoretical or practical level, from the theoretical point of view analyzing the impact of the external factor on the process of democratic transition in the Arab world requires standing on the most important theoretical approaches that have been exposed to this role and the problems of these approaches in their associated analytical framework The democratic transition process, which assumes a return to the theoretical frameworks and concepts associated with the attempts to construct a theory of democratic transition. This theory, which has an important research value in terms of re-reading the experiences of historical democratization in an analytical context that focuses on the global dimensions of democratization and with an approach that allows tracing the influence of the external factor on local actors and processes. Questioning the purpose behind this trend towards democracy. To answer this , it was necessary to use a methodology integration includes a set of methods ,approaches ,and tools,reflects the content of the theoretical framework and applied to study,example of this is historical method which allows tracing the critical context for conceptual development approved and how to employ it ,and a case study method which diagnoses the studied cases through the information obtained and the results obtained.

Hence, the study aims to shed light on the causes of democratization in the Arab world in the context of the interaction between external pressures and internal determinants, and given the global state of affairs in terms of double behavior embodied by the contradiction between democratic principles and actual practice, the matter requires research into the nature of democracy. External forces press for its achievement, on the one hand, and on the other hand, research into the peculiarity of democracy in the Arab world, to clarify local perceptions in an attempt to build a model for democratic transition in the Arab world based on bridging the gap between what is internal and external

Keywords : Democracy, Democratic transition , the external factor, the Arab world

Supervisor: - KIBCHE ABDELKRIM University of Constantine3

2020/2021